

٢١٧٤
د ٠ ع

الدر المختار في شرح تنوير الأبصار، تأليف
علاء الدين الحصكفي، محمد بن علي - ١٠٨٨ هـ.
بخط علي بن محمد بن مصطفى الترخمان الجزائري
الاسكندراني سنة ١٢٦٧ هـ ، ١٢٦٨ هـ .

ج ٢٠١ (٢٤٦، ٢٥٢ ق) ٢٣ س ٢٢ x ١٦ سم

نسخة جيدة، خطها نسخ معتاد، طبع عدة
مرات آخرها سنة ١٣٠٩ هـ .

٦٦٩٩

مخطوطات الموصل: ٧٦ معجم المطبوعات ٧٧٨: ١

١- المذهب الحنفي أ- المؤلف
ب- الناسخ ج- تاريخ النسخ د- شرح
تنوير الأبصار .

7799

کتاب رساله غایب از خرمه العروم و النعمانی



کتاب رساله

مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات

الرقم:	٦٦٩٨	في أن
العنوان:	المسألة المختارة في شرح	تفسير البراءة
المؤلف:	علاء الدين أبي بكر	محمد بن علي
تاريخ النسخ:	٩٤٦٨	
اسم الناسخ:	علي بن محمد بن	مصطفى بن علي بن
عدد الأوراق:	٢٠	(٤٥٤٠٤)
ملاحظات:		

الجزء الثاني من الإكسندراني

فصل في ولا الموالاة ١٤٩	كتاب الأكرام ١٤٩	كتاب الأمم ١٤٩	كتاب المأذون ١٤٩	فصل في بيع الصبي والمجارية ١٤٩	كتاب المأذون ١٤٩
كتاب العصب ١٤٦	فصل ١٤٩	كتاب الشفعة ١٥٢	باب طلب الشفعة ١٥٢	باب ما تشبه هي فيه أو لا تشبه ١٥٥	باب ما يبطلها ١٥٥
كتاب الفحمة ١٥٨	كتاب المزاجعة ١٦١	كتاب المساقاة ١٦٤	كتاب الذبايح ١٦٤	كتاب الاصحية ١٦٦	كتاب الخطير والأبامة ١٦٩
فصل في البيع ١٧٤	فصل في الأظطر ١٧٤	باب الاستبراء وغيره ١٧٤	فصل في البيع ١٧٦	كتاب أحياء الموات ١٨٤	فصل في الشرب ١٨٤
كتاب الإشربة ١٨٦	كتاب الصبي ١٨٧	كتاب الرفق ١٩٠	باب ما يجوز ارتدائه وما لا يجوز ١٩٢	باب الرض يوضع على برعد ١٩٤	باب التصرف في أرضه وأختاره عليه وجنائه على غيره ١٩٥
فصل في مسائل شفرقة ١٩٢	كتاب الجنائيات ١٩٩	فصل فيما يوجب القود وما لا يوجب ٢٠٠	باب القود فيما دون النفس ٢٠٤	فصل في الفعلين ٢٠٦	باب أحكام الشهادة في القتل واعتبار حوائثه ٢٠٧
كتاب الديارات ٢٠٩	فصل في الشجاج ٢١٠	فصل في الجنين ٢١١	باب ما يحدث الرجل في الطريق ٢١٢	فصل في الحائض الحائض ٢١٤	باب جنائية المنية وأجنائه عليه ٢١٥
كتاب الجنائيات ٢١٦	فصل في الجنائية على العبد ٢١٨	فصل في غصب الغن وغيره ٢١٨	باب القسمعة ٢١٩	كتاب العاقلة ٢٢٢	كتاب الوصايا ٢٢٢
باب الوصية ٢٢٧	باب العتق في المرض ٢٢٩	باب الوصية للأقارب وغيرهم ٢٣٠	باب الوصية بالخدمة والكنى والشركة ٢٣١	فصل في وصايا الذمي وغيره ٢٣٢	باب الوصي ٢٣٣
فصل في شهادة الأوصياء ٢٣٥	كتاب الخنثى ٢٣٧	مسائل شتى ٢٣٨	كتاب الفرائض ٢٤٢	فصل في العتبات ٢٤٥	باب الغول ٢٤٧
باب نور في الأقسام ٢٤٨	فصل في الغرق والخرق وغيرهم ٢٤٩	فصل في المناقحة ٢٤٩	باب تأخر الفروض ٢٥٠	انتهى بحمد الله وحسن عونه	

بسم الله الرحمن الرحيم وعلى الله سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

الحمد لله رب العالمين والعاقبة للمتقين ولا عدوان الا على الظالمين والصلوة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه اجمعين

كتاب البيوع

لما فرغ من حقوق الله تعالى العبادات والعقوبات شرع في حقوق العباد العبادات ومنها ما يستلزم لوقوع ازالة الملك الاكن لا الى مال له وهذا اليه فكانا كسيلة ومركب وجمع لكونه باعتبار كل من البيع والبيع والتمن انواع اربعة نافذة موقوفة فاسد باطل ومقايضه صرف سلم بيع مطلق ومراجعة تولية وضيعة مساومة **هو لغة مقابلة** شيء بشيء مالا لا ليل وشروطه ثمن جنس وهو من الاضداد ويستعمل مستعدا وليس للتاكيد او باللام يقال بعثك الشيء وبعث لك فمهي زيادة قاله ابن القطاع وبيع عليه القاضي اي بلا رضاه وشرعا **مبادلة شيء** **مغروب فيه** **بشئ** خرج غير مغروب كتراب وميتة ودم **على وجه مفيد** **مخصوص** اي بايجاب او تعاط فخرج التبرع من الجانبين والتمتع بشرط العوض وخرج بفيد مالا يفيد فلا يصح بيع درهم بدرهم استويا وزنا وصفة ولا مقايضة احد الشريكين حصته داره حصته الاخر صيرفية ولا اجازة السكنى بالسكنى اشباه **ويكون بقول وفعل اما القول** **فالايجاب والقبول** وصار كنه وشرط اهلية المتعاقدين وحل حال وحكمه ثبوت الملك وحكمه نظام بقاء المعاش والعالم وصفته مباح مكره حرام واجب وثبوته بالكتاب والسنة والاجماع والقياس **فالايجاب هو ما يدكر او لا من كلام احد المتعاقدين والقبول** ما يدكر ثانيا من الاخر سواء كان بعث او اشترى **الادل على التراضي** قيد به اقتداء بالاولية وبياننا للبيع الشرعي ولذا لم يلزم بيع المكره وان انعقد ولم ينعقد مع الكفر لاجل عدم الرضى بحكمه مع هذا ويرد على التعريف ما في التثاخر خاتمة لوضوح قوله بعدم الرضى **اي قال ابن خزيمة في شرح المنار** **انما هو انك تبيع بصفة العقد مثلا باختياره ورضاه لانك لا تبيع بثبوت الحكم ولا رضاه والاختيار هو القصد الى الشيء واذا قد وارضاه هو اختياره واستحسانه فافكر على الشيء فاختاره ولا يرضاه هو فاقصصا الشرع على عدم الرضى قصودا يوجب عدم الفرق بين الهزل والاكرام هو**

قوله في قوله تعالى لا يرضى عنكم ولا يرضاهم الا الله تعالى
قوله في قوله تعالى لا يرضى عنكم ولا يرضاهم الا الله تعالى
قوله في قوله تعالى لا يرضى عنكم ولا يرضاهم الا الله تعالى

في مثل الدابة والمملوك قليل كما ان القول للمشتري بيمينه **لواختلفا في اصل الرؤية** لانه ينكر الرؤية وكذا لو انكر البائع كونه المرد ودميها في بيع بان او فيه خيار بشرط او رؤية فالقول للمشتري ولو فيه خيار عيب فالقول للبائع والفرق ان المشتري ينفرد في الاول والاخير **اشترى عدلا** من متاع ولم يره **وباع** او ليس به **منه ثوبا** بعد القبض او **وهبه وسله رده** **بخيار عيب** **لارؤية او شرط** الاصل ان رد البعض يوجب تفريق الصفقة وهو بعد التمام جائز لا قبله فخير الشرط والرؤية يمنعان تمامها وخيار العيب يمنع قبل القبض لابعده وهل يعود خيار الرؤية بعد سقوطه عن الثاني لا خيار بشرط وصحة قاضي خان وغيره **قسطوع** شري شيئا لم يره ليس للبائع مطالبة بالثمن قبل الرؤية ولو تباعا عينا بعين فلما الخيار مجتبي شري جارية بعدد والفتق بضائهم رد ببيع الجارية العبد بخيار رؤية لم يبطل البيع في الجارية بحصة الالف نظرية لما مر انه لا خيار في الدين او ادبيع طيعته ولا يكون للمشتري خيار رؤية فالحيلة ان يقرب ثوب الانسان ثم يبيع الثوب مع الضيعة ثم المقره يستحق الثوب المقرب فيبطل خيار المشتري لزوم تفريق الصفقة وهو لا يجوز الا في الشفعة ولو اجية شري شيئين وباحدهما عيب ان قبضه ماله رد المعيب والا لا كما مر

باب خيار العيب

هو لغة ما غلوا عنه اصل الفطرة السليمة وشرعا ما افاده بقوله **من وجد** **بشئ اه ما ينقص الثمن** ولو يسيروا جوهرة **عند التجار** المراد بهم ارباب المعرفة بكل تجارة وصنعة قاله المصنف **بكل الثمن اورد** ماله يتعين امساكه كحلايين فاحر ما واحد لها وفي المحيط وصي او وكيل او عبد ما دون شري شيئا بالثمن وقيمته ثلاثة الاف لم يرد بعيب بخلاف خيار الشرط والرؤية اشباه للاضرار بيمينهم وموكل ومولى اشباه وفي النهروين ينعى الرجوع بالنقصان كوارث شري من التركة كفنا ووجد به عيبا ولو تبعه بالكف اجنبي لا يرجع

يعني العيب في كل ما يباع من ثياب وادوية

وهذه احدى ست سائل لا رجوع فيها بالنقصان مذكورة في البرازية وذكرنا
 في شرحنا الملتقى مع راي القنية انه قد يرد بالعيب ولا يرجع بالثمن **كالا باق**
 الا اذا ابقى من المشتري الى البايع في البلدة ولم يختلف عنده فانه ليس بعيب
 واختلف في الثور والاحسن انه عيب وليس للمشتري مطالبة البايع بالثمن قبل
 عوده من الا باق ابن الملك قنية **والبول في الفراش والسرقة** الا اذا سرق
 شيئا من المولى للاكل او سير اكفلس وفلسين ولو سرق عند المشتري ايضا
 فقطع ربع برع الثمن لقطع بالسرقتين جميعا ولو رضي البايع باخذه جمع
 بثلاثة ارباع ثمنه عيني **وكلاهما يختلف** صغيرا اي مع التمييز وقد روه خمس سنين
 او ياكل ويلبس وحده وتامه في الجوهرة فلو لم ياكل ولم يلبس وحده لم يكن
 عيبا **ابن الملك وكبر** الا انها في الصغير تقصو عقل وضعف متانة عيب وفي الكبر
 لسوء اختيار ودا باطن عيب اخر فعند اتحاد الحالة بان ثبت اباقة عند
 بايعة ثم مشتريه كلاهما في صغره او كبره له الرد لاتحاد السبب وعند الاختلاف
 لاكونه عيبا حاد ثا كعبد ثم عند بايعة ثم حم عند مشتريه ان من نوعه له
 رده والا لعيني بقي لو وحده يبول ثم تعيب حتى يرجع بالنقصان ثم يبلغ
 هل للبايع ان يسترد النقصان لزوال ذلك العيب بالبلوغ ينبغي نعم فتح
والجنون هو اختلال القوة التي بها ادراك الكليات تلويح وبه علم تعريف
 العقل انه القوة المذكورة ومعدنه القلب وشعاعه في الدماغ **درر وهو**
لا يختلف اما لاتحاد سببه بخلاف ما مر وقيل يختلف عيني ومقداره فوق يوم
 وليلة ولا بد من معاودة عند المشتري في الاصح والا فلا رد الا في ثلاث
 زنى الجارية والتولد من الزنى والولادة فتح قلنا **س** لکن في البرازية
 الولادة ليست بعيب الا ان توجب نقصانا وعليه الفتوى واعتمده في النهر
 وفيه الجبل عيب في بقاء ادم لا في البهايم والجذام والبص والعمى
 والعور والحول والصمم والخرس والقروح والامراض عيوب وكذا الادرو هو

انتفاخ

انتفاخ الانثيين والعنين والخصي عيب واذا اشترى على انه خصي فوجده فحلا فلا
 خيار له جوهرة **والبحر** فتن الغم **والدفر** فتن الابط وكذا فتن الانف بنزازية
والزنى والتولد منه كلما عيب فيها لا فيه ولو امرد في الاصح خلاصة **الا ان فحش**
الا لان فيه بحيث يمنع القرب من المولى **او يكون الزنى عادة له** بان يتكررا اكثر
 من مرتين واللوامة بها عيب مطلقا وبه ان مجانا نعم لانه دليل الابنة وان باجر
 لا قنية وفيها اشترى حمارا تعلوه الجر ان طاموع فعيب والا فلا واما التخت بلبن
 صوت وتكر مشي فان كثر رد لان قل بنزازية **والكفر** باقسامه وكذا الرفض
 والاعتزال يخرجها عيب **فيها** ولو المشتري ذميا سراج **وعدم الحيض** لبنت بسبعة عشر
 وعندها خمسة عشر ويعرف بقولها اذا انضم اليه تكول البايع قبل القبض وبعده
 هو الصحيح ملتقى ولا تسمع في اقل من ثلاثة اشهر عند الثاني **والاستحاضة والسعال**
القديم لا المعتاد **والدين** الذي يطالب به في الحال لا الموجل لعقده فانه ليس بعيب
 كما نقله مسكين عن الذخيرة لکن عم الكمال وعلمه بنقصان **ولايه وميراثه** **والشعر**
والخاء في العين وكذا كل مرض فيها فهو عيب معراج كسبل وحوص وكثرة دمع **و**
والثولول بثلاثة كزنبور حلة الثدي وبثر صغير صلب مستدير على صور شقي جمعه
 تاليل قاموس وقيد به بالكثره بعض شراح الهداية **وكذا الكبي عيب** **لوعن داء**
والالا وقطع الاصبع عيب والاصبعان عيبان والاصابع مع الكف عيب واحد
 والعسر وهو من يعمل بيساره فقط الا ان يعمل باليمين ايضا كعمر بن الخطاب رضي
 الله تعالى عنه والشيب وشرب خمره او قمارا نغد عيبا وعدم ختانها لو كبيرين
 مولدين وعدم نطق حمار وقلة اكل دواب ونكاح وكذب ونجاسة وترك صلاة
 لکن في القنية تركها في العبد لا يوجب الرد وفيها لو ظهر ان الدار مشومة ينبغي
 ان يتمكن من الرد لان الناس لا يرغبون فيها وفي المنظومة المحيية والحال عيب
 لو على الذقن او الشفة لالحذ والعيوب كثيرة برانا الله منها **حدث عيب اخر عند**
المشتري بغير فعل البايع فلو به بعد القبض رجع بحصته من الثمن ووجب الارش

شعره على شانه في وقت الطهر او في وقت الحيض
 او في وقت الحيض او في وقت الطهر
 فانما العور والحوص وهو نوع من الحول
 انظر مع قوله هنا والحوص

واما قبله فله اخذه او رده بكل الثمن مطلقا ولو برهن البايع على حدوثه والمشتري
على قدمه فالقول للبايع والبيعة للمشتري ولا يرد جبراماله حمل وموتة الا في بلد
العقد **رجع بنقصانه** الا فيما استثنى ومنه ما لو شراه تولية او خاطئه لطفا
زبلي او رضي به البايع جوهره **وله الرد برضي البايع** الا لما عيب او زيادة كان
اشترى ثوبا فقطعه فاطلع على عيب قديم رجع به اي بنقصانه لتعذر الرده
بالقطع فان قبله البايع كذلك **له ذلك** لانه استقطعه **ولو اشترى بغير اذن**
فوجد معاه فاسدا لا يرجع لافساد مالته كما لا يرجع لو باع المشتري الثوب كله
او بعضه او وهبه **بعد القطع** لجواز رده مقطوعا لا بخيط كما افاده بقوله **فلو**
قطعه المشتري وخاطئه او صبغه باي صبغ كان عيبا **اولئ السوق** بمعنى او عيب
الريق او غرس او بني ثم اطلع على عيب **رجع بنقصانه** لامتناع الرد بسبب الزيادة
لحق الشرع لحصول الربح حتى لو تراضيا على الرد لا يقضي القاضي به **درر وابن كمال**
يرجع لو باعه اي المحتنع رده في هذه الصورة بعد رؤية العيب قبل الرضى به
صريحا او دلالة **او مات العبد** المراد هلاك المبيع عند المشتري **او اعتقه** او دبسر
او استولد او اوقف قبل علمه بعيبه **او كان المبيع طعاما فاكله او بعضه** او
اطعمه عبده او مدبره او ام ولده او لبس الثوب حتى تخرق فانه يرجع بانقصان
استحسانا عندهما وعليه الفتوى **بجر** وعنهما يرد ما بقي ويرجع بنقصان ما اكلا
وعليه الفتوى **اختيار** وقيستاني ولو كان في وعاء بن فله رد الباقي حصته من الثمن
اتفاقا **ابن كمال وابن الملك قلنا** فعلى ما في الاختيار والقيستاني يترجى القياس
فتنبه **ولو اعتقه على مال** او كاتبه **او قتله** او ابنته او اطعمه طفله او امراته
او مكاتبه او ضيفه مجتبي بعد اطلاعه على عيب كذا ذكره الصريح **المعني** في الرمز
لاكن ذكر في الجمع في الجميع قبل الرؤية واقره شرحة حتى العيني فيفيد البعدية
بالاولوية فتنبه **لا يرجع بشي** لامتناع الرد بفعله والاصل ان كل موضع
للبايع اخذه معيبا لا يرجع باخراجه عن ملكه والارجح **اختيار** وقيده الفتوى

على قولها

على قولها في الاكل واقره القيسستاني **شري نحو بيض وطبخ كجوز وقتا فكسره**
فوجد فاسدا ينتفع به ولو علفا للدواب **فله** ان لم يتناول منه شيئا بعد
علمه بعيبه **نقصانه** الا اذا رضي البايع به ولو علم بعيبه قبل كسره **فله وان لم**
ينتفع به اصلا فله كل الثمن بطلان البيع ولو وجد اكثر فاسدا جاز حصته
عند طاهر وفي المجتبي لو كان سمنا ذابا فاكله ثم اقر بايعة بوقوع فارة فيه
رجع بنقصان العيب عند طاهر وبه يقتضي **باي ما اشترى فرد** للمشتري الثاني عليه
بعيب رده على بايعة لو رده عليه **بقضاء** لانه فسخ ما لم يحدث به عيب اخر عنده
فيرجع بانقصان وهذا **لو بعد قبضه** فلو قبله رده مطلقا في غير العقار
كالدرجيار رؤية او شرط درر وهذا اذا باعه قبل اطلاعه على العيب فلو بعده
فلارد مطلقا **بجر** وهذا في غير النقد بن عدم تعيينه ما فله الرد مطلقا **شرح** مجمع
ولو رده برضا بلا قضاء لا وان لم يحدث شله في الاصح لانه اقالة **ادعى عيبا**
موجب الفسخ او حط الثمن **بعد قبضه المبيع لم يجز** للمشتري **على دفع الثمن** للبايع
يل برهن المشتري لاثبات العيب **او حلف بايعة** على نفيه ويدفع الثمن ان لم يكن
شهود **وان ادعى عينة شهودة دفع الثمن ان حلف بايعة** ولو قال احضرهم الى
ثلاثة ايام اجله ولو قال لا بيعة لي فحلفه ثم اتى بها تقبل خلافا لما فتح **وان**
كل لزم العيب بنكوله اي البايع عن الحلف **ادعى** المشتري **ابا قاض** وخوه مما يشترط
لرده وجود العيب عندهما كبول وسرقة وجنون **لم يحلف بايعة** اذا انكر قيامه
للمال حتى يبرهن المشتري **انه قد ابق عنده فان برهن حلف بايعة** عندهما
بالله ما ابق وما سرق وما جن قط وفي الكبير بالله ما ابق مذبلع مبلغ الرجال
لاختلافه صفرا وكبرا واعلم ان العيوب انواع خفية كالباق وعلم حكمه وظاهره
كعود وصمم واصنع زائدة او ناقصة فيقضي بالرد بلايين للتيقن به اذا لم
يدع الرضى به وما لا يعرفه الا الاطباء ككبد فيكفي قول عدل ولا ثباته عند
بايعة عدلين وما لا يعرفه الا النساء كرتق فيكفي قول الواحدة ثم يحلف البايع

عني قلت **وبقي** فاس ما لا ينظره الرجال والنساء ففي شرح قاضي خان
 شري جارية واحدة على انها خشي حلف البايع **استحق بعض المبيع** فان كان استحقاقه
 قبل القبض **لكل خير في الكل** لتفرق الصفقة وان بعده خبر في القيمة
 لا في غيره لان تبعض القيمة عيب لا المثل كما سيبي وان اشترى شيئين
 فقبض احدهما ون الاخر فحكمه حكم ما قبل قبضهما فلو استحق او تعيب
 احدهما خير وهو اي خيار العيب بعد رؤية العيب **على التراضي** على المعتد
 وما في الحاي غريب **فكلو خاصم ثم ترك ثم عاد وخاصم** فله الرد ما لم
 يوجد بطله كدليل الرضى فتح وفي الخلاصة لم يجد البايع حتى هلك رجع
 بالنقصان **واللبس والركوب والمداواة** له وبه عني **رضى بالعيب**
 الذي يداويه فقط ما لم ينقصه برجندى وكذا كل مفيد رضى بعد العلم
 بالعيب ينفع الرد والارش ومنه العرض على البيع الا الدرهم اذا وجد هازيوا
 فعرضها على البيع فليس برضى كعرض ثوب على خياط لينظره يكفيه ام لا او
 عرضه على المقومين ليقوم ولو قال له البايع اتبيعه قال نعم لزم ولو قال
 لا لان نعم عرض على البيع ولا تقرب ملكه بزازية لا يكون رضى **الركوب**
لرد على البايع **اول شراء العلف** لها **اول لسقي** والحال ان المشتري لا بد له منه
 اي الركوب لعجز او صعوبة وهل هو قيد للاخيرين او للثلاثة استظهر
 البرجندى الثاني واعتمده المم تبع الدرد والجر والشمى وغيرهم الاول
 ولو قال البايع ركبها لاجلك وقال المشتري لا رد ها فالقول للمشتري **بجر**
 وفي الفتح وجد به عيبا في السفر فحملها فهو عذر **اختلفا بعد التقابض في عدد**
المبيع او اهرام تعدد ليتوزع الثمن على تقدير الرد وفي عدد **المقبوض** فان قول
للمشتري لانه قابض والقول للقباض مطلقا قدرا او صفة او تعيينا فلو جاء
 ليرده بخيار شرط او رؤية فقال البايع ليس هو البيع فالقول للمشتري في تعيينه
 ولو جاء ليرده بخيار عيب فالقول للبايع كما لو اختلفا في طول المبيع وعرضه

فتح

فتح **اشترى عبدين** اي شيئين يتفع باحدهما وحده صفقة واحدة **وقبض احدهما**
ووجد به او بالاخر عيبا لم يعلم به الا بعد القبض **اخذهما اوردهما ولو قبضهما**
رد العيب بحصته سالما **وحده** لجواز التفريق بعد التمام كما لو قبض كيليا او وزيا
 او زوجي خف وخوه كزوجي ثور ايف احدهما الاخر بحيث لا يعمل بدونه **ووجد**
بعضه عيبا فان له رد كله واخذه بعيبه لانه كشي واحد ولو في وعاءين
 على الاظهر غناية وهو الاصح برهان **اشترى جارية فوطئها وقبلها او مسها**
بشهوة ثم وجد بها عيبا لم يرد هاهنا مطلقا خلافا للشافعي واحمد ولنا انه استوفى
 ماءها وهو جزؤها ولو الواطئ زوجها ان ثيبا ردها وان بكر الاجر **ورجع بالنقصان**
 لا امتناع الرد وفي التطبوعة المحيطة لوشروط بكارها فبانت ثيبا لم يرد هابل يرجع
 باربعين درهما نقصان هذا العيب وفي الحاي والمثقف الثبوتة ليست بعيب
 الا اذا شرط البكارة فيرد هاهنا عدم المشروط **الا اذا قبلها البايع** لان الامتناع
 لحقه فاذا رضى زاد الامتناع **ويعود الرد بالعيب القديم بعد زوال العيب**
الحادث لعود المنوع بزوال المانع درر فيرد المبيع مع النقصان على الراجح **ففسر**
ظهير عيب **بمشتري البايع** الغايب واثبتته **عند القاضي** فوضعه **عند عدل**
 فاذا هلك **هلك على المشتري** **الا اذا قضى القاضي بالرد على بايعه** لان القضاء
 على الغايب بلا خصم ينفذ على الاظهر **رد قتل العبد المقبوض** او قطع بسبب
 كان **عند البايع** كقتل او ردة **رد المقطوع** او اسكه ورجع بنصف ثمنه **مجموع**
واخذ ثمنها اي ثمن المقطوع والمقتول ولو تداولته الايدي فقطع عند الاخير
 او قتل رجع ابياعة بعضهم على بعض وان علموا بذلك لكونه كالا استحقاق
 لا كالعيب خلافا لهما **وصح البيع بشرط البراءة من كل عيب وان لم يسمى**
 خلافا للشافعي لان البراءة عن الحقوق المجهولة لانهم عنده وتصح عندنا
 لعدم افضايله الى المنازعة **ويدخل فيه الموجد والحادث** بعد العقد
قبل القبض فلا يرد بعيب وخصه محمد ومالك بالموجود كقوله عن كل عيب به

قوله ولو الواطئ زوجها ان ثيبا ردها وان بكر الاجر
 ولو كان من زوج فوطئها عند البديع ثم عند
 المشتري لا يرجع بالنقصان اي ويرد هاهنا هذا
 الوطئ لا يمنع الرد وان لم يوطئها الا عند المشتري
 فان كانت بكر يرجع بالنقصان لان العيب
 بزوال العذرة وان كانت ثيبا لم يرد ردها اصل انه
 يمنع الرد ام لا وقيل يمنع فلا يرجع بالنقصان مع
 امكان الرد كما في البديع هـ

ولو قال ما يحدث صح عند الثاني وفسد عند الثالث ثم ابراه من كل اداء فهو على المرض
وقيل على ما في الباطن واعتمده المصنف للاختيار والجوهرة لانه العرف في العادة
وما سواه في العرف مرض ولو ابراه من كل غايلة فهي السرقة والابق والنزى
اشترى عبدا فقال لمن ساومه اياه اشتره فلا عيب به فلم يتفق بينهما البيع
فوجد مشتريه به عيبا فله رده على بايعه بشرطه ولا يمنع من الرده عليه اقراره
السابق بعد العيب لانه مجاز عن الترويج ولو عينه اي العيب فقال لا عور به او
لا شلل لا يرد له لاحاطة العلم به الا ان لا يحدث مثله كذا اصبح به زائدة ثم وجدها
فله رده للتيقن بكذبه قال الاخر عبيدي هذا ابق فاشتره مني فاشتراه وباع
منه واخر فوجده المشتري الثاني ابقا لا يرد به بما سبق من اقرار البايع الاول ما لم
يرهن انه ابق عنده لان اقرار البايع الاول ليس بحجة على البايع الثاني الموجود منه
السكون اشترى جارية لها لبن فارضعت صبياله ثم وجدها عيبا كان له ان
يردها لانه استخدام بخلاف الشاة المصراة فلا يرد هاع لبنها او صاع تمر بل يرجع
بالتقصان على المختار شروح مجمع وحررناه فيما علقناه على المنار كما لو استخدمها
في غير ذلك ففي البسوط الاستخدام بعد العلم بالعيب ليس برضى استحسانا لان
الناس يتوسعون فيه للاختيار وفي البرازية الصحيح انه رضى في المرة الثانية
الا اذا كان في نوع اخر وفي الصغير انه مرة ليس برضى الاعلى كره من القن بجر
قال للمشتري ليس به بالمبيع اصبح زائدة وخوها مما لا يحدث مثله في تلك
المدة ثم وجده ذلك كان له الرده بلا عين لما مر باع عبدا وقال للمشتري
برئت اليك من كل عيب به الا الاباق فوجده ابقا فله الرده ولو قال الا
اباقه لا لانه في الاول لم يصف الاباق للعبدة ولا وصفه به فلم يكن اقرارا
باباقه للحال وفي الثاني اضافته اليه فكان اخبارا بانه ابق فيكون راضيا به
قبل الشراء خائبة وفيها لو ابراه من كل حق له دخل العيب لا الدرك مشتر
لعبدا وامة قال اعتق البايع العبد اودبر او استولد الامة او هو حر الاصل

وانكر

وانكر البايع حلف لعجز المشتري عن الاثبات فان حلف قضى على المشتري بما قاله من
العتق وخوه لاقراره بذلك ورجع بالعيب ان علم به لان البطل الرجوع ازالته
عن ملكه الى غيره بان شايد او اقراره ولم يوجد حتى لو قال باعه وهو ملك
فلان وصدقه فلان واخذه لا يرجع بالتقصان لزالته باقراره كانه وهبه
وجد المشتري لغنيمة محزنة بدارنا او غير محزنة لو البيع من الامام او امينه
بجر قال المصنف قيد محزنة غير لازم عيبا لا يرد عليه لان الامين لا ينتصب خصما
بل ينصب له الامام خصما فيرد على منصوب الامام ولا يلغيه لان فايذة الحلف
النكول ولا يصح نكوله واقراره فاذا رد عليه المعيب بعد ثبوته ببيع ويدفع
الثمن اليه ويرد النقص والفضل الى محله لان الغرم بالغنم ذرر وجد المشتري
بشتره عيبا واراد الرده فاصطلمح على ان يدفع البايع الدراهم الى المشتري
ولا يرد عليه جاز ويجعل خطا من الثمن وعلى العكس وهو ان يصطلمح ان يدفع
المشتري الدراهم الى البايع ويرد عليه لا يصح لانه لا وجه له غير الرشوة فلا يجوز
في الصغير ادعى عيبا فصالحه على مال ثم برئ او ظهر ان لا عيب فلم يبايع ان يرجع
بما ادعى ولو زال عيب المشتري لا قبضة رضى الوكيل بالعيب لزم الموكل ان كان
المبيع مع العيب الذي به يساوى الثمن المسمى والايساويه لا يلزم الموكل
فسرع لا يحل كتمان العيب في مبيع او ثمن لان الغش حرام الا في مسئلتين
الاولى الاسير لو شري شيئا ثم دفع الثمن مغشوشا جاز ان كان حرا لا عبدا
الثانية يجوز اعطاء الزیوف والناقص في الجنایات اشباه وفيها رد المبيع
بعيب بقضاء فسخ في حق الكل الا في مسئلتين احدهما لو احال البايع بالثمن
ثم رد المبيع بعيب بقضاء لم تبطل الحوالة الثانية لو باعه بعد الرده بعيب
بقضاء من غير المشتري وكان منقولا لم يكر قبل قبضه ولو كان فسخا جاز وفي
البرازية شري عبدا فضمن له رجل عيوبه فاطلع على عيب ورده لم يضمن لانه
ضمان العمدة وضمنه الثاني لانه ضمان العيوب وان ضمن السرقة او الحرقة

او الجنون او العمي فوجده كذلك ضمن الثمن وفي جواهر الفتاوى شري ثمة كرم
ولا يمكن قطا في الغلبة الزنا بغير ان بعد القبض لم يرد وان قبله فان انتقص
البيع بتناول الزنا بغير فله الفسخ لتفرق الصفقة عليه

باب البيع الفاسد

المراد بالفاسد الممنوع مجازا عرفيا فيعيب الباطل والمكروه وقد يذكر فيه بعض
الصحيح تبعا وكل ما اورث خلا في ركن البيع فهو بطل وما اورثه في غيره ففسد
بطل بيع ما ليس بالمال ما عيّل اليه الطبع ويكرى فيه البدل والمنع درر
فخرج التراب وخوه **كالدم** السفوح فجاز بيع كبده وطحال **والميتة** سوى سمك
وجراد ولا فرق في حق المسلم بين التي ماتت حنقا نفيا او حنقا وخوه **والخروا بيع**
به اي جعله ثوبا داخل اليا علىه لان ركن البيع مبادلة المال بالمال ولم يوجد
والمعدوم كبيع حق التعلّي اي علو سقط لانه معدوم ومنه بيع ما اصله
غائب كجزر وفجل او بعضه معدوم كورد وياسمين وورق فرصاد وجوزه مالذ
لتعامل الناس وبه اتفق بعض شايخنا عملا بالاستحسان وهذا اذا ثبت ولم
يعلم وجوده فاذا علم جاز له خيار الرؤية وتكفي رؤية البعض عندهما وعليه
الفتوى شرح مجمع **والمضامين** ما في ظهروا لالاء من المنبي **والملاقح** جمع ملقوحة
ما في البطن من الجنين **والنتاج** بكسر النون جبل الحبلية اي نتاج النتاج لدابة
او ادمي **وبيع امه تبين انه** ذكر الضمير لتذكير الخبر **وعكسه** بخلاف البهائم
والاصل ان الذكر والانثى من بني ادم جنسان حكما فيبطل وفي ما يبرأ الحيوان اذا
جنس واحد فيصح ويتخير لفوات الوصف **ومتروك التسمية** عمدا ولو من كافر
بزازية وكذا ما ضم اليه لان حرمة بالنص **وبيع الكراب وكري الانهار** لانه
ليس بالمتقوم بخلاف بناء وشجر فيصح اذا لم يشترط تركها ولو اوجبة **وما في حكمه**
اي حكم ما ليس بالمال **كام الولد والمكاتب والمدبر المطلق** فان بيع هؤلاء باطل
اي بقاء فلم يلكوا بالقبض لا ابتداء فصيح بيعهم من انفسهم وبيع من ضم اليهم

درر وقول ابن الكمال بيع هؤلاء باطل موقوف وضعفه في البحر بان المرح اشتراط رضی
المكاتب قبل البيع وعدم نفاذ القضاء ببيع ام الولد وصح في الفتح نفاذه قلت
الا وجد توقفه على قضاء اخرامضاء ورد اعني ونحوه فيمكن التوفيق وفي السراج
وله هؤلاء كهم وبيع بعض كهم **وبطل بيع مال غير متقوم** اي غير صالح الانتفاع به
ابن كمال فليحفظ **وخنزير وميتة لم تحت اللحم** بل بالحنق وخوه فانها مال
عند الذمي كهم وخنزير وهذا ان بيعت **بالثمن** اي بالدين كدراهم ودنانير ومكيل وموزون
بطل في الكل وان بيعت بعين بطل في اخر وفسد في العرض فيملكه بالقبض بقيته
ابن كمال **وبطل بيع من ضم الى مهر ودكية** **ماتت التي ميتة ماتت حنقا** قيد به
لتكون كاخ **وان سمي ثمن كل** اي فصل الثمن خلا فلهما ومبني الخلاف ان الصفقة
لا تتعد مجرد تفصيل الثمن بل لا بد من فكر ولفظ العقد عند خلا فلهما وظاهر
النهاية فيبدا انه فاسد **بخلاف من ضم الى مدبر وخوه او قن غيره وملك ضم الى**
وقف غير المسجد العام فانه كاخ بخلاف العام بالجمعة الخراب فكذلك اشباهه
من قاعدة اذا اجتمع الحلال والحرام **ولو محكوما به** في الامح خلا فالما فتى به
المثلا ابو السعود فيصح بخرقه في القن وعنده والملك لانها مال في الجملة ولو باع
قربة ولم يستثن المساجد والمقابر لم يصح عيني **كما بطل بيع صبي لا يعقل ومجنون**
شيئا وبول **ورجيع ادمي لم يغلب عليه التراب** فلو مغلوبا به جاز كسر قايين
وبهر واكتفى في البحر بخر دخلطه بتراب **وشعر انسان** لكرامة الادمي ولو كافرا
ذكره المص وغيره في حيث شعر الخنزير **وبيع ما ليس في ملكه** لبطلان بيع المعدوم
وماله خطر القدم **لا بطل بقر السلم** فانه صحيح لانه عليه الصلاة والسلام
عصى عن بيع ما ليس عند الانسان ورخص في السلم **وبطل خرج بنفي الثمن فيه**
لانعدام الركن وهو المال **والبيع الباطل حكمه عدم ملك المشتري اياه** اذا
قبضه **فلا ضمان لو هلك** المبيع **عنده** لانه امانة وصح في القينة ضمانه قيل
وعليه الفتوى وفيها بيع الخربى اياه او ابنه قيل باطل وقيل فاسد وفي

وصاياها بيع الوصي مال اليتيم بغبن فاحش باطل وقيل فاسد ورجح وفي
التفبيع المضطر ونشأوه فاسد **وقد بيع ما سكت** اي وقع السكون
فيد عن الثمن كيعد بقيته **وقد بيع عرض** هو المتاع القيمي ابن كمال **مخر**
وعكسه فيعقد في العرض لا الخمر كما مر **وقد بيعه** اي العرض **بام الولد**
والكاتب والمدة برحتى لو تقابضا ملك المشتري للعرض العرض لما مر انهم مال
في الجلة **وقد بيع سلك لم يصد** لو بالعرض والا فباطل لعدم الملك
صدر الشريعة او صيد ثم القى في مكان لا يؤخذ منه الا بحيلة للمخرج عن التسليم
وان اخذ به ونهض **وله خيار** الرؤية **الا اذا دخل بنفسه** ولم يصد مدخله
فلوسده ملكه ولم يجز اجازة بركة ليصاد منها السمك **وبيع طير في الهوى**
لا يرجع بعد ارساله من يده اما قبل صيده اصلا فباطل لعدم الملك **وان**
كان **يطير ويرجع** كالحمام **صح** وقيل لا ورجحه في النهر **وبيع الخمل** اي الجنين
وجزم في البحر بطلانه كالنجاج **وامدة الاحياء** الفساده بالشرط بخلاف هبة
ووصية **وليس في ضرع** وخرم البرجدي بطلانه **ولو نوى في صدق** للغمر
وصوف على ظهر غنم وجوزة الشاي ومالك وفي السراج لو سلم الصوف واللبن
بعد العقد لم ينقلب صحيجا وكذا كل ما اتصالة خلقه جلد حيوان ونوى ثم
وبز رطبيخ لما مر انه معدوم عرفا وانما صحى ابيع الكراث وشجر الصفصاف
واوراق التوت باغصانها للتعامل وفي القينة باع اوراق توت لم تقطع
قبل سنة جاز ويستثنى لانه يشتهر موضع قطعه عرفا **وجذع** معين
في سقف اما غير المعين فلا ينقلب صحيجا ابن كمال **وذراع من ثوب يقصره**
التعريض فلو قطع وسلم قبل فتح المشتري عاد صحيجا ولو لم يضره القطع
كمر باس جاز الانتفاع **المانع** **وضربة القانص** بقاف ونون الصايد **والغايض**
بغين معجمة الغواص والبيع فيه باطل للمغرم ثم وكبر والكمال وابن الكمال
قال المم وقد نظمه من لا خسر وفي سلك الفاسد فتبعته في المختصر ويجب

ان يراد

ان يراد به الباطل لانه مما ليس في ملكه كما مر **والمنزلة** وهي بيع الرطب على النخل ثم
مقطوع مثل كيلة تقديرا ثم جمع ومثله العنب والزبيب غايبة للنهي ونسبته
الربى قال المم فلو لم يكن رطبا جاز لا خلافا لجنس **والملامسة** للسلعة **والناذرة**
اي نبذها للمشتري **والفاء الحجر** عليها وهي من بيع الجاهلية فنهى عنها كلها عيني
لوجود القمار فكانت فاسدة ان سبق ذكر الثمن **وبيع ثوب من ثوبين** او عبد من
عبد من لجمانة المبيع فلو قبضهما وهلكا معا ضمن نصف قيمة كل اذا فاسد معتبر
بالصحيح ولو مرتين فقيمة الاول لتعذر رده والقول للمضامن وهذا اذا لم يشترط
خيار التعيين فلو شرط اخذها ما شاء المامر **والتراعي** اي الكلا **واجارها** اما بطلان
بيعها فعدم الملك لحديث الناس شركاء في ثلاث الماء والكلاء والنار واما بطلان
اجارها فلا نرا على استهلاك عيني ابن كمال هذا اذا ثبت بنفسه وان انبته بسقي
وتربيته ملكه وجاز بيعه عيني وقيل لا قال وبيع التفصيل والرطوبة على ثلاثة اوجه
ان يقطعه او ليرسل ابته فتاكله جاز وان يتركه لم يجز وحيلته ان يستاجر
الارض لضرب فسطاطه او ليقاف دوابه او لمنفعة اخرى كمقيل ومراح وقامه
في وقت الاشياء **وباع دود القر** اي الابرسيم **وبينه** اي بزره وهو بزر الفليق
الذي فيه الدود **والنخل** المحرز وهو دود الفسل وهذا عند محمد وبه قالت الثلاثة
وبه يفتي عيني وابن الملك **وخلاصة** وغيرها وجوز ابو الليث بيع العلق وبه يفتي
للحاجة مجتبي **خلافا لغيرهما من الهوام** فلا يجوز اتفاقا كحياة وضب وما في كسر طان
الا السمك وما جاز الانتفاع بجلده او عظمه والحاصل ان جواز البيع يدور مع حل
الانتفاع مجتبي واعتمده المم وسيجي في التفريقات **فروع** انما تجوز الشركة
في القر اذا كان البيض مناهما والعمل مناهما وهو بينهما انصافا للاثلاث فلو دفع بزر
القر او بقرة او دجا جاز الاخر بالعلف مناصفة فالخارج كله للمالك لحدوثه من ملكه
وعليه قيمة العلف واجرم مثل العامل عيني مانع ومثله دفع البيض كما لا يخفى **والابق**
ولو لطفله او ليتيم في حجره ولو وهبه لهما صح عيني وما في الاشياء تحريف في كسر

ان يراد به الباطل لانه مما ليس في ملكه كما مر
والمنزلة هي بيع الرطب على النخل ثم
مقطوع مثل كيلة تقديرا ثم جمع ومثله العنب
والزبيب غايبة للنهي ونسبته الربى قال المم
فلو لم يكن رطبا جاز لا خلافا لجنس
والملامسة للسلعة والناذرة اي نبذها
للمشتري والفاء الحجر عليها وهي من بيع
الجاهلية فنهى عنها كلها عيني لوجود
القمار فكانت فاسدة ان سبق ذكر الثمن
وبيع ثوب من ثوبين او عبد من عبد من
لجمانة المبيع فلو قبضهما وهلكا معا
ضمن نصف قيمة كل اذا فاسد معتبر
بالصحيح ولو مرتين فقيمة الاول لتعذر
رده والقول للمضامن وهذا اذا لم
يشترط خيار التعيين فلو شرط اخذها ما
شاء المامر والتراعي اي الكلا واجارها
اما بطلان بيعها فعدم الملك لحديث
الناس شركاء في ثلاث الماء والكلاء
والنار واما بطلان اجارها فلا نرا على
استهلاك عيني ابن كمال هذا اذا ثبت
بنفسه وان انبته بسقي وتربيته ملكه
وجاز بيعه عيني وقيل لا قال وبيع
التفصيل والرطوبة على ثلاثة اوجه
ان يقطعه او ليرسل ابته فتاكله جاز
وان يتركه لم يجز وحيلته ان يستاجر
الارض لضرب فسطاطه او ليقاف دوابه
او لمنفعة اخرى كمقيل ومراح وقامه
في وقت الاشياء وباع دود القر اي
الابرسيم وبينه اي بزره وهو بزر
الفليق الذي فيه الدود والنخل المحرز
وهو دود الفسل وهذا عند محمد وبه
قالت الثلاثة وبه يفتي عيني وابن
الملك وخلاصة وغيرها وجوز ابو
الليث بيع العلق وبه يفتي للحاجة
مجتبي خلافا لغيرهما من الهوام
فلا يجوز اتفاقا كحياة وضب وما في
كسر طان الا السمك وما جاز الانتفاع
بجلده او عظمه والحاصل ان جواز
البيع يدور مع حل الانتفاع مجتبي
واعتمده المم وسيجي في التفريقات
فروع انما تجوز الشركة في القر اذا
كان البيض مناهما والعمل مناهما وهو
بينهما انصافا للاثلاث فلو دفع بزر
القر او بقرة او دجا جاز الاخر
بالعلف مناصفة فالخارج كله للمالك
لحدوثه من ملكه وعليه قيمة العلف
واجرم مثل العامل عيني مانع ومثله
دفع البيض كما لا يخفى والابق ولو
لطفله او ليتيم في حجره ولو وهبه
لهما صح عيني وما في الاشياء تحريف
في كسر

الامني يزعم انه اي الابن **عنده** في يجوز لعدم المنع وهي يصير قابضا ان قبضه
لنفسه او قبضه ولم يشهد نعم وان اشهد لانه قبض امانة فلا ينوب عن قبض
الضمان لانه اقوى عنانية والاذا ابق من الغاصب فباعه المالك منه فانه يصح
لعدم لزوم التسليم ذخيرة **ولو باعته ثم عاد** وسلمه يتم البيع على القول بفساده
ورجحه الكمال **وقيل لا يتم** على القول ببطلانه وهو **الظاهر** من الرواية واختاره
في الهداية وغيرها وبه يفتي البخاري وغيره وابن الكمال **ولبن امداد** ولسو
في وعاء **ولو امانة** على الاظهر لانه جزء ادبي والرق مخص بالحي والاحياء في اللبن
فلا يحله الرق **وشعر الخنزير** لخاصة عيكة عينه فيبطل بيعه ابن كمال **وان جاز**
الانتفاع به لضرورة **الخروج** حتى لو لم يوجد بلائع جاز الشراء للضرورة وكره البيع
فلا يطيب ثمنه ويفسد الماء على الصحيح خلافا لمحمد قيل هذا في المنتوف اما المحجوز
فطاهر عنانية وعن اي يوسف يكره الخزبه لانه خبي ولذا لم يلبس السلف مثل
هذا الخف ذكره القهستاني ولعل هذا في زمانهم واما في زماننا فلا حاجة اليه
كما لا يخفى **وجاود يستة قبل الدخ** لو بالعرض ولو بالثمن فباطل ولم يفصله هاهنا
اعتمادا على ما سبق قاله الواخي فليحفظ **وبعده** اي بعد الدخ **يباع** الاجل
انسان وخنزير وحيته **ويستفع به** بظهارته **لغير الاكل** ولو جلد مأكول على
الصحيح تراجع لقوله تعالى حرمت عليكم الميتة وهذا جزؤها وفي الجمع وخنزير
الدهن المتنجس والانتفاع به في غير الاكل بخلاف الودك كما يستفع بالاعليه
حياته **نما** كعصها وهو في كماله في الطهارة **وفسد شرا** ما باع بنفسه او بوكيله
من الذي اشتراه ولو حكما كوارثته **بالاقل** من قدر الثمن **قبل نقد كل الثمن** الاول
صورته باع شيئا بعشرة ولم يقبض الثمن ثم شراه بخسة لم يجوز وان رخص السعر
لربى خلافا للشافعي **وشرا** **من لا يجوز شرا** **دته** له كائنه وايده **كثرا** **نفسه**
فلا يجوز ايضا خلافا لما في غير عبده ومكاتبه **ولا بد** لعدم الجواز من **اتحاد**
جنس الثمن وكون المبيع بحاله **فان اختلف** جنس الثمن او تعيب المبيع **جاز** **وطبقا**

كما لو

كما لو اشتراه بازيدا وبعد النقد **والدراهم** **والدينارين** **جنس واحد** في ثمان
مسائل منها **هنا** وفي قضاء دين وشفعة واكره ومضاربة ابتداء وانتهاء
وبقاء وامتناع مراحة ويزاد زكاة وشركات وقيم متلفات وارث جنبايات
كما بسطه المصنف في المعاداة وفي الخلاصة كل عوض ملك بعقد ينفسخ به
بهلاكه قبل قبضه لم يجوز البصر فيه قبل قبضه **وصح** **البيع فيما ضم اليه**
كان باع بعشرة ولم يقبضها ثم شراه مع شيء اخر بعشرة فسد في الاول وجاز
في الاخر فيقسم الثمن على قيمتهما ولا يشيع الفساد لانه طهاري ولما كان الاحتياط
وبيع زيت **على ان يوزنه** **بظرفه** **ويطرح** **عنه** **بكل ظرف** **كذا** **وطبقا** **لان مقتضى**
العقد طرح مقدار وزنه كما افاده بقوله **بكل ظرف** **وطرح** **وزنه** **الظرف**
فانه يجوز كما لو عرف قدر وزنه **ولو اختلفا في نفس الظرف** **وقدر** **فالقول**
المشترى **بيمينه** لانه قابض او منكر **وصح** **بيع الطريق** وفي الشربلية عن
الحائفة لا يصح ومن قسمته الوهبانية وليس لهم قال الامام تقاسم
بدرج ولم ينفذ كذا البيع يذكر وفي معاينتها وارضاءها في الغاز الاشباه
وما لا ارض ليس يملك بيعها **لغير شريك** ثم لومنه ينظر
حد **اي بين له** **طول** **وعرض** **اولا** **وهبته** **واذا لم يبين** **يقدر** **بعرض** **باب** **الدار**
العظمى **لا يبيع** **مسيل الماء** **وهبته** **لجرائته** **اذ لا يدرى** **قدر** **ما يشغله** **من الماء**
وصح **بيع حق** **المرور** **تبع الارض** **بلا خلاف** **ومقصود** **حده** **في رواية** **وبه**
اخذ عامة المشايخ ثماني وفي اخرى لا وصحده ابو الليث **وكذا بيع الشرب**
وظاهر الرواية فساد الاتباعا خائفة وشرح وهبانية وسخفقه في احياء
الموات لا يصح **بيع حق** **التسبيل** **وهبته** **سواء** **كان** **على** **الارض** **لجرائته** **محملة** **كما**
مرا **وعلى** **السطح** **لانه** **حق** **التعلي** **وقدر** **مربط** **لانه** **ولا** **البيع** **بثمن** **موجب** **الى**
النير **وزنه** **او** **اول** **يوم** **من** **البيع** **تحل** **فيه** **الشمس** **برج** **الحمل** **وهذا** **اثير** **وز** **السلطان**
ونير وز المجوس يوم تحل في الحوت وعده البرجندى سبعة فاذا لم يسينا فالعقد

فاسد ابن كمال **والمرحان** هو اول يوم من الحزف تخل فيه الشمس برج الميزان **وصوم**
النصارى وفطرهم **وفطر اليهود** وصومهم فاكثفي بذكر احدهما **سراج اذا لم يدور**
التعاقدان النير وزوما بعده فلو عرفاه جاز **بخلاف فطر النصارى** بعد ما شرعوا
في صومهم للعلم به وهو غسون يوما **ولا الى قدوم الحاج والحصاد للزعر والديال**
للحب والقطاف للعب لانها تنقدم وتقاخر **ولو باع مطلقا عن اي من هذه**
الاجال ثم اجل الثمن الدين اما تاجيل المبيع والثمن العين فمفسد ولو الى معلوم مسمى
اليها صحت التاجيل كما لو كفل **الى هذه الاوقات** لان الجمالة اليسيرة محتملة في الدين
والكفالة لا الفاحشة **واستقط المشتري الاجل** في الصور المذكورة **قبل حلوله** وقبل
فسخه **وقبل الافتراق** حتى لو تفرقا قبل الاستقاط تاكد الفساد ولا ينقلب جائزا
اتفاقا ابن كمال وابن الملك كجمالة فاحشة كهبوب الريح ومجيئ مطر فلا ينقلب
جائزا وان ابطال الاجل عيني **او امر المسلم ببيع فخر او خنزير او شراهما** اي وكل
المسلم **ذبيها او امر المحرم غيره** اي غير المحرم **ببيع صبيده** يعني صح ذلك عند الامام
مع انه كراهة كما صح ما مر لان العاقد يتصرف باهليته وانتقال الملك الى الامر
اسر حكيي وقال لا يصح وهو الاظهر شر نبلا لينة عن البرهان **ولا بيع بشرط عطف على**
النير وزيعني الاصل الجامع في فساد العقد بسبب شرط **لا يقتضيه العقد ولا يلزم**
وفيه نفع لاحدهما وفيه نفع **بيع هو من اهل الاستحقاق** للنفع بان يكون
ادبيا فلو لم يكن كشرط ان لا يركب الدابة المبيعة لم يكن مفسدا كما سيجي **ولم**
يجز العرف به ولم يرد الشرع بجوازه اما الوجري العرف به كبيع نعل مع شرط
تشريكه او ورد الشرع به كخيار شرط فلا فساد **كشرط ان يقطع المبيع ويخطه**
قباء مثال لما لا يقتضيه العقد وفيه نفع المشتري **او يستخذه** مثال لما فيه نفع
للبايع وانما قال **شهر الما** من الخيار اذا كان ثلاثة ايام جاز ان يشترط فيه الاستخدام
دورا او معتقه فان اعتقه صح ان بعد قبضه ولم الثمن عنده والالا شرح مجمع
او يدبره او يكاتبه او يستولدها ولا يخرج الثمن عن ملكه مثال لما فيه نفع

لمبيع

لمبيع يستحقه ثم فرع على الاصل بقوله **فيصح البيع بشرط يقتضيه العقد كشرط**
الملك للمشتري وشرط حبس المبيع لاستيفاء الثمن **ولا يقتضيه ولا نفع فيه لاحد**
ولو اجنبيا ابن الملك فلو شرط ان يسكنها فلان او ان يقضه البايع او المشتري كذا
فالاظهر الفساد ذكره اخي زاده وظاهر البحر ترجيح الصحة **كشرط ان لا يبيع عبر ابن**
الكحل سال يركب الدابة المبيعة فانها ليست باهل للنفع **ولا يقتضيه الا كمن**
يسلم اليه كشرط رهن معلوم وكفيل حاضر ابن الملك **او جري العرف به كبيع نعل**
اي صرم سماء باسم ما يقول اليد عيني **على ان يجره** او يبيع او يشتركه اي يضع عليه
الشراك وهو السير ومثله تسمية القباب **استحسانا** للتعامل بلاكبير هذا اذا
علقه بكلمة على وان بكلمة ان بطل البيع الا في بعث ان رضي فلان ووقته
كخيار الشرط اشباه من الشرط والتعليق وكجز من سبيل شتى **واذا قبض المشتري**
المبيع برضى عبر ابن الكمال باذن **بايعة صريحا او دلالة** بان قبضه في مجلس العقد
بحضرتة **في البيع الفاسد** وبه خرج الباطل وتقدم مع حكمه وج فلاحاجة لقول
المهداية والعناية وكل من عوضه مال كما اخذ ابن الكمال لائن اجاب سعدى
بانه لما كان الفاسد يعم الباطل مجازا كما مر حقق اخراجه بذلك فتنبه **ولم**
ينهمه البايع عنه ولم يكن فيه خيار بشرط **ملكه** الا في ثلاث في بيع الهازل وفي
شراء الاب من ماله لطفله او بيعه له كذلك فاسدا لا يملكه حتى يستعمله
والقبوض في يد المشتري امانة لا يملكه به واذا ملكه تثبت كل احكام الملك
الاخسة لاجل له اكله ولا لبسه ولا وطوؤها ولا ان يتزوجها منه البايع ولا
شفعة لجاره لو عقارا اشباه وفي الجوهره وشرح الجمع ولا شفعة بها فمجي
سادسة **بمثله ان مثليا والابقية** يعني بعد هلاكه او تعذر رده **يوم**
قبضه لان به يدخل في ضمانه فلا تعتبر زيادة قيمته كالغصوب **والقول فيها**
للمشتري لانكاه الزيادة **ويجب على كل واحد منهما فسخه قبل القبض** ويكون
امتناعا منه ابن الملك **او بعده مادام المبيع** بجاله جوهره **في يد المشتري**

اعدا ما للفساد لانه معصية فيجب رفعها بغيره ولذا لا يشترط فيه قضاء قاض لان
الواجب شرعا لا يحتاج للقضاء **درر** واذا اصر احد هما على امساكه وعلم به
القاضي فله فسخه جبراعليهما معا للشرع بزازية وكل مبيع فاسد ارد المشتري
على بايعه بجهة او صدقة او بيع او بوجه من الوجوه كاعارة واجارة وغصب
ووقع في يد بايعه فهو مشاركة للبيع ويرى المشتري من ضمانه فنية
والاصل ان المستحق بجهة اذا وصل الى المستحق بجهة اخرى اعتبر واصلا بجهة
مستحقة ان وصل اليه من المستحق عليه والا فلا وتامة في جامع الفصولين
فان باعه المشتري المشتري فاسدا بيعا صحيحا باتا فلو فاسدا او بخيار
لم ينتفع الفسخ بغير بايعه فلو منه كان نقضا للاول كما علمت **وفاسده بغير**
الاكراه فلو به ينتقض كل تصرفات المشتري او وهبه وسلمه واعتقه او كاتبه
او استولدها ولو لم قبل ردها مع عقرها اتفاقا سراج **بعد قبضه** فلو قبله
لم يعتق بعقده بل يعتق البايع بامره وكذا لو امره بطحن الخنطة او ذبح
الشاة فيصير المشتري قابضا اقتضاء فقد ملك المأمور مالا يملكه الامر
وما في الحائية على خلاف هذا امارا رواية او غلط من الكاتب كما بسطه الهادي
او وقفه وقفا صحيحا لانه استهلكه حين وقفه واخرجه عن ملكه وما
في جامع الفصولين على خلاف هذا غير صحيح كما بسطه المص **اورهنه او اوصى**
او تصدق به **نفذ** البيع الفاسد في جميع ما مر وامتنع الفسخ لتعلق حق
العبد به الا في اربع مذكورة في الاشياء وكذا كل تصرف قولبي غير اجارة ونكاح
وهل يبطل نكاح الامة بالفسخ المختار نعم ولو اجية ومتى زال مانع كرجوع
هبة وعجز مكاتب وفك رهن عادي حق الفسخ لوقبل القضاء بالقيمة
لا بعده **ولا يبطل حق الفسخ بوق احد هما** فيخلفه الوارث به يفتي وبعد
الفسخ **لا يباذه** بايعه **حتى يرد ثمنه** المنقود بخلاف ما لو اشترى من مديونه
يدينه شراء فاسدا فليس للمشتري حبه باستيفاء دينه كاجارة ورهن
وعقد

وعقد صحيح والفرق في الكافي **فان مات احد هما** او الموجد او المستقرض او الرهن
فاسدا عيني وزيلعي بعد الفسخ **فالمشتري** ونحوه **احق به** من ساير الغرماء
بل قبل تجهيزه فله حق حبه حتى ياخذ ماله **فياخذ المشتري دراهم الثمن بعينها**
لوقاية وشكها **لوحالكه** بناء على تعيين الدراهم في البيع الفاسد وهو الاصح
وانما طاب للبائع ما ربح في الثمن لا على الرواية الصحيحة المقابلة للاصح
بل على الاصح ايضا لان الثمن في العقد الثاني غير معين ولا يضر تعيينه في الاول
كما افاده سعدي **لا يطيب للمشتري** ما ربح في بيع يتعين بالتعيين بان باعه
بازيد لتعلق العقد بعينه فتمكن الخبز في الرجب فيتصدق به **كما طاب**
ربح مال دعاه على اخر فصدق له على ذلك **فقتضى** اي وفاء اياه **ثم ظهر عدمه**
بتصادقهما انه لم يكن عليه شيء لان بدل المستحق مملوك ملكا فاسدا
والخبث لفساد الملك انما يعمل فيما يتعين لا فيما لا يتعين واما الخبز لعدم
الملك كالغصب فيعمل فيه كما بسطه خسرو ابن الكمال وقال الكمال لو
تعهد الكذب في دعواه الدين لا يملكه اصلا وقواه في الزهر وفيه الحرام ينتقل
فلود خل بامان واخذ مال حربي بلارضاه واخرجه اليها ملكه وصح بيعه
لاكن لا يطيب له ولا للمشتري منه بخلاف البيع الفاسد فانه لا يطيب له
لفساد عقده ويطيب للمشتري منه لصحة عقده وفي حضر الاشياء الحرمه
تتعدد مع العلم بها الا في حق الوارث وقيده في الظهيرية بان لا يعلم
ارباب الاموال وسحقه **ثمة بنى او غرس فيما اشتراه فاسدا** شروع فيما
يقطع حق الاسترداد من الافعال الحسية بعد الفراغ من القولية **لزمه**
قيمتها وامتنع الفسخ وقال لا ينقضهما ويرد البيع ورجحه الكمال وتعقبه
في الزهر لخصولهما بتسليط البائع وكذا كل زيادة متصلة غير متولدة
كصبغ وخياطة وطحن خنطة ولت سويق وغزل قطن وجارية
علقت منه فلو منفصلة كولد او متولدة كسمن فله الفسخ وبضمنها

بأنه لا كما سوى منفصلة غير متولدة جوهرية وفي جامع الفضولين لو نقص
في يد المشتري بفعل المشتري أو البيع أو وفاة سواوية اخذه البائع مع الارث
ولو بفعل البائع صار مستردا ولو بفعل اجنبي خير البائع **وكره** تحريم الصحة
البيع عند الاذن الاول الا اذا اتى بعاثيان فلا بأس به لتعليل النهي بالاخلال
بالسعي فاذا انتفى انتفى وقد خص منه من لاجتماع عليه ذكره الم **وكره النجس**
بفتحين ويسكن ويكره ان يزيده ولا يريد الشراء او يدهه باليس فيه ليروجه
ويكره في النكاح وغيره ثم النهي محمول على ما اذا كانت السلعة بلغت قيمتها
اما اذا لم تبلغ لا يكره لانقاء الخداع عناية **والسوم على سوم غيره** ولو ذميا
او مستامنا وذكر الاخ في الحديث ليس قيد ابل لزيادة التفسير ثم وهذا **بعد**
الاتفاق على مبلغ الثمن والمهر **والالا يكره** لانه بيع من يزيده وقد باع عليه
الصلاة والسلام قد حاه وجلسا بيع من يزيده **وتلقى الجلب** بمعنى المجلوب او
الجالب وهذا اذا كان يضر باهل البلد او يفسد السعر على الواردين لعدم علمهم
به فيكره للضرر والغرر **اما اذا اتفقا فلا يكره** وكره بيع الحاضر للبادي وهذا
في حالة الخط وعوز والا لا لانعدام الضرر قليل الحاضر المالك والبادي المشتري
والاصح كما في المجتبى انهما السمسار والبائع لموافقته واخر الحديث دعوا الناس
يرزق الله بعضهم بعضا ولذا عدى باللام لا بمن لا يكره بيع من يزيده لما مر
ويسمى بيع الدلالة **ولا يفرق** عبر بالنفي مبالغة في المنع لدعنه عليه الصلاة
والسلام من فرق بين والد وولده واخ واخيه رواد ابن ماجة وغيره عيني
وعن الثاني فساد مطلقا وبه قال زفر والائمة الثلاثة **بين صغير غير بالغ**
وذى رحم محرم منه اي محرم من جهة الرحم لا الرضاع كابن عم هو اخ رضاعا
فافهم **الا اذا كان** التفريق باعتراف وتوابعه ولو على مال وبيع ممن حلف
يعتقه او كان المالك كافرا لعدم مخاطبته بالشرايع او متعدد او لو الاخر
لطفله او مكاتبه فلا بأس به او تعدد محارمه فله بيع ما سوى واحد

غير

غير الاقرب والابوين والملحق بهما فتح او عتق مستحق كخروجه مستحقا وكفتح
احدهما بالجناية ويبيعه بالدين او بالتلاف مال الغير **ورده** يعيب لان النظر
في دفع الضرر عن الغير لا في الضرر بالغير بخلاف الكبيرين والزوجين فلا بأس
به خلافا لاحد المستثنى احد عشر كما يكره التفريق ببيع وغيره من اسباب الملك
كصدقة ووصية **يكره** بشراء الامن حربي ابن الملك **وبقصة في الميراث**
والغنائم جوهرية واعلم ان فسخ الكراهة واجب على كل واحد منهما ايضا بحر
وغيره لرفع الاثم مجمع وفيه ويصح شراء كافر مسلما او مصفيا مع الاجبار على
اخرهما عن ملكه وسيجيء في التفريق

فصل في الفضولي

مناسبة ظاهرة وذكره في الكفر بعد الاستحقاق لانه من صور **هو من**
يشغل بالايغنيه فالقابل لمن يامر بالمعروف انت فضولي غشي عليه الكفر
فتح واصطلاحها من يتصرف في حق غيره بمنزلة الجنس **بغير اذن شرعي** فصل
يخرج به نحو وكيل ووصي **كل تصرف صدر منه** تملكا كان كبيع وتزويج او
اسقاطا كطلاق واعتاق **وله مجيز** اي لهذا التصرف من يقدر على اجازته
حال وقوعه العقد موقوفا وما لا يجيز له حالة العقد لا ينعقد اصلا بانه
صبي باع مثلاثم بلغ قبل اجازة وليه فاجازه بنفسه جاز لا له وليا يخرجه
حالة العقد بخلاف ما لو طلق مثلاثم بلغ فاجازه بنفسه لم يجز لان وقت
العقد لا يجيز له فيبطل ما لم يقل او قعته فيصح انشاء لا اجازة كما بسطه
العمادي **وقت بيع مال الغير** لو الغير بالغ عاقل فلو صغير او مجنون
لم ينعقد اصلا كما في الزواهر معز بالحواوي وهذا ان باعه على انه **لما لكانه**
اما لو باعه على انه لنفسه او باعه من نفسه او شرط الخيار فيه لما لكانه
المكلف او باع عرضا من غاصب عرض اخر للمالك به فالبيع باطل والحاصل
ان البيع موقوف الا في هذه الخمسة فباطل قيد بالبيع لانه لو اشترى لغيره

نفذ عليه الا اذا كان المشتري صيا او محجورا عليه فيتوقف هذا اذا لم يصفه الفضولي
الى غيره فلو اضاف به بان قال بيع هذا العبد لفلان فقال البايع بعته لفلان يتوقف
ببزازية وغيرها لان بيعه لنفسه باطل كما في البحر والاشباه عن البايع كانه
غاصب وكذا من نفسه لان الواحد لا يتولى طرفي البيع الا الاب كما مر وعساة
الاشباه بيع الفضولي موقوف الا في ثلاث فباطل اذا باع لنفسه ببايع واذا
شرط الخيار فيه للمالك تنقيح واذا باع عرضا من غاصب اخر للمالك به فتح الاكن
ضعف المولى الاولى لمخالفتها لفروع المذهب لتصريحهم بان بيع الغاصب موقوف
وبان المبيع اذا استحق فلم يستحق اجازته على الظاهر مع ان البايع باع لنفسه
للمالك الذي هو المستحق مع انه توقف على الاجازة واما الثانية ففي النهر
وينبغي الغاء الشرط فقط قلنت وحاصله كما قاله شيخنا ان بيعه موقوف ولو
نفسه على الصحيح هو لآكن في حاشية الاشباه لابن المم وزدت مسلتين من الجاوي
وهما بيع الفضولي مال صغير ومجنون لا ينعقد اصلا الى هنا **وقف بيع العبد**
والصبي المحجورين على اجازة المولى والولي وكذا المعتوه وفي العمادية وغيرها
لا تنفذ اقرار العبد ولا عقوده وسحقته في البحر **وقف بيع ماله من فاسد**
عقل غير رشيد على اجازة القاضي **وبيع المرهون والمستاجر والارض في مزارع**
الغير على اجازة مرتفن ومستاجر ومزارع **وقف بيع شيء برقمه** اي بالكتاب
عليه فان علمه المشتري في مجلس البيع نفذ والابطال قلنت وفي مواجة البحر
انه فاسد له عرضية الصحة لا بالعكس هو الصحيح وعليه فتخوم مباشرة
وعلى الضعيف لا وترك الم قول الدرر وبيع المبيع من غير مشريه لدخوله
في بيع مال الغير **وبيع المرتد والبيع بما باع فلان والبايع لا يعلم والبيع بثل**
ما يبيع الناس به او بثل ما اخذ به فلان فان علم في المجلس صح والابطال وبيع
الشيء ببقية فان بين في المجلس صح والابطال واي **وبيع فيه خيار المجلس**
كما مر **وقف بيع الغاصب** على اجازة المالك يعني اذا باعه لما لكانه لان نفسه

على ما مر

على ما مر عن البايع ووقف ايضا بيع المالك الغصوب على البيعة او اقرار الغاصب
وبيع ما في تسليمه ضرر على تسليمه في المجلس وبيع المريض لو ارثه على اجازة البايع
وبيع الورثة التركة المستغرقة على اجازة الغرماء وبيع احد الوكيلين او الوصيين
او الناظرين اذا باع بحضرة الاخر توقف على اجازته او بيعته فباطل واوصله
في النهر الى نصف وثلاثين **وحكمه** اي بيع الفضولي لولد محيز حال وقوعه كما مر
قبول الاجازة من المالك اذا كان البايع والمشتري والبيع قايما بان لا يتغير
المبيع بحيث يعد شيئا اخر لان اجازته كالباع حكما **وكذا يشترط قيام الثمن**
ايضا لو كان **عرضا** معينا لانه مبيع من وجه فيكون ملكا للفضولي وعليه
مثل البيع لوشليا والافقيته وغير العرض ملك المحيز امانة في يد الفضولي
ملتقى **وكذا يشترط قيام صاحب التاع ايضا** فلا يجوز اجازة وارثه لبطلانه
بموته **وحكمه ايضا اخذ المالك الثمن وطالبه من المشتري** ويكون اجازة
عمادية وهل للمشتري الرجوع على الفضولي بشله لو هلك في يده قبل الاجازة
الاصح نعم ان لم يعلم انه فضولي وقت الاداء الا ان علم قنية واعتقد ابن
الشمسة واقره المم وجزم الزيلعي وابن المالك بانه امانة مطلقا **وقوله**
اسات فخر عني نعم ما صنعت احسنت او اصبحت على المختار فتح وهبة
الثمن من المشتري والتصدق عليه به اجازة لو المبيع قايما عمادية **وقوله**
لا اجيز رده اي للبيع الموقوف فلو اجاز بعده لم يجز لان المفسوخ لا يجاز
بخلاف المستاجر لو قال لا اجيز بيع الاجر ثم اجاز جاز وافاد كلاله جواز
الاجازة بالفعل وبالقول وان للمالك الاجازة والفسخ والمشتري الفسخ
لا الاجازة وكذا الفضولي قبلها في البيع لا النكاح لانه معبر بحض بزازية
وفي الجمع لو اجاز احد المالكين خير المشتري في حصته والنزعة محمد بها **بيع**
ان فضوليا باع ملكه فاجاز ولم يعلم مقدار الثمن فلما علم رده المبيع
فالمعتبر اجازته لصيرورته بالاجازة كالوكيل حتى يصح خطه من الثمن

مطلقا بزازية اشترى من غاصب عبد افاعته المشتري او باعه فاجاز المالك
بيع الغاصب او ادى الغاصب الضمان الى المالك على الاصح هداية او ادى المشتري
الضمان اليه على الصحيح **زيلي** **نقد الاول** وهو العلق **لالتاني** وهو بيع
لان الاعتاق انما يقتصر الى الملك وقت نفاذه لا وقت ثبوته قيد بعقود المشتري
لان علق الغاصب لا ينفذ باء الضمان بشون ملكه به **زيلي** **ولو قطعت**
يده مثلا عند مشربه **فاجيز** البيع **فارشده** اي القطع له وكذا كل ما يحدث
من البيع **كالكسب والتولد والعقر** **ولو قبل الاجازة** يكون للمشتري لان الملك
تم له من وقت الشراء بخلاف الغاصب لما مر **وتصدق** **ق** **بازاد** **على** **نصف الثمن**
وجوب بعدم دخوله في ضمانه فتح **باع** **عبد غيره** **غير امره** قيد اتفاق
غيره **المشتري** مثلا **على اقرار البايع** **الفضول** او على اقرار **رب العبد** **على انه**
لم يامر به **باليق** **للعبد** **واراد** **المشتري** **رد البيع** **ردت** بينته ولم يقبل قوله
للتناقض كما لو اقام البايع **البينة** **انه باع** **بلا امره** **او برهن** **على اقراره** **المشتري**
بذلك **واصله** ان من سعى في نقض ما تم من جهته لا يقبل الا في مسكتين
وان اقر البايع **الذكور** **ولو عند غير القاضي** **بحر** **بان** **رب العبد** **لم يامر به** **باليق**
ووافقه **عليه** **على عدم الامر** **المشتري** **التقصي** **البيع** **لان** **التناقض** **لا يمنع صحة**
الاقرار **لعدم التهمة** **فادانوا** **افقا** **بطل** **في حقها** **الا في حق المالك** **للعبد**
ان كذبا **وادعى** **انه كان** **بامر** **ه** **فيطالب** **البايع** **بالثمن** **لانه** **وكيل** **للمشتري**
خلا **لالتاني** **باع** **دار غيره** **غير امره** **وقبضها** **المشتري** **مروا** **اما** **ادخالها**
في **بنه** **المشتري** **فقيده** **اتفاقي** **در** **شم** **اعتراف** **البايع** **الفضولي** **بالغصب** **وانكر**
المشتري **لم يضمنه** **قيمة** **الدار** **لعدم** **سراية** **اقراره** **على** **المشتري** **فان برهن**
المالك **اخذه** **صا** **لانه** **نور** **دعواه** **بها** **فروع** **باعه** **فضولي** **واجره**
اخرا **وزوجه** **اورهنه** **فاجيزا** **ما ثبت** **الاقوى** **فتصير** **مملوكة** **لازوجة**
فتح **سكون** **المالك** **عند** **العقد** **ليس** **باجازة** **خانية** **من** **اخرف** **فصل** **الاقالة**

باب الاقالة

باب الاقالة

هي لغة الرقع من اقال جوبداي وشرعا **بيع البيع** وعلم في الجوهره **معبس**
بالعقد **وتصح** **بلفظين** **باضيق** **وهذا** **اكتنه** **او** **اعدها** **استقبل** **كافله** **فقال**
افلتد **لعدم** **المساومة** **فيه** **فكذبت** **كذلك** **وقال** **محمد** **كالباع** **قال** **البرهني**
وهو **المختار** **وتصح** **ايضا** **بلفظين** **وتارك** **كثري** **وتركت** **ورفعت** **وبالتعاطف**
ولو **من** **احد** **الجلتين** **كالباع** **هو** **الصحيح** **بزازية** **وفي** **السراية** **لا بد** **من** **التسليم**
والقبض **من** **الجلتين** **وتتوقف** **على** **قبول** **الاخر** **في** **المجلس** **ولو** **كان** **القبول** **بعلا**
فعلما **لما** **لو** **قطعه** **او** **قبضه** **مور** **فول** **المشتري** **افلتد** **لان** **من** **شرط** **في** **الحد**
المجلس **رضي** **التعاطف** **دين** **او** **الورثة** **او** **الوصي** **وبقاء** **الحمل** **القابل** **للمبيع**
بخيار **فلو** **زاد** **زيدة** **تنوع** **البيع** **لم** **تصح** **خلا** **فاله** **ما** **وقبض** **بدل** **المرور**
في **افلاته** **وان** **لا** **يجب** **البايع** **الثمن** **للمشتري** **قبل** **قبضه** **وان** **لا** **يكون** **البيع** **بكثر**
من **القيمة** **في** **بيع** **مذون** **ووصي** **ومتول** **وتصح** **اقالة** **القول** **ان** **غيرا**
للتوقف **والالا** **الاصل** **ان** **من** **ملد** **البيع** **ملد** **اقالته** **الا** **في** **خمس** **الثلاثة** **المذكورة**
والوكيل **بدل** **شراء** **فيل** **وبدلس** **اشياء** **والاقالة** **في** **نكاح** **وطلاق** **وعتساف**
جوهرة **وابراء** **بحر** **من** **باب** **التخالف** **وهي** **شروية** **للمحدث** **وتجب** **في** **عقد**
مكرو **وباسد** **بحر** **وبما** **اذا** **غره** **البديع** **يسير** **ان** **مشر** **بنا** **فلو** **بدا** **حشا** **فله** **الرد**
كالمسح **وحكمها** **ان** **مسح** **في** **حق** **التعاطف** **دين** **بما** **هو** **من** **موجبات** **بيع**
الجيم **اي** **احكام** **العقد** **المال** **ووجب** **بشرط** **زائد** **كذبت** **بيعا** **جديدا** **في** **حقها**
ايضا **كان** **شري** **بدينه** **المعجل** **عينا** **ثم** **تفادى** **الم** **بعد** **الاجل** **فيصير** **دينه** **هذا**
كله **بلعه** **منه** **ولو** **رد** **بخيار** **بفضا** **علا** **الاجل** **لانه** **مسح** **ولو** **كان** **به** **كعيل**
لم **تعد** **الكفالة** **فيها** **خانية** **ثم** **ذكر** **لكن** **بمسح** **وعلا** **الاول** **ان** **تبطل**
بعد **ولادة** **المبيعة** **لتعذر** **المسح** **بالزيادة** **المفصلة** **بعد** **القبض** **حقا** **للمسح**
لا **قبله** **مطلقا** **ابن** **المدر** **والثاني** **تصح** **مثل** **الثلث** **الاول** **وبالتسكوت** **عنه**

ويرد مثل المشرى ولو القبول اجوده او اردى ولو تغديلا وفرد كسدت رد الكسور
 الكاسد الا اذا باع المتولى او الوصي للوفد او للصغير شيئا باكثر من قيمته او
 اشترى شيئا باقل من قيمته للوفد او للصغير لم تجز اقالته ولو مثل الثمن الاول وكذا
 الماذون كذا مروان وحلية شرك غير جنبه او اكثر منه او اجله وكذا في الاقل لبيع
 تعيبه فيكون مفسدا لا اقل لو بغير العيب لا ازيد ولا انقص قيل لا بغير ما يتغابن
 الناس فيه والثالث لا تعسر بالشرك الباسد وان لم يبيع تعليقه به كما سيجي
 والرابع جاز للبايع بيع البيع منه ثانيا بعدها قبل قبضه ولو كان بيعا في مضمنا
 ليحل بيعه من غير المشتري عيبه والخامس جاز قبض المكيل والموزون منه
 بعدها بلا اعادة كيله ووزنه والسادس جاز رتبة البيع منه بعد الاقالة
 قبل القبض ولو كان بيعا في مضمنا جاز كل ذلك وانما هي بيع في حق ثالث
 اية بعد القبض بل عقد الاقالة فلو قبله فهي فسخ في حق الكل في غير العقار ولو
 بل عقد معاوضة او متاركة او تراد لم تجعل بيعا تبعا فاولو ببيع البيع في بيع
 اجماعا وثمرته في مواضع الاول لو كان البيع عقارا مسلم الشيعي الشيعة
 ثم تغديلا فبقي له ان يكون بيعا جديدا بلكان الشيعي ثلاثي والثاني لا يرد
 البايع الثاني على الاول ببيع علمه بعدها لانه بيع في حقه والثالث ليس
 للمواهب الرجوع اذا باع الموهوب له الموهوب من اخر ثم تغديلا لانه
 كالمشتري من المشتري منه والرابع المشتري اذا باع البيع من اخر قبل تغديله
 جاز للبايع شراؤه منه بالافل والخامس اذا اشترى بعروض التجارة عبر المخدمة
 بعد ما حال عليه الحول وجذب عيبا فردد بغير فضا واسترد العروض
 فملكته في يده لم تسقط الزكاة بالبيعين ثلاثهما اذا رد ببيع بلا فضا اقله
 ويزاد التغاضي في الصرف ووجوب الاستبراء لانه حق الله فله ثلاثها
 ضرر الشريعة والاقالة بعد الدجدة والرهن قبله ثلثي ثلاثي ثم يمسى
 تسعة والاقالة يمنع صحته هلاط المبيع ولو حكما كان باق في الثمن ولو بدل

الصرف

الصرف وهذا بعضه يمنع الاقالة بغيره اعتبارا بالخبر بالكل وليس منه
 ما لو اشترى صلبا بوجع فتغديلا بغيره كل المبيع فتح واذا اهلل واحد المبرلين
 في القديضة وكذا في السلم صحت الاقالة بالبيع منها وعلى المشتري قيمة
 المالك ان قيمتها في مثله ان مثليا ولو هلكا بطلت الا في الصرف تغديلا
 فباقي العبد من يد المشتري وعجز عن تسليمه او هلك المبيع بعدها قبل القبض
 بطلت بزازية وان اشترى ارضا مشجرة ففقطعه او عبرا بفضعت يده واخذ
 ارضها ثم تغديلا صحت ولزمه جميع الثمن والاشع البايعة من ارض الشجر واليد
 ان علم له بقطع اليد والشجر وقت الاقالة وان غير علم خير بين الاخذ
 بجميع ثمنه او الزبط فنية وجميع لشري ارضا مزروعة ثم حصه ثم تغديلا صحت
 في الارض حصته ولو تغديلا بعد ادراكه لم يجز وجميع تغديلا ثم علم ان المشتري
 كان وكفى البيعة رد هدا واخذ ثمنها وجميع مئونة الرد على البايع مكلفا
 وتصح اقالة الاقالة قبل تغديلا البيع ثم تغديلا هياي الاقالة اربعة عشر
 وعاد البيع الا اقالة السلم فانها لا تقبل الاقالة لكون السلم فيه ايضا
 سفك والسافك لا يعود اشياء وجميع راس المال بعد الاقالة كمو قبلها
 فلا يتصرف فيه بعدها كقبلي الا في مسئلتين لو اختلفا فيه بعدها فلا خالعه
 ولو تعرفا قبل قبضه جاز الا في الصرف وفيما اختلف المتبايعان في الصحة
 والبطلان فالقول للرجح البطلان وفي الصحة والبطلان للرجح الصحة فلو
 الا في مسألة اذا ادعى المشتري بيعه من بايعة باقل من الثمن قبل النفد
 وادعى البايع الاقالة فالقول للمشتري مع دعواه البطلان ولو بعكسه فخالعا
 بشرك فيعلم المبيع الا اذا استرسله في يد البايع غير المشتري ورأيت معزيا
 للمخلاة ببيع كرم ما وسلمه جاكل مشتريه فزله سنة ثم تغديلا لم يمسح والله تعالى اعلم
باب المراجعة والتولية
 لما بين الثمن شرع في الثمن ولم يذكر المسدومة والوضعية لظهورهما

بضم النون والاي والمراد ثمرته هج

المراجعة مصدر رجع وشرعا بيع ما ملكه من العروض ولو بعبئة او ارش او وصية
او غصب بلانه اذا ثمنه بما فلام عليه وبفضل ثمنه وان لم تكن من جنسه كاجرة
فطار وخو، ثم بدعه مراجعة على تلفة الغيمة جاز بسوك **والتولية** مصدر
ولي غير جعله واليا وشرعا يبعه **ثمنه الاول** ولو حكما يبعه بغيرته وعبر
عنهما به لانه الغالب **وشرك** صحته **كون العوض** ثلثيا او قيميا **مملوكا** المشترا
وكون الرج شيئا معلوما ولو قيميا مشارا اليه كمن الشوب لا تتعدا الجمالة
حتى لو بدعه ببيع دة يذرة اى العشرة بدعه عشر لم يكن الا ان يعلم بالثمن
في المجلس ويخير شرح الجمع للعين **ويضم البديع الى راس المال** اجر **الفصل**
والصبي بل يلو ن كان **والطراز** بالكسر علم الشوب **والقتل** وعمل **المعلم**
وسوق الغنم واجرة **الغسل** **والخيل** وكسوته وطعام المبيع بلا صرف
وسقى الزرع والكروم وكسحها وكري المشاة والانهار وغرس الاشجار
وتجسيم الدار **واجرة السمسار** هو الدال على مكان السلعة وحاجتها
الشروط في **العقد** على ما جزم به في الدرر ورجح في البحر الاطلاق وضابطه
كل ما يزيد في المبيع او في قيمته يضم درر واعتد العيني وغيره عادة التجار
بالضم **ويقول فام علي بكزا** **ولا يقول اشترىته** لانه كذب وكذا اذ قوم
الموروث وخو او بدع برفقه لو طاد فاجد الرقم فتح **لا يضم اجر الحبيب**
والمعلم درر ولو للمعلم والشعر وفيه ما فيه فلذا علمه في المبسوك بعدم
العرب **والدلال والراعي** **ولا نفقة نفسه** ولا اجر عمل نفسه او تكسوع به
تطوع **وجعل الابن وكرا** بيت **الحويك** خلافا لاجرة المخزن فانها تضم كما صرحوا
به وكذا للعرب والابلا عرف يقيم قنبر وما يؤخذ في **التريق من الظلم**
الا اذا جرت العادة بضمه هذا هو الاصل كما علمت فليكن الموعول عليه كما
يعبد كلام الكمال **جان** كمن خيانتة في مراجعة بافراة او برهان على ذلك
او ينكوله عن اليمين **اخذه** **المشتري** بكل ثمنه **اورده** لعوات الرضى **وله**
بعضها العجب جزاي ساكنة بمرال معقودة فريدا ساكنة معناتها بالعارة رسية احدى عشر اى بزيادة واحد على العشرة مخرج

منه يذرة اى العشرة بدعه عشر لم يكن الا ان يعلم بالثمن في المجلس ويخير شرح الجمع للعين

الخط

الخط فدر الخيانة في التولية لتحقيق التولية **ولو هلك الباع** او استملكه في المراجعة
قبل رده او حدث به ما يمنع منه من الرد **لزمه جميع الثمن** المسمى **وسقط**
خياره وفرضنا انه لو وجد المولى بالمبيع عيبا ثم حدث اخر لم يرجع بالتقصان
شراء ثانيا بخس الثمن الاول بعد بيعه ببيع **جان** راجح طرح **مارج** قبل **الروان**
استغفر الرج **ثمنه لم يراج** خلافا لما هو وارفق وقوله او وثق بخر ولو بين ذلك
او بدع بغير الجنس او تحلل ثالثا جازا تعا ففتح **راج** اى جازان يبيع مراجعة لغيره
سيدر شري من مكاتبه او عا ذونه **ولو استغفر** **دينه** **لرفقه** **باعتبار** هذا الفيد
لتحقيق الشراء بغير المديون بالاولى **على ما شري الما ذون** **كعكسه** **نعم** **للتهم**
وكذا كل من لا تقبل شيئا دته كماله ورجعه ولو بين ذلك راج على شراء نفسه
ابن كمال **ولو كان مظار** **رباعه** **عشرة** **بالنصف** **اشترى** **بها** **ثوبا** **وبدعه** **من** **رب** **المال**
بخمسة **عشر** **باع** **الشوب** **مراجعة** **رب** **المال** **بثمن** **عشر** **ونصف** **لان** **نصف** **الرج** **ملكه**
وكذا عكسه كما سيجي **في** **بابه** **وتخفيفه** **في** **النهر** **يراج** **بلا بيان** **اي** **من** **غير** **بيان** **انه**
اشترى **سليما** **اماميان** **نفس** **العيب** **مواجب** **بتعيب** **عشرة** **بالتعيب** **بلافة** **سماوية**
او بضع المبيع **وكنى** **الشيب** **ولم** **ينقص** **الوكنى** **كفر** **فار** **وحر** **ق** **نار** **للشوب**
المشتري **وقال** **ابو يوسف** **وزفر** **والثلاثة** **لا بد** **من** **بيان** **فان** **ابو** **الليث** **وبه** **ناخذ**
ورجحه **الكمال** **وافره** **المر** **ويراج** **بيان** **بالتعيب** **ولو** **بفعل** **غير** **بغير** **امره** **وان** **لم** **يدخذ**
الدرش **وقبدا** **خذة** **في** **الدرانية** **وغيرها** **التعدي** **فتح** **وكنى** **البكر** **كتكسر** **بنشرة**
وكنية **لصيرة** **الا** **اوطاف** **مقصودة** **بالانلاف** **ولذا** **قال** **ولم** **ينقص** **الوكنى** **اشترى**
بالع **نعميته** **وباع** **برج** **مائة** **بلا بيان** **غير** **المشتري** **جان** **تليج** **المبيع** **بتعيب**
او تعيب **فعلم** **بلا** **اجل** **لزمه** **كل** **الثلث** **حالا** **وكذا** **احكم** **التولية** **في** **جميع** **ما** **مر** **وقال**
ابو **جعفر** **المختار** **للعقوى** **الرجوع** **بفضل** **ما** **بين** **الحال** **والموكل** **بحر** **ومر** **ولي** **رجل**
شيئا **اي** **بدعه** **تولية** **بما** **فلام** **عليه** **او** **بما** **اشترى** **به** **ولم** **يعلم** **المشتري** **بكم** **فلام**
عليه **وسد** **المبيع** **لجمالة** **الثلث** **وكذا** **احكم** **المراجعة** **وخير** **المشتري** **بين** **اخذ** **وتركه**

لو علم في مجلسه والابطل واعلم انه لا رد بعين باعش هو ملايدخل تحت تفويم التفويض
 في ظاهر الرواية وبه اجتنى بعضهم مطلقا في الغنية ثم رفق وقال **وبعني بالرد** رفقاً
 بالناس وعليه اكثر وايدت الظاربة وبه يعني ثم رفق وقال **ان عرك** اي غير المشتري البائع
 او بالعكس او غيره الدال على الرد **والالا** وبه ائق صدر الاسلام وغيره ثم قال
وتصرفه في بعض المبيع قبل علمه بالغبن غير مانع منه فيرد مثل ما اتلعه ويرجع
 بكل الثمن على الصواب ثم مطلقا يعني لو كان فيمالي اياه فلتن **وبالآخر**
 جزم الامام علاء الدين السمرقندي في حصة البغية في صحة الزبلي وغيره و
 كماله الاشياء عن يبيع الثانية من فصل الغرور والايوجع الا في ثلاث من
 طهارة وظاهري ان يكون في عذر يرجع نفعه الى الدافع كودبعة واجارة فلو ملكا
 ثم استغفار رجوع على الدافع بلا ضمه ولا رجوع في عارية وهبة تكون البغية لنفسه
 الثانية ان يكون في ضمن عفره وضة كبايعوا عبدا وابتع ففردت له ثم ظهر
 حرا وابن الغير رجوعا عليه للغرور ان كان الاب حرا والابعد العتق وهذا ان اضاه
 اليه وامر بما يعتنه ومنه لو بئى المشتري واستولر ثم استغفار رجوع على البائع بغية
 البناء والولد ومنه ما يات في باب الاستحقاق اشتري فانا عبدا وارعتني الثالثة
 اذا كان الغرور بالشرك كالمزوجه امرأة على المهر ثم استحق رجوع على المخبر
 بغية الولد المستحق وسيجيء في آخر الدعوى **وسرع** هل تستغل الرد بالتفريق
 الى الوارث ام لا **والمر لا** التصريح بان الحقوق المجردة لا تورث فلتن
 وفي حاشية الاشياء لابن المص و به اجتنى شيخنا العلامة على المفرد مع مصر فلتن
 وفردنا في خيار الشرط معزيا لكان ذكر المص في شرح منظومته البغية ما خلاجه
 وما الى ان يورث خيار العيب ونقله عنه ابنه في كتابه معونة المعنى في كند
 العرايض وايدى بما في بحث القول في الملل من الاشياء فيبيل التاسعة ان الوارث
 يرد بالعيب ويصير مغرورا بخلاف الوصي فتأمل وفردنا عن الثانية انه متى عاين
 ما يعرف بالعيان انتفى الغرر جند

فصل في الثمرات

فصل
 في الثمرات في المبيع والتمن قبل القبض والزيادة والحظ فيهما وناجيل الديون
 في بيع عفار لا يخشى هلاكه قبل قبضه من يابعه لعدم الغرر لندرة هلاكه العفار
 حتى لو كان علوا او على شط نهر وخو كان كنفول فلا يصح اتعافا لكتابة واجارة
 وبيع نفول قبل قبضه ولو من يابعه كما سيجي **خلافا** عتقه وتديره وهبته
والتصرف به واقرضه ورهنه واعذته من غير يابعه جانه صحح على قول محمد وهو
الاصح والاصل ان كل عوض ملوذ بعذر ينفسج بملكه قبل قبضه بالتصرف فيه غير
 جاز ومال الجاهز عيني **والنفول** لو وهبه من البائع قبل قبضه وقبله البائع
انتقض البيع ولو باده منه قبله لم ينج هذا البيع ولم ينتقض البيع الاول لانا لم نعبه
 بخازن الا فالة خلافا لبيعه قبله جانه باحل مطلقا جوهره فلتن
 وفي الواهب وبسبب النفول قبل قبضه هو ونفي الصحة يقتل بقتنه **اشترى**
مكيلا بشرك الكيل حرم اي كره تحريا ببعده **والله على يكيلاه** وفردم هو ابعساده
 بانه لا يغال ولا يله انه اكل حراما لعدم التلازم كما بسكه الكمال كونه اكل ملكه
ومثله الموزون والمعدود بشرك الوزن والعدا لاحتمال الزيادة وهي للبائع
 بخلاف مجازفة لان الكيل للمشتري وفيه بقوله **غير الدراهم والدرنان** لجواز التصرف
 فيه بعد القبض قبل الوزن كبيع التعاضد بانه لا يخلج في الموزونات الى وزن
 المشتري تانيا لانه صار بيعا بالقبض بعد الوزن فنية وعليه العتوى خلاصة
وكعي كيله من البائع عضرته اي المشتري **بعد البيع** لاقبله اصلا او بعدة بغيبته
 فلو كيل بخضرة رجل فبشرا فباعه قبل كيله لم يخر وان اكتتاله الثاني لعدم كيل
 الاول فلم يكن قابضا **ولو كان الكيل والموزون** لنا جاز التصرف فيه قبل
كيله ووزنه لجوازه قبل القبض وقبل الكيل اولى لا يجرم **الزروع** قبل ذرعه
وان اشترى بشركه الا اذا اهرد لكل ذراع ثمانية في حرة مذكور **كوزون** والاصل
 ما مر مرارا ان الزرع وصلا فدر فيكون كله للمشتري الا اذا كان مقصودا واستثنى

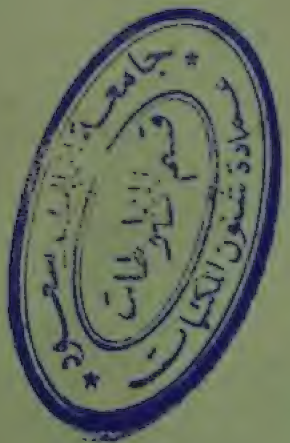
ابن الكمال من الموزون ما يضره التبعض لان الوزن ح فيه وصف **وجاز التصرف في الثمن**
بمئة او ببيع او غيرهما لو عينا اي مضاف اليه ولودينا بالتصرف فيه فليكنه من عليه
الدين ولو بعوض ولا يجوز من غيره ابن المديني **فيل قبضه** سواء تعين بالتعيين
كم كيل او لا كنقود جلود ببيع ابلاب دراهم او بكر بجر جاز اخذ بدها شيئا اخر
وكذا الحكم في كل دين قبل قبضه كبر واجر وضمان مثله وبذل خلع وعشق
بمال وموروث وموصى به والمأصل جواز التصرف في الاثمان والديون كذا قبل قبضها
عيني **يسوي صرفه وسلم** فلما يجوز اخذ خلا وجنسه لعوات شره **وجح الزيادة**
فيه ولو من غير جنسه في المجلس او بعده من المشتري او وارثه خلاصة ولو كان المديني
او من اجنب ان في غير الصرف **وقبل البذل** في المجلس ولو بعده بخلت خلاصة وفيها
لو ندم بعد ما زاد اجبر **وكان المبيع قد باعا** فلتصح بعد ذلك ولو حكم على الظاهر
بان باعه ثم نراه ثم زاد زاد في الخلاصة وكونه محلا للمفادلة في حق المشتري حقيقة
جلود ببيع بعد القبض او دبرا او كتاب او ماتت الشاة براء لم يجر لعوات محل البيع
بخلاف ما لو اجر او رهن او جعل الحديري سيعدا او ذبح الشاة لقيام الاسم والصورة
وبعض المتابع **وجح الخط منه** ولو بعد هلاك المبيع وقبض الثمن **والزيادة والحكم**
يلحقان باصل العقد بالاستيناد فبطل حكم الكل واثر الاتفاق في تولية ومراجعة
وشبعة واستحقاق وهلاله وجنس سبع وفساد صرفه لكن انما يخرجه في الشفعة
الخط فقط **وجح الزيادة في البيع** ولزم البائع دفعه ان في غير سلم زليعي **وقبل**
المشتري ويلتحق ايضا بالعقد ولو هلك **الزيادة قبل قبضه سقط حصتها**
من الثمن وكذا لو زاد في الثمن عرضا في مديني قبل تسليمه ان يبيع العقد بغيره فنية
ولا يشترط للزيادة هنا قيام البيع ان كان البيع دينيا وان عينا لا يبيع لانه
اسقاط واسقاط العين لا يبيع بخلاف الدين فيرجع بادهج براءة الاسقاط
لا براءة الاستيعا اتعاقا ولو اختلف في بقولان واما الابراء والخطاب الى الثمن
فصحح ولو بمئة او حكم فيرجع المشتري بادهج على مذكورة السر خسي فيتناول

عند

عند العتوى بحر قال في النهر وهو المناسب للاطلاق وفي البرازية بدعة على ان
يصبه من الثمن كذا لا يبيع ولو على ان فيك من ثمنه كذا جاز للمحوق الخط باصل
العقد دون النية **والاستحقاق** لم يبيع او مشترا وشيع **يتعلق بما وقع**
عليه العقد ويتعلق بالزيادة ايضا فلو رد بخو عيب رجع المشتري بالكل
ولزم تاجيل كل دين ان قبل المديون **الا** في سبع على ما في مرافعات الاشياء
بدولي صرف وسلم وثمن عند اقالته وبعدها وما اخذ به الشيع ودين الميت
والسابع **الفرض** فلما يلزم تاجيله **الا** في اربع اذا كان بمجود او حكم ما لكي
بلزومه بعد ثبوت اصل الدين عنده او اقالته على اخر فاجله الفرض او اقالته
على مديون مؤجل دينه لان الحوالة مبرئة والرابع الوصية **او وصي بان يفرض**
من ماله العبد درهم فلما نال الى سنة فيلزم من ثلثه ويسامح فيه نظر الموصي
او اوصى بتاجيل فرضه **الدولة على زيد سنة** فيصح ويلزم والحاصل ان تاجيل
الدين على ثلاثة اوجه باطل في بدل صرف وسلم وصحح غير لازم في فرض واقالة
وشيع ودين ميت **ولازم** فيما عدا ذلك واقره الصم ونعقبه في النهر بان
المحقق بالفرض تاجيله باكل **فلتست** ومن حيل تاجيل الفرض كماله مؤجلا
فتتأخر عن الاصيل لان الدين واحد بحر ومخرجي خلاصة فلتست **في حيل**
الاشياء حيلة تاجيل دين الميت ان يقر الوارث بدنه ضمن ما على الميت في حياته
مؤجلا الى كذا ويصرفه الطالب انه كان مؤجلا عليه ويقر الطالب بدنه الميت
لم يترك شيئا والا امير الوارث ببيع الدين وهذا على ظاهر الرواية من ان
الدين اذا حل بموت المديون لا يحل على كعبيله **فلتست** وسيجع اخر
الكتاب انه لو حل بموته او اداء قبل حلوله ليس له من المراجعة الا بغير
ما مضى من الايام وهو جواب التلخيص

فصل في الفرض

هو لغة ما تعهده لتغداؤه وشرعا ما تعهده من مثل لتغداؤه وهو



اخبر من قوله **عقر مخصوص** اي بلعق الغرض ونحوه **يرد على دفع مال منزلة**
 الجنس **مثل** خرج الغنمي **والاخر ليد مثله** خرج به نحو ودعيته وهبة **ومح** الغرض
في مثل هو كل ما يضمن بالمثل عند الاستهلاك **لا في غيره** من القيميات كحيوان
 وحطب وعفار وكل متعاقبات لتعزير رد المثل واعلم ان الغبوض بفرض
 واسد كغبوض بيع جاسر سواء جبرم الانتفاع به لايعة لثبوت المدة
 جامع البصولين **فيح** استغراض الدراهم **والدرناير وكذا كل ما يكال ويوزن**
او يعدر متقاربا فيح استغراض جود وبيش وكذا غدر عودا ولحم وزنا وخبز
 وزنا وعدد الكاسي **استغرض من العلوس الرابحة والعردا** **فكسرت**
فعليه مثل كاسدة ولا يغرم قيمتها وكذا كل ما يكال ويوزن كالمراش
 مضمون بمثل فلا عبارة بفلا به ورخصه ذكره في المبسوط من غير خلاف
 وجعله في البرازية وغيرها على قول الامام وعند الثلث عليه قيمتها يسوم
 الغبض وعند الثلث قيمتها في اخر يوم رواجها وعليه العتوى قال وكذا
 الخلاف اذا استغرض كعالم بالعراق **فلا خذوا صاحب الغرض بكنة** فعليه قيمته
 بدفع افي يوم افتراضه عند الثلث وعند الثالث يوم اختصا **وليس عليه ان يرجع**
 معه الى العراق **فلا خذوا** ولو استغرض الطعام ببلد الطعام فيه رخيص
 فلفيه المفرض في بلد الطعام فيه غلاء **فلا خذوا** الكلاب بمغف فليس له حبس
 المكلوب ويومر المكلوب بان يوثق له بكفيل حتى يعطيه كعالم في البلد
 الذي اخذ منه استغرض شيئا من البواكه كلبا او وزنا فلم يقبضه حتى
 انقطع فله ان يحبس صاحب الغرض على تأخيرها الى ثلثي الحادثة التي ان يتراضيا
 على الغنية لعدم وجوده بخلاف العلوس اذا كسرت وتامه في صرف الخلافية
ويولد المستغرض الغرض **ينعبر الغبض عندها** اي الامام ومحمد خلافا للثلاث
 بله رد المثل ولو فاما خلافا له بناء على انعقاده بلعق الغرض وفيه
 تصحيجان وينبغي اعتقاد الانعقاد لاجل دته المدة المحال بحر مجاز بشرائه

المستغرض

المستغرض الغرض ولو فاما من الغرض بدراهم مقبوضة بلوتغرافيل قبضها بكل لانه
 افتراق عن دين برزانية فليحجب **افرض صيا** مجورا **جاستمكة الصبي لا يضمن**
 خلافا للثلاث **وكذا** الخلافة لو باعه او اودعه ومثله العتوة ولو كان المستغرض عبدا
 مجورا لا يواخر به قبل العتق خلافا للثلاث وهو كالدويعة سواء خاتمة وفيه استغرض
 من اخذ دراهم **فانكاه المفرض بها** فقال **المستغرض الغرض في الماء** **فانكاهها** قال محمد
 لاشي **على المستغرض** وكذا الدين والعلم خلافا للثلاث وعزاء لغريب الرواية وفيه
 بعد فابضا والعرق ان له اعطاء غيره في الاول والثاني وعزاء لغريب الرواية وفيه
 الغرض لا يتعلق بالجلد من الشراء **فانكاهها** **فانكاهها** **فانكاهها** **فانكاهها**
ردت **اخر** **فانكاهها** **فانكاهها** **فانكاهها** **فانكاهها** **فانكاهها** **فانكاهها**
 افرضه كعالم ما بشرط رده في مكان اخر **فانكاهها** **فانكاهها** **فانكاهها** **فانكاهها**
 شرك جاز ويجبر الدائن على قبول الاجود وقيل لا **فانكاهها** **فانكاهها** **فانكاهها**
 حرام والشرك لغو بان يفرض على ان يكتب به الى بلد كذا ليوفي دينه وفي الاشياء
 كل فرض جبر نفعها ام فكره للمرتبة سكنى المرونة باذن الراهن **فانكاهها**
 استغرض عشرة دراهم وارسل عبده لاخذها فقال **المفرض** **فانكاهها** **فانكاهها**
 وقال **فانكاهها** **فانكاهها** **فانكاهها** **فانكاهها** **فانكاهها** **فانكاهها** **فانكاهها**
 المفرض على العبد لانه اقرانه قبضها بحق **عشر** **فانكاهها** **فانكاهها** **فانكاهها**
 من رجل وامرؤه بالدمع لاحد هم مدفع ليس له ان يطلب منه الا حصته **فلت**
 ومعداة صحة التوكيل بقبض الغرض لا بالاستغراض فنية وفيه استغرض العجين وزنا
 يجوز وينبغي جواز في الخيرة بلا وزن بسبل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن خيرة
 يتعاطاها الجيران ان يكون ربي فقال **ما راء** **المسلمون** **مستغرض** **فانكاهها**
 وما راء **المسلمون** **فانكاهها** **فانكاهها** **فانكاهها** **فانكاهها** **فانكاهها** **فانكاهها**
 الغرض يجوز ويكره **فانكاهها** **فانكاهها** **فانكاهها** **فانكاهها** **فانكاهها** **فانكاهها**
 اذ ان زيدا العشرة باثني عشر او ثلاثا عشر بطريق المعاملة في زماننا بعد ان ورد

الامر السلطاني وقتوى شيخ الاسلام بان لا تعطى العشرة بازيد من عشرة ونصف
ونبه على ذلك فلم يمتثل ماذا يلزمه **فاجاب** يعزروا حيسر الى ان يكثر توبته
وصلاحه فينزل وفي هذه الصورة هل يريد ما اخذ من الرج لصاحبه **فاجاب**
ان حصله منه بدلتا فيه ورد الامر بعدم الرجوع الا ان يكثر من المناسب الامر بالرجوع
وافج من ذلك السلم حتى ان بعض الغري قد ضربت بهذا الخصوص مع والده الموفق

باب الربى

هو لغة مكلف الزيادة وشرعا فضل ولو حكما فدخل ربي النسبة والبيوع
العاسرة فكلم من الربى يجب رد عين الربى لو فداها لادخلها لانه يلزمه البطل
قنية ويجز **خال عن عوض** خرج مسألة تصرف الجنس بخلاف جنسه **بعبارة شرعية**
هو الكيل والوزن فليس الزرع والعدد برى **مشروك** ذلك الفضل **احد الفقهاء**
اي بايع او مشتروا شئ لغيرهما فليس برى بل بيعا فاسدا **المعدوفة** فليس
الفضل بالهبة برى بل هو شري عشرة دراهم خمسة عشرة دراهم وزاد وزاد
دانفا ان وهبه منه انعدم الربى ولم يعسر الشراء وهذا ان شرطه الكسر لانها
هبة مشاع لا يغسم كذا في الحج عن الذخيرة عن محمد وفي صرف المجمع ان حصة الزيادة
والحظ قول الامام وان محمدا اجاز الخط وجعله هبة مبتدأة كحظ كل الثمن والكل
الزيادة قال ابن الملق والبرق بينهما فبقي عند قال وفي الخلاصة لو باع درهما
بدرهم واحدهما اكثر وزنا فحله زيدا لانه جاز لانه هبة مشاع يغسم فلت
وما فدمنا عن الذخيرة عن محمد صريح في عدم الفرق بينهما وعليه جاز كل من الزيادة
والخط والعقد صحيح عند محمد وكذا عند الامام سوى العقد فيعسر لعدم التماثل
فليس بغير ما لم ار من نبيه على هذا **وعلمته** اي علة تحريم الزيادة **الفرع المعمود**
بكيل او وزن **مع الجنس فان وجد احدهما** **الفضل** اي الزيادة **والنساء** بالمرأه التأخير
فلم يجز بيع فغيره بغيره منه متساويا واحدهما نساء **وان عرما** بكسر الراء
من باب علم ابن الملق **كلا** كمر ويبرو يمين لعدم العلة فيبغى على اصل الاباحة

بوجهه

وان

وان وجد احدهما اي الفدر وحده او الجنس حل البطل وحرم النساء ولو مع
التساوي حتى لو باع عبد ابعد الى اجل لم يجز لوجود الجنسية واستثنى المجمع
والردر اسلام منقود في موزون كيلا يعسر اكثر ابواب السلم ونقل ابن الكمال عن
الغاية جواز اسلام الخنثى في الزيت فلت **ومعاده** ان الفدر بانفراد
لا يحرم النساء بخلاف الجنس فليجروا قدم في السلم ان حرمة النساء تنحصر في
بالجنس وبالفدر المتعلق قنية ثم فرع على الاصل الاول بقوله **محرم بيع كيلة**
ووزنه جنسه متعاضلا ولو غير متعاضد خلافا للشافعي **كجس كيلة** **وحديد**
وزنه ثم اختلاف الجنس يعرف باختلاف الاسم الخاص واختلاف المقصود كسا
بسطه الكمال **وحل** بيع ذلك **متماثلا** لا متعاضلا **وبلا معيار شرعي** فان الشرع
لم يقدر المعيار بالذرة وبما دون نصف صاع **كحبة** **بجنتين** وثلاث وخمس
ما لم يبلغ نصف الصاع **وتعاضد** **بجنتين** **وبليس** **بجنتين** او اكثر **بجنتين**
لواخره فكان اولى لما في الفدرانه فيدر الكيل فلو كانا غير معينين او احدهما
لم يجز اتجاها **ونقرة** **بجنتين** **وببيضة** **ببيضتين** وجوزة بجوزتين وسبع
بسبعين ودواة بدوايتين وانما باثقل منه ما لم يكن من احدهما **بجنتين** فيمتنع
التعاضل فتح وابراة ببارتين **وذرة** **من ذهب** **ووجبة** **ما لا يدرخل تحت**
الوزن **بمثلهما** مجازا الفضل لعقد الفدر وحرم النساء لوجود الجنس حتى لو
اتت كحبة برجنتين شعير فيل مكلفا لعدم العلة وحرم الكيل لمحمد وصح
كما نقله الكمال **وما نص** **الشارع** **على كونه كيلة** **كبر** **وشعير** **وملح** **او ورق**
كذهب **وجبة** **بمثلهما** لا يتغير ابداهم **بيع** **الخنثى** **بالخنثى** **وزن**
كالموباع **ذهبا** **بذهب** **او بضة** **بفضة** **كيلة** **ولو مع التساوي** لان النصارى
من العرب فلا ينزل الاقوى بالادنى **وما لم ينص عليه** **حل على العرب** وعن الظاهر
اعتبر العرب مكلفا ورجه ابن الكمال وخرج عليه سعد اجند استفسر ارض
الدرهم عدد او بيع الدقيق وزنا في زمانها يعني مثله وفي الكذا في البقوى على

عادة الناس بحرافة الصر والمعتبر تعيين الربو في غير الصر وهو ذهب
 وقصة بلا شئ تغلب حتى لو بدع ثيابا بعينه ما وتعرف قبل الفجر جاز خلايا
 للشايع في بيع المعلم ولو احدثها دينها جاز هو الثمن وقصة قبل التفريق جاز
 والا لا يبيع ما ليس عنده سراج **وجيد مال الربى** لا يغرق العباد **ورديه سواء**
 الا اربع مال وفيه ويتيم ومريض وفي القلب الرهن اذا انكسر اشياء **باع فلو سا**
يشل او يبراهم او يردنا نير فان تغد امرهما جاز وان تغرقا بلا فطر احد هلم يجر
 كما مر كذا جاز **بيع لحم حيوان ولو من جنسه** لانه يبيع الموزون باليس بموزون فيموز
 كيف ما كان بشرط التعيين اما نسيئة فلا وشرك محذورة المجانس ولو بدع مذبوحة
 بحية او مذبوحة جاز اتعافا وكذا السلوختين ان تساويا وزنا ابن المذرة واراد
 بالسلوخة المفضولة عن السفط ككريش واعماء بجر كذا جاز **بيع كريات** وغزل
بفطن كلفا كيف كان لا اختلاهما جنسا **كبيع فطن بغزل** الفطن في قول محمد وهو
الاصح حاوء وفي الغنية لا بأس بغزل فطن بشباب فطن يدايد لا يما ليس بموزونين
 ولا جنسين وكذلك غزل كل جنس شيئا به اذا لم توزن **وكبيع رطب برطب او بتمر**
متماثلا كيلا لا وزنا خلافا للعينة في الحال لا المثال خلافا لهما فلو باع مجازفة او
 او موازنة لم يجر اتعافا ابن المذرة **وعنب بعنب او بزربيب** متماثلا **كذلك**
 وكذا كل ثمره تجع كشتين ورومان يباع رطب برطب ويا بيس كبيع برطب او ببلوا
 بثلثه وباليابس وكذا بيع ثمر او زبيب منقوع بثلثه او باليابس منها خلافا لمحمد
 زيلعي وفي العندانية كل تعادوت خلفه كالرطب والتمر والجيد والرد في موصافه
 الاعتبار وكل تعادوت تضع العباد كالحنطة بالرفيق والحنطة المغلية بغيرها
 يعسر كذا سيج **وكبيع لحوم مختلفة بعضها ببعض متباذلا** يدايد **ولين بفر**
وغنم وخلد فل بعتشتين ردي التمر وخضاء بد اعتبار العادة **بخل عنب وشحم**
بكن بالية بالعتج ما يسميه السعوا لينة **او لحم وخبز** ولو من بربور او دقيق
 ولونه وزيت مكسوخ بغير المكسوخ ودهن مر بالبنفسج بغير المر منه
 النساء اياها اذا كان الثوب غير موزون بتامل هرج

متباذلا

لو كانا جنسا جاز يدايد في الغنية من ان الغنية من ان الثوب مع غركه جنس واحد ويتلف في جاز

شعر المرحوم
 يد اربعين
 في اربعة

متباذلا او وزنا كيف كان لا اختلافا جنسا بل لو اختلف لم يجر متباذلا الا في لحم الجيد
 لانه لا يوزن عادة حتى لو وزن لم يجر زيلعي وفي العتج لحم الدجاج والاوز وزنتي
 في عادة مصر وفي النهر لعله في زمانه اما في زماننا فلا واخا لانه لا اختلافا
 باختلاف الاصل والمقصود او بتبديل الصنعة فليجوز جاز الاخير ولو اختلف
 نسيئة به يعني دور اذا اتى بشرط السلم لحاجة الناس والا هو المنع اذ قل
 ما يفيض من جنس ما سمي وفي الغنية لا يجر اتعافا ابن المذرة الا حسن ان يبيع خلافا
 مثلا من الخبز بغير ما يريد من الخبز ويجعل الخبز الموصوف بصفة معلومة ثلثا
 حتى يهيد دينه في ذمة الخبز وزنا ويسلم الخاتم ثم يشتري الخاتم بالبر وفيه معينا
 للمحمدات يجوز السلم في الخبز وزنا وكذلك عدد او عليه الفتوى وسيجي اجواز
 استغراضه ايضا **وجاز بيع اللبن بالخبز** لا اختلافا المفاصل والاسم كما في
لا يجوز بيع البرد رفيق او سويق هو المحروس ولا يبيع دقيق بسويق **مختلفا**
 ولو نسا وبالعدم السو، فيجوز لشبهة الربى خلافا لهما واما بيع الرفيق بالرفيق
 متساويا كيلا اذا كانا مكبوسين مجاز اتعافا ابن المذرة كبيع سويق بسويق
 وحكمة مغلية بكمية مغلية واما المغلية بغيرها معا سكر كما مر **والزيتون**
بزيته والسمسم بحل بهاملة السيرج حتى يكون الزيت والحل اكثر مما في الزيتون
والسمسم ليكون قدره بثلثه والزبادي بثلثه وكذلك ما شعله فيمة تجوز
 برهنة ولين بسمنه وعنب بعصيره جان لا فيمة له كبيع تراب ذهب بذهب
 فسد بزيادة لربي الفضل **ويستغرض الخبز وزنا وعدد** عند محمد وعليه الفتوى
 ابن المذرة واستحسنه الكمال واختاره المصري سيرا وفي المجتبى باع رغيفان فزا
 برغيفين نسيئة جاز وبالعكس لا وجاز بيع كسراته كيف كان **ولا ربي بين سيدر**
وعبد ولو مبرر الا مكاتبا **اذا لم يكن دينه مستغرا لرفيقته** وكسبه فلو
 مستغرا فيتحقق الربى اتعافا ابن المذرة وغيره لانه في البحر عن المعراج التحقيق
 الاخلاق وانما يرد الزبادي للربي بل تتعلق الغرما **ولا ربي بين متباذلا**

مع جاز بيع الخبز بالبر والرفيق سواء كانا نفدين
 او كانا الخبز نسيئة او كانا مغابله نسيئة

وشركي عنان اذا ابتاع من مال اي مال الشركة زيلعي ولا يبيح حريم ومسلم
مستامن ولو بعقر فاسد وفارعة لان ماله ثمة مباح في كل برقة مملوفا بلا
عذر خلافا للثلاث والثلاثة وحكم من اسلم في دار الحرب ولم يملك حريمه بل لمسلم
الربى معه خلافا لهما لان ماله غير معصوم ولو هاجر اليها ثم عاد اليهم فلا ربي
اتباعا جوهره فلتق **ومنه يعلم حكم من اسلم ثمة ولم يملك حريم**
والحاصل ان الربى حرام الا في هذه الستة مسائل انتهى

باب الحقوق

في البيع اخرها التبعية وترتيب الجمل مع الصغير **اشترى بيتا جوفه بيتا**
اخر لا يدخل فيه العلو مثلث العين ولو قال **بكل حق** هو له او بكل قليل وكثير
ما لم ينص عليه لان الشئ لا يستتبع مثله **وكذا لا يدخل العلو بشار منزل طمو**
ما الاصيل فيه الا بكل حق هو له او بمرافقه اي جوفه كحريمي وخوة وعند الاش
المراعي المناجع اشياء او بكل قليل او كثير هو فيه او منه **ويدخل العلو بشار**
دار وان لم يذكر شيئا ولو لانيته بنزاع او خيلام او فلبا وهذا التبصيل عرف
الكوفة وفي عرفنا يدخل العلو بلا ذكر في الصور كل في فتح وكذا في سواء كان البيع
بيتا جوفه علوا وغيره الدار المرد فيسمى سراي ثمرة ما يدخل في شرا
الدار الكنيف **وبير الماء والاشجار الستة في صنفها** وكذا **البستان الدار** وان لم
يصرح بذكره **لا البستان الخارج اذا كان اصغر منها** في يدخل تبعها ولو مثله او اكبر
فلا الا بالشرك زيلعي وعيني **والقطة لا تدخل في بيع الدار** لاني على الكريسي
جاخت حكمه **الا بكل حق وخوة** مما مر وفلانان معتاح في الدار تدخل في العلو
ويدخل العلب الاعظم في بيع بيت او دار مع ذكر المراعي لانه من مراعيه طانية
لا يدخل الضريق والسيل والشربة الا بغير كل حق وخوة مما مر بخلاف الاجارة
كدار وارض فتدخل بلا ذكر لانه تعذر لما يتعلق لا غير **والرهن والوقف**
خلاصة ولو اقر بدار او صلح عليه او اوصى بها ولم يذكر جوفه فيها ومراعيها

لا تدخل

لا تدخل الطريق كالباع ولا يدخل في القسمة وان ذكر الحقوق والمراعي الا برضى صريح
نصر عن العتق وفي الحواشي البعقوبية ينبغي ان يكون الرهن كالباع اذا لا يفصل به
الانتجاع فلتق **هو جدير لو انما بعته للمنفول كما مر ولعل خلاصة ويدخل**
الطريق في الرهن والصرفه الوفوية كالاجارة واعتمده الصرتعالي نعم
ينبغي ان تكون المبة والتكليف والخلق والعتق على مال كالباع والوجه فيها لا يخفى

باب الاستحقاق

هو طلب الحق **الاستحقاق نوعان** احدهما **بكل الملك** بالكلية **كالعتق**
والحرية الاصلية ونحوه كتدبير وكتابة وثانيهما **بالملك** من شخص الى اخر
كلا استحقاق به اي بالملك بان ادعى زيد على بكر ان ما في يده من العبد مملوك
وبرهن **فالتنازل لا يوجب جسد العقد** على الظاهر لانه لا يوجب بطلان المصلحة
والحكم به حكم على ذي اليد وعلى من تلقى ذواليد المملوك منه ولو مورثه فيتقوى
الى بقية الورثة اشياء **بلا تنص في دعوى المملوك منه** للحكم عليهم بل **دعوى التنازل**
ولا يرجع احد من المشتريين على بليعه ما لم يرجع عليه **واعلى التبصيل مسلم**
يفرض على المكبول عنه لئلا يجتمع ثمنان في مملوك واحد لان بدل المستحق مملوك
ولو صلح بشئ قليل او ابراعنه بعد الحكم له برجوع عليه فلبا بعد ان يرجع
على بليعه ايضا لزال البطل عن ملكه ولو حكم للمستحق بصلح المشتري لم يرجع
لانه بالصلح اقبل حق الرجوع وتماه في جمل مع البضولين **والبصيل يوجب** اي يوجب
جسد العقد اتعاقبا **ولكل واحد من الباعة الرجوع على بليعه** وان لم يرجع
عليه **ويرجع هو ايضا كذا في التبصيل ولو قبل البطل** عليه لعدم اجتماع الثمنين
لعدم الثمنين اذ بدل الحر لا يملك **والحكم بالحرية الاصلية حكم على الكفاية** من الناس
سواء كان بيينة او بقوله اند حرا ذالم يسبق منه اقرار بالرق **اشياء بلا شمع**
دعوى المملوك من احد وكذا العتق ويرجع بمنزلة حرية الاصل **واما الحكم بالعتق**
في المملوك المورخ وعلى الكفاية من وقت التنازل ولا يكون فضلا قبله قبله كما

هذا هو الحق في كل ملك من شخص الى اخر
هذا هو الحق في كل ملك من شخص الى اخر
هذا هو الحق في كل ملك من شخص الى اخر

بسكته من لا يفسد ويعفوب بلا شأنا فاحكمه فان اكثر الكتب عنه خالية واختلجوا
في **اللفظ بالوقف فيل كالحرية وفيل لا تسمع فيه دعوى ملوك اخر ووقف اخر**
وصو المختار وصحة العمدى وفي الاشياء الفضا يتعزى في اربع حرية ونسب
ونكاح وولا وفي الوقف يقتصر على اللاحق وبشيت رجوع المشتري على بايعه
بالثمن اذا كان الاستحقاق بالبيعة لا سيجي انما حجة متعدي اما اذا كان
الاستحقاق **بافرا الشراء او بنكوله او باقرار وكيل المشتري بالخصوصية او**
بنكوله فلا رجوع لانه حجة فاصرة والاصل ان البيعة حجة متعدي تظهر في حق
كافة الناس لكن لا في كل شيء كما هو ظاهر كلام الزيلعي والعيني بل في عتق
وخوة كما مر ذكره **المصر لا الافراد** بل هو حجة فاصرة على المرفوع والمدينة على
غيره يعني لو اجتمعوا بان ثبت الحق بهما فمضى بالافراد لا عند الحاجة بما لبيته
اولى فتح ونهر **فلو استغنى مبيعة ولدت** ان الولد عند المشتري لا بالاستيلاء
بيسة يتبعه ولدها بشرك الفضا به اي الولد في اللاحق زيلعي وكلام البرازي
يعيد تفسيره بما اذا سكنت الشهود فلو بينا انه لزم اليد او قالوا لا نسرد
لا يقضى به نهر ثم امتيلا ذلك لا يمنع استحقاق الولد بالبيعة فيكون ولد
المفرورجا بالقيمة المستغنى كما في دعوى النسب **وان افرز واليد بها**
لرجل لا يتبعها فيما خذها وحدها والبر في ما مر من الاصل وهذا اذا كان لم
يدعه المفرد فلو ادعاء تبعية وكذا ساير الزواجر **فلا ضمان** بما لا يملك
كزواجر المغصوب ولم يذكر النكول لانه في حكم الافراد في مسئلة في معنى العمدان
ومنع التناقص اي التراجع في الكلام دعوى الملوك لعين او منفعة لما
في الصغرى لم يلج امه يمنع دعوى تملكها وكذا يمنع انعكاسه بمنعها لغيره
الا اذا وقف وهل يكس امكن التوفيق خلاص واستغنى في متغيرات الفضا
ومرور هذا الاصل كثيرة سيجي في كتاب الدعوى ومن ادعى على آخر انه
اخوه وادعى عليه النعفة ففعل المدعى عليه ليس هو باخيه ثم مات المدعى

عن كثرته

عن تركه بخلاف المدعى عليه يخلب ميراثه ان قال هو اخيه لم يقبل للتناقص
وان قال ابا واخيه قبل والاصل ان التناقص يمنع دعوى ما يقضي بسببه
كالنسب والطلاق **وكذا الحرية فلو قال عبد لمشتريه فانه عبد لزيد**
بلا شتره معقده اعلى مغالته **فان اذ هو حر اي ظهر انه حر وان كان البايع**
حاضرا او غائبا غيبة معروفة يعرف مكانه فلا شيء على العبد لوجود الغائب
والارجع المشتري على العبد بالثمن فلا جالس ولا لو قال اشترى بفضة او انا
عبد وفضة لا رجوع عليه اتعا فادرك **رجوع العبد على البايع** اذا اخبر به **خلاب**
الرهق بان قال ارتفعه فانه عبد لم يضمن اصلا والاصل ان التفرير يوجب
الضمان في ضمن عقد العداوة لا الوثيقة **بلع عقدا رهن** انه وقف
محكوم بلزومه قبل والالا لان مجرد الوقف لا يزيل الملوك خلاص الاعتراف في
واعقده المرفوع للمبيع على خلاص ما صوبه الزيلعي وتقدم في الوقف وسيجي
اخر الكتاب **اشترى شيئا ولم يقض حتى ادعاء** اخر انه له **لا تسمع دعواه**
برون حضور البايع والمشتري للفظا عليها ولو قضى له جضرتهما ثم برهن
احدهما على ان المستحق باعه من البايع ثم هو باعه من المشتري قبل وان لم
البيع وتماه في القبح **لا عبرة بتاريخ الغيبة بل العبرة بتاريخ الملوك فلو قال**
المستحق عند الدعوى غاب عنه هذه الدابة **منزلة** بفعل الفضا
المستحق اخبر المستحق عليه البايع عن الفضة **فقال البايع له بيعة انما**
كناك ملكا **منزلة** مثلث مثلا وبرهن على ذلك **لا تسمع الخصومة** بل
يقضى به للمستحق لبقا دعواه في ملوك مطلق خال عن تاريخ من الطرفين
العلم يكونه **ملوك الغير لا يمنع من الرجوع على البايع عند الاستحقاق** فلو
استولم مشتريه يعلم غصب البايع اياها كان الولد فيقال لا نعدم الغرور
وبرجع بالثمن وان افر بملكية البايع درر وفي الغنية لو افر بملوك البايع
ثم استحق من يده ورجع لم يملك افراره فلو وصل اليه بسبب ما امر بتعليمه

اليه بخلاف ما اذا لم يغير لانه محتمل بخلاف النص **الحكم الفاضل بسجل الاستحقاق**
بشهادة انه كتاب فاضل كذا لان الخط يشبه الخط فلم يجر الاعتماد على نفس السجل
بل لا بد من الشهادة على مضمونه ليفضي المستحق عليه بالرجوع بالثمن **كذا الحكم**
فيما سوى نفل الشهادة والوكالة من محاضر وسجلات وكتابات ان القصور بكل
منها الزام الخصم بخلاف نفل وكالة وشهادة لانها التحصيل العلم للفاضل ولذا لم
اسلامهم ولو اخصم كما جاز **والارجوع في دعوى حق محمول من دار صوم على شيء**
معين واستحق بعضه الجواز دعوا فيما بقى ولو استحق كل واحد **العوض**
لردول الدرعي المستحق **والاستبعاد منه** اي من جواب المسئلة امران احدهما
صحة الصلح عن محمول على معلوم لان جرمالة السافل لا تقضى الى النازعة والثاني
عدم اشتراط صحة الدعوى لصحة لجمالة الدرعي به حتى لو برهن لم يقبل ما لم يدع
افراز به **ورجع** الدرعي عليه **بخصته** في دعوى كل من استحق **شئ من** لغوات
سلامة البطل فيدعي المحمول لانه لو ادعى فدا معلوما كبره لم يرجع مادام في يده
ذلك المقتدر وان بقي اقل رجوع بحساب ما استحق منه **ورجع** لو صالح
من الدنانير على دراهم وقبض الدراهم واستحققت بعد التبرق رجوع بالدنانير
لان هذا الصلح في معنى الصر وبذا استحق البطل بكل الصلح بوجوب الرجوع **در**
ومعها رجوع اخر فلتنظر وفي المنكسومة المحببة منها **من** منيها

لو مستحقا فله الرجوع	له على بايعه الرجوع
بالثمن الذي له فدرجعا	الا اذا البائع ما هنا ادعى
بانه كان قد اشترى	ذلك من ذا المشتري بلا امر
لو اشترى خرابية وانقضا	شيئا على تعميها وكعفا
ذا لم يسو بعرضها اكلامها	ثم استحق رجل تمامها
فالمشتري في ذلك ليس راجعا	على الذي عند التلذد بايعا
ولا على ذا المستحق مكلفا	بذا الذي كان عليه ان يعف

وان مبيع مستحق **للمسرا** ثم فضي الفاضل على من اشترى
به **بصلاح الذاء دعاء** صلحا على شيء له اذا
يرجع في ذلك بكل الثمن **على** الذي قد باعه واستبين
وفي المنية شري دارا وبني جيمه واستحققت رجوع بالثمن وقيمة البناء مبنيا على
البائع اذا سلم النقص اليه يوم تسليمه وان لم يعلم جبالثمن لا غير كما لو استحققت
جميع بنائها لما تفران الاستحقاق متى ورد على ملو المشتري لا يوجب الرجوع
على البائع بقيمة البناء مثلا او جعير الوافي بالبيعة او رقم من الدار شيئا
ثم استحققت لم يرجع بشئ **على** البائع لان الحكم بوجوب الرجوع بالقيمة لا بالبنقة
كما في مسئلة الخرابية حتى لو كتب في الصلح جبالثمن المشتري جيمه من بنقة او رقم
من مرمة فعلى البائع يعيد البيع ولو جعير يرا وكما هو اهل يرجع بقيمة الملك
لا بقيمة الجعير فاذا اشركه فسد وكذا لو جعير سافية ان فنكر عليها رجوع بقيمة
بناء **الفتنة** لا بنقعة السافية وبالمجلة جانا يرجع اذا بني فيها او غرس بقيمة
ما يمكن نفضه وتسليمه الى البائع فلا يرجع بقيمة جعير وكحين وتامة في الفصل
الخامس عشر من العصولين وفيه شري كرمه واستحق نصفه له رد البائع ان لم
يتغير في يده ولم ياكل من ثمره ولو شري ارضين واستحققت احدهما ان قبل
القبض خير المشتري وان بعد ذلك لزمه غير المستحق بخصته من الثمن بلا خيار
ولو استحق العبد او البقرة لم يرجع بما انفق ولو استحق ثياب الفن او برقة
الحمار لم يرجع بشئ **وكل شئ** يدخل في البيع تبعلا لاصلة له من الثمن وذلك
خير المشتري فيه فنية ولو استحق من يدا المشتري الاخير كان فضا على جميع
البياعة ولكل ان يرجع على بايعه بالثمن بلا اعادة مينة لانه لا يرجع قبل ان
يرجع عليه المشتري عندا **هنيعة** وقال ابو يوسف له ان يرجع قال لا اشري
ان المشتري الثاني لو ابر الاول من الثمن كان الاول الرجوع كما لو وجد العبد
حرا بكل الرجوع قبله **خلافية** لانه في العصولين ما خالفه فنية ولو اشترى

عبدًا عتقه بمال أخذه منه ثم استحق العبد لم يرجع المستحق بالمال على العتق
ولو اشترى دارا بعبد ما خلت بالشعبة ثم استحق العبد بثلث الشعبة وأخذ البائع
الدار من الشبيع لبطلان البيع انتهى

باب السلم

هو لغة كالمسلم وزنا ومعنى وشرا ببيع **اجل** وهو المسلم فيه **باجل** وهو راس
المال **وركنه ركن البيع** حتى يتعقد بملك البيع **في الاجل** ويسمى صاحب الدار **راحم رب**
السلم والمسلم بكسر اللام ويسمى الآخر المسلم اليه **والحنكة** مثلا المسلم فيه والثمن
راس المال **وحكمه** ثبوت المدة للمسلم اليه ولرب السلم **في الثمن** والمسلم
فيه **باجل** ونشر مرتب ويصح فيما لم يكن ضبط صفته كجودته وردائه **ومعرفة**
قدرة ككيل وموزون وخرج بقوله **ثمن الدراهم** والدرند نيز لانها ثلثان فلم يحسن
غير السلم خلافا لما ذكره **وعدد** في متغارب يجوز ويبقى وقيل وكسرى وششمش
وتين ولبن بكسر الباء **واجر يلبس معين** بين صفته ومكان ضربه خلاصة كقوله
وكستان وذو رعي **كثوب بين قدره** كقوله وعرضا **وصفته** كقطن وكستان ومركب منها
وصفته كعمل الشام او مصر او زيدا وعمرا **ورفته** او غلته **وزنه** ان يبيع به
بان الدريلاج كالمثقل وزنه زاد قيمته واخر كالمخف وزنه زاد قيمته فلا بد من
بيان مع النزع **لا يصح** في عدد متعاوت هو ما تتفاوت ما ليتم **كبيح** وفسخ
ودرمان فلم يجر عدد ابلا مميذ وما جاز عدا جاز كميلا **وزنا** غير صحيح
في سدر ملبس وما في لغة ردية **في قدره** حين وجبر كميلا **وزنا** وضربا في نوعا
فيدرهما لا عدد المتعاوت **ولو مقدار** اجاز وزنا وكميلا **والكبار** روايتان
مجتبى **لا في حيوان** ما خلا ما للشايع **والخراج** كروس واكرار خلافا لما ذكره
وجاز وزنا في رواية **ولم يصح** بالخرم **وركنه** بالخرم **الا اذا ضيق** بالايود
الى نزع وجاز وزنا في وجوه وخرم الاصغار **ولو ابتاع** وزنا لانه انما يعلم به
ومنع لا يوجب في الاسواق من وقت العقد الى وقت الاستحقاق ولو انقطع

في اقليم

في اقليم دون اخر لم يجر في المنقطع ولو انقطع بعد الاستحقاق خير من السلم
بين انتكهار وجوده والعسخ واخذ راس مال **ولم** ولو مزوع **عظم** وجوزاء
اذا بين وضعه وموضع لانه موزون معلوم وبه قالت الامة الثلاثة وعليه
العتوى بحر وشرح مجمع لاكن في التي يستل ان يصح في المزوع بلا خلافا لما خلافا
في غير المزوع فنية لاكن صرح غيره بالبر وايقين فتدبر ولو حكم بجوازه صح
انما فلا نزاع **في العين** انه فيمبي عنده مثلي عند طرا **ولا يكيل** وذراع
محمول فيد فيها وجوزة الثاني في الما فير بالتعامل فتح **في قرية** يعنيها
وترحلة معينة **الا اذا كانت النسبة** لثمرة او غلة او قرية **بيان الصف**
لالتعيين الخارج كفتح مخرج او بلد او بدارنا والمانع والمقتضى العرف **فتح**
ولا في حنكة حديثه **قبل** حروها لانه منقطع في الحال وكونه موجودا
وقت العقد الى وقت الحمل شرط **فتح** في الجوهره السلم في حنكة جيدة او
في ذرة حديثه لم يجر لانه لا يدر ان يكون في تلة السنة **شع** او لا فلت
وعليه مما يكتب في وثيقة السلم من قوله حديثه علمه بمسئله اي قبل وجود
الجديد ما بعده فيصح كمالا في **وشرحه** اي شروط صحة التذكرة في العقد
سبعة **بيان جنس** كبر او تمر **بيان نوع** كسفع او بعل **وصفة** كجيد او ردي
وقدر ككلا لا ينقبض ولا ينسبط **واجل** **واقله** في السلم شهر به يعني
في الحد ولا باس بالسلم في نوع واحد على ان يكون حلول بعضه في وقت
وبعضه في وقت اخر **ويقتل الاجل** بموت المسلم اليه لا بموت ربه السلم
فيوجد السلم فيه من تركته **حالا** لبطلان الاجل بموت المديون لا الدائن
ولذا شرط د وامر وجوده لتدوم القدرة على تسليمه بموته **وبيان قدر**
راس المال ان تعلق العقد بقدرة كذا **في ككيل وموزون** وعدد غير متعاوت
واكتفي بالاشارة كذا في مزوع وحيوان فلما لا يفر على تحصيل السلم فيه
فيحتاج الى رد راس المال ابن كمال **وفري** يعني بعضه ثم يجر بافيه معيا فيرد

ولا يستبدل له رب المسلم في مجلس الرد فينسخ العقد في الرد ويبقى في غيره
 فتلزم جهالة المسلم فيه فيما يقضي ابن المرد في وجوب بيلانه **السابع بيان مكان**
الايلاء للمسلم فيه فيما له حمل ومثونه ومثله الثمن والاجرة والقسمة وعيشا
 مكان العقد وبه خالت الثلاثة كبيع وفرض واتلاو وغصب **فلسا هذه**
 واجبة التسليم في الحال بخلاف الاول **شرك الايلاء في المديونة لكل حملات سواء**
فيه اي في الايلاء حتى لو اوجلاه في محلة منها برئ وليس له ان يكال به في محلة
 اخرى بزازية وفيه قبله شرك محله الى منزله بعد الايلاء في المكان المشروط
 لم يبع لاجتماع الصفتين الاجارة والتجارة **وما لا حمل كسرة وكلا جوار وصغار**
لو لا يشترك فيه بيان مكان الايلاء اتعافا وبوجهه حيث شاء في الاصح
 وصح ابن الكمال مكان العقد **ولو عيّن فيما ذكر مكانا تعين في الاصح** فتح لانه
 يستغير سقوط خطر الخربق وبقي من الشروط **فبعض راس المال** ولو عيّن
قبل الاجتراف بابدائهما وان ندما او مشيا وسخا او اكثر ولو دخل ليخرج الدراهم
 ان توارا عن المسلم اليه بكل وان حيث يراه لا وحقت الكفالة والحوالة والارتقان
 براس مال المسلم بزازية **وهو شرك بقله على النجدة لا شرك انعقاده** بوجهها
 فينعقد صحيحا ثم يكمل بالاقتراف بلا قبض **ولو ابنى المسلم اليه قبض راس المال**
اجبر عليه خلاصة وبقي من الشروط كون راس المال منقودا وعدم الخيدروان
 لا يشمل البدلين احدي عليته الربوي وهو الفدر التبع او الجنس لان حرمة النساء
 تحقق به وعدها العيني تبعا للعلانية سبعة عشر وزاد المص وغيره الفقرة على
 تحصيل المسلم فيه ثم جرح على الشرك الثامن بقوله **ان اسلم ما يثني درهم في كره**
 يضم فتشريد ستون فيعير والقبض ثمانية مكا كيد والكوك طاع ونصعب
 عيني بر حال كون المائتين مفسومة **ملية دينه عليه اي على المسلم اليه وحانية**
نقد انقضاء رب السلم واجترافا على ذل **فالسلم في حصة الدين** بل كل لانه دين
 بدين وصح في حصة النقد ولم يشع العبد دلالة كذا حتى لو نقد الدين في مجلسه

صح في الكل ولو اوجلاه ذلنا في او على غير العاقد بغير الكل **ولا يجوز التصرف**
 للمسلم اليه **في راس المال** والرب السلم في السلم فيه قبل قبضه بتقويم وشركة
 ومراعاة **وتولية** ولو ممن عليه حتى لو وصيه منه كذا افالة اذا قبل وفي الصغير
 افالة بعقد السلم جائز **ولا يجوز لرب السلم شراء شيء ومن المسلم اليه براس المال**
بعد الافالة في عقد السلم الصحيح فلو كان باسراجار الاستبدال كسائر الديون قبل
قبضه حكم الافالة لقوله عليه الصلاة والسلام لا تأخذوا من الدين شيئا **او راس مال ذل اي لا**
 سلم حال قيام العقد او راس مال ذل حال انعقاده فاستنع الاستبدال **خلافا**
 بدل الصرف حيث يجوز الاستبدال عنه لاكن بشرط قبضه في مجلس الافالة لجواز
 تصرفه فيه بخلاف السلم **ولو شري المسلم اليه في كركرا وامر المشتري** رب السلم بقبضه
قضاء عما عليه لم يصح منه لنفسه لغزوم الكيل مرتين ولم يوجد وصح لو كان الكسر
 فرضا وامر مفرضا به لانه اعارة الاستبدال **كما صح لو امر المسلم اليه رب السلم**
 بقبضه منه ثم لنفسه فبعل ما كتاله مرتين لزوال المانع **امره اي المسلم اليه**
رب السلم ان يكيل السلم فيه في كرهه بكماله في كرهه اي في وعاء رب السلم
 بغيرته اما حضرة فيصير قابضا بالتحلية او امر المشتري **البائع بذل كرهه**
 كرهه البائع لم يكن قبضا حقه **بخلاف كيله في كرهه المشتري بامره** فانه قبض لانه
 حقه في العين والاول في الذمة **كيل العين** المشتراة ثم كيل الدين المسلم فيه وجعلها
 في كرهه المشتري **فبعض بامره** لتبعية الدين للعين **وعكسه** وهو كيل الدين او
 لا يكون قبضا وخيرا بين نفض البيع والشركة **اسلم امه في كرهه** وفيه
فتغايلا السلم مما اتت قبل قبضه بحكم الافالة **بقي عقد الافالة او ما اتت**
فتغايلا لا بغير المعفود عليه وهو المسلم فيه **وعليه قيمته يوم القبض**
فيهما في المستلطين لانه سبب الضمان **كرا الحكم في المغايضة بخلاف العشرة**
الثمن فيهما لان الامة اصل في البيع والحاصل جواز الافالة في السلم قبل مغايضة
 الجارية وبعد بخلاف البيع **تغايلا البيع في غير جاري** بعد الافالة من يدر

المشتري فان لم يقدر على تسليمه للبائع بطلت الاقالة والبيع بحاله فنية والقول
 للمرعى الرداءة والتأجيل لانناج الوصف وهو الرداءة والاجل والاصل ان من
 خرج كلامه تغنتا فالقول لصاحبه بالاتفاق وان خرج خصومة ووقع الاتفاق
 على عفو واحد والقول للمرعى الصحة عندهما وعندك للمكر ولو اختلفا
 في مقدار القول للمطالب مع يمينه لانكارة الزيادة وان برهن قبل وان
 برهننا قضى بيمينه المطلوب لا ثبات الزيادة وان اختلفا في مضيه والقول
 للمطلوب اي السلم اليه بيمينه لان برهن الاخر وان برهننا بيمينه المطلوب
 ولو اختلفا في السلم فالعالم استحسانا في بيع والاستصناع هو طلب عمل الصنعة
 باجل ذكر على سبيل الاستعمال والاستعمال لانه لا يصير سلبا سلم فتعتبر شرائحه
 جرى فيه تعامل ام لا واما الاول استصناع ويدونه اي اجل عيانية تعامل
 الناس كخبز وفخمة وكسوت بهامة وذكره في الغرب بالشين العمدة وفريقا
 كمشوت صح الاستصناع بيعا للعدة على الصحيح ثم يرجع عليه بقوله هي حجة
 الطانع على عمله ولا يرجع الامر عنه ولو كان عدة للزوم والمبيع هو العيني
 لا عمله فلا بد من ذلك وان جاء الطانع بصنوع غيره او بصنوعه قبل العقد
 فاحظه صح ولو كان البيع عمله لم يصح ولا يتعين المبيع له اي للمامر بالارضاء
 في بيع الطانع لمصنوعه قبل رؤية امره ولو تعين له لم يصح بيعه وله اي
 للمامر اخذه ونزكه خيار الرؤية ومعه انه لا خيار للطانع بعد رؤية المصنوع
 له وهو الاصح ثم لم يصح فيما لا يتعامل فيه كالشوب الا باجل كماله وان لم
 يصلح فسد ان ذكر الاجل على وجه الاستعمال وان للاستعمال كعلمي ان تعرفه
 غدا كان صحيحا **شرح السلم** في الدرس لا يجوز له في اجارة جواهر
 العقول وي لو جعل الدرس اجرة لا يجوز لانه ليس بشئ لان النار عملت فيه ولذا
 لا يجوز السلم فيه فلا يجب في الذمة حتى لو كان عينا جاز فلما **شرح**
 وسيجيء في العصب ان الرب والفطر والحجم والعجم والاجر والطلبون والعصر

والسرفين

فلا يظن ان قوله لا يجوز السلم فيه كماله وان كان لا يجوز السلم فيه كماله وان كان لا يجوز السلم فيه كماله

والسرفين والجلود والصرم ويرخلوط بشعر فيسمى بليج علف والله اعلم
باب المتبرقات
 من ابوابها وغيره في الكفر بسايل مشورة وفي الدرر بسايل شتى والمعنى واحد اشترى
 ثوبا او غيره من خرد لاجل استئناس الصبي للبيع والافية له فلا يصح منعه
 وقيل خلافه يصح ويضمن فنية وفي اخره حضر المجتبي عن ابي يوسف يجوز بيع اللعينة
 وان يلعب بها الصبيان **شرح بيع الكلب** ولو عفو او العبد والعيل والفسد
والسباع بساير انواعها حتى المرأة وكذا الكبيور علمت او لا سوى الخنزير وهو المختار
 للاتباع بها ويجوزها كما فرضنا في البيع العاسد والتشتر بالفرد وان كان حراما
 لا يمنع بيعه بل يكره كبيع العصير شرح وصيانة **شرح** لا يمنع اخذ الكلب
 الا خوف لضر او غيره فلا بأس وشله بساير السباع عيني وجاز اقتناؤه لا يصير
 وحراسة ماشية وزرع اجاعا **شرح بيع خرد حرام كثير** صح حكمة فنية واوشى
 الفية التي تشترط لجواز البيع فليشتر ولو كانت كسرة خبز لا يجوز فنية كما
 لا يجوز بيع هوام الارض كالحناجر والغنادر والعقارب والوزغ والضب والاهوام
 البكر كالسرفين وكل ما فيه سوى سمه وجوز في الفنية بيع ماله ممن كسفنقور
 وجلود خرد وجل الماء والوحيا والخلق الحسن الجواز وجوز ابي الميث بيع الحياة ان اتبع
 بها الادوية والا لاورد في البزاج بانه غير سديد لان المحرم شرعا لا يجوز
 الاتباع به للتداوي كما خرد فلا ترفع الحاجة الى شرع البيع **شرح بيع دهن غيس**
 اي متخمس كما فرضنا في البيع العاسد **شرح** لا يستصحب في غير مسير كلام
والذمي كذا سلم في بيع كسر وسلم ورعى وغيرها غير الخمر والخنزير وميتة لم
 تمت حقة انوع بل يحو خنق او ذبح مجوسه فانها خنزير وفدامرنا بتركهم وما
 يديفون **شرح شرائع** اي الكافر كما فرضنا في البيع العاسد غير اسلما او مصحفا
 او شققا منه **شرح بيع** ولو المشتري صغيرا جبر عليه وليه فلو لم يكن اقسام
 الغاضى له وليا وكذا الواسم غنوه ويتبعه كعلمه ولو اعتقه او كاتبه جاز وان عجز

جلس

امر به على وجه الميتة والذمي كذا سلم

كلامه سواء ولا يوجب له وكذا لو اشترى ولم يغفل بمذرة الدراهم واعطى من الدراهم
دفع ماله مضاربة لرجل جاهل جازا خذ رجبه ما لم يعلم انه اكتسب احرام من رمي
ثوبه لا يجوز لا خذ خذك ما لم يغفل حين رمي ليا خذك من اراد بلع الاب ضيعة
كعبه والاب معسر فاسق لم يجز بيعه استحسانا شرت له على ان لا ترجع
عليه بالثمن جاز وهو كالمبة استحسانا فقال الاسير اشترنا او كمنه بشرا
رجع بمال ذي كانه افرضه ولو قال بالبع وبشرا باكثر لم يلزمه الفضل لانه تخليص
لاشرا مشري دارا ودفع وتلاذى حيرانه ان على الدوام يمنع وعلى النذرة يتحمل منه
شري فله على انه لم غنم جوده لم يعرف له الرد قال زن له من هذا اللحم ثلاثة ارطال
عوزن له اجبره ومن هذا الخبز موزن لم يجز شري بزر اخر بيعا فاذا اهور بيعي
او شري بزر البطح فاذا اهور بزر الفشا ان فاما بادرة وان مستهلكا جعله مثله
ساوم صاحب الزجاج فدفع له فدرجا ينكره فوقع منه على افراج فانكسرت
ضمن الافراج لا الفرج شري شجرة باصلها وفي فلعن من الاصل ضرر بالبيع يفكعه
من وجه الارض من حيث لا يتقرر به البائع ولو انكسرت من سفوكم حارب ضمن
الغالب ما تولد من فلعن دفع الدراهم زيو فاكسر هذا المشترا لاشع عليه
ونعم ما صنع حيث غشه وخانه وكذا لو دفع اليه لينكر اليه فكسره ولا بأس ببيع
المفتشوش اذا بين غشه او كان كان فله ان يري ولذا قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى
في حنكة خلط فيه الشعير والشعير يري للبائس بيعه وان كنهه للبائع وقال
اثنان في رجل معه فضة غاس لا يبيع حتى يبين وكل شيء لا يجوز جلده فيفني
ان يفكع ويعاقب صاحبه اذا انعه وهو يعرفه بشري فلو ساءلهم فربما
اليه وقال هبي برهمه لا ينعف حتى يعدها شري بدل درهم التريب ورضي
بافل مما يشترى بالجيد حل له شري ثوبا لا يبعدها على ان يوفى ثمنه بسم فندر
لم يجز له الاجل ببيع تصب ارهه بشرك خراج كلب على المشتري فهو فاسد
اخذ اخراج من الاكار له ان يرجع على الدهقان استحسانا شري الكرم مع الغلة

وفيه

وفيه ان رضى الاكار جازا لبيع وله حصته من الثمن وان لم يرض لم يجز بيعه
فضاء ورهها وقال النعقد فان جاز والا بركة علي فقبله ولم ينعه له رد
استحسانا ببلاد جارية وجذب عيبا فقال اعرضه او بعه فان نعت
والارد لها بعرضه على البيع سقط الرد قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى اذا
وكفى رجل انته ثم زوجت مكانه فلفزج وكفوها بلا استبراء وقال ابو يوسف
استفج ولا يفر به حتى تحضر حبيضة كملوا اشتراها كدسيح في الحضر والكل من
المتفك **ما يبطل بالشرك العاسر والمبيع تعليفه** هاهنا اعلان احدها
ان كل ملكان مبادلة مال بمال يعسر بالشرك العاسر كالبائع وما لا يملك ان يرض
ثانيه ما ان كل ملكان من التملكيات او التفسيرات كرجعة يبطل تعليفه
بالشرك في الامح لكان في اسفاحات والتزامات يلج بها في حلال وفي حرام
مكلفا وفي اختلافات ولايات وتريضات بالملايم بزازية فالاول اربعة عشر
على ما في الدرر والكنز واجارة الوقلية **البيع** ان علفه بكلمة ان لا يعل على
ما بينا في البيع العاسر **والقسيمة** للثقل اما قسيمة الفقيه فتصح بخير شرك
ورؤية **والاجارة** الدية قوله اذا اجار راس الشهر فجار تزداد بكذا فيبيع
به يعق عمداية وقوله لغاصب داره فربى والا فجارى كل شهر بكذا جاز
كما سيجي في متعرفات الاجارة مع انه تعليق بعدم التعريف **والاجارة**
بالزاي وقول البكر اجرت النكاح ان رضى ام يبطل للاجارة بزازية وكذا كل
ما لا يبيع تعليفه بالشرك اذا انعه موقوف فالا يبيع تعليق اجارته بالشرك
يجز ففصرها على البائع فصور **والرجعة** قال المصنف انما ذكرتها تبعا للكنز وغيره
فلا شيخنا في جرة وهو فلكا والصواب ان لا تبطل بالشرك اعتبارا الى باصلها وهو

النكاح واحكام الكلام لكان تعقبه في النهر وفرفق بذنبا لا تعقب لشهود وممس
وله رجعة امة على حرة تكفي بعد خلافه وتبطل بالشرك ببلاد النكاح **والصلح**
عن مال بمال درر وغيرها وفي النهر الكفار الا خلاف حتى لو كان عن سكوت
شركه العاسر وهو العاوضات المالية وما ذكره من لا يبيع تعليفه ببيع لاكن الكلام
ببطلانه بالشرك العاسر وما تقدم من الاصل الاول صريح في عدم بطلانه به طرح

في قوله ان رضى الاكار جازا لبيع وله حصته من الثمن وان لم يرض لم يجز بيعه
فانما هو في حق من اشترى من رجل جاهل جازا خذ رجبه ما لم يعلم انه اكتسب احرام من رمي
ثوبه لا يجوز لا خذ خذك ما لم يغفل حين رمي ليا خذك من اراد بلع الاب ضيعة
كعبه والاب معسر فاسق لم يجز بيعه استحسانا شرت له على ان لا ترجع
عليه بالثمن جاز وهو كالمبة استحسانا فقال الاسير اشترنا او كمنه بشرا
رجع بمال ذي كانه افرضه ولو قال بالبع وبشرا باكثر لم يلزمه الفضل لانه تخليص
لاشرا مشري دارا ودفع وتلاذى حيرانه ان على الدوام يمنع وعلى النذرة يتحمل منه
شري فله على انه لم غنم جوده لم يعرف له الرد قال زن له من هذا اللحم ثلاثة ارطال
عوزن له اجبره ومن هذا الخبز موزن لم يجز شري بزر اخر بيعا فاذا اهور بيعي
او شري بزر البطح فاذا اهور بزر الفشا ان فاما بادرة وان مستهلكا جعله مثله
ساوم صاحب الزجاج فدفع له فدرجا ينكره فوقع منه على افراج فانكسرت
ضمن الافراج لا الفرج شري شجرة باصلها وفي فلعن من الاصل ضرر بالبيع يفكعه
من وجه الارض من حيث لا يتقرر به البائع ولو انكسرت من سفوكم حارب ضمن
الغالب ما تولد من فلعن دفع الدراهم زيو فاكسر هذا المشترا لاشع عليه
ونعم ما صنع حيث غشه وخانه وكذا لو دفع اليه لينكر اليه فكسره ولا بأس ببيع
المفتشوش اذا بين غشه او كان كان فله ان يري ولذا قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى
في حنكة خلط فيه الشعير والشعير يري للبائس بيعه وان كنهه للبائع وقال
اثنان في رجل معه فضة غاس لا يبيع حتى يبين وكل شيء لا يجوز جلده فيفني
ان يفكع ويعاقب صاحبه اذا انعه وهو يعرفه بشري فلو ساءلهم فربما
اليه وقال هبي برهمه لا ينعف حتى يعدها شري بدل درهم التريب ورضي
بافل مما يشترى بالجيد حل له شري ثوبا لا يبعدها على ان يوفى ثمنه بسم فندر
لم يجز له الاجل ببيع تصب ارهه بشرك خراج كلب على المشتري فهو فاسد
اخذ اخراج من الاكار له ان يرجع على الدهقان استحسانا شري الكرم مع الغلة

فانما هو في حق من اشترى من رجل جاهل جازا خذ رجبه ما لم يعلم انه اكتسب احرام من رمي
ثوبه لا يجوز لا خذ خذك ما لم يغفل حين رمي ليا خذك من اراد بلع الاب ضيعة
كعبه والاب معسر فاسق لم يجز بيعه استحسانا شرت له على ان لا ترجع
عليه بالثمن جاز وهو كالمبة استحسانا فقال الاسير اشترنا او كمنه بشرا
رجع بمال ذي كانه افرضه ولو قال بالبع وبشرا باكثر لم يلزمه الفضل لانه تخليص
لاشرا مشري دارا ودفع وتلاذى حيرانه ان على الدوام يمنع وعلى النذرة يتحمل منه
شري فله على انه لم غنم جوده لم يعرف له الرد قال زن له من هذا اللحم ثلاثة ارطال
عوزن له اجبره ومن هذا الخبز موزن لم يجز شري بزر اخر بيعا فاذا اهور بيعي
او شري بزر البطح فاذا اهور بزر الفشا ان فاما بادرة وان مستهلكا جعله مثله
ساوم صاحب الزجاج فدفع له فدرجا ينكره فوقع منه على افراج فانكسرت
ضمن الافراج لا الفرج شري شجرة باصلها وفي فلعن من الاصل ضرر بالبيع يفكعه
من وجه الارض من حيث لا يتقرر به البائع ولو انكسرت من سفوكم حارب ضمن
الغالب ما تولد من فلعن دفع الدراهم زيو فاكسر هذا المشترا لاشع عليه
ونعم ما صنع حيث غشه وخانه وكذا لو دفع اليه لينكر اليه فكسره ولا بأس ببيع
المفتشوش اذا بين غشه او كان كان فله ان يري ولذا قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى
في حنكة خلط فيه الشعير والشعير يري للبائس بيعه وان كنهه للبائع وقال
اثنان في رجل معه فضة غاس لا يبيع حتى يبين وكل شيء لا يجوز جلده فيفني
ان يفكع ويعاقب صاحبه اذا انعه وهو يعرفه بشري فلو ساءلهم فربما
اليه وقال هبي برهمه لا ينعف حتى يعدها شري بدل درهم التريب ورضي
بافل مما يشترى بالجيد حل له شري ثوبا لا يبعدها على ان يوفى ثمنه بسم فندر
لم يجز له الاجل ببيع تصب ارهه بشرك خراج كلب على المشتري فهو فاسد
اخذ اخراج من الاكار له ان يرجع على الدهقان استحسانا شري الكرم مع الغلة

النساء ولو بدع النفرين احدهما بالآخر جازا او بعقل وتقابله اي المجلس صح
 والعوضان لا يتعينان حتى لو استغرضا جاديا قبل اقباضهما او امسكتهما اشارا
 اليه في العقد واديا شلها جازا ويعسر الصواب بخلاف الشرط والاجل لا خلاهما
 بالقبض ويصح مع استغضاهما في المجلس لزوال المانع ومع خيلار رؤية وعيب في صوغ
 لان عقد **سرع** الشرط العاشر يلحق باصل العقد عند خلاهما في نفس
 كغير بعض الثمن ريعا جازا يتعذر فيه ففك لا يصر في نفس قبضه
 لوجوبه عقالة تعالى ولو بدع دينار بدرهم واشترى بها قبل قبضه ثوبا مثلا
 فصر بيع الثوب والصواب بحاله بلعامة تعدل البادع درهم مع طوق قبضة في عنقها
 فيقمة البعدين فيقمة ما ليقيدها انقسام الثمن على الثمن او انه غير جنس الطوق
 والا فالعبرة لوزن الطوق بالقيمة وفرد مقابل به والباقي بالجدلية بالعين
 تتعلق ببيع ونفد من الثمن الباع او بدعي بالعين الباع نفدا او ببيع نسيئة او ببيع
 سيعا حلية خسون وتخلص بلا ضرر قبضه بملأية ونفد خسون قبل نفد وهو ثمن
 البعثة سواء سكت او قال هذا من ثمن ما تحريا لمحو او وكذا الوفاة هذا المعجل
 حصة حلية السبع لانه اسم للحلية ايضا لخواه في بيعه تبعاء ولو زاد خالصه فصر
 البيع لازالة الاحتمال وان اقبض من غير قبض بكل في الحلية ففك ومع في السبع
 ان تخلص بلا ضرر كطوق الجدلية وان لم تخلص الا بضرر بكل اصلا والاصل انه متى بيع
 نفد مع غيره كقبض ومن ركش بنفد من جنسه شرط زيادة الثمن بلو ضله او اقل
 او جهل بكل ولو بغير جنسه شرك التفاضل ففك ومن بدع انا قبضة بعضه او
 بذهب ونفد بعض ثمنه في المجلس ثم اقبض فله في قبضه ففك واشترى كذا في الداء
 لانه صواب ولا خيار للمشتري لتعيبه من قبله بعدم نفده بخلاف خلاه احد
 العبدتين قبل القبض فيخير لعدم صنعه وان استحق بعضه اي الداء اخذ
 المشتري ما يقضي بنفسه او رد لتعيبه بغير صنعه فلتك ومعلد
 تخصيص استغضا في البينة لابل الا فرار فليجر فان اجل الاستحقاق قبل مسح

الحاكم

قوله لا نفدان العقد بنفد على شلها لا عينه جلا يتصور
 به جلا او رطوا او الخلية كذا في النسيئة
 فلو لم يلحق باصل العقد في حاله في النسيئة
 بقوله شرك الثمن انه لو زاد احدهما بعد القبض او
 حقه شيئا من الجنس فصر عند الاصل وقال ابو يوسف
 لا يصر وهو باطلان ووافقه محمد بن الزبير في جواز
 الحكم كالحلية المستقلة ومضى خلاه على ان الشرط
 العاشر يلحق باصل العقد عند خلاهما لهما والجموع
 ان الزيادة في العقد لو كانت من غير الجنس لم يصر
 ويشترط في لزوم الزيادة قبض قبض قبل الاقباض
 كذا في البدراس

قوله لا نفدان العقد بنفد على شلها لا عينه جلا يتصور
 به جلا او رطوا او الخلية كذا في النسيئة
 فلو لم يلحق باصل العقد في حاله في النسيئة
 بقوله شرك الثمن انه لو زاد احدهما بعد القبض او
 حقه شيئا من الجنس فصر عند الاصل وقال ابو يوسف
 لا يصر وهو باطلان ووافقه محمد بن الزبير في جواز
 الحكم كالحلية المستقلة ومضى خلاه على ان الشرط
 العاشر يلحق باصل العقد عند خلاهما لهما والجموع
 ان الزيادة في العقد لو كانت من غير الجنس لم يصر
 ويشترط في لزوم الزيادة قبض قبض قبل الاقباض
 كذا في البدراس

الحاكم العقد جاز العقد اختلعا متى يبيع الباع اذا خسر الاستحقاق وظاهر الرواية
 انه لا يفسخ ما لم يبيع وهو الاصح فتح وثان الثمن له يذخره البائع من المشتري
 ويملكه له اذا لم يبيع فابعد الاجارة وبغير العاقد وكذا لا يجوز فتنعلق احكام
 العقد به دون الخبز حتى يملك العقد بعارفة العاقد ون السحق جوهره
 ولو بدع قطعة نفرة فاستحق بعضه اخذ المشتري ما يقضي بنفسه بلا خيار
 لان التبعض لا يضرها وهذا لو كان الاستحقاق بعد قبضه وان قبل قبضه له
 الخيار لتعريف الصفة وكذا الدرهم والدرهم جوهره ومع درهمين ودينار
 برهم ودينارين بصر و الجنس خلاه جنسه ومثله بيع كبروك وشعير بكسرة
 بروك شعيير وكذا بيع احد عشر درهما بعشرة دراهم ودينار ومع بيع
 درهم صحح ودرهمين غلة بفتح فتنشيد ما يرد بيت المال وبقبله التجار
 برهمين صححين ودرهم غلة للمساواة وزنا وعدم اعتبار الجودة ومع بيع
 من عليه عشرة دراهم دين من منى له اي من دابته صحح يبعه منه دينار او
 اتعافا وتفع المفاضة بغير العقد لا ربي في دين سقط او ببيع عشرة مائة
 عن التفسير بدني عليه ان دفع البائع الدينار للمشتري وتقاط العشرة الثمن
 بالعشرة الدين ايضا استحسننا وما قاله قبضة وذهب قبضة وذهب حكما
 بلا بيع بيع الخالص به ولا بيع بعضه ببعض الا متصلا ويلوزنا وكذا يدعي
 الاستغراض بهذا الا وزنا كما مر في باب الغالب عليه الغش من ثمنه
 اعتبار الغالب في بيعه بالخالص ان كان الخالص اكثر من الغشوش ليكون فركه
 بمثله والزائد بالغش كماله وجنسه متعاضلا وزنا وعدا بصر و الجنس خلاه
 بشرط التفاضل قبل الاقباض في المجلس في الصورتين الضرر التمييز وان كان الخالص
 مثله اي الغشوش او اقل منه او لا يورى فلا يبيع الباع للرسي في الاولين واحكامه
 في الثالث وهو اي غالب الغش لا يتعين بالتعيين ان راج للمثنيته والاي بيع
 تعين به كسلعة وان قبله البعض فكثر يوف فيتعلق العقد بجنسه زبعا ان علم
 الصواب وهو لا يجوز كذا لو اخذ ببول الصواب عرضا وجه الاستحقاق ان يوجب بغير العقد ان يوجب بالتعيين بالقبض والدين ليس بغير الصفة بل لا تقع المفاضة بغير
 العقد لعدم التماسه بين العين والدين لان بدل الصواب واجب التعيين بالقبض والدين قد سبق وجوبه لاكتفاءه او الا فلو كان على المفاضة بغير الصفة من الدين
 ولا كذا مع بقاء عقد الصواب فحق العمل الاطاعة الى الدين انما كان عليه ضرورة او لو كان قد استوفى ببول الصواب وهو لا يجوز
 وعلى هذا لان الباع قد تناه بالاعتقاد وانما كان لا يبيع اصل العقد بطلان التمييز وجه العقد بغيره اجملة بالتحريز الاولى وهو تحقيقه ما زاد ان يبيع بالبيع
 ثم يبيع وضملاية ج

قوله لا نفدان العقد بنفد على شلها لا عينه جلا يتصور
 به جلا او رطوا او الخلية كذا في النسيئة
 فلو لم يلحق باصل العقد في حاله في النسيئة
 بقوله شرك الثمن انه لو زاد احدهما بعد القبض او
 حقه شيئا من الجنس فصر عند الاصل وقال ابو يوسف
 لا يصر وهو باطلان ووافقه محمد بن الزبير في جواز
 الحكم كالحلية المستقلة ومضى خلاه على ان الشرط
 العاشر يلحق باصل العقد عند خلاهما لهما والجموع
 ان الزيادة في العقد لو كانت من غير الجنس لم يصر
 ويشترط في لزوم الزيادة قبض قبض قبل الاقباض
 كذا في البدراس

قوله لا نفدان العقد بنفد على شلها لا عينه جلا يتصور
 به جلا او رطوا او الخلية كذا في النسيئة
 فلو لم يلحق باصل العقد في حاله في النسيئة
 بقوله شرك الثمن انه لو زاد احدهما بعد القبض او
 حقه شيئا من الجنس فصر عند الاصل وقال ابو يوسف
 لا يصر وهو باطلان ووافقه محمد بن الزبير في جواز
 الحكم كالحلية المستقلة ومضى خلاه على ان الشرط
 العاشر يلحق باصل العقد عند خلاهما لهما والجموع
 ان الزيادة في العقد لو كانت من غير الجنس لم يصر
 ويشترط في لزوم الزيادة قبض قبض قبل الاقباض
 كذا في البدراس

بالع على انه ان رد عليه الثمن رد عليه العين وسواء الشاوية بالرهن المعداد
ويسمى بصري بيع الامانة وبالشام بيع الاطاعة فيل يورهن فبضم زوايد
وفيل بيع يعيد الانتفاع به وفي اقله شرح الجمع عن التولية وعليه العتوى
وفيل ان يلفظ البيع لم يكن رهنا ثم ان ذكر البيع فيه او قبله او زعمه
غير لازم كان بيعا جاسدا ولو بعد على وجه الميعاد جاز ولو قبله به
لان المواعيد قد تكون لازمة لحاجة الناس وهو الصحيح كما في الكلام والخاصية
وافره خسر وهنا والمصر في باب الاكراه وابن الملق في باب الافالة بزيادة
وفي التمهيدية لو ذكر الشك بعد العقد يلحق بالعقد عند اية حبيبة ولم يذكر
انه في مجلس العقد او بعده وفي النزائية ولو بدعه الاخر به لا يتوقف على
اجازة مشترية وجدا ولو بدعه المشتري فليبيع او ورثته حق استرداد
واجلا في الشرطية ان ورثة كل من البائع والمشتري له يقوم مقام مورثه
نظر الجانب الرهن فليبيع ولو استلج به بدعه لا يلزمه الا الاجرة لانه رهن
حكما حتى لا يلحق الانتفاع به فلفظ وفي فتاوى ابن الجلب ان صدرت
الاجارة بعد قبض المشتري وجدا ولو للبئاء وحده فهي صحيحة والاجرة لازمة
للبائع طول مدة التاجر فنية فلفظ وعليه فلو مضى
المدة وبقي في يده فاجب على علماء الروم بلزوم اجر المثل ويسمونه بيع الاستغلال
وفي الدرر في بيع الوفاء في العفار استحسنوا واختلف في المنقول وفي
المتلفظ اختلف ان البيع بدت او وجلا جذا وهران في القول لدرع الجرد والبناء
الا بفرينة النزل او الوفاء فلفظ لاكنه ذكر في الشهادات ان القول
لدرع الوفاء استحسننا كما سيجي فليبيع ولو قال البائع بعقد بيعا
بدت في القول له الا ان يدل على الوفاء بنقلان الثمن كثيرا الا ان يدعى صاحبه
تغير السعر وفي الاشياء في اواخر فاعادة العدة محكمة عن المنية لو دفع
غرم الى حايده ليسجد بالنصب جوزة مشايخ بخاري المعروف ثم نقل في اخرها

عن اجارة

عن اجارة البازنية ان به بيعت مشايخ بلخ وخوارزم وابو علي النسي ايضا قال والفتوى
على جواب الكتاب لانه منصوص عليه فيلزم ابطال النص وفيه من البيع القاسم
القول السادس في بيع الوفاء انه صحيح لحاجة الناس من الرهن وقالوا اما خلاف
على الناس امر الا اتسع حكمه ثم قال والحاصل ان الذهب عدم اعتبار العرف الخاص
ولكن ابقى كثيرا باعتباره جافول على اعتباره يشي ان يعنى بان ما يقع في بعض الاسواق
من خلوات الخواص لا يلزم ويصير الخلو في الخانات حلالا فلا يلزم صاحب الخانات
اخرجه منها ولا اجارة فيه لغيره ولو كانت وفاء وكذا القول على اعتبار العرف الخاص
فوتعدل في البقية النزول عن الوفاء بل يال بعضى لصاحبه وينبغي الجواز وانه لو
نزل له وفي بعض منه المبلغ ثم اراد الرجوع لا يلزم ذلك ولا حول ولا قوة الا بالله فلفظ
وايدى في زواجر الجواهر بل في افعات الضرر رجل في يده دكان مغاب في بيع التولى
امره للمغاب جامة الفاضى بعقده واجارة في جعل التولى ذلك وحضر الغلاب
جمعا ولى بدكله وان كان له خلوة فهو اولى بخلوه ايضا وله الخيار في ذلك وان شاء
فسخ الاجارة وسكن في دكله وان شاء اجازتها ورجع بخلوه على المستاجر ويومر
المستاجر بداء ذلك ان رضى به ولا يومر بدخروج من الدكان والسد تعالى اعلم به بلغة
كتاب الكفالة

من سبقت لبيع كونه جبه غالبة وتكون بالامر معاوضة انتفاء هي لغة الضم
وحكى ابن الفطاع كلفته وكلفت به وعنه وثالث الباء وشرع **ذمة الكفيل**
الى ذمة الاصيل في الكفالة بنفس او بدلين او عين كفصوب وفوه كما
سيجي لان المطالبة تعم ذلك ومن عرفها بالضم في الدين انما اراد تعريض نوع منها
وهو الكفالة باكمال المنة محل الخلاص وبه يستغنى عما ذكره مثلا خسر ووركتها
الايجاب وقبول بالاعطاء الاتية ولم يجعل الثاني ركنا **وشرحه** **بكون الكفول به**
نفسا او مالا مفقودا التسليم من الكفيل فلم تصح جرد وفود **وفي الدين كونه**
صحيا فلا مالا فطاعوته ولا ضعيفا كبدل كدية ونفقة زوجة فيل الحكم بماله
فمنه قبل الحكم او الرضى كماله المنه

عن اجارة

عن اجارة

عن اجارة

فما ليس دين بل لا ولي غير **وحكمه الزوم المطالبة على الكفيل** باهو على الاصيل
نعبدا او مالا **واصله من هو اهل للتبرع** فلما تنعقد من محضون ولا يصح الا اذا
استدان له وليه وامره ان يجعل المال عنه فيصح ويكون اذنا في الداد تحيط
ومع ذلك ان الصبي يكالاب بمال المالك بوجوب الكفيلة ولو اهل المالك الولي غير
ولامن مريض الامن الثلث والامن عبد ولو ما ذونا في التجارة ويكالاب بعد العتق
الا اذا اذن له المولى والامن مكاتب ولو بذن المولى **والمدعي** وهو الدائن **مكفول**
له والمدعى عليه وهو المدين **مكفول عنه** ويسمى الاصيل ايضا **والنفس والمال**
مكفول به ومن لزومه المطالبة ككفيل ودليله الاجماع وسنده قوله عليه الصلاة
والسلام الزعيم غلام وتركته احوط مكتوب في التوراة الزعامة ملامسة
واوسلم في دامة واخرها غرامة مجتبي **وكعبالة النعير تنعقد بكفيل نعب**
وخوطا ما يعبر به عن بدنه كالمطابق وفرد من ثمة انهم لو تعارفا في الخلاف اليد
على الجملة وقع به المطابق فكذا في الكعبالة فتح **وبجزء شديع** كفيل **بشخصه**
او رعيه وينعقد بخصته او علي او التي او عند او انا به زعيم اي كفيل
او قيل به اي بلمان او غريم او جميل يعني تحول بداعي **وينعقد بقوله انا ظامن**
حتى يجتمعا وحتى يلتفيا ويكون كقبيل الى الغاية قلنا خلائية **وقيل لا ينعقد**
لعدم بيان المضمون به اهو نعبس او مال كماله في الخلائية عن الثاني قال المص
والظاهر انه ليس المذهب لكانه استنبط منه في فتاويه انه لو قال الكالاب ضمنته
بالمال وقال الظامن انما ضمننت بنعسيه لا يصح ثم قال وينبغي انه اذا اعترف
انه ضمن بالنعس ان يواخذ بفراره الى **اخره** وراجع **فما لا تنعقد** قوله
انا ظامن او كفيل لعرفته على المذهب خلافا للثاني لانه لم يلتزم بالمطالبة
بل العرفة واختلف في انا ظامن لتعريجه او على تعريجه والوجه الزوم في
لانا ظامن لوجه لانه يعبر به عن الجملة سراج وفي معرفة بلمان علي يلزمه
ان يدل عليه خلائية ولا يلزم ان يكون كقبيل **وامر اذا كفل الى ثلاثة ايام**

على مال حيث يتوقف اتفاقا فلا رجوع لانه عين نهاية **واما الفعل فالتعاطي** وهو التناول
قاموس **في فليس ونفيس** خلافا للكرخي **ولو التعاطي من احد الجانبين فتح**
على الاصح فتح وبديفتي فيض **اذالم يصرح معه مع التعاطي بعدم الرضا** فلو دفع
الدرهم واخذ البطاطيخ والبايع يقول لا اعطيه يا بهائم ينعقد كما لو كان بعد عقد
فاسد خلاصة ونزازية وصرح في الخبر بان الايجاب والقبول بعد عقد فاسد لا ينعقد
بما البيع قبل مشاركة الفاسد ففي بيع التعاطي بالاولى وعليه فيحمل ما في الخلاصة
وغيرها على ذلك وتامة في الاشياء من الفوايد اذا بطل التصرف بطل المتضمن والمبني
على الفاسد فاسد **وقيل لابد في التعاطي من الاعطاء من الجانبين وعليه**
الاكثر قاله الطه سوسي واختاره النزاري وافتى به الحلواني واكتفى الكرماي
بتسليم المبيع مع بيان الثمن فتحرر ثلاثة اقوال وقد علمت المفتي به وحررنا في شرح
الملتقى صحة الاقالة والاجارة والصرف بالتعاطي فلينظر **فيسروع** ما يستمر
الانسان من البياع اذا احاسبه على ثمنها بعد استهلاكها جاز استحسانا ببيع
البراءة التي يكتبها الديوان على الحال لا يصح بخلاف بيع خطوط الائمة لان مال
الوقف قائم ثمة ولا كذلك هنا اشياء وقنية ومفاده انه يجوز للمستحق بيع
خبره قبل قبضه من المشرف بخلاف الجندي تجر وتقبه في الزهر وافتى المصنف
ببطلان بيع الجامكية لما في الاشياء ببيع الدين لما يجوز من المديون وفيها وفي
الاشياء لا يجوز الاعتياض عن الوظائف بالاقواق وفيها في اخرجت تعارض
العرف مع اللغة المذهب عدم اعتبار العرف الخاص لكن ائتي كثيرا باعتباره وعليه
فيفتي بجواز النزول عن الوظائف بال وبلزوم خلوا الحوائث فليس لرب الخاقوت
اخراجها ولا اجارها غيره ولو وقفها لمنعهما وفي معين المفتي للمعزيا
للولو الجنية عمارة في ارض بيعت فان بنا او اشجار اجاز وان كرايا او كرى انما
وخود مالم يكن ذلك مال ولا يعني مال لم يجز **هه قلنت** ومفاده انه بيع
المسكة لا يجوز وكذا رهنها ولذا جعلوه الان فراغا كالوظائف فليجرحه

لا يجوز الاعطاء من الجانبين
على الخوف من جهة الشفعة وعلى هذا

وسند كره

وسند كره في بيع الوفاء **وينعقد البيع بلفظ واحد كما في بيع القاضي والوصي**
والاب من الطفل وشرايد منه فانه لو فود شفقته جعلت عبارة كعبارة تيسر
وتامة في الدرر **واذا اوجب واحد قبل الاخر** بايعا كان او مشتركا في المجلس
لان خيار القبول مقيد به **كل البيع كل الثمن او ثلثه** ليلا يلزم تفريق الصفقة
الا اذا اعاد الايجاب والقبول او رضي الاخر وكان الثمن منقسما على المبيع بالاجزاء
كمكيل وموزون والا لا وان رضي الاخر لعدم جواز البيع بالخصصة ابتداء
كما حرره الوافي **او بين ثمن كل** كقوله بعتما كل واحد بمائة وان لم يذكر لفظ
بعت عند ابي يوسف ومحمد وهو اختار كما في الشربلية عن البرهان **ومالم**
يقبل بطل الايجاب ان رجوع الوجوب قبل القبول وقام احدهما وان لم
يذهب عن مجلسه على الرجوع فهو وابن الكمال فانه كجاس خياري الخيرة وكذا
سائر التملكيات فتح **واذا وجد الزم بيع** بلا خيار ولا لعيب او رؤية
خلافا للشافعي وحديثه محمول على تفرق الاقوال اذا احوال ثلاث قبل
قولها وبعده وبعدها واطلاق التبايعين في الاول مجاز الاول
وفي الثاني مجاز الكون وفي الثالث حقيقة فيحمل عليه **وشرط لصحته**
معرفة قدر بيعه وثنه ووصف ثمنه كصرى او دمشق غير مشار اليه
لا يشترط ذلك في مشار اليه لنفي الجباله بالاشارة مالم يكن ربويا قبول
بحسنه او سلما اتفاقا او راس مال سلم لومكيلا او موزونا خلافا لهما
كما يجيء **فسرع** لو كان الثمن في صرة ولم يعرف ما قيمها من خارج خير
ويسمى خيار الكينة لا خيار الرؤية لعدم ثبوته في النقود فتح **وصح ثمن**
حال وهو الاصل **وموجب الى معلوم** ليلا يفضي الى النزاع ولو باع موجلا
صرف ثمنه بديفتي ولو اختلفا في الاجل فالقول لنا فيه الا في السلم ولو
في قدره فلمدعى الاقل والبيئة فيهما للمشتري **لوي بطل الاجل** بموت المديون
فسروع باع بجال ثم اجله اجلا معلوما او بمجولا كثيرا ووجها صار

ولو في ضيقه فالقول والبيئة
للمشتري ويحمل الى

مؤجلة مائة الف من ثمن مبيع فقال اعط كل شهر مائة فليس يتأجيل بزيادة
عليه الف من جعله ربه نجوما ان اخل بجم حل الباقي فالامر كما شرط امدة قط
وهي كثيرة الوقوع قلت **وما يكثر وقوعه** ما لو شري بقطع راحة
فكسدت بقر جديد تجب قيمتها يوم المبيع من الذهب لا غير اذ لا يمكن
الحكام الحكم بثمنها لمنع السلطان منها ولا يدفع قيمتها من الفضة الجديدة
لانها مما لم يغلب غشها فحيدها ورديها سواء اجماعا اما غلب غشه ففيه
الخلاف كما سيجي في فصل القرض فتنبه وبه اجاب سعدى افندي وهذا
اذا بيع بشئ دين فلو بعين فسد فتح او بخلاف جنسه ولم يجعها قدر
لما فيه من ربي النساء كما سيجي في باب **والاجل ابتداءه من وقت**
التسليم ولو فيه خيار فسد سقوط الخيار عنده خاتمة **والمشتري** بشئ
مؤجل الى سنة منكورة **اجل سنة ثانية** مذ تسلم **لمنع البائع السلمة**
عن المشتري **سنة الاجل المنكرة** تحصيل الفائدة التأجيل فلو معينة او لم يمنع
البائع من التسليم لا اتفاقا لان التقصير منه **والثمن المسمى** قدره لا وصفه
ينصرف مطلقا الى غالب نقد البلد بلد العقد مجمع الفتاوى لانه المتعارف
وان اختلف النقود ما يبيد كذهب شريفي وبند في **فسد العقد مع الاستواء**
في رواجه **الاذا بين في المجلس لزوالم الجمانة** **وصح بيع الطعام** هو في عرف
المقدمين اسم للمخطة ودقيقتها **كبابا** مثلت الجيم بقر كراف
المجازفة اذا كان **خلاف جنسه** ولم يكن راس مال شرطية معرفته كما سيجي
او كان جنسه وهو دون نصف صاع اذ لا ربي فيه كما سيجي **ومن المجازفة**
البيع باناء وهو لا يعرف قدر قيد فيها والمشتري الخيار فيها مأمور وهذا
اذا لم يحتمل الاناء **التقصان** **والحجر** **اشغقت** فاذا احتملها لم يحز كبيع قدر
ما يلا هذا البيت ولو قدر ما يلا هذا الطست جاز سراج **وصح في ما سمي**
صاع في بيع صبرة كل صاع **بكذا** مع الخيار للمشتري لتفرق الصفقة عليه

ويسمى

ويسمى خيارا لتكشف **وصح في الكل** كملت في المجلس لزوالم المفسد قبل تفرقه او يسمى
جملة نقرا **فما** بلا خيار لو عند العقد وبه لو بعد في المجلس او بعده عندها وبه فتى
فان رضي هل يلزم البيع بلا رضي البائع الظاهر نعم **فسد في الكل في بيع ثلثة**
بفتح فتشديد قطيع الغنم **او ثوب كل شاة او ذراع** لفت ونشر **بكذا** وان علم عدد
الغنم في المجلس لم ينقلب صحها عنده على الاصح ولو رضي العقد بالتعاطي وطير
البيع بالرقم اي العلامة سراج كمنوع اول ان بدائع ولو سمي عدد الغنم والذرع
او جملة الثمن صح اتفاقا والضابط لكلمة كل ان الافراد ان لم تعلم نهايتها فان لم
تؤد الجمانة فلا استعراق كمين وتعليق والافان لم تعلم في المجلس فعلى الواحد
اتفاقا كاجارة وكفالة وقرار والافان تفاوتت الافراد كالغنم لم يصح في شئ
عنده والاصح في واحد عنده كالصبرة وصحاه فيهما في الكل **بحر** في النهر عن العيون
والشر بل البيت عن البرهان والقمر شاني عن المحيط وغيرها وبقر لها يفتي تسييرا
وان باع صبرة على انما مائة قدز عاينة درهم وهي **اقول** **واكثر اخذ** **المشتري**
الاقل خصته ان شاء او فسخ لتفرق الصفقة وكذا كل وكيل او موزون ليس
في تبعية ضرر **وما زاد للبائع** لوقوع العقد على قدر معين **وان باع المذروع**
مثله على انه مائة ذراع مثلا **اخذ** **المشتري** **الاقل** **كل الثمن** او ترك الا اذا قبض
المبيع او شاهده فلا خيار له لانتفاء الغرر **فقر** **واخذ** **الاكثر** **بلا خيار** **للبائع**
لان الذرع وصف لتعيبه بالتعويض ضد القدر والوصف لا يقابل به شئ من الثمن
الا اذا كان مقصودا باشتناول كما افاده بقوله **وان قال في بيع المذروع كل**
ذراع بدرهم **اخذ** **الاقل** **خصته** بصير ورته اصلا بافراده بذكر الثمن او ترك
لتفريق الصفقة **وكذا** **اخذ** **الاكثر** **كل ذراع بدرهم** **اوقف** لدفع ضرر التزام
الرايد **وفسد بيع عشرة اذرع من مائة ذراع من اراو حمام وصحاه** وان
لم يسم جملة على الصحيح لان ازالها بيدها لا يفسد بيع عشرة اسهم من مائة
سهم اتفاقا شيوع السهم لا الذراع بقبي لو تراضيا على تعيين الاذرع في مكان

لم اره وينبغي انقلابه صحيا لو في المجلس ولو بعده فبيع بالتعاطي **ثم اشترى**
عدد من قيمتي ثيابا او غنما جوهرة على انه كذا فقص او زاد فسد للمجهالة
 ولو اشترى ارضا على ان فيها كذا فخللا ثم واخذا واحدة فيها لا ثم فسد **بجر**
كما لو باع عدد من الثياب او غنما او استثنى واحد بغير عينه فسد ولو بعينه
جاز البيع خائفة ولو بين ثمن كل من القيمتي بان قال كل ثوب منه بكذا **ونقص**
ثوب صح البيع بقدره لعدم المجهالة **وخير لتفرق الصفقة وان زاد**
ثوب فسد للمجهالة المزيدي ولو رد الزايد وعزله هل يل له الباقي خلاف **اشترى**
ثوبا تتفاوت جوائده فلو لم تتفاوت ككر باس لم يخل له الزيادة ان لم يرضع
 القطع وجاز بيع ذراع منه ثم على انه عشرة اذرع **كل ذراع بدرهم اخذه**
بعشرة في عشرة وزيادة نصف بلا خيار لانه انفع واخذه **بشعة في شعة**
ونصف بخيار لتفرق الصفقة وقال محمد ياخذ في الاول بعشرة ونصف بالخيار
 وفي الثاني بشعة ونصف به وهو اعدل الاقوال **بحر** واقره المص وغيره قلت
 لاكن صح القمستانى وغيره قول الامام وعليه المتون فعليه الفتوى والله اعلم

فصل

فيما يدخل في البيع تبعا وما لا يدخل الاصل ان مسائل هذا الفصل منبئة على
 قاعدتين احدها ما افاده بقوله **كل ما كان في الدار من البناء** يعني كل ما هو
 متناول اسم البيع عرفا يدخل بلا ذكر وذكر الثانية بقوله **او متصلا به تبعا**
لها يدخل في بيعها يعني ان كل ما كان متصلا بالبيع اتصال قرار وهو ما وضع
 الا انه يفصل ما بشر دخل تبعا وما لا فلا وما لم يكن من القسمين فان من
 حقوقه ومرافقه دخل بذكرها والا **لا يدخل البناء والمغايير المتصلة**
 اغلاقها كضبة وكيلون ولون فضة لا القفل لعدم اتصاله **والسلم المتصل**
والسري والدرج المتصل والرحى لو اسفلها مبنيا والبكرة لا الدلو والحبل
 ما لم يقل بمرافقتها **في بيعها** اي الدار وكذا يستأنها كما سيحكي في باب الاستحقاق

ويدخل

ويدخل في بيع الحمام القصور والقصاع وفي الحار كالفه ان شراه من الخواصين واهل
 القرى لا من الحريين وتدخل قلايد تدعوا ويدخل ولد البقرة الرضيع وفي الاقان
 لارضها او لابه يفتى وتدخل ثياب عبد وجارية اي كسوة مثلها يعطيهما هذه
 او غيرها لاحدهما الا ان سلمها او قبضها وسكت وقامه في الصيرفية **ويدخل**
الشجر في بيع الارض بلا ذكر قيد في المسكتين فبالذكر اولى **مثمرة كانت او لا صغيرة**
 او كبيرة الا اليابسة لانها على شرف القطع فتح **اذا اكلت موضوعة فيها كالبناء للقرار**
 فلو فيها صغار تطلع زمن الربيع ان من اصلها تدخل واذا من وجه الارض لا الا بالشرط
 وتامة في شجر الوهبانية وفي القينة شري كرمادخل الوفايل المنصوبة في الارض
 وكذا الاعمدة المدفونة في الارض التي عليها غصان الكرم المسماة بارض الخليل
 بركايز الكرم وفي النهر كلما دخل تبعا لا يقابل شي من الثمن لكونه كالوصف
 وذكره المص في باب الاستحقاق قيل **لا يدخل الزرع في بيع الارض بلا تسمية**
الا اذا ثبت ولا قيمة له فيدخل في الاصح شرح مجمع **ولا القوي في بيع الشجر بدون**
الشرط عبرها بالشرط وثمة بالتسمية ليفيد ان لا فرق وان هذا الشرط غير مفيد
 وخصاه بالثمرات باع القولة على الله عليه وسلم الثمرة للبايع الا ان يشترطه المبتاع
ويومر البايع بقطعها الزرع والثمر **وتسليم البيع** الارض والشجر عند وجوب
 تسليمها فلو لم ينقد الثمن لم يومر به خائفة **وان لم يظلم صلاحه** لان ملك
 المشتري مشغول بملك البايع فيجبر على تسليمه فارغا **ان الواسي يخل لرجل**
وعليه بسر حيث يجبر الورثة على قطع السر هو المختار من الرواية ولو ايجابية
 وفي الفصولين باع ارضا دون الزرع فهو للبايع باجر مثلها محمول على اذا
 رضي المشتري **بسر ومن باع ثمرة بارزة** اما قبل الظهور فلا يصح اتفاقا **ظهر**
صلاحها ام لا في الاصح ولو لم يرضها دون بعض لا يصح في ظاهر المذهب
 وصحة السر خسي وافتي الخلو في الجواز لو الحارج اكثر زيلعي **ويقطع في المشتري**
في الحال جبر عليه **وان شرط ذكرها على الاشجار فسد** البيع كشرط القطع على البايع

المشودة سم
على الاوتاد

حاوي وقيل قائله لم لا يفسد اذا تناهت الثمرة المتعارف فكان شرطاً يقتضيه العقد
وبه يفتى بحر عن الاسرار ولاكن في التمسك ان على قولهما الفتوى فتنبه
قيدها بتمتلك التركة لانه لو شرها بطلت وتكرها باذن البائع طارئة الزيادة وان
بغير اذنه تصدق بما زاد في ذاتها وان بعد ما تناهت لم تصدق بشي وانما جاز
الشجر الى وقت الادراك بطبقات الاجارة وطبقات الزيادة لبقاء الاذن ولو استاجر
الارض لتركة الزرع فسدت لم يملك المدة ولم تطب الزيادة لمنه في الاجرة لفساد الاذن
بفساد الاجارة بخلاف الباطل كما هو رده في شرحه والحيلة ان ياخذ الشجرة معاملة
على ان له جزءا من الفجر وان يشترى اصول الرطبة كالباذنجان والتجارة بطريق
والخيار ليكون الحادث للمشتري وفي الزرع والحشيش يشترى الموجود ببعض الثمن
ويستاجر الارض مدة معلومة يعلم فيها الادراك بباقي الثمن وفي الاشجار الموجود
ويحل له البائع ما يوجد فان خاف ان يرجع يقول على اني متى رجعت في الاذن تكون
ما ذونا في التركة ثماني بخصا ما جازا ايراد العقد عليه بانفاده صح استشاره
منه الا الوصية بالخذنة يصح افرادها وان استشارتها شبهة ثم فرع على هذه
القاعدة بقوله **فصل استشارة** قفيز من صبرة وشاة معينة من قسيس وارطال
معلومة من بيع ثمر نخلة لصحة ايراد العقد عليها ولو اشترى على رءوس النخل
على الظاهر كصحة بيع برقي منبلة بغير سبيل البر لا احتمال الربى وباقلا وارز
وبسم في قشرها وجوز ولوز وفستق في قشرها الاول وهو الاعلى وعلى البائع
اخراجها الا اذا باع بما فيه وحل له خيار روية الوجه نعم فتح وانما بطل بيع ما في
ثمر وقطن وضرع من نوى وجب وليس لانه معدوم عرفا واجرة كيل وعبد
ووزن وذرع على بائع لانه من تمام التسليم واجرة وزن ثمن ونقد وقطع
تم واخراج طعم من سفينة على مشتر الا اذا قبض البائع الثمن ثم جاء بده
بعب الزيادة فشرع ظهر بعد نقد الصراف ان الدراهم زيوف رد الاجرة
وان وجد البعض فبقدره من عن اجارة البزارية واما الدلال فان باع العين

بنفسه

بنفسه باذن ربحها فاجرتة على البائع وان سعى بينهما وبيع المالك بنفسه
يعتبر العرف وتماه في شرح الوهبانية ويسلم الثمن او لا في بيع سلعة بالثمن
ودراهم ان احضر البائع السلعة وفي بيع سلعة بثمن او ثمن بثمنه سلعا
ما لم يكن احدهما ديناً كسليم وثمن مؤجل ثم التسليم يكون بالتخلية على وجه يتمكن
من القبض بلا مانع ولا حائل وشرط في الاجناس شرطان ان يقول خلعت
بينك وبين البيع فلو لم يقله او كان بعيدا لم يصرفا بضا والناس عنه خافلون
فانهم يشترطون قرية ويقرون بالتسليم والقبض وهو لا يصح به القبض على النجس
وكذا الهبة والصدقة خائية وتماه فيما علقناه على المتن في وجده اي البائع
الثمن زيوف ليس له استرداد السلعة وبه ساء به لسقوط حقه بالتسليم
وقال زفر له ذلك كما لو وجد هارصا او مستوفة او مستحقا وكما لم يكن
منية قبض بدل دراهمه الجياد التي كانت له على زيد زيوف على ظن انها
جياد ثم علم بانها زيوف يرد هارصا ويسترد الجياد ان كانت قائمة والا فلا يرد
ولا يسترد كما لو علم بذلك عند القبض وقال ابو يوسف يرد مثل الزيوف ويرجع
بالجياد كما لو كانت رصا او مستوفة اشترى شيئا وقبضه ومات مفسدا
قبل نقد الثمن فالبايع اسوة للغرماء وعند الشافعي هو احق به كما لو لم يقبضه
المشتري فان البائع احق به اتفاقا ولنا قوله صلى الله عليه وسلم ان امانة
المشتري مفسدا فوجد البائع متاعه بعينه فهو اسوة للغرماء شرح مجمع للعين
فشرح باع نصف الزرع بلا ارض ان باعه الاكار ليرد الارض جاز وبعبه
الا اذا كان البز من الاكار ينبغي ان يجوز خائية باع شجر او كرم او ثمر الا يدخل
الثمر وحشيشه فيعار الشجر الى الادراك فلو اشترى اعارته خير البائع
ان شاء ابطال البيع او قطع الثمر جامع الفصولين قال في النهر ولا فرق يظهر
بين المشتري والبائع والله اعلم

باب خيار الشرط

وجه تقديمه مع بيان تقسيمه مبين في الدرر ثم الخيارات بلغت مائة وعشرين الثلاثة
المبوبة لها خيار تعيين وغبن ونقد وكسبة واستحقاق وتعوير فعلي وكشف حال
وخيانة في مائة وثلاثين وفوات وصف وغوب فيه وتفرق صفقة بلاك بعض بيع
واجازة عقد الفضولي وظهور الجميع مستاجر او موهونا اشباه من احكام الفسوخ
قال ويصح باقالة وتخالف قبلت تسعة عشر سببا واغلبها ذكرها الصريح
من ما من الكتاب **صح شرطه للتبايعين معا ولا حد لها ولو وصيا وغيرهما**
ولو بعد العقد لا قبله تاتى رخصة **في بيع كلة او بعضه كثلثة او ربعة ولو**
فاسدا ولو اختلفا في اشتراطه فالقول لنا فيه على المذهب ثلاثة ايام او اقل
وفسد عند اطلاق او تاييد لا اكثر فيفسد لكل واحد فسخه خلافا لهما غير انه
يجوز ان اجاز من له الخيار في الثلاثة فينقلب صحها على الظاهر **وصح شرطه ايضا**
في لازم يخل الفسخ كزارعة ومعاملة واجارة وقسمة وصالح عن مال ولو غير عينه
وكتابة وخلع ورهن وعق على مال لو شرط لزوجة ورهن وقن **وخوها ككفالة**
وجوالة وبراءة وتسليم شفعة بعد الطلبين ووقف عند الثاني اشباه واقالة
بزازية فهي ستة عشر لا في نكاح وطلاق ويمن ونذر وصرف وسلم واقرار الا
الاقرار بقصد يقبله اشباه ووكالة ووصية فهو في تسعة وقد كنت غيرت
مانظرة في النهر فقلت **ياتي خيار الشرط في الاجارة والبيع والابراء والكفالة**
والرهن والعق وترك الشفعة والصالح والخلع كذا والقسمة
والوقف والجوالة الاقالة لا الصرف والاقرار والوكالة
ولا النكاح والطلاق والسلم نذر وایمان فمذايفتم
فان اشترى شخص شيئا على انه اي المشتري ان لم ينقذه منه الى ثلاثة ايام فلا بيع صح
استحسانا خلافا لفرق لم ينقذ في الثلاثة فسد فنقذ عتقه بعد ما عوفي يده
عليه **وان اشترى كذلك الى اربعة ايام لا يصح خلافا لمحمد فان نقذ في الثلاثة**
جاز اتفاقا لان خيار النقد ملحق بخيار الشرط فلو ترك التفريع كان اولي ولا

يخرج

يخرج مبيع عن ملك البائع مع خياره فقط اتفاقا في هذا على المشتري بيمينته
اي بدله يعلم المثلث **اذا قبضه باذن البائع** يوم قبضه كالمقبوض على يوم الشراء
فانه بعد بيان الثمن مضمون بالقيمة بالغة ما بلغت ثم ولو شرط المشتري عدم
ضمانه بزازية ولو في يد الوكيل ضمنه من ماله بلا رجوع الا باسره بالسوم خائفة
واما على يوم النظر فغير مضمون مطلقا وعلى يوم الرهن بالاقل من قيمته
ومن الدين وعلى يوم القرض بقرض ساومه به وعلى يوم النكاح لامة بقيتها
ثم **ويخرج عن ملكه اي البائع مع خيار المشتري فقط في ملك في يده بالثمن كقبضه**
فيما يجب لا يرتفع كقطع يد فيلزمه قيمته في المسئلة الاولى وللبائع فسخ
البيع واخذ نقصان القيمة للمثلث شبهة الربى جدا في وثنه في الثانية
ولو يرتفع كمرض فاني زال في المدة فهو على خياره والا لزمه العقد لتعذر الرد
ابن كمال **ولا يملك المشتري خلافا لهما** لا يصير ثمانية قلنا السابية هي
التي لا ملك فيها لاحد ولا تعلق ملك والثاني موجود ههنا ويلزمكم اجتماع
البدلين والعود على موضوعه بالنقض بشرا قريبه **ولا يخرج شيئا مما اي**
من مبيع وغبن من ملك بايع او مشتري عن ملكه اتفاقا **اذا كان الخيار لهما**
وايهما فسخ في المدة انفسخ البيع وايهما اجاز بطل خياره فقط **وهذا الخلاف**
تظهر غرضه في عشرة مسائل جمعها العيني في قوله **استحق عرك ثم** الا ان
الامة لو شرها بخيار وهي زوجته بقي النكاح والسين من الاستبراء
فيضها في المدة لا يعتبر استبراء والحكم من المحرم فلا يعتق محرم والقاف من
القربان لمنكوحته المشتراة فله ردها الا اذا انقضت بابه والعين من الوديعة
عند بايعه فيملك على البائع لارتفاع القبض بالرد لعدم الملك والراي من
الزوجة المشتراة لو ولد في المدة في يد البائع لم تصر ام ولد ولو في يد
المشتري لزمه العقد لان الولادة عيب درر وابن كمال وفي الجرح عن الخائفة
اذا ولد في بطل خياره وان كان الولد ميتا ولم ينقصها الولادة يبطل خياره

واقره المهر والكاف من الكسب للعبد في المدة فهو للبائع بعد الفسخ والفسخ
من الفسخ لبيع الامنة فلا استبراء على البائع والحاء من الخرف لو شراه ذمي من
مثله بالخيار فاسلم احدهما فهو للبائع عيني وتبعه المهر لاكن عبارة ابن الكمال
اسلم المشتري والميم من الماذون لو ابراه البائع عن الثمن صح استحسانا
وبقي خياره لانه يلي عدم التملك كل ذلك وعنده خلافا لهما قلنا
وزيد على ذلك مسائل منها في التعليق كان ملكته فهو حر فشره بخيار لم يفتق
ن استدامة السكنى باجازه او اعارة ليس باختيار ص صيد شراه بخيار فاحرم
بطل البيع د الزوايد الحادثة في المدة بعد الفسخ للبائع ر التعصير في بيع
مسلمين لو تخمر في المدة فسد خلافا لهما فينبغي ان يبرز له بالفظ **تصدير**
ويضم الرمز للمزولم اراه لاحد فليحفظ **اجازة من له الخيار** ولو اجنبيا صح
ولو مع جهل صاحبه اجماعا الا ان يكون الخيار لهما وفسخ احدهما فليس للاخر
الاجازة لان المفسوخ لا تلحقه الاجازة **فان فسخ** بالقول لا يصح **الاذا علم**
الاخر في المدة فلو لم يعلم لزم العقد والحيلة ان يستوثق بكفيل مخافة الغيلة
او يرفع الامر للحاكم لينصب من يرد عليه عيني قيدنا بالقول بصحة بالفعل
بلا علمه اتفاقا كما افاده بقوله **وتم العقد بوجه** ولا يخلفه الوارث كخيار
رؤية وتقرير ونقد لان الاوصاف لا تورث واما خيار العيب والتعيين
وفوات الوصف المرغوب فيه فيخلفه الوارث فيها لانه يترى خياره د رد
فليحفظ **وبطني المدة** وان لم يعلم لمرضى وانما **والاعتناق** ولو لبعضه
وتوابعه وكذا كل تصرف لا ينفذ ولا يحل الا في الملك كاجازة ولو بلا تسليم
في الاصح ونظر الى فرج داخل شهوة والقول لمنكر الشهوة فتح ومفاده انه
لو شراه بالخيار على ان يباكر فوطئها ليعلم اهي بكر ام لا كان اجازة ولو
وجد هائيبا ولم يلبث فله الرد بهذا العيب ثم وسيجيء في بابيه ولو فعل
البائع ذلك كان فسخا **وطيب الشفعة** وان لم ياخذها معراج **لها** اي بدار

فيها

فيها خيار الشرط بخلاف خيار رؤية وعيب معراج من المشتري اذا كان الخيار له لانه دليل
الاجازة **ولو شرط المشتري** او البائع كما يفيد كلام الدرر ويذهب بهنسي **الخيار والغيره**
عاقدا كان او غيره عيني صح استحسانا وثبت الخيار لهما فان اجاز احدهما من النايب
والمستيب او نقض صح ان وافق الاخر فان اجاز احدهما وعكس الاخر فالاصح **القول**
لعدم المزاج **ولو كانا معا فالفسخ** الحق في الاصح ويلى لان الخيار يفسخ والمفسوخ
لا يجاز واعترض بان له مجازا في المبسوط لو تفاسخا ثم تراضيا على فسخ الفسخ وعلى
اعادة العقد بينهما **اجازة** ففسخ الفسخ اجازة واجيب بنوع كونه اجازة بل بيع ابتداء
بيع عبيدين على انه بالخيار في احدهما ان يفسخ من كل واحد منهما وعين الذي فيه
الخيار صح البيع للعلم بالبيع والتمن **والايعين** ولا يفسخ او عين فقط او فصل فقط
لا يصح لمجانة البيع والتمن او احدهما **وكذا لو كان الخيار للمشتري** تنافي ايضا لانواع
الاربعة **فسخ** وكله بيع بشرط الخيار فباعه بلا شرط لم يجز ولو وكله بالشر
والحالة هذه نفذ على الوكيل والفرق ان الشراء شي لم ينفذ على الامر وينفذ على
المأمور بخلاف البيع فتح وسيجيء في الفصولي ولو كانت فليحفظ **وصح خيار التعيين**
في القيميات لافي المثليات لعدم تفاوتها ولو للبائع في الاصح كافي لانه قد يرث
قيما ويقبضه وكيله ولا يعرفه فيبيعه بهذا الشرط فست الحاجة اليه **فما**
دون الاربعة لاندفاع الحاجة بالثلاثة لوجود جيد وردي ووسط ومدته
كخيار الشرط ولا يشترط معه خيار شرط في الاصح فتح **ولو اشترى بائنا على انهما**
بالخيار فرضي احدهما بابيع صريحا او دلالة **لا يرد الاخر** بل بطل خياره خلافا
لها **وكذا الخلاف في خيار الرؤية والعيب** فليس لاحدهما الرد بعد رؤية الاخر
او رضاه بالعيب خلافا لهما لاضرر البائع بعيب الشركة كما يلزم **البيع لو اشترى**
رجل عبدا من رجلين صفقة واحدة على ان له الخيار للبائعين **فرضي احدهما**
دون الاخر فليس لاحدهما الانفراد اجازة او رد اخلافا لهما **فمن اشترى عبدا**
بشرط خبزه او كتبه اي حر فته كذلك **فمن اشترى** فان لم يوجد معد ادنى

مما لا ينفذ لان ما في الشئ تام العقد بالمرور لا انفساخا

التكجيل اذا دعت اليه **بنا برة** ويرتب تسليمه مرة فالسلمته اليه **بجدة**
 الكفالة او لان جلب منه والا فلا بد ان يقول **ذله** **ولو شره تسليمه في مجلس**
الفاض سلمه فيه **ولم يجز تسليمه في غيره** به يعني في زماننا القماون الفلاس
 في اعانة الحق ولو سلمه عند الامير او شرط تسليمه عند هذا الفاض وسلمه
 عند فاض اخر جاز **ولو سلمه في السجين** لو سجن هذا الفاض او سجن امير
 البلد في هذا المخرج **لا بد** **وكذا في التكجيل تسليم المطلوب بنفسه**
 لحصول المقصود **وتسليم وكيل التكجيل** لقيامه مقامه **ورسوله اليه** لان
 رسوله الى غيره كالا جنة وفيه يشترط قبول الطالب ويشترط ان يقول كل واحد
 من هؤلاء سلمت اليه عن التكجيل **در من كمال الله** اي حكم الكفالة عني والا
 لا بد ان يثبت كمال جليج **لان حال ان لم اواف اي دات به غرام** هو **ظان لما عليه**
 من المال **فلم يواف به مع قدرته** عليه **ولو عجز الجسر** او مرض لم يلزمه المسان
 الا اذا عجز بوقت المطلوب او جنونه كما اجلده **بغوله او مات المطلوب**
 في الصورة المذكورة **ضمن المال** في صورتين لانه علق الكفالة بالمال بشرط
 متعارف صحيح **والاير** عن كفالة النفس لعدم التناهي **ولو ابراه** عني فلم يواف
 به لم يجب المال لعجز شرطه فيد بوقت المطلوب لانه لو مات الطالب جلب
 وارثه ولو مات التكجيل جلب وارثه **در دربان** دفعه الوارث للطالب برة
 وان لم يدفعه حتى مضى الوقت كان المال على الوارث يعني من تركه الميت عني
ولو اختلعا في المواجهة وعدمه **بما نقول للطالب** لانه مشركها **وجنبه**
والمال لازم على التكجيل خاتمة وعينه لو اختلعا الطالب فلم يجزه التكجيل نصب
 عنه الفاض وكيلها ولا يصرف التكجيل على المواجهة **الا محجة ادعى على اخيه**
 حقا عني او **مادة دينه لم يبين** اجيدة ام ردية ام شريعة لتصح الدعوى
وقال رجل للمدعي دعه جانا **كفيل بنفسه** وان لم اواف **بغرام عليه**
 اي جعلني **المالية** فلم يواف الرجل به **غرام عليه المالية** اي التي بيني والمدعي

اما

اما بالبينة او باقرار المدعي عليه وتصح الكفالتان لانه اذا بين استحق البيان
 باصل الدعوى فتبين صحة الكفالة بالنفس فترتب عليه الثانية **والقول له**
 اي التكجيل **في البيان** لانه يدعي صحة الكفالة وكلام السراج يعيد اشترط اقرار
 المدعي عليه بالمال **فليجبر ولا يجبر المدعي عليه على اعطاء التكجيل بالنفس**
في دعوى حر وفود مطلقا **ولا يجبر** في فود وحر فود وسرفة كتغزير لانه
 حق ادعي والمرا داجر الملازمة لا الحبس **ولو اعطى برضا** كعقلا **فود**
 وفود وسرفة **جان** اتقا فان كان كمال وظاهر كلامهم انهما في حقوفه تعالى لا يجوز
 تصرفه **وسيجب** انما لا تصح بنفس حر وفود فليكن التوجيه **ولا**
يجز فيما حتى يثبت **شاهدان مستوران** او واحد عدل يعرفه الفاض
 بالعدالة لان الحبس للمهمة مشروع وكذا في تغزير التهم **بجر قواد**
 لا يلزم احدا احضارا احدا فليلزم الزوج احضارا زوجته لسمع دعوى عليه
 الا في اربع كفيل بنفس وسجلان فاض والاب في صورتين في الاشياء وفي حاشيتي
 لان المص مع نية الاحكامات العمادية الاب يطالب بذخرا كعقلا اذا تعين
 وفيه الفاض يذخر كعقلا باحضار المدعي وكذا المدعي عليه الا في اربع مكرات
 وما ذونه ووصي ووكيل اذا لم يثبت المدعي الوصاية والوكالة وفي شرح
 المجمع عن محمد اذا كان المدعي عليه معروفا لا يجبر على التكجيل ولو كان غريبا
 لا يجبر اتقا فابل حقه في اليمين فقط **بدر** **الاصيل** **بسر** **التكجيل** **الاكفيل**
 النفس الا اذا اخل لاحق له قبله ولا موكله ولا يثبت انا وصيه ولا الوفاة انا
 متولي في تير التكجيل **اشياء** **واما كفالة الدال** **فتصح به ولو المال** **بجمل**
اذ كان ذله **والمال** **دينا صحيا** **الا اذا كان الدين** **مشترا** **كما سيجي** **ولان** **فسمعة**
 الدين قبل قبضه لا يجوز **ببرية** **الا** **مسئلة** **النعفة** **الفرقة** **فتصح** **مع انها**
 تنفذ بوقت وطلاق اشياء وكذا هم اخذوا **ببر** **بالاستحسان** **للمحاجة**
 لا بل الفياس **الا** **بدل** **السعاية** **عنده** **بنزارية** **وكذا** **الحق** **بدل** **الكفالة**
 عليه بنفسه اذا برهن المدعي ولم تتركه او اقام او اقر او ادعى **وقال** **شود** **حضور** **ويذخر** **كعقلا** **باحتضار** **المدعي** **عليه** **ولا يجبر** **على** **اعطاء** **كفيل** **بالمال**
 ويشتتن من جلب كفيل بنفسه اذا كان المدعي عليه وصيا او وكلا ولم يثبت المدعي الوصاية والوكالة وعلم في ادب العطاء وماذا ادعى بدل الكفالة على مكراتيه
 او دينا غيرهما وماذا ادعى العبد المذون **الغير** **الدينون** **على** **مولا** **دينا** **فلا** **ما** **ادعى** **الكفالة** **على** **مولا** **والماذونه** **الدينون** **جانه** **كفيل** **كنا** **في** **الحكم** **هو**

احضار المدعي عليه باحضار المدعي عليه
 احضار المدعي عليه باحضار المدعي عليه
 احضار المدعي عليه باحضار المدعي عليه
 احضار المدعي عليه باحضار المدعي عليه

اي لعدم من يبرمه
 اي لعدم من يبرمه

اتعافا استحسنانا انما وصية جلو قال لا يجزى له بيع وفيل يبيع شرح مجمع وفي البيع
 الصحة اوجه وحقق ان كعبالة الاكلن يد عليها توفيقا على المال ولوله حال غلب حل
 يوم الغريم بانتظاره او يطالبه الكفيل لمرارة وينفع على ان وصية ان يتكسر
 لا على ان كعبالة وفيدنا بامره لان تبرع الوارث بضمائه في غيبتهم لا يبيع وروى
 الحسن الصحة ولو ضمه بعد موته في سراج ولعله قول ائمة لم يروى في النزاهة
 اختلجا في الاخير والانشاء والاقول لا يتبرع **بدين** ماله ولومن وارث
عن ميت مجلس الا اذا كان به كفيل او رهن معراج او خسر له مال قتل بغيره
 ابن المذلة او لعه دين بعد موته فتصح الكعبالة به بان جبرير ا على الكفيل فقلع
 به شيء بعد موته لزمه ضمان المال في ماله وضمن النقص على عاقلة لشوق
 الدين مستند الى وقت السبب وهو الجع الثابت حال قيام الزمة بجر وهذا
 عنده وصحاحا مكلفا وبه قال الثلاثة ولو تبرع به احد من اجماع **ولا تصح**
 كعبالة الوكيل **بالثمن للموكل** فيما وكل يبيعه لان حق الفرض له فيصير ضمانا
 لتعبه ومعارضة ان الوصي والناظر لا يبيع ضمانا الثمن عن المشتري فيما باعاه
 لان الفرض لهما ولذا لو ائذاه عن الثمن في وضمانا ولا تصح كعبالة المضارب **لرب المال**
به اي بالثمن لئلا يضره وان الثمن امانة عندهما والضمان تعبير حكم الشرع **ولا تصح**
للمشترى بدين مشتر في مكلفا ولو بالارث لانه لو صح الضمان مع الشريك يصير
 ضمانا لتعبه ولو صح في حصة صاحبه يؤد الى فسخه الدين فيقبل قبضه وهذا يجوز
 نعم لو تبرع جاز كما لو كان جعفتين **ولا تصح الكعبالة بالعمدة** لا تشبه السراة
بي **ولا بالخلاص** اي تخليص مبيع لو استحق له بجزء عنه نعم لو ضمن تخليصه ولو
 بشراء ان قرار والا جرد الثمن كان كالدرا عيني **قلا** مدة متى ادى بكعبالة
 فامدة رجع كصححة جامع البصولين ثم قال ونظيره لو كفل ببدل الكنتانة
 لم يبيع فيرجع بما ادى اذا حسب انه مجبر على ذلك لضمانه السابق واقره المص
 جلي حفظ **ولو كفل بامره** اي بامر المظلوم بشرط قوله عنه او على انه علي وهو

غير

غير صبي وغير محجورين ابن المذلة **رجع عليه بالادى** ان ادى باضمنه والافعل
 ضمن وان ادى ادى لملكه الدين بالاداء فكان كالمطالب وكما لو ملكه بعبدة
 او ارث عيني **وان بغيره** لا يرجع لتبرعه الا اذا اجاز في المجلس مع جمع عمدة
 وحيلة الرجوع بلا امران يعبه الطالب الدين ولو كلفه بقبضه ولو اجمية **ولا**
يطالب كفيل اصيلا بال قبل ان يؤدى الكفيل عنه لان ملكه بالاداء نعم
 للكفيل اخذ رهن من الاصيل قبل ادايه خلاصة **فان لو ازم الكفيل بالامره**
 اي لازم هو الاصيل ايضا حتى يخلصه **واذا عيبه له حيبه** هذا اذا كفل بامره
 ولم يكن على الكفيل المظلوم دين مثله والا فلا ملازمة ولا حيس سراج ورجع
 الاشياء ادا الكفيل يوجب براءتها للمطالب الا اذا اجماع الكفيل على مذبوبة
 وشروط براءة تعبته وفك **وبرئة الكفيل بالاداء الاصيل** اجماعا الا اذا ابرهن على
 ادايه قبل الكعبالة فيبر او فكل كما لو حلف بجر **ولو ابرأ الطالب الاصيل التواخي**
عنه اي اجله **برئة الكفيل** الا اذا اجماع المكاتب عن قتل العبد بل ان كلفه انسان
 ثم تجر المكاتب تاخرت مطالبة المصلح الى عتق الاصيل وله مطالبة الكفيل لان
 اشياء **ولا ينعكس** لعدم تبعية الاصيل للتبرع نعم لو كفل بالخال مؤجلا
 تاجل عنه لاني تاجيله عن الكفيل تاجيل عليه ما وفيه بشرط قبول الاصيل
 الابراء والتاجيل لا الكفيل الا اذا اوجب او تصدق عليه **در فلت**
 ورجع فتاوى ابن نجيم اجله على الكفيل يتاجل عليه وعزاه لخطوة الفرس
 جلي حفظ وفي الغنية طالب الدين الكفيل فقال له اصر حتى يبيع الاصيل
 فقال لا تغلق له عليه انما تغلق عليه فهل يبر ا اجاب نعم وقيل لا وهو
 المختار **واذا حل الدين المؤجل على الكفيل مؤجلا على الاصيل** على الاصيل
 وارثه لم يرجع لو الكعبالة بامره الا الى اجله خلافا لغيره **كالاصيل** المؤجل
على الكفيل اتعافا **اذا حل على الاصيل** به اي بموته ولو مات اخير الطالب
در صلاح احد عمارب المال عن الرب الدين على تعبته براء الا بالمشقة
 المظلوم حتى تبرأ من الكعبالة ما ادا ان يؤديه على وجه يكون له حتى يرجع على المظلوم بالقبضه والاداء ان يرجع الدين

فمنه على تعبته مثال والاراد البعض جرح

الاستحقاق لا ينتفخ البيع على الظاهر كما مر **وجع ضامن الخراج** اي الموكف في كل سنة
 وهو ما يجب عليه في الزمة بقرينة قوله **والرهن** به اذ الرهن يخرج الخراج المفاسدة
 باكل شيء على خلاف ما اختلف في البحر وتجويز الزمعة الرهن في كل ما يجوز فيه
 الكفالة بجامع التوثيق منقوض بالدرج الجواز الكفالة به دون الرهن **وكذا**
التوايب ولو بغير حق كجبايات زمانها جائت في المحالبة كالديون بل جوفها
 حتى لو اخذت من الاكل رطله الرجوع على مالها الارض وعليه العنق صر الشريعة
 واخره الصر وابن الكمال وفيه شمس الامة بما اذا امر به طارعا جلوم كرهه الام
 لم يعتبر امره بالرجوع ذكر الاكل وقالوا من قام بتوزيعه بالعدل اجر وعليه
 جلا يعسق حيث عدل وهو نذر في كعالة البرازية فقال رجل خلصت من
 مضادة الوالة او قال الاسير ذلر فخلصه رجع بلا شرط على الصحيح فلت
 وهذا تقع في ديارنا كثيرا وهو ان الصربا يشي بمسرة الرجل وجبته ويقول
 لا خير خلصت فيخلصه ببلغ في يرجع بغير شرط الرجوع بل بمجرد الامر فتدبر
 كذا خط المص على هامشه علي حفظ **والقسمة** اي التخصيب من التوايب
 وفيل هي النامية الموكفة وفيل غير ذلر واياما ما كان في الكعالة صححة
 صر الشريعة **قال رجل** لاخر اسلر هذا الخريف **فانه امن بسلسر**
واخذ ماله لم يضمن ولو قال ان كان مخوبا واخذ ماله فلا ظان والمسئلة
 جالب **ضمن** هذا وارد على ما قدمه بقوله وانصح بجملة المكفول عنه كما
 في الشرع بالية والاصل ان المفرو راغا يرجع على الغار اذا حصل الغرور في ضمن
 المعاوضة او ضمن الغار صفة السلامة للمفرو ررها درر وتامة في الاشياء
 ومرتجاة **فروع** ضمان الغرور في الحقيقة هو ضمان الكعالة
 للكفيل منع الاصيل من السمسر لو كعالة له حالة ليخلصه منها بلدا
 او ابراء في الكفيل بالنفس برده اليه كما في الصغرى اي لو بامر من قدام عن
 غيره بواجب بامر رجع بلا دفع وان لم يشترطه كالأمر بالانقلاب عليه وبفضاء

قوله ولو بغير حق كجبايات زمانها جائت في المحالبة كالديون بل جوفها حتى لو اخذت من الاكل رطله الرجوع على مالها الارض وعليه العنق صر الشريعة

دينه الا في مسائل امره بتعويض عن هبته وباطعام عن كعالته وبإدراكه
 ماله وبيان يجب فلان لا عنه البقاء في كل موضع يلد المدفوع اليه المال المدفوع
 اليه مغالبا يلد مال فان المأمور يرجع بلا شرط والا فلا وتامة في وكالة
 السراج والكل من الاشياء وفي المتن الكفيل للمعقولة بانه على الزوج
 من الذل لا يلد الا بتجديد التكاليف بينا ثوب غلب عن دلال الاضمان عليه
 ولو غلب عن صاحب الخانوت وفرد ساوم واتعفا على ثمن فعليه قيمة الثوب
 ولو كلف به الدلال ثم وضعه في خانوت يلد ضمن الدلال بالانقلاب والاضمان
 على صاحب الخانوت عند الامام لانه مودع المودع دلال معروف في يد ثوب
 تبين انه مسروق فقال ردت على الذل اخذت منه برت ولو قال طالب
 غريم في مصر كذا فاذا اخذت ماله عشرة منه يجب اجر المثل لا يزد على
 عشرة ملتصق **واقبت** بان ضمان الدلال والسمسار الثمن للبايع
 باكل لانه وكيل بالاجر وذكر وان الوكيل لا يصح ضمانه لانه يصير عاملا لنفسه
 وليجر قبل **مسئلة** ذكر الكرسوس في مؤلفه ان مضادة السلسلاني
 لا يربط الاموال لا يجوز الاعمال بيت المال مستدرا بان عمر رضي الله تعالى عنه
 صادر ابله بيرة رضي الله عنه وذلر حين استعمله على البحرين ثم عزله
 واخر منه اثني عشر البعائم دعاه للعمل فلبى رواه الحاكم وغيره وارا
 بعامل بيت المال خدمته الذين يبيعون امواله ومن ذلر كتبت اذ اتوسعوا
 في الاموال لان ذلر دليل على خيانتهم ويحقق كتبة الا وفاء ونظار هذا
 اذ اتوسعوا وتعالوا انواع الدمويين والاملاك فليحكم اخذ اموالهم
 منهم وعزلهم فان عوب خيانتهم في وقع معين رد المال اليه والا وضعه
 في بيت المال ثم روجر في التخصيص لو كفل الحال مؤجلا تار عن الاصيل
 ولو فرضا لان الدين واحد فلت **وفرمنا** ان حيلة تاجيل الغرض
 وسحب ان للمدبون السعير قبل حلول الدين وليس للمدين منعه ولا ان يسافر

معه فلا إذا حل منه ليوفيه واستحسن أبو يوسف أخذ كعبيل شتم الامسرة
 طلبت كعبيل بالنعقة لسبع الزوج وعليه العنوى وخامس عليه في الحيط بغية
 الديون لانه مع العارف كما في شرح الوهبانية للشربلاني لانه في المنقوشة الحمية
 لو قال مديون مراده السبع واجل الدين عليه ما استغفر
 وطلب التكفيل فلا يولى لم يزم عليه اعطاه كعبيل يعلم
 لو حبس الكعبيل فالواجب ان لا يجره اذا اراد حبس من كعبله
 لانه فذلك ان لا يجره حبس عليه يجره بغيره
 ثم الكعبيل ان يمت فبيل الاجل لا شرو ان الدين في ذلك الاجل
 عليه فالوارث ان اذا لم يرجع به من قبل ما التاجيل ثم

باب كفاية الرجلين

دين عليه ما الاخر بان اشترى بامنه عبدا بامنه وكعبيل كل عن صاحبه بامره
 جاز ولم يرجع على شريكه الا باذنه او اذنه على النصف لرجحان جهة الاصل على
 النيابة ولانه لو رجع بنصفه لادى الى الدور وروى وان كعبلا عن رجل بشيء
 بالتعاقب بان كان على رجل دين فكعبل عنه رجلان كل واحد منهما بما يגיעه من عدا
 ثم كعبل كل من الكعبيلين عن صاحبه بامره بالجميع وبمعه الفيود فلا يفتى الاولى
 بما اذنه احد هما رجع بنصفه على شريكه لكون الكل كعبالة هذا ويرجع ان شاء
 بالكل على الاصيل لكونه كعبلا بالكل بامره وان ابر الكلاب احدهما اخذ الطالب
 الكعبيل الاخر بكم كعبالته ولو اجترق المتعاضدان وعليه دين اخر
 الغريم ايا شاء منهما بكن الدين لتضمنها الكعبالة كذا مر ولا رجوع على صاحبه
 حتى يودي اكثر من النصف لما مر كتاب عبدي بكتابة واحدة وكعبل كل
 من العبدين عن صاحبه استخما نأوح بما ادى احدهما رجع على صاحبه
 بنصفه لا استواءهما ولو اعتق المولى احدهما والمسئلة جازية واخر ايا
 شاء منهما حصته من لم يعتقه العتق بالكعبالة والاخر بالاصالة بان اخذ

العتق

في نسخة اخرى كعبيل بالنعقة لسبع الزوج وعليه العنوى وخامس عليه في الحيط بغية الديون لانه مع العارف كما في شرح الوهبانية للشربلاني لانه في المنقوشة الحمية لو قال مديون مراده السبع واجل الدين عليه ما استغفر وطلب التكفيل فلا يولى لم يزم عليه اعطاه كعبيل يعلم لو حبس الكعبيل فالواجب ان لا يجره اذا اراد حبس من كعبله لانه فذلك ان لا يجره حبس عليه يجره بغيره ثم الكعبيل ان يمت فبيل الاجل لا شرو ان الدين في ذلك الاجل عليه فالوارث ان اذا لم يرجع به من قبل ما التاجيل ثم

العتق رجع على صاحبه كعبالته وان اخذ الاخر لا الاصل واذ كعبل شخص
 عن عبده لا يوصو فلا يكون له لم يجره في حق مولاه بل في حقه بعد عتقه كمال
 لزمه بل اقراره واستغراضه واستبلاطه وديعه من اموال المالك المذكور حال وان لم
 يسمه اي الحلول لخلوله على العبد وعدم كماله لعتقه والكعبيل غير معسر
 ويرجع بعد عتقه لو بامره ولو كعبل مؤجلا فلا حل كذا مر في شخص رغبة
 عبدا فكعبل به رجل ثبات العبد الكعبيل قبل تسليمه بغيره من المرحه ان
 كان له ضمن الكعبيل قيمته لجوازها بالاعيان المنقوشة كذا مر ولو ادعى
 على عبده فلا فكعبل بنفسه اي بنفس العبد رجل ثبات العبد بغير الكعبيل
 كذا مر في الحر ولو كعبل عبدا بغيره مستغرق عن سيده بامره جاز لان
 الحق له فلاذا عتق فاداه او كعبل سيده عنه بامره فاداه ولو بغير عتقه
 لم يرجع واحده مناهما على الاخر لا تعقد هاتين موجبة للرجوع لان كلامهما
 لا يستوجب ديناً على الاخر فلا تغلب موجبة له بعد ذلك كالكعبيل رجل عن
 رجل بغير امره ببلغة جازية الكعبالة لم تكن الكعبالة موجبة للرجوع
 لما قلنا وقالوا جازية كعبالة المولى عن عبده وجوب كماله بالاعتق والدين
 من بامره اماله وقابرة كعبالة العبد عن مولاه تغلفه اي الدين برفقته
 وهذا الم يشبه المصرتنا في شرحه والله تعالى اعلم

كتاب الحوالة

هي لغة النقل وشرعاً نقل الدين من ذمة المحيل الى ذمة المحال عليه
 وهل توجب البراءة من الدين الصحيح نعم فتح الديون محيل والدين محال
 ومحال له ومحال له ومحال له ويزاد خامس وهو حويل فتح ومن يغفل
 محال عليه ومحال عليه والعرق بالصلته وقد خرب من الاول والمال محال به
 والحوالة شرط لصحة ما رضى الكل بلا خلاف الا في الاول وهو المحيل فلا يشترط
 على المحقار شرط بطلانية عن الواجب بل قال ابن الكمال انما شرطه الغروري للرجوع

في نسخة اخرى كعبيل بالنعقة لسبع الزوج وعليه العنوى وخامس عليه في الحيط بغية الديون لانه مع العارف كما في شرح الوهبانية للشربلاني لانه في المنقوشة الحمية لو قال مديون مراده السبع واجل الدين عليه ما استغفر وطلب التكفيل فلا يولى لم يزم عليه اعطاه كعبيل يعلم لو حبس الكعبيل فالواجب ان لا يجره اذا اراد حبس من كعبله لانه فذلك ان لا يجره حبس عليه يجره بغيره ثم الكعبيل ان يمت فبيل الاجل لا شرو ان الدين في ذلك الاجل عليه فالوارث ان اذا لم يرجع به من قبل ما التاجيل ثم

عليه فلا اختلاف في الرواية لأن استظهار أن افتراء هاهنا من المحيل شرط ضرورة
والالاواراد بالرضي القول بان قبوله في مجلس الاجاب شرط لان عقلا بحر عن
البداهة لان في الدرر وغيرها الشرط قبول المحتمل ونائبه ورضي اليافس لافضولها
وافره المص **وتصح في الدين العلوم لا في العين** زاده الجوهرة ولا في الحقوق
اهم وبه عرف ان حوالة الفلز يحفه عن غنيمه محزنة لا تصح وكذا حوالة المستحق
بعلومه في الوقف على الناظر ثم قال بعد ورفقتين وهذا في الحوالة المصلحة
كظاهر واما الغيبة في البحر ان مال الوقف في يد الناظر ينبغي ان تصح كالحالة
على المودع والالا لانها مكالمية اهم ومقتضاها صحة ما يحق الغنيمه وعند
فيه تردد **وبراء المحيل من الدين والمكالمية جميعا بالقول** من المحتمل
لحوالة **فلا يرجع المحتمل على المحتمل الا بالثبوت** بالفرض ومدها في المال
لان براءته مفيدة بسلامة حقه وفيه في البحر بان لا يكون المحيل هو المحتمل
عليه ثانيا **وهو بلا حد امرين ان يحذر المحال عليه الحوالة ويحلف ولا يئنه**
له اي محتمل ومحيل او يئنه المحتمل عليه **معلسا** بغير عين ودين وكفيل
وقالاهما وبنان جلس الحكم **ولو اختلفا فيه** اي في موته معلسا وكذا في موته
فيل الاداء وبعدة **بالقول لا بمحض** مع يئنه على العلم لتسكبه بالاصل وهو
العسرة زيلعي وفيل القول للمحيل بيمينه فتح **طالب المحتمل عليه المحيل**
بما اي مثل ما احال به مدعيها فضاء دينه بامره **بمقال المحيل** انما احلت بدوين
ثابت **له** عليه لم يقبل قوله بل ضمن المحيل مثل الدين للمحتمل عليه لا كالكراه
وقبول الحوالة ليس اقرارا بالدين لصحته بدونه **بان قال المحيل لا محتمل الا حلفه**
على فلان يعني وكلفه **لنقضه** **وقال المحتمل بل اخلق بدوين له عليه**
بالقول لا بالمحيل لانه منكر ولعل الحوالة يستعمل في الوكالة احوال بماله عنه
زيد حال كونه **وديعه** بان اودع رجل العاظم احوال بماله غريمه **صحت بان**
حلفت **الوديعه** **سرة** المودع وكذا الدين على المحيل لان الحوالة مفيدة

خ
ان
في

بما خلا الغيبة بالانصوب فانه لا يبر الا ان مثله يخلعه وتصح ايضا بدوين خاص وقطارت
الحوالة المفيدة ثلاثه اقسام وحكمه بان لا يخلد المحيل مكالمية المحتمل عليه والمحال
عليه ويعمل للمحيل مع ان المحتمل السوء لغراما المحيل بعد موته بخلاف الحوالة
المصلحة كما بسطه فسرو وغيره **بما بشرط ان** **يحل على المشتري بالثمن غريماله**
اي للمبايع **بحل** ولو باع بشرط ان يحتمل بالثمن صح لانه شرط ملائم بشرط الجوده
بخلاف الاول **ادى المال في الحوالة العائدة بهو بالخيار ان شاء رجع على المحتمل**
العاقص وان شاء رجع على المحيل وكذا في كل موضع ورد الاستحقاق بزازية وفيه
ومن صور فساد المحاولة ما لو شرط فيه الاعطاء من ثمن دار المحيل مثلا العجز عن
الوجاء بالثمن نعم لو اجاز احواله لوقف المحتمل عليه بشرط الاعطاء من ثمن داره
ولاكن لا يجبر على البيع ولو باع يجبر على الاداء **ولا يصح** **تاجيل نظرها** بل هو قال ضمننت
بالدفع على فلان على ان احميله به على فلان الى شهر انصرف التاجيل الى الدين لانه
لا يصح تاجيل عقد الحوالة بحر عن المحيط **وكرهت السبعه** بضم السين وتفتح
وفتح التاء وهي افراض لمفوض خطر القريب فكأنه احوال الخطر التوقع على
المستغفر فكأن في معنى الحوالة وقالوا لانه تمكن المنفعة مشروطة ولا متعارفة
فلما باس **فشرح** في النهر والبحر عن صرف البزازية ولو ان المستغفر ذهب
منه الزبد لم يجز لانه مطلق فيتمل القسمة **ولو لو كحل المحيل على المحتمل بغير دين**
الحوالة لم يصح ولو شرط المحتمل الضمان على المحيل صح ويحلف اياديا لان الحوالة
بشرط عدم براءة المحيل كعبالة غلانية وفيه عن التلغ لو غاب المحال عليه ثم جاء
المحال وادعى جحود المال لم يصرف وان برهن لان الشهود عليه غائب بل هو حاضرا
ومجد الحوالة ولا يئنه كان القول له وجعل جحودا **فشرح** **الاب**
او الوصي اذا احتال بمال اليتيم فان كان خيرا لليتيم بان كان الثاني مليكا صح سراجية
والالم يجز كما في مضاربة الجوهرة **فتنق** ومعه عدم الجواز لو تساويا
او تقاربا وبه جزم في خانة والوجه لانه حينئذ اشتغال بالايبيد والعفود انما شرعت

اي الجحود والموث معلسا

بما

كتاب الفضا

للعابرة انتهى
 لما كانا اكثر المنازعات تفجع في الديون والمبايعات اعقبها بما يقعها هو بالمر
 والقصر لغة الحكم وشرعا **بصل الخصومات وقطع المنازعات** وقيل غير ذلك
 كتاب **بصل الخصومات** واركانه ستة على ما ذكره ابن العرس بقوله
 احر او كل قضية حكمية **ست يلوح بقدر هذا التحقيق**
 حكم ومحكوم به وله **ومح** **كوم عليه** وحاكم وكريم
واصله اهل الشهادة اي اذ اؤدها على المسلمين كذا في الحواشي السعدية ويرد
 عليه ان الكافر يجوز تغليده الفضا ليحكم بين اهل الزمة ذكره الزيلعي في التكميم
وشرط اهلتيها شرط اهلتيه فان كلاً منهما من باب الولاية والشهادة اقوى لانها
 ملزمة على الفضا والفضاء ملزم على الخصم بلذا قيل حكم الفضا يستف من حكم
 الشهادة ابن كمال **والعاصم اهل بيكون اهل لانه لا يغفل وجوبا** وياشم
 يغفل كقابل شهادته به يعني وفيه في الفاعدية بما اذا غلب على نفسه صرفه
 بليغيه في درر واستثنى الثاني العاصم ذال الجاء والمروءة فانه يجب قبول شهادته
 بزازية قال في النهر وعليه فلا يثبت ايضا بتولية الفضا حيث كان كذلك الا ان يعرف
 بينهما **فلت** **سعي** وتضعيفه وراجعه في معروضات المجتابة
 السعدية لما وقع التساوي في فضاء زماننا في وجود العدالة كظاهر او رد الامر
 بتقديم الافضل في العلم والديانة والعدالة **والعدو لا تقبل شهادته على عدو**
اذا كانت دينوية ولو قضى القاضي بما لا ينبغي ذكره يعقوب بدشا **بما لا يصح**
فضاؤه عليه لما تفران اهل الشهادة فالالمس وبه اجتنى معني مصر
 شيخ الاسلام امير الدين ابن عبد الله العال قال وكذا سجل العدو لا يغبل على
 عدوه ثم نقل عن شرح الوهبانية انه لم ير نقل عن غيرنا وينبغي النجاة لو القاض
 عدلا وقال ابن وهبان بخلاف ان يعلمه لم يجوز ان يشهد به العدو بل بحضور من
 الناس جاز **فلت** واعتمد القاضي محب الدين في منصوصه وفسال

ولو على

ولو على عدوه ففاض حكمه **ان كان عدلا** **ان كان عدلا** **ان كان عدلا**
 واختار بعض العلماء **ان كان بالعلم قضى لم يقبل**
 وان يكن بحضور من **ان كان بالعلم قضى لم يقبل**
فلت **لان نقل في البحر والعينه والزيلعي والنهر وغيرهم عند مسئلة**
 التغليد من اجابر عن القاضي في تدبير ادب القاض للخصم ان من لم يشهد به
 لم يجوز فضاؤه ومن لم يجوز فضاؤه لم يعتمد على كتابته وهو صريح او كالمصريح فيما
 اعتمد المصنف كما لا يخفى بليغته وبه اجتنى محقق الشافعية الرطلي ومن خالفه
 نفى انه لو قضى قضى عليه ثم اثبت عدالته بطل فضاؤه بليغته وفي شرح
 الوهبانية للمصنف بل لا يخفى انما اثبتت العدالة بنحو فزف ورجح وقتل ورس
 لا بخاصه نعم هي تمنع الشهادة فيما وقعت فيه اختصاصا كشهادة وكيل
 فيما وكل فيه ووجهه وشره **والعاصم اهل بيكون اهل لانه لا يغفل وجوبا**
 والعاصم لا يغبل قوله في الديانات ابن المردزاد العيني واختاره كثير من
 المتأخرين وبه جزم صاحب الجمع في متنه وله في شرحه عبارات بليغة وهو قول
 الامة الثلاثة ايضا وكما هو ما في التحرير انه لا يحل استفتاؤه اتقا فاما بسببه
 الم **وقيل نعم يصلح** وبه جزم في الكثر لانه يجتهد من نسبة الخطا ولا خلاف
 في اشتراط اسلامه وعقله وشرط بعضهم تيفظه لاهريته وذكره في وجه
 اعتناء الاخرس لافضاؤه **ويكتفى بالافتقار منه لامن القاض** للزوم صفة مخصوصة
 حكمت والزمت بعدد عوى صحيحة واما الاخرش وهو من يسمع الصوت القوي
 والاصح الصحة بخلاف الاصم **ويقتضي القاض** ولو لم يجلس القضا وهو الصحيح
 من لم يخلص اليه كصيرية ويستتبع **ولاخذ القاضي كالمع يقول اب حبيبة**
على الاطلاق ثم يقول اب يوسف ثم يقول محمد ثم يقول زهير والحسن بن زيد
 وعبد الله النهر ثم يقول الحسن بن قتيبة وهو الاصح منية وسراجية وجمع في الحوا
 اعتبار قوة المرد والاول اهمه اخصه **ولاخير اذا لم يكن محتمرا بل المقلد**

متى خالف معتقد مذهبه لا ينبغي حكمه وينبغي هو المختار للمعتوى كما بسطه المصنف
 في فتاويه وغيره وقرئناه في اول الكتاب وسجى وفي الفتاوى وغيره اعلم ان كل
 موضع فلو الراي فيه للفاضل والاعتراف فاضله ملكة الاجتهاد ام وفي الخلاصة
 وانما ينبغي القضاء في المجتهد فيه اذا علم انه مجتهد فيه والافلا واذا اختلفت
معتيان في جواب حادثة اخذ بقول ابقه ما يعرف ان يكون اورعها سراجية
 وفي المتنظ واذا اختلف عليه امر ولا راي له فيه شاور العلماء ونظر احسن
 افادتهم وفضلي باراءه صوابا لا بغيره الا ان يكون غيره اقوى في البغية ووجوه
 الاجتهاد فيجوز ترك رايه بترزية ثم قال وان لم يكن مجتهدا عليه تقليد علم
 واتباع رايهم فاذا افضى بخلابه لا ينبغي حكمه **المصنف في القضاء في ظاهر**
الرواية وفي رواية النوادر لا ينبغي في الغري وفي عقارنا في ولاية على الصحيح
 خلاصة **وبه يعني بترزية اخذ القضاء** بشروطه للسلطان او لقومه وهو عالم بما
 او بشعاعة جامع البصولين ومقتاوى ابن خيم **او ارتضى** هو او اعوانه بعلمه
 شرعية لانية **وحكم لا ينبغي حكمه** ومنه ما لو جعل لوليه مبلغا في كل شهر ياخذ
 منه ويعوض اليه فضا لانية فتاوى المهر لكان في العتق من فله بواسطة الشفعة
 كمن فله احتسابا ومثله في البرازية بزيادة وان لم يجل الطلب بالشفعة ولو
 كان **عند لا يفسق باخذها** او بغيرها وخصه بالان المعظم **استحق العزل**
 وجوبا وقيل يعزل وعليه الفتوى ابن الكمال وابن الملق و في الخلاصة عن
 النوادر لو فسق او ارتد او عمى ثم صلى او ابصر فهو على فضا له وما قضى في فسقه
 ونحوه بالحل واعتده في البحر وفي العتق اتفقوا في الامارة والسلطنة على عدم
 الانعزال بالفسق لانه مبني على الغم والغلبة لكان في اول دعوى الخائفة
 الوالد كالباقى فليحكم **وينبغي ان يكون موثوقا به في عقابه وعقله وصلاحه**
ومجاهده وعليه بالسنة والائثار ووجوه البغية والاجتهاد **شكر الاولوية** للتعزير
 على انه يجوز خلوا الزمان عنه عند الاكثر من فتح تولية العامع ابن الكمال وحكم

يعتوى

يعتوى غيره لكان في ايمان البرازية البغية يعت بالبرائة والفاضل يفض بالقاهر
 دل ان الجاهل لا يمكنه القضاء باعتوى ايضا فلابد من كون الحاكم في الدماء والبروج
 عالما دينيا كالكبريت الاحمر واين الكبريت الاحمر واين العلم **ومثله** فيما ذكر
الفتى وهو عند الاصوليين المجتهد اما من يفتى اقوال المجتهد فليس يعت
 وفتواه ليس يعتوى بل هو نقل كلام كتابه ابن الامام **ولا يطلب القضاء**
 بقلبه **ولا يستلزم بلسانه** في الخلاصة طالب الولاية لا يولي الا اذا تعين عليه
 القضاء او كانت التولية مشروطة له او ادعى ان العزل من الفاضل الاول بغير
 حجة غير قال واستحب الشافعية والمالكية طلب القضاء لحامل الذكر نشر العلم
وجواز النقل الاخرى والاولى به **ولا يكون بضا غلبا** جبارا غير لانه خليفة
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي الخلاف اسم خليفة الله خلافة تامة ركانية **وكره**
 تحريا **التقليد** اي اخذ القضاء **الحق** في الظلم او العجز يكره احدهما
 في الكراهة ابن كمال **وان تعين له او امته لا يكره** فيحتمل ان اخصر فرض عينيا
 والاكفلية بحر **والتقليد** رخصة اي سلاح **والنظر** رخصة عند العامة بترزية
 جلالا ولي عدمه **ويحرم على غير الاعل الدخول فيه** فضا من غير تردد في الحرمة
 بعبه الاحكام الخمسة **وجوز تقليد القضاء** من السلطان العادل والجابر ولو
 كان كلاما ذكره مسكين وغيره الا اذا كان ينعى من القضاء بلحق فيحرم ولو
 جرد وال غلبة كعاد وجب على المسلمين تعيين وال وامام للجمعة **فيحتمل**
ومن سلطان الخوارج واهل البغية واذا صحت التولية صح العزل واذا رجع
 فضا الباغي الى فاضل العزل بغيره وقيل لا وبه جزم الناصبي **فاذا انفلس**
طلب ديوان فاضل قبله يعني السجلات **ونظر في حال المحبوسين** في سجن الفاضل
 واما المحبوسون في سجن الوالد فعلى الامام النظر في احوالهم فمن لزمه ادب ادبه
 والا اكلفه ولا يبيت احدا في قيد الارجل مكلوبا يدم ونفقة من ليس له مال
 في بيت المال بحر **من اقر منهم في اوقات عليه ميتة الزم** الحبس ذكره مسكين

خ
خامس

بالعلم والعلم غير المشهور

جمع له به منع منه **ولا يمكن احدا ان يدخل عليه للاستئناس** **والاقرار به وجيرانه**
احتياجه للمشاورة **ولا يكشون عنده** **ولو يلاومعاده** **ان زوجته** **لا تحبس معه**
لو هي الحابسة له **وهو الظاهر** **في الملتقى** **يكن من وكله جارته** **لو فيه خلوة**
ولا يخرج لجمعة ولا لجماعة ولا لجم **بغيره** **اولى** **والخضوع** **حجارة** **ولو كان يكفيل**
زبيلعي **وفي الخلاصة** **يخرج بكفيل** **لحجارة** **اصوله** **وجبر وعه** **لا غيرهم** **وعليه الفتوى**
ولو مرض مرضا اضنا **ولم يجد من يجده** **يخرج بكفيل** **والا لابه** **يعتق** **ولا يخرج**
لعالجة **وكسب بل** **ولا يتكسب فيه** **ولو له دين** **اخرج ليخاضم** **ثم يحبس** **خايسة**
ولا يضرب المحبوس الا ثلاثا **اذا امتنع** **عن كعارة** **الضمار** **والانفاق** **على قريبه**
والقسم بين نسائه **بعد وعظه** **والفأط** **ما يعوت** **بالتأخير** **لا الى خلفه** **اشياء**
فلن **ونزاد** **لله** **الوهيدانية**

وان قرئ بغير دون فيرتاد بلا **وتحسين** باب الحبس والعنت يذكر
ولا يغفل الا اذا خاف وراة فيغير او يحول السجن المخصوص وهل يحسن الباب
الراي فيه للمفاض بترزية **ولا يجر** **ولا يواجر** وعن الثعلبي يوجب لفظا ديه
ولا يقام بين يدي صاحب الحق اهله له ولو كان بعلدة لا فاضى فيه لازمه
ايلا ونحوه احتج يا خذ حقه جواهر الفتاوى **وتعين مكانه** اي مكان الحبس
عند عدم ارادة صاحب الحق **للمفاض** **الا اذا اطلب المردع مكانه** **آخر** في حبيبه
لذلك فنية واجتمعت الم تبالقار المدارية بان العبرة في ذلك صاحب الحق كما
للمفاض هو في النهر وينبغي ان لا يجاب لو اطلب حبسه في مكان اللصوص وخوفه
وسرع في البحر عن الخيط ويجعل للضماء سجن على حدة نعييا للبعثنة **واذا**
ثبت الحق للمردع ولو دانقا وهو سدر درهم **بيينة** **عجل حبسه** **بطلب**
المردع **الخمور** **المطل** **بالنكاح** **والا** **يثبت** **بيينة** **بل** **بافرار** **لم** **بمجل** **حبسه** **بل**
يامر **بالاداء** **جان** **ابى** **حبسه** **وعكسه** **السرخسي** **وسوى** **بينهما** **في** **الكنز** **والدرار**
واستحسنه **الزيلي** **والاول** **مختار** **المدارية** **والوفاية** **والجمع** **قال** **في** **البحر** **وهو**

فمن له وعلمه المرحلي لانه اذا ثبت بالحيثية
ربما يتعلل ويقول ما علمت ان علي دينا الا
الساعة ماذا علمت قضيت ولا يثبت في العلم المرحلي

فوله وصوى بنيها واكلوا من ثمرها
تجمل جسمه لان شغل ان يوعى يعلم
يعمل جسمه في ان يقين حاله بالامر
والطاعة بقرانه

المزغيب

المذهب عندهم فلتت **و** في شية المعنى لو ثبت بينه وبينه في أول مرة
وبالافرار في جسر في الثانية والثالثة دون الأولى فليكن التوقيع **و** جسر المديون في كل
دين هو بدل مال أو ملتزم بعقد در وجمع وملتقى مثلي **التمس** ولو لم ينعكس لاجرة
والغرض ولو لم ينعكس **والتمس المحمل** **و** بالتمس **بالبال** ولو بالبريد أو كعيل الكعيل
وان كثر وانزاية لانه التزمه بعقد كالمهر وهذا هو المعتمد خلافا لفتوى فاضل خان
لتقديم المتون والشروح على الفتاوى بحر عليه نعم عده في الاختيار كيدل اطلع
هنا خلافا جتنبه وزاد الفلانس انه جسر ايضا في كل عين يغدر على تسليمه كالعين
المقصوبة **لا** جسر **في غير** اي غير ما ذكر وهو تنوع صور بدل خلع ومغصوب ومثل
ودم عمد وعقوبة حقة شريرة وارث جنائية ونعقة قريب وزوجة وموكل من مسر
فلتت **ظاهر** ولو بعد خلاف في نفعات البرازية ثبت اليسار بل الاخبار
هنا خلافا لسائر المديون لكان ابي بن جيم بان القول له يمينه ما لم يثبت غفاه
فراجعه ولو اختلفا فقال المديون ليس بدل مال وقال الدارين انه من متاع قال قول
المديون ما لم يبرهن رب الدين كمر سوسى خطا وافر **في النهر** **و** **جسر** لا جسر
في دين مؤجل وكذا لا ينفع من السعير قبل حل الاجل وان بعد وله السعير معه فاذا
حل منعه منه حتى يوجب بدليه وقد مناه في الكفالة **ان ادعى المديون البعير**
اذ الاصل العسرة **الا انه بين هن غريب على غفاه** اي قدرته على الوفاء ولو بافتراض
او بتفاض غريب **في حبيسه** **حينئذ يارون** ولو يوم ما هو الصحيح بل في شهاداته
الملتقط قال ابو حنيفة اذ كان المعسر معروفا بالعسرة لم احبسه وفي الثانية
ولو جفره ظاهر اسأل عنه عاجلا وقبل يتيته على اجلاسه وخلق سبيله **عمر** **و** **ج**
البرازية قال المديون حلقه انه ما يعلم انه معسر احابه القاضي فان حلقه حبيسه
بخلبه وان نكل خلافا وافر **المصر وغيره** فلتت **فرد** ان الراي لمن له ملكة
الاجتهاد جتنبه **ثم** بعد حبيسه بلا يراه لو حاله مضكلا عند القاضي **والاعمال**
بالحضرة بحر واعتداه **المصر** **سال عنه** احتياظا لا وجوبا من حيرانه وكعب عدل يغيبه

المسح والفرش كذا في نسخة هـ — ٣

28. 10. 1901

دأبنا واما المستور جان واجف قوله راي الفاضل على له والالا انفع الوسائل كشاً
 وايشترط حضرة الختم والعطف الشهادة الا اذا تنازعنا في اليسار والاعسار
 في سثنائي قلت **لا كثر ما لا اعسار للنجع** وهي ليست بحجة ولذا لم يجب السؤال
 انفع الوسائل في تنبيه **فان لم يقم له ما خلاه** بل كجعل الال ثلاث مال يتيم ووفد
 واذا كان الدارين غائباً ثم لا يجنبه ثانياً الاول والغير حتى يثبت غريمه غنسا
 بنزارية وفي الغنية برهن المحبوس على اجماله جاز الدارين اختلفه قبل تقليسه
 وعلى الفاضل الفضا به حتى لا يعيد الدارين ثانياً **وسرع** احضر المحبوس الدارين
 وغاب ربه يريد تطويل حبسه ان علمه وفدرة اخذ او كجبل ما او خلاه خافية
 وفي الاشياء لا يجوز اطلاق المحبوس الا برضا خصمه الا اذا ثبت اعساره او احضر
 الدارين للفاضل في غيبة خصمه **ولو قال** من ثيراد حبسه **ابيع عرض** **وافض دين**
اجله الفاضل يومين او ثلاثة ايام **ولا يجنبه** لان الثلاثة ضربت بالبداء والاعذار
ولوله عقار حبسه اي لبيعه **ويقتضي الدارين** الذي عليه **ولو ثبت قليل بنزارية**
 وسيجيء تمامه في الحج **ولم يمنع غرامه عنه** على الظاهر فيلزم منه نفاذ الال الا ان
 يكتسب فيه ويستاجر امرأة للمرأة تلازمها منية **وسرع** لو اختار المطلوب
 الحبس والطلب الملازمة مع حجر المدانية بخير الطلب الا الضرر ونسبة في النزارية
 بحكجيل بل بالنفس والطلب ملازمة بلا امر فاضل لو مفر الجفة **ولا يقبل به حانه**
على اجماله قبل حبسه لقيامها على النجع وصحة عزيم زاده وصح غيره قبولها والمعول
 عليه رايه كما مر فاني علم اعساره قبله والالا انهم جليج **وبينة يسارة احق**
 من بينة اعساره بالقبول لان اليسار عارض والبيانات للماتبات نعم لو بين
 سبب اعساره وشهدوا به فتقدم لاثبات امر اعدا ضافه جثا واعتد في النهر
 وفي الغنية ان لم يبينوا مقدار ما يلد فبلت والالم يمكن قبول كذا في قامت
 للمحبوس وهو منكر والبينة متى قامت للمنكر لا تقبل **وابد حبس الواسر**
 لانه جزاء الكظم **قلت** **وسرع** في الحجة انه يباع ماله لربه عند طما
 للمحبوس وهو منكر والبينة متى قامت للمنكر لا تقبل وقوله انه سوسر ليس كذا في تقبل غلاب مالا اذا اقام الشيعي بيته على ان له نصيبا في الدار التي جيب
 الدار المحبوسة او ان له نصيبا من المبيعة جاني لا تقبل **ح**

نصرت عن ابي بكر بن حامد اقام المحبوس بينة على
 اعساره ورب الدارين بينة على انه موسر واسر
 يبينوا مقدار ما يلد فبلت شهادتهم لان
 المقصود منها الاشياء واما الحبس عليه فاما
 ولو بينوا مقدار ما يلد لم يكن قبولها فاما
 للمحبوس وهو منكر والبينة متى قامت للمنكر لا تقبل
 الدار المحبوسة او ان له نصيبا من المبيعة جاني لا تقبل **ح**

وبه يعني

وبه يعني وح فلا يتا بد حبسه فتنبه **والحبس لا يقتضي من دفعه زوجته وولده**
 اذا ادعى العفر وان قضى بها لانه ليست بذلك حال ولا نتمته بعقد على مام
 حتى لو برهنت على يساره حبس بطلبها **بل حبس اذا برهنت على يساره بطلبها**
 كما لو ابي **ان يتبع عليه ما** او على اصوله وفروعه فيحبس احياء لم يجر **قلت**
 وعمل حبس كحرمة لو ابي لم اركه وكذا هو تغيبهم الا ان مامر عن الاشياء لا يضرب
 المحبوس الال ثلاث يعيدوه فتامل عند الفتوى وسيجيء حبس الولي بدليل الصغير
ولا حبس اصل وان علا **ودين وعده** بل يقض الفاضل دينه من عين ماله او
 قيمته والصحيح عند طما بيع عقاره كنفوله بجر جليج **ولا يستخلف فاضل**
 ثانيا **الا اذا جوس اليه** صرعا كول من شئت او دلالة كجعله فاضل الفضا
 والدرالة هنا اقوى لان في الصريح المذكور يلد الاستخلاف لا العمل وفي الدلالة
 يملكها كنفوله ول من شئت واستقبل او استخلف من شئت فان فاضل الفضا
 هو الذي يتصرف فيهم كخلفا تقليدا وعرا **لا خلا لا الامور في امانة الجمع** جانه
 يستخلف بلا تعويض لاذن دلالة ابن المدة وغيره وما ذكره من خلاصه وقال في البر
 لا اصل وانما هو بهم جميعه من بعض العبارات وفرد في الجمعية **ثاني الفاضل**
المعوض اليه الاستكفية بفتح لا العمل **ثاني عن الاصل** وهو السلطان وح فلا
 يلد ان يعرفه الفاضل بغير تعويض منه للعزل انما كوكيل وكل وكذا لا ينعمل ايضا
يعزله ولا يجوز ولا يجوز السلطان بل يعزله زيلعي وعيني وابن المدة وغيرهم
 في الوكالة واعتد في الدرر والملتقى وفي النزارية وعليه الفتوى وتمامه
 في الاشياء وفي فتاوى الصر وهذا هو المذهب في المذهب لا ما ذكره ابن العرس
 لمخ العتة المذهب **وثاني غير** اي غير المعوض اليه **ان قضى عند او** في غيبته
واجازة الفاضل صح فضاؤه لو اهل بل لو قضى بوضولي او هو في غير نوبته
 واجازة جاز لان المقصود حصول رايه بجر فال وبه علم دخول البعض في الفضا
وسرع في الاشياء والمنكوبة المحبوسة لو علم بوض لعبد ومعوض لغيره

اي في العواكه البعريه من ان ثايب الفاضل في زماننا
 يعزل بغيره ويثبت جانه فاني من كل وجه **ح**

صح ولو حكم بنفسه لم يبيع ولو عتق بفضي صح بخلافه يبيع **واذا رجع اليه حكمه**
خاص خرج الحكم ودخل الميت والعزول والمخالف لرأيه لانه نكرة في سبب في
 الشرط يبيع جافهم **الخبر** في التعافي اذ حكم نفسه قبل ذلك كذا ابن كمال
نقذ اي الزم الحكم والعمل بفتواه لو جحد اجد علم باختلاف البقي ما فيه
 ولو لم يعلم لم يجر فضاؤه ولا يضيئه الثاني في ظاهر المذهب زيلعي وابن كمال
 لكن في الخلاصة ويعني بخلافه وكانه تيسير ملي وكذا بعد دعوى صحيحة من
 خصم على خصم حاضر والا كان افتاء في حكمه بغيره لا غير جرح وسجى **اخر** الكتاب
 وانه اذ اختلف في حكم الاول له طلب شهود الاصل فلان وبه عرف ان قضا فيسند
 زماننا لا تعتبر لثمة ما ذكر وفرد تعار جوا في زماننا الفضا بالوجب وهو عبارة
 عن المعنى المتعلق بما اضيف له في ضمن الفاض شرعا من انه يفض به جاذ احكم
 حنعي بوجب بيع المبرك كان معناه الحكم بطلان البيع ولو قال الموثق وحكم
 بفتواه لا يبيع لان الشئ لا يقتضيه بطلان نفسه وبه كذا ابن كمال بالوجب
 انهم **نحو الاما** عرى عن دليل مجمع او **خالف كتابا** لم يختلف في تأويله السلف
 كثر في تسمية **او ستة مشهورة** كتحليل بلا وجهي لما عتبه حديث العسيلة
 المشهورة **والاجماع** كحل التبعة اجماع الصحابة على فساد وكبيع ام ولد على
 الاخير وفيل نفع على الاصح ومن ذلك **ما لو فضى بشاهدين** المدعى
 التبعة للمحدث المشهور بالبينة على من ادعى واليمين على من انكر **او بفصل**
تعيين التوب واحد من اهل المحلة او بجهة تكليف التبعة او الوقت او بجهة
 بيع غير معتق البعض او سقوط الدين بفض سنين او بجهة طلاق الزور
 وبقاء التكاليف كما مر في باب وفضا غير وصيه **مختلفا** وفضا كذا مر على مسلم
ابدا وفرد ذلك كالتعريف بين الزوجين بشهادة الرضعة لا ينعقد في الكل
 وعد منها في الاشياء نيعا واربعين وذكر في الدرر لما ينعقد سبع صور منها لو
 فوضت المرأة جرد وفود وسجى **امتناعا** خلافا لما ذكره المصنف نزعها والاصل

اي لو كان الحكم فخطا جدي وكان كل قول مستند
 الى دليل وليس هذا احترازا عن الجمع عليه لانه
 يضيئه على كل من ادان الحكم كراهة ليل
 او خالف كتابا او سنة او اجماعا وجب يستغنى
 عن هذا الغير بما سيجي
 وحقيق في العرف ان النكاح لا يبرأ من العزول
 يبيع بغيره اذ ليس بغيره جرح وسجى
 اشتراط العمل بالاجماع في زماننا لان زماننا
 الجحد من رايك في خلاصة ما يوجب بطلان البيع
 كما هو المذهب الا ان يفتي بخلافه
 فلو كان الحكم فخطا جدي وكان كل قول مستند
 الى دليل وليس هذا احترازا عن الجمع عليه لانه
 يضيئه على كل من ادان الحكم كراهة ليل
 او خالف كتابا او سنة او اجماعا وجب يستغنى
 عن هذا الغير بما سيجي

ان الفضا
 او فضا امراة جرد او فود او فضا
 بشهادة اربعة جرد او فود او فضا
 بطلان نكاحه

ان الفضا يبيع في موضع الاختلاف لا الخلاف والعرف ان الاول دليل على الثاني
 وهل اختلاف الشارع معتبر الاصح نعم صدر الشريعة **يوم الموت لا يدخل تحت**
الفضا بخلاف **يوم القتل** ملو برهن على موت ابيه في يوم كذا ثم برهن ان
 ان الميت نكح ما بعد ذلك ففضي بالنكاح ولو برهن على قتله فيه فبرهن ان
 المقتول نكح ما بعد لا تقبل وكذا جميع العقود والمدانيات الا في مسألة الزوجة التي
 معها ولو برهنت يقبل بيثبات بتاريخ من اقر لها ففضي القاضي به من يوم القتل اشياء
 واستثنى محشوها من الاول مسائل منها ادعاء ميراثا فلا يصح ما تاريخا برهن
 الوكيل على وكالته وحكم بما جاد على المثلوب موت الكايل في الدعوى برهن
 انه شرا من ابيه منسوبة وبرهن ذواليد على موته منسبتين لم تسمع وشركا
 ان الفضا بالبينة عبارة عن دفع النزاع والموت من حيث انه موت ليس محلا
 للنزاع ليرفع باثباته بخلاف القتل لانه من حيث هو محل للنزاع كما لا يخفى
وينعز الفضا بشهادة **الزور** **كأفان** او **بالكنا** حيث كان المحل قبلها والفاضلي
 غير عالم بزوجه **في العقود** كبيع ونكاح **والعسوة** كإفالة وطلاق لقول علي رضي
 الله عنه لتلد المرأة شاهدا ثم زوجها وفلا وزفر والثلاثة كظاهر افظ وعليه
 العتوى شربا لينة عن البرهان **بخلاف الاملا** **الرسلة** المصلحة عن ذكر سبب
 الملز وخطاها بفتح اجماع التراجع الاسباب حتى لو ذكر سببا معينا فعلى الخلاف
 ان كان سببا يمكن انشاؤه والا لا ينعز اذ جافا كالأثر وكذا لو كانت المرأة محرمة
 بشوعدة او ردة وكذا لو علم الفاض بكذب الشهود حيث لا ينعز اصلا كالفضا
 باليمين الكاذبة زيلعي ونكاح البغي **فضي** في **مخبر فيه** **بخلاف** راي اي مذهب
 مجمع وابن كمال **لا ينعز** **مختلفا** ناسيا او عامدا عند طم او الامة الثلاثة **وبه يعني**
 مجمع ووفاية وملتقى وفيل بالنعز يعني وفي شرح الوهبانية للمشرى ففضي
 من ليس بمحدثا كتحجية زماننا بخلاف مذهب عامدا لا ينعز اذ جافا وكذا ناسيا
 عند طم او لو فيه السلطان يصح مذهب كزماننا يغير بخلاف لكونه معزولا

فولو راجع نعم وفيل لا يعتبر بها على ان يعتبر
 هو اختلاف الشارع ومن كان يبيع ومن كان يبيع
 والملازم يكونا موجودين اذ في كل واحد منهما
 الاطلاق ورد في الحق حيث قال في غرضه ان هذا
 لا يجوز عليه بان صح ان ما جاءه الشايعي مرابا
 حنيعة بجهنم وولادته فيكون المحل اجتنابا وروعة
 والاملا واشهر انهم اهل اجتنابا وروعة
 وفرد في ذلك السلطان جعل المسئلة اجتنابا
 بخلاف بينا فليس في نفع الفضا باحد القواين بانيه
 لا يكون كذلك اذ لا يبرر الخلاف الا بين جردا لا بينا
 هـ

عندهم وقد غارت بيت الوهبانية فقلت
ولو حكم القاضي بحكم مخالف

فلت
واما امير الامير فتي حاد وطلاعتهم راجية بعد امره كما قدمنا
عن سير التقارظانية وغيرها جليح **لا يقضي على غلاب ولا له اي لا يبيع بل ولا**
ينعز على المعنى به بحر الا بحضور نوابه اي من يقوم مقام الغلاب **حفيضة كوكيله**
ووصيه ومتولى الوفاء اجد بالاستثناء ان القاضي انما يحكم على الغلاب والميت
لا على الوكيل والوصيه فيكتب في السجل انه حكم على الميت وعلى الغلاب بحضور
وكيله وحضرة وصيه جامع العصولين واجاد بالكفاة عدم الحصر فان احس
الورثة كذلك ينتصب خصما على الباقين وكذا احذر بكمي الدين واجنب يده
مال يتيم وبعض الوقوف عليهم اي لو الوفاء ثابتا كما مر في باب **او نذبه شرطا**
كوصيه نصبه القاضي خرج المسخر كما سبقت **او حكما بان يكون ما يدعى على الغلاب**
سبا لا محالة فلو شري امه ثم ادعى ان مولاها زوجها من فلان الغلاب واراد
رد هابعيب الزواج لم يقبل لاحتمال انه كلفه وزال العيب ابن كمال **ما يدعى**
على الحاضر مثاله كذا ادعى دارا يدرجل وبرهن المدعى على ذاك **اليد**
انه اشترى الدار من فلان الغلاب بحكم الحاكم على ذاك اليد الحاضر كان ذلك
حكما على الغلاب ايضا حتى لو حضر وانكر لم يعتبر لان الشراء من المالك بسبب
الملكية لا محالة وله صور كثيرة ذكر منها في المجتبى تسعا وعشرين **ولو كان**
ما يدعى على الغلاب شرطا لا يدعيه على الحاضر كذا ادعى عبد على مولا انه علق
عنته بتخليق زوجته وبرهن على كمال التخليق بغيبة زيد **لا يقبل في الاصح اذا**
كان فيه البطلان حتى الغلاب فلو لم يكن كذا ادعى علق طلاق امراته بدخول زيد
الدار يقبل لعدم ضرر الغلاب ومن حيل اثبات العتق على الغلاب ان يدعى
الشهود عليه ان الشاهد عبد فلان فبرهن المدعى ان مالكه الغلاب اعتقه
تغيب ومن حيل الطلاق حيلة الكعالة بمهرها معلقة بالطلاق ودعوى كعالة

بنعفة

بنعفة العدة معلقة بالطلاق ومن اراد ان لا يترتب مجيئته ما دعوى البرازية
ادعى عليه ان زوجها الغلاب طلق وانقضت عدته وتزوجها فلا فرق
بنزوحية الغلاب وانكرت كلفه فبرهن عليه بالطلاق يقضي على انما زوجة
الحاضر ولا يحتاج الى اعادة البينة اذا حضر الغلاب **ولو قضى على غلاب بطلا**
باب ينعز في الزهر الروايتين عن اصحابنا ذكره من خلاخس و **باب خيار العيب**
وقيل لا ينعز وجه غير واحد في المنية والبرازية ومجمع العتق ورجح في العتق
توفعه على امضاء فخر اخر في البحر والمعتذر ان الفضا على المسخر لا يجوز الا
لضرورة وهي في خسر مساهل اشترى بالخيار فتوارى اختفى المكفول له حلف
ليوفيه اليوم فتعيب الدارين جعل امره بغيرها ان لم تصل بغيره فتعيب
الخامسة اذ توارى الخضم بالمطخرون ان القاضي ينصب وكيل في الكل وهو قول
الثاني خاتمة فقلت ونقل شرح الوهبانية عن شرح ادب القاضي انه
قول الكل وان القاضي يختم بيته مدة يراها ثم ينصب الوكيل **ولاية بيع**
التركة المستغرقة بالدين للفاضة لا للمورثة لعدم ملكهم حيث كان الدين
لغيرهم **ويغرض الفاض مال الوفاء والغلاب** واللفظة **والشيم** من مبيع مؤتمن
حيث لا وصي ولا من يقبله مضاربة ولا مستغلا يشترى به وله اخذ المال من اب
ميمزر وموضعه عند عدل فنية **ويكتب الصدة** نذرا ليجعله لا يفرضه **اللاب**
ولو فاضلا لانه لا يقض لولده **ولا الوصي** ولا الملتف فلان افرضوا ضمنوا العجز
عن التحصيل خلافا لفاضة ويستثنى افرضهم للضرورة كحرف وطلب فيجوز اتقافا
بحر ومضى جاز للملتف التصرف جلا افراض اولي **ولو قضى بالجور والغرم**
عليه في ماله ان متعذرا وافر به اي العمد **ولو حكما بالغرم على المقتل**
درر في المنع معزى للمسراج قال محمد لو قال تعذرت الجور انعرل عن الفضا
وفيه عن اب يوسف اذا غلب جورك ورثته ردت فضاياه وشمل دنته
وسرور الفضا، مظهر لا مثبت ويتخصص بن مان ومكان وخصومة حتى

فوله اختفى المكفول له صورته كعمل بنعسه على انه ان لم
يواجهه عن قدره على الكفيل بغير الغلاب يبيع
الكفيل الامر الى الفاض لينصب وكيل عن المكفول
له ليس له المكفول عنه

وهو ان يكتب فيه اسمه واسم المكتوب اليه وشهرهما **بلون** لان العنوان على ظاهره
لم يقبل فيل هذا عزمهم وبعرفنا يكون على الظاهر فيعمل به والتقي الثاني بان يشهد
انه كتابه وعليه العتوى كما في العزيمة عن الكفاية وفي المتن وليس الخبر كالعيمان
فلذا وصل الى المكتوب اليه **نظر الى ختمه** اولا ولا يقبله اي لا يغراه الا **ختمه** انما
وشهوده ولا بد من اسلام شهوده ولو كان لمذموم على ذنب لشهدتهم على فعل المسلم
الا اذا افرأ خصم فلا حاجة اليهم اي الشهود بخلاف كتاب الامان في دار الحرب حيث
لا يحتاج الى بينة لانه ليس يلزم وفي الاشياء لا يعمل بالخلاف في مسألة كتاب الامان
ويلحق به البراءة وود جتر شائع وصراخ ومسمار وجوزة محمد لراق وفاض وشاهد
ان تيقن به فيل وبه يعقلى ولا بد من مسافة ثلاثة ايام بين القاضيين كالشهادة
على الشهادة على الظاهر وجوزة الثاني ان بحيث لا يعود في يومه وعليه العتوى
شربلاية وسراجية ويكمل الكتاب بموت المكتوب وعنه فيل وهو الكتاب
الى التلغز او بعد وصوله فيل القراء واجازة الثاني واما بعد هذا فلا يكمل ويكمل
بحون الكتاب وردته وحده لغزف وعلمه وقسقه بعد عذر الله خروجه عن
الاهلية واجازة الثاني وكذا يموت المكتوب اليه خروجه عن الاهلية **الا اذا اتم**
بعد تخصيص اسم المكتوب اليه خلافا ما لو اتمم ابتداء وجوزة الثاني وعليه العمل
خلافا لا يكمل بموت الخصم ايا كان لقيام وارثه او وصيه مقامه فلهذا
وكذا لا يكمل بموت شاهد الاصل كما سئل متنا في بابه خلافا لما وقع في الخاتبة
هنا فانه مخالف لما ذكره بنفسه ثمة فكتبه واعلم ان **الكتابة بعلمه كالفضا**
بعلمه في الاصح بحر من جوزة وجوزها ومن لا يعلم الا ان المعتمد عدم حكمه بعلمه
في زماننا اشياء وفيه الامام يفض بعلمه في حد فذوق وفود وتعزير فلهذا
جعل الامام فيد كما قدمنا في الحدود لم اره لائن في شرح الوصاية للشربلاية
والمختار الان عدم حكمه بعلمه مطلقا كما لا يفض بعلمه في الحدود والخاصة له تعالى
كرهه ومخر مطلقا غير انه يعز من به اثر السكر للتممة وعن الامام ان علم الفاض

في سنة ثمان مائة وثمانين للهجرة النبوية في شهر ربيع الثاني سنة ثمان مائة وثمانين للهجرة النبوية
لان حكمه كالأصل بحر فلو حكمنا في عيب بيع وقضي بوجه ليس للبائع رد على بائعه
الابوي البائع الاول والثاني والمشتري بتحكيمه فتح ثم استثناء الثالث بعيد صحة
التحكيم في كل المجتهدين فان حكمه يكون الكفايات وراجع وبيع اليمين المضاربة الى المدة
وغير ذلك لان هذا مما يعلم ويحكم وظاهر الرواية انه يجب بلاجل قتال وصح
اخباره بافرا واحد اخصين وبعده الشاهد حال ولايته اي بقاء تحكيمهما لا يصح
اخباره بحكمه لانفضاء ولايته ولا يصح حكمه لا بوي وولده وزوجته حكمه الفاض بخلاف
حكمهما اي الفاض والمحكم عليهم حيث يصح كالشهادة حكمه رجلين فلا بد من
اجتماعهما على المحكوم به ويضع الفاض حكمه ان وافق مذهبه والا بطل حكمه لان حكمه
لا يرجع خلافا وليس له الحكم ثم يعويز التحكيم الى غيره وحكمه بالوفد لا يرجع
الخلاف على الصحيح خاتمة بلور مع الى موافق لمذهبه حكم ابتداء بلورم بشرطه
ولا يضيئه لانه لم يرفع معتبرا والحاصل انه كالفاض الا في مسائل عدد الجرم فيها سبعة
عشر منها لو ارتد انعزل اذا السلم احتاج لتحكيم جريد بخلاف الفاض ومنها لو رد
الشهادة لتهمة بغيره قبوله ويشفع ان لا يلي الحبس ولم اره وكذا لم ار حكم
قبوله المدية ويشفع ان لا يجوز ان اهري اليه وقت التحكيم انتهى

باب كتاب الفاض الى الفاض وغيره

اراد بغيره قوله والمرأة تفض الى الفاض يكتب الى الفاض في كل حق به يعقلى استحقاقا
غير حدود وفود للشبهة بان شهدوا على خصم حاضر حكمه بالشهادة وكتب بحكمه
ليعقلى وكتاب الحكم هو السجل الحكمي اي الحجة التي فيه حكم الفاض هذا عزمهم
ويعرفنا كتاب كبير تفض فيه وفادع الناس وان لم يكن الخصم حاضر الم حكمه لانه حكم
على الغائب وكتب الشهادة الى فاض يكون الخصم في ولايته ليحكم الفاض المكتوب
اليه **بطل على رايه** وان كان مخالفا لاي الكتاب لانه ابتداء حكمه وهو نفل الشهادة
حقيقة ويسمى **الكتاب الحكمي** وليس سجلا وقرأ الكتاب عليهم او اعلمهم به
وختم عندهم اي عند شهود الكريفي وسلم الكتاب اليهم بعد كتابة عنوانه في بابه

وهو ان

وهو ان يكتب فيه اسمه واسم المكتوب اليه وشهرهما بلون لان العنوان على ظاهره لم يقبل فيل هذا عزمهم وبعرفنا يكون على الظاهر فيعمل به والتقي الثاني بان يشهد انه كتابه وعليه العتوى كما في العزيمة عن الكفاية وفي المتن وليس الخبر كالعيمان فلذا وصل الى المكتوب اليه نظر الى ختمه اولا ولا يقبله اي لا يغراه الا ختمه انما وشهوده ولا بد من اسلام شهوده ولو كان لمذموم على ذنب لشهدتهم على فعل المسلم الا اذا افرأ خصم فلا حاجة اليهم اي الشهود بخلاف كتاب الامان في دار الحرب حيث لا يحتاج الى بينة لانه ليس يلزم وفي الاشياء لا يعمل بالخلاف في مسألة كتاب الامان ويلحق به البراءة وود جتر شائع وصراخ ومسمار وجوزة محمد لراق وفاض وشاهد ان تيقن به فيل وبه يعقلى ولا بد من مسافة ثلاثة ايام بين القاضيين كالشهادة على الشهادة على الظاهر وجوزة الثاني ان بحيث لا يعود في يومه وعليه العتوى شربلاية وسراجية ويكمل الكتاب بموت المكتوب وعنه فيل وهو الكتاب الى التلغز او بعد وصوله فيل القراء واجازة الثاني واما بعد هذا فلا يكمل ويكمل بحون الكتاب وردته وحده لغزف وعلمه وقسقه بعد عذر الله خروجه عن الاهلية واجازة الثاني وكذا يموت المكتوب اليه خروجه عن الاهلية الا اذا اتم بعد تخصيص اسم المكتوب اليه خلافا ما لو اتمم ابتداء وجوزة الثاني وعليه العمل خلافا لا يكمل بموت الخصم ايا كان لقيام وارثه او وصيه مقامه فلهذا وكذا لا يكمل بموت شاهد الاصل كما سئل متنا في بابه خلافا لما وقع في الخاتبة هنا فانه مخالف لما ذكره بنفسه ثمة فكتبه واعلم ان الكتابة بعلمه كالفضا بعلمه في الاصح بحر من جوزة وجوزها ومن لا يعلم الا ان المعتمد عدم حكمه بعلمه في زماننا اشياء وفيه الامام يفض بعلمه في حد فذوق وفود وتعزير فلهذا جعل الامام فيد كما قدمنا في الحدود لم اره لائن في شرح الوصاية للشربلاية والمختار الان عدم حكمه بعلمه مطلقا كما لا يفض بعلمه في الحدود والخاصة له تعالى كرهه ومخر مطلقا غير انه يعز من به اثر السكر للتممة وعن الامام ان علم الفاض

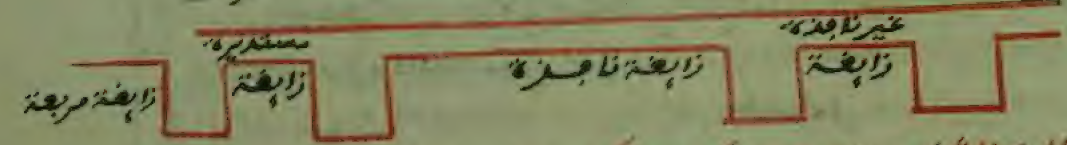
في خلاف وعناق وغصب يشبث الحيلولة على وجه الحسبة لا الفضا، **وايقبل كتاب**
الفاض من محكم بل من فاض مولى من قبل الامام عليه اقامة الجمعة وقيل يقبل من
 من فاض رستاق الى فاض مصر اورستاق واعتقد المص والكمال **كتب كتابا الى**
من يصل اليه من فضاء المسلمين فوصل الى فاض **ولي بعد كتابه هذا المكتوب**
لا يقبل لعدم ولايته وقت الخطاب جواهر العتاد وى وجيب لوجعل الخطاب للمكتوب
 اليه ليس له ان يقبله **والمرأة تفض في غير حدود** وان اثم المولى له
 لغير الجارية ان يعالج قوم ولو امرهم امرأة **وتصل نكحة** لو فقه **ووصية** ليشيم
وشاهد فتح فيصير تغيرها في النكح والشهادة في الاوقاف ولو بلا شرك وافر
 بحر قال وقد ائتمنت فيمن شرط الشهادة في وفقه لفلان ثم لولده فبات ونزح
 بشان ان تستحق وكيفية الشهادة في الاشياء من احكام الانثى اختار
 في المسابقة جواز كونها نية لارسولة لبناء حال من على المنزول **ولو فقه**
في حدود فوقع الى فاض اخر يرى جواز فامضاء ليس لغيره **ابن كمال**
 خلا وشرح عيني والحنثي كمال انثى بحر واعلم انه اذا وقع للفاض حادثة او
 لولده فتاب غير **وفضى نأب الفاض له او لولده** جاز فضاء **كما لو فضى**
للامام الذي قلده الفضا او لولده **الامام سراجية** وفي البرازية كل من تقبل
 شهادته له وعليه يصح فضاؤه له وعليه هم خلافا للجواهر والمفتوح بل يوجب
ويقتضى النأب بالشهد وابنه **عند الاصل وعكسه** وهو فضا، الاصل ما شهدوا
 به عند النأب فيجوز للفاض ان يفضى بقلده الشهادة باخبار النأب
 وعكسه خلاصة **وسر** لا يقض الفاض لمن لا تقبل شهادته له
 الا اذا ورد عليه كتاب فاض من لا تقبل شهادته له فيجوز فضاؤه اشياء
 وغير لا يقض لنفسه ولا لولده الا في الوصية وحرر الشرع لابي في شره
 للوهبانية صحة فضا، الفاض لام امراته وامرأة ابيه ولو في حياة امراته
 وابيه **وانه يقض فيما هو تحت نكحه** من الاوقاف وزاد يثني وقال

ويقتض

ويقتض لام العرس حال حياتهما **وعريس ابيه** وهو حي محرر
 وبعد وفاة ان خلا عن نصيبه **بميراث** مقتض به **فقتضوا**
 ويقتض بوفقه يستحق لريعه **بوصف الفضا والعلم** او كان ينكر

هذه مسائل شتى

اي متعرفة وجاء واشتق اي متعرفين **يمنع صاحب سبل عليه علواي كيفة**
ولاخر من ان ينفذ اي ينفذ الوقت **سبله** وهو البيت التختاني **لو يفتق كوة**
 يعق او ضم الكفاة وكذا بالعكس دعوى الجمع **بلا رضى الاخر** وهذا عنده
 وهو الفيلس وغلا الكل جعل ملايضر ولو انعدم السبل المانع ربه لم يجر
 على البناء لعدم التقدر ولذا العلوان يبنى ثم يرجع بما انفق ان بني بلذنه
 او اذن فاض والا فقيمة البناء يوم بني وتماه في العنع **زايعة مستطيلة**
 اي مكية كحولية **يتشعب عنها سكة** مثلهما لاكن غير نافذة الى محل اخر
يمنع اهل الاولى من فتح باب للمرور لا للاستظاءة والريح عيني **في الفصول**
 الغير النافذة على الصحيح اذا حق لهم في الممر بخلاف النافذة **و في زايعة**
مستديرة الحق اي اتصل **طرقها** اي على سعة اعوجاجها بالمستطيلة
 لا يمنع لانها كساحة مشتركة في دار بخلاف مالوك كانت مربعة فانه كسكة
 في سكة ولذا يمكنهم نصب البوابة ابن كمال بمنزلة **المسورة**



ولا يمنع الشخص من نكحه في ملكه **الا اذا كان الضرر** بخلافه **ضرا بينا** فيمنع
 وعليه العتوى بزازية واختاره في العمادية واجتبه في فاري الهداية حتى يمنع
 الجار من فتح الكفاة وهذا جواب الشايع استحسانا وجواب كظاهر الرواية
 عدم المنع مطلقا وبه اجتبه لطبيعة كمال الامام كخير الدين وابن الشحنة ووالده

ورجحه في البيع وفي فسخه المجتني وبه يعتق واعتمده المصنف فقال وقد اختلفوا في
 وينبغي ان يقول على ظاهر الرواية فلتست — وحيث تعارض منته وشرحه بالعمل
 على المتن كما تقرر مرارا جند بر فلتست — وبقي ما لو اشكل على بصرام لا وقد
 حرر بعض الاشياء المنع فيا سا على مسئلة السجل والعلوانه لا يتد اذا اضر وكذا
 ان اشكل على المختار للعتوى كما في الخانية قال المحقق فكذا تقرر به في ملكه ان اضر او
 اشكل عني وان لم يضر لم ينع قال ولم ارقن فيه عليه فليقتم بانه من خواص كتابه
 ادعى على اخر حصة مع قبض في وقت قبض المردعي بنية بفعل فدر حجة بنية اي الهبة
 ما شتر بتماسه او لم يفعل ذلك اي جدر بنية ومعلوما الاكتفاء بما كان التوفيق وهو
 مختار شرح الاسلام من احوال اربعة واخطار الجند انه يكلي من المدعي عليه لامن المردعي
 لانه مستحق وذات دافع والظاهر يكلي للمردعي الاستحقاق بترازية باقام بنية
 على الشراء بعد وقت اي وقت الهبة تقبل في صورتين وفيه الاوضح التوفيق
 في الوجه الاول وكذا في التنافض في الثاني ولو لم يذكر لما تارخا وذكر لا هو على تقبل
 لا مكن التوفيق بتاخير الشراء وهل يشترط كون الكلامين عند الفاض او الثاني فقط
 خلاص وينبغي ترجيح الثاني بحر لان به التنافض والتفاض يرتفع بتصرف الخصم
 ويقول التنافض تركت الاول وادعى بكذا وبتركيب الحكم وتماه في البحر وافر
 المص كما لو ادعى اولا انما اي الدار مثلا وفع عليه ثم ادعاهما لتعبد او ادعاهما
 لغير ثم ادعاهما لتعبد لم تقبل للتنافض وقيل تقبل ان وفي بان قال كان بطلان
 ثم اشتر بته درر وادعاهما للدعوى فقال ولو ادعى المردعي لتعبد او لا ثم ادعى
 الوفاء عليه يقبل كما لو ادعاهما لتعبد ثم غير بانه يقبل ومن قال والاخر
 اشتر بته هذه الجارية وانكر الاخر الشراء جاز للمدعي ان يكلفها ان ترك البديع
 الخصومة واقرن تركه بفعل يدل على الرضى بالبيع كالمسألة ونفلي لنزله لما
 تقرر ان مجموع العقود ما عدى النكاح فسخ فليبايع ردها ببيع قديم تمام
 البيع بالتراض عني اما النكاح فلا يقبل البيع اصلا فلهذا الوجه انه تزوجها ثم

فانه من احوال اربعة اي كفاية الشرائع في التنافض والفاض في وجه الشراء
 المدعي والعتوى ان لا يحد وجه التوفيق لانه مستحق وذات دافع والظاهر يكلي للمردعي الاستحقاق بترازية باقام بنية

ادعاه

ادعاه وبرهن على النكاح يقبل برهانه بخلاف البيع بانه اذا انكره ثم ادعاه لا يقبل
 لانفساخه بالانكار بخلاف النكاح افر يقدر عشرة دراهم ثم ادعى انها اربعة
 او بمرجة صرف بيمينه لان اسم الدراهم يعي بخلاف المستوفة لغلبة غشك ولذا
 لو ادعى انها مستوفة لا يصرف ان كان البيان معصولا وصرفا لو بين موضوعا
 عملية فالتفصيل في البصول لا في الوصول ولو افر بغير الجيد لم يصرف في مختلفا
 ولو موضوعا للتفاض ولو افر انه قبض مائة او قبض الثمن او استوفى حقه صرفا وبنوا
 الزبالة لو بين موضوعا والا لا لان قوله جيد معسر فلا يخلل التاويل بخلاف
 غيره لانه كفاه او نص فيجوز التاويل ان كان افر بين ثم ادعى ان بعضه فرض
 وبعضه ربي وبهرن عليه قبل برهانه فنية عن علماء الدين وسجى بما افرار
 فقال ولا خير لرد علي الع درهم مردع المردع ثم صرحه في مجلسه بلاث عليه
 للمردع الا حجة او افرار ثانيا وكذا الحكم في كل ما فيه الحق لو افرار ومن ادعى على
 اخر ما لا يقبل المدعي عليه ما كان للمدعي عليه فقط وبرهن المدعي على ان له
 عليه الع وبهرن المدعي عليه على الفقه اي الايعاء او الابراء ولو بعد الفضا
 اي الحكم بالمال اذ المردع بعد فضا الفاض صحيح الا في المسئلة الخمسة كما سيجي
 قبل برهانه لا مكن التوفيق لان غير الحق فدر يفض ويرامنه دبعال الخصومة
 وسجى في الاقرار انه لو برهن على قول المدعي انا مبطل او شهود كقرية او ليس
 له عليه شيء صح الدعوى الى امره ذكر في الدرر في الاقرار في فصل الاستشراء
 كما يقبل لو ادعى الفضا على اخر فذكر المدعي عليه ببرهن المدعي على الفضا
 ثم برهن المدعي عليه على العبد او على الصلح عنه على مال وكذا في دعوى الرق بان
 ادعى عبودية شخص وانكر ببرهن المدعي ثم برهن العبد ان المدعي اعنته يقبل
 ان لم يصالحه ولو ادعى الايعاء ثم صالحه قبل برهانه الايعاء بحر وبيد برهن ان له
 اربعة مائة ثم افران عليه للمكر ثلثا ثمانية سفك على المكر ثلثا مائة وقيل لا عليه
 الجنتوى ملتفت وكلانه ما كان المدعي عليه جا حدا فزنته غير مشغولة بزمعه

عنه

لا يصح التوكيل بلا علم الوكيل والعرف ان تصرف الوصي خلافة والوكيل نيابة **فلو علم**
 الوكيل بالتوكيل ولو من ميثاقه او حاسق في تصرفه **ولا يثبت عزله** الا باخبار عدل
 او حاسق ان صرفه عنانية او مستورين او حاسقين في الامح كاخبار السيد جيلانية
عبد ولو باعه كان مختارا للعداء **والشعيع** بالبيع **والبكر** بالنكاح **والسلم** الذي
لم يباع بالشراب **وكذا** الاخبار بالعيب لم يدر شراء او حرم ما ذوق وفتح شركة
 وعزل فاضل ومتولى وفيه عني عشرة يشترط فيها احد شرط في الشرط
 لا يكتفي به **ويشترط ما بالشرط** في الشاهد وفيه في البحر بالعزل ان يفصل
 وبما اذا لم يصدفه ويكون الخبير غير المرسل ورسوله فانه يعمل بخبره مطلقا كما
 سيجي في بداهه **بلاع فلا فخر وامينه** وان لم يفعل جعلت امانة في بيعه على الصحيح
 ولو ايجابية **عبد الدين الغرماء** واخر **المال فطاع** ثمة عند الفاض **واستحق**
العبد او فطاع قبل تسليمه لم يضمن لان امين الفاض كالفاض والفاض كالمالام
 وكل منهم لا يضمن ولا يجلد بخلاف نائب الناحر **ورجع المشتري على الغرماء**
 لتعذر الرجوع على العاقد ولو باعه الوصي لهم اي لاجل الغرماء **بلمر الفاض**
 او بلا امره **واستحق العبد او مات قبل القبض** للغير من الوصي **وضلع الثمن**
رجع المشتري على الوصي لانه وان نصبه الفاض عاقد نيابة عن الميت فترجع الحقوق
 اليه **وهو يرجع على الغرماء** لانه عامل لهم ولو ظهر بعد للميت مال رجع الغرماء
 فيه بدونه **وهو الامح** اخرج الفاض **الثالث للغيراء** ولم يعكهم اياه حتى يخلو
كان المالك من مالهم اي العفراء **والثلثان للورثة** للمر امير فاض عدل برهم
او قطع في سرفه او ضرب في حرق قضى به بما ذكره **وسعد** بعله لوجوبه طاعة او
 الامر ومنعه محمد حتى يعطين الحجة واستحسنوه في زماننا وفي العيون وبه يعنى
 الامح كتاب الفاض للضرورة وقيل يقبل لو عدل اعلم **وان عدل اجاهل** لان
استعسر ما حسن تفسير الشرايط **صرف والا** وكذا لا يقبل قوله لو كان باسفا
 علما كان او جاهلا للثمة فالفضاء اربعة **الان يعطين الحجة** او يبدا شرعا

اي العبد والعقد

اي الخصم

قوله ولو علم الوكيل بالتوكيل ولو من ميثاقه او حاسق في تصرفه ولا يثبت عزله الا باخبار عدل او حاسق ان صرفه عنانية او مستورين او حاسقين في الامح كاخبار السيد جيلانية عبد ولو باعه كان مختارا للعداء والشعيع بالبيع والبكر بالنكاح والسلم الذي لم يباع بالشراب وكذا الاخبار بالعيب لم يدر شراء او حرم ما ذوق وفتح شركة وعزل فاضل ومتولى وفيه عني عشرة يشترط فيها احد شرط في الشرط لا يكتفي به ويشترط ما بالشرط في الشاهد وفيه في البحر بالعزل ان يفصل وبما اذا لم يصدفه ويكون الخبير غير المرسل ورسوله فانه يعمل بخبره مطلقا كما سيجي في بداهه بلاع فلا فخر وامينه وان لم يفعل جعلت امانة في بيعه على الصحيح ولو ايجابية عبد الدين الغرماء واخر المال فطاع ثمة عند الفاض واستحق العبد او فطاع قبل تسليمه لم يضمن لان امين الفاض كالفاض والفاض كالمالام وكل منهم لا يضمن ولا يجلد بخلاف نائب الناحر ورجع المشتري على الغرماء لتعذر الرجوع على العاقد ولو باعه الوصي لهم اي لاجل الغرماء بلمر الفاض او بلا امره واستحق العبد او مات قبل القبض للغير من الوصي وضلع الثمن رجع المشتري على الوصي لانه وان نصبه الفاض عاقد نيابة عن الميت فترجع الحقوق اليه وهو يرجع على الغرماء لانه عامل لهم ولو ظهر بعد للميت مال رجع الغرماء فيه بدونه وهو الامح اخرج الفاض الثالث للغيراء ولم يعكهم اياه حتى يخلو كان المالك من مالهم اي العفراء والثلثان للورثة للمر امير فاض عدل برهم او قطع في سرفه او ضرب في حرق قضى به بما ذكره وسعد بعله لوجوبه طاعة او الامر ومنعه محمد حتى يعطين الحجة واستحسنوه في زماننا وفي العيون وبه يعنى الامح كتاب الفاض للضرورة وقيل يقبل لو عدل اعلم وان عدل اجاهل لان استعسر ما حسن تفسير الشرايط صرف والا وكذا لا يقبل قوله لو كان باسفا علما كان او جاهلا للثمة فالفضاء اربعة الان يعطين الحجة او يبدا شرعا

صبردها

صب **وهذا للنسب** عند الشهود **فادعى** مالكه ضمانه **وقال** الصاحب **كانت** للذهن
 نجسة **وانكره** المالك **فبالقول** للهاب لانكاره الضمان والشهود يشهدون على الصب
 لا على عدم النجاسة **ولو قتل رجلا** وقال **قتلته** **لردته** او **لقتله** **اي لم يسمع**
 قوله ليليا يود الى فتح بلب العروان فانه يقتل ويقول كان القتل لزيد
 وامر الدم بخصم بلاءه لخلاب المال افرار بزارية **صرف** فاضل **مروان** بلايين
قال زيد **اخبرت** **مروان** **العاقبة** **فصيت** به اي بالالف **ليكر** **ودجعت** **اليه** **او قال**
فصيت **بقطع** **يد** **في** **حق** **وادعى** **في** **الاف** **والله** **وقطعه** **اليه** **والله**
بكون **اي** **الاخذ** **والقطع** **في** **وقت** **فقط** **وكذا** **الوزع** **فعله** **قبل** **التقليد** **او**
بعد **العزل** **في** **الامح** **لانه** **استند** **فعله** **الى** **حالة** **معي** **ودعا** **منا** **في** **الضمان** **فيصرف**
الان **يرهن** **زيد** **على** **كونهما** **في** **غير** **فقط** **ب** **بالفاض** **يكون** **بطلان** **شرعية**
وسرع **نقل** **في** **الاشياء** **عن** **بعض** **الشافعية** **اذا** **لم** **يكن** **للفاض** **شيء**
في **بيت** **المال** **فله** **اخذ** **عشر** **ما** **يتولى** **من** **اموال** **اليتامى** **والا** **وقاد** **في** **الخاتمة**
لكن **في** **العشر** **مسألة** **الخاتمة** **فلت** **لأن** **في** **البرازية**
 كل ما يجب على الفاض **والبيع** **لاجل** **للمال** **اخر** **الاجر** **به** **كان** **نكاح** **صغير** **لانه** **واجب**
 عليه **وكجواب** **البيع** **بالقول** **واما** **بالكتابة** **فيجوز** **لها** **على** **فرد** **كتبت** **لها** **ان**
الكتب **لا** **يلزم** **مهما** **وقامه** **في** **شرح** **الوهبانية** **وهي**
 وليس له اجر وان كاني فاسما **وان** **لم** **يكن** **من** **بيت** **مال** **مفرد**
 ورخص بعض لانعدام مفسر **وفي** **عصر** **نا** **بالقول** **الاول** **ينص**
 وجوز للفتح على كتب خطه **على** **فرد** **اذ** **ليس** **في** **الكتب** **يخصر**

كتاب الشهادات

اخرها عن الفضلاء **لانها** **كل** **لوسيلة** **وهي** **لغة** **خبر** **فاطع** **وشرعا**
اخبار **صرف** **للاثبات** **حق** **فتح** **فلت** **والاطراف** **على** **الزور** **مجاز** **للاطلاق**
 اليمين على الغوس **بلفظ** **الشهادة** **في** **مجلس** **الفاض** **ولو** **بلا** **دعوى** **كل** **عق**

قوله ولو علم الوكيل بالتوكيل ولو من ميثاقه او حاسق في تصرفه ولا يثبت عزله الا باخبار عدل او حاسق ان صرفه عنانية او مستورين او حاسقين في الامح كاخبار السيد جيلانية عبد ولو باعه كان مختارا للعداء والشعيع بالبيع والبكر بالنكاح والسلم الذي لم يباع بالشراب وكذا الاخبار بالعيب لم يدر شراء او حرم ما ذوق وفتح شركة وعزل فاضل ومتولى وفيه عني عشرة يشترط فيها احد شرط في الشرط لا يكتفي به ويشترط ما بالشرط في الشاهد وفيه في البحر بالعزل ان يفصل وبما اذا لم يصدفه ويكون الخبير غير المرسل ورسوله فانه يعمل بخبره مطلقا كما سيجي في بداهه بلاع فلا فخر وامينه وان لم يفعل جعلت امانة في بيعه على الصحيح ولو ايجابية عبد الدين الغرماء واخر المال فطاع ثمة عند الفاض واستحق العبد او فطاع قبل تسليمه لم يضمن لان امين الفاض كالفاض والفاض كالمالام وكل منهم لا يضمن ولا يجلد بخلاف نائب الناحر ورجع المشتري على الغرماء لتعذر الرجوع على العاقد ولو باعه الوصي لهم اي لاجل الغرماء بلمر الفاض او بلا امره واستحق العبد او مات قبل القبض للغير من الوصي وضلع الثمن رجع المشتري على الوصي لانه وان نصبه الفاض عاقد نيابة عن الميت فترجع الحقوق اليه وهو يرجع على الغرماء لانه عامل لهم ولو ظهر بعد للميت مال رجع الغرماء فيه بدونه وهو الامح اخرج الفاض الثالث للغيراء ولم يعكهم اياه حتى يخلو كان المالك من مالهم اي العفراء والثلثان للورثة للمر امير فاض عدل برهم او قطع في سرفه او ضرب في حرق قضى به بما ذكره وسعد بعله لوجوبه طاعة او الامر ومنعه محمد حتى يعطين الحجة واستحسنوه في زماننا وفي العيون وبه يعنى الامح كتاب الفاض للضرورة وقيل يقبل لو عدل اعلم وان عدل اجاهل لان استعسر ما حسن تفسير الشرايط صرف والا وكذا لا يقبل قوله لو كان باسفا علما كان او جاهلا للثمة فالفضاء اربعة الان يعطين الحجة او يبدا شرعا

بالعزة وتشديد الواو هو

الامام جلا ينبغي لامرانه يتاقت ويتغير بزمان ومكان وحادثه وقول
معتد حتى لا ينبغي فضاؤه باقوال ضعيفة وما في الغنية والمجته من قبول
ذو المروءة الصادق بقول التلخج وضعفه الكمال بأنه تعليل في مقابلة
النصر فلا يغفل واقره المص وهي ان على حاضر يحتاج الشاهد الى الاشارة
الى ثلاثة مواضع اعني **الخصمين** والشهود به لو عيننا لا ديننا وان على غلب
كما في نفل الشهادة **او ميت** فلا بد لقبول من نسبته الى جهة فلا يقع
ذكر اسمه واسم ابيه وصناعته الا اذا كان يعرف بهما اي بالصناعة لا بالمكان
بان لا يشاركه في المص غيره ولو فرضي بلا ذكر الجذر فيجوز بالمعنى التعريف
لا تكثير الحروف حتى لو عرف باسمه فقط او بلقبه وحده كفي جامع البصولين
ومتلفظ **ولا يثبت** عن شاهد بلا عن من الخصم **الا** في حروفه وعندها
يسئل الكل ان جعل علامهم **بسر او علنا** به يعني وهو اختلاف زمان
لانما كانا في القرن الرابع ولو اتفق بالسراج جمع وبه يعني سراجية
وكفي في التركية قول المزك **هو عدل في الاصح** لشبوت الحرية بالدار در
يعني الاصل عيّن كان في دار الاسلام الحرية فهو بعد رتبة جواب عن النقص
بالعبد وبدلالة عن النقص بالمحدود **ابن كمال والتعديل من الخصم الذي**
لم يرجع اليه في التعديل لم يصب ولو كان ممن يرجع اليه في التعديل صح
ببازية والمراد بتعديله تركيته بقوله هم عدول زاد لانهم اختلفوا
او نسوا او لم يزد **واما قوله صدقوا او هم عدول** صرفة فانه اعترا
بلحن فيغضبه بفراره لا بالبينة عند الجود اختيارا وفي البحر عن التمدب
يلعب الشهود في زماننا لتعذر التركية اذ الجمول لا يعرف الجمول واقره
المص ثم نفل عن الصيرفية تقويضة للقاض فلن **ولا** انشراح
عن الاشياء **والشاهد له ان يشهد باسمه او راء** في مثل البيع والسو
بالتعاض فيكون من المراء **والاقرار** ولو بالكتابة فيكون مريدا وحكم

الحاكم

الحاكم والغصب والقتل وان لم يشهد عليه ولو محتجيا يري وجه المرفوع به
ولا يشهد على محب بسماحة منه **الا** اذا تبين القابل بان لم يكن في البيت غيره لاكن
لو جسر لا يغفل **در او يري شخصه** اي القابلة مع شمله لا الشيق بانما ملائمة
بنت **ملان ابن جلال** ويكفي هذا المشاهدة على الاسم والنسب وعليه الفتوى
جامع البصولين **وسرع** في الجواهر عن محمد لا ينبغي للفقهاء كتب
الشهادة لان عند الادار يغضهم المدعى عليه فيضرب **بلا** **الكلان بين الخصمين**
بان افرج المدعى خط اقرار المدعى عليه فانكر كونه خطه جاستكتب فكتب
ويشخص **مشابهة ظاهرة** على انها خط واحد **الا** يحكم عليه بالمال هو الصحيح
خاتية وانه امتي طاري المدارية بخلافه فلا يعول عليه وانما يعول على هذا
التصحيح لانه قاضي خان ممن يعتقد على تصحيحاته كذا ذكره المص هنا وفي كتاب
الاقرار واعقده في الاشياء لاكن في شرح الوضعية لو قال هذا حكمه لاكن ليس على
هذا المال ان كلف الخط على وجه الرسالة مصدره معنونا لا يصدق ويلزم بالمال
وخوة في المتلفظ وقتاؤه فارة المدارية وراجع ذلك **ولا يشهد على شهادة غيره**
مالم يشهد عليه وفيه في النهاية بما اذا سمعه في غير مجلس القاض ولو فيه جاز
وان لم يشهد به شربلية عن الجوهرة وخالعه تصوير صدر الشريعة وغيره وقولهم
لا بد من التحميل وقبول التحميل وعدم التمسع بعد التحميل على الاظهر نعم الشهادة
بفضاء القاض صحيحة وان لم يشهد بها القاض عليه وفيه ابو يوسف بمجلس
الفضاء وهو الاحوط ذكره في الخلاصة **كفي عدل واحد** في اثنتي عشرة مسألة
على ما في الاشياء منها اخبار القاض به فلا يسأل المحبوس بعد المدة **والتركبة** اي تركية
السروا ما تركية العلانية فمشاهدة اجملا **وترجمة الشاهد والخصم والرسالة**
من القاض الى المزك والاثنتان احوط وجاز تركية عبد وصيه ووالده وفد نظمه
وهي ان منها احد عشر فقال
ويغفل عدل واحد في قسوم ، وجرع وتعديل وار شيفر ،

وترجمة والسلم هل هو جيد ، واجلاس الارسل والعيب يظهر ،
 وصوم على ما امر او عند علة ، وموت اذا المشاهدين بحسب ،
 والتركبة للزم تكون بالامانة في دينه ولسانه وبيده **وانه صاحب يقظة**
 فان لم يعرفه المسلمون سألوا عنه عن عدول المشركين اختيارا وفي الملتقط
 عدول نصراني ثم اعلم فقلت شهدته ولو سكر الزمسي لا تغبل **ولا يشهد من**
روا خطه ولم يذكرها اي الحادثة كذا القاضي والراوي المشايخة الخط للخط
 وجوزاه لو في حوزة وبه نأخذ جرح عن المتبقي **ولا يشهد احدا لم يعاينه**
 بالاجماع **الا في عشرة** على ما في شرح الوهبانية من العتق والولاء عند الشك
 والمهر على الاصح بزازية والنسب والموت **والنكاح والدخول بزوجه**
ولاية القاضي واصل الوقف قيل ونشرايه على المختار كما مر في بابيه واصله
 هو كل ما يتعلق به حكمته وتوقف عليه والماجن شرابه **فله الشهادة بذكره**
 اذا اخبر به بما هذه الاشياء **من يثق** الشاهد به من خبر جماعة لا يتصور
 توافقه على الكذب بلا شرط عدالة او شهادة عدلين **الا في الموت** فيكفي
 العدول ولو انثى وهو المختار ملتقى وفتح وفيه شراح الوهبانية بان لا يكون
 المختبر مثما كوارث وموصي له **ومن في يدك شيء** سوى رفيق علم رفته ويقهر
 ويعبر عن نفسه **والا يجوز كتمان** له ان يشهد به انه ان وقع في قلبه ذل
 اي انه ملكه **والا ولو علمين القاضي** ذل جازله الفضا به بزازية اي اذا
 ادعاه المالك والالا وان **فسر الشاهد للقاضي** ان شهدته فلا تنسده
لو يعاينه البيروني على الصحيح **الا في الوقف والموت** اذا فسروا
 فالأخبر به من يثق به **تقبل على الاصح** خلاصة مل في العربية عن الخانية
 معنى التفسير ان يقول لا تشهدنا لاننا سمعنا من الفاسر اما لو قال لم نعلمين ذل
 ولا كنه اشتمر عندنا جازت في الكل وصحة شراح الوهبانية وغيره
باب القبول وعدمه

قالوا انما خرون من احبنا اذا لم يكن للشاهد
 شبهة في الخط يجوز ان يشهد وان لم يتفكر
 الحادثة سواء كذب الصادق في يد الخصم او
 غيره وعليه العتق كذا في الاختيار
 طهنية

اي من يله

اي من يجب على القاضي قبول شهادته ومن لا يجب لامن يجب قبوله او لا يجب لصحة
 الباعث مثلا كما دفعه المصنف لعقاب باشا وغيره **تقبل من اصل الاقرار**
 اي اصحاب بدع للتكبر كجبر وفرد ورفض وخروج وتشبيه وتعطيل وكل منهم
 اثنا عشر مرة فصاروا اثنين وسبعين **الا في الخطاية** صنف من الروافض يرون
 ان الشهادة لشيعة منهم وكل من حلف انه محض فروعهم لا بدعتهم بل لثمة
 الكذب ولم يبق لذهبهم ذكر جرح **من الزم** لو عدل في دينهم جوهره **على**
مثله الا في خمس مسائل على ما في الاشياء وتقبل باسلامه قبل الفضا وكذا بعد
 لو يعقوبة كغود جرح **وان اختلفا** من اليهود والنصارى **والزمن على**
المستامن الاعلى ولا مر تدعى مثله في الاصح **وتقبل منه على** مستامن مثله
 مع الخلاه **الدار لان** اختلاف دارهما يقطع الولاية كما يمنع التوارث **وتقبل**
من عدو بسب الدين لانها من القدرين بخلاف الذنوبية لانه لا يوم من من يقول
 عليه كما سيجي ، واما الصديق لصديقه فتقبل الا اذا كانت الصداقة متطابقة
 بحيث يتصرف كل في مال الآخر فتاوى المصنف معز به المعين الحكم **ومن ترك**
صغيرة بلا اصرار **ان اجتنب الكتاب** كذا ، وغلب صوابه على صغاريه درر وغيره
 قال وهو معنى العدالة وفي الخلاصة كل جعل يرفض المروءة والكرم كبيرة
 وافرء ابن الكمال قال ومتى ارتكب كبيرة سقطت عدالته **ومن اغلب**
 لو بعز والالا وبه نأخذ جرح والاستمراء بشي من الشرايع كبر ابن كمال
وخفي واقطع **ولو بالزني** خلافا لما ذكره **وحسن** كالانثى لو
 مشكلا والافلا مشكلا **وعتق لعنقه** **وعلمه** **الالتمة** كما في الخلاصة
 شهد بعد عتقهما ان الثمن كذا عند اختلاف بايع ومشتري لم تقبل جرح النفع
 باثبات العتق **ولا خفيه** **وعنه** **ومن حرم رضا** **او مظاهرة** الا اذا امتدت
 الخصومة وخلص معه على ما في الغنية وفي الحزانة خلاص الشهود والمرعى
 عليه تقبل لو عدوا **ومن كلف** **على عبد كافر** **مولا** **مسلم** **او على** **وكيل**

مبيد فذكر الا ان يرد الكبر من حيث منع
 الشهادة

في خلاص الشهود

قوله عليه الصلاة والسلام لا شهادة للفرع باهل البيت اى الطاب معايشه
منهم من الفروع لامن الغنعة ومعدده قبول شهادة المستاجر والاستاذ له
وعنه من يفعل الردى ويوتئى واما بالكسر فالتكسر التليين واعطاه وكلامه
خلقة فيقبل **بجر** **ومغنية** ولو لنفسه الحرة رجع صوتها درر وينبغي تفسيره
بلا ومتى عليه ليكن عند الفاضل كما في مدر من الشرب على الدماء ذكره السواي
وناخلة في مصيبة غيرها باجر درر وفتح زاد العينى فلو في مصيبتها تفصيل
وعلمه الواى بزيادة اضطرابها وانساب صبرها واختيارها فكلما كان الشرب
للتدراو **وعند بسبب الدنيا** جعله ابن كمال عكس العرج لاطله فتقبل له
لا عليه واعتمد في الوهبانية والمحبة قبولها فلم يعسف بسببها قالوا والحقد
فيسق للنهي عنه وفي الاشياء في تامة فاعادة اذا اجتمع الحلال والحرام ولو العداوة
للدنيا لا تقبل سواء شرب على عرو او غيره لانها فسق وهو لا يتجزى وفي فتاوى
المص لا تقبل شهادة الجاهل على العالم بعسفه بنز ما يجب تعلمه شرعا لا تقبل
شهادته على مثله وغيره ولما حكم تعزيره على تركه ذلك ثم قال والعالم من
يستخرج المعنى من التركيب كدخني وينبغي **ومجاز في كلامه** او يلف فيه كثيرا
او اعتلاد شتم اولاده او غيرهم لانه معصية كبيرة كترك زكاة او حج على رواية
جوريته او ترك جماعة او جمعة او اكل فوق شبع بلا عذر وخروج لبرجة فدرهم
اير وركوب بجر ولبس حرير وبول في سوق او الى قبلة او شمس او قمر وكعبيل
ومسخرة ورفاص وشتام للدابة وفي بلادنا يشتمون ببيع الدابة فيج وغيره
وفي شرح الوهبانية لا تقبل شهادة البخيل لانه لجله يستفصم فيما يتعرض
من الناس فيلخذ زيدا على حقه فلا يكون عدلا ولا شهادة الاشراف من اهل
العراف لتقصيهم ونقل المص عن جواهر العتاي واما من انتقل من مذهب
ايه هنيئة الى مذهب الشايع فلان وكذا ببيع الاكلان والحنوك لتقصيه
الموت وكذا الدلال والوكيل لو بدلت ثبات النكاح اما لو شهد انها امراته تقبل
والجيلة

في حقه من الفروع لامن الغنعة ومعدده قبول شهادة المستاجر والاستاذ له

في حقه من الفروع لامن الغنعة ومعدده قبول شهادة المستاجر والاستاذ له

في حقه من الفروع لامن الغنعة ومعدده قبول شهادة المستاجر والاستاذ له

في حقه من الفروع لامن الغنعة ومعدده قبول شهادة المستاجر والاستاذ له

والجيلة انه يشهد بالنكاح ولا يذكر الوكالة بزازية وتسميل واعقده فدره اجند
في وافعائه وذكره المص في اجارة معينه معربا للزازية ولا يقبل
شهادة الدالين والصكاكين والمحضرين والوكلاء المتصلة على ابوابهم وخو
في فتاوى مؤيد زادة وفيه وصي اخر من الوطية بعد قبولها لم تجز شهادته
للميت ابدا وكذا الوكيل بعد ما اخرج من الوكالة ان خلاص اتعاظا والافضل
عنرا في يوسف **ومعنى الشرب** بغير الخمر لان بغيره من تركب الكسرة مجرد
شهادته وما ذكره ابن الكمال غلط كما ذكره جلاله قال وفي غير الخمر يشترك الاطمان
لان شربه صغيرة وانما قال **على الدماء** ليجوز الشرب للتدراو فلا يسقط العدالة
لشبهة الاختلاف صر الشريعة وابن كمال **ومن يلعن باللعن** ان نعزم مرونة
وكذب غالبا كافي **والخبر** اذا امسكها المستيناس فيطرح الا ان يجر حام غيره
جلال الله الحرام عيني وعناية **والنفسور** وكل هو شيع بين الناس كالظناير
والمزامير وان لم يكن شنيعا نحو الجدا وضرب الغضيب فلما اذا اجلس بيان
يرفضون به خاتية لدخوله في حد الكبار بجر **ومن يلعن بالناس** لانه يلعن على
كيرة هداية وغيرها وكلام سعد اجند يعيد تفسيره بالاجرة فامل واما
المغنى لنفسه لدفع وحشة فلما باسره عند العلامة عنانية وصحة العيني وغيره
وقال ولو فيه وعك وحكمة فجاز اتعاظا ومنهم من ابا حده مكلفا ومنهم من
كرهه مكلفا هم ومنهم من اجازة في العرس كما جاز ضرب الدج فيه وفي البحر
والمذهب حرته مكلفا بانقطع الاختلاف بل كلها الدانية انه كبيرة ولو لنفسه
واخر المص قال ولا تقبل شهادة من يسمع الغنا او يجلس مجلس الغنا زاد
العيني او مجلس الجور والشرب وان لم يسكن لان الاختلاف بهم وتركه الامر
بالمعروف يسقط عدالته **او يركب ساجد** للمعسوف ومراده من يركب
كبيرة قاله المص وغيره **او يركب الخدم بغير الارادة** لانه حرام **او يلعن بسرد**
او طاب مكلفا فامروا ولا اما الشطرنج فلهشبهة الاختلاف بشرط واحد من

في حقه من الفروع لامن الغنعة ومعدده قبول شهادة المستاجر والاستاذ له

في حقه من الفروع لامن الغنعة ومعدده قبول شهادة المستاجر والاستاذ له

على العرف بيزا السلب والخلع

ست فلذا قال **او يفاخر بشكره او يثني بدلالة** حتى يعون وقتها **او يجلد**
عليه كثيرا **او يلعب به على الكريق او يكر عليه وسقا** اشياء او يداوم
عليه ذكره سعداء اجند معربا للكلج والعراج **او ياكل الربى** فيروء بالشهوة
ولا يخفى ان العيسق يعنى شرعا لان الفاضى لا يثبت ذل ولا بعد كونه له
بالكل سواء بحر جليج **او يبول او ياكل على الكريق** وكذا كل ما يخل بالمروءة
ومنه كشف عورته ليستخفى من جانب البركة والناس حضور وفكر كثير زمانا
فتح او يكره سب السلب لظهور وسفه خلاص من خفيه لانه جاسق مستور
عيني قال المص وانما فيدربا بالسلب تبعا لكلامهم والافعالا ولي ان يقال
سب المسلم لسفوك العدالة بسبب المسلم وان لم يكن من السلب كما في السراج
والتهلية وفيها العرف بين السلب والخلع ان السلب الصالح الضر الاول
من التلاعبين منهم ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه والخلع بالفتح من بعد ضم
في الخير وبالسكون في الشر بحر وفيه عن العنانية عن ابي يوسف لا قبل شهادة
من سب الصحابة وافبل من ثبوتهم لانه يعتقد دينا وان كان على يد كل
فلم يثبت وسفه خلاص الساب **شهادته ان اباها اوصى اليه فلان ادعاء**
صحت شهادتهما استحسانا كشهادة داينة الميت ومديونية والموصى لهما
وصييه لثالث على الايض **وان انكر لان الفاضى لا يلد اجمارا** احد على قبول
الوصية عيني **كما لا تقبل لشهادته ان اباها اوصى اليه** وكذا بقض ديون
وادعى الوكيل او انكر والعرف ان الفاضى لا يلد نصب الوكيل عن الغلاب
خلاص الوصي **شهادته الوصي** او وصى الميت **بحق لميت** بعد ما عزل الفاضى
عن الوصاية ونصب غيره او بعد ما ادرك الورثة **لا تقبل** شهادته لميت
في ماله او غيره **خلاصه** **او لا يحل** الوصي محل الميت ولذا لا يلد عزل نفسه
بلا عزل فاض فكان كالميت نفسه جاستوى خصامه وعذبه خلاص الوكيل
فلذا قال **ولو شهد الوكيل بعد عزله للموكل ان خلاصه** في مجلس الفاضى ثم

شهد

شهادته عزله **لا تقبل** اتعاقا للثبوت **والا قبلت** لعدم ما خلاها للثبوت يجعله
كالموصي سراج وفي فسادته الذي يلعب كل من طرخصا في حادثة لا تقبل شهادته
فيها ومن كان بعرضه ان يصير خصما ولم ينصب خصما بعد تغيب وهذا ان
الاحلان متبعين عليهما وتامه فيه فيدربا مجلس الفاضى لانه لو خلاصه في غيره
ثم عزله قبلت عند هذا كذا لو شهد في غير ما وكل فيه او عليه جامع العتاي
وفي البرارية وكذا بالخصومة عند الفاضى في خلاص المطلوب بالبعد درهم عند
الفاضى ثم عزله يشهد ان لموكله على المطلوب مائة دينار تغيب خلاص ماله
وكذا عند غير الفاضى وخلصه وتامه فيه كما قبلت عند هذا خلاصا للثبوت
شهادته اثنين يدين على الميت **او يدين** ثم شهدا **او يدين** **او يدين**
يدين على الميت لان كل برقي يشهد بالدين في الزمة وهي تقبل ففوقها شتى
فلم تقع الشركة له في ذلك خلاص الوصية بغير عين كذا في وصايا المجمع
وشروحه وبيحه **ثمة وكشهادة** **او يدين** **او يدين** **او يدين**
مال الميت جلته مغبولة في ظاهر الرواية كما لو شهد الوصيان على افسار
الميت بشئ معين لو ارث بالغ تقبل بزازية **ولو شهدا في ماله اي الميت**
لا خلاصا لهما ولو اوصى لم يجر اتعاقا **كما لا تقبل** **او يدين** **او يدين**
اي جسد **او يدين** عن اثبات حق لله تعالى او للمعبر فان تضمنه قبلت ولا لا
بعد التعديل ولو قبله قبلت اي الشهادة بل الاخبار ولو من واحد
على الخرج المجر كذا اعتمد المص تبعا لما فرقه صدر الشريعة وافره مثلا خسر
ادخله تحت قولهم **او يدين** اسم من الرقع وذكر وجهه والخلق ابن الكمال
رد هذا تبعا لعامة الكتب وذكر وجهه وكذا كلام الوائى وعزمه زاده البيل
اليه وكذا الفريستانى وقال وفيه ان الفاضى لم يلقبعت لهذه الشهادة ولا كن
يزك الشهود سرا وعلمنا بان عدلوا قبلت وعزاه للمضمرات وجعله البرجند
على قولهم **او يدين** **او يدين** **او يدين** **او يدين** **او يدين**
وله وكذا كلام الوائى وعزمه زاده البيل اليه **او يدين** **او يدين** **او يدين**
فوله وكذا الفريستانى **او يدين** **او يدين** **او يدين** **او يدين** **او يدين**
العدول جان الحكم لم يجر قبل التعديل لاسيما اذا خرج كذا ذكره المص وجهه ان مراد الفاضى لم يلقبعت
الى هذه الشهادة ولا كن يسئل عن شهود المدعى سرا وعلمنا بان عدلوا قبلت وعزاه للمضمرات وجهه ج

شهادته عزله لا تقبل اتعاقا للثبوت والافلت لعدم ما خلاها للثبوت يجعله كالموصي سراج وفي فسادته الذي يلعب كل من طرخصا في حادثة لا تقبل شهادته فيها ومن كان بعرضه ان يصير خصما ولم ينصب خصما بعد تغيب وهذا ان الاحلان متبعين عليهما وتامه فيه فيدربا مجلس الفاضى لانه لو خلاصه في غيره ثم عزله قبلت عند هذا كذا لو شهد في غير ما وكل فيه او عليه جامع العتاي وفي البرارية وكذا بالخصومة عند الفاضى في خلاص المطلوب بالبعد درهم عند الفاضى ثم عزله يشهد ان لموكله على المطلوب مائة دينار تغيب خلاص ماله وكذا عند غير الفاضى وخلصه وتامه فيه كما قبلت عند هذا خلاصا للثبوت شهادته اثنين يدين على الميت او يدين ثم شهدا او يدين او يدين يدين على الميت لان كل برقي يشهد بالدين في الزمة وهي تقبل ففوقها شتى فلم تقع الشركة له في ذلك خلاص الوصية بغير عين كذا في وصايا المجمع وشروحه وبيحه ثمة وكشهادة او يدين او يدين او يدين مال الميت جلته مغبولة في ظاهر الرواية كما لو شهد الوصيان على افسار الميت بشئ معين لو ارث بالغ تقبل بزازية ولو شهدا في ماله اي الميت لا خلاصا لهما ولو اوصى لم يجر اتعاقا كما لا تقبل او يدين او يدين اي جسد او يدين عن اثبات حق لله تعالى او للمعبر فان تضمنه قبلت ولا لا بعد التعديل ولو قبله قبلت اي الشهادة بل الاخبار ولو من واحد على الخرج المجر كذا اعتمد المص تبعا لما فرقه صدر الشريعة وافره مثلا خسر ادخله تحت قولهم او يدين اسم من الرقع وذكر وجهه والخلق ابن الكمال رد هذا تبعا لعامة الكتب وذكر وجهه وكذا كلام الوائى وعزمه زاده البيل اليه وكذا الفريستانى وقال وفيه ان الفاضى لم يلقبعت لهذه الشهادة ولا كن يزك الشهود سرا وعلمنا بان عدلوا قبلت وعزاه للمضمرات وجعله البرجند على قولهم او يدين او يدين او يدين او يدين او يدين وله وكذا كلام الوائى وعزمه زاده البيل اليه او يدين او يدين او يدين فوله وكذا الفريستانى او يدين او يدين او يدين او يدين او يدين العدول جان الحكم لم يجر قبل التعديل لاسيما اذا خرج كذا ذكره المص وجهه ان مراد الفاضى لم يلقبعت الى هذه الشهادة ولا كن يسئل عن شهود المدعى سرا وعلمنا بان عدلوا قبلت وعزاه للمضمرات وجهه ج

أي وقد تقدم العهد وكذا يقال في قوله شربة
فمر مان لم يكن متفاد ما قبلت له فيه من أليات
حق الشرع الحق لم يكن جرحا جرحا وبهذا
يندرج التناهي بين هذا وما يلي في قوله
زروا أو شربوا الخرايا وقد اشار إلى هذا
انتا ويل بقوله ولم يتفاد العهد طرح

بأنهم فسفة أو زناة أو أكلة الربى أو شربة الخمر أو على أفرارهم أنهم شهدوا بزورا أو
أنهم أحرار في هذه الشهادة أو أن المدعى يكفل في هذه الدعوى أو أنه لا شهادة له
على المدعى عليه في هذه الحادثة فلا تقبل بعد التعديل بل قبله درر واعتقد المص
وتقبل لو شهدوا على الجرح المركب كما فرار المدعى بعسقم أو أفرار به شهادة تهم
بزورا وبأنه استأجرهم على هذه الشهادة أو على أفرارهم أنهم لم يحضروا المجلس
الذي كان فيه الحق عيني أو أنهم عبيد أو أنهم محرودون في قذف أو أنه ابن المرد
أو أبوه غلبية أو قاذف والمفروض يدعيه أو أنهم زناوا أو وجعوا أو سرقوا أو
كزا أو بينه أو شربوا الخمر ولم يتفاد العهد كما مر في باب أو قتلوا النفس عمدا
عيني أو شركاء المردعي والمدعى مال أو أنه استأجرهم بكزرا للشهادة
وأعطاهم ذلك مما كان له عنده من المال ولو لم يغله لم تقبل لدعواه الاستيجار
لغيره ولا ولاية له عليه وإن طاعتهم على كزرا ودفعته إليهم أي رشوة والافلا
صلح بالمعنى الشرعي ولو ظلال ولم ادفعه لم يقبل على أن لا يشهدوا على زورا وفرد
شهدوا زورا وأنا أطلب ما عكيتهم وإنما قبلت في هذه الصور لأنها حق الله تعالى
أو العبد ليست الحاجة لأحيائها شهد عدل فلم يرجع عن مجلس الطائفة ولم يكفل
المجلس ولم يكذب المشهود له حتى قال أو همت أخفكت بعض شهاداته ولا منافقة
قبلت شهادته بجميع ما شهد به لو عدل ولو بعد الفضا وعليه العفو في حالية
وحر فلشهادته لا كعبارة المتلفي تفتض قبول قوله أو همت وأنه يفض
بما يقضي وهو مختار السرخسي وغيره وكذا هو كدام الأكل وسعدا ترجيح جتنب
وتبصر وإن قاله الشاهد بعد قيامه عن المجلس لا تقبل على الظاهر احتياطيا
وكذا لو وقع الغلط في بعض الحدود والنسب هدرية بينة أنه أي المخرج مات
من الجرح أو لى من بينة الموت بعد البر ولو أفلام أو ليا المقتول بينة على
أن زيدا جرحه وقتله وأفلام زيد بينة على أن المقتول قال إن زيدا لم يجره ولم
يقتله بينة زيد أولى من بينة أوليا المقتول مجمع البناوى وبينة الغيب

مثلا في الجور لم يذكر المص معنى القبول للاختلاف فيه
فيقول يفض جميع ما شهد به لأنه طارحاً للمردعي
بلا يكفل بقوله أو همت وعلى هذا معنى القبول
قبول شهادته لا قبول قوله أو همت واختاره
بالمداوية لقوله في جواب المسئلة جازت شهادته
فيل يفض بما يقضي أن تدار في نقصان وإن زيادة
يفضي به أن ادعاه المدعى لأن ما حدث بعد هذا
قبل الفضا يجعل كدروته عندها وإليه مال شمس
الاية السرخسي واقتصر عليه طائفتان وعزاه
إلى المجمع الصغير وعلى هذا معنى القبول العمل
بقوله أو همت

من نعيم

من نعيم بلغ أو لى من بينة كون الغيب أي قيمة ما اشترى من وشبه في ذلك الوقت
مثل الثمن لا تقبلت أمرا زائرا ولأن بينة العسلد ارجح من بينة الصحة درر
خلا فإلما في الوهبانية ما يذرون البينة جالغول المدعى الصحة متينة وبينة
كون التصرف في خوته يراو خلق أو خصومة ذاعقل أولى من بينة الورثة
مثلا كونه مخلوق العقل أو عجنونا ولو قال الشهود لا ندركه لأن في محنة أو مرض
يمس على المرض ولو قال الوارث كذا في يصر في حتى يشهد أنه كان صحيح العقل
بنازية وبينة الأكرار بما فرار أولى من بينة الشكوع أن أرفا وأخرا فيهما
فإن اختلفا ولم يورخا في بينة الشكوع أولى ملتفك وغيره واعتقد المص وابن
وعزم زادة في روع بينة العسلد أولى من بينة الصحة شرح وهلم
وفي الأشياء اختلف التبليغان في الصحة والبطلان جالغول المدعى البطلان
وفي الصحة والعسلد الغول المدعى الصحة إلا في مسألة الأقاله وفي المتفك
اختلفا في البيع والرهن جالبيع أولى اختلفا في البقات والوجاء جالوجاء أولى
استحلنا شهادة فاصرة يقرها غيرهم تقبل لأن شهدا بالدار بلذا ذكر أنما
في يد اخضم بشهده، آخران أو شهدا بالمدرك المحرود، آخران بلحردوا أو
شهدا على الاسم والنسب ولم يعرفا الرجل بعينه بشهده، آخران أنه المسمى به
در شهد واحد فظل الباقيون حتى تشهد كشهادته لم تقبل حتى يتكلم كل شاهد
بشهادته وعليه العتوى شهادة النعم المتواتر مقبولة الشهادة إذا
بكلت في البعض بكلت في الكل إلا في عبيدين مسلم ونصران في شهد نصرانيلان
عليهما بالعنق قبلت في حق النصران ففقد الأشياء فلت
وزاد محشي ما خمسة أخرى معزبة للبنازية انتهى والله اعلم
باب الاختلاف في الشهادة
مبنى الباب على اصول مغررة من أن الشهادة على حقوق العباد لا تقبل بلا دعوى
جلاي مدفوفه تعالى ومن أن الشهادة لاكثر من المدعى بالكلية جلاي الأقل

الاستدلال على صحة الدعوى باليمين في غير ما ذكره المص
الاستدلال على صحة الدعوى باليمين في غير ما ذكره المص

الاستدلال على صحة الدعوى باليمين في غير ما ذكره المص
الاستدلال على صحة الدعوى باليمين في غير ما ذكره المص

[illegible]

لا اقل الا ان يوفق باستيعابا او ابراهيم كمال وهذا في الدين وفي العيش تقبل
 على الواحد ما لو شئنا واحد ان هذا من العبد من له واخر ان هذا له قلت
 على العبد الواحد انما اتفقا عليه اتفقا في رتبة العبد لا في كماله
 سواء كان المرعي اقل للمالين او اكثرهما عرصة زادة ثم فرع على هذا الاصل بقوله
 بطو شئنا واحد بشره عبدا او كتابته على العبد واخر بالعبد وضمه اليه وقد
 لان المقصود اثبات العقد وهو يختلف باختلاف البذل فلم يبق العبد على كل
 واحد ومثله العتق بمال والصالح عن قود والرهن والقتل ان ادعى العبد
 والقاتل والراهن والمرأة له ونشر مرتب اد مقصودهم اثبات العقد
 وان ادعى الاخر كماله شئنا فذكر عوى الدين اذ مقصودهم السال فتقبل
 على الاقل ان ادعى الاكثر كلامه في الاشارة لتتابع لوجه اول المرأة للمطالبة
 لاثبات العقد وكما للدين بهرهما الوادعي المودع ولو المستاجر فذكر عوى عقد
 اتفقا وصح النكاح بالاقل اي بدله كلفا استفسانا خلافا لهما ولزم
 صحة الشهادة في الجرح بشهادة اربعة بان يقولات وتركه ميراثا للدين
 اثنان يشهدان بملكه عند موته او بيرة او بيزن يقوم مقامه كمتاجر ومستجير
 وشايب ومودع فيغن ذلك عن الجرح لان الايدى عند الموت تنقلب يد
 ملوك بواسطة الضمان فاذ اثبت المودع ثبت الجرح ضرورة ولا بد مع الجرح المذكور
 من بيان سبب الوراثة وبيان انه اخوه لايه وانه والاخرهما فحذر ذلك
 كتميمية وبغني شره ثلاث وهو بيان قول الشاهد لا وارث او لا اعلم
 له وارثا غيره ورابع وهو ان يدرك الشاهد الميت والاجابة لعدم معانيه
 النسب ذكرهما البنزان وذكر اسم البيت ليس بشره وان شهد ابيده سواء
 فلا من شهد او لادت لغيا من مجموع التنويع يداليه فلا من شهد
 انما كانت ملكه او اخر المدعى عليه بالزاد وشهد شاهدان انه افرانه كذا
 في يد المدعى دفع المدعى لعلومية الافرار وجهالة المفربة لا تبطل الا فرار

وعد علي امرأة النبي ورجله وحدثت فحدثت احد
الشاكرين انه تزوجها واما ما في قوله وحدثت
بالعين والتزويج فهو ما بين ما يقول ما بعد او يقول
لو اسرنا شيئا منكم فالتزويج جائز او يقول ان
مبيحة واما ما في قوله استحسننا ما اسرنا

[illegible]

في كل ما كان من شأنه ان يكون له اثر في الدنيا والآخرة

والاصل ان الشهادة بالملء النطق مقبولة لا باليد المنطقية لتتبع اليقين
لا الملء بذاتية ولو اقر انه كان بيد المدعى بغير حق هل يكون اقرارا له
باليد المعقولة به نعم جامع البصولين **وسرع** شهادته باليد
وقال احد هما قضى خمسمائة فبليت باليد الا اذا شهد معه اخر ولا يشترط
من علمه حتى يقر المدعى به شهادته بغيره واختلعا في لون فطع خلافا
لما واستخرج من صدر الشريعة قولهما وهذا اذا لم يذكر المدعى لونه انما يذكره انما يلقى
ادعى المدعيون الا يصل متعرفا وشهادته بمختلف او جملة لم تقبل وهما في
شهادته دين الحجة بانه كان عليه كذا تقبل الا اذا سلم الخصم عن بقاءه الا ان
وقال الاثر في دين البيت لا تقبل لمختلفا حتى يقول مات وهو عليه خبر
فلما **ويقال** ما في معين الحكم من ثبوته بحد بيان سببه وان
لم يقول مات وعليه دين اخر والا حياك لا يخفى ادعى ملكا في الماضي
وشهادته في الحال لم تقبل في الاصل كما لو شهد بالماضي ايضا جامع البصولين انتهى

باب الشهادة على الشهادة

هي مقبولة وان كثرت استحسننا في كل حق على الصحيح **للاية** **خرو** **وقود**
سقوطها ما بالاشبهة وجاز الاشهاد لمختلفا الا ان لا تقبل الا بشرك **تعد** **وهذا**
الاصل موت اي موت الاصل وما نفعه الغي مستثنى عن فضاء التمهيدية فيه كلام
فانه نفعه عن الثانية عن ما بل هو خالص والصواب ما هنا **او مرض** **وسفر**
واكتفى الثاني بغيبته حيث يتعذر ان يبيت باهله واستحسنه غير واحد
وفي الغي مستل والسراجية وعليه العنوي وافرء المص **او كون المرأة مخدرة**
لا تخالط الرجال وان خرجت حاجة وحمام فنية وفيما لا يجوز الاشهاد لسلطان
وامير وهل يجوز لمحسوب من غير حاكم الخصومة نعم ذكره المص في الوكالة
وقوله **عند الشهادة** عند القاضي فيبدل لكل الاطلاق جواز الاشهاد ولا الدلالة
كما مر **بشرك** **شهادة** **عند** **نهاب** ولو رجلا وامرأتين وما في الخاء غلط

في كل ما كان من شأنه ان يكون له اثر في الدنيا والآخرة

في كل ما كان من شأنه ان يكون له اثر في الدنيا والآخرة

في كل ما كان من شأنه ان يكون له اثر في الدنيا والآخرة

عن كل
في كل ما كان من شأنه ان يكون له اثر في الدنيا والآخرة

عن كل اصل ولو اقر انه كان بيد المدعى بغير حق هل يكون اقرارا له
باليد المعقولة به نعم جامع البصولين **وسرع** شهادته باليد
وقال احد هما قضى خمسمائة فبليت باليد الا اذا شهد معه اخر ولا يشترط
من علمه حتى يقر المدعى به شهادته بغيره واختلعا في لون فطع خلافا
لما واستخرج من صدر الشريعة قولهما وهذا اذا لم يذكر المدعى لونه انما يذكره انما يلقى
ادعى المدعيون الا يصل متعرفا وشهادته بمختلف او جملة لم تقبل وهما في
شهادته دين الحجة بانه كان عليه كذا تقبل الا اذا سلم الخصم عن بقاءه الا ان
وقال الاثر في دين البيت لا تقبل لمختلفا حتى يقول مات وهو عليه خبر
فلما **ويقال** ما في معين الحكم من ثبوته بحد بيان سببه وان
لم يقول مات وعليه دين اخر والا حياك لا يخفى ادعى ملكا في الماضي
وشهادته في الحال لم تقبل في الاصل كما لو شهد بالماضي ايضا جامع البصولين انتهى

عن كل
في كل ما كان من شأنه ان يكون له اثر في الدنيا والآخرة

اير بختصر يا قنصر به الشهادته كتابه المصحح

قوله من فضيلة اياكم اي وادعي ان ذلک الفاضل
الذی وقع رجوعهما عندهما ای حکم علیہما بالظنون

ما ان الضمان مغيبه بالامانة مع العين
 لان ملوك المشرك عليه من بالاف
 الا ان الله المقتضى عليه لا يجوز له ان
 ينقض حجيجه وجوب المقتضى له ذلك
 بل الذي لا يجوز له ملكه عليه حتى
 ينقض ملوكه عليه فليس يتحقق

مسألة اذ انما تليها خذ العيز وارجو العيز

هوان يقول رجعت عما شهدت به **ووفوه** فلو انكر هذا لايكون رجوعا والرجوع
 شره **مجلس الفاضل** ولو غير الاول لانه فسح او توبة وهي بحسب الجناية كما قال عليه
 الصلاة والسلام السر بالسر والعلانية بالعلانية **فلو ادعى** المشهود عليه **رجوعا**
عند غيره وبرهن او اراد يمينه **ما لا يغفل** بعد الدعوى خلافا لما لو ادعى وفوفوه
 عند فاضل وتضمينه ايدهما ملتقى وبرهن انهما اقرارا برجوعهما عند غيره الفاضل قبل
 وجعل انشاء الحال ابن الملاء **فلان رجعا قبل الحكم** **بما سقطت** **والايمان** وغيره
 ولو عن بعضه لانه فسق نفسه جرمه العتقولين **وبعد** لم يفسح الحكم **مطلقا**
 لترجحه بالفضا **بخلاف خبر** **الشاهد عبد الوحد** **وابد فرف** فلان الفضا يغفل
 ويرد ما اخذ وتلزم الدية لو فضاها ولا يحرم الشهود بيمين الشهود لما مر ان
 الحكم اذا اخطا بالغرم على الفضلي له شرح تكلمة **وضنا** **ملا تلعباء** **المشهود**
عليه لتسببهما تعديا مع تعذر تضمين المباشرة لانه كالمجال الى الفضا **ففض**
المرع **اللال** **والاوه** **يعني** بحر وبزازية وخلاصة وفزارة البقيتين وفيد
 في الوفاية والكنز والدرر والملتقى بما اذا فاضل الحال لعدم الالتلاف قبله
 وفيل ان المال عينه بكل الاول وان ديننا وكل الثلث وافره الفديستاني **والعبارة**
لمن يعني من الشهود **للمن** **رجع** **فلان** **رجع** **احدهما** **من** **النصب** **وان** **رجع** **احد**
للا **لم** **يضم** **وان** **رجع** **الآخر** **ضنا** **النصب** **وان** **رجعت** **امراة** **من** **رجل** **وامرأتين**

من غير ان يكون له حق في البيع والمال خلاف
ما هو مشهور عند اهل الفقه في البيع والمال خلاف

[illegible][illegible]

فان قيل فيمنها بان تقوم فنية وام ولد لو جازي يبيع ما بينهما **فان**
مات المولى عتقت وضمنا بنية فيمنها امة للورثة وتماه في العينة وب
الانقطاع الدية في مال الشاهدين وورثاء ولم يقتض العدم المباشرة ولو شهدا
بالعجول يضمنان لان الفضايل ليس بها اختيار وضمن شهود العرع برجوعهم
لاضاجة التلعب اليهم لاشهود الاصل يقولهم بعد الفضايل ان شهود العرع على
شهادتنا او اشهدناهم وغلطنا وكذا لو قالوا رجعتا عنك لعدم اتنا بهم
ولا العرع لعدم رجوعهم ولا اعتبار بقول العرع بعد الحكم كذب الاصول
او غلطوا جلاضمان ولو رجع الكل ضمن العرع ففك وضمن المكون ولو الدية
بالرجوع عن التركة مع علمهم بكونهم عبيدا خلاصا لهما اما مع الخطا فلا اجزاء
بهم وضمن شهود التعليق قيمة الفنى ونصب المهر لو قبل الدخول لاشهود
الاخصان لانه شركه خلاف التركة لانه علة والشرك ولو جرحهم على الصحيح
عنى قال وضمن شاهد الايفاع لا التعويض لانه علة والتعويض سبب اتمنى

كتاب الوكالة

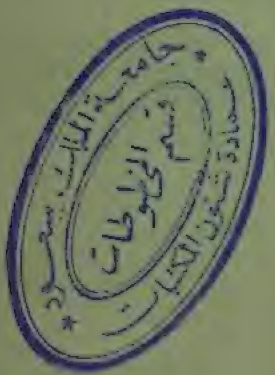
مناسبتة ان كلامنا الشاهد والوكيل سماع في تحصيل مراد غيره **التوكيل صحيح**
 بالكتاب والسنة قال تعالى لا يعشوا احداكم بورقكم هذه وكل عليه الصلاة
 والسلام حكيم بن حزام بشراء الضحية وعليه الاجماع وهو خاص وعام كل انت
 وكيل في كل شئ عم الكل حتى الاطلاق قال الشهيد وبه يعنى وخصه ابو الميث
 بغير طلاق وعتاق ووفد واعتمده في الاثبات وخصه فاضى خان بالمعاوضات
 فلا يلحق العتق والتبرعات وهو المذهب كما في تنوير البصائر وزواهر الجواهر
 وسيجيء انه به يعنى واعتمده في المتن في احوال الهبات والعتاق فلا
 يكون وكيلاً عند ابي حنيفة خلافاً لمحمد وفي الشرع بلائية ولو لم يكن للموكيل صناعة
 معروضة جازوا كالة باكلية **وهو اقامة الغير مقام نفسه** ترجمها او عجزا **نصرو**
جائز معلوم بل هو محل ثبت الادنى وهو الجواز **من يملكه** اي التصرف في كل امر

الى اصل

فان في الصحيح ثم اعلم ان الشرط عندنا هو ان يكون
 ما يتصرف عليه موجودا وليس مؤثرا في الحكم
 بعضه اليه والعلة هي المؤثرة في الحكم والسبب
 هو المعنى الذي يحكم به التامر والعلامة ما دل
 على الحكم وليس الوجود متوقفا عليه

فان في الصحيح ثم اعلم ان الشرط عندنا هو ان يكون
 ما يتصرف عليه موجودا وليس مؤثرا في الحكم
 بعضه اليه والعلة هي المؤثرة في الحكم والسبب
 هو المعنى الذي يحكم به التامر والعلامة ما دل
 على الحكم وليس الوجود متوقفا عليه

الى اصل التصرف وان امتنع ببعض الاشياء بعارض النية ابن كان **فلا يبيع**
توكيل مجنون وصبي لا يعقل مثلهما وصبي يعقل يتصرف في طارخه طلاق
وعتاق ودية وصرفه وصبي ما يتبعه بلاذن وليه كقبول هبة وصبي ما
تزوج بين ضرر وتبيع كبيع واجارة الى ما ذونا والا توفد على اجارة
ولييه كما لو باشر بنفسه ولا يبيع توكيل عبد مجبور وصبي لو ما ذونا ولو مكنتنا
وتوفد توكيل من تدين باسمه نعتز وان مات او لحق او قتل لا خلاصا لهما
وصبي توكيل مسلم في بيع ثمر او غنم وشراهما كما في البيع العباسي
ومحرم حلالا لا يبيع هبة وان امتنع عنه الموكل بعارض النية كما في ذنبا
جنتيه ثم ذكر شركه التوكيل فقال اذا كان التوكيل بعقل العفو ولو وصيا
او عبد المجور الا يخفى ان الكلام الان في صحة الوكالة لا في صحة بيع التوكيل فلذا
لم يقل ويغصه بقوله المكنن ثم ذكر طابك الموكل فيه فقال بكل ما يباشره
الموكل بنفسه لنفسه وشمل الخصومة فلذا قال في خصومة في حقوق
العبد برضى الخصم وجوزاه بلا رضا وبه قالت الثلاثة وعليه فتوى
ابن الميث وغيره واختاره العتاي وصححه في النهاية والمختار للفتوى
تجويذه للحاكم **درر لان يكون الموكل مريضا لا يملكه حضور مجلس الحكم**
بقدميه ابن كمال او غلما بامرة سحر او مريدا له ويكفي قوله ان اريد
السعر ابن كمال او محذرة لم يخلو الرجل كما امر او حله او نفسه
والحكم بالمسجد اذا لم يرخص الطالب بالتأخير بحر او محبوسا من غير حاكم
هذه الخصومة فلو منه فليس بعذر بزازية بخلافه ولا يحسن الدعوى
خاتية لا يكون من الاعذار ان كان الموكل شريفا خلاصا من دونه بل
الشريعة وغيره سواء بحر وله الرجوع عن الرضا قبل سماع الحاكم الدعوى
لا بد من فنية ولو اختلعا في كونهما محذرة او من بطلت الاثر ارجح في القول
بما خلفا ولو شيئا فيرسل امينه ليحلف به مع شاهدين بحر واقره المهر



وان من الاوساخ مما يقول لها الوكيل وان هي من الاما قبل فلاء الوجهين عملا
 بالظاهر بزازية وصح بايعاها وكذا باستيعابها الا في حد وفود بغية موكله
 عن المجلس وحقوقه لا بد من اضافة اي ذلك العقد الى الوكيل كبيع واجارة
 وصح عن اقراره بتعلق به مادام حيا ولو غابا ابن المولى ان لم يكن محجورا كنسليم
 مبيع وقبضه وقبض ثمن ورجوع به عند استحقاقه وخصومه وعيب بلا فصل بين
 حضور موكله وعينته لانه العاقد حقيقة وحكم الاكن في الجوهره لو حضر او علم به
 على اخذ الثمن لا العاقد في احوال الا فويل ولو اضاف العقد الى الوكيل تتعلق الحقوق
 بالموكل اتعاذ بالله من الشيطان الرجيم فقول له لا برفيه ما فيه ولذا قال ابن
 النكاح يكتف بالاطاعة الى نفسه فاجمهم وشركه الموكل عدم تعلق الحقوق به
 اي بالوكيل فهو بلا محل جوهره والمحل في ثبوت الموكل ابتداء في الاصح فلا يعتق
 قريب الوكيل بشرايه ولا يفسد تكلج زوجته به ولا كن مما ثابتهان على الموكل
 لو اشترى وكيله قريب موكله وزوجته لان الموجب للعتق والعسل والمحل والمستقر
 وفي كل عقد لا بد من اضافة الى موكله يعني لا يستغنى عن الاضافة الى موكله
 حتى لو اضافه الى نفسه لا يبيع ابن كمال كتنكاح وخلع وصح عن دم عدا وعن
 انكار وعنق على مال وكتابة وهبة ونسب واعداء وايداع ورضن وافراض
 وشركة ومضاربة عيني تتعلق بملكه لانه يكونه بعد سعيه اخصا حتى لو اضافه
 لنفسه وقع التكلج له فكلان كالمسول فلا مصلية عليه في التكلج بمهر وتسايم
 للزوجة وللشركة الاباء عن دفع الثمن للموكل وان دفع له في الوصية ولو مع غيب
 الوكيل استخسانا ولا يطلب الوكيل ثانيا لعدم العاقد نعم ترفع المخاصمة
 بدين الوكيل لو وجره ويضمنه لو كلفه جلا و وكيل يتيم وصرو عيني ومثله اي
 مثل الوكيل عبد ما ذون لادين عليه مع مولا فلا يملكه قبض ديونه ولو قبض
 صح استخسانا ما لم يكن عليه دين لانه للمغرم بزازية **قوله**
 التوكيل بالاستغراض بالحل لا الرسالة درر والتوكيل بغرض الغرض صح والله تعالى اعلم

هذا التعليل مناسب لقوله في الحاجة اليه على
 قول ابن حنبل في كتابه

قوله في حرمه ان وكيله يبيع في حرمه
 حرمه وقبض الموكل يبيع في حرمه لا يبيع في حرمه
 العاقد من غير قبض

قوله في حرمه ان وكيله يبيع في حرمه
 حرمه وقبض الموكل يبيع في حرمه لا يبيع في حرمه
 العاقد من غير قبض

باب الوكالة بالبيع والشراء

الاصل انما ان عت او علفت او جعلت جهالة يسيرة وهي جهالة النوع المحقق كعرس
 صحت وان فاحشة وهي جهالة الجنس كدابة يملك وان متوسطة كعبد وان بين
 الثمن او الصفة كتركيب صحت والا لا وكله بشرا ثوب هرويه او مرس او بقل صح
 بايتحمله حال الامر فيلحقه وراجعه وان لم يسم شيئا لانه من القسم الاول وبشراء
 دار او عبد جاز ان يسم الموكل شيئا فيقص نوعا ولا يجر او نوعا كخيش زاد
 في البزازية او قدر اكثر افعيرا والا يسم ذلك لا يبيع والحق جهالة الجنس في مال
 وكله بشرا ثوب او دابة لا يبيع وان يسم شيئا لجهالة العاقد فاحشة وبشراء طعام
 وبين قدره او دفع شيء وقع في حرمه على المعتاد الميلا لكل من كل مطعوم
 يمكن اكله بلا ادم كالحكم مطبوخ ومشوي وبه خالت الثلاثة وبه يعني عيشي
 وغيره اعتبار العرف كما في اليمين وفي الوصية لاي شخص للمعام بدخل كل
 مطعوم ولو دوا به خلاوة كسكنجيين بزازية والتوكيل الرد بالعيب مادام
 المبيع في يده لتعلق الحقوق به ولو ادرته او وصيه فذلك بعد موته موت الوكيل
 جان لم يكونا جملو كلفه ذلك اي الرد بالعيب وكذا الوكيل بالبيع وهذا اذا لم يسلم
 ولو سلمه الى موكله امتنع رده الا بامره لا تقبلا الوكالة بالتسليم فلا يرد وكيل
 ببيع واسد ابله البعج مطلقا لحي الشرع فنية والتوكيل جبر البيع بالحق
 دفعه الوكيل من ماله او بالاولى لانه كالمبايع ولو اشترى الوكيل منفعة
 ثم اقبله المبيع كان للوكيل ان يقبله حاله او هي الخيلة خلاصة ولو وهبه كل
 الثمن رجع بملكه ولو يعضه رجع بالملك لانه حظ بحر هلك البيع من يده قبل
 حبسه فله من مال موكله ولم يفسد الثمن لان يده كيد ولو هلكه بعد
 حبسه فهو كبيع في يده بالثمن وعند الشك كرهن والاعتبار بعارفة الموكل
 ولو حاضرا في اعتقه الضرر تبعه لغيره خلافا للحنيفة وابن الملقول بعارفة الوكيل
 ولو وصيا في صرو وسلم في كل العقد بعارفة طاعبه قبل القبض لانه العاقد

قوله في حرمه ان وكيله يبيع في حرمه
 حرمه وقبض الموكل يبيع في حرمه لا يبيع في حرمه
 العاقد من غير قبض

قوله في حرمه ان وكيله يبيع في حرمه
 حرمه وقبض الموكل يبيع في حرمه لا يبيع في حرمه
 العاقد من غير قبض

قوله في حرمه ان وكيله يبيع في حرمه
 حرمه وقبض الموكل يبيع في حرمه لا يبيع في حرمه
 العاقد من غير قبض

والمراد بالسلم الاسلام لا قبول السلم لانه يجوز ان كمال والرسول فيهما اي الصواب
 والسلم لا تعتبر معارفته بل معارفته من ملة لان الرسالة في العفة لا الغنى
 واستعير صحة التوكيل في ذلك وكذا بشراء عشرة اكلال لم يدرهم ما شترى ضعفه
 يدرهم مما يباع منه عشرة يدرهم لزم الموكل منه عشرة بنصف درهم خلافا
 لما في الثلاثة فلهذا انه ما مورى اكلال مفردة فيعجز الزايد على التوكيل ولو
 اشترى مما لا يباع وذل في وقع للتوكيل اجماعا غير موزون ولو وكله بشراء شيء
 بعينه خلافا للتوكيل بالتكليف اذ اتزوج في نفسه في مائة والعرف في الوان
 غير الموكل لا يشترى لنفسه والموكل اخر بالاولى غير عينة حيث لم يكن مخالفا
 وجعل الضرر جلا واشترى بغير النفوذ او خلافا ما سمى الموكل له من الثمن ووقع
 الشراء للتوكيل لمخالفة امره وينعزل في ضمن المخالفة عيني وان بشراء شيء بغير
 عينه جلا للشراء للتوكيل الا اذا اتوا له للموكل وقت الشراء او شراء بانه اي مال الموكل
 ولو تكاد يباع النية حكم بالنقد اجماعا ولو اتوا بغيره لم يضره فبروايتان زعم
 انه اشترى عبد التوكيل في يده وقال موكله بل شريته لنفسه فان كان العبد
 معيناً وهو حي فليتم جلا لقول المأمور بطلان اجماعا نفذ الثمن والا لا خسارة
 عن امر يلد استينافه وان ميتا والحال ان الثمن منقود فكذلك الحكم والا
 يكون منقودا جلا لقول الموكل لانه ينكر الرجوع عليه وان العبد غير معين وهو
 حي او ميت فكذلك اي يكون للمأمور ان الثمن منقود الا انه امين والا فلا
 للثمة خلافا لما قال بعنه هذا العمود جلا عنه ثم انكر الامر انكر المشتري ان
 تمرا امرا بالشراء اخذ عمودا ونفى انكساره الامر لما فتمت الافراة بتوكيله
 بقوله بعنه لعمرو الا ان يقول عمرو لم امر به اي بالشراء فلا يخذ عمودا وان
 افرا المشتري ان قد بدد الا ان يسلم المشتري اليه اي الى عمرو وان التسليم
 على وجه البيع بيع بالتعالم وان لم يوجد نفذ الثمن للعرف امره بشراء
 شيئين معينين او غير معينين اذا اتوا للموكل كذا مخرج والحال انه

ثما

ثما جاشري له احد كذا بغير قيمته او بزيادة يسيرة يتعاقب الناس فيه
 مع عن الامر والا اذ ليس لتوكيل الشراء بعين جلا خلافا وتكيل البيع
 كما سيجي وكذا بشراء ما يباع وفيه ان سواء جاشري احد ما بنصفه او اقل
 مع ولو بالاكثرو ولو يسير الا يلزم الامر الا ان يشترى الثاني من المعينين مثلاً
 بلا بعني من الالب قبل الخصومة لحصول القصد وجوز ان يبيع ما يشترى بثلثه
 الاخر ولو امر رجل مدونه بشراء شيء معين يدين له عليه وعينه او عين
 البائع مع وجعل البائع وتكيلا بالغير ثلاثة قيم الغريم بالتسليم اليه خلافا
 غير المعين لان توكيل المجهول بكل وكل اذا قال ولا يعين فلا يلزم الامر
 وتقدر على المأمور بملكه عليه خلافا لما في وكذا خلافا لو امره ان يسلم ما عليه
 او يصره بناء على تعيين النفوذ في الوكالات عنده وعدم تعيينها في المعاقبات
 عندها ولو امره اي امر رجل مدونه بالتصرف بما عليه امره جعله المال
 له تعالى وهو معلوم كما في امره لو امر الاجر الشاخر بمرمة ما استلججه
 بما عليه من الاجرة وكذا الوامر بشراء عبد يسوق الدابة وينفق عليها صح
 اتعا فالضرورة لانه لا يجد الاجر كل وقت فجعل التوجه كالموجر في القبض فلهذا
 ويشرح الجامع الصغير لفاضل خان كان ذلك قبل وجوب الاجرة وبعد الوجوب
 قيل على الخلاف ان جلا جلاعه ولو امره بشراءه بالالب ووقع الالب جاشري
 وفيه كذا في جلا لعمال الامر اشترى بنصفه وقال المأمور بل بثلثه صرف لانه
 امين وان كان قيمته نصفه جلا لقول المأمور بلامين دور وابن الكمال
 تبع الصراة الشرعية حيث قال صرف بالكل بغير الحلب وتبعهم المم لاكن
 جزم الوان بانه تحريف وصوابه بعد الحلب وان لم يد مع الالب وشيئته
 نصفه جلا لقول المأمور بلامين فله المص تبع الممر كذا مرفق
 الاكن في الاشياء القول لتوكيل بيمينه الا في اربع في اليمينه فتنبه وان كان
 خيته العا يتخالفان ثم يبيع العبد بينهما فيلزم المبيع المأمور وكذا لو

امره بشراء معين من غير بيان ثمن فقال المأمور اشتره بكذا وان صدقه بالبعد
على الاظهر وقال الامر بنصفه حال وقوع الاختلاف في الثمن وموجبه التخلل
ولو اختلفا في مقدار اى الثمن فقال الامر بكذا بشرا به بانية وقال المأمور بالبعد
فالفعل للمأمور بيمينه فان برهنا قدم به هان المأمور لان اكثر اثباتا ولو امره
بشراء اخيه واشترى الوكيل فقال الامر ليس هذا المشتري باخى والفعل له بيمينه
ويكون الوكيل مشتريا لنفسه والاصل ان الشراء متى لم ينعقد على الامر ينعقد على
المأمور خلافا لبيع كذا مر في خيار الرؤيا وعتق العبد عليه اى على الوكيل لزمه
عتقه على موكله فيما اخذه خاتية ولو امره عبد بشراء نفسه امر من مولا بكذا
ودفع المبلغ فقال الوكيل ليس له اشترته لنفسه فباعه على هذا الوجه عتق
على المال ولو لم يكن له سيرة وكان الوكيل مغيرا وان قال الوكيل اشترته ولم يفعل
لنفسه جالعبد ملء له بشراء والاب للسيرة جهاك لانه كتب عبده وعلى العبد
الباخرى في الصورة الاولى بدل الاعتاق كذا على التفسير العجيب في الثانية
لان الاول مال المولى فلا يصح بدلا وشراء العبد من سيرة اعتاق فتلقوا احكام
لحكم الشراء فلذا قال ولو بشرى العبد نفسه الى العتق اى الشراء بكذا في حقه
اذا اشترى نفسه من مولا ومعه رجل اخر وبكمل الشراء في حقه شركته بخلاف
ما لو اشترى الاب ولده مع رجل اخر جلته يجمع فيه بيع الحذانية من حيث الاستحقاق
والعرف انفعلا لبيع في الثاني لا الاول لان الشرع جعله اعتاقا ولذا يكمل في حقه
شركته للزوم الجمع بين الحفيضة والمجاز قال العبد اشترى نفسه من مولا فيقال
لولا ان ينعى نفسه لعل ان يجعل اى باع على هذا الوجه فهو للمأمور فلو وجده
عبدا ان علم به العبد فليار ولان علم الوكيل بعلم الموكل وان لم يعلم فالرد للعبد
اختيار وان لم يفعل لعل ان ينعى لانه انى يتصرف اخر فنعقد عليه وعليه الثمن
فيهما لزال حجة بعقد بشاره فغيرنا بل ذن المولى درر في مع الوكيل
اذا خالف ان خلافا الى خير في الجنس كبيع بالغ درهم فباعه بالغ ومائة نعتد

ولو مائة دينار لا ولو خيرا خلاصة ودرر في
لا ينعقد وكيل البيع والشراء والاجارة والصرم والسلم وخوها مع من تردش كذا
المتامة وجوزاء بمثل الغيبة الامن عبده ومكاتبه الا اذا اكلنى له الوكيل كبيع من
ثبنت بيمينه لم ينعقد بمثل الغيبة اتعافا كذا يجوز عتقه معهم بكثر من الغيبة
اى بيمينه لاشراؤه بكثر من اتعافا كذا لو باع بافعل منى بيمينه فاحش لا يجوز اتعافا
وكذا يبيع عبده خلافا لما ابن المرد وغيره في السراجية لو صرح بهم جاز اجماعا
الامن لنفسه وحطبه وعبده غير المديون في بيعه بقال وكثر وبالعروض وخطا
بالغيبة وبالفقود به يعنى بزازية ولا يجوز في الصر كذا يار بدرهم بيمينه فاحش
اجماعا لانه بيع من وجه شراء من وجه صيرقية في بالنسبة ان التوكيل بالبيع
للتجارة وان كان الحاجة لا يجوز كالمدة اذا دعت في التوكيل الى رجل لبيع
لها في يتعين النقد به يعنى خلاصة وكذا في كل موضع فامت الدلالة على الحاجة
كما اجماعا المص وهذا ايضا ان باع بما يبيع الناس نسيئة فان طول المدة لم يخرجه يعنى
ابن المرد ومتى عين الامر شيئا تعين في بعه بالنسيئة بالغ فباعه بالغ
بانه قد جاز بحر فلت في وفردانه ان خالف الى خير في ذلك الجنس جاز
والا لا وانما تنفيذ بزمان ومكان لاكن في البرازية الوكيل الى عشرة ايام وكيل
في العشرة وبعدها في اللاح وكذا الكفيل لانه لا يطالب الا بعد الاجل كما في فتوى
البصائر وزواجر الجواهر قال بعه بشهود او براية فلان او علمه او معرفته وبيع
بدنه بهم جاز خلافا لاتباع الابن بشهود او الا بحضور فلان به يعنى فلت في
وبه علم حكم وافعة العتوى دفع له مالا وقال اشترى زيتا بعرفة فلان فذهب
واشترى بلامعرفة فنته من ملاء الزيت لم يضمن بخلاف لا تشترى الا بعرفة فلان فليذهب
في اخذها وهذا وكفيل بالثمن بلا ضمان عليه ان فلع الرهن في يده او توى
المال على الكفيل لان الجواز الشرعى ينال في الضمان وتفيد شراؤه بمثل الغيبة
وعين يسير وهو ما يقوم به مفهوم وهذا اذا لم يكن سعة معروفا وان كان

سعره معروفا بين الناس كخبر وطمح وبر وجبن لا ينعزل على الموكل وان قلت الزيادة
ولو فلبس واحد به يعني خبر وعناية **وكله يبيع عند بيعه** نصيبه **لا خلاف** التوكيل
وقالا ان يدع الباقي قبل الخصومة جاز والا لا وهو استحقاق ملتقى وهذا راسخ
وكلاهما ترجح قولهما والمعنى به خلاف خبر وفيد ابن الكمال الخلاف بايتعيب
بالشركة والاجاز اتعافا فليمر اجمع **وفي الشراء يتوقف على شراءه فيه قبل**
الخصومة اتعافا **ولو رد بيع بعيب على وكيله بالعيب بيئته او نكولها او اقر**
بملا لا يحدث شله **في هذه المدة** **رد** الوكيل على **الامر** ولو باقراره **فيما يحدث**
لا يرد ولو لم يرد الوكيل **الاصل في الوكالة** **الخصوص** **في المضاربة** **العموم** **وجرح**
عليه بقوله **لان يدع** الوكيل **فسيئة** **بفقال** **مرتد** **ينفرد** **فقال** **الخلاف**
صرف الامر **في الاختلاف** **في المضاربة** **صرف** **المضاربة** **علما بالاصل** **لا ينعزل**
تصرف **احد الوكيلين** معا **كوكلتكم** **بكذا** **وحده** **ولو الاخر** **عبد** **او وصيا** **او مات**
او جن **الا ميم** **اذا وكلهما** **على التعاقب** **بخلاف** **الوصيين** **كما سيحج** **في باب**
في الخصومة **بشرك** **راي** **الاخر** **لاحضرت** **على الصحيح** **الا اذا التفتيا** **الى القبض** **فجنى**
يتمتع **جوهره** **وعتق** **معين** **ولم يعلق** **معينه** **لم يعوض** **بخلاف** **معوض** **وغير**
معين **وتعليق** **بشيئهما** **اي الوكيلين** **فانه يلزم** **اجتماهما** **علما بالتعليق**
فانه المص **فلت** **وقضاه** **عطفه** **على** **لم يعوض** **كما يعلم** **من العين** **والررر**
فحق **العبارة** **ولا علفا** **بشيئهما** **فتدبر** **في تدبير** **ورد عين** **كوديفة** **وعارة**
ومغصوب **ومبيع** **جاسر** **خلاصة** **بخلاف** **استردادها** **بقوف** **قبض** **احدهما** **ضمن** **كله**
لعدم **امر** **بقبض** **شئ** **منه** **وحده** **سراج** **في تسليم** **هبة** **بخلاف** **قبضها** **ولو ائجة**
وقضا **دين** **بخلاف** **اقتضاه** **بغير** **بخلاف** **الوصية** **لالتين** **وكذا** **المضاربة**
والفضاء **والتحكيم** **والتولية** **على الوفاء** **فان هذه** **الستة** **كلها** **لوكالة** **فليس**
لاحد **هما** **الا ان** **اد جرح** **الا في** **مسئلة** **ما اذا اشرك** **الواف** **النظر** **له** **او الاستبدال**
مع **فلان** **فلان** **للاوف** **الا ان** **اددوه** **فلان** **اشبه** **والوكيل** **بفضله** **الدين** **من**

ماله او

ماله او مال موكله **لاخير عليه** **اذا لم يكن** **للموكل** **على الوكيل** **دين** **وهي** **واقعة** **القبض**
كما بسطه **العماد** **واعقده** **المص** **قال** **ومطارد** **ان الوكيل** **يبيع** **عين** **من مال** **الموكل**
لو جاء **دينه** **لاخير** **عليه** **كما لاخير** **الوكيل** **بجو** **فلاق** **ولو يملكه** **على المعقود** **وعتق**
وهبة **من فلان** **وبيع** **منه** **لكونه** **مستردا** **الا في** **مسائل** **اذا وكله** **بدفع** **عين** **ثم غاب**
او يبيع **رضن** **بشرك** **فيده** **او بعده** **في الامح** **او خصومة** **بطلب** **المدعى** **وغاب** **المدعى**
عليه **اشياء** **خلاف** **ما عتق** **به** **فدرك** **في الدواة** **فلت** **وقضاه** **الاشياء**
ان الوكيل **بالاخير** **خير** **فتدبر** **ولا تنس** **مسئلة** **واقعة** **القبض** **وراجع** **تنوير**
البطبر **ملعله** **او جنى** **في فروق** **الاشياء** **التوكيل** **بغير** **رضن** **الخصم** **لا يجوز** **عند**
الامام **الا ان يكون** **الموكل** **حاضرا** **بنيجه** **او مساجر** **او مريض** **او مخدرة** **الوكيل**
لا يوكل **الا بدقن** **وامر** **لوجود** **الرضا** **الا اذا وكله** **في دفع** **كله** **فوكيل** **واخر**
ثم وثم **جدد** **الخير** **جاز** **ولا يتوقف** **بخلاف** **شراء** **الاشية** **خاتية** **والا الوكيل**
في قبض **الدين** **اذا وكل** **من في عياله** **في ابن** **المدة** **والاعتر** **تقدير** **التمن** **من**
الموكل **الاول** **له** **اي** **لو كيله** **فيجوز** **بما** **اجازته** **لحصول** **المقصود** **درر** **والتقويض**
الى رايه **كلا عمل** **برايه** **كلا** **الدين** **في التوكيل** **الا في فلاق** **وعتاق** **لانها** **مما يعلق**
به **فلا يقوم** **غيره** **مقامه** **فنية** **فان وكل** **الوكيل** **غيره** **بدونهما** **اي بدونهما** **اذن**
وتقويض **بفعل** **الثاني** **بحضرت** **او غيبته** **فاجاز** **الوكيل** **الاول** **في وتعلق**
مفوفة **بالعاق** **على الصحيح** **الا جبا** **ليس** **بغير** **فوق فلاق** **وعتاق** **لتعلقهما**
بالشرك **فلان** **الموكل** **علقه** **بلفظ** **الاول** **دون** **الثاني** **وابرا** **عن الدين** **فنية**
وخصومة **وقضا** **دين** **فلان** **كعب** **الحضرة** **ابن** **المدة** **خلافا** **للمخاتية** **وان فعل**
اجنبى **فاجاز** **الوكيل** **الاول** **جاز** **الا بشراء** **فانه** **ينعزل** **عليه** **ولا يتوقف** **مضى**
وحده **فلان** **اذا وكل** **به** **اي بالامر** **والتقويض** **فيديو** **اي** **الثاني** **وكيل** **الامر**
وح **فلا ينعمل** **بعمل** **موكله** **او موته** **وينعزل** **لان** **بفعل** **الاول** **كله** **الفضاء**
في البحر **عن الخلاصة** **والخاتية** **له** **عزله** **في قوله** **اصنع** **ما شئت** **لرضا** **بصنعه**

فب

وعرله من صنعهم خلافا لعل برأيه قال المص عليه لو قيل للفاضل اصنع
 ما شئت فله عمل فله بما يعوض العزل صريحا ان النائب كوكيل الوكيل
 واعلم ان الوكيل وكالته عامة مطلقة معوضة انما يلد المعاضات لا الخلاف
 والعناق والتبرعات به يعنى زواجر الجواهر وتنوير البصائر **قال** لرجل **موضت**
اليد امر امراته طاروكيلا بالخلاف وتغير خلافا بالمجلس **خلافا** قوله
 وكلمته **امرا امراته** فلا يتغير به **درر** من **الولاية** له على غيره لم يجر نص فيه
 في حقه **وج** فلا بدع عبدا ومكاتب او ذمي او حر بي عيني مال صغيره الحر
 المسلم او شري واحد منهم به او زوج صغيره كذا **در** اي حرة مسلمة لم يجر
 لعدم الولاية والولاية في مال الصغير الى الاب ثم وصيه ثم وصيه وصيه
 اذ الوصي يلد الايضاء ثم الى الجد اب الاب ثم الى وصيه ثم وصيه ثم الوصي
 الفاضل ثم الى من نصبه الفاضل ثم وصيه وليس لوصيه الام ووصيه الاخ
 ولاية التصرف في تركه الام مع حضرة الاب او وصيه او وصيه وصيه او الجد اب
 الاب وان لم يكن واحد مما ذكر فله اي لوصيه الام المحفوظ وله بيع المنقول
 لا العقار ولا يشترى الا الاكعام والكسوة لانهما من جملة جفك الصغير خلاصة
وس وع وصي الفاضل كوصي الاب الا اذا قيد الفاضل بنوع تغير
 به **وج** الاب يعزم الكل عمادية **وج** متغيرات البحر الفاضل او امينه لا ترجع
 حقوق عقد بشارته لليتيم اليها خلافا وكيل ووصي واب جلع ضمن الفاضل
 او امينه ثم ما باعه لليتيم بعد بلوغه صح خلافاهم **وج** الاشياء جاز التوكيل
 بكل ما يعرفه الوكيل لنفسه الا الوصي فله ان يشتري مال اليتيم لنفسه
 لا غيره بوكالة وجاز التوكيل بالتوكيل

باب الوكالة بالخصومة والقبض
 وكيل الخصومة والقبض اي اخذ الدين لا يلد القبض عند زوجه به يعنى
 بعساذ النزلان واعتقد في البحر العرف **والصلح** اجماعا جرح ورسول التغلف

يلد

يلد القبض بالخصومة اجماعا جرحا رسلته او كن رسولا عن ارسال وامرته
 بقبضه توكيل خلافا للمزبوع **ولا يملكها** اي الخصومة والقبض **وكيل**
الملازمة كذا يلد بالخصومة وكيل **الصلح** جرح **وكيل قبض الدين** يملكها
 اي الخصومة خلافا لما كملوا وكيل الدين ولو وكيل الفاضل لا يملكها انتقاما
 كوكيل قبض العين انتقاما واما وكيل فسخة واخر شعبة ورجوع حصة
 ورد يعيب فيما كمل مع القبض انتقاما ابن المدة امره بقبض دينه وان لا يقبض
 الا جمعا بقبضه **الادر** هذا المجر قبضه المذكور على الامر لمخالفته له فلم يجر
 وكيله والامر له الرجوع على المخرج بكلمة وكذا لا يقبض درهما دون درهم
 جرح لو لم يكن للمخرج بينة على الايضاء وجفني عليه بالدين وقبضه التوكيل
 بفضاع منه ثم برهن المطلوب على الايضاء للموكل فلا يسلل له المديون على
 الوكيل وانما يرجع على الوكيل لان يده يده ذخيرة الوكيل بالخصومة اذ ابى
 الخصومة لا يجز عليه الا اذا كان وكيله بالخصومة بطلب المدعي وغاب
 المدعي عليه في الاشياء لا يجز الوكيل اذا امتنع عن جعل ما وكل فيه لتبرعه
 الا في ثلاث كلام **خلافا للكيل** فانه يجز عليه للماتزام وكلمة بخصومته
 واخذ جفوفه من الناس على ان لا يكون وكيله فيما يدعي على الموكل جاز
 هذا التوكيل فلو اثبت الوكيل المال اي موكله ثم اراد اخضم الدرع
 لا يسمع على الوكيل لانه ليس بوكيل فيه **درر** وج اقرار الوكيل بالخصومة
 لا يغيرها مكلفا بغير الحدود **والفصل** على موكله عند الفاضل دون
 غيره استخسانا وان العزل الوكيل به اي بمنزلة الاقرار حتى لا يردع اليه
 المال وان برهن بعده على الوكالة للمتناقض **درر** وكذا اذا استثنى الموكل
 اقراره بان قال وكلمته بالخصومة غير جاز الاقرار صح التوكيل والاستثناء
 على الظاهر بآية فلو اقر عندك اي عند الفاضل لا يصح وخرج به عن
 الوكالة فلا تسمع خصومته **درر** وج التوكيل بالاقرار ولا يصح به اي

بصره الدين نفسه واظهار العقد الى دراهم نفسه ضمن وصار مشتركا بنفسه متبرعا
بالانفاق لان الدراهم تتعين في الوكالة بخلافه وبترزية نفسه في التمتع لو امره
ان يقبض من مريونه ابا ويتصرف في تصرفه بالبيع يرجع على المديون حصار
استقسانا وصي انفق من ماله والحال ان مال اليتيم غائب فهو اي الوصي
كالاب فهو متصرف الا ان يشهد انه قد فرض عليه او انه يرجع عليه جامع البصولين
وغيره وعلمه في الخلاصة بان قول الوصي وان اعتبر في الانفاق لاكن لا يقبل
في الرجوع في مال اليتيم الا بالبيعة **فروع** الوكالة المجردة لا تدخل
تحت الحكم وبيانه في الدرر رجع التوكيل بالنسبة لا يقبل عقد السلم فلهذا طهران
يسلم من ربه في زينة وخصه وليس له ان يوكل به من يجعله امينا على الغربة
في امره بعقد السلم ويستسلم منه على ما قدر له بالهنا لانه وكيل الوافق والوكالة
امانة لا يجب بيعها وتامنه في شرح الوهبانية

باب عزل الوكيل

الوكالة من العقود الغير اللازمة كالعارية فلا يدخل في اختيار شرط ولا يبرح
الحكم بها مقصودا وانما يجب في ضمن دعوى صحيحة على غريم وبيانه في الدرر **فروع**
العزل متى شاء مالم يتعلق به حق الغير كوكيل خصومة بطلب الخصم كما سيجي
ولو الوكالة دورية في خلاف وعتاق على ما صححه البزازي وسيجي عن العين خلاصه
فتنبه بشرط علم الوكيل اي في المفصلة اما الحكمي فيثبت وينعزل قبل العلم
كالرسول ولو عزل قبل وجود الشرط في المعلق به اي بالشرط به يعني شرح الوهبانية
ويثبت ذلك اي العزل بشرطية به وبكتابة مكتوب بعرضه **وارساله رسول** محمدا
عزلا او غيره اتعاضا اخر او عبدا صغيرا او كبيرا اصدفه او كذبه ذكره المصنف في متفرقات
الفضاء اذا قال الرسول الموكل ارسلك اليه ولا ينفذ عزله ايداه عن وكالاته
ولو اخبره بوضولي بالعزل فلا بد من احد شرطي الشهادتين عدد او عدالة كاخواتها
المتفرقة في المتبرعات وقد مر انه متى صرفه قيل ولو جاسعا اتعاضا ابن المديون

ورج على عدم لزومه من الجائنين بقوله **فروع** كمال اي بالخصومة وبشرط العين
لا الوكيل بتكليف وطلاق وعتاق وبيع ماله وبشرطه بغير عينه كذا في الاشياء
عزل نفسه بشرط علم موكله وكذا يشترط علم السلطان لعزل فاض وامام نفسه
والا لا كما بسطه في الجواهر **وكلمه** بقبض الدين ملو عزله ان بغير حضور المديون
وان وكلمه بغيره لا يتعلق حقه به كذا في الاذاعلم به بالعزل المديون في ينعزل
ثم يرج عليه بقوله **فروع** مع المديون دينه اليه اي الوكيل قبل علمه اي المديون
يعزله يبر او بعده لا لدرجه لغير وكيل ولو عزل العدل اي الموكل ببيع الرضخ
نفسه بخضرة المرحوم ان رضخ به بالعزل **والا** لا يتعلق حقه به وكذا الوكالة
بالخصومة بطلب المدعي عند غيبته كذا في ليس منه توكيله بخلافه بطلبه على
الصحيح لانه لا حق له فيه ولا قوله كذا عزلة فانت وكيله لعزله بكلمه وكلمته
بانت معزول عيني وقول الوكيل بعد القبول خضرة الموكل الغيب توكيلي
او ان يبره من الوكالة ليس بعزل ومجود الموكل بقوله لم او كذا لا يكون عزلا
الا ان يقول الموكل للموكيل **والله لا او كذا** يشيخه **وفدع** وقت تعلقه ونذر فعزل
ان يبره لانه ذكر في الوصل بان مجوده عزل وحمله المصنف على ما اذا او اوقفه الوكيل على
التبرع لانه اثبت الغيب مستل في اختلاف الرواية وقد مر الثاني وعلمه بان مجوده ما عدا
التكليف ببيع ثم قال وفي رواية لم ينعزل بل مجوده انتهى بليي **فروع** وينعزل الوكيل
بلاعزل ببنائية الشيء الموكل فيه كذا في وكلمه بقبضه من قبضه بنفسه او وكلمه
بتكليفه فزوجه الوكيل بترزية ولو بدع الموكل والوكيل معا ولم يعلم المطبق ببيع
الموكل اولى عند محمد وعند اب يوسف يشتركان وخيران كذا في الاختيار وغيره وينعزل
بموت احدهما وجنونه **مقتضا** بالاكسراي مستوعبا سنة على الصحيح في درر وغيرها
لاكن في الشريعة عن المضمرات شهر وبه يعني وكذا في الغيب مستل في الاتفاق وجعله
قد ضحى خان في وصل فيما يقضي في المجتهدات قول اب حنيفة وان عليه العتوى
بليي **فروع** بالحكم بالحق **فروع** في التام لا تعود بعوده مسلما على المذهب والابا فاته

بحر و شرح المجمع واعلم ان الوكالة اذا كانت لازمة لا تبطل بهذه العوارض فلذا
 قال **الا** الوكالة اللازمة اذا وكل الراهن العدل او المرتضى ببيع الرهن عند
 حلول الاجل فلا ينزع بالعدل ولا بموت الموكل وجنونه كالموكل بالامر بدليل
 والوكيل ببيع الوفاء لا ينزع لان موت الموكل خلاف الوكيل بالخصوص او الكف
 بزازية فلتسـ والحاصل كما في البحر ان الوكالة ببيع الرهن لا تبطل بالعدل
 حفيظا او حكما ولا بالخروج عن الاهلية بجنون وردة وفيما عداهما من اللازمة
 لا تبطل بالحق في بل ولا حكم وبخروج عن الاهلية فلتسـ مطلقا
 الدرر فيه نظير وينعزل بافتراق احد الشريكين ولو بتوكيل ثالث بالتصرف
 وان لم يعلم الموكل لانه عزل حكمي وينعزل بمجر موكله لو مكنتا ومجر اي موكله
 لو ما ذكرا كذا اي علم او لانه عزل حكمي كما مر وهذا اذا كان وكيله العود
 والخصوص اما اذا كان وكيله فضاء دين واقتضاه وقض ودعته فلا ينعزل
 بمجر ومجر ولو عزل الموكل وكيل عبده الماذون لم ينعزل وينعزل بتصرفه اي الموكل
 بنفسه فيما وكل فيه تصرفا بمجر الموكل عن التصرف معه ولا لا كما لو مكنتها
 واحدة والعدة باقية فلو وكيل تكليف اخرى لبقاء المحل ولو ارتد الزوج او الحق
 وقع طلاق وكيله ما بقيت العدة وتعود الوكالة اذا عدا اليه اي الموكل قديم
 ملكه كان وكلمه ببيع جميع موكله ثم رد عليه بما هو مبيع بغيره على وكالته او ابقى
 اشراى اثر ملكه كمسئلة العدة خلافا لما لو جرد المدة في **سـ**
 في الملتفك عزل وكتب لا ينعزل لم يصل اليه الكتاب وكل غايبا ثم عزله قبل قبوله
 صح وبعده لا دفع اليه فقيمة ليدفع اليه ان كان يصح في دفعه ونسي لا يضمن
 الوكيل بالدفع ابراء محاله عليه برئ من الكل فضاء واما في الاخرة لا ابعد
 ما يتوهم ان له عليه وفي الاشياء قال لم يبرئه من جلاء بعلامة كذا او من اخذ
 اصبعه او قال لرد كذا اذ دفع اليه لم يرجع لانه توكيل لم يمول فلما لم يرد
 اليه وفي الوضعية ومن قال اعط المال فلبض خصه فاعطاه لم يبر او لم يملك

وبعد

وبعد وبيع بالنقد او بغيره **كتاب الدعوى**
 وفي الدعوى فل قول الموكل مقدم كذا قول رب الدين واخصم جبر
 ولو قبض الدال مال المبيع كمي يسلمه منه وضاع ينشكر

كتاب الدعوى

لا يخفى مناسبتها للوكالة بالخصوص هي لغة قول يفرض به الانسان اجاب
 حق على غيره واليه للتاثير جلا تتون وجمع دعاوى بفتح الواو كفتوى وقناوى
 در راكن جزم في الصياح بكسر هاء فيهما محاذية على العال الثاني وشرعا
 قول مقبول عند القاضي يقتضيه طلب حق قبل غيره خرج الشبهة والافراد
 او دفعه اي دفع الخصم عن حق نفسه دخل دعوى دفع التعرض فتسمع به يعنى
 بزازية خلافا دعوى قطع النزاع فلما تسمع سراجية وهذا اذا اريد بالحق في
 التعريض الامر الوجود فلما اريد ما يعم الوجودى والعربي لم يحتج لهذا الفيد
 والمرعى من اذاتر دعوى اي لاخير عليه والمرعى عليه خلافا اي جبر
 عليه ولو في البلدة فاضيان كل في محلة فالحخير للمدعى عليه عند محمد بن يعقوب
 بزازية ولو الفضاة في المراهب الاربعة على الظاهر وبه اجتبت مرارا في حال
 المص ولو الولاية للقاضيين ما كثر على السواء فالعدة للمدعى نعم لو امر السلطان
 باجابة المدعى عليه لزم اعتباره لعزله بالنسبة اليه كما مر مرارا فلتسـ
 وهذا الخلاف فيما اذا كان كل فاض على محلة على حدة اما اذا كان في المص حنفي
 وشافعي ومالكى وحنبلى في مجلس واحد والولاية واحدة فلما يشفع ان يقع
 الخلاف في اجابة المدعى لما انه صاحب الحق كذا في المص على هامش البرازية
 فليجوز **وركن الاضافة الحق الى نفسه** لو اصيل كل عليه كذا او اضافة الحق الى
 من ناب المدعى منابه كوكيل ووجه عند النزاع متعلق باضافة الحق واهل
 العاقل المميز ولو صبي او ما ذونا في الخصومة والا الاشياء وشرطها اي
 شرط جواز الدعوى مجلس القضاء وحضور خصمه فلا يفض على غايب وصل

تقديم ان يرض المسئلة التي وقع فيها الكلام بين ابي يوسف وقده فيما اذا كان في البلدة فاضيان كل فاض على محلة واما اذا كانت الولاية للقاضيين او لفضاء
 على مضر واحد على السواء جيتب المدعى في الدعوى بطل الدعوى عند ارض فاض ارادة اذا لا تظهر ما يدعى في كون العدة للمدعى او المدعى عليه وتعليقه بعيدا انه لو
 اختلعت مذهب القاضيين او الفضاة كان على الخلاف فيما في ما نقله الشرح عن هامش البرازية فتأمل هـ ح

وبعد وبيع بالنقد او بغيره **كتاب الدعوى**
 وفي الدعوى فل قول الموكل مقدم كذا قول رب الدين واخصم جبر
 ولو قبض الدال مال المبيع كمي يسلمه منه وضاع ينشكر

لا يخفى مناسبتها للوكالة بالخصوص هي لغة قول يفرض به الانسان اجاب
 حق على غيره واليه للتاثير جلا تتون وجمع دعاوى بفتح الواو كفتوى وقناوى
 در راكن جزم في الصياح بكسر هاء فيهما محاذية على العال الثاني وشرعا
 قول مقبول عند القاضي يقتضيه طلب حق قبل غيره خرج الشبهة والافراد
 او دفعه اي دفع الخصم عن حق نفسه دخل دعوى دفع التعرض فتسمع به يعنى
 بزازية خلافا دعوى قطع النزاع فلما تسمع سراجية وهذا اذا اريد بالحق في
 التعريض الامر الوجود فلما اريد ما يعم الوجودى والعربي لم يحتج لهذا الفيد
 والمرعى من اذاتر دعوى اي لاخير عليه والمرعى عليه خلافا اي جبر
 عليه ولو في البلدة فاضيان كل في محلة فالحخير للمدعى عليه عند محمد بن يعقوب
 بزازية ولو الفضاة في المراهب الاربعة على الظاهر وبه اجتبت مرارا في حال
 المص ولو الولاية للقاضيين ما كثر على السواء فالعدة للمدعى نعم لو امر السلطان
 باجابة المدعى عليه لزم اعتباره لعزله بالنسبة اليه كما مر مرارا فلتسـ

وهذا الخلاف فيما اذا كان كل فاض على محلة على حدة اما اذا كان في المص حنفي
 وشافعي ومالكى وحنبلى في مجلس واحد والولاية واحدة فلما يشفع ان يقع
 الخلاف في اجابة المدعى لما انه صاحب الحق كذا في المص على هامش البرازية
 فليجوز **وركن الاضافة الحق الى نفسه** لو اصيل كل عليه كذا او اضافة الحق الى
 من ناب المدعى منابه كوكيل ووجه عند النزاع متعلق باضافة الحق واهل
 العاقل المميز ولو صبي او ما ذونا في الخصومة والا الاشياء وشرطها اي
 شرط جواز الدعوى مجلس القضاء وحضور خصمه فلا يفض على غايب وصل

تقديم ان يرض المسئلة التي وقع فيها الكلام بين ابي يوسف وقده فيما اذا كان في البلدة فاضيان كل فاض على محلة واما اذا كانت الولاية للقاضيين او لفضاء
 على مضر واحد على السواء جيتب المدعى في الدعوى بطل الدعوى عند ارض فاض ارادة اذا لا تظهر ما يدعى في كون العدة للمدعى او المدعى عليه وتعليقه بعيدا انه لو
 اختلعت مذهب القاضيين او الفضاة كان على الخلاف فيما في ما نقله الشرح عن هامش البرازية فتأمل هـ ح

يخبره بحد الدعوى ان بالمصر او حيث يبيت بمنزله نعم واللا محنى يبرهن او يجلد
منية ومعلومية الحال المدعى اذ لا يفتض بحجج بول او لا يغال مدعى فيه وبه الا
ان يتضمن الاخبار وشركه ايضا كونه ملزمة شيئا على الخصم بعد ثبوتها ولا
كان عبثا **وكون المدعى مما يحتمل الشك في دعوى ما يستحيل وجوده** عقلا
او علانية بل كحالة لتيقن الكذب في الاستحصال العقل كقول له لعرف النسب
اولم لا يولد مثله لمثله هذا البتة وكذا يورث في المستحيل العلاء كدعوى معروف
بالعقر اموال اعطيت علي اخر انه افرضه اياها دفعة واحدة او غصبها منه
جائزها عدم سماعي بحجج وبه جزم ابن العرس في الجواز البرية **وعلمها**
وجوب الجواب على الخصم وهو المدعى عليه بلا او بنعم حتى لو تمكنت كنان
انكارا اجتمع البينة عليه الا ان يكون اخر من اختيار وسخفه وسببها
تعلق البقاء المقرر بتعاطي المعاملات **فلو كان ما يدعيه منقولا يد**
الخصم ذكر المدعى انه يدعي بغير حق لا احتمال كونه مرهونا يد او محبوسا
بالثمن يد **وطالب المدعى احضاره ان امكن** وعلى الغريم احضاره **ليشتر**
اليه في الدعوى والشهادة والاستحلاب **وذكر المدعى فيمنه ان تعذر احضار**
العين بل ان كان في نقله مؤنة وان قلت ابن كمال معزيا لخراتة **بما كمال**
او غيبته لانه منقله معني وان تعذر احضارها مع بقاء كرسى وصيرة
طعام وقطيع غنم **بعث القاضي امينه** ليشتار اليه **والا تكن باقية** الكتب
المدعى في الدعوى **بذكر القيمة** وقالوا لو ادعى انه غصب منه عين كذا ولم
يذكر قيمته تسع فيجلد خصمه او يجبر على البيان درر وابن المدي ولعلنا
لو ادعى اعيانا مختلفة الجنس والنوع والصعبة **وذكر قيمة الكل** جملة كذا
الاجمال على الصحيح وتقبل بينته او يجلد خصمه على الكل مرة وان لم يذكر
قيمة كل عين على حدة لانه ملاصق دعوى الغصب ببيان فلان يبيع اذ ادين
قيمة الكل جملة بلاولى وفيل في دعوى السرفة يشترط ذكر القيمة ليعلم

كونه

تقرر بان كان في نقله مؤنة وان قلت ذكره في الحاشية حقا كرسى او بعتا
مسان هذا من قبيل الرضى والصحة وذكره على سبيل المثال في الاطراف الاصل الا اذا
75

والا بدعي دعوى المثليات من ذكر الجبر والنوع والصحة والقرار وسبب الوجوب
فلو ادعى كبريد بن علي لم يذكر سبباً لم نسمع واذا ذكر في السلم انما المكالمة
في مكان عيناه وفي خوفه وعصب واستملاء في مكان الغرض وخوفه جبراً عليه
وبسبب الفاضل المدعى عليه عن الدعوى فيقول انه ادعى عليه كذا ما اذا تقول
بعد صحتك والانصرح بحجة لا يسئل لعدم وجوب جوابه بان افرجه او انكر
عبر عن المدعى فضى عليه بلا طلب المدعى والا يبرهن حلقه الحاكم بعد
كلمه اذا لا بد من طلب اليمين في جميع الدعاوى الا عند الثلث في اربع على مائة
البنازية قال واجمعوا على التخليف بلا طلب في دعوى الدين على الميت واذا
قال المدعى عليه لا افر ولا انكر لا يستخلص بل خبر ليغرا ويترك درر وكذا لو
لزم السكوت بلا اية عند الثلث خلاصة قال وفي الجبر وبه اجتبت لما ان القوي
على قول الثلث فيما يتعلق بالفضاء انتهى ثم نقل عن البدرج الاشبه انه انكار
فيستخلص فيردنا بتخليف الحاكم لانها لو اوصلا على ان يخلص عن غير فاض
ويكون بريئاً فهو بد كل لان اليمين حق الفاض مع طلب الخصم ولا عبرة ليمين
ولا النكول عن غير الفاض فلو برهن عليه اي حقه يغبل والا يخلص ثانياً
عن فاض بنازية الا اذا كان حلقه الاول عنده فيكفي درر ونقل المص عن
الغنية ان التخليف حق الفاض بما لم يكن باستخلاصه لم يعتبر وكذا لو اوصلا
ان المدعى لو حلق بالخصم ضامن للمال وحلق اي المدعى لم يضمن الخصم
لان فيه تغيير الشرع ولا تزد اليمين على مدعى الحديث البينة على المدعى وحديث
الشاهد واليمين ضعيف بل رد ابنه معين بل انكره الرازي عيني برهن
المدعى على دعواه وطلب من الفاض ان يخلص المدعى انه محق في الدعوى
او على ان الشهود صادفون او مخفون في الشهادة لا يجيبه الفاض الى طلبه
لان الخصم لا يخلص مرتين فكيف الشاهد لان بعض اشهد عننا يمين ولا يكر
اليمين لانا امرنا بذكر ارام الشهود ولذا لو علم الشاهد ان الفاض يخلص

ويعمل

ويعمل بالمنسوخ له الامتناع عن اداء الشهادة لانه لا يلزمه بنازية وبينة
الخارج في الملاء المطلق وهو الذي لم يذكر له سبب احق من بينة ذاء اليد لانه
المدعى والبينة له بالحديث خلاص المدعى بسبب كساح وتكاح جالبينة لواء اليد
اجمل على ما سيجي وقضى الفاض عليه بنكوله مرة لو نكوله في مجلس الفاض
عقيدة بقوله لا اخلص او حكما بان سكت وعلم انه من غير اية كخرس وكخرش
في الصحيح سراج وعرض اليمين ثلاثاً ثم الفضا احوك وهل يشترط الفضا على
فور النكول خلاص درر قاله المص ولم ارفيه ترجيحاً قلت — فدمنا انه
يقترض الفضا فور الا في ثلاث فضى عليه بالنكول ثم اراد ان يخلص لا يلتزم
اليه والفضا على حاله ماض درر قبلت طرف الفضا ثلاثاً وعدها في الاشياء
سبعة بينة واقرار ويمين ونكول عنه وفسامة وعلم فاض على المرجوح
والسابع قرينة فاطمة كان كنه من دار خالية انسان خارج بسكنى متلوث
بدم فدخلوها فوراً جراً وامر بوجها حينه اخذ به اذا لا يترد احد انه فدا تله
شدد فيما يدعى عليه فيض ان يرضى خصمه ولا يخلص كخر زاعن الوقوع في الحرام
وان ابي خصمه الا اخلصه ان اكبر رايه ان المدعى بكل حلقه والا بان غلب على
كنهه انه محق لا يخلص بنازية وتقبل البينة لو اقدم المدعى وان قال قبل
اليمين لا بينة له سراج خلاص الملاء في شرح المحج عن المحيكة بعد من المدعى
عليه كما تقبل البينة بعد الفضا بالنكول خلاصة عند العدة وهو الصحيح
كقول شرح اليمين العاجزة احق ان تترد من البينة العادلة ولان اليمين
كالتخلص عن البينة فلا اجلاء الاصل انتهى حكم التخلع كانه لم يوجد اصلاً
بحر كنه كنهه بلا فدا تله اي البينة لو ادعاء اي المال بلا حبيب التخلع اي
المدعى عليه ثم اقامه حتى كنه في يمينه وعليه البتوى طلاق الخلية
خلاص الملاء في الدرر وان ادعاء بسبب التخلع انه لا دين عليه ثم اقامه
المدعى على السبب لا يكره كنهه لجواز انه وجد الفرض وجد الابراء او

في حق الله تعالى

الايمان، وعليه الفتوى بصولين وسراج وشتمى وغيرهم **والخليع في نكاح**
انكره هو اوهي **ورجعة** جرحها هو اوهي بعد عدة **في ايلاء** انكره
احد ما بعد المدة **واستيلاد** تدعيه الامه وما يتلحق عكسه لشوته بافراقه **ورق**
ونسب بان ادعى على محمول انه فنه او ابنه وبالعكس **وولد** عتاقة او
موالات ادعى الا على او الناسجل **وصدولعان** **والعتوى** على انه **يخلع**
المنكر في الاشياء السبعة ومن عدتها ستة الحق امومية الولد بالنسب
او الرق والحاصل ان المعنى به الخليف في الكل الاله الحرد ومنه حرد فرب
ولعان فلما عين اجماعا الا اذا تضمن حفا بان علق عتق عبده بزنى نفسه
فللعبد خليفه فان نكل ثبت العتق لا الزنى وكذا **يستخلص السارق** لاجل
المال **وان نكل ضمن ولم يقطع** وان افر بها فجع وفالوا يستخلص في التعزير
كما بسطه في الدرر وفي البصول ادعى نكاحا بحيلة دفع عيني ان تزوج فلما
خلع وفي الثانية الاستحلاب في احدى وثلاثين مسألة **النيلية تحريم الاستحلاب**
لا الخلع وجرع على الاول بقوله **الموكيل والوصي والمتولي** **واب الصغير**
يلد الاستحلاب فله حلب عمن الخضم **ولا يخلع احد منهم الا اذا ادعى عليه**
العقد او صح اقراره على الاصيل فيستخلص كالموكيل بالبيع فان اقراره صحيح
على الموكيل فكذا انكوله وفي الخلاصة كل موضع لو اقر له فلا انكره يستخلص
الا في ثلاث ذكرها والصواب في اربع وثلاثين لما مر على خلاصته وزاد ستة اخر
في البحر وزاد اربعة عشر في تنوير البصائر حاشية الاشياء والفتاوى لابن المص
ولو لا حاشية التكميل لسردت تلك **الخليع على فعل نعيه يكون على البقات**
اي الفصح بانه ليس كذلك **والخليع على فعل غيره** يكون على العلم اي انه لا يعلم
انه كذلك لعدم علمه بما فعل غيره كذا هو اللام **الا اذا كان فعل الغير شيئا**
يتصل به اي بالخالف وجرع عليه بقوله **ان ادعى** مشتري العبد سرقة العبد
او ايلافه واثبت ذلك **يخلع** **البائع على البقات** مع انه فعل الغير وانما صح

باعتبار

باعتبار وجوب تسليمه سليما فيرجع الى فعل نفسه فخلع على البقات لانها
الكرد ولذا تعتبر مطلقا بخلاف العكس **در رعن** الزيلع وفي شرح المجمع عنه
هذا اذا قال المنكر لا علم له بذلك ولو ادعى العلم حلف على البقات كودع ادعى
قبض ربحا وجرع على قوله وفعل غيره على العلم بقوله **واذا ادعى بكر سبق**
الشراء له على شراء زيد ولا بينة **يخلع خصمه** وهو منكر على العلم اي انه لا يعلم
انه اشتراه قبله فلامر كذا **الاذا ادعى** **دينا او عينا على وارث** اذا علم القاضي قوله
ميراثا او اقر به المدعى او برهن الخصم عليه فيحلف على العلم ولو ادعاهما
اي الدين والعين **الوارث** على غيره **يخلع** المدعى عليه على البقات كوهو وشرائه
در رعن **يخلع** **جاء احد القود اجماعا** فان نكل **فان كان في النفس حبس حتى يعر**
او يخلع **ومبادونه يقتصر** لان الاضرار خلقت وقاية للنفس كما لمال فيجوز
فيما لا يتدال خلافا لهما **قال المدعى له بينة حاضرة في المصر** **ويحلف عمن**
خصمه لم يخلع خلافا لهما ولو حاضرة في مجلس الحكم لم يخلع اتقاها ولو غائبة
عن المصر حلف اتقاها ابن المرد وفرد في المجتبى الغيبة مدة السفر **ويأخذ**
القاضي في مسألة المتن فيما لا يسفح بشبهة **كعيل** **ثقة** يوم من طرويه بحر
يلجج **من خصمه** ولو وجبها والمال حفيرا في ظاهر المذهب عيني بنفسه
ثلاثة ايام في الصحيح وعن الثلث الى مجلسه الثلث **وحج** **فان اشتهع من اعطاء**
ذلول الكفيل **لازمه** بنفسه او امينه **مغذ** **اربعة التلجيل** ليلا يغيب **الا ان**
يكون الخصم غريبا اي مسافرا **فيلازم** او يكفل **الى التقاء مجلس القاض**
دفع الضر حتى لو علم وقت سفره يكفله اليه وينظر في زيه او يستخير
رفقاءه لو انكره المدعى بزازية **قال لا بينة له** **ويحلف عمن** **يخلع** **القاضي**
ثم برهن على دعواه بعد اليمين **فيلد** **البرهان** عند الامام منه وكذا
لو قال المدعى كل بينة اتى بها جميعي شهود زور او قال اذا حلفت فانت
برء من المال **يخلع** ثم برهن على الحق قبل خلاصته وبه جزم في السراج كذا مر

في المرة وبعد لا والفول المستاجر لانه منكر للزيادة ولو اختلفا بعد التمكن من
استيعاب البعض من المنفعة فحالا وصح العقر في البيع والفول في الماخذ
للمستاجر لان عقداها ساعة وساعة فكل جزء كعقد خلاف البيع وان اختلف
الزوجان ولو مملوكين او مملكتين او صغيرين والصغير يباع او ذمية مع
مسلم حال النكاح او لا في بيت لهما او لا احدهما خزانه الاكل لان العبرة لليدر
لا للملك في شئ هو هنا ما كان في البيت ولو ذهبا وفضة والفول لكل
واحد منهما في حاله مع يمينه الا اذا كان كل منهما يبيع او يبيع ما يصلح
للآخر والفول له لتعارض الظاهرين درر وغيرها والفول له في الصلح لهما
لانه وما في يدها في يدك والفول لذي اليد خلافا لما يختص به لان ظاهرها ان
من خلاصه وهو يد الاستعمال ولو افا ما بينة يفرضي بينة لانه خارجة طرية
والبيت للزوج الا ان يكون له بيت جرح وهذا الوجهين وان مات احدهما واختلف
وارثه مع الحي في الشكل الصلح لهما بالفول فيه للحي ولورثتها وقال
الشافعي ومالك والكل بينهما وقال ابن ابي ليلى الكل له وقال الحسن البصري الكل
لها وهي السبعة وعدة في الخلنية تسعة افوال ولو احدهما مملوكا ولو ما ذونا
او مملكتين او فلا والشافعي في ذلك والفول للمر في الحيلة والحي في الموت لان يد
المرافق ولا يد للميت اعتقت الامة او المكاتب او المدبرة واختارت نفسها
في البيت قبل العتق فهو للرجل وما بعده قبل ان تختار نفسها فهو على
ما وصفت في الصلح بحرف وفيه كل من مضت العدة بالشكل للزوج ولورثته
بعد لانها طارت اجنبية لا يدرك ولما ذكرنا ان الشكل للزوج في الطلاق فكذا
لوارثه اما الوصية وهي في العدة بالشكل لهما كذا لم يخلو في دليل ارثها ولو
اختلف المور والمستاجر في شئ البيت والفول للمستاجر بيمينه وليس للمو جبر
الاما عليه من ثياب بدنه ولو اختلف اسكافي وعطار في الات الاسكافية
والات العطارين وهي في ايديهم يميني بينهما بل انفسهم ليد لكل منهما

وتامه

وتامه في السراج رجل معروف بالبيع والحاجة فاربعة غلام وعلى عنقه بدرة
وقد كره بدارة جلد عاه رجل عرف باليسار وادعاه صاحب الدار وهو لمعروف
باليسار وكذا اكناس في منزل رجل وعلى عنقه قطيفة يقول الذوهي على
عنقه هي له وادعاه صاحب المنزل يميني لصاحب المنزل رجلان في سبينة
بما دفع في جلد على كل واحد السبينة وما بينهما واحد لهما يعرف ببيع الدفيسق
والآخر يعرف انه ملاح بل الدفيسق للفر يعرف ببيعه والسبينة لمن يعرف انه
ملاح غلاما بالظاهر ولو فيه راكب واخر مسرور واخر جرب واخر يد لها وكلهم
يدعونها يميني بين الثلاثة اثلاثا ولا شيء للملح ورجل يفود قطارا بل واخر
راكب ان على الكل شئ للراكب فكل له والظاهر اجرة وان لا شيء عليه فيلزم
ما هو راكبه والبيع للفلان بخلاب البقر والغنم وتامه في خزانه الاكل

فصل في دفع الدعاوى

لما قدم من يكون خصما ذكر من لا يكون خصما قال ذواليد هذا الشيء المدعى
نفوا لكان او عفارا او د عليه او اعارني او اجرتني او رهنه
زيد الغلاب او غصبته منه من الغلاب وبرهن عليه على ما ذكر والعين فائمة
لا هلكة وقال الشهود نعرفه باسمه ونسبه او بوجهه وشركه محمد معرفته
بوجهه ايضا جلو حلف لا يعرف فلانا وهو لا يعرفه الا بوجهه لا حيث ذكره الذيلعي
وفي الشرع بلالية عن خط العلامة المفدح عن البرازية ان تعويل الالية على قول
محمد انتهى فليجوز دفع خصومة المدعي المملوك المطلق لان يده هو لا ليست
بخصومة وقال ابو يوسف ان عرف ذواليد بالحيل لا تدفع وبه يوافق ملتقى
واختاره في المختار وهذه خمسة كتاب الدعوى لان فيها افوال خمسة علماء كما
يسمى في الدرر لان صورها خمس عيني وغيره فلتست وفيه نظم اذا الحكم
كذلك لو ظال وكلف طاحبه بحقه او اسكنه فيها زيد الغلاب او سرقته منه
او انتزعت منه او قل منه موجودته جرحا وهي في يد مزارة بزازية والصور

في

احدى عشرة فلتست — لاكن الحق في البرازية المزارعة بالاجارة او الوديعه
 قال فلان يزاد على الخمس وقد حرقته في شرح الملتقى وان كان هالكاً وقال الشهود
 او دعه من لانعه او افر ذوالبيد الخصومة كان **قال** ذوالبيد اشترىته او اتعنته
 من الغلاب او لم يدع الملهو الملق بل ادعى عليه البعل بان **قال المردعي غصبته**
منه او قال سرق منه ونساء للمردعي وللمردعي عليه فكانه قال سرقته منه خلا
 غصب منه او غصبه من فلان الغلاب كذا سيجي حيث تندرج وهل تندرج بالضرر
 الصحيح للبرازية **وقال ذوالبيد** المدعي او دعيه فلان وبرهن عليه الا تدفع
 في الكل لما قلنا **قال** في غير مجلس الحكم انه ملكه ثم قال في مجلسه انه وديعه عنده
 او رهن من فلان تندرج مع البرهان على ما ذكر ولو برهن المدعي على مقالته
 الاولى جعله خصماً وحكم عليه بسبق اقرار المدعي بزازية وان قال المدعي
 اشترىته من فلان الغلاب **وقال ذوالبيد** او دعيه فلان ذلك اي بنصفه فلو
 بوكيله لم تندرج بلايينه **دعت الخصومة** وان لم يبرهن لتواجهما ان اصل الملهو
 للغلاب الا اذا قال اشترىته ووكيله يفتنه وبرهن ولو صدقه في الشراء لم يوصر
 بالتسليم لئلا يكون فضاء على الغلاب بافراره وهي عجيبة ثم اقتضوا الدرر وغيرها
 على دعوى الشراء فيد اتعاف في فلان قال **ولو ادعى انه له غصبه من فلان الغلاب**
وبرهن عليه وزعم ذوالبيد ان هذا الغلاب او دعه عنده اندر دعت اندر دعت
 لتواجهما ان البيد لزيد والرجل ولو كان مكلان **دعوى الغصب** دعوى سرقه
 لا تندرج بزعم ذوالبيد ايداع ذوالغلاب استحساناً بزازية وفي شرح الوهبانية
 للمشرقي لا وانعفا على الملهو لزيد وكل يدعي الاجارة منه لم يكن الثاني ختم
 للملوك على الصحيح والمدعي رهن او شراء اما المشتري فخصم للكل **دعوى**
قال المدعي عليه له دفع يمل الى المجلس الثالث صغرى المدعي تخليف مدعي الايداع
 على التثبات درر ولم تخليف المدعي على العلم وتامه في البرازية وكله بفعل امته
 غير هنت انه اعتفى قبل المدعي لا للعتق ما لم يحضر الولي ابن الملهو

بل هو دعوى الرجلين

باب دعوى الرجلين

تقدم حجة خارج في مله مطلق اي لم يذكر له سبب كذا مر على حجة ذوالبيد وان
 وقت احدهما فقط وقال ابو يوسف ذوالوقت اخى وثرتة جباله **قال** دعواه
 هذا العبد له غلاب عن منشره وطلال ذوالبيد له منر سنة قضى للمدعي
 لان ما ذكره تاريخ غيبة الملهو فلم يوجد التاريخ من الطرفين فبعضى بيئته
 المدعي وقال ابو يوسف يقضى للمورخ ولو في حالة الانفراد وينبغي ان يقضى
 بقوله لانه او من واظهر كذا في جلد مع العصولين واقر المهر ولو برهن خارجهان
 على شيء قضى به لهما فلان برهننا في دعوى نكلج سفكنا تغزرا لجمع لوجية ولو
 ميتة قضى به بينهما وعلى كل نصف المهر ويرثان ميراث زوج واحد ولو ولدت
 يثبت الغيب منها وتامه في الخلاصة وهي لمن صرفته اذا لم تكن في يد من
 كذبت ولم يكن دخل من كذبت بها هذا اذا لم يورخا فلان ارضا بالسابق اخى
 بها ولو ارخ احدهما بمعنى لمن صرفته اوله ذوالبيد بزازية فلتست — وعلى
 ما مر عن الثلث ينبغي اعتبار تاريخ احدهما ولم ار من فيه على هذا فتامل وان
 اقرت لمن لا حجة له بمعنى له وان برهن الاخر قضى له ولو برهن احدهما وقضى
 له ثم برهن الاخر لم يقض له الا اذا ثبت سبقه لان البرهان مع التاريخ اقوى منه
 برونه كذا لم يقض ببرهان خارج على ذوالبيد كذا حده الا اذا ثبت سبقه
 اي ان كلامه اسبق وانى ذكر اسبب الملهو بان برهننا على شراء شيء من ذوالبيد
 فلكل نصيبه بنصف الثمن ان شاء او تركه انما خير لتعريف الصيغة عليه وان
 نزل احدهما بعد ما قضى له لم يدر هذا الاخر كله لان بعضا حده بالفضاء ولو قبله
 فله وهو اي ما ادعى شراءه للمسلمين تاريخا ان ارضا جبرد البديع ما قبضه
 من الاخر اليه سراج وهو لذي يدره لم يورخا وارخ احدهما او استوى تاريخهما
 وهو لذي وقت ان وقت احدهما فقط والحال انه لا يدر لهما وان لم يوقفا
 فغير مر ان لكل نصيبه بنصفه والشراء اخى من هبة وصرفه ورهن ولو مع قبض

وان كان من ارضه
 وان كان من ارضه

وهذا ان لم يورخا فلو ارخا واخذ الملهد بالاسبق احق لقوته ولو ارخت احدهما
مفقط جمل مورخة اولي ولو اختلف الملهد استويا وهذا فيما لا يغسم اتجاها
واختلف التاميم فيما يغسم كالدار والاصح ان الكل يدعى الشراء لان الاستحقاق
من قبيل الشيوخ المغارن لا الكفار هبة الدرر **والشراء والمهر سوار** فينصف
وترجع هي بنصف القيمة وهو بنصف الثمن او يعطى للمهر هذا المهور
او ارخا واستوى تاريخهما **سابق تاريخ احدهما كان احق** فيدعى الشراء لان التلاح
احق من هبة او رهن او صرفة عملادية والمراد من التلاح المهر كالمهر في البحر
مفقط الجامع نعم يستوى التلاح والشراء لو تلاحا في الامنة من رجل واحد ولا
مرجح فتكون ملكا ملكا منكوحة للآخر فتدبر **ورهن مع قبض احق** من هبة بلما
عوض معه استقامنا ولو به فهي احق لانها بيع التملك والبيع ولو بوجه اقول
من الرهن ولو العين معهما استويا بالمهور فا واحد على السابق وان برهن
خارجا على مله مورخ او شراء مورخ من واحد غير ذ يد او برهن خارجا على
مله مورخ وذو يد على مله مورخ اقدم بالسابق احق وان برهننا على شراء
متفق تاريخهما او مختلف عيني وكل يدعى الشراء من رجل واحد وقت احدهما
مفقط استويا ان تعدد البائع وان اخذ جزو الوقت احق ثم لا بد من ذكر المهر
وشهوده ما يعيد مله بايعة ان لم يكن المبيع في يد البائع وان شهدوا بغيره
وقولان بترزية فان برهن خارجا على المله وذو اليد على الشراء منه او برهننا
على سب مله لا يتكرر كالتلاح وما في معناه كسج لا يعاد وغزل فكن وحلب
ابن وخروص وخوها ولو عند بايعة **درر جزو اليد احق** من اخراج اجماعا
الا اذا ادعى الخارج عليه فعلا كغصب او ودية او اجارة وخوها في رواية
درر او كلان سببا يتكرر كبناء وغرس ونسج خرو وزرع بروكوة او اشكل على اهل
الخبرة فهو الخارج لانه الاصل وانما عدلنا عنه بحديث التلاح وان برهن كل من
الخارجين او ذو اليد او اخراج وذو اليد عيني على الشراء من الآخر بلا وقت

سقطا

سقطا وتدر المال المدعى به يد من معه وقال محمد يفتى الخارج فلتس
الافدام على الشراء اقرار منه بالمله وله ولو اشتبا فبظانته انما اتجا فلا **درر ولا ترجيح**
بزيادة عدد الشهود جان الترجيح عندنا بقوة الدليل لا بكثرة ثم وقع على هذا
الاصل بقوله **ولو افلام احد المدعين** ظاهرين **والاخر اربعة** مما سواء
في ذلك **وكذا لا ترجيح بزيادة العدد** لان المعتبر اصل العدالة اذ لا احد للاغلبية
دار في يد اخر اذ عني رجل نصيبا واخر كليا وببرهننا فلما اول ردهما واليد اقول
للاخر بخرين المتزعة وهو ان النصف سالم لمدعى الكل بالمتزعة ثم استوت
متزعتا في النصف الاخر فينصف **وقال لا الثلث له واليد في الثلث بخرين العول**
لان في المسئلة كلاً ونصفا فالمسئلة من اثنين وتقول الى ثلاثة واعلم ان انواع
القسمة اربعة ما يغسم بخرين العول اجماعا وهو ثلث ميراث وديون ووصية
ومحابة وعقود ودر اظم رسالة وسعانية وجندية ودين وبخرين المتزعة
اجماعا وهو مسئلة العضولين وبخرين المتزعة عنده والعول عندهما
وهو ثلثات مسايل مسئلة الكتاب واذا اوصى لرجل بكل ماله او بعبد بعينه
والاخر بنصف ذلك وبخرين العول عنده والمتزعة عندهما وهو ثلث كل بسطة
الزليعي والعيني وتامة في البحر والاصل عنده ان القسمة متى وجبت لحق ثلثت
في عين او ذمة متابعين وقولية او محيز الاول احدهما متابعين وللآخر في الكل
بمتزعة وعنهما متى ثبتا معا على الشيوع بقولية واللاجملة زعة جلي وغير
ولو الدار في ايديهما فهي للثلاث نصها الا بالفضا ونصها به لانه خارج ولو في يد
ثلاثة وادعى احدهم كليا واخر نصيبا واخر ثلثا او برهنوا فسمت عنده
بالمنازعة وعندهما بالعول وبيان في التلاح **ولو برهننا على تلاح ذابنه يد** هما
او احدهما او غيرهما **وارخا قضى لمن وافق** منها تاريخه بشهادة الظاهر
فلو لم يورخا قضى بالذو اليد ولما ان في ايديهما او يد ثلث وان لم يورخا
بان ظاهرا او اشكل **فلهما ان ثلث في ايديهما او كلانا خارجين فان في يد**

احداهما ففرضي بماله هو الاصح فلتش **وهذا الاول مما وقع في الكثرة والدرر**
 والملتقى فتبصر برهن احد الخارجين على الغصب من زيد والاخر على الوديعة
 منه استويا لانها بالحد نصير غصبا الناس احوال بل ببيان **الاربعة الشكوك**
والحدود والقصاص والقتل كذا في نسخة المصروية نسخة والعقل وعبارة
 الاشياء والدرية وحملوا دعوى على شخص بمحلول الحال احرام لانه غير فائز
 وقال انا احرار الاصل والقول له لتسكه بالاصل **واللابس للشوب احق من احرار**
 الكرم والراكب احق من اخذ اللجام ومن في السرج من رديعه وذو على يامن
 على كوزة بماله لانه اكثر تصرفا والجالس على البساط **والمتعلق به سوا كماله**
 وراكبه سرج كمن معه ثوب وطرفه مع الاخر لا هدرية اي كونه الغير المنسوجة
 لانها ليست بثوب بخلاف جلاب **دارتله زعاجيه** حيث لا يقضي لهما الاحتمال
 انها في يد غيرهما وهنا علم انه ليس في يد غيرهما يعني **الحالين جزو عد عليه**
او متصل به اتصال تربع بان تتداخل اقطار لبناته في لبنات الاخر ولو من خشب
 بان تكون الخشبة مركبة في الاخرى لئلا تقع على انهما بنيا معا ولذا يسمى بزلدر
 لانه ح يبنى مربعا **للمن له اتصال ملازمة او نغب** وادخل او هو اوي كفض
 ولحين يوضع على الجذوع بل يكون بين **الجارين لوتنا زعا** ولا يقتصر صاحب
 المراوي بل صاحب الجذع الواحد احق منه غانية ولو لاحد طرفا جذوع
 والاخر اتصال بجزء الاتصال والملازم في الوضع وقيل لذو الجذوع ملتقى
 وتماز في العينة وغيره واما حق المطالبة برقع جذوع وضعت تعديا فلا
 ينفك بل براء ولا صلح وعجو وبيع واجارة اشياء من احكام السافل
 لا يعود فليعلم **وذو بيت من دار فيه بيوت كثيرة كذا بيوت** منها
 في حق صاحبة في مبي بينهما نصعين كالكرين **جلاب الشرب** اذا تنازع عليه
 جلانه يغزر به الارض بغرس في برهنه اي الخراج بان على يد لكل منهما
 في ارض ففرضي بغيرها فتصرف ولو برهن عليه اي على اليد احرار او كان

تصرف

تصرف فيها بان ليش اوي او جعفر ففرضي بيده لوجود تصرفه ادعى الملتقى
 في الحال وشهد الشهود ان هذا العين كانت ملكه تقبل لان ما ثبت في زمان
 يحكم ببقائه ما لم يوجد المزيل **درر صبي يعبر عن نفسه** اي يعقل ما يقول قال
 انا احرار والقول له لانه في يد نفسه كالبالغ **بان قال انا عبد فلاق لغيره اليد**
 ففرضي به لانه اليد كمن لا يعبر بالفرار به عدم يده **بلوكير** وادعى الحرية تسمع
 مع البرهان لما تفران التفاضل في دعوى الحرية للبيع صحة الدعوى

باب دعوى النسب

الدعوة نوعان دعوى استيلاء وهو ان يكون اصل العلوق في ملذ المدعى
 ودعوى تحرير وهو خلافة والاول افوى لسببه استنادها لوقت العلوق
 واقتضار دعوة التحرير على الحال ويستحق **مبيعة ولدت لاهل من سنة اشهر**
منذ بيعت جلد علاء البائع ثبت نسب منه استحقاقا العلوق في ملكه
 وبنى النسب على الخفاء فيعبر فيه التفاضل **واذا حلت استندت وصارت**
ام ولد فيبيع البيع ويرد الثمن ولكن ان ادعى المشتري قبله ثبت نسبه
 منه لوجود ملكه وامو مينة بفراره وقيل لحمل على انه نكحها واستولدها
 ثم اشترها **ولو ادعى بها اي مع ادعاء البائع او بغيره** لان دعوة تحرير
 والسابق استيلاء فكان افوى كذا **ويثبت من البائع لو ادعى بعد**
موت الام بخلاف موت الولد لعوات الاصل **ويلازمة البائع بعد موت امه**
ويسترد المشتري كل الثمن وفلا اوصته **واعطاءهما اي** اعتناق المشتري الام والولد
كوتا في الحكم والتزوير كالاقتناع لانه ايضا لا يتم الا بالحال ويرد حصته
 اتعافا ملتقى وغيره وكذا حصته ايضا على الصحيح من مذهب الامام كما
 في الفهرستين والبرهان ونقله في الدرر والمخ عن المدارية على خلاف ما في الكافي
 عن المصنف وعبدرة المواهب وان ادعى بعد عتقها او موتها ثبت منه
 وعليه اداء الثمن واكتفيا برد حصته وقيل لا يرد حصته في الاعتناق بالاتفاق

انتهى فليعلم **ولو ولدت الامة المذكورة لأكثر من حولين من وقت البيع**
وصرفه المشتري ثبت النسب بتصرفه **وهي أم ولد** على المعنى اللغوي
كلها محلا لامر على الصلاح بغنى لو ولدت فيما بين الاصل والاكثر ان صرفه
بحكمه كالأول باحتمال العلوق قبل بيعه **والا لا ملتقى** ولو تنادى زعما جلا فقول
للمشتري انما فاما وكذا البيعة عند الثلث خلافا للثالث شرفا لآلية وشرح مجمع
وعيه لو ولدت عند المشتري ولدين احدهما دون ستة اشهر والاخر لأكثر ثم
ادعى البائع الاول ثبت نسبهما **بلا تضري** المشتري **بباع من ولد عنده** **وادعاء**
بعدم بيع مشتريه ثبت نسبهما لكون العلوق في ملكه **ورد بيعه** لان البيع يحتمل
النفق **وكذا الحكم لو كاتب الولد او رهنه او اجره او كاتب الام او رهنها**
او اجرها او زوجها ثم ادعاء فيثبت نسبه وتترد هذه التصرفات بخلاف
الا عتاق كما مر **بباع احد التورمين المولودين** يعني علفا وولدا **عنفسه**
واعتقه المشتري ثم ادعى البائع الولد الاخر ثبت نسبهما **وبكل عتق المشتري**
بعدم جوفه وهو حرية الاصل **لأنهما علفا** في ملكه حتى لو اشترها جلي لم يملك
عتقه لانها دعوة تحرير فتقتصر عيني وغيره وجزم به المصنف قال وحيطة
اسفلك دعوى البائع ان يفر البائع انه ابن عبده فلان جلا نصح دعواه ابدرا
مجتبي وفرا جلا ببقوله **قال عمرو بن لحي** معه او مع غيره عيني **هو ابن**
زيد الغلاب ثم قال **هو ابني لم يكن ابني ابدرا وان** وصليته **محمد زبير بنوته**
خلافا لما لان النسب لا يحتمل النفق بعد ثبوته حتى لو صرفه بعد ثبوته في وكذا
لو قال لصبي هذا الولد مني ثم قال ليس مني لبيع نعيه لانه بعد الافرار به لا يستع
بالبيع جلا حاجته الى الافرار به تلافيا ولا سهو في عبادة العمادية كما زعمه مندا
خسر وكما اجد في الشرف لابي وهذا اذا صرفه الابن اما بدونه جلا الا اذا عاد
الابن الى التصديق بلفظ الافرار الاب ولو انكر الاب الافرار جرحه بن عليه الابن فيل
واما الافرار بانه اخوه جلا يغفل لانه افرار على الغير **وسر** لو قال

لست

لست وارثه ثم ادعى انه وارثه وبين جهة الارث في اذ التناقض في النسب عفو ولو
ادعى بنوة العم لم ينجح ما لم يذكر اسم الجد ولو برهن انه افرا غايته تقبل الثبوت
النسب باقراره ولا تسمع الا على قسم هو وارث او ابن او مديون او موصى له
ولو احضر رجلا ليؤمى عليه حقا لآبيه وهو مفر به او لا فله اثبات نسبه بالبيعة
عند القاضي بخبرة فله الرجوع ولو ادعى ارثا عن ابيه جلا اقرب امه بالزوج
اليه ولا يكون فظا على الاب حتى لو جاء حيا باخوة من الدراع والدراع يرجع على
الابن ولو انكر فيل للابن برهن على موت ابيه واندر وارثه ولا عيش والصحيح
تحليله على العلم بانه ابن فلان وانه مات ثم يكلف الابن البيعة بفراده وتامه
في جامع العصولين من الفصل الثاني والعشرين **ولو كان الصبي مع مسلم وكافر**
بقال المسلم هو عبده وقال **الكافر هو ابنه** جزم ابن الكافر لنسبه الحرية حالا
والاسلام مثلا الا ان جزم ابن الكمال بانه يكون مسلما لان حكمه حكم دار الاسلام
وعزاه للتحفة فليعلم **قال** **روى امرأته لصبي** معها **هو ابنه** من غيرها وقالت
هو ابنه من غيره **هو ابنها** ان ادعى معا والافقية تعجيل ابن كمال وهذا
لو غير معبر والابان كان معبر **ابنهم** **صرفه** لان قيام ابيهما ووارثهما يعيد
انه منهما **ولو ولدت امه اشترها** جلا استحققت **عزم الاب** **قيمة الولد** يوم الخصومة
لانه يوم المنع **وهو حر** لانه مفرور والمفرور من يملك امرأه معتمدا على ملوك عيني
او نكاح يقتل منه ثم تستحق جلا لقال **وكذا الحكم لو ملكته بسبب** **اخسر**
اي سبب كان عيني **كلا** **لو تزوجها على انها حرة** **جول** **قوله** **ثم استحققت** **عزم** **قيمة**
ولده **فان مات** **الولد** **فيل** **الخصومة** **جلا** **شئ** **على ابيه** **لعدم** **المنع** **كلا** **مصر**
وارثه **له** **لانه حر** **الاصل** **في** **معه** **جبرته** **فان** **قتله** **ابوه** **او غيره** **وفيقض** **الاب** **من**
ديته **فدر** **قيمة** **عزم** **الاب** **قيمة** **المستحق** **كلا** **لو كان** **حيا** **ولو لم يقبض** **شيئا**
لاشئ **عليه** **وان** **قبض** **اقل** **لثمة** **بفرقة** **عيني** **ورجع** **بما** **اي** **بالقيمة** **والصورتين**
كما يرجع **بثمنه** **ولو** **هذا** **كلا** **على** **بائع** **هنا** **وكذا** **لو** **استول** **هذا** **المشتري** **الثلث** **لكن**

وجوزة لا بما لا قيمة له كحبة حنطة وجملد ميتة وصح حر لانه رجوع فلما يصح
والقول المرفوع حله لانه المنكر ان ادعى المرفوع اكثر منه ولا يمينه ولا يصدق
في اقل من درهم في علي مال ومن النصاب اي نصاب الزكاة في الاصح اختيار
وقيل ان المرفوع غير انصاف السرفة وحج في مال عظيم لو بينه من الذهب او
الفضة ومن شمس وعشرين من الابل لانه ادنى نصاب يؤخذ من جنسه ومن
قدر النصاب قيمة في غير مال الزكاة ومن ثلاثة نصاب في اموال عظام ولو جسر
بغير مال الزكاة اعتبر قيمته كما مر وفي درهم ثلاثة وفي دراهم او دينار
او ثياب كثيرة عشرة لانها غلظة اسم الجمع وكذا درهم درهم على المعتمد ولو
خضع لزم مائة وفي درهم او درهم عظيم درهم والمعتبر الوزن المعتاد الا
بحجة زباني وكذا كذا درهم واحد عشر وكذا كذا واحد وعشرون لان كثيره بل هو او
احد وعشرون ولو ثلث بلا او واحد عشر اذ ان كثيره ليجل على التكرار ومعها
بمائة واحد وعشرون وان بيع مع الواو زيد البع ولو خمس زيد عشرة والا
ولو سدرس زيد مائة البع ولو سبع زيد البع وهذا كذا يعتبر كثيره ابر او لو
قال له علي اوله فيل بموا افرار يدين لانه على للمالك وفيه للضمان غالباً
وصرف ان وصل به فهو دية لانه يحملة مجازاً وان فصل لا يصدق لتكرار
بالسكوت عنه او مع او في بيت او في كسب او صنف او افرار بالامانة
على بالعربي جميع ماله او ما ملكه له اوله من مال او درهم كذا هو هذا
لا افرار ولو غير بيع ماله او بيع درهم كان افرار بالشركة فلا بد له المنة
من التسليم بخلاف الافرار والاصل انه متى اضاع الغريم الى ملكه كان هبة ولا يرد
مذ في بيت لانه اضافة نسبية لا مطلق ولا الارض التي حرودها كذا الطبع فلان فلان
هبة وان لم يقبض لانه في يده الا ان يكون مما يحفل القسمة فيشترط قبضه معزاً
للاضافة تفديراً بدليل قول المصنف الاخر بعين ولم يضعه لانه من المعلوم
لكثير من الناس انه ملكه ليجل يكون افرار او تملك ما يقع الثاني فيما عني فيه

شرا

شرا كالتقليد وراجعه قال له عليه الع وقال اتزنه او التفرقة او اجل به
او قضيت اياه او ابرائنه منه او تصرفت به علي او وهبته له او اخلت به علي
زيد وخوذه لم يوافر له بماله جوع الضم اليه كل ذلك وعرض زادة فكان
جواباً وهذا اذا لم يكن على سبيل الاستئذان فلان كان وشهد الشهود بنزله وكلم
لم يلزمه شيء اما لو ادعى الاستئذان لم يصدق وبما ظهير مثل اتزني الخ وكذا
نقحاسب او ما استغرضت من احد سواك او غيرك او فليد او بعدك لا يكون افرار
لعدم انصافه الى المذكور فكان كلامه مستنداً والاصل ان كل ما يصلح جواباً لا يفرار
لا ابتداء يجعل جواباً وما يصلح للمبتدأ لا للبيان او يصلح له ما يجعل ابتداء لبيان
يلزمه المال بالشدة اختيار وهذا اذا كان الجواب مستقلاً ولو غير مستقل
كقوله نعم كان افراراً مطلقاً حتى لو قال اعطني ثوبه عبدي هذا الواجب له بدب
داره هذه او حصص له داره هذه او اسرج داره هذه او اعطني سرجهما او جامي
وقال نعم كان افراراً منه بالعبد والدار والذانية كالج قال السير له عليه الع
وقال بلي بموا افرار له بماله وان قال نعم لا او قيل نعم لان الافرار ليجل على العرب
لا على دغابني العربية كزاد الجوهرة والعرف ان بلي جواب الاستئذان لم ينسب
بالاثبات ونعم جوابه بالنسب والاعمال بالراس من القاصح ليس بالافرار بمال
وعتق وطلاق وبيع وتكليف واجارة وهبة بخلاف اقباء ونسب واسلام
وكفر وامان كلامه واشارة محرم لصير والشيخ براسه في رواية الحديث والطلاق
في انت كطاني هذا كذا واشارة ثلاث اشارة للاشياء ويزاد اليمين كحله في
لا يستخدم فلاننا ولا يضمن سره او لا يدل عليه واشارة حث عمداً في محرم
بطلان اشارة النكاح الا تسع جلي عك وان افرار يدين مؤجل وادعى
المرفوع حلولة لزمه الدين حلالاً وعند الشافعي مؤجلاً يمينه كذا افراراً بعبد
في يده انه لرجل وانه استأجره منه فلا يصدق في تاجيل واجارة لانه دعوى
بلا حجة وح يستخلف المرفوع فيما خلاف مالوا افرار بالدرهم السود وكذا في

يجب ان اصره لان الكفاية عفا رجا خلاص ما مر لانها افعال الاتقبل الخيار في معنى
الامر بكتابة الاقرار اقرار حكما فانه كما يكون باللسان يكون بالبيان ولو فـ
للكمال اكتب خط اقراره بالحق علي او اكتبه بغير داره او طلاق امره صحيح
كتب ام لم يكتب وحمل للكتابة ان يشهد الالباء حروفه خاتية وفردنا
في الشهادة ان عدم اعتبار مشابهة الخطين **احد الورثة افر بالدين** المرعى به
على مورثه وحده الباقون **يلزمه الدين كله** يعني ان وصي ما ورثه به برهقان
وشرح مجمع **وقيل حصته واختاره ابو القيث** ففعل المضمر ولو شهد هذا المـ
مع اقراره بالدين كله على الميت قبلت وعبرنا علم انه لا يخل الدين في نصيبه بمجرد
اقراره بل بفضله الفاض عليه باقراره جلت في هذه الزيادة **درر اشهر**
على الب في مجلس واشهر جليلين اخرين في مجلس اخر ببيان السبب **لزمه**
المالان العيان كما لو اختلف السبب خلاص ما لو اختلف السبب او الشهود او اشهد
على صر واحد او اقر عند الشهود ثم عند الفاض او بعكسه ابن الملقه والاصل
ان المعروف او المنكر اذا اعيد مع ما كان التلخي عين الاول او منكر افعيره ولو نفي
الشهود في موطن او موطنين مما ما لان ما لم يعلم اخلا دهما وقيل واحد
وقامه في الخاتية **اقر ثم ادعى المغرانه كاذب في الاقرار** جلف المغرله ان المـ
لم يكن كاذبا في اقراره عند التلخي وبه يعني **درر وكذا الحكم** بغيره لو ادعى
وارشاد المـ في جلف وان كانت الدعوى على ورثة المغرله **باليمين عليهم**
بالعلم اننا لانعلم انه كان كاذبا بصر الشريعة والله تعالى اعلم

باب الاستثناء وما في معناه
في كونه مغير كالمشرك وخو هو عندنا تكلم بالبا في بعد الشيا باعتبار
الحاصل من مجزئ التركيب ونعني باعتبار الاجزاء بالقابل له على عشرة الاثلاثه
له اعتباران مكسولة وهي ما ذكرناه ومختصرة وهي ان يقول ابتداء له علي
سبعة وهذا معنى قولهم تكلم بالبا في بعد الشيا **وشرح فيه الاتصال** بالمستثنى

منه

منه الاضرورة كمنعبر او سعال او اخذهم به يفيق والنذر بينهما **الا يفسر**
لانه للتشبيه والتاكيد كقوله **لوا على الب** درهم **يا فلان الا عشرة غلاف**
لوا الب فاشهدوا **الاكثر او نحو** مما يعد واحدا لان الاشهاد يكون بعد تمام الاقرار
فلم يصلح الاستثناء **فمن استثنى بعض ما اقر به صح استثناءه** ولو كان الاكثر
عند الاكثر **ولزمه الباقى** ولو محالا فيقسم كذا العبد لفلان الا ثلثه او ثلثيه
صح على المذهب **والاستثناء المستغرق في الكل** ولو قيد **يا قبيل الرجوع كوصية**
لان الاستثناء الكل ليس يرجع بل هو استثناء جاسر هو الصحيح جوهره
وهذا ان كان الاستثناء بعين **بلفظ المضمر او نساويه كماله وان بغيرها**
كعبد او حر او اهل او لا او لا سالا وعلمنا وراشدا ومثله نساء ولو القى
انا هو لا او الازن وب وعمره وهند وهم الكل صح الاستثناء وكذا ثلث مالا
لزيد الا اعباء الثلث ابرج فلما يستحق شيئا اذا الشرك ايدم البقاء لا حقيقته
حق لو طلق من سالا اربع ارجح ووقع فستان **كناج استثناء النكاح والوزن**
والعدود الذي لا يتعدون كالمسلمين والجور من الدراهم والدينار والدينون
المستثنى القيمة استثنى ثلثون في الزمة فكانت كالثمنين وان استغرقت
القيمة جميع ما اقر به لاستغرافه بغير المساء **خلاص له على دينار الامانة**
درهم لاستغرافه بالمسءل فيبطل لانه استثناء الكل بركاكن في الجوهره
وبغيرها على مائة درهم الا عشرة دنائير وقيمة مائة او اكثر لليلزمه نفي
بليجور واذا استثنى عددين بينهما حرف الشر وكان الاقل مخزجا نحو له
على الب درهم الامانة درهم او خمسين درهما جيلزمه تسع مائة وخمسون
على الاصح برك واذا كان المستثنى بجزء لا ثبت الاكثر نحو له على مائة درهم
الاشياء او الاقليل او الا بعضا لزمه احد وخمسون لو فوج الشر في المخرج
فيحكم بخروج الاقل ولو وصل اقراره بان شاء الله او فلان او غلفه بشرط على
خطه لا بكتاب كان مت جانه فيخرج **كل اقراره بغيره** لو ادعى المشيئة هل

يصرف لم اره وفرد مناه الطلاق ان العتد لا جليكن الاقرار كذا لتعلق حق
العبد فانه المص **وصح استثناء البيت من الدار لا استثناء البناء** منه ما لدخوله
تبعاً فكان وصفاً واستثناء الوصف لا يجوز **وان قال بناء طاع وعرضه الدار**
فكنا افعال لان العرضه هي البقعة لا البناء حتى لو قال وارضه لكان له
البناء ايضاً لدخوله تبعاً لا افعال بناء هالزير والارض لعبد فكما قال
واستثناء قصر الخاتم وخلة البستان وكسوف الجارية كالبنا جميعاً **وان**
قال مكله له على العبد من ثمن عبيد ما قبضته الحجة صحة عبيد وقوله **موصلاً**
بافراة حال منه ذكره في الحلقه جليح **وعينه** اي عين العبد وهو في يد
المقر له **فان سلمه الى المقر لزمه الالف والالا** اعلا بالصفة **وان لم يعين العبد**
لزمه الالف مطلقاً وصل ام وصل وقوله ما قبضته لغو لانه رجوع **كقوله من**
ثمن خرا او خرا او مال فخر او حرا او مينة او دم فيلزمه مطلقاً **وان وصل لانه**
رجوع الالف اصدقه او اقدم بينة فلا يلزمه **ولو قال له على العبد درهم حرام**
او ربي يميني لازمه مطلقاً وصل ام وصل لاحتمال حله عند غيره **ولو قال زورا**
او بخله لزمه ان كثر به المقر ولا يبدن صدقه **لا يلزمه والاقرار** بلا بيع تلجئة
هي ان يلجأ لم ان تلتقي امر بالحنه على خلا فكله جلدانه على هذا التعصيل
ان كثر به لزم البيع **والالا** **ولو قال على العبد درهم زبور** ولم يذكر السبب جلي كما
قال على الاصح جحر **ولو قال له على العبد من ثمن متاع او فرض** وهي زبور
مثلاً لم يصرف مطلقاً لانه رجوع **ولو قال من غصب او ودعة الا انما زبور**
او نبيحة صرف مطلقاً وصل ام وصل **ولو قال ستوفة او رطلان** وصل
صرف وان وصل لا لانه درهم مجازاً **وصرف بيمينه في غصبته** **او ادعى ثوبا**
اذا جده معيب ولا بينة **وصرف له على العبد** ولو من ثمن متاع مثلاً **الا انه ينقص**
كراي الدرهم وزن خمسة لا وزن سبعة **متصلاً وان وصل** بلا ضرورة لا يصرف له
استثناء المقر لا الوصف كالتزجية **ولو قال** **الاخر اخذت منه العبا ودعة**

بسلكت

بسلكت **فبدا بتاعده وقال الاخر بل اخذت مني غصباً فمن المقر لاقراره** **بلاخذ**
وهو سبب الشمان **وي قوله انت اعطيتني ودعة** **وقال الاخر بل غصبته مني**
لا يضمن بل القول له لا كلاكه الشمان **وي هذا لان** **ودعة او فرضا** **عند**
فلا خذته منه **بقال المقر** بل هو له **اخذه المقر له لو فاعله والا فيمينه لاقراره**
باليد له ثم بالاخذه منه وهو سبب الشمان **وصرف من قال اجرت فلاناً من**
هجرة او ثوبه **هنا فركبه** **واليسه او اعزته ثوبه** **او اسكتته يمينه** **ورد او خاله**
فلان ثوبه **هنا فركبه** **منه** **وقال فلان بل قد ارجع جالقول للمفسر**
استحساناً لان اليد في الجارية ضرورة **فلا بد من الالف** **ولو قال هذا الالف**
ودعة فلان ثم قال لا بل **ودعة فلان** **بالالف** **للماول** **وعلى المقر الف** **مثله**
الالف **فلا بد** **ما اذا افعال هي** **فلان لا بل هي** **فلان** **بلا ذكر ايداع حيث لا يجب**
عليه شيء **التمش** **لان لم يقر بزيادة** **وهذا ان كانت مينة وان كانت غير مينة**
لزمه ايضاً **كقوله نصبت فلاناً مائة درهم** **ومائة دينار** **وكبر حقه لا بل فلاناً**
لزمه لكل واحد منهما مائة **وان كانت بعينه هي للماول** **وعليه الثلث مثلاً**
ولو كان المقر له واحداً يلزمه اكثرهما **اقراراً او اقراراً او اقراراً** **درهم لا بل**
البيان او البع درهم **جيا لا بل زبور او عكسه** **ولو قال الدين الذوا على**
فلان فلان او البع دعة **الت عند فلان هي** **فلان** **بلاقراره** **وهي القبض**
للمقر لان لو سلم الى المقر بركة خلاصة لكانه مخالف لما مر انه ان اظاهه لتعصبه
كان هبة **فيلزم التسليم** **ولذا افعال في الحلاء الغرسة** **ولو لم يملكه على القبض**
وان قال واسمعي كتاب الدين عارية **وان لم يقبله لم يبيع** **قال المص** **وهو**
المذكور في عامة المعتررات خلافاً للخلاصة **فتأمل عند البقشوي**

باب اقرار المريض

يعني مرض الموت وحده **مر في طلاق المريض** **ويجي** **وبه الوصايا اقراره بدوين**
لا جنب **نا جدر من كل ماله** **بأنه عمر ولو يقين** **فكذلك** **الا اذا علم غلظه له في مرضه**

فيتخير بالثلاث ذكره المص في معينه علي حفظ واخر الارث عنه ودين الصحة
مختلفا وما لزمه في مرضه بسبب معروف بينة او بمجانبة فاض قدم على
ما افر به في مرض موته ولو افر به وديعة وعند الشافعي الكل سواء
والسبب المعروف ما ليس يتبرع كمن لا يتبرع كمن لا يتبرع كمن لا يتبرع
وان جاز النكاح عنانية وبيع مشاهير واثلا في كذا في مرضه او المريض ليس
له ان يقضي دين بعض الغرماء دون بعض ولو كان ذلك اعطاء مائة او اربعة
اجرة فلا يسلم لهما الا في مسئلتين اذا قضى ما استقرض في مرضه او نفق
عن ما اشترى فيه لو بطل الفية كما في البرهان وقد علم ذلك في ثبت كل منهما
بالبرهان لا باقراره للثمة **بجلا** اعطاء المهر وخوة وما اذا لم يؤد حتى مات
فان البديع اسوة للغرماء في الثمن اذا لم تكن العين البيعة في يده اي يد البائع
فان كانت كذا اولى واذا افر المريض بدين ثم خلاصا وصل ام وصل للاستواء
ولو افر بدين ثم بوديعة خلاصا وعلى القلب الوديعة اولى وابراؤة مديونة
وهو مديون غير جازي لا يجوز ان كان اجنبيا وان كان وارثا فلا يجوز مختلفا
سواء كان المريض مديونا او للثمة وحيلة صحته ان يقول لاحق له عليه كما
اولاد في قوله وقوله لم يكن له على هذا المملوك شي في شمل الوارث وغيره
صح قضا الادبانية فترفع به مطلوبة الدنيا لا مطلوبة الاخرة خلاصا الا المهر
بلا يصح على الصحيح بزازية اي ان يورثه عليه غايه جلا افرار البنت في مرضها
بان الشئ العطلاني ملو ا في اوامع لاحق له فيه او انه كان عند عارية فانه
يجب ولا تسمع دعوى زوجها فيه كما بسكه في الاشياء فابلا فاعتنم هذا التحريم
فانه من معونات كتاب **وان افر المريض لوارثه** بعدد اوامع اجنبية بعين او
دين بكل خلاصا للشافعي ولنا حديث لا وصية لوارث ولا افرار له بدين **الا ان**
يصرفه بغية الوارثه فلو لم يكن وارث اخر او وصي لزوجته او هي له تحت
الوصية واما غيرهما فيرث الكل ورضا وردا فلا يحتاج لوصية شرعية لانية و

نحوه

شرحه للوصية افر بوقف ولا وارث له فلو على جهة علامة في تصديق السلطان
او ناسبه وكذا لو وقف خلاصا لما زعمه الطرسوسي علي حفظ ولو كان ذلك **واقرارا**
بقبض دينه او غصبه او رهنه وخو ذلك عليه اي على وارثه او غير وارثه او ملكه
لا يصح لو فوضه لمولاه ولو جعله ثم برأ ثم مات جاز كل ذلك لعدم مرض الموت
اختيار ولو مات المفترق ثم المريض وورثه المفترق من ورثة المريض جاز اقراره
كلا قراره للما جنب بحر وسجج عن الصيرفية **خلاصا اقراره** اي لوارثه بوديعة
مستى ملكة فانه جاز وصورته ان يقول كانت عنده وديعة لهذا الوارث
فلا تستهلكها جوهرة والحاصل ان الاقرار للوارث موقوف الا في ثلاث مذكورة
في الاشياء من اقراره بالا ما نلت كلها ومنه النعي كلاحق له قبل اداو امه
وهي الحيلة في ابراء المريض وارثه ومنه هذا الشئ العطلاني ملو ا اداو امه كان
عند عارية وهذا حيث لا فرينة وتما من فيها فليحفظ **اقر فيه** اي في مرض
موته لوارثه يومه في الحال بتسليمه الى الوارث **بلا امانات** يردك بزازية
وفي الغنية تكرر مات المريض نافذة وانما تنقض بعد الموت والعبرة للكونه وارثا
عند الموت لا وقت الا اقراره ملو افر لا خيه شلثم ولد له في الاقرار لعدم ارثه
الا اذا صار وارثا وقت الموت بسبب جديده كالزواج وعقد المولاة فيجوز
كما ذكره بقوله **فلو افر لها** اي لاجنبية ثم تزوجها في جلا اقراره لا خيه
المحبوب بكفر او ابن اذا زال حجب بدسلامه او بموت الابن فلا يصح لان ارثه
بسبب قديم لا جديده **وجلا اقراره** الرهبة لملو ا في مرضه والوصية له ثم تزوجها فلا
يصح لان الوصية تليد بعد الموت وهي ح واثرة **اقر فيه** انه كان له على ابنته
المبينة عشرة دراهم فداستوفيتيها وله اي المفترق ينكر ذلك في اقراره
لان الميت ليس بوارث **كما لو افر لوارثه** في مرض موته بدين ثم مات قبله
وترد منه وارثا في الاقرار **فيل** لا فله بدع الوارث صيرفية ولو اقر فيه لوارثه
ولا جنب بدين لم يصح خلاصا لمحمد عداية **وان اقر له** حجب محمول نسبه ثم اقر بموته

خسوف بعد حله انه لا يعلم ان اياه قبض شطر المائة فانه الاكل فقلت
 وكذا الحكم لو اقر ان اياه قبض كل الدين لانه هنا يلحق الحق الغريم زيلعي
وصف في مسائل شتى
افرت الحرة المكلفة بدين والاخر **بغيرها زوجها** في اقرارها في حقه ايضا عند
 ابد حبيبة **بمحبس المقرة وتلازم** وان تضر الزوج وهذه احدى المسائل العتق
 الخارجية من فلعوة الاقرار حجة فاصرة على المفرو لا يتعدى الى غيره وهي في الاشياء
 وينبغي ان يخرج ايضا من كلان في اجارة غيره باقراره لا خربدين جان له حبسه وان
 تضر المستاجر وهي واقعة العتوى ولم ترها صريحة **وعند طلاق** لا تصرف في حق
 الزوج بطلاق محبس ولا تلازم **درر فقلت** وينبغي ان يقول على قولها
 اجزاء وفضل لان الغالب ان الاب يعلمها الاقرار له او لبعض اقراره ليتوصل
 بذلك الى منعه بالمحبس عنده على زوجيه كما وقعت عليه مرارا حين ابتليت
 بالفضاء كذا ذكره الله **في قوله النسب افرت بالرق لانسان** وصرف في المفرد
 له **ولك زوج** واولاد منه اي الزوج **وكذا بغيره** في حقه خلاصة قوله
 على بعد الاقرار وبيع خلافا لمحمد لا في حقه يرد عليه انتظام طلاقها كما حقه
 في الشرع بلالية **ومن الاولاد** ويرجع على حقه بقوله **بلا يملك النكاح** وعلى حق
 الاولاد بقوله **واولاد حصلت قبل الاقرار وما في بطنها وقتها** احرار كقولهم
 قبل اقرارها بالرق **مجمول النسب حر عبيد** ثم اقر بالرق لانسان وصرفه
 المغرله صح اقراره في حقه بغيره دون ابطال العتق فان مات العتيق بغيره
وارثه ان كان له وارث يستغرق التركة **والا فيرث الكل** او الباقي كذا في شرع بلالية
 المغرله له **فان مات المغرثم العتيق** بدارته لعصبة المفر ولو جنى هذا العتيق
 سعى في جنايته لانه لا عاقلة له ولو جنى عليه يجب ارش العبد وهو كالمملوك
 في الشهادة لان حرته بالظاهر وهو يصلح للرفع لا للاستحقاق **قال** رجل لاخر
 له عليه البع بغيره في جوابه **الصديق او الحق او اليقين** او نكر كقوله حقا

ونحوه

ونحوه او كرر **لغة الحق او الصديق** كقوله الحق الحق او حقا حقا ونحوه او اقرن
 بطل البر كقوله البر حق او الحق بر الى اخره **ما اقرار ولو قال الحق حق او الصديق**
صديق او اليقين يمين لا يكون اقرارا لانه كلام تام بخلاف ما مر لانه لا يصلح
 للابتداء بمجمل جوابا فكله قال اذ عيت الحق الحق **قال** لانه يا سارفة يا زانية
 يا مجنونة يا ابنة اوفال هذه السارفة جعلت كذا وبعدها فوجدت بها
واحد منها اي من هذه العيوب **لا ترد** به لانه نداه او شتم لا اخبار بخلاف
 هذه سارفة او هذه ابنة اوفال او هذه زانية او مجنونة حيث ترد باحدها لانه
 اخبار وهو لتحقيق الوصف **وخلافه** لا يطلق او هذه الطفلة جعلت كذا حيث
 تطلق امراته لتكنه من اثباته شرعا لجعل ايجالها ليكون صلافا بخلاف الاول
درر اقرار السكران بغيره **ممنوع** من صريح في كل حق بلوا فربود
 اقيم عليه الحرة سكره وفي السرفة يضمن المسروق كما بسطه سعد اجمدا
 في باب حد الشرب **الا** ما يغفل الرجوع كالردة وحر الزنى وشرب الخمر **وان**
سكر بغيره مباح كشره مكرها لا يعتبر بل هو كالاغذاء **الا** في سفوك الفضا
 وتامه في احكامات الاشياء **المغرله** اذا كذب **المغر** بطل اقراره لما تقرر انه يردد
 بداره **الا** ست على ما هنا تبع الاشياء **الا** اقراره بالحرية والنسب **ولا العتاق**
والوفا في الامساع لو وقع على رجل فقبله ثم رده لم يرد وان رده قبل
 القبول اردد **والطلاق والرق** فكل ما لا ترد ويزاد الميراث بزيادة والنكاح
 كما في متبر فلات فضاء البير وقامه ثمة واستثنى ثمة مستثنى من الابراء وهما
 ابراء الكفيل لا يردوا براء المدعيون بعد قوله ابراء لا يردوا بالمستثنى
 عشرة فلتعجل في وكلمة الوهبانية ومتى صرفه فيها ثم رده لا يرد بداره
 وهل يشترط لصحة الرد مجلس الابراء خلافا والظاهر ان ما فيه تليد مال
 من وجه يغفل الرد والاعمال كالبكال شبعة وطلاق وعتاق لا يغفل الرد وهذا
 الظاهر جيد فليجوز **صالح** اجد الورثة وبراء ابراءا **علما** وقال لم يبق له

في قوله الحق الحق او حقا حقا ونحوه او اقرن بطل البر كقوله البر حق او الحق بر الى اخره ما اقرار ولو قال الحق حق او الصديق صديق او اليقين يمين لا يكون اقرارا لانه كلام تام بخلاف ما مر لانه لا يصلح للابتداء بمجمل جوابا فكله قال اذ عيت الحق الحق قال لانه يا سارفة يا زانية يا مجنونة يا ابنة اوفال هذه السارفة جعلت كذا وبعدها فوجدت بها واحد منها اي من هذه العيوب لا ترد به لانه نداه او شتم لا اخبار بخلاف هذه سارفة او هذه ابنة اوفال او هذه زانية او مجنونة حيث ترد باحدها لانه اخبار وهو لتحقيق الوصف وخلافه لا يطلق او هذه الطفلة جعلت كذا حيث تطلق امراته لتكنه من اثباته شرعا لجعل ايجالها ليكون صلافا بخلاف الاول درر اقرار السكران بغيره ممنوع من صريح في كل حق بلوا فربود اقيم عليه الحرة سكره وفي السرفة يضمن المسروق كما بسطه سعد اجمدا في باب حد الشرب الا ما يغفل الرجوع كالردة وحر الزنى وشرب الخمر وان سكر بغيره مباح كشره مكرها لا يعتبر بل هو كالاغذاء الا في سفوك الفضا وتامه في احكامات الاشياء المغرله اذا كذب المغر بطل اقراره لما تقرر انه يردد بداره الا ست على ما هنا تبع الاشياء الا اقراره بالحرية والنسب ولا العتاق والوفا في الامساع لو وقع على رجل فقبله ثم رده لم يرد وان رده قبل القبول اردد والطلاق والرق فكل ما لا ترد ويزاد الميراث بزيادة والنكاح كما في متبر فلات فضاء البير وقامه ثمة واستثنى ثمة مستثنى من الابراء وهما ابراء الكفيل لا يردوا براء المدعيون بعد قوله ابراء لا يردوا بالمستثنى عشرة فلتعجل في وكلمة الوهبانية ومتى صرفه فيها ثم رده لا يرد بداره وهل يشترط لصحة الرد مجلس الابراء خلافا والظاهر ان ما فيه تليد مال من وجه يغفل الرد والاعمال كالبكال شبعة وطلاق وعتاق لا يغفل الرد وهذا الظاهر جيد فليجوز صالح اجد الورثة وبراء ابراءا علما وقال لم يبق له

في

حق من تركته الى عند الوصي او قبضت الجميع ونحو ذلك لم يجر في يد وصيه من التركة
شيء ولم يكن الوقت الصالح وتحققه تسمع دعوى حصته منه على الاصح صلح البرازية
ولا تنافض لجل قوله لم يبق له حق في ما قبضته على ان الابراء عن الاعيان
بالحل وحج بالوجه عدم صحة البراءة كما اجمد ابن النخبة واعتمد الشرح لمالي
وسحقه في الصلح اقر رجل بمال في صدق وانتهى عليه به ثم ادعى ان بعض هذا
المال الغريب فرض وبعضه ربي عليه بان اقدم على ذلك وبينه تقبل وان كان
متنافيا لانه علم انه مضى الى هذا الاقرار شرح وهبانية فقلت
وحرر شارح الشر لمالي انه لا يعني بهذا العبر لانه لا عذر لمن اقر غايته ان يقال
بانه يلعب المقول على قول ابي يوسف المختار للفتوى في هذه ونحوها التمسى
قلت وبه جزم المصنف فيما مر فتدبر اقر بعد الدخول من هذا الى كتاب
الصلح ثلاث في نسخ المتن سابق في نسخ الشرح انه طعن في قبل الدخول لزومه
من الدخول ونصب بالافرا اقر المشرك له الربع او بعضه انه اي ربع
الوقف يستحقه بلان دونه في وسفك حقه ولو كتاب الوقف بخلافه
ولو جعله لغيره او اسفكه لالا حد لم يجر وكذا الشر وكذا له النضر على هذا
كما مر في الوقف وذكره في الاشياء ثمة وهما في السافك لا يعود فراجع
الفصل في جملة الى الفاضل لا يواخذ افعما بما كان فيه من اقرار وتنافض
لما قدمنا في الفضا انه لا يواخذ بما جرم الا اذا اقر بقبضته صريحا فقال له علي
البحر في علي او فيما علم او احسب او اكن لا شيء عليه فلا جال في الاول
قلت اهي للشدة عرفان نعم لو قال علمت لزومه اتجا فاقال غصبا العا من
بلان ثم قال كذا عشرة انفس مثلا وادعى الغاصب في نسخ المتن وقد علمت
سقوط ذلك من نسخ الشرح وصوابه وادعى الطالب كذا عبر به في المجمع
وقال شارحه اي المخصوص منه انه وحده غصبا لزومه الا بالكلية والنزبه
في عشرها فقلت هذا الضمير يستعمل في الواحد والظاهر انه خير بعينه

دون غيره فيكون قوله كذا عشرة رجوعا بل لا يجر نعم لو قال غصبا كلفنا
صح اتجا فالا انه لا يستعمل في الواحد قال رجل اوصى ابي ثلث ماله لزيد بل لغيره
بل لغيره والثلث لفلان وليس لغيره شيء وقال زير لكل ثلث وليس للابن شيء
قلت ان بعد الوصية في الثلث وفرا فيه للاول فاستحقه فلم يجر رجوعه
بعد ذلك للثالث بل بخلاف الدين لبعده من الكل الكل من المجمع في
اقر بيبه ثم ادعى الخطا لم يقبل الا اذا اقر بالطلاق بناء على اجتهاد المعنى تبين
عدم الوقوع لم يقع يعني ديانة قنية اقرار المكره باكل الا اقرار السار ومكرها
فاجب بعضهم بجملة تخيرية الا اقرار بيبه بحال وبالدين بعد الابراء منه
باكل ولو يجر بعد هبته ماله على الاشبه نعم لو ادعى دينا بسبب حادث
بعد الابراء العلم وانه اقر به يلزمه ذكره المصنف في تناوبه فقلت
ومعاده انه لو اقر بيبه الدين ايضا فحكمه كذا الاول وهي واقعة الفتوى فتأمل
الفعل في المرض احد من فعل التهمة الا في مسألة استناد التناظر لغيره
بما شره جانه صحيح في المرض لا في الصحة تامة وتامة في الاشياء وفي الوهبانية
اقر بمهر المثل في ضعف موته فيسنة الا يطلب من قبل تمسك
واسناد بيع فيه للصحة اقبلن وفي الغبض من ثلث التراث يقرر
وليس لما تشبه من غير انفسه ولو قال لا تجزى ثلث مسطر
ولو قال ملكي ذالك لكان منشئا ومن قال هذا ملوكا دايما ملوكه
ومن قال لا دعوى لي اليوم عند ذاك بما يترجم من بعضه بمنكر
كتاب الصلح
مناسبة ان انكار المفسر بسبب الخصومة المسترعية للصلح هو لغة اسم من
المصلحة وشرعا عطف به مع النزاع ويقطع الخصومة لكنه الاخير مطلقا
والقبول فيما يتعين اما فيما لا يتعين كالدرهم فيتم بلا قبول عندية وسعيه
وشرحه العقل لما البلوغ والحرة مع من صبه ما دون ان عوي حله عن ضرر

بين وجه من غير ما ذون ومكانه لوجه نفع وشركه ايضا كون المصالح عليه
 معلوما ان كان يحتاج الى قبضه وكون المصالح عنه حقا يجوز الاعتراض عنه ولو كان
 غير مال كالنظام والتعريف معلوما ان المصالح عنه او يجوز الاعتراض عنه
 من ملا يجوز الاعتراض عنه وبينه بقوله كحق شعيرة وحق فذوق وبعالة بغيره
 به الاول والثالث وكذا الثاني لو قبل الرجوع للمالك لاحد زني وشرب خمر مطلقا
 وطلب الصلح كاجب عن القبول من المدعى عليه ان كان المدعى به مما لا يتعين بالتعيين
 كالدراهم والدرناير وطلب الصلح على ذلك لانه اسفل من البعض وهو يتم بالمسقط
 وان كان مما يتعين بالتعيين فلا بد من قبول المدعى عليه لانه كالبائع بحكمه
 وقوع البراءة عن الدعوى وقوع المدعى في مصالح غيره وعنه لومعرا وهو صحيح مع
 اقراره وسكوت او انكاره الاول حكمه كبيع ان وقع عن مال بال وحق فذوق وبعالة
 احكام البيع كالشعيرة والرد يعيب وخيار روية وشركه وبعسره جملة البديل
 المصالح عليه لاجل المصالح عنه لانه يسقط وتشتط الفقرة على تسليم البديل
 وما استحق من المدعى اي المصالح عنه يرد المدعى حصته من العرض اي البديل
 ان كلما وكلما او بعضا وما استحق من البديل يرجع المدعى حصته من المدعى
 كما ذكرنا لانه معلومة وهذا حكمه وحكمه كاجلارة ان وقع الصلح عن مال
 بمنفعة كخزعة عبده وسكنى دار فشرط التوقف فيه ان احتج اليه والا يصح
 ثوب ويكمل بموت احد هما وبطلان الحمل في المدة وكذا لو وقع عن منفعة بمال
 او بمنفعة عن جنس اخر ان كان لانه حكم الاجلارة والاخر ان اي الصلح بسكوت
 او انكاره معلومة في حق المدعى وبراءة يمين وقمع نزاع في حق الاخر وحق فلا
 شعيرة في صلح عن دار مع احد هما اي مع سكوت او انكاره لان للشعيرة ان يقوم
 مقام المدعى فيدعي بحجته بل ان كان للمدعى بيعة افلامه للشعيرة عليه واخذ
 الدار بالشعيرة لان بافلامه البيعة تبين ان الصلح كذا في معنى البيع وكذا لو لم يكن
 له بيعة بل المدعى عليه بشكل شرب الخمر وحق في صلح وحق عليه باحد هما

عليه

او باقرار

او باقرار ان المدعى ياخذها عن المال فيواخذ بغيره وما استحق من المدعى و
 المدعى حصته من العرض ورجع بالخصوصية فيه فيحاطم السحق لحق العوض
 وما استحق من البديل يرجع اليه الدعوى وكذا وبعسره هذا اذا لم يقع الصلح
 بغيره البيع بل ان وقع به رجع بالمدعى نفسه لا بالدعوى لان اقراره على المبادعة
 اقرار بالملكية عين وغيره وهذا البديل كلما او بعضا قبل التسليم له اي المدعى
 كاستحقاقه كذلك في الاعطال اي مع اقراره او مع سكوت وانكاره وهذا البديل
 مما يتعين والام بيبطل بل يرجع بثقله عيني صلح عن كذا من الثمن والشرح
 ووصا به على بعض ما يوجب اي عين يدعي الجواز في الدين كما سيجي، فلو
 ادعى عليه دارا وصالحه على بيت معلوم من قبله من غير حاج فيستأنف المدعى
 لان ما قبضه من عين حقه وحيلة محتمة مذكورة بقوله لا يبرأ منه شيء الاخر
 كثوب ودركم في البديل فيصير ذلك عوضا عن حقه فيما يعني او يلحق به الابراء
 عن دعوى الصلح لانه كظاهر الرواية الصحيحة متلفا شرقيالية ومشي عليه
 في الاختيار وغراه في العزيمة للبرازية وفي الجمالية الشيخ الاسلام وجعل ما في
 المتن رواية ابن سماعة وقوله لا يبرأ عن الاعيان بل اطل معناه بطل الابراء
 عن دعوى الاعيان ولم يصح ملك المدعى عليه ولذا لو وقع بقلد والاعيان
 حل له اخذها لانه لا تسمع دعواه في الحكم واما الصلح على بعض الدين فيصح
 ويراعى دعوى البلاء فظا لا بد منه فلو وقع به اخذ في مستأني وثامه
 في احكام الدين من الاشياء وقد حقه في شرح الملتقى وحق الصلح عن دعوى
 المال متلفا ولو باقرار ومنفعة وعن دعوى المنفعة ولو بمنفعة عن جنس
 اخر وعن دعوى الرق وكان غنقا على مال ويثبت الولاء لو باقرار والالا
 الابينة در فلت ولا يعود بالبيعة رفيقا وكذا في كل موضع
 افلام بيعة بعد الصلح لا يستحق المدعى لانه ياخذ البديل باختياره نزل بل بها
 بليج عطف وعن دعوى الزوج الصلح على غير من زوجة وكان خلعا ولا يوجب

لو بطل لا وجب له التزوج لعدم الدخول ولو ادعت المرأة بفساد الحي لم يصح وفلاية
 ونفائية ودرر ومقتضى وصحة المحتجب والاختيار وصحة الصحة في درر الجار وان قيل
 العبد المأذون له رجلا عمدا لم يجر صلحه عن نفسه لانه ليس من القارة فلم يلزم
 المولى لانه يسقط به الفود ويؤاخذ بالبطل بعد عتقه وان قيل بطله اية
 المأذون رجلا عمدا واصلحه المأذون عنه جاز لانه من جوارته والملا تيب كل خير
 والصلح عن الغصب المأذون على اكثر من قيمته قبل الفضا بالقيمة جاز
 كصلحه بعرض جلا تقبل بينة الغاصب بعد اى الصلح على ان قيمته اقل مما
 صلح عليه ولا رجوع للغاصب عن الغصب منه بشئ ولو تصاد فلا بعد
 انما اقل بحر ولو اعتق مؤسر عبدا مشتركا جلا صلح المؤسر الشريف على اكثر
 من نصف قيمته لا يجوز لانه مفدر شرعا في كل البطل اتعافا كما صلح في السلة
 الاولى على اكثر من قيمة الغصب بعد الفضا بالقيمة جاز لانه لا يجوز لان تقدير
 الفاضل كالشارع وكذا الوطع بعرضه وان كانت القيمة اكثر من قيمته
 مغضوب تلغ لعدم الرضى وحج في الجناية العمد مكلفا ولو بيع مع اقرار
 بكثر من الدية والارض او باقل لعدم الرضى وفي الخطا كذا لا تصح الزيادة
 لان الدية في الخطا مقدرة حتى لو صلح بغير مقاديرها صح كبيع كلان بشرك
 المجلس لئلا يكون دينيا بدنيا وتعيين الفاضل احدهما يصير غيره كجنس اخر
 ولو صلح على شرفه فقتل من الدية في الخطا ويسقط الفود لعدم ما يرجع
 اليه اختيار وكل زيد عمرا با الصلح عن دم عمدا وعلى بعض دين يدعيه
 على اخر من مكيل وموزون لزم بطله الوكيل لانه اسقاط فكلان الوكيل
 صغير الا ان يضمنه الوكيل فيؤاخذ بضمانه كما لو وقع الصلح من الوكيل
 عن مال بطل عن اقراره فيلزم الوكيل لانه كبيع اما اذا كان عن انكاد
 لا يلزم الوكيل مكلفا بحر ودرر صلح عنه بضولي بلا امره ان ضمن المال
 او اضرب الصلح الى ماله او فقل علقني هذا الوكيل وسلم المال صح وصار مبرعا

في الكل

في الكل الا اذا ضمن بامر عزمي فادك والا يسلم في الصورة الرابعة **فموسو**
موقوف فان اجازة المدعى عليه جاز ولزمه البطل والابطال واختم في جميع
 ما ذكرناه من الاقلام الخمسة للصلح ادعى وفيه ارض ولا بينة له قطا في
 الشكر لقطع الخصومة جاز وكذا بطل البطل لو صادف في دعواه وفيصل
 فابله صاحب الاجناس لا يطيب لانه بيع معنى وبيع العرف لا يصح كل صلح
 بعد صلح جال في بطل وكذا التلاح بعد التلاح والحوالة بعد الحوالة والصلح
 بعد الشراء والاصل ان كل عفا عفا في كل الا في ثلاث مذكورة في بيع
 الاشياء الكعالة والشراء والاجازة فلتراجع اقلام المدعى عليه **بينة بعد**
الصلح عن الكل ان المدعى قال قبله قبل الصلح ليس له قبل فكلان حق والصلح
 مدعى على الصحة ولو قال المدعى بعد ما كان له قبله قبل المدعى عليه حتى
 بطل الصلح بحر قال المص وهو مفيد لا خلاف العماد يثبت نفل عن دعوى البرازية
 انه لو ادعى المدعى حجة اخرى لم يبطل فيجوز **والصلح عن الدعوى العاسدة**
يصح وعن الباطلة لا والعاسدة ما يمكن تصحيحه بحر وحرر في الاشياء ان
 الصلح عن انكار بعد دعوى جاسدة جاسدة لا دعوى بحمول جاز في صلح
 وقيل اشترط صحة الدعوى لصحة الصلح غير صحيح مكلفا فيصح الصلح مع بطلان
 الدعوى كما اعتقد صدر الشريعة اخر الباب وافر ابن الكمال وغيره في باب
 الاستحلاف كما مر فراجع **في الصلح عن دعوى حق الشرب وحق الشعبة**
وحق وضع الجذوع على الارح الاصل انه متى توجهت اليمين نحو الشخص في اية
 حق كان جاز في اليمين بمرأهم جاز حتى في دعوى التعزير محتجتي خلاص
 دعوى حر ونسب درر **الصلح ان كان بمعنى المعاوضة** بان كان دينيا بعين
 يتغير بنقصها اي ببيع التملحين وان كان لا يعطى لها اي المعاوضة بل
 بمعنى استيعاء البعض واسقاط البعض فلا تصح اقالته ولا نفذه لان الساطع
 لا يعود فنية وصيرفية فليجوز **ولو صلح عن دعوى دار على سكنى بيت**

في

منها ابداء واصلح على دراهم الى الخط او طمع مع المودع بغير دعوى الملاح
لم يصب الصلح في الصور الثلاث سراجية فيدر عدم دعوى الملاح لانه لو ادعى
وصالحه قبل اليمين في به يعنى خاتمة ويصح الصلح بعد حلف المدعى عليه و
للنزاع باخامة البينة ولو برهن المدعى بعده على اصل الدعوى لم تغفل الالة الوض
عن مال اليتيم على انكاره اذا صلح على بعضه ثم وجد البينة فانها تغفل ولو
بلغ الصبي قبل فداها تغفل ولو كلف بيمينه لا يخلع اشياء وقيل لا جزم
بالاول في الاشياء وبالثاني في السراجية وكلها في الغنية مفر من الاول
طلب الصلح والابراء عن الدعوى لا يكون اقرارا بالدعوى عند المتغلبين
وخالفهم المتأخرون والاول اصح من الثانية بخلاف طلب الصلح عن المسال
والابراء عن المال فانه اقرار اشياء صلح عن عيب او دين بغير علمه
او زال العيب بكل الصلح ويرد ما اخذ اشياء ودررا تسمى

مسألة في دعوى الدين
الصلح الواقع على بعض جنس ماله عليه من دين او غصب اخذ لبعض
حقه وحده لبا فيه لا معاوضة للمدعي وحق صلح الصلح بلا اشتراط قبض بدل
عن البعد حال على مائة مائة او على البعد مؤجل وعن البعد جيلد على مائة زبور
والاصح عن دراهم على دنائير مؤجلة لعدم الجنس فكان صرا فاعلم بغير نفسه
او عن البعد مؤجلة على نصيبه حلال الا صلح المولى مكاتبه فيجوز زيلعي
او عن البعد سود على نصيبه ايضا والاصل ان الاحسان ان وجد من الدارين
واسقاط وان منهما معاوضة قال لغريمه اذ التي جسمانية غدا من البعد
له عليه على ان يبرء من النصيب البالغ وقيل وادى فيه برة وان لم
يؤد ذلك في القدر عدد دينه كما كان لغوات التقييد بالشرك ووجهها
خسة احدها هذا الثاني ان لم يوفت بالغرم بعد لانه ابراء مطلق
والثالث وكذا الوصلح من دينه على نصيبه يدوجه اليه غدا وهو برة

ما

مما فضل على انه ان لم يدوجه غدا بالكل عليه كان الامر كالوجه الاول كما قال
لانه صرح بالتقييد والرابع وان ابراء عن نصيبه على ان يعطيه ما يقضى غدا
بغير برة وادعى الباقي في الغدا والابراء به بالابراء والخامس لو غلب بصره
الشرك كذا في اديته التي جسمانية او اذا ادبت او متى ادبت جزمه انه لا يصح
الابراء لما تغرر ان تعليقه بالشرك صرحا باطل لانه تعليقه من وجه وان لم
المديون ولا هو سر الا اقر له بالدين حتى تؤخر عنه او وقف عنه بفعل الدارين
التأخير والخط صح لانه ليس بركه عليه ولو اعلن ما قاله سر اخذ منه الكل
للحال ولو ادعى العا ومحمد فقال اقر له به على ان احك منها مائة جاز خلاص
على ان اعطيه مائة لانه رشوة ولو قال ان اقرت له مائة فقلت له منها مائة
ولا فرج الاخر اولا الخط يجتنب الدين المشترك بسبب متحد كمن يبيع ببيع صفقة
واحدة او دين موروث او قيمة مستعمله مشترك اذا فخر احدهما شيئا منه
شركه الاخر فيه ان شاء او اتبع الغريم كذا يات وج طوعا طوعا احدهما عن نصيبه
على ثوب او على خلاص جنس الدين اخذ الشريك الاخر نصيبه الا ان يضمن له ربع
اصل الدين فلا حيلة في الثوب ولو لم يصلح بل اشترى بنصيبه شيئا ضمنه شريكه
الربع بنصيبه النصيب بالمفاضة او اتبع غريمه في جميع ما لم يبقا حقه في ذمته
واذا ابراء احد الشريكين الغريم عن نصيبه لا يرجع لانه ان خلاص لا يقض وكذا
الحكم ان كان للمديون على احدهما دين قبل وجوب دينه ما عليه حتى وقعت
المفاضة بدلية المدين لانه فاض لا قابض ولو اشرك الحكم لهما الشريك المديون
عن البعض قسم الباقي على قسمين وشله المفاضة ولو اجل نصيبه في غنر الثاني
والغصب والاستيلاء بنصيبه فيفضل لا التزوج والصلح عن جنانية عمد وحيلة
اختصاصه بما فيه ان يهبه الغريم فدر دينه ثم يبرئه او يبيعه به كفا من غير
مثلا ثم يبرئه ملتفت وغيره ومرت في الشركة صلح احد ربي سلم عن نصيبه
على ما دفع من راس المال بل ان اجازة الشريك الاخر نصيبه ما وان رد لان فيه

فسمية الدين قبل قبضه وانه باكل نعم لو كانا شرعيين معا وضة جازم كلفا بحس

فصل في التنازع

اخر جنة الورثة احدثهم عن التركة وهي عرض وهي عفا رمال اعطوه له
او اخرجوه عن تركته هي ذهب بفضة وجوهه او على العكس او عن نفدين
بما صح في الكل صرحوا بالجنس خلاص جنسه وفي اخرجوه عن نفدين وغيرها
ياحد النفدين لا يصح الا ان يكون ما اعطى له اكثر من حصته من ذلك الجنس
تخرج عن الرعي ولا بد من حضور النفدين عند الصلح وعلمه بفرد نصيبه بشرط الية
وجلا الية ولو بعرض جازم كلفا لعدم الرعي وكذا لو انكر وارثه لانه ليس
ببطل بل لقطع المنازعة وبطل الصلح ان اخرج احد الورثة وفي التركة ديون
بشرط ان تكون الديون لبقيتهم لان تلبية الدين من غير من عليه الدين باطل
ثم ذكر لصحة حيلها فقال وفي لو شرطوا البراءة الغرماء منه اي من حصته لانه
تلبية الدين ممن عليه فيسقط فرد نصيبه عن الغرماء او فوضوا نصيب المصالح
منه اي الدين تبرعا منهم واحالهم بحصته او افرضوه فرد حصته منه
وصالحوه عن غيره بما يصح بدلا واحالهم بالفرض على الغرماء ويغلبوا الحوالة
وهذه احسن الحيل ابن الكمال والاوجه ان يبيعه كعبا من ثمر وخوخة بفرد
الدين ثم يبيعهم على الغرماء ابن الملقه وفي صحة صلح عن تركته لم يولد اعيانها
ولا دين جميعا على مكيل او موزون متعلق بصلح اختلاف والصحيح الصحة
زيلعي لعدم اعتبار شبهة الشبهة وقال ابن الكمال ان في التركة جنس بدل الصلح
لم يجر والاهل زوان لم يدر فعلى الاختلاف ولو التركة بمولدة وهي غير مكيل
او موزون في يد البقية من الورثة صح في الاصح لانها لا تنقص الى المنازعة
لقيامها في يدهم حتى لو كانت في يد المصالح او بعض ما لم يجر ما لم يعلم جميع
ما في يده الحاجة الى التسليم ابن الملقه وبطل الصلح والغسمة مع احالة الدين
بالتركة الا ان يضمن الورثة الدين بلا رجوع او يضمن اجنبي بشرط براءة الميت

اراد ما يصلح من الاصل والادوية والادوية يقول في خلاص جنسه

او يوتي

او يوتي من مال اخر ولا ينبغي ان يصلح ولا يقسم قبل الفطام للدين في غير
دين محيط ولو فعل الصلح والغسمة صح لان التركة لا تخلو عن قليل دين فلو
وقع الكل تضرر الورثة فيوقف قدر الدين استحسانا وقاية كمن لا يحتاجوا
الى نفق الغسمة بحر ولو اخرجوا واحدا من الورثة بحصته تقسم بين الباقين
على السواء ان كان ما اعطوه من مالهم غير الميراث وان كان العطي مما ورثوه
فعلى قدر ميراثهم يقسم بينهم وفيه اختلاف بكونه عن الكل او عن اقرار فعلى
السواء و صلح احدثهم عن بعض الاعيان صحيح ولو لم يذكر في صرح الخارج ان
في التركة دينام لا فالصحة صحيح وكذا لو لم يذكر في البقوى بيعتي بالصحة
وحيل على وجود شرطها مجمع العتاوى والموصى له يبلغ من التركة كوارث
فيما قدمناه من مسألة الخارج طالحوا اي الورثة احدثهم وخرج من بينهم ثم
كتم للميت دين او عين لم يعلموها هل يكون قلودا خلاص الصلح المذكور
قولان اشهرهما الاول بين الكل والفقولان حكاهما في الكافية مفردا لعدم
الدخول وفرد ذكره اول فتاويه انه يقدم ما هو الاشهر وكان هو المعتقد كذا
في البحر فقلت وفي البرازية انه الاصح ولا يصلح الصلح وفي الوهبانية
وفي مال جعل بالشهود فلم يجر وما يدعي خصم ولا يتنوزر
وفي عن الابراء من كل عديب ولوز العيب عنه صالح يدر
ومن قال ان خلفه فبتر اجلم يجر ولو مدع كلالا حسيه يصور
كتاب المضاربة
هي لغة معاملة من الضرب في الارض وهو السير فيها وشرعا عقد شركة في الربح
بمال من جانب ربه المال وعمل من جانب المضارب وركنه الايجاب والقبول
وحكمها انواع لانه ابداع ابتداء ومن حيل الضمان ان يفرض المال الادرها
ثم يعقد شركة عنان بالدرهم وبما افرضه على ان يعملها والربح بينهما ثم يعمل
المستغرض وان هلكه بالفرض عليه وتوكيل مع العمل تصرف بامره وشركته

ان ربح ونقص ان طالب وان اجاز رب المال بعدد لصيرورته غلصا بالمال
واجازة جاسدة ان جسدت فلما ربح المضارب حينئذ بل له اجر مثل عمله مكلفا
رب او لا بل لا زيادة على المشررك خلافا لمحمد والثلاثة الاربعة وهي اخذ مال
اليتيم مضاربة جاسدة كشرحه لنفسه عشرة دراهم **فلا شيء** له في مال اليتيم
اذا عمل اشياء فهو استثناء من اجر عمل **والجاسدة الاضمان** فيها ايضا
كصحة لانه امين ودفع المال الى اخر مع شرط الربح كله للمالذ بضاغة
فيكون وكيل متبرعا ومع شره للمعامل فرض لفظة ضرره وشره ما امور
سبعة **كون راس المال من الاثمان** كدائرة الشركة وهو معلوم للمعا فدين
وكيفت فيه الاشارة والغول في ضرره وصحة المضارب بيمينه واليمين
للمالذ واما المضاربة بدمن جان على المضارب لم تجز وان على ثالث جاز وكرة
ولو قال اشترى عبد انسيئة ثم بعد وضارب بثلثه ففعل جاز كقوله لغلام
او مستودع او مستضع اعلم بما في يدي مضاربة بالنصف جاز حتى **وكون**
راس المال عينا لا دينا كما يسكه في الدرر **مسما الى المضارب** ليتمكن التصرف
بغلام الشركة لان العمل فيه من الجانيين **وكون الربح بينهما** شراجا فلو
عين فخر جسدت **وكون نصيب كل منهما معلوما** عند العقد ومن شره وكما
كون نصيب المضارب من الربح فلو شره له من راس المال او منه ومن الربح جسدت
في الجملانية كل شرط يوجب جملة في الربح او يقطع الشركة فيه يفسدها
والا يكل الشركة وجه العقد اعتبارا بابه لو كالة **ولو ادعى المضارب بسادها**
فالقول لرب المال وبعبارة **فله مضارب الاصل** ان القول لمعنى الهبة
في العقود الا اذا قال رب المال شركت لمد ثلث الربح الا عشرة وقال
المضارب الثلث فالقول لرب المال ولو فيه بسادها لانه ينكر زيادة يدعيها
المضارب خلافة وما في الاشياء فيه اشتباه فلهم **وميلد المضارب**
في الخلقة التي لم تغير بكان او زمان او نوع **البيع** ولو جاسدا **بفقد**

ونيل

ونسيئة متعارفة والشراء والتوكيل **بهما** والسعي **بها** ولو دفع له المال
في بلد على الظاهر **والا بضاغة** اي دفع المال بضاغة ولو لرب المال ولا يفسد به
المضاربة كما يحى **وميلد الايداع** والرهن والارتمان والاجارة والاستيجار
فلو استاجر ارضا بيضا ليزرعها او يغير سمها جاز كغيره **والاحتيل** اي قبول
الحالة **بالثمن مكلفا** على الايسر والاعسر لان كل ذلك من صنيع التمسار
لا ميلد المضاربة والشركة والخلط بمال نفسه **الا بدقن** او **اعمل برأيد** اذا اشع
لا يتضمن مثله **والا فراض** **والاستدانة** وان قيل له ذلك اي اعلم برأيد لانهما
ليسا من صنيع التجار فلم يدخلا في التعميم **مالم ينص** **المالذ** **عليه** **فبيكهما**
واذا استدان كان شركة وجوه وح **فلو شرى** بمال المضاربة ثوبا **وفضر**
بالماء او **عمل** متاع المضاربة **بالماء** **وفد قيل** **له** **ذلك** **بموسم** **مستوع** **لانه** **لا** **يملد**
الاستدانة بمدة المفاة وانما قال بالماء لانه لو فضره بالنشأ لمجدة كصنع
وان صبغه **احمر** **فشره** **بذ** **بمزاراد** **الصبيغ** **ودخل** **في** **اعمل** **برأيد** **كالمخلط** **وكان** **له**
حصة **قيمة** **صبغه** **ان** **بيع** **وحصة** **الثوب** **ايض** **في** **ماله** **لما** **لو** **لم** **يقول** **اعمل** **برأيد**
لم يكن شره بكم بل غاصبا وانما قال احمر لانه ان السواد نفص عند الامام فلا
يدخل في اعلم برأيد **والميلد ايضا** **فله** **وزيلد** **او** **سلعة** **او** **وقت** **او** **شخص**
عينه **المالذ** **لانه** **المضاربة** **تقبل** **التفصيل** **المعبد** **ولو** **بعد** **العقد** **مالم** **يصر** **المال**
عرضا لانه لا يملد عزله فلما ميلد تخصيصه كما سيجي **فيلد** **بما** **المعبد** **لكن** **غير**
المعبد لا يعتبر اصلا كتمية عن بيع احوال واما المعبد في الجملة كسوق من مهر
فلن صرح بالنسج **في** **والا** **الا** **بدقن** **فعل** **صن** **بالمخالعة** **وكان** **ذلك** **الشراء** **له**
ولو لم يتصرف فيه حتى عاد للموفاق عادت المضاربة وكذا الوعد في البعض
اعتبار الحجر بالكل **ولا** **يملد** **تزوج** **فن** **من** **ماله** **والاشراء** **من** **يعتق** **على** **رب**
المال **بغرامة** **او** **يمن** **غلام** **التوكيل** **بالشراء** **فانه** **يملد** **ذلك** **عند** **عدم** **الغريبة**
المفيدة للوكالة كما شره عبد البيعه او استخدمه او جارية اخلاها **ولا**

من يعتق عليه اي المظارب اذا كان المال ربح هو ههنا ان تكون قيمة هذا العبد
 اكثر من كل راس المال كما بسكه العيني فليكن **جان** فعل شراء من يعتق على واحد
 منها وقع الشراء لنفسه وان لم يكن ربح كما ذكرنا صح للمضاربة **جان** فله الميراث
 بزيادة قيمته بعد الشراء يعتق حقه ولم يضمن نصيب المالك لعقده لا يصنع
 وسعى العبد المعتق في قيمة نصيب رب المال ولو اشترى الشريك من يعتق على
 شريكه او الاب او الوصي من يعتق على الصغير يعتق على العاقد لا يضر فيه
 للصغير والملاذون اذا اشترى من يعتق على الولي صح وعقده عليه ان لم يكن مستغفرا
 بالدين والالا خلا فالهماز يلقي مضاربه معه العبد بالنصف اشترى امه فولدت
 ولدا مسا وباله اي للمالك ماد عدا مورا جضارت قيمته اي الولد وحده كما
 ذكرنا العا ونصحه اي خسرانية بعزت دعوته لوجود الملة للظهور الربح المذكور
 فيعتق سعي لرب المال في الالب وربه ان شاء المالك او اعتقه ان شاء
 ولرب المال بعد قبض العبد من الولد تضييع المدة ولو معسر الاله ضمان تلاء
 نصف قيمته اي الاله للظهور بعود دعوته فيموت ويحل انه تزوجها ثم اشترى
 حبل منه ولو صارت فيموت العا ونصحه صارت ام ولد وضمنه المالك العا وربه
 لو مواسر او لو معسر فلا سعاية عليه لان ام الولد لا تسعى وتامم في البحر والله اعلم

باب المضارب يضارب

لما قدم المبردة في المركة فقال **ضارب المضارب** اخر بلاذني المالك
 لم يضمن بالدفع مالم يعمل الثاني ربح الثاني او لا على الظاهر لان الدفع ايداع
 وهو يملكه باذاعل تبين انه مضاربة فيضمن الا اذا كانت الثانية مفسدة
 بلا ضمان وان ربح بل للثاني اجر مثله على المضارب الاول وللاول الربح المشترك
جان ضاع المال من يره اي يد الثاني قبل العمل الموجب للضمان بلا ضمان
 على احد وكذا الاضمان لو غصب المال من الثاني وانما الضمان على الغاصب
 بفكر ولو استملكه الثاني او وهبه بالضمان عليه خلاصة **جان** عمل حتى ضمنه

خير

خير رب المال ان شاء ضمن المضارب الاول راس ماله وان شاء ضمن الثاني وان
 اختار اخذ الربح ولا يضمن ليس له ذلك **جان** اذن المالك بالدفع ودفع بالنصف
 وقد قيل للاول ما رزقه الله بيننا نصيبان فله الميراث بالنصف عما يشركه وللاول
 السدس الباقي والثلث المشترك المشرك ولو قيل ما رزقه الله بكلاهما الخياط
 والمسئلة جلاها بالثلث الثلثة والباقي بين الاول والمالك نصيبان باعتبار الكلاهما
 فيكون لكل ثلث وشلة ما رحت من شيء او طلاقا لربيه من ربح وخود لدر
 وكذا لو شرك الثاني اكثر من الثلث او اقل جلاها في بين المالك والاول ولو قال
 ما رحت بيننا نصيبان ودفع بالنصف والثلث النصف واشترى فيما بقي لانه
 لم يربح سواء ولو قيل ما رزقه الله على نصيبه او طلاقا من فضل فيبين نصيبان
 فدفع بالنصف جلاها للنصف والثلث كذا والاشي والملاول جعله ماله
 للثاني ولو شرك الاول للثاني ثلثيه والمسئلة جلاها شرك ضمن الاول للثاني
 سمسما بالنسبة لانه التزم سلامة الثلثين وان شرك المضارب للمالك شرط
 لعبد المالك ثلثه على ان يعمل له وشرك لنفسه ثلثه صح وطار كانه اشترى
 للمولى ثلثي الربح كذا في عامه الكتب وفي نسخ المتن والشرح هنا خلط جاجتنبه
 ولو عقرها الملاذون مع اجنب وشرك الملاذون عمل مولا لم يربح ان لم يكن
 الملاذون عليه دين لانه اشترى العمل على المالك واللاصح لانه لا يملكه كسبه
 واشترى العمل على رب المال مع المضارب معسر للعقد لانه يمنع التخليه فيمنع
 الصحة وكذا اشترى العمل المضارب مع مضارب او عمل رب المال مع المضارب
 الثاني خلاص مكاتب شرك عمل مولا كما لو ضارب مولا ولو شرك بعض الربح
 للمساكين او للحج او في الرقاب او لامرأة المضارب او مكاتبه في العقد ولم
 يربح الشرك ويكون المشرك لرب المال ولو شرك البعض من ملا المضارب
 جلاها شدة بالنسبة او لرب المال في الشرك والابان شاء الاجنب لا يربح ومتى
 شرط البعض للاجنب ان شرك عليه عمله صح والالا فله **جان** لكن

الاول سمسما ج

في القضاة ان يبيع مطلقا والمشتري لا يملكه الا على ما اراد المالك ايضا وعزاه
 للمخيرة خلافا للبر جند وغيره فثبت ولو بشرط البعض فغدا دين المضارب
 او دين المالك جاز ويكون للمشتري له فضاء دينه ولا يلزم بدفعه لغرماء
 بحر وتبطل المضاربة بوث احداهما الكونه وكالة وكذا يقتله وجرح يكره على احدهما
 وجنون احدهما مكيفا مستثنى وفي البرازية مات المضارب والمالك عروضا بانه
 وصيه ولو مات رب المال والمالك نفق تبطل في حق التصرف ولو عرض تبطل في حق
 المساواة لا التصرف بطل ببيع بعض ونقد بالحكم **بموقوف المالك من ثلثه**
عاده بعد خوفه وسلم **بالمضاربة على حاله** حكم بالمحافظة ام لا غفائية **بخلاب**
الوكيل لانه لا حق له بخلاف المضارب ولو اراد المضارب بيعي على حاله فدان
 مات او قتل او كثر بدرا الحرب وحكم بالمحافظة بطلت وما تصرف نافذ وعملته
 على المالك عند الامام بحر ولو اراد المالك ففقط اي ولم يملك فقتله اي المضارب
موقوف وردة المرأة غير مؤثرة **ويضرب بعينه** لانه وكيل اي علم به بحر جليين
 مطلقا او مضولا عزل او رسول مميز **ولا يعلم** لا يعزل **لان علم** بالعزل ولو
 حكما كوت المالك ولو حكما **والمالك عروضا** وهو هنا ما كان خلافا جنتس راس
 المال بالدراهم والدينارين هما جنسان **باعنا** ولو نسيته وان غدا عنها **ثم**
لا يتصرف **بشئها** ولا ينفذ من جنتس راس ماله ويبرل خلافا به استحسننا
 لو جوب رد جنتسه وليكن من الرج **ولا يملك المالك فسخا** في هذه الحال بل ولا
 تخصيص الاذن لانه عزل من وجه نهائية **بخلاب** **احد الشريكين** اذا فسخ الشريك
ومال الشفعة صح واجتاز في مال الدين **ديون** ويرى بحر المضارب على اقتضاء
الديون اذ حينئذ يعمل بالاجرة والاربح لا جبر لانه ح متبرعا ويومر بان **يوكل**
المالك عليه لانه غير العاقد ورج الوكيل بالبيع **والمتبضع** كالمضارب
 يومر ان بالتوكيل **والسهم** بحر على التفاض وكذا الدلال لانها يعلمان بالاجرة
وسرع استوجر على ان يبيع ويشترى لم يبر لعدم قدرته عليه والحيلة

ان

ان يستاجر مائة الخدنة ويستعمله في البيع ويبيع ما يملكه من مال
 المضاربة الى الرج لانه تبع ما اراد المالك على الرج لم يضمن ولو جازدة من عمله
 لانه امين وان قسم الرج وبقيت المضاربة ثم هلك المال او بعضه فاداد
 الرج لياخذ المالك راس ماله وما فضل فهو بينهما وان نقص لم يضمن الرج لما
 مر ثم ذكر بعض قوم قوله وبقيت المضاربة بطل وان قسم الرج وجبت
 المضاربة والمالك في يد المضارب ثم عفاها المالك لم يبر اد او بقيت
 المضاربة لانه عفا جليد وهي الحيلة النافعة للمضارب
فصل في التعريفات
 المضاربة لا تقسم بدفع كل المال او بعضه تفسيد المولية بالبعض اتعافى
 عنلية الى المالك بضاعة لا مضاربة لما مر وان اخذت اي المالك المال بغير امر
 المضارب وباع وان شترى بطلت ان كان راس المال نفقا لانه عامل لنفسه وان
 صار خلا لالان النفق الصريح حينئذ لا يعمل في هذا الا على عطية ثم ان باع بعروض
 بقيت وان بنفق بطلت لما مر واذا سافر المضارب ولو يبيع ما يملكه وشرابه
 وكسوته وركوبه بفتح الراء ما يركب ولو يكره **وكما عتق** **علاوة** اي في عادة
 التجار بالعروبة **في ماله** لو صحجة لا جازدة لانه اجير فلما نفقة له كاستبضع
 ووكيل وشريك كافي وفي الاخير فلام **وان عمل في الصر** سواء ولد فيه او اخذه
 دارا **بعتته** **في ماله** كدوابه على الظاهر اما اذا نوى الإقامة بصر ولم يتخذ
 دارا جله النفقة ابن المدة ما لم يخذ مالا لانه لم يجتنب ماله ولو سافر
 بماله وماله او خلط باذن او باليمن لرجلين انفق بالخصه واذا قدم رد
 ما بقي جمع ويضمن الزائد على المعروف فلو انفق من ماله ليرجع في ماله
 له ذلك ولو هلك لم يرجع على المالك **ويأخذ المالك** **فخر** **مات** **بقتله** **المضارب**
من راس المال ان كان ثمة رج جان استوفاه وفضل شئ من الرج **افتسما**
 على الشرط لاني ما انفق يجعل فاما المالك والمالك يصر في الرج كذا مر وان لم

يلزمه ربح بلا شبهة، عليه أي المضارب وأن يبيع المتلاع مرارحة حسب ما اتفق
 على المتلاع من الخللان وأجرة السمسار والقصار والصباع ونحوه مما اعتبره
 ويقول الصباع فلام على كذا وكذا يضم إلى رأس المال ما يوجب زيادة فيه
 حفيظة أو حلا أو اعتلاء، التجار كدجرة السمسار هذا هو الأصل في
 لا يضم ما انجفه على نفسه لعدم الزيادة والعدالة مضارب بالنصف
 شري بالنصف أي ثيابا وبلدعه بالعين وشري ما عدا فضل على يده قبل
 نفعهما يبيع العبد غرم المضارب نصف الربح **وعلمنا** وغرم المالك الباقي
 ويصير ربع العبد ملكا للمضارب خارجا عن المضاربة لكونه مضمونا عليه
 ومال المضاربة امانة وفيها تضارب وباقية لها ورأس المال جميع ما دفع
 المالك وهو العنان وخمس مائة ولاكن ربح المضارب في بيع العبد على العين
 فقط لأنه شراء بها ولو بيع العبد بضعها بدرعة، **الاج** محصنة ثلاثة
الاج لأن ربح المضارب والربح مائة نصف الالف بينهما لأن رأس المال
 العنان وخمس مائة ولو شري من رأس المال يبيع عبدا اشتراه بنصفه ربح
 بنصفه وكذا عكسه لأنه وكيله ومنه علم جواز شراء المالك من المضارب
 وعكسه ولو شري بالبيع عبدا قيمته العنان **فقتل العبد رجلا خلسا**
فثلاثة ارباع العبد على المالك وربعه على المضارب على قدر ملكهما
والعبد يخدم المالك ثلاثة ايام والمضارب يوم ما خرج به عن المضاربة
 بالعبد المتناع كما مر ولو اختار المالك الدرع والمضارب العبد فله ذلك
 لتوهم الربح حينئذ **اشترى بالبيع عبدا بثلثة ايام قبل النفر للربح** لم
 يضمن لأنه أمين بل دفع المالك للمضارب العبد **اخر ثم وثم** أي كلمة هلك
 دفع أخرى إلى غير غلابة ورأس المال جميع ما دفع خلافا للوكيل لأن يده
 ثانيا يداستيعا لا امانة معه العنان **فقال المضارب** **دعيت إلى العا**
ورجعت العا وقال المالك **دعيت العبد** **فقال المضارب** **لأن العول**

في مضارب

في مضارب المقبوض للقباض امينا وحينئذ لو انكره اصلا ولو كان الاختلاف
 مع ذلك في مضارب الربح والعول لرب المال في الربح فقط لأنه يستعاد من
 جهته وايضا اقام بيعة تفيل وان اقامها بالبيعة بيعة رب المال
 في دعواه الزيادة في رأس المال وبيعة المضارب في دعواه الزيادة في الربح
 في الاختلاف يكون في المضارب لأنه لو كان في الصفة والعول لرب المال
 فله افعال معه الب فمال هو مضاربة بالنصف وقدر ربح العا وقال المالك
 هو بضاعة فلعول للمالك لأنه منكر وكذا الوفا للمضارب هي فرض وقال
 رب المال هي بضاعة او ودعيت او مضاربة فلعول لرب المال والبيعة
 بيعة المضارب لأنه يدعى عليه التخليد والمالك ينكر واما لو ادعى المالك
 ما فرض والمضارب المضاربة فلعول للمضارب لأنه ينكر الضمان وايضا اقام
 البيعة فقلت وان اقام بيعة بيعة رب المال **اولي** لأنها أكثر اثباتا واما
 الاختلاف في النوع فإن ادعى المضارب العموم والاختلاف وادعى المالك الخصوص
 فلعول للمضارب لتمكنه بالأصل ولو ادعى كل نوعا فلعول للمالك والبيعة
 للمضارب فيقيم على صحة تصرفه ويلزمه نفي الضمان ولو وفقت البيعات
 قضى بالمتاخرة واللاحيطة المالك **سرو** دفع الوصي مال الصغير
 إلى نفسه مضاربة جاز وفيرة **سوسى** بأن يجعل الوصي لنفسه
 من الربح أكثر مما يجعل لأمثاله وتماه في شرح الوصية وفيه ما في المضارب
 ولم يوجد مال المضاربة فيما خلفه عاد دينا في تركته وفي الاختلاف دفع
 المضارب شيئا للمعاشر ليكف عنه ضمن لأنه ليس من أمور التجارة لذلك
 صرح في مجمع الفتاوى بعدم الضمان في زماننا قال وكذا الوصي له **سما**
 يفصلان الاصلاح وسيجي، آخر الودعة وعبد لو شري بماله متدعا
 وقال انا امسكه حتى اجدر رجلا كثيرا واراد المالك ببيعته فإن في المال ربح
 اجبر على بيعه لعمله بذكر كما مر الا ان يقول للمالك اعطيه ورأس المال

وحسنه من الرجح فيجبر المالك على قبول قوله ذلك في البرازية ومع اليه العمل
 نصحه ما حقه ونصحه مضاربة في ملكك يضمن حصة المدة ثم قلت
 والمعتق به ان لا ضمان مطلقا في المضاربة لانها امانة ولا في الهبة لانها
 ماسدة وهي تلزم بالقبض على المعتقد المعتبر به كذا سيجي، فلا ضمان فيما
 وبه يضعف قول الوهابية،
 واودعه عشرة على ان خمسة له هبة فاستلمه الخمس خمس
كتاب الايداع
 لا ضمان في اشتراكه مع ما قبله في الحكم وهو الامانة **هو لغة من الودع**
 اي التزك وشرا على تسليم الغير على حفظ ماله **صرحا او دلالة** كان انعتق
 زق رجل باخذه رجل بغيبة ماله ثم تركه ضمن لانه بغير الاخذ التزم بحفظه
 دلالة **بكر والوديعة ما يترك عند الامين** وهو اخضر من الامانة كما حفظه
 المص وغيره **وكيف الايجاب صرحا** كما ودعه **او كناية** كقوله لرجل اعطني
 البع درهم او اعطني هذا الثوب مثلا فقال اعطنيته وكان وديعة بجر كان
 الاعطاء يحتمل الهبة لكان الوديعة ادنى وهو متيقن بصر كناية **ومعلا**
 كما لو وضع ثوبا بين يدي رجل ولم يقل شيئا من ايداع **والقبول من**
الودع صرحا كقيل **او دلالة** كما لو ملكك عند وضعه جلده قبول دلالة
 كوضع ثيابه في حمام بمروى من الثياب وكقوله لرب الختان اين ارجيها فقال
 هنا كان ايداعا خائفة وهذا في حق وجوب الحفظ واما في حق الامانة
 فتتم بالايجاب وحده حتى لو قال للمغاصب اودع عندك المغصوب بركة عنى
 الضمان وان لم يقبل اختياره **وشركه** ككون المال فابلا اثبات اليد عليه
 ولو اودع الابن او الخير في المولى لم يضمن **وكون الودع مطلقا شرط**
لوجوب الحفظ عليه ولو اودع صبيبا ما سئل ملكها لم يضمن ولو عبدا
 محجورا ضمن بعد عتقه **وهي امانة** هذا حكمها مع وجوب الحفظ والاداء

عند

عند الطلب واستحباب قبولها **بلا تضمن** بالمال الا اذا كانت بغير اشياء
 معزاة للزبيل **مطلقا** سواء امكن التميز ام لا هلد معها شيء او لا حديث
 الدار فضمن ليسر على المستودع غير المغل ضمان **واشترط الضمان على الامين**
 كالحامع والخلع **بما كل به يعنى** خلاصة وصدر الشريعة **ولم يدع** حقه بل بنفسه
وعيله كماله **وحكم من يمسك معه حفيظة او حكيلا** الامن **ميونه** فلو ودعه
 لولد له المميز وزوجته ولا يسكن معهما ولا ينفق عليهما لم يضمن خلاصة وكذا لو
 دفعه لزوجته لان العبرة بالساكنة لا بالنفقة وقيل يعتد بان معايشي
وشركه كونه اي من في عياله **امينا** فلو علم خيانتة ضمن خلاصة **وجاز لن**
في عياله الودع الى من في عياله **ولو غفله عن الودع** الى بعض من في عياله
فدفع ان وجدا يدا منه بان كان له عيال غيره ابن الملد وضمن **والالاواني**
حفظها بغيرهم ضمن وعن محمد ان حفيظا ما بين حفيظ ماله كوكيله وما ذونه
 وشريكه معاوضة وعملنا جاز وعليه الفتوى ابن الملد واعتد ابن الكمال
 وغيره وافر المم **الا اذا اخذ الحرف او الغرق وكان غلبا** حفيظا فلو غير
 حفيظ ضمن **فسلمها الى جارية او الى ولد** اخر الا اذا امكنه دفعه لمن في عياله
 او انما لها فوفعت في البو ابتداء او بالتدريج ضمن **زبيل** **وان ادعاه** اية
 الودع لجارة او ولد اخر **صرح ان علم وفوقه** اي الغرق **ينقته** اي بدار
 المودع **والا يعلم** وفوق الحريق في داره **لا يصرف** الابينة فحصل بين كلامي
 الخلاصة والهداية التوفيق وبالله التوفيق **ولو ضعه الوديعة ظلما بعد**
طلبه لرد وديعته فلو حملها اليه لم يضمن ابن الملد بنفسه ولو حكي كوكيله
 خلاص رسوله ولو بعلامة منه على الظاهر **فلا راعا** على تسليمها ضمن **والا**
 كان كذلك على جزا او خلاص على نفسه او ماله بان كان مدعونا معها ابن الملد
لا يضمن كطالب الظالم **فلو كانت الوديعة سبيعا** اراد صاحبه ان ياخذ
 ليضرب به رجلا **ظلما** فله النفع من الودع الا ان يعلم انه تركه الراي الاول

الحريق

وانه يتتبع به على وجه مبلغ جواهر **كلوا وادعت امرأة كتابا فيه اقرار منها**
للزواج بالمال او بفرض مهرها منه فله منه من ثلث ما يذهب حق الزوج خاتبة
ومنه اي من المنع كلما **موتته** اي موت المودع **بحملها فانه يضمن** بتصديقنا
 في تركته الا اذا علم ان وارثه يعلمها فلا ضمان ولو قال الوارث اننا علمنا
 وهلك صرف هذا ومالوك كانت عنده سواء الا في مسألة وهي ان الوارث
 اذا دل السارق على الوديعة لا يضمن والمودع اذا دل ضمن خلاصة الا اذا منعه
 من الاخذ حال الاخذ **كتابا في سائر الامانات** فله فيها تغليب مضمونة بالموت
 عن تحصيل كثيره ومعلوم **الا في عشر على ما في الاشياء** منها **للاطراف**
علامات الوفاء ثم مات بحملها فلا يضمن فيرد بغلة لانه الناحية لو مات بحملها
 لمال البذل ضمنه اشياء اي ثمن الارض المستعيرة **فلتت** فلعين
 الوفاء بالاولى كالدراهم الموقوفة على الغول بجوازها فالأمر وافر ابنته
 في الزواجر وفي موتته كتابا بالجملة فلو برض وخوف ضمن لثمنه من بيدها
 فكلان مانعها لئلا يضمن ورد ما حقه في انجع الوسائل فتبينه ومنها
فلا ضمانات بحملها الاموال البتة من زاد في الاشياء عند من اودعها ولا بد
 منه لانه لو وضعها في بيته ومات بحملها ضمن لانه مودع خلاف ما لو اودع
 غيره لان للفاض ولاية ايداع مال اليتيم على المعتد كما في تنوير البصائر
 فليحفظ **ومنها سلكان اودع بعض الغنمة عند غلظ ثم مات بحملها**
 وليس منها مسألة احد المتعلين وضمن على المعتد لما نقله المصنفنا و
 الشركة عن وفاء الخاتبة ان الصواب ان يضمن نصيب شريكه بموته بحملها
 وخلافه غلط **فلتت** وافر فحشوها فيبغى المستثنى تسعة
 فليحفظ وزاد الشرح لما في شرحه للوهبانية على العشرة تسعة الجدر
 ووصيه ووصي الفاض وستة من المحجورين لان الحرج يشمل سبعة فله لصغر
 ورق وجنون وغفلة ودين وسبعة وعنه والعنوة كصبي وان بلغ ثم مات

لا يضمن

لا يضمن الا ان يشهدوا انها كانت في يده بعد بلوغه لزوال المدع وهو
 الصبا فان كان الصبي والعنوة ما ذونا ما مات ما ذونا قبل البلوغ والافاقفة
 ضمنا كذا في شرح الجملع العجز قال يبلغ تسعة عشر وتضم ما طفا على بيتي
 الوهبانية بيتين وكل امين مات والعين يحصر وما وجدت غير هذا ضم
 سوى متول الوفاء ثم معاوض **ومودع مال الغنم وهو الموقر**
وصاحب دار الفت الرج مثل ما لو الفداء ملاذ بها ليس بشعر
 كذا والرجد وفلاض وصيه **جميعا** ومحجور وارث يضمن
وكذا لو خلطها المودع بنفسه او بغيره بماله او مال اخر ان كان بغيره
اذن المالك بحيث لا يتميز الا بقلعة كخطة بشعر ودرهم جلد بزوب
 مجتبي **ضمنا** لا يستلزمه بل خلط الا ان لا يميز فلو اد اء الضمان وضح
 الدبراء ولو خلطها بغيره ضمها لانه عيبها وبكسبه شريد لعديه مجتبي
وان بلاذنه اشترى شركة املاذ كمالوا اختلكت بغير ضنعه كان انشئ الكيس
 لعدم التقدر ولو خلطها بغير المودع ضمن الخلف ولو صغيرا ولا يضمن ابوه
 خلاصة **ولو انفق بعض ما في رده مثله بالمال في خلط لا يتميز معه ضمن**
 الكل خلط ما لم يميز فلو تلتى التميز او انفق ولم يرد او اودع وديعتين
 فلا ينفق احدهما ضمن ما انفق فقط مجتبي وهذا اذا لم يضره التبعض **واذا**
تعدى عليه فليس ثوبها او ركبها او اذنتها او اخذ بعضه ثم رد عينه الى يده
حتى زال التعذر زال ما يؤد الى الضمان اذا لم يكن من نيته العود اليه
 اشياء من شروط النية **بجملها المستعير والمستاجر** فلو ازاله لم يمسرا
 لعمله لنعسم ما خلاص مودع وكيل ببيع او معك او اجارة او استجار
 ومضارب ومستبضع وشريد غنا او معاوضة ومستعير رهن اشياء
 والحاصل ان اللامين اذا تعدى ثم ازاله لا يزول الضمان الا في هذه العشرة
 لان يده كيد المالك ولو كذبه في عوده للمو فاف بالقول له وفيل للمودع

عملا دية **وخللا وافراره بعد عود** اي جود الابرار حتى لو ادعى هبة او ليعا
لم يضمن خلاصة وفيد بقوله **بعد طلب** ربحا **ردها** فلو سأل عن حالها فجردها
فملك لم يضمن بحر وفيد بقوله **ونقلت من مكانه وقت الانكار** اي حال
جوده لانه لو لم ينقل وقتي ملك لم يضمن خلاصة وفيد بقوله **وكانت**
الوديعة منقولا لان العقار لا يضمن بالجود عند خلاصه لانه لا يصح
غصب الزبلي وفيد بقوله **ولم يكن هنالك من خلاف منه عليه** فلو كان
لم يضمن لانه من باب الحيلة وفيد بقوله **ولم يحضرها بعد عودها** لانه لو
جدها ثم احضرها فقال له ربحا دية او دية فان امكنه اخذها لم يضمن لانه
ايداع جديده والاخذ لانه لم يتم الرد واختيار وفيد بقوله **لما كان** لانه لو جدها
لغيره لم يضمن لانه من الحيلة فاذا تمت هذه الشرط لم يربا فراره الابرار جديده
ولم يوجد ولو جدها ثم ادعى ردها بعد ذلك وبرهن عليه فيل ويرى كماله
برهن انه ردها قبل الجود وقال **عذرك في الجودا ونسيت او كنت است**
دعيت فيل يبرهانه ولو ادعى ملكا قبل جوده حلف المالك ما يعلم ذلك
فان حلف ضمنه وان نكل برى وكذا العارية منهاج ويضمن قيمتها يوم الجود
ان علم والا فيوم الابرار عملا دية خلاصه مضارب مجد ثم اشترى لم يضمن خلاصة
والمودع له السعير ولو لم يمل درر عند عدم نسي المالك وعدم الخوف
عليه بالافراج فلو نكاه او خلاف فان له بدر من السعير ضمن والا فان سافر
بنعسه ضمن وبه حلف لا اختيار ولو ادعى شيئا مثليا او فيميا لم يربا **يرفع**
المودع الى احد هما حكمه في غيبة صاحبه ولو دفع هل يضمن في الدرر نعم وفي البحر
الاستحسان لا يمكن هو المختار فلو ادعى رجل عند رجلين مما يقسم **اقتسام**
وجعل كل نصيب كرتينين ومستبضعين ووصيين وعدي رهن ووكيل شراء
ولو دفع احد هما الى صاحبه ضمن الدافع خلاصه لا يقسم لجواز حفظ
احدهما باذن الاخر **ولو قال لا تردع الى عياله او اهلك في هذا البيت**

برهن

مودعها الى من لا بد منه او جعلها في بيت اخر من الدار فان كانت البيوت
مستوية في الحيلة او احذر لم يضمن **والا ضمن** لان التفسير معيد ولا يضمن مودع
المودع يضمن الاول فقط ان هلكت بعد مفارقتها وان قبلها لاضمان ولو قال
المالك هلكت عند الثلث وقال بل ردتها وهلكت عند لم يصرف وفي الغصب
منه يصرف لانه امين وفي المجتبى الفطر اذا غلظ فدفع ثوب رجل الى غيسره
وقطعه فملكها فاضمن وعن محمد اصحاب الوديعة شئ جاسرا المودع رجلا يعطيه
وعطيت من ذلك فليبرها تضمين من شاء الاكثان ضمن المعالج رجع على الاول ان
لم يعلم انه والالم يرجع انتهى **خلاصه مودع الغاصب** يضمن ايضا واذا
ضمن المودع رجع على الغاصب وان علم على الظاهر درر خلاصه المالكه الغاصب
والباقي والبر جند وغيرهم فتنبه معه العباد على رجلان كل منهما انه
له او دعه اياه فتكفل عن الحلف لهما مولاها وعليه العاقبة بينهما
ولو حلف لاحدهما ونكل للآخر فلا يلزم نكل له دفع الى رجل العا وقال
ادفعها اليوم الى فلان فلم يرد حتى طاعت لم يضمن اذا لا يلزمه ذلك
كما لو قال له احمل الى الوديعة فقال اقبل ولم يفعل حتى مضى اليوم
وهلك لم يضمن لان الواجب عليه التحلية عملا دية قال رب الوديعة للمودع
ادفع الوديعة الى فلان فقال دعيت وكذب في الدرع فلان وطاعت
الوديعة صرف المودع مع عيبه لانه امين سراجية قال المودع ابتراء
لا ادري كيف ذهبت لا يضمن على اللاح كما لو قال ذهبت ولا ادري كيف
ذهبت فان القول قوله خلاصه قوله لا ادري اضاغت ام لم تضع اولاد
وضعتهم او دفتهم في دار او موضع اخر فانه ولو لم يبين مكان الدرع
لكنه قال صرفت من المكان المذكور فيه لا يضمن وتامه في العمليه في روج
خير المودع او الوصي على دفع بعض المال ان خلاصه تلف نفسه او عضوه
فدفع لم يضمن وان خلاصه الحيسر او الفيد ضمن وان خشي اخذ ماله كله فهو

عزركم لو كان الجابر هو الاخذ بنفسه فلا ضمان عمادية خيب على الوديعة
 العباد رجع الامر الى الحاكم ليسيعة ولو لم يرجع متى قبض فلا ضمان فلو انقبض
 عليه بلا امر فاض فهو متبرع فراض صحبه الوديعة او الرهن فبطلت حاله
 الفراء لا ضمان لانه ولاية هذا التصرف صيرفية وكذا لو وضع السراج على المنارة
 وفيها او دعه هناك وعزاد او بعض الخن ومات الطالب وانكر الوارث الاداء حبس
 المودع الصبر ابراهم الاشياء ولا يبرأ مديون الميت بدفع الدين الى الوارث
 وعلى الميت دين ليس للميراث اخذ وديعة العبد العامل بغير امانة لا اجر له الا
 الوصي والناظر اذا عملا فلتت ————— يعلم منه انه لا اجر للمناظر في الوفاء
 اذا اصيل عليه المستحقون فليجوز في الوهبانية
 ودافع البع نفضا ومقارضا ، ورجع الغراض الشرط جاز وخير
 وان يدعى ذوالمال فراضا وخمسة ، فراضا برب المال فدر فيل اجر
 وفي العكس بعد الرجوع جاز فاوله ، كذا في الابضاع ما يتغير
 وان قال فراضا من البيت وحدها ، يبيع ويستأجر فقدر يتصور
 وتارة في قوم لا امر صحبه ، فراضا او راحته يضمن المتأخر
 وتارة في نشر الصور صوغا فبطلت ، يضمن وقطر العار بالعكس يوشر
 اذا لم يسمع الشغب من بعد علمه ، ولم يعلم الملاك ما هي تنفس
 فلتت بغير لو سدها مدة بغير الجار واجسه لم يذكر وينفع تفصيله
كتاب العارية
 اخرها عن الوديعة لان فيها تملك وان اشترى في الامانة ومحاسنها النبانية عن
 الله تعالى في اجابة التمسك لان لا تكون الاحتياج لا يفرض فبذلك كانت الصرفة بعث
 والغرض ثمانية عشر هي لغة مشددة وتخفيف اعارة الشيء ، فاموس وشرعا
تليد المتاع **عنا** اجاد بالتليد لزوم الايجاب والقبول ولو فعلا وحكمها
 كونه امانة وشرطي قابلية المستعار للمنتفع وخلوها عن شرك العوض لانها

تصير

تصير اجارة وصرح في العمادية بجواز اعارة المشاع وايواعه ويبيعه ينعى لاني
 جملة العين لا تنقص الى المنفعة لعدم لزومها وقالوا على الدابة على المستعير
 وكذا انفعة العبد اما كسوته وعلى المعير وهذا اذا اطلب الاستعارة فلو قال
 المولى خذ واستخدمه من غير ان يستعيره فبطلت على المولى ايضا لانه وديعة
وتصح باع ثقله لانه صرح **والله اعلم** اي خلقه لانه صرح بجازي من اطلاق
 اسم الحمل على الحال **ومختار** يعني اعطيت **توبه** او جازي **توبه** **ومختار**
على دابة **هذه** **اذ لم يرد** **به** **بمختار** **ومختار** **الربة** لانه صرح في عير العارية
 بلانية والربة **بها** **واحد** **مختار** **غير** **واحد** **مختار** **مختار** **مختار**
لد **خير** **سكنى** **تيزي** **اي** **بطريق** **السكنى** **ودار** **لد** **عمرى** **معتول** **مطلق** **اي**
 عمر **تعال** **عمرى** **سكنى** **تيزي** **يعني** **جعلت** **مكتنا** **ها** **ثمرة** **عمرى** **واحد** **مختار**
يرجع **المعير** **بتي** **مختار** **ولو** **مؤقتة** **او** **فيه** **ضرر** **فيقتل** **وتبغى** **العين** **باجر** **المثل**
 كمن استعار امانة لترضع ولد وطار لا يذخر الاثر به فله اجر انقل الى العظام
 وتامه في الاشياء وفيها معنى للمنفعة تلتزم العارية فيما اذا استعار جدار غيره
 لوضع جذوعه فوضعي ثم بلغ العير الجدار ليس للمشتري ربحه وقيل نعم الا
 اذا شرطه وقت البيع فلتت ————— وبالفيل جزم في الخلاصة والبرازية
 وغيرهما واعتقدوا محشي في تنوير البصار ولم يتعقبه ابن المص وكلانه ارتقاء
 فليجوز **ولا يضمن** **بالملك** **من** **غير** **تعد** **وشرك** **الضمان** **بأهل** **كشرك** **عدمه**
 في الرهن خلافا للجوهرة **ولا** **توجر** **ولا** **ترهن** **لان** **الشيء** **لا** **يتضمن** **ما** **عوفه**
الوديعة **جاني** **لا** **توجر** **ولا** **ترهن** **بل** **ولا** **تودع** **ولا** **تعار** **خلافا** **للعارية** **على**
 المختار واما المستأجر فيؤجر ويؤدع ويعار ولا يرهن واما الرهن فكل الوديعة
 وفي الوهبانية تضم تسع مسائل لا يلد فيها تملك الغير بدون اذن سواء قبض
 او افعال ، ومالدا امر لا يملكه بدو ، في امر وكيل مستعير ومسو جبر
 ، وكوبلا وبساجيها ومطارب ، ومزمن ايضا وقاض يومر

ومستودع مستبضع ومزارع ، اذ لم يكن من عشرة البذر بيزر
 فلتستدعي العاشرة او طمسها ان يساقى غيره وان اذن المولى لم يسر ينكر
 بان اجر المستعير او رهن بملكته ضمنه العير المتعدد ولا رجوع له للمستعير
 على احد لانه بالضمن كنهه انه اجر ملكه نفسه وتصرف بالاجرة خلافا للشاكن
 او ضمن المستاجر سكنت على المرقن وفي شرح الوهبانية الخامسة لا يلزم المرقن
 ان يرهن فيضمن وللمالك الخيار ويرجع الثاني على الاول ورجع المستاجر على
 المستعير اذ لم يكن يعلم انه عارية في يوم دفعه الفرض والغرض وله ان يعير
 ما استخلف استعماله او لا ان لم يعين العير متعينا ويعير ما لا يختلف
 ان عين وان اختلف لا للتعاقب وعزاء في ذواهر الجواهر للاختيار ومثله اي
 كالمعار المورج وهذا عند عدم النسخ جلو فخلل المتدفع بغيره لا بدفعه بغيره ضمن
 مطلقا خلاصة من استعار دابة او استاجرها مطلقا بلا تفصيل بحمل ما شاء
 وبغيره له الحمل ويركب عملا بالاطلاق وايا فعل او لا تعين مرادا وضمن بغيره
 ان عكبت حتى لو البسر واركب غيره لم يركب بنفسه بعده هو الصحيح كذا
 فان اطلق العير او المورج الانتفاع بالوقت والنوع انتفع ما شاء اي وقت
 شاء المأمر وان فيه بوقت او نوع او هما ضمن بالخطاب الى غير بقية لا الى
 مثل او خير وكذا تغيير الاجارة بنوع او قدر مثل العارية عارية الثمن والكيل
 والعوزون والمعدود المتعارب عند الاطلاق فرض ضرورة استعماله عينها
 فيضمن المستعير بملكته قبل الانتفاع لانه فرض حتى لو استعارها ليعير
 الميزان او ميزين الدكان كان عارية ولو اعادته فصقة ثريد بفرض ولو بينه
 ميا سكة جارية وتصح عارية السهم ولا يضمن المان الرمي بخرى مجرى الملاك
 صيرقية ولو اعاد ارضه للبناء والغرض صحيح للعالم بالنعقة وله ان يرجع
 متى شاء لما تفرغ من التعمير لازمة ويكلف فعلهما الا اذا اكلان فيه مضرة
 بالارض فيعير كذا بالقيمة مغلو عين ليلتا تعلق ارضه وان وقت العارية

رجع

ورجع قبله كلفه فلعنه او ضمن العير للمستعير ما نفص البناء والغرس بالغلس
 بان يقوم قابلا الى المدة الضرورية وتعتبر القيمة يوم الاسترداد او اذا استعارها
 ليزرعها لم تؤخذ منه قبل ان يحصد الزرع وقتها ولا جرتك باجر المثل وراعاة
 الحافين جلو فخلل العير اعطيت البذر وكلفت وان كان لم يثبت لم يرجع لان بيع
 الزرع قبل نيلته باكل وبعد نيلته فيه كلام اشار الى الجواز في المعنى تلبية
 ومثونة الرد على المستعير جلو كانت موفقة فلا سكرها بعده في ملكته ضمنها
 لان مثونة الرد عليه تلبية الا اذا استعارها ليهن باكون كالاجارة به
 رهن خالية وكذا الموصى له بالخدمة مثونة الرد عليه وكذا المورج والغلاب
 والمرقن مثونة الرد عليهم حصول النفعة لهم هذا ان الاخراج باذن رب
 المال والامانة رد مستجار او مستعار على الذاء فجد اجارة البرازية
 بخلاف شركة ومضاربة وهبة ففرض بالرجوع تجتنب وان رد المستعير الدابة
 مع عبده او اجيره مشاهرة لاميامة او مع عبدين بها مطلقا يقوم عليها
 او لا باللاح او اجيره اي مشاهرة كما مر في ملكته قبل قبضها بغيره لانه اتى
 بالتسليم الفارن بخلاف تعير كجوهه وخلاف الرد مع الاجنب اي بان
 كانت العارية موفقة بملكته من ثمنه مع الاجنب لتعديه بالامانة
 بعد المدة والاجل المستعير عليه الا بداع فيما يلزم الاعارة من الاجنب ببيع
 زيلعي فتعين حمل كلامهم على هذا وخلاف رد ودبعة ومغضوب الى دار المال
 فانه ليس بتسليم واذا استعار ارضا بيضا للزراعة يكتب المستعير ان
 الحقت ارضه للزراعة فيما يخصه ليلام البناء وفوه العبد المأذون يلد
 الاعارة والمحجور اذا استعار واستهلكه ضمن بعد العتق ولو اعاد عبدا
 محجورا محجورا مثله فاستهلكه ضمن الثاني للحال ولو استعار ذهابا ففقد
 صيبا فمصرف الذهب منه اي من الصبح بان كان الصبي يضيف حقه ما عليه
 من الشيب لم يضمن والا ضمن لانه اعارة والمستعير يملكها وضمن اي العارية

بين يديه فقام وطاعت لم يضمن لو نادم جالساً لانه لا يعبر مضيقها لها وضيق
لو نادم مضيقها لانه الحفظ ليس للاب اعادة مال كحمله لعدم البدل وكذا
انفاضي والوصي طلب شخص من رجل ثور اعدارية فقال اعكبه وغدا على
كلان الغد ذهب الطالب واخذوا بغير اذنه واستعمله فبات الثور لاضمان
عليه تخافيه عن ابراهيم بن يوسف لانه في المجتبى وغيره انه يضمن جهرا منته
بما يجيز شل ثم قال كنت اعترضها الامتعة ان العرف مستقر بين الناس ان
الاب يدفع ذلك الجواز ملكا لا اعادة لا يقبل قوله اعادة لان الظاهر يكزيه
وان لم يكن العرف كقولنا او تارة وتارة والقول قوله به يعني كما لو كان اكثر
مما يجيز به فان القول له اتعافا والام وولي الصغير كلاب جمل ذكر وميا
يدعيه الاجنب بعد الموت لا يقبل الابينة شرح وهبانية وتقدم في باب
المهر وفي الاشياء كل امين ادعي ايصال الامانة الى مستحقها قبل قوله
بيمينته كالمودع ان ادعي الرد والوكيل والتكليف اذا ادعي الصرف الى الوفاء
عليهم يعني من الاولاد والفقراء او امثالهما واما اذا ادعي الصرف الى وظائف
المرتفعة فلا يقبل قوله في حق ارباب الوظائف لانه لا يضمن ما انكره له بل
يدفعه ثانيا من مال الوفاء كما بسطه في حاشية اخيه زادة قلت
وقدم في الوفاء عن المولى اب السعود واستحسنه الصرافة ابنه جليظ
وسوا كلان في حيلة مستحقها او بعد موته الا في الوكيل بقبض الدين اذا ادعي
بعد موت الموكل انه قبضه ودفعه له في حياته لم يقبل قوله الابينة بخلاف
الوكيل بقبض العين كوديعه قال قبضتها في حياته وهلكت وانكرت الورثة
او قال وجعت اليه فانه يصرف لانه ينبغ الضمان عن نفسه بخلاف الوكيل بقبض
الدين لانه يوجب الضمان على البيت وهو ضمان مثل المغبوض فلا يصرف في
وكالة الوالوجية قلت وكذا هو انه لا يصرف الا في حق نفسه والى حق
الوكيل وقد افتى بعضهم انه يصرف في حق نفسه لا في حق الموكل وحمل عليه كلام

الوالوجية

الوالوجية فيتم مل عند العتوى **فروع** اوصى بالعارية ليس
للورثة الرجوع العارية كالاجارة تنبج موت احد عيالات وعليه دين وعنه
ودفعة بغير عيضا والتركه بينهم بالخصم استلج بغير الى مكة بعلى الزهاب
وفي العارية على الزهاب والمجى ولا يرد عليه استعارة دابة للزهاب
فلمسكها في بيته فملكته ضمن لانه اعادها للزهاب لا للامسك استغرض
فلا عار عليه الا ان لم يضمن لانه عارية عرفا استعار ارضا ليعنى ويمكن
واذا خرج جالبها للمال جمل الدراج مثلي مقدار السكنى والبناء المستعير لان
الاعارة تليق بلا عوض فكانت اجارة معني وجبرت بحالة المدة وكذا لو
شرك الخراج على المستعير لحالة العدة والحيلة ان يورث الارض منين معلومة
ببدل معلوم ثم ياوره بداء الخراج منه استعار كتابا فوجد فيه خطا
انسخه ان علم رضى صاحبه فلت **ولا ياتى بتركه الا في الغران لان**
اصلاحه واجب بخلاف مناسبه وفي الوهبانية

كتاب المهمة
وجه المناسبة ظاهر هي لغة التفضل على الغير ولو غير مال وشرعا تعليم
العين **مجانا** اي بلا عوض لان عدم العوض شرك فيه واما تعليم الدين
من غير من عليه الدين فان امره بقبضه صحت لرجوعها الى هبة العيسى
وسببها **ارادة الخير للواهب** دينوي كعوض ومجبة وحسن ثناء واخره
قال الامام ابو منصور يجب على المؤمن ان يعلم ولد الجود والاحسان كما
يجب عليه ان يعلم التوحيد والايان اذ حب الدنيا راس كل خطيئة
نملية وهي مفروية وقبوله سنة قال صلى الله عليه وسلم تعلموا وتعلموا

ولا تشمل المهمة بشروط العوض هج

على ان تعليم الجود واجب

هو ان لا يشرى تعليمه

وشرائط صحتها في الواجب العقل والبلوغ والملك بلا تقييد هبة صبي ورفيق
ولو كان ثوبا وشرائط صحتها في الواجب ان يكون مقبولا غير مشاع في
غير مشغول كما يستحق وكنها هو الايجاب القبول كما سيحكي وحكمها بثبوت
الملكية للموهوب له غير لازم بله الرجوع والبيع وعدم صحة خيار الشرط
فيها ولو شرطه ان اختارها قبل تعريفا وكذا الوابراه في الابراء وبكامل
الشرط خلاصة وحكمها انها لا تبطل بالشرط العاسدة بمسبة عبد على انه
يعتقده تصح ويكفل الشرط وتصح بايجاب كوهبت وتخلت والعمدة هذا
الطعام ولو ذكر على وجه المزاج بخلاف المعتد ارضي بانه عارية لرفيقها
والطعام لغلتها بحر والاضافة التي ما اي جزء يعبر به عن الكل كوهبت لرد
جزءها وجعلته لرد لان اللام للتقليد بخلاف جعلته بلسم بانه ليس بمسبة
وكذا هي لرد حلال الا ان يكون قبله كلام يعيد المسبة خلاصة واعمر تدرك هذا
الشيء وحلتها على هذه الدابة ناوليا باطل المسبة كداه وكسوتها هذا الثوب
ودار لرد هبة او اخرى تنسكها لان قوله تنسكها مشورة لا تفسير لانه العقل
لا يصلح تفسير الاسم بعد اشارة عليه في ملكه بان يمكنها فان شاء قبل مشورته
وان شاء لم يقبل لا لو قال هبة سكنى او سكنى هبة بل تكون عارية وحاصله
ان اللقطة ان انما عن تقليد الرقبة بمسبة او المنافع مع عارية او احتل اعتبر
النية نوازل وفي البع اقره بلسم ائنه الا قرب الصحة وتصح بقبول اي في حق
الموهوب له اما في حق الواهب فتصح بالاجاب وحده لانه تبرع حتى لو حلب
ان يجب عبده لعل ان موهب ولم يقبل بر وبكسبه حث بخلاف البيع
وتصح بقبول بلا اذن في المجلس ولانه هذا كالمقبول فلا يختص بالمجلس وبعده
به اي بعد المجلس بلا اذن وفي المحيط لو كان امره بالقبض حين وهب لم ينفذ
بالمجلس ويجوز قبضه بعده والتكمن من القبض كالمقبض ولو وهب لرجل
ثيابا في صندوق مغفل ودفع اليه الصندوق لم يكن قبضا لعدم تمكنه من

القبض

القبض وان كان مقبولا لان قبضا التمكن منه بانه كالتمليك في البيع اختيار
ويجوز الاختيار حثه بالتخليص في جميع المسبة لاجل سدوها وفي التسعة ثلاثة عشر
عقد الاتح بل القبض ولو لم يملكه عن القبض لم يصح قبضه بخلافه ولو في المجلس
لان الصريح اقوى من الدلالة وتتم الرتبة بالقبض الكامل ولو الموهوب
شاعلا للملوك الواجب الاستغناء له والا صل ان الموهوب ان مشغولا بملد
الواجب منع تمامها وان شاعلا لا يملو وهب جرابا فيه طعام الواجب
او دارا فيها شاعلا او دابة عليها سرجه وسلمها كذا لرد الاتح وبكسبه تصح
في الطعام والمقتلع والسرج وفقدان كلامها شاعلا لملد الواجب المشغول
به لان شغلها بملد غير الواجب لا يمنع تمامها كرهن وصرفه لان القبض شرط
تمامها وتامة في العارية وفي الاشياء هبة المشغول لا تجوز الا اذا وهب
الاب لطفله فلتها وكذا الدار العارية والتع وهبت لزوجها
على المذهب لان المرأة وشاعها في يد الزوج بفتح التسليم وفرد غير بيت الوهابية
فقلت ومن وهبت للزوج دارا بها بملد شاع وطعم فيها تصح المحرر
وفي الجوهره وحيلة هبة المشغول ان يودع الشاغل او لا عند الموهوب له ثم
يسلمه الدار شاعا فتصح لشاغلا بعتناع في يدك في شغلن بتم محرز معرغ مقسوم
ومشاع لا ينبغي شفعابه بعد ان يقسم كبيت وطعام صغير من لائها لا تتم
بالقبض فيما يقسم ولو وهب لشريكه او لاجنبة لعدم تصور القبض الكامل كما
في عامة الكتب فكلان هو المذهب وفي الصيرفية عن العتاق وقيل يجوز لشريكه
وهو المختار فلان فسمه وسلمه في لزوال المانع ولو سلمه شاعلا لا يملكه فلان
ينعز تصرفه فيه فيضمنه وينعز تصرف الواجب در الاكن فيه عن العصول
المسبة العاسدة تعيد الملوك بالقبض وبه يعني وشله في البرازية على خلاف
ما صح في العارية لان لفظ الفتوى اكد من لفظ الصحيح كما سلمه المسح
مع بقية احكام الشاع وهل للغريب الرجوع في الرتبة العاسدة فلا في الدرر

لشيوخ اي لا تكثر حتى لو قسمها وسلمها **روى** وجب لرجلين
 درهمان صححهما وان غشوا لالا انه مما يقسم لكونه في حكم العروض معه
 درهمان فقال لرجل وجبت لهما درهمان او نصفهما ان استويا لم يجز وان اختلفا
 جاز لانه مشاع لا يقسم ولذا لو وجب ثلثهما جاز مطلقا يجوز هبة حذرك
 بين دارك وبين دار جارك جداره وهبة البيت من الدار مما يدل على كون سقف
 الواهب على الحائط او اختلاف البيت جيران الدار لا يمنع صحة الهبة مجتبي والثمة العلم

باب الرجوع في الهبة

صح الرجوع فيما بعد القبض اما قبله فلا تتم الهبة مع انتفاء مانعه الالة
 وان كره الرجوع **قريب** وقيل تنزيها عن الهبة ولو مع اسقاط حقه من الرجوع
 فلا يسقط باسقاطه خاتية وفي الجواهر لا يصح البراء عن الرجوع ولو صالحه من
 حقه الرجوع على شيء صحيح وكان عوضا عن الهبة لانه سيجب اشتراطه في العقد
 وينع الرجوع فيما حرم **ومع خرافة** اي الموانع السبعة الالية **فيل الال**
الزيادة في نفس العين الموجبة لزيادة القيمة **المتصلة** فان زالت قبل الرجوع
 كان شبا ثم شلخ لانه في الخاتية ما يتاخره واعتمده الغرض في جليته لانه
 السافك لا يعود **كفرس** وبناء ان عدا زيدة في كل الارض والارجع ولو غترا
 في قطعة منها امتنع فيما بقي **زيلي** **وسمن** وجمال وخياطة وصيغ وفهم
 ثوب وكبر صغير وسماح احم وابصار اعمى واسلام اعبد ومدراواته وععبو
 جنانية وتعليم فرائد او كتابة او فارة ونقطة مصحح باعرا به وحمل تمر من
 بغداد الى بلخ مثلا وخوها وفي البرازية والخيول ان زاد خيرا منع الرجوع
 وان نقص لا ولو اختلفا في الزيادة مع المتولدة ككبر الفول للواهب
 وفي خوبنا وخياطة وصيغ للموهوب له خاتية وحداوى ومثله في الخيط
 لانه استثنى ما لو كان لا يبنى مثله في تكثر المدة **لا** يمنع الزيادة **المتصلة**
كولد وارش وعفرو ثمرة فيرجع في الاصل لا الزيادة لانه لا يرجع بالام

حتى

حتى يستغنى الولد عنك فيستأني بكونه نفل البرجندى وغيره انه قول ابي
 يوسف جليته له ولو جلت ولم تدر هل للواهب الرجوع قال في الصراج
 لا وقال الزيلعي نعم وفي الجوهره مريض مدون يستغنى وجب اتمه فلات
 وفرد طيبت رد هامة عفرها هو المختار **والقيم موت احد المتعلقين**
 بعد التسليم فلو قبله بطلت ولو اختلفا والعين في يد الوارث فالقول
 للوارث وفرد نظم المهر ما يسقط بالموت فقال

كعبارة دية خراج ورابع ضمان لعقوب هاتر ان يعقبات
 كراهية حكم الجميع سقوطها **بوت** لما ان الجميع صلات
والعين العوض بشرط ان يذكر ليعطى يعلم الواهب انه عوض كل هبته
فان قال خذ عوض هبتك او يوليها او في مقابلته وكذا لو قبضه
الواهب سقط الرجوع ولو لم يذكر انه عوض رجع كل بهبته **ولما يشترط**
فيه شرائط الهبة كقبض واجراز وعدم شيوع ولو العوض مجانسا او يسيرا
 وفي بعض نسخ المتن بدل الهبة العقد وهو خريف **ولا يجوز للمالك ان يعوض**
عما وجب للصغير من ماله ولو وجب العبد التاجر ثم عوض في كل منهما
 الرجوع **بحر ولا يصح** تعويض مسلم من نصراني على هبته **فمرا** او خيرا اذ
 لم يصح تملكهما من المسلم **بحر** ويشترط ان لا يكون العوض بعض الموهوب
بلو عوضه البعض عن الباقي لا يصح فله الرجوع **في الباقي** ولو الموهوب
 شيئين بعوضه احدهما عن الاخر ان كانا في عقدين صح والالا لان اختلفا
 العقد كاختلاف العين والدرهم تتعين في هبة ورجوع مجتبي **ودقيق**
الخلعة يصلح عوضا عنها لحدوثه بالخلع وكذا الوصيغ بعض الشيا
 اولث بعض السويقي ثم عوضه في خاتية ولو عوضه ولدا احد جاريين
 موهوبين **وجدد** ولد الولد بعد الهبة امتنع الرجوع **صح** العوض من
اجنبي وسقط حق الواهب في الرجوع اذا قبضه كبدل الخلع **ولو التعويض**

من الطر ب الثالث من غير الطر بيل والاشطر الاول فيه اشهر واخر الثاني مغفوف به شك في هاهنا دية هـ

بغير اذن الوهب له ولا رجوع ولو بامر الا اذا اقال عوض عنه على ان
ظان لعدم وجوب التعويض بخلاف قضاء الدين والاصل ان كل ما يطلب
به الاصلان بالحبس والملازمة تكون الامر بانه مشتبه بالرجوع من غير
اشتراط الضمان وما لا جلا الا اذا شرط الضمان كتميرية وحينئذ فلو امر
المدينون رجلا بفضاء دينه رجع عليه وان لم يضمن لوجوبه عليه فخرج عن
الاصل ما لو قال ان يعنى على بناء دار او قال لا اسير اشترط جانه يرجع
فيما بلا شرط رجوع كعالة خانية مع انه لا يطلب بهما الحبس والملازمة
فما مل وانه استحق نصف الهبة رجع بنصف العوض وعكسه لا ما لم يرد
ما يعنى لانه يصلح عوضا ابتداء فكما يغاير الملكة يتغير ليعلم العوض مراد
العوض الغير الشروط اما المشروط فمبادلة كما سيجى فيوزع البذل على
المبدل فلهية كما لو استحق كل العوض حيث يرجع في كل ما ان كانت فدية
لان كانت هلكة كما لو استحق العوض وفرازة اذ الهبة لم يرجع خلاصة
وان استحق جميع الهبة كان له ان يرجع بجميع العوض ان كان فلهيا وبمثله
ان العوض هلكا وهو مثلي وبقيته ان قيمها عدية ولو عوض النصف
رجع بالم يعوض ولا يضر الشيوع لانه طاري تنبيه تغل في المجتبى
انه يشترط في العوض ان يكون مشروطا في عقر الهبة اما اذا عوض بعد
جلا ولم ار من صرح به غيره وفروع المذهب مختلفة كما مر فتدبر والخلا
خروج الهبة عن ملذ الوهب له ولو عتبة الا اذا رجع الثاني فلهما ول
الرجوع سواء كان بفضاء او رضا لما سيجى ان الرجوع جميع حتى لو
علا ت بسبب جلا يد بان تصرف بها الثالث على الثلث او باعها منه
لم يرجع الاول ولو باع نصفه رجع في الباقي لعدم المانع وفيه خروج بقوله
بالكلية بان يكون فروجا عن ملكه من كل وجه ثم يرجع عليه بقوله فلو
فحق الوهب له بالشاة الوهوبة او نذر التصرف بها وطارت لها

للبيع

للمنع الرجوع ومثله النقة والغران والنذر مجتبى وفي النكاح وان وهب له
ثوبا يجعله صدقة لله تعالى فله الرجوع خلافا للشافعي كما لو اذن رجلا من غير تصحية
فله الرجوع اتعا فافسرع عبد عليه دين او جنانية فلهما فوجهه مولاه
لغيره او لولي الجنانية سقط الدين والجنانية ثم لو رجع حج استحسانا ولا يعود
الدين والجنانية عند كونه ورواية عن الامام كما لا يعود النكاح كما لو وهبها
لزوجها ثم رجع خلاصة والزاي الزوجية وقت الهبة فلو وهب له امرأة ثم
نكحها رجع ولو وهب لامرأة لا كعكسه انتهى فسرع لا تنقضي هبة الولي
لام ولدك ولو في مرضه ولا تنقلب وصية اذ لا يد للمجهور اما لو وصى لم يعد
موته تصح لعقوبتها بموته فيسلم لها كافي والظاهر الغرابة فلو وهب لزوج
محرم منه نسبا ولو ذميا او مستامنا لا يرجع فكيف وان وهب لمحرم بللا
وحم كاخيه رضاعا ولو ابن عمه ومحرم بالمصاهرة كما مر من النساء والربائب
واخيه وهو عبد لا جنب او لعبد اخيه رجع ولو كانا ابى العبد ومولاه ذاقم
محرم من الواهب فلهما رجوع فيما اتعا فله على الاصح لان الهبة لهما وفتت
تمنع الرجوع بخر فسرع وهب لاخيه واجنبه ما لا يقسم بقبضه له
الرجوع في حظ الاجنب لعدم المانع درر والهبة هلكة العين الوهوبة
ولو اذ علا اي الهلكة صرف بلا حلف لانه ينكر الرد فان قال الواهب
هي هذه العين حلف المنكر انها ليست هذه خلاصة كالحلف الواهب
ان الوهب له ليس باخيه اذا ادعى الاخ ذلك لانه يدعى بسبب النسب
خلاصة ولا يصح الرجوع الا بتراضيهما او بحكم الحاكم للاختلاف فيه فيضمن بغيره
بعد القضاء لا قبله واذا رجع با مدهما بفضاء او رضى كلان وسخا لعقد
الهبة من الاصل واعادة ملكه القديم لاهبة الواهب فلهما لا يشترط
فيه قبض الواهب وحج الرجوع في الشرايع ولو كان هبة للاح والواهب
ردك على بلاعه مطلقا بفضاء او رضا بخلاف الرد بالعيب بعد الغيبض

بغير قضا لان حق المشتري في وجه السلامة لا في العسج فلا جرت فائتم مرادهم
بالعسج من الاصل ان لا يترتب على العقد اثر في المستقبل لا بطلان اثره اصلا
والاعلاء المنعصل الى ملء الواهب برجوعه فصولين **وان اتبعنا الواهب**
والموهوب له **على الرجوع في موضع لا يبيح** رجوعه من المواضع السبعة
السابقة **كالهبة لغرابته جاز** هذا الاتباع فيهما جوهرية وفي المجتبى
لا يجوز الاقلية في الهبة والصدقة في المحارم الابالقبض لانها هبة ثم فسال
وكل شيء يعسجه الحكم اذا اختصما اليه من احكامه ولو وهب الدين لم يعمل
الديون لم يبيح لانه غير مقبوض وفي الدرر فضى بطلان الرجوع لمانع
علاء الرجوع **تلقب العين الوهوبة واستحقاقا مستحقا وحسن**
الاستحقاق الوهوب له لم يرجع على الواهب **بداخل** لانه عقد تبرع فلا يستحق
فيه السلامة **والا غارة هنا كالهبة لان قبض المستعير كان لنفسه ولا غرور**
لعدم العقد وتماه في العمادية **واذا وقعت الهبة بشرط العوض المعين**
سمى هبة ابتداء ويشترط التغاير في العوضين ويكفل العوض بالشروع
فيما يقسم بيع انتماء بقرينة القيد وخيار الرؤية وتؤخذ بالشعيرة
هذا اذا قال وهبتك على ان تعوضني كذا مال او قال وهبتك بكذا بموبيع
ابتداء وانتماء وفيه العوض يكونه معيناً لانه لو كان مجهولاً بطل اشتراطه
فيكون هبة ابتداء وانتماء **وسرع** وهب الواهب ارضا بشرط استبداله
بما شرط عوض لم يجر وان شرطه كان كبيع ذكره الله تعالى وفي الجمع واجاز
محمد هبة مال لمعلم بشرط عوض مسدود ومنعاه فلت
فيحتاج على قوله الى العرف بين الوفاء ومال الصغير والله تعالى اعلم
فصل في مسائل متفرقة

وعبادة الاصل او على ان يرد لها عليه او يعتقها او يستولدها او
وهب دارا على ان يرد عليه شيئا منها ولو معيناً كثلث الدار ورعيها

او على

او على ان يعوض به الهبة والصدقة شيئا عن ماله من الهبة ويكفل الاستثناء
في الصورة الاولى ويكفل الشرط في الصور الباقية لانه يعوض او يحمول والهبة
لا تبطل بالشرط ولا تنضم ما من اشتراط معلومية العوض **اعتق قول من**
ثم وهبها له ولو بدرة ثم وهبها له يبيح اعطاء الحمل على ملكه فكان مشقولا
به خلافاً لاول **كذلك لا يبيح تعليق الا برأه عن الدين بشرط** محض كقوله لديونك
اذا جاء غدا وان مت ببيع القاء جلت بدرة من الدين او ان مت من مرضك
هذا او مت من مرضه هذا جلت في حل من مرضه ولو بطل لانه مخاطرة
وتعليق **الاستحقاق كذا** يكون تخيير كقوله لديونك ان كان لي عليه دين
ابرأته عنه وكذا ان مت بضم القاء جلت بدرة منه او في حل جاز وكان
وصية خاتمة **جاز العمري** للمعسر له ولو رتبته بعدة بطلان الشرط لا يجوز
الرقيبي لانها تعليق بالخطر واذا لم تنجح تكون عارية شتمى لحديث احمد وغيره
من ائمة عمري في هي للعمري في حياته ومماته ولا ترفوا ومن ارفب شيئا فهو
سبيل الميراث بعث التي امراته متاعا هدايا اليه **وبعثت هي له ايضا**
هدايا عوضا للهبة صرحنا بالعوض ام لا ثم **اجتزأ بعد الزيادة** وادعى
الزوج **انه عارية** للهبة وحلف **فاداد الاستدعاء** وادعت هي
الاستدعاء ايضا **يسترد كل منهما ما اعطى** اذا لاهبة فلا عوض ولو
استملا احدكما ما بعثه الاخر ضمنه لان من استملا العارية ضمنها خاتمة
هبة الدين من عليه الدين وابراؤه عنه فتم من غير قبول اذ لم يوجب
انفساخ عقد صرفه او سلم الا ان يرد بدله في المجلس وغيره لما فيه من معنى
الاسقاط وفيل يتغير بالمجلس كذا في العارية الا ان في الصيرفية لو لم يقبل
ولم يرد حتى اجتزأ ثم بعد ايام رد لا يرد في الصحيح الا ان في المجتبى الا ان
الهبة تليد والابرا اسقاط **تليد الدين من ليس عليه الدين** بطل
الا ثلاث حواله ووصية **واذا سلطه** اي سلط المحل غير المديون على

قبضه أي الدين جميع حينئذ ومنه ماله وهبت من ابنتها ما على أبيه فالمعتمد
الصحة للتسليم ويتبرع على هذا الأصل لو قضى دين غيره على أن يكون له
لم يجز ولو كان وكيلًا ببيع مصولين وليس منه ما إذا **أقر الدين أن الدين**
إعلان وإن اسمه بكتاب الدين **عارية** حيث صح إقراره لكونه إخبارًا
لا تملكه فلم يفر له قبضه بزازية وتماه في الأشياء من أحكام الدين وكذا
لو قال الدين الفاء على إعلان إعلان بزازية وغيرها فلتقت
وهو مشكل لأنه مع الاطاعة لنفسه يكون تملكه وتلبيد الدين ممن ليس
عليه بكل فتامله وفي الأشياء في عدة تصرف الإمام مع ياتصل بزازية
أصلها أن يكتب اسم أحد طرفي الديوان بالعلم لمن كتب اسمه إلى أخرى
والصرف كالمهبة يجمع التبرع وحينئذ لا تصح غير مغبوضة ولا **مشاع**
يفهم ولا رجوع **بمها** ولو على غنى لأن المفسود فيها الثواب لا العوض خاتمة
فروع كتب قصة إلى سلطان يسأله تلبيد أرض محروكة جاسر
السلطان بالتوقيع يكتب كتابه جعلته ملكه هل يحتاج إلى القبول في المجلس
القبول نعم لأن لا تعذر الوصول أفيم السؤال بالقصة مقام حضوره أعطت
زوجها ما لا يسأل له ليتوسع بخصمه بعض غم له أن كانت وهبته أو أفضته
ليس لها أن تسترد من الغريم وإن أعطته ليتصرف فيه على ملكه قبل ذلك
لأنه دفع له ما لا يتصرف فيه بجعل وكثر لذلك بات الباب أن أعطاه هبة
بأنه له والأجيرات وتماه في جواهر العتاق وي بعث إليه هدية في أن
هل يباح أكلها فيه أن كان ثريد أو خوه مما لو حوله إلى أناء أخرى هبت
لذته يباح والإعلان بينهما انبساط يباح أيضًا والأفلا دعوى فوما إلى طعام
وغيرهم على أخوته وليس لأهل خوان مناوله أهل خوان آخر ولا أعطاه
سابل وخدام وهرة لغير رب المنزل ولا كلب ولو لرب البيت إلا أن يقاوله
الحزب المحترق للذان عادة وتماه في الجوهرة وفي الأشياء لا جبر على الصلابة

الأربع شعبة ونفقة زوجة وعين موصى بها ومال وقع وقدر حررت
أبيات الوهبانية على وفق ما في شرحها المشرع فلتقت
وواهب دين ليس يرجع مطلقا وإبراء ذمة نصف بفتح المحرر
على جهتها وتركه حكمه لها إذا وهبت مهر أو لم يورث بخمس
معلق تطلق بإبراء مهرها وأنكاح أخرى لم يرد فيقتصر
وإن قبض الإنسان مال مبيعه فأبرأه فخر منه كالدين الظاهر
ومن دون أرض في البناء صحيحة وعندي فيه وقعة فيجوز
فلتقت وجه توفيق تصريحهم بكتاب الرهن بأن رهن البناء دون الأرض
وعكسه لا يصح لأنه كالتشايخ فتامله واشتت بالظن لما في العمادة عن خواهره
أنه لا يرجع واختاره بعض المشايخ ويظهر بطلان خبره لأنه براءة للبراءة بطله فلاحظ
عليه

كتاب الإجارة

قدم المهبة لكونها تلبيد عين وهذه تلبيد منفعة هي لغة اسم للإجارة وهو
ما يستحق على عمل الخير ولذا يدعى به يقال أعظم الله أجره وشرعا **تلبيد**
نفع مقصود من العين **بعوض** حتى لو استأجر أو أن ليتمل بها أو دابة ليتمل
بين يديه أو دارا ليسكنها أو عبدا أو راظما أو غير ذلك لا يستعمله بل
ليكن الناس أنه له بالإجارة جلد سرة في الكل ولا أجر له لأنها منفعة غير
مقصودة من العين بزازية وسيجيء وكل ما يصح **ثنا** أي بدلا في البيع
صلح **أجرة** لأنها ثمن المنفعة ولا ينعكس كليا فلا يقال ما لا يجوز ثنا لا يجوز أجرة
لجواز أجرة المنفعة إذا اختلف كل شيء **وتعذر** **أجرة** **هذه الدار**
شهر **أجرة** لأن العارية بعوض أجرة بخلاف العكس **وهبت** أو أجرته
منفعة **شهر** **أجرة** **أجرة** أن ركنها الأجل والقبول وشرطها كون الأجرة
والمنفعة معلومين لأن جهتها تقضي إلى المنازعة وحكمها وفوق المثل
في البدلين ساعة جساعة وهل ينصرف بالتعلق كظاهر الخلاصة نعم أن علمت

المدة في البرازية ان فصرت نعم والا لا ويعلم النفع بيان المدة كالمسكني
والزراعة مدة كذا اي مدة كانت وان طالت ولو مضاجعة كاجر تكملها غدا
ولم يجر بيعها اليوم وتكمل الاجارة به يعني خاتمة ولم يزد في الا و فاجب على
اكثر من ثلاث سنين في الضياع وعلى سنة في غيرها كذا مرة بابه والحيطة ان
يعفد عفودا متعرفة كل عفو سنة بكذا فيلزم العفو الاول لانه ناجر لا يبلغ
لانه مضاجع فله متولى فصحته خاتمة وجميعه لو شرط الوافد مدة تسع الا اذا
كانت اجارة فله اكثر فله فيوجها الفاضل لا المتولى لان ولايته علمة فله
وقد من في الوفاء ان العتوى على اكمال الاجارة الكسوية ولو عفو وسيجي
متنا وليمراجع وليجوز فلو اجرها المتولى اكثر لم تصح الاجارة وتفسخ
في كل المدة لان العفو اذا جسر في بعضه جسر في كله فتتوى فارة المديونية
ورجحها الصبر على ما في انفع الوسائل واجلاد فساد ما يقع كثيرا من اخذ كرم
الوفد او التيمم مسافة فيستاجر ارضه الخالية من الاشجار يبلغ كثير
ويستأجر على اشجارهم منهم من الجهم فالحكم كذا في الاجارة لاء المسافة
بعده مسافة المسافة بالاولى لان كلاهما عفو على مدة فله
وفيد واسراية العساة في باب البيع العساة بالعساة القوي المجمع عليه
فيهم كجمع بين حرو عبد خلاو الضعيف المختلف فيقتصر على محله ولا يتعداه
كجمع بين عبد ومدبر فتدبر وجعلوا ايضا من العساة الكساة فقتبه ومن
حوادث اللزوم وهي زيد بلغ ضيعة من تركته لزين على ان ملكه ثم خسر
ان بعضهما وقع مسجل هل يبيع البيع في الباع برين نعم وبرين بلا والعب
بعضهم رسالة لمخصها ترجيح الاول فتأمل وفي جواهر الفتاوى اجر ضيعة
وفد ثلاث سنين وكتب في الصر انه اجر ثلاثين عفو اكل عفو غيب الاخر
الاتح الاجارة وهو الصحيح وعليه العتوى لصيانة الا وفاد ثم قال ولو
فضي فاضل بحت لا يجوز ويرفع الخلاف فله وسيجي

ان المتولى

ان المتولى والوصى لو اجر يدون اجر النثل يلزم المستاجر تمام اجرة النثل وانه
يعمل بالانفع للوفد وفي صلح الخلية متى جسد العفو بالبعث لبعضه مقارن
يعفد الكل ويعلم النفع ايضا بيان العمل كالمصلحة والصنع والحيطة
بما يدفع الجملة فيشترط في استيجار الدابة للركوب بيان الوقت او الموضع
فلو خلا عنها جميع فاسرة بزازية ويعلم ايضا بالاشارة كمثل هذا الكلام
الى كذا واعلم ان الاجر لا يلزم بالعفو بلا يجب تسليمه به بل بتكميله او شره
في الاجارة المنجزة اما المظافة فلما قلنا جسد الاجارة بشرط التسهيل اجماعا
وفيل تجعل عفودا في كل الاحكام فيعني برؤية تملكها بشرط التسهيل للمحاجة
شرح وهداية للشربط الى او الاستيعاد للمنفعة او كسبه منه الا في ثلاث
مذكورة في الاشياء ثم جرح على هذا بقوله يجب الاجارة لدار فثبت ولم تسكن
لوجود تكلفه من الانتفاع وهذا اذا كانت الاجارة صحيحة اما في العساة
فلا يجب الاجر الا في حقيقة الانتفاع كما بسط في العمادية وكذا في الاسعار
اخراج الوفاء بقب اجرة في العساة بالتكفل كذا في الاشياء فله
وهل مال التيمم والمعد للامتناع والمستاجر في البيع وفاء على ما جنى به
علما الروم كذا في محل تردد فليراجع وبقوله ويسقط الاجر بالغصب
اي بالحيلولة بين المستاجر والعين لان حفيضة الغصب لا تجر في العفو
وهل تفسخ بالغصب قال في المديونية نعم خلا فالفاضل خان ولو غصب
في بعض المدة فبجملته الا اذا امكن اخرج الغاصب من الدار مثلا بشقعة
او حياية اشياء ولو انكر ذلك رأى الغصب الموجر وادعاء المستاجر ولا يثبت
له حكم الحال كسنة الطاحونة ولا يقبل قول الساكن لانه بر ذخيرة وبقوله
ولا يعتق قريب الموجر لو كان اجرة لانه لم يملكه بالعفو والمراد من تكلفه
من الاستيعاد تسليم المحل الى المستاجر بحيث لا مانع من الانتفاع فلو سلم
العين الموجرة بعذر من بعض المدة الموجرة فليس له مدعيه الامتناع من

التسليم والتسليم في باء المدونة **اذالم يكن في مدة الاجارة وقت يرغب فيه الاجل**
فان كان فيه اي في العين الموجهة وقت كذا كيو تكة ومنى وحوافيتها من
الموسم طانه لا يرغب فيه بعد الموسم فلو لم يسلم في الوقت الذي يرغب فيه الاجل
خير في بعض الساعات كذا في المبيع كذا في البحر ولو تعلمه المعتلح فلم يغير على العتق
اضيا عنه ان امكنه العتق بلا كلفة وجب الاجر والا لا اشتبه فلت
وكذا لو عجز المستاجر عن هذا العتق بهذا المعتلح لم يكن تسليما لان التخلية لم تنج
صيرقية ولو اختلفا يحكم الحال ولو برضا فيسنة الموجد خيرة وكذا البيع وقيل
ان قال له افبض المعتلح وافتح الباب فهو تسليم والا كما ينسكه المص **ولو جسر**
حلب الاجر للدار والارض كل يوم والدراسة كل مرحلة اذ اختلفه ولو بين تعيين
والخياطة ونحوها من الصنائع اذ اخرج وسلم فلو هلك وقبل تسليمه يسقط
الاجر وكذا كل من عمله اشر وما لا اشر كماله الاجر كذا في غي وان لم يسلم جسر وان
وطية **عمل في بيت المستاجر** نعم لو سرق بعد ما خلج بعضه او انكسر بعض
ما قبله فله الاجر بحسبه على المذهب جروا بن كمال **ثوب خلاصه الخياط بالاجر**
يعتقه رجل قبل ان يقبضه رب الثوب فله الاجر له بل له تضمين العتاق **والاجر**
على الاعادة وان كان الخياط هو العتاق فعليه الاعادة كذا لم يعمل بخلاف
فتق الاجنب وهل للخياط اجر التعديل بلا خياطة الاجر لا اشتبه لانه في حاشيته
معزى للضررات المعقبة به نعم قال المص ينبغي ان يحكم العرف ثم راي
في التنازلانية معزى للكبرى ان العتاق على الاول فتأمل **والخياط** فله الاجر
للخبر في بيت المستاجر بعد افرجه من الثوب لان تمامه بذله وبأخره بعضه بحسابه
جوهره فان احترق بعد اي بعد افرجه بغير فعله فله الاجر لتسليمه بل بوضع
في بيته ولا غرم لعدم التعذر ولا لا يغرم دفيقه ولا اجر وان شذ ضمن الخبر
واعلمه الاجر ولو احترق قبله **لا اجر له** وبغيره اتعاقد لتقصيره در وجب
وان لم يكن الخبر فيه اي في بيت المستاجر سواء كان في بيت الخياط او لا **فاحترق**

اوسرق

اوسرق **فله اجر له** لعدم التسليم حفيقة **والاضمان** لو سرق لانه في يده امانة
خلافا لما وهى مسئلة الاجير المشتري جوهره **وان احترق الخبر او سرق من**
يده قبل افرجه فعليه الضمان ثم المالد بالخيار فان ضخته قيمته مخبوزا فله
الاجر **وان ضخته قيمته دفيقا فله اجر له** بل لا في قبل التسليم ولا ضمن الخطب
والملح **والطبخ بعد العرف** الا اذا كان لاهل بيته جوهره والاصل في ذلك العرف
فان افسده اي الطعام الطبخ او افرقه او لم ينضجه فهو ضامن للطعام ولو
دخل بشار بخبز او لطبخ بما جوفعت منه شرارة فاحترق البيت لم يضمن
للاذن ولا يضمن صاحب الدار ولو احترق شيء من السكان لعدم التعذر
جوهره **ول ضرب اللبن بعد الاقامة** وقال بعد تشرجه اي جعل بعضه على
بعض ويقول ما يعني ابن كمال معزى للمعيون وهذا اذا ضرب به في ملو المستاجر
فلو في غير ملكه فله اجر حتى يعده منصوبا عنده ومشرجا عندهما زيلعي
سروخ اللبن على اللبان والتراب على المستاجر وادخل الحمل المنزل
على الحمل لاصبه في الجواني او صعوده للغرفة الا بشرطه وايكلف دابة للحمل
على الكلداء وكذا الخبال والجواني والخبز على الكلاب واشترط العرف عليه
يعسرها كخيرية **ومن كان عمله اثر العين كالتصايع والفطار حبسها**
لاجل الاجر وهل المراد بالاثري عين مملوكة كالنشاء والغراء ام مجرد ما يعلق
ويؤري فولان احمى على الثاني فغاسل الثوب وكاسر العستق والخطب والخبان
والخياط والخباب وحائق راس العبد لهم حبس العين بالاجر على الاصح مجتبي
وهذا اذا كان حاله اذا كان الاجر مؤجلا **فله اجر** حبسها **فان حبس**
المستاجر لتسليمه حكما ويضمن بالتعذر ولو بيت المستاجر غالية **فان حبس**
فضاع فله اجر والاضمان لعدم التعذر **ومن لا اثر لعمله كالحال على كمنه او**
دابة **او الملاح** وغاسل الثوب اي نظيره لا التحسينه مجتبي فليحفظ **لا حبس**
العين **للاجر** فلو حبس ضمن ضمان العصب وسحب في يده وطامه بالخيار

ان شاء فميتنا اي بدلها شرعا محولة وله الاجر وان شاء غير محولة ولا اجر
 واذا شرك عليه بنفسه بان يقول له اعمل بنفسك او بيدك لا يستعمل غيره الا ان
 عمله استعمال غيره بشرك وغيره خلاصة وان اخلق كان له اي للماجير ان يستاجر
 غيره اقلد بالاستيجار انه لو دمع لاجنبي ضمن الاول والثاني وبه صرح في الخلاصة
 وفيه يشرك العمل لانه لو شرك اليوم او غدا لم يعمل وكالبه مرارا يعط حتى ينفق
 لا يضمن واجاب شمس الائمة بالضممان كذا في الخلاصة وقوله على ان تعمل الملاق
 لا تفيد مستصحبى فله ان يستاجر غيره استاجر ليدتي بعينه ثبات بعضهم
 مجازا بن يقنى فله اجره بحسابه لانه اوجبى بعض المعفود عليه وفيه يقول
 لو كانوا اي عياله معلومين اي للمعافدين ليكون الاجر مقابلا لمثلهم والا
 يكونوا معلومين فكله اي له كل الاجر ونفل الكمال ان كانت المئونة تقبل النقصان
 عدد هم بحسابه والا فله استاجر جلا الا يصل قط اي كتابا و زاد الى زيد
 ان رده اي المكتوب والزاد بموته اي زيد او غيبته الاشع له لان نفقته يعود
 كالحياك اذا خا ط ثم فتن وفي الخلاصة استاجر له ليزه للموضع كذا ويرعوا فلانا
 باجر مسمى فذهب للموضع فلم يجد فلانا وجب الاجر فاذا دمع القط الى ورثته
 في صورة الموت او من يسلم اليه اذا حضر في صورة غيبته وجب الاجر بالذهب
 وهو نصف الاجر المسمى كذا في الدرر والغرر وتبعه المصنف وتعفيه المحشون وعولوا
 على لزوم كل الاجر لانه في الغيب مستلغ عن النهاية انه اذا شرك المجمع بلجواب
 جنصبه والا فله جليكن التوفيق وان وجده ولم يوصله اليه لم يجب له شيء
 لانتفاء المعفود عليه وهو الا يصل واختلاف فيما لو فرقه متولى ارض الوفاء
 واجرها بغير اجر المثل يلزم مستاجرهما اي مستاجر ارض الوفاء المتولى كما
 غلط فيه بعضهم تمام اجر المثل على البعني به كذا في البحر عن التلخيص وغيره
 وكذا حكم وصح و اب كذا في مجمع العتايوي يعنى بالضممان في غضب عقار الوفاء
 وغضب من دفعه وكذا يعنى بكل ما هو ارفع للوفاء فيما اختلف فيه العلماء

مكتوب

حتى نقضوا

حتى نقضوا الاجارة عند الزيادة الباعثة نظر التوقف وصيانة الحق الله تعالى
 حاوى القدر من مات الاجير وعليه ديون متى فسح العقد بعد تعجيل البذل
 فاستاجر له العين في يده ولو بعد فاسدا شيئا احق بالاستاجر من غيره ما به
 حتى يستوفى الاجرة المحملة الا انه لا يفسد الدين بملاكه اي هلاكا هذا
 المستاجر لانه ليس برهن من كل وجه بخلاف الرهن فانه مضمون باقل من
 قيمته ومن الدين كما سيجي في بابه مجمع العتايوي في روع الزيادة
 في الاجرة من المستاجر تصح في المدة وبعدها واما الزيادة على المستاجر في
 المدة ولو ليشتم لم تغبل كما لو رخصت وان في التوقف بان الاجارة فله
 اجرها التلخيص بلا عرض على الاول لانه الاصل صحت ما يلزم المثل ولو ادعى
 رجل انها بغبن فاحش فبان اخبر القاضي ذو خبرة انه كذبا فبطلت
 وتقبل الزيادة وان شتمه واوقت العقد انما يلزم المثل والا فان كانت
 اضرارا او تعنتا لم تغبل وان كانت لزيادة اجر المثل فالتعنت رضى به فيعفى
 المتولى بان امتنع فبالقاضي ثم يوجبها ممن زاد فبان كانت دارا او حلا نوتا او
 ارضا فله رغبة عرضا على المستاجر بان قبلها فهو حق ولزمه الزيادة من وقت
 قبوله فقط وان انكر زيادة اجر المثل وادعى انها اضرار فلا بد من البرهان
 عليه وان لم يقبلها اجرها المتولى وان كانت مزرعة لم تصح اجارة بها لغير
 صاحبه الزرع لانه تضم عليه الزيادة من وقتها وان كان بنى او غرس فبان
 استاجرها مشاهرة فانه لا توجب لغيره اذا فرغ الشهر ان لم يقبلها لان عقادها
 عند راس كل شهر والبناء يملكه التلخيص بقيمته مستحق القلع للوفاء او يصبر
 حتى يتخلص منها وان كانت المدة بدقية لم توجب لغيره وانما تضم عليه الزيادة
 كالزيادة وبها زرع واما اذا زاد اجر المثل في نفسه من غير ان يزيده احد فله المتولى
 فيسحقها وعليه العتايوي ومالم تقسح كان على المستاجر المسمى شيئا معزى للصغرى
 فلتسح وظهر قوله والبناء يملكه التلخيص انه يملكه لجهة الوفاء فله

على صاحبه وهذا هو الارض تنقص بالغلق والاشركه كذا في علامة الشرح منها
 البحر والمخ وان صح فيقول عليه لانها الموضوعه لنقل المذهب خلافاً لقول المعتزلي
 وفي فتاوى مؤيد زادة معنى المصولين حانوت وفج بني فيب ساكنه بلا اذن
 متولى ان لم يضر رقبه وان ضرر هو المضيع ماله فليتر بصر الى ان يتخلص ماله من
 تحت البناء ثم يدخره ولا يكون بناءه مانعاً من حجة الاجارة لغيره اذ لا يرد على ذل
 البناء حيث لا يلد رقبه ولو اطلقوا ان يجعلوا ذلك للموقع بمن لا يحل وزاقل
 القيمتين من رقبه ومبنيه فيه صح ولو لحق الاجر دين رفع الامر الى القاضي ليعصم
 العقر وليس للاجر ان يعصى بنفسه وعليه المعتزلي ويجوز بطل الاجر او اكثر او باقل
 مما يتقارب فيه الناس لا بما لا يتقارب وتكون جاسرة فيجوز اجارة صحجة اما
 من الاول او من غيره باجر التشل او بزيادة بغير ما يرضى به المستاجر اتتمسى
 وفي فتاوى الخانوز بينة الاثبات مقدمه وهي التي شهدت بطل الاجرة او الاجرة
 المثل وقد اتصل به الفضلاء فلا تنقض قال وبه اجاب بغية المذهب فليجوز
باب ما يجوز من الاجارة وما يكون خلافاً فيها
 اي في الاجارة تنج اجارة حانوت اي دكان ودار بلا بيان ما يعمل فيها لغيره
 للمتعاره وبلا بيان من يسكنها فله ان يسكنها بغيره باجره وغيرها كلاسج
 وله ان يعمل فيها اي الحانوت والدار كل ما اراد ويريد دوابه ويكسر حكيه
 ويستخرج حجارة ويحذر بالوعة ان لم تضر ويحتمل برهاء اليد وان ضرره يعتق
 فنية غير انه لا يمكن بالبناء للعاقل والبعول حداد الوفاة او الحارثا
 من غير رضى المالك واشترط ذلك في عقد الاجارة لانه يوهن البناء فيتوقف
 على الرضا ولو اختلفا في الاشتراك فلا قول للموجب كما لو انكر اصل العقد وان
 اقاما البيينة في البيينة المستاجر لا يثبت الزيادة خلاصة وفيه استلزام
 لفطارة فله الحدادة ان اخذ ضررها ولو فعل ما ليس له لزمه الاجرة وان انعدم
 به البناء ضمنه ولا اجر لانهما لا يثبتان وله السكنى بنفسه واسكان غيره باجارة

وغيرها

وغيرها وكذا كل ما لا يختلف بالتسليم بكل التغير لانه غير معيد خلافاً
 لما يخطب به كلاسج، ولو اجبر باكثر تصرف بالفضل الا في مسليتين اذا اجرها
 بخلاف الجنس واحد فيهما شيئاً ولو اجرها من الموجب لا تنج وتنبع الاجارة
 في الاصح بحر معنى الجوهرة وسيج، تنج خلافاً وتنج اجارة **ارض للزراعة**
مع بيان ما يزرع فيها او قال على ان ازرع فيها ما اشاء كنه لانفع المنارعة
 والافعى جاسرة للبناء وتنقلب صحجة بزرعها وجب السمي وللمستاجر الشرب
 والطريق ويزرع زرعين ربيعاً وخريفاً ولو لم يكن الزراعة للحال لا احتياجهما للفسخ
 او كره ان امكنه الزراعة في مدة العقر جاز ولا لا وتامة في الغنية **اجرها وهي**
مشغولة بزرع غيره ان كان الزرع محققاً للجور الاجارة لكونه لوجودة وسلمى
 تغلب جازية **ما لم يستحضر الزرع** فيجوز ويومر بالخطا والتسليم به يعني
 بزيادة **الا ان يواجرها مضافة** اي للمستقبل فيجوز مطلقاً وان كان السورع
بغير حق تحت لا مكان التسليم بغيره على قلعه اذ رط اولاً فتلاوى فارة المدينية
 وفي الوهيدانية تنج اجارة الدار المشغولة بعن ويومر بالتبريع وانتقاء المدة
 من حين تسليمها وفي الاشياء استلزام مشغولاً ودار غاص في العارخ وفك
 وسيج، في التعرفات وتنج اجارة ارض البناء والغرس وسائر الانتفاعات
 كطبخ، اجر وخزف ومغيلة ومراحا حتى يلزم الاجرة بالتسليم امكن زرعها
 ام لا **ان مضت المدة فلعن** **ولم يجرها جازية لعدم** **ما بينهما الا ان يغرم**
له الموجر قيمتها اي البناء والغرس **مفلوفاً** بان تقوم الارض بها ويدونها
 فيضمن ما بينهما اختياراً **وتلك** بالنصب عطف على يغرم لان فيه نكر الهمما
 قال في البحر وهذا الاستثناء من لزوم الغلق على المستاجر فلا بد انه لا يلزمه
 الغلق لورضى الموجر بدفع الغية لكان ان كانت تنقص قيمتها جبراً على المستاجر
 ولما في رضاء **او يرضى** الموجر عطف على يغرم **بتزك** اي البناء والغرس **فيكون**
البناء والغرس لهذا والارض لهذا وهذا الترتيب ان يجر فلا جارة والافا عارة

فلما ان يواجر احدهما ثالث ويغنىما الآخر الاجر على قيمة الارض بل البناء وعلى قيمة البناء
 بل الارض فيما خزل حصته مجتنبى وفي وقف الغنية بنى في الدار المسئلة بل اذن الغني ونزع
 البناء يضرب الوفاء خير الغني على دفع قيمته للبناء الخ ولو استاجر ارض وقف وغرس
 فيها وبني ثم مضت مدة الاجارة فلم يستاجر استبغاؤها بل اجر المثل اذ لم يكن
 في ذلك ضرر بالوقف ولو ابنى الوقف عليهم الا الفلح ليس لهم ذلك كذا في الغنية
 قال في البحر وبهذا تعلم مسئلة الارض المحترقة وهي منقولة ايضا في اوقاف الخطاف
 والركبة لعدم نهايتها كالشجر فتقلع بعرضه مدة ثم المراد بالركبة ما يفي
 اصله في الارض ابدى وانما يقطع من ارضه ويبلغ اوزهره واما اذا كان له نهاية
 معلومة كما في البقول والجزر والباذنجان فينبغي ان يكون كما نزرع يترك بل اجر المثل
 الى غايته كذا حرره المصنف في حواشي التنزوف واه با في معاملة الخانية جليح
 قلته بقي لوله نهاية معلومة لا كنها محولة كالغصب فيكون
كالشجر كما في فتاوى ابن الجلبج جليح في بغيره والنزع يترك بل اجر المثل الى اذراكه
رعاية للجائنين لان له نهاية كما مر بخلاف موت احدهما قبل الادراك فانه يترك
بالسعى على حاله الى الخطاف وان انقضت الاجارة لان ابقائه على ما كان اولى
 مادامت المدة باقية اما بعد هذا فجار المثل ويلحق بالاستاجر المستعير واما
الغاصب فهو بالقلع مكلفا لخله ثم المراد بقوله يترك النزرع باجره اي ببقاء
 اوقافه اي بعرضه لا يجب الا بالاجر الا باجره كما في الغنية جليح في بغيره وانه اجارة
 الدابة للركوب والحمل والثوب للمسرات هي اجارة الدابة ليجنبها لاجل ان يجعلها
جنية من يديه والميراثية ولا تصح اجارة الدابة ايضا ولا لاجل ان يتركها على باب
داره ليراه الناس فيقال له بغيره ولا لاجل ان يترك بيته او حانوته بالثوب
 له فرمنا ان هذه منعقة غير مفصودة من العين واذا جسدت فلا اجر وكذا لو
 استاجر بيتا ليصلي فيه او كسبا ليشتمه او كلبا ولو شعر اليفراء او مصحبا
 شرح وهبانية وان لم يغيرها برأكب ولا بغير البس وركب من ثمار وتعين

اول راكب

اول راكب ولا بس وان لم يمين من يركبها جسدت له المالة وتغلب صحبة تركوب
 وان قيد برأكب ولا بس فما لم يمين من يركبها جسدت له المالة وتغلب صحبة تركوب
 حانوت فعرضه حردا مثلا حيث يجب الاجر اذا سلم لانه لا سلم تبين انه لم
 يخالع وانه مما لا يوهن الدار كما في الغاية لانه مع الضمان ممتنع ومثله
في الحكم كمالا يختلف بالاستعمال كالعسل كالحل وفيما لا يختلف به بكل تغييره
به كمالا لو شرب كفى واحده ان يسكن غيره لانه ان التغيير غير معيد وان
 سمي نوعا وفردا كركب برأكب مثل واحد لا يضر كالحل والحديد والاصل
 ان من استحق منعقة مفردة بالعقد واستوفى بها او مثله او دونها جاز ولو
 اكثر لم يجر ومنه تخيل وزن البر فطنا لا شعيرة الاصح ولو اورد في من يستند
بنعسه وعكبت الدابة يضمن النصب ولا اعتبار للثقل لان الادنى غير موزون
 وهذا ان كانت الدابة تكفي حمل الاثنين والا فكل بكل حال كمالا لو حمله
 الراكب على علانفه فانه يضمن الكل وان كانت تكفي حمل ثلثه لكونه في مكان
 واحد وان كان الرديف صغيرا لا يستند يضمن بغير ثقله كحمله شيئا اخر
 ولو من ملء صاحبه كولد الناقة لعدم الاذن وليس المراد ان الرجل يوزن
 بل ان يسئل اهل الخبرة كم يزيد ولوركب على موضع الحمل ضمن الكل للامر وكذا لو
 لبس ثيابا كثيرة ولو ما يلبسه الناس ضمن بغير ملا زاد مجتنبى واذا اهلكك
بعد بلوغ العقد وجب جميع الاجر لركوبه بنعسه مع التضمن اي لنصب الغنية
 لركوبه غيره ثم ان ضمن الراكب لا يرجع وان ضمن الرديف رجع لو مستاجر امن
 المستاجر والا فغير ركوبه يكونا عكبت لانها لو سلمت لزم السعى وفقط
 ويكونه اورد به لانه لو افعده في السرج صار غاصبا فلا اجر عليه بجر عن الغاية
 لكن في السراج عن المشكل ما يخالفه جليح مل عند الغنوى كيب وفي الاشياء
 وغيرها ان الاجر والضمان لا يجتمعان واذا استاجرها ليجل عليه مقدار الحمل
عليه اكثر منه فعكبت ضمن ملا زاد الثقل وهذا اذا حملها المستاجر وان حملها

صاحبها بغيره وحده فلا ضمان على المستاجر لانه هو المباشر عملا دية وان حلا
الحمل معا ووضعاه عليها وجب النصيب على المستاجر بفعله وهذر جعل ربه
مجنبي ولو كان البرد جولفين فحمل كل واحد منهما جولفاى وعاء كعدل
مثلا وحده ووضعاه عليها معا او متعاه فبالا ضمان على المستاجر ويجعل
حمل المستاجر ما كان مستحقا بالعقد غلانية ومعاذ كانه الا ضمان على المستاجر
سواء تقدم او تخر وهو الوجه ومن ثم عولنا عليه على خلاف ما في الخلاصة
كنا في شرح المص فلتنا وما في الخلاصة هو ما يوجد في بعض نسخ المتن
من قوله وكذا الا ضمان لو حمل المستاجر او لا ثم رب الدابة وان حملها ربه او لا
ثم المستاجر ضمن نص القيمة انتهى فنية وهذا اى ما مر من الحكم اذا كانت
الدابة المستجرة تطبيق مثله اما اذا كانت للتطبيق فجميع القيمة للزوم على
المستاجر زيلعى ويجب عليه كل الاجر الاجر للحمل والضمنان للزيادة غلانية
واجلا بد للزيادة انها من جنس المسمى بلو من غيره ضمن الكل كما لو حمل المسمى
وحده ثم حمل عليها الزيادة وحدها بحر قال ولم يتعرضوا للاجر اذا سلمت
لظهور وجوب المسمى فقط وان حمل المستاجر لان متابع الغصب لا تضمن
عنونا ومنه علم حكم المكار في كربي مكة **ضمن بضربها وكسبها** بلجامها
لتفسير الاذن بالسلامة حتى لو طرد الصغير بضرب الاب او الوجه للتدابير
ضمن لو فوعه بزجره وتعريده فلا الا يضمنان بالمتعارف وفي الغلانية عن
التقمة الاصح رجوع الامام لقولهما **لا يضمن بسوقها** اتعافا وكذا هو البراية
ان للمستاجر الضرب للاذن العربى واما ضربه دابة فنعسه فغال في الفنية عن
اب حبيبة رحمه الله تعالى لا يضرب اصلا ويخلص فيما زاد على التلاذيب
ضمن بزجر السرج ووضع الايكلاف سواء وكعبه بمثله اولا وبلا اسراج بها
لا يسرج هذا الجار بمثله جميع فنيته ولو بمثله او اسرجها مكان الايكلاف لا يضمن
الا اذا زاد وزنا فيضمن بحسبه ابن كمال كما يضمن لو استاجرها بغير لجام فالحمل

بلجام لا يلزم مثله وكذا لو ابدله لان الجار لا يخلط باللجام وغيره غلانية او مستلذ
لغيره غير ما عينه المالك وتعلوا وتا بعد او وعمر او خوجا حيث لا يملكه الناس
ابن كمال او حله في الجور اذا قيد بالبر مطلقا سلمه الناس ولا يخلط بالبر فلو لم
يقيد بالبر لا ضمان وان بلغ المنزل فله الاجر لحصول المقصود **ضمن بزجر ركبته**
وقدر امر بالبر ما نقص من الارض لان الركبته اضر من البر **ولا اجر لانه غل صيب**
الا فيما استثني كما سيحى فيدر بزجر الاضرب لانه بالاقل ضرر لا يضمن ويجب الاجر
ضمن بخيل كعبا وامر بغيره فنية ثوبه وله اى لطاحب الثوب اخذ الغباء
ودفع اجر مثله للاجل والسمي كذا هو حكم الاجارة العاسدة وكذا اذا خلاصه سراويل
وقدر امر بالغباء فلان الحكم كذلك على الاصح فتغير الدرر بالغباء اتعافى **ضمن**
بصبغه اصغر وقدر امر بغيره فنية ثوب ابيض وان ضل المالك اخره واعشاء
ملا زاد الصبغ فيه **ولا اجر له** ولو صبغ رديا ان لم يكن الصبغ جاحشا لا يضمن
الصبغ وان كان جاحشا عند اهل فهم **ضمن فنية ثوب ابيض خلاصة** فروع
قال للخط افطع كونه وعرضه وكذا كراجه نادفطان قدرا صبع وخو
عبروا وانما كثر ضمنه فلان كراجه فذا فافطعه بدرهم وخلفه بقطعه ثم قال
لا يكعبير ضمنه ولو قال ايكعبير فريضا فغال نعم فغال افكعبير ثم قال لا يكعبير
لا يضمن نزل الحال في معذرة ولم يرخل حتى يسد المال بسرفة او مخر ضمن لو
السرفة والمخر غالبا خلاصة وفي الاشبه ان استعان برجل في السوق لبيع
متاعه فطلب منه اجرا فالعبرة بالعدوتهم وكذا لو ادخل رجلا في حالوته
ليعمل له وفي الدرر دفع غلامه او ابنه لحايد مدة كذا يعلمه النعم وتشرط
عليه كل شئ كذا اجره ولو لم يشترط فبعد التعليم لطلب كل من المعلم
والمولى اجرا من الاخر اعتبر عرف البلدة في ذلك العمل وفيها استاجر دابة
الى موضع مجا وزنها الى اخر ثم عاد الى الاول بعكبت ضمن مطلقا في الاصح كما
في العمادية وهو قولهما واليه رجع الامام كما في جمع الفتاوى وفيه خو جوا

بلجام

في المستاجر لو حمل المستاجر او لا ثم رب الدابة وان حملها ربه او لا ثم المستاجر ضمن نص القيمة انتهى فنية وهذا اى ما مر من الحكم اذا كانت الدابة المستجرة تطبيق مثله اما اذا كانت للتطبيق فجميع القيمة للزوم على المستاجر زيلعى ويجب عليه كل الاجر الاجر للحمل والضمنان للزيادة غلانية واجلا بد للزيادة انها من جنس المسمى بلو من غيره ضمن الكل كما لو حمل المسمى وحده ثم حمل عليها الزيادة وحدها بحر قال ولم يتعرضوا للاجر اذا سلمت لظهور وجوب المسمى فقط وان حمل المستاجر لان متابع الغصب لا تضمن عنونا ومنه علم حكم المكار في كربي مكة

فم

المكارة ورجع واعلاد الخلل لحله الاول الاجر له وينبغي ان يجبر على الاعادة وقبيل
 دفع ابراهيم الى صباغ له ليصبغه بكرا ثم قال لا تصبغه وزد على فلم يرد
 ثم هلك الايمان وقبيل سئل كزير الدين عن استاجر رجلا ليعمل له في الضيعة
 فلما خرج نزل المطر واستنع تسببه هل له الاجر قال لا استاجر دابة ليلا
 كذا برحت فحلم ما دونه هل للمستكره الرجوع بحصته قال لا لانه رضى بزل
 استاجر رضى بنبه ايجان عن الكحن لتوهن البناء وحكم القاضي بنبه هل
 تسفك حصته مرة النع قال لا ما لم ينع حسا من الكحن استاجر حاما سنة
 فغلق مرة هل يجب كل راجر قال لا يجب بغير ما كان منتبعا وفي الوهبانية
 ويسقط في وقت العمارة مثل ما لو انهد بعض الدار فالحكم بحسره
 وقاله في قدر العمارة وامر يقدم فيما فيه قوله لا المعسر
 فلتق ومقاد رجوع المستاجر بما ثبت على الموجب بحد الامر بغير الاية
 وبالوعة فلا بد من شرط الرجوع عليه ولو خربت الدار سقط كل الاجر ولا تنعسخ
 به ما لم يعسها المستاجر بخضرة الموجب هو الامح واذا بنيت للاختيار له في سكنى
 عرصتها لا يجب الاجر قاله ابن الشحنة فلتق وفي نفيه نظروا لعله
 اريد المسمى اما اجرة المثل او حصه العرصه فلما مانع من ادائها فتأمله وسيجي
 في قسمها ما يعير جتنه والله اعلم

باب الاجارة العاسرة

العاسر من العقود مذكور في مشروعه عا بدله دون وضعه والباكل مالم
 مشروعه اصله الا باطله ولا بوجهه وحكم الاول وهو العاسر وجوب اجر المثل
 بلا استعمال لو المسمى معلوما ان كمال خلاص الثلث وهو الباكل فله الاجر فيه
 بلا استعمال فقلت في الاثلة النامع في الاجارة العاسرة بالغرض خلاص
 البيع العاسر وان البيع يلد فيه بالغرض خلاص فلا بد للاجرة حتى لو
 قبضها المستاجر ليس له ان يوجرها ولو اجرها وجب اجر المثل ولا يكون غاصبا

والاول نفع الثانية بحر معر ية الخلاصة وفي الاشياء المستاجر فاسد الوادجر
 صحيا جازو صحيح **تفسد الاجارة بالشروط المخالفة لغرض العقد وكل**
ما اسد البيع مما مر يفسد ما كماله ما جود او اجرة او مدة او عمل وكشرط طعام
عبد وعلم دابة ومرتة دار ومقدار منها وعشر او خراج او مئونة دار اشياء
وتفسد ايضا بالشيوخ بان يوجر نصيبا من داره او نصيبه من دار مشتركة
 من غير شريكه او من احد شريكه انفع الوسايل وعمل دية من الفصل الثلاثين
 واحترز **بالاصل** عن الظاهر فلا يفسد على الظاهر كلان الاجر الكل ثم فسح
 في البعض او اجرا الواحد فبطلت احدها او بالعكس وهي الحيلة في اجارة
 المشاع كما لو فضى جواره **الاذا اجر كل نصيبه او بعضه من شريكه** فيجوز
 وجوزاه بكل حال وعليه الفتوى زيلعي وجر معر ية المغن لكن رده العلامة
 فلا سم في تصحيحه بان ما في المغن شاذ يحول القابل فلا يعول عليه
 فلتق وفي البديع لو اجر مشاعا غنم الغنمة بفسمه وسلمه
 جازل زوال المانع ولو ايكلمها الحلكم ثم قسم وسلم لم يجر ويعتق بجوازه لو
 البناء لرجل والعرصه للاخر فمؤولين من الفصل الحلد والعشرين يعنى
 الوسط منه **وتفسد بجهالة المسمى** كله او بعضه كتسمية ثوب او دابة
 او مائة درهم على ان يرميها المستاجر لصيرورة المنة من الاجرة فيصير
 الاجر مجزولا **وتفسد بعدم التسمية** اصلا او بتسمية خرا وخزير **فان فسدت**
بلاخيرين بجهالة المسمى وعدم التسمية **وجب اجر المثل** يعنى الوسط منه
 ولا ينقص عن المسمى الا بالتكفين بل **بلاستيعاء النبعة** مفيدة كذا مسر
بالغلا ما بلغ لعدم ما يرجع اليه ولا ينقص عن المسمى **والا تفسد** بهما بل
 بالشروط والشيوخ مع العلم بالمسمى **لم يزد** اجر المثل على المسمى لظهورها به
وينقص عنه لفساد التسمية واستثنى الزيلعي ما لو استاجر دارا على ان لا يسكنها
 فسدت وجب ان سكنها اجر المثل بالغلا ما بلغ وحمله في البحر على ما اذا حمل

المسمى لكن رجعه فانه في شرح الجامع الى جملة المسمى بلهم وعلى كل
 جملة استثناء فلتستثنا وينبغي استثناء الوفاء لان الواجب فيه اجر المثل
 بالغامد بلغ بتمامه **فانه اجر داره** تعريفا على جملة المسمى بعبد مجهول **وسكن**
مدة ولم يدفعه فعليه للمدة اجر المثل بالغامد بلغ وتنعين في البذل من المدة
اجر حانون كل شهر بكذا في واحد فقط **وجسر** البذل لجملة التمس والاصل انه
 متى دخل كل فيما لا يعرف متقدا تعين ادناه واذا تم الشهر فلكل بغيره
 بشرط حضور الاخر لا نقلا العقد الصحيح **وكل شهر سكن** في اوله هي البيلة
 الاولى ويوم من عرفا وبه يعنى صح **العقد فيه** ايضا وليس للموخر اخره حتى ينقضي
 الا بعذر كما لو عجل اجرة شهرين فكثر لكونه كالمسمى زيلعي **الا ان يسمى الكل**
 اي جملة شهر معلومة فيصح لزوال المانع **واذا اجرها سنة بكذا** وان لم
 يسمى **اجر كل شهر** وتقسيم سوية **واول المرة** ما سمي ان سمي **والاجوفت العقد**
 هو اولها **فان كان العقد حين يعمل** يضم بفتح اي حين يبصر الملال والمراد
 اليوم الاول من الشهر شمسي **اعتبر الاهلة** والاهل الايام كل شهر ثلاثون وفالا
 يتم الاول بلا ايام والبلد في بلا اهلة **استاجر عبد ابا جرم معلوم** وبطعام لم يجر
 لجملة بعض الاجر كذا **وجاز اجارة الخدام** لانه عليه الصلاة والسلام دخل حمام
 الحجفة وتعارف النذر وفال عليه الصلاة والسلام طارده المومنون حسنا
 فهو عند الله حسن والعرف وفقه على ابن مسعود كذا ذكره ابن حجر **وجاز بناؤه**
للرجال والنساء هو الصحيح للحاجة بل حاجتهم اكثر لكثرة اسباب اغتسلهم
 وكراهة عثمان محول على ما فيه كشف عورة زيلعي وفي احكامات الاشياء ويكره
 له دخول الخدام في قول وفيل الا لمرضة او نعباء والمعتد ان لكراهة مكلفا
 فلتستثنا **وجاز اجارة** في الكراهة لتحقق كشف عورة وفدسر
 في النعفة **والخدام** لانه صلى الله عليه وسلم احتج واعطى الخدام اجرة وحديث
 النسخ عن كسبه منسوخ **والضير** بكسر ميم من الموضة **بل جرم معين** لتعامل الناس

بلا ببقية الحيوانات لعدم التعارف **وكذا الجحش** ما وكسوته ولها الوسط
 وهذا عند الامام جريان العادة بالتوسعة على الضير شفعة على الولد **وللزوج**
ان يكفلها خلافا لغيره **بيت المستاجر** لانه ملكه فلا يدخله الا بالذمة **والزوج**
له في علاج كل امر اي معلوم بغير الاقرار **مستاجر** **مكلفا** شانه اجرة في الاصح
 ولو غير ذلك لم يكن علمه بالاقرار **لا يعنى** لان قوله لا يغفل في حق المستاجر
 والمستاجر **مستاجر** **مستاجر** **مستاجر** **مستاجر** **مستاجر** **مستاجر** **مستاجر** **مستاجر**
للا بغير حاله لا يضرب بالصبي ولو مات الصبي او الضير انتقضت الاجارة
 ولو مات ابو مالك وعليه غسل الصبي وثيابه **واصلاح** **مستاجر** **مستاجر**
 بفتح الدال اي كطيه بالدهن المعروف وهو معتبر فيما لا ينصر فيه **لا يلزمه**
من ذلك وما ذكره محمد من ان الدهن والرجل عليه جعالة اهل الكوفة
 وهو اي ثمنه **واجرة** **عملى** على ابيه ان لم يكن له اي للصغير مال والنافع ماله
 لانه كالتعفة **جاء** **الرضعة** **بلين** **شاة** او غرة **بطعام** **ومضت** **المدة**
لا اجر له لان الصحيح ان العفو عليه هو الارضاع والتربية لا اللبن والتغذية
 عناية **بلا** **ما اذا دعت** الى **خلاف** **ما حق** **ارضعته** او استجرت من ارضعته
 حيث تستحق الاجرة **لا اذا شرط** ارضاعه على الاصح **شرا** **بلا** **لينة** عن الفخيرة ولو
 اجرت نعسها كذا في لغوم **اخرين** ولم يعلم الاولون جوارضتها **ومرغت**
اثمت ولها الاجر كما ملأ على البريقين **لشمس** **بلا** **اجير** **الخاص** **والشتر**
وتامة في العناية **لا تصح** **الاجارة** **للعشيق** **القيس** وهو تزويج على الانثى
والاجل **العلاء** مثل **الغنا** **والنوح** **واللها** **ولو اخذ** **بلا** **شرط** **يباع** **واللاجل**
الطاعات مثل **الاذان** **والحج** **والامانة** **وتعليم** **الفران** **والعفة** **وبعني**
اليوم **بصحة** **التعليم** **الفران** **والعفة** **والامانة** **والاذان** **وبغير** **المستاجر**
على دفع **ما قيل** **فيجب** **المسمى** **بلا** **العقد** **واجر** **المثل** **اذا لم** **يذكر** **مدة** **شرح** **وهبانية**
من **الشركة** **ويجس** **به** **بمعنى** **ويجبر** **على** **دفع** **الحلاوة** **المرسومة** **هي** **ما** **يهدى**

للمعلم على رؤوس بعض سودا الفراء ان سميت بما لان العادة اهله الكلاو ولو
 دوج غزلا ولا خير ليسجد له بنصبه اي بنصب الغزال واستلج برغلا ليعمل كطعامه
 ببعضه او ثور ليحتمل بركه ببعضه فيقفه جسدت في الكل لانه استلج جزء من عمله
 والاصل في ذلك نصيبه على الله عليه ولم عن فيغير الكحلان وقد مناه في بيع الوفاء
 والحيلة ان يعبر له الاجرا ولا او يبيع فيغير بل بتعيين ثم يعطيه فيغير منه فيجوز
 ولو استلج ليعمل له نصيب هذا الطعام بنصبه الاخر لاجر له احلا الصيرورته
 شريكا وما استشكله الزبلي اجاب عنه المصنف قال وصرحوا بان دلالة النص
 لا عموم لهما جلا يخص عنهما بشئ بالعرف كما زعمه مشايخ بلخ **او استلج خبزا**
ليخبره كذا فيغيره فيقضي اليوم بوزنهم جسدت عند الامام لمجعه بين العمل والوقت
 ولا ترجح لاحدهما فيعوض للمنازعة حتى لو قال في اليوم او على ان تغرب منه اليوم
 جازت اجملا **او ارضاه بشركه ان يشيها اي يحرقها مرتين او يكرها ان يكرها هذه العظام**
او يسكرها بغيره اثر هذه الافعال لرب الارض فلو لم يبق لم تعبد او بشرط
 ان يزرعها بزرعة اخرى لما يجي ان الجنس بالجراد يحرم النساء وقوله
 وصحت الاجارة لو استلجها على ان يكرها ويزرعها او يستقيها ويزرعها
 لانه شرك يقتضيه العقد ولو استلجها ليعمل طعام مشترك بينهما جاز له
 لانه لا يعمل شيئا لشريكه الا ويبيع بعضه لنفسه فلا يستحق الاجر كراهي
استلج للزهر من المرقع فانه ما اجر له لنفعه بملكه وفي جواهر البقاوى لو
 استلج حاما فدخل الوجد مع بعض اصرفا به الحمام لاجر عليه لانه يسترد بعض
 العفود عليه وهو منبوعة الحمام في المدة ولا يفسد شئ من الاجرة لانه ليس
 بعلوم استلج ارضا ولم يذكر انه يزرعها واي شئ يزرعها جسدت الا ان
 يعمم خلافا للدارلو فوقع على السكنى كما مر واذا جسدت **فزرعها لمضى الاجل**
 على صحها **فله المسمى** استلجنا وكذا لو لم يزرع الاجل لا يربح الاجل لانه لا يربح
 قبل تمام العقد فلو حذر قوله **بمضى الاجل** كفاضة خان

بشرح

في شرح الجامع لكان اولي وان استلج حمارا الى بغداد ولم يسم قبله فله المدة
 في ملكه الحمار لم يقض ليعسا الاجارة بالعين امانة كذا في الصحيحة فان بلغ
 فله المسمى كما مر في الزراعة فان تنازع قبل الزرع في مسئلة الزراعة او
 الحمل في مسئلة استلج الاجارة فله المسمى ليعسا لقيامه بعد استلج دابة
 ثم حذر الاجارة في بعض الطريق وجب عليه اجر يركب قبل الانكدار ولا يجب
 لما بعده عند ابو يوسف لانها بلخود صار غاصبا والاجر والضمان لا يفتقران
 وعند محمد يجب المسمى درر وكذا لا قول للامام وفي الاشياء فصر الثوب المحمود
 بان قبله فله الاجر والا لا وكذا الصباغ والنساج **اجارة المنفعة بالنبعة**
تجوز اذا اختلفا جنسا كما يستلج سكنى دار بزرعة الارض واذا اختلفا تجوز
 كاجارة السكنى بالسكنى والبس باللبس والركوب بالركوب ونحو ذلك
 تفران الجنس بالجراد يحرم النساء فيجب اجر المثل باستيعا النوع كما مر
 ليعسا العقد **استلج ليصير له او يكتسبه له فان وقت لذلك وقتا جاز**
ذلك والا فلا ولو لم يوقت وعين الخشب فسد الا اذا عين الخشب وهو اي
 الخشب ملكه فيجوز ليجتني وبه يعني صيرفة **وسرع** استلج امرأته
 لتخبز له خبزا للاكل لم يجز وللبيع جاز صيرفة اجرت دارها وزوجها فسلطانها
 فلما اجرا اشياء وخلافة فلت **لاكن** في حاشيتها تنوير البطاير عن
 المضمرات مغزى للكبرى قال فلاضى خان هذا البتوى على الصحة للتبعين
 له في السكنى وليجوز **وجاز اجارة الماشقة لترتين العروس اذا ذكر العمل**
والمدة بزازية وجاز اجارة الغنائة والنمر مع الما به يعني لعموم البلوى فمقتضى انتهى

باب ضمان الاجير

الاجراء على ضربين مشتركين **وخلص** بالاول من يعمل بالواحد كالحياط
 ونحوه او يعمل له عملا غير مؤقت كان استلجه للحياكة في بيته غير مفيد
 بكرة كان اجيرا مشتركا وان لم يعمل بغيره او مؤقتا بلا تخصيص كان استلجه

لتفياحه في بيته ليرعى غنمه شهر ابراهيم كان مشترك الا ان يقول ولا ترعى
 غنم غيري ويستصح في جواهر البقاوى استاجر حاكما ليسج ثوبا ثم اجر
 الحابر نفسه من اخر للنسج صح كذا العفدين لان العفود عليه العمل
 لا المنفعة **ولا يستحق الشتر الا اجر حتى يعمل كالفطار وخوة** كفتل رحال
 وملاح ودلال وله خيول الروية في كل عمل يختلف باختلاف العمل **ولا يضمن**
 ادميا مطلقا ولا متاعا هلدا بلا عمله وفيل يطاح على نصف قيمته ويجبر
 عليه واجره بحسابه ان ضمنه في مكان كسرة والحمام وخوة ان جاور المعتاد
 ضمن الزيادة ما لم يملأ ويضمن نصف دية النعير مع قطع الختان الحشفة
 الدية ان برئ ونصب ما ان مات لموته بفعلين ماذون فيه وغير ماذون
 ولا يضمن **ما هلدا في دية وان شرك عليه الضمان** لان شرك الضمان في الامانة
 باكل على المودع **وبه يعنى** كذا في علامة المعتبرات وبه جزم اصحاب المتنون
 فكان هو المذهب خلافا لما في الاشياء وافق المتأخرون بالصالح على نصف
 القيمة وقيل ان الاجير مصلحا لا يضمن وان خلافاه يضمن وان مستورا اخل
 يومه بالصالح عمدا دية **فلش** وهل يجبر عليه حرره تنوير البطار
 نعم كمن تمت مدته في وسط البحر او البرية تنبغي الاجارة بالجبر **ويضمن**
ما هلدا بعمله كتحريق الثوب من دفه وزلق الخال وغرق السعير
 من مدة جوار المعتاد ام لا بخلاف الحمام وخوة كدابة عمدا دية والعرق
 في الدرر وغيرها على خلاف ما حثه صدر الشريعة فتأمل لکن قوى الغمستل
 قول صدر الشريعة جتنه وفي المنية هذا اذا لم يكن رب المتاع او وكيله
 في السعينة فلان كان لا يضمن اذا لم يتجملوا المعتاد لان محل العمل غير مدتم
 اليه وقيل حل رب المتاع متلعه على الدابة وركبه فساقت المحار
 فعثرت وقسم المتاع لا يضمن اجلا **فلش** وفرد متاع الاشياء
 معزى للزليعة ان الوديعة بدر مضمونة **ولي يملك ولا يضمن به**

الادم

ادم مطلقا ممن غرق في السعينة او سقط من الدابة وان كان يسوقه
 او فوده لان الادمن لا يضمن بالعقد بل بالخطاية ولا جنائية لادنه فيه
 وان انكسر دق في الطريق ان شاء الله ضمن الخال قيمته في مكان
 حمله ولا اجزا وفي موضع الكسر واجره بحسابه وهذا هو الكسر بصفه والا
 بان راحته الناس وانكسر فلا ضمان خلافا لما في الامان على الحمام وبناع
 اي بيكار **ويصلد لم يجلو والموضع المعتاد فلان جاور المعتاد ضمن**
الزيادة ككلى اذا لم يملأ ويضمن عليه وان هلدا ضمن نصف دية النعير
 لتعديما ماذون فيه وغير ماذون فيه فينصف ثم يرجع عليه بقوله **فلو**
قطع الختان الحشفة وبرئ المقتضوع يجب عليه دية كدابة لانه لم
 برئ كان عليه ضمان الحشفة وهو عضو كامل كاللسان وان مات
فالواجب عليه نصيبه الحصول تلعب النعير بفعلين احدهما ماذون فيه
 وهو قطع الجلدة والاخر غير ماذون وهو قطع الحشفة فيضمن النعير
 ولو شرك على الحمام وخوة العمل على وجه لا يبرأ لا يبرأ لانه ليس به وسعه
 الا اذا جعل غير المعتاد فيضمن عمدا دية وقيل يسيل صاحب المحيط عن
 مصاد قال له غلام او عبدا بصدته بصدته بصدته بصدته بصدته بصدته
 قال يجب دية الحر وقيمة العبد على غلة فلة العقد لانه فلهما وسيل
 عمن بصدته بصدته حتى مات من السيلان قال يجب الفطام **والثاني**
وهو الاجير المخلص ويسمى اجير وخير وهو من يعمل لواحد غلاما وقتا
 بالتحصيل **ويستحق الاجير تسليم نفسه في المدة فلان لم يعمل كمن**
استخرج شهر الخدمة او شهر الرعي الغنم السمي باجر مسمى بخلاف
 ما لو اخرج المدة بان استاجر له رعي شهر احيث يكون مشترك الا اذا اشرك
 ان لا يخدم غيره ولا يرعى لغيره فيكون خلاصا وتخفيفه في الدرر وليس
 للخلاص ان يعمل لغيره ولو عمل بقصر من اجرة بغيره ما عمل فتلاوى النوازل

في قوله وهو من يعمل لواحد غلاما وقتا بالتحصيل
 لانه غير المستراح

قوله وهو من يعمل لواحد غلاما وقتا بالتحصيل
 لانه غير المستراح

وان هلد في المدة نصف الغنم او اكثر من نصفه فله الاجرة كالملة مادام يرعى
منها شيئا لما مر ان المعفود عليه تسليم نفسه جوهره وظاهر التعليل بقاء
الاجرة لو ظهر كالملة وبه صرح في العمادية **ولا يضمن ما هلد في يده او عمله**
كخريف الثوب من دفة الا اذا تعد العسا فيضمن كالمودع ثم يرجع على هذا
الاصل بقوله **بلاضمان على خير في صبي ضاع في يدها او سرق ما عليه من الخلية**
لكونهما اجير وخير وكذا الاضمان على حارس السوق وهاهنا الختان **وحج ترديد**
الاجر بالترديد في العمل كان خضته فارسيا جبرهم اوروميا جبرهمين
وزماته **في الاول** كذا جند المص لم يحفا ولم يشرحه وسيصح فلان شيخنا الرملي
ومعناه يجوز في اليوم الاول دون الثلث كلان خضته اليوم جبرهم او غدا
فينصفه **ومثله** كان سكنت هذه الدار جبرهم او هذه جبرهمين
والعامل كان سكنت عكرا جبرهم او حردا جبرهمين **والمسافة**
كلان ذهبت للمكوفة جبرهم او للبصرة جبرهمين **والحمل** كلان حملت
شعيرا جبرهم او بدرا جبرهمين وكذا لو خير بين ثلاثة اشياء ولو بين اربعة
لم يجر كما في البيع وجب اجر ما وجد الا في تخيير الزمان فيجب جياضته في الاول
ما سمي وفي الغداجر المثل لايزاد على درهم ولو خاضه بعذر لايزاد على
نصف درهم وفيه خلاهما بنى **المستاجر تنورا** او دكانا عبادة الدرر
او كنانونا في الدار المستاجرة واحترق بعض بيوت الجيران او السراير
لاضمان عليه **مكلفا** سواء بنى بلذق رب الدار او لا الا ان يلا وزمات يسته
الناس في وضعه وايضا دنا لا يو فر مثلي في التنوير والكلانون **استاجر**
حملا افضل عن الطريق ان علم انه لا جبره بعد الطلب لا يضمن كذا راع نذر
من فليجعة نشاة مجد في على البلاء الملائ ان تبغها لانه انما تركه اكله
بعذر فلا يضمن كرفع الوديعه حال الغرق وقال ان كلان الراعي مشتركا
ضمن ولو ظلف الغنم ان امكنه التمييز لا يضمن والقول له في تعيين الدواب

انها

انما العلمان وان لم يكنه ضمن فيميت يوم الخلط والقول له في قدر الفضة عمادية
وليس للراعي ان يترد على شيء منها بلا ان ربه فان جعل بعصيت ضمن
وان نزع بلا فعله فلا ضمان جوهره **ولا يضمن بعد استئجاره للمخترعة**
لشفقة الاشرف لان الشرف املد عليه ام لدر وكذا الوعر وبالسفر لان
المعروف كالمشروط **بخلاف العبد الموصى بخبرته** فان له ان يسافر به
مكلفا لان مؤنته عليه ولو سافر المستاجر به في بلد ضمن فيجته لانه غاصب
ولا اجر عليه وان سلم لان الاجر والضمان لا يجتمعان وعند الشافعي له اجر المثل
ولا يسترد مستاجر من عبد او صبي محبورا اذ دفعه اليه لاجل غله لعودها
بعد الفراغ صحبة استحسانا **ولا يضمن غاصب عبد ما اكل الغاصب من**
اجرة الذي اجر العبد نفسه به لعدم تقومه عند اذ حبيبة كمال لا يضمن اتعافا
لو اجره **الغاصب** لان الاجر له للمالك **وجاز للعبد قبضها** لو اجر نفسه
لألو اجر المولى **الا** بوكالة لانه العاقد عنانية **فلو وجدها مولاه** فامته
في يده اخذها ببقاء ملكه كسروق بعد القطع **استاجر عبد اشهرين شهرا**
باربعة وشهرا خمسة صح على الترتيب المذكور حتى لو عمل في الاول وفك فله
اربعة وبكسبه خمسة **اختلفت الاجر والمستاجر** في بلقي العبد او مرضه
او جري ماء الرضى حكم الحال فيكون القول قول من يشهد له الحال مع غيبه
كما يحكم الحال لو باع نكح ابيه ثم واختلفت بيعه اي الثمن مع هذا اي الشجر
في القول قول من في يد الثمن الاصل ان القول لمن يشهد له الظاهر وفي الخلاصة
انقطع ماء الرضى سقط من الاجر بحسبه ولو عدا عداوت ولو اختلفت في قدر
الا فطاع في القول للمستاجر ولو في نفسه حكم الحال **والقول قول رب**
الثوب يمينه في الغنم والقباء والحمرة والصبغة وكذا في الاجر وعمره
وقال ابو يوسف ان كان الصانع مفعلا ملاه فله الاجر والا لا وفيه اي وقال
محمد ان كان الصانع معروفا بغيره الصنعة بالاجر وفيما حاله بهما اي يندو

الصنعة **كلان القول قوله** بشهادة الظاهر **والاجابة** يعني زبلي وهذا
 بعد العمل ما قبله فيتحال ان اختيار **روى** فعل الاجير وكل
 الصانع يضاهي الاستاذ فاما التلوه فيمنه الاستاذ اختياره يعني ما لم يغير
 فيضمنه هو علمانية وفي الاشياء ادعى نازل الخلق وداخل الخلق وما كان
 المعدل لا استقلال الغصب لم يصدق والاجب قلت وكذا
 ملال اليتيم على البقي به فنية وقيمة الاجرة للارض كالحراج على المعتمد فاذا
 استاجرها للزراعة فاحصل علم الزرع امانة وجب منه لما قبل الاضطرار وسقط
 ما بعده قلت وهو ما اعتمد في الولو الحجة لانه جزم في الخاتمة
 برواية عدم سقوطه شيء حيث قال اصحاب الزرع امانة فمطلوع او غرق ولم يثبت
 لزوم الاجر لانه قد زرع ولو غرق قبل ان يزرع فلا اجر عليه انتهى

باب في الاجارة

تعيب بالانقضاء او الرضا **وختار** شره **وروي** كالمبيع خلافا للشايع
 وخيار عيب حاصل قبل العقد او بعده بعد القبض او قبله **يعتد** التعيب
 به صفة عيب كحارب الارض وانقطع ماء الرحي وانقطع ماء الارض وكذا لو
 كانت تسقى بماء السماء وانقطع المطر فلا اجر خلافا لاي وان لم يتعيب على راح
 كذا روي الجوهره لوجها من الماء ما يزرع بعضها فلا يستاجر باختيار ان شاء
 فيسخ الاجارة كلما او تترك ودفع حسب ما روي منها وفي الولو الحجة
 لو استاجرها بغير شرهها وانقطع ماء الزرع حتى وجهه لليرجى فله الخيار
 وان انقطع قليلا قليلا ويرجى منه السقي بالاجر واجب وفي لسان الحكماء
 استاجرهما ما في قرية فبعروا ورعوا سقط الاجر عنه وان يغير بعض الناس
 لا يسقط الاجر **او يخل** على عيب على يعوت به اي بالبيع بحيث يتعيب به
 في الحجة كمرض العبد **وقد روي** اي فرحتها وسقوطها طاردا وروى التبيين
 لو انقطع ماء الرحي والبيت مما ينتفع به بغير الحن فله من الاجر حصته

لبقا

لبقا بعض المعفود عليه فاذا استوفى لزمته حصته **فان لم يخل** العيب
 ا- اراد المخرج او انقطع بالحمل **سقط** خياره لزوال السبب **وعلم** الدار
 المستجرة وتعيينها واصلاح الميزاب وما كان من البناء على ركب الدار وكذا
 كل ما يخل بالسكنى فان ابنى طاحنها ان يعمل كان له مستاجر ان يخرج منها
الا ان يكون المستاجر استاجرها وهي كزلة وفرة اهلها رطابه بالعييب
 واصلاح بئر الماء والباقعة والمخرج على صاحب الدار لانه بلا اجر عليه
 لانه لا خير على اصلاح ملكه **فان جعله** المستاجر فهو مستجر وله ان يخرج ان ابنى
 رها خاتمة الا اذا رها كذا روي الجوهره وله ان يغيره بالفسخ بلا فضاء
 ولو استاجر دارين وسقطت او تعيبت احدها فله تركها ولو عقر عليها
 صفة قلت وفي حاشية الاشياء مع زيادة لثمة ان العز كذا
 يغيره واه مشتبه بالانقضاء وهو الاجر **وبعذر** عطف على خيار شره لزوم
 ضرر لم يستحق بالعقد ان يعقده كذا يكون ضرر المستاجر لقلعه
 عرس او اختلاعا استاجر كذا لم يخل ولا يمتها **وبعذر** لزوم دين
 سواء كان ثلثا بعين من الناس او ببيان اي بيعة او اقرار كانت الاجرة
 المحجلة تستغرق قيمتها اشياء وبعذر والخال لا مال له غيره اي غير المستاجر
 لانه يحبس به فيقتصر الا اذا كانت الاجرة المحجلة تستغرق قيمتها اشياء
وبعذر اجلاس مستاجر وكان لبيته وبعذر اجلاس خيلك يعمل باله
 لا يلبس به استاجر عبد التخييط فترد عليه وبعذر بقا مكنته من سحر ولو
 في نضعه كره فله نصف الاجر ان استوفى دعوى وسهولة والا ففرد
 شرح وحبانية وخاتمة **خلاص** بقاء الكثرة فانه ليس بعذر اذ يمكنه ارسال
 اجيره وفي الملتقى ولو مرض فهو عذر في رواية الكرخ في رواية الاصل
 قلت **ولا** الاولى يعني ثم قال ولو استاجر دكانا لعمل الخياطة فتركه
 لعمل اخر فعذر وكذا لو استاجر عقالا ثم اراد السجود وفي الغمستان سحر

في حاشية الاشياء مع زيادة لثمة ان العز كذا

في حاشية الاشياء مع زيادة لثمة ان العز كذا

مستاجر دار السكنى عزز دون سعر موجهها ولو اختلفا فالقول للمستاجر ويجوز
 بانه عزم على السعر وفيه الولواحية قوله عن صفة الى غيرها عزز وان لم يقبل
 حيث لم يكن حتى يتعللها فيه وفي الاشياء لا يلزم المكلف ان يذهب
 مع ما والارسل غلام وانما يجب الاجر بتخليتها **وخللاو ترد فيها المستاجر**
عبد ليحيط ليعل متعلق بتر في الصر لا مكان الجمع **وخللاو بيع ما اجره**
 فانه ايضا ليس بعذر بدون خوف دين كما مروى وفي بيعه الى انقضاء مرتين
 هو المختار لان لو قضى جواره نفذ وتلاه في شرح الوهبانية وفيه معزيا
 للحنانية ولو باع الاجر المستاجر جازا للمستاجر ان يبيع بيعة لا يملكه فهو
 الصحيح ولو باع الراهن الرهن للمرتمن بسخه **وتنفسخ** بلا حاجة الى العسخ
موت احد المتعاقدين عندنا لا يحنونه مكيفا **عقرها لنفسه** الا في
 كونه في طريق مكة والملاحكم في الطريق فيبقى ويرفع الامر الى الفاضل ليعمل
 الاصل فيوجر حاله لو امينا او يبيعها بالقيمة ويدفع له اجرة الديار ان برهن
 على دفعها وتقبل البيعة هنا بلا خصم لانه يريد الاخذ من ثمن ما في يده
 اشياء وفي الحنانية استاجر دارا او حملا او ارضا شمرا فمكّن شمرين هل
 يلزمه اجر الثلث ان معدا للاستغلال نعم والالابة يعني **فلس**
 وكذا الوقف وما لا يتيم وكذا الوتقضاء المالك وطالبه بالاجر فمكّن يلزمه
 الاجر بمكنته بعده ولو سكّن المستاجر بعد موت الموجه هل يلزمه اجر ذلك
 قيل نعم لمضيه على الاجرة وقيل هو كالمسئلة الاولى وينبغي ان لا يطهر
 الا انفسح هنا لم يطالبه الوارث بالتعريغ او بالتزام اجرا اخر ولو معدا
 للاستغلال لانه حصل مجتهدا فيه وهل يلزم المسمى او اجر المثل فله الفينة
 الثاني وتلاه في شرح الوهبانية وفي النية ملك احدهما والزرع بفعل بقى
 العقد بالمسمى حتى يدرى وبعد المدة باجر المثل وفي جامع البكولين
 لو رضى الوارث وهو كبير بقاء الاجرة ورضى به المستاجر جازا انتهى

ای محفل

أي فيجعل الرضا، بالبقاء، انشاء، عفو أي جوازها بالتعاطي بمقتضاه وفي حاشية
 الاشياء المستاجر والمرتبين والمشتراء حق بالعين من سائر الغرماء ولو العفو
 صححوا ولو جاسدا جاسوة للغرماء، **فليجوز** **فان عفوها لغيره لا تنعسخ كوكيل**
 أي بالاجارة واما الوكيل بلا استيجار اذ مات قبل الاجارة لان التوكيل في
 بلا استيجار توكيل بشر، النافع فصار كالنوكيل بشر، الاعيان فيصير مستاجرا
 لنفسه ثم يصير موجرا للموكل فهو معنى قولنا ان الوكيل بلا استيجار بمنزلة
 المالك كذا نقله المص عن الذهيرة **فلتست** **ومثله في شرح الجمع والبرازية**
والعمدية ثم قال المص فلتست **هذا مستقيم على ما ذكره الكرخي من ان**
المدر ثبت للتوكيل ثم ينتقل الى الموكل واما على ما قاله ابو كلاًهم من انه يثبت
للموكل ابتداء وبه جزم في الكثر وهو الاصح كما في البحر فلا يستقيم والله اعلم
فلتست **وتعقبه شيخنا هنا بانه غير مستقيم على ما ذكره الكرخي**
ايضا لا تعاقبهم على عدم عتق قريب الوكيل لان ملكه غير مستقر والوجب للعتق
والفساد المدر المستقر ثم قال والحاصل ان الاصح ان الاجارة لا تنعسخ بموت
المستاجر والنقل به مستعيص هو والله تعالى اعلم **وصي** **واب وجدر وفاض**
ومتولى الوفاء المستحق له حتى لو مات العفود عليه بطلت در
الاذا كان متوليه وفق خلاصه وجميع غلته له كما في وفق الاشياء معزيا
للوهبانية قال واطلاق المتون بخلافه فلتست **وباطلاق المتون ابقى**
فان المداية فكان هو الذهب العتق كما قاله المص في حاشيته على الاشياء
وكذا قال في الاشياء ثم بعد اربع اوراق لا تنعسخ الاجارة لموت موجر الوفاء
الا في مسألتيين ما اذا اجرها الوفاء ثم ارتد ثم مات لبطان الوفاء برده
وفيما اذا اجارته ثم وفق على معين ثم مات تنعسخ وفي فتاوى ابن نجيم
سئل اذا اجر الناظر ثم مات فاجاب لا تنعسخ الاجارة في الوفاء بموت الموجر
والمستاجر كذا رايته في عدة نسخ لانه مخالف لما في اجارة فتاوى فارة المداية

١
 انوار الابرار هو خلاصة لسان السالكين هو مكتوب في كتاب الجواهر في كل واحد من هذه الابرار هو من سلك طريق
 السالكين اذ ارجع السالك الى الحق هو فاهم والشافعية اذا استناروا السالك ارجع الى الحق يستغفر الله فقه
 ح

فتنبه وحيث ايضا لا تنفس بموت المتولد ولو الغلة له بمعددة فتنبه وفي العيص
الواقف لو اجر الوقف بنفسه ثم مات مع الاستحسان لا تبطل لانه اجر لغيره
ومثله في البرازية وفي السراجية وحكم عز الفاض والمتولد كالموت فلما تنفس
وتنفس ايضا بموت احد مستاجرين او موجرين في حصته اي حصته الميت
لو عقرها لنفسه فقط وبقيت في حصته الحي **روى في وقف**
الاشياء تخليته البعيدة بالطله ولو استاجر فريته وهو بالمصر لم ينجح تخليته على
الاج فينبغي للمتولد ان يذهب للفريته مع المستاجر او غيره فيجلى بينه وبينها
او يرسل وكيله او رسوله احياء كمال الوقف وليجوز قلت
لاكن نفل محشي ابن المص في زواجر الجواهر عن بيع فتاوى فداء المدارية
انه متى مضى مدة يتمكن من الزهاب اليها والدخول فيها كمن غابوا والا فلا
فتنبه

مسألة شتى

احرق حطاب اي بغايا اصول فصب محصود في ارض مستجرة او مستعارة
ومثله ارض بيت المال المعرة لحطاب الفواجل والاحمال ومرعى الدواب وخرج الحطاب
فلنت ——— وحاصله انه ان لم يكن له حق الانتفاع في ارض يضمن ما احرقت
في مكانه بنفسه الوضوع الا ما انفصلته الريح على ما علمه العتوي فانه شيخنا
جا حرق شئ من ارض غيره لم يضمن لانه تنسب لامباشرة ان لم يظفر
الرياح ولو كانت مضرة ضمن لانه يعلم انها لا تستقر في ارضه فيكون مباشرا
وكذا كل موضع كان للواضع حق الوقف فيه اي في ذلك الموضع لا يضمن
على كل حال اذ اتلف بزلزل الوقف شئ سواء تلف به وهو في مكانه او بعد
ما زال عنه بخلاف ما اذا لم يكن للواضع فيه حق الوقف حيث يضمن الواضع
اذا تلف به شئ وهو في مكانه وكذا بعد ما زال بالبريل كوضع جرة في الطريق
ثم اخرج اخرى فتدحرجت وانكسر تناقض كل جرة طاحبه وان زال بربيل كريح
وسيل لا يضمن الواضع هذا هو الاصل في هذه المسائل كما حقه في الخالية

ثم رجع

ثم رجع عليه بقوله **فلو وضع جرة في الطريق فاحرق بذل شئ ضمن**
لتعدي به بالوضع **وكذا يضمن في كل موضع ليس فيه حق المرو الا اذا اذهب**
به اي بالوضع الريح فلا ضمان يعني ما فعله وكذا لو دحرج السيل الحجر ويه يعنى
خالية ولو اخرج احد من الكير الحديري في مكانه ثم ضربه بمطرقة فخرج الشرار
الى الكيرين واحرق شيئا ضمن ولو لم يضربه واخرجه الريح لا يضمن **سعى ارضه**
سعي لا تخلفه فتعدي الماء الى ارض جاره ما جسد لها ضمن لانه مباشر
للاقتساب **افقر خياك او صباغ في مكانه من يجر عليه العمل بالنصب**
سواء احدث العمل او اختلف كخياك مع فطار صم استحسانا لانه شركة
الصناع بمنزلة جاهدته يقبل وهذا جدارته يعمل كاستجار رجل ليعمل
عليه **لحملا وراكبين الى مكة وله الحمل المعتاد ورويته اصب وكذا اذا لم**
يبر الجراحة والمخاطب وفيه ولو اوجبة ولو تكادى الى مكة ابلا مسعاة بغير
اعيدتها جاز ويجعل المعفود عليه حملا في ذمة المكارة والابل والتمه وجهان
لا تعسر فلتت ——— بما يجعله الحجاج من الاجارة والركوب الى مكة بلا
تعيين الابل صحيح والله تعالى اعلم **استاجر حملا لحمل مقدار من الزاد فاكل**
منه رد عوضه من زاد وخوف قال الغاصب داره فربما والا جاز فكل
شئ يكثر اقليم يبر عنها وجب على الغاصب السمي لان سكوتة رضى الا اذا
انكر الغاصب ملكه وان ائتمنت بيته لانه اذا انكره لم يكن راضيا بالاجارة
او اقر عطف على انكره اي بملكه ولا كنه لم يرض بالاجارة لانه صرح بعدم الرضى
في الاشياء السكوت في الاجارة رضى وقبول ولو خال للمساكن اسكن بكسرا
او ما تنقل او قال الراعي الارضى بالسمي بل يكثر فسكت لزوم ما سمى
بغنى لو سكت ثم ما طالبه فلان لم اسمع كلامه هل يصرف ان به ضم نعم
والا لاعلم بالظاهر المستاجر ان يوجب الموجر بعد قبضه قبيل وقبيله من
غير موجره واما من موجره فلا يجوز وان تخلل ثالث به يعنى للزوم تلميذ

فمن

المال ذو هل تبطل الاولى بالاجارة للمالذو الصحيح لا وهبانية قلت
وصححه فاضح خان وغيره وفي المضمات وعليه الفتوى وقد مر من عن الهم معزيا
للمجوهرة الاصح نعم واخره الصرحة ونفل هنا عن الخلاصة ما يبيد انه ان قبضه
منه بعد ما استأجر بطلت والا لا يمكن التوفيق جتا مل وهل تسقط الاجارة
مادام في يد المور خلاصه مبسوط في شرح الوهبانية **وكذا باستيجار غفار**
وبعمل الوكيل وقبض ولم يسلمها اي لم يسلم الوكيل العين الموجهة اليه
اي الى الموكل حتى مضت المدة فالاجر على الوكيل لانه اصيل في الحقوق **رجع**
الوكيل في الاجر على الامر لنيابته عنه في القبض وصار قابضا حكما **وكذا الحكم**
ان شرط الوكيل تعجيل الاجر وقبض الدار ومضت المدة ولم يطلب الامر
الدار منه فانه يرجع ايضا لصيرورة الامر قابضا بقبضه مالم يخبر النفع وان
طلب الامر الدار والبي الوكيل لتعجيل الاجرة لا يرجع لانه لما جسر الدار
حين لم يتبق يد يد نيابة فلم يصير الموكل قابضا حكما فلا يلزمه الاجر
يستحق الغرضي الاجر على كتب الوثائق والمحاضر والسجلات فدر
ما يجوز لغيره كالمعنة فانه يستحق اجر المثل على كتابة الفتوى وان كذبت
موقعة في بيت المال لا ولا بأس لمعنته ان يخذ شيئا على كتابة جواب الفتوى
لان الواجب عليه الجواب بل للسان دون الكتابة باللسان ومع هذا الكعب
اولى احتراز عن الفيل والغال وصيانة لما الوجه عن الابتدال بنزاهة
وتماه في قضاء الوهبانية وفي الصيرفة حكم وطلب اجرة ليكتب شهادته
جاز وكذا المعنة لو في البلدة غير وفيل مخلصا لان كتابته ليست بواجبة
عليه وفيه استجارة ليكتب له تعويذا لاجل السحر ان بين قدر الكاغد
والخط وكذا المكتوبة من استأجر رجلا ليكتب كتابا الى حبيبه فانه يجوز
اذا بين قدر الخط والكاغذ **المستأجر لا يكون خصما لمرعي الاجارة والرضي**
والشراء لان الدعوى لا تكون الا على مالذو العين **خلاص المشتري** وهو هو بابه

ملكها

ملكها العين وهل يشترط حضور الاجر مع الشراء قولان **وتصح الاجارة**
ومسكنها والمراغة والمعاملة والظارية والوكالة والقبالة والايضار
والوصية والفضاء والامارة والطلاق والعقاق والوفد حال كل واحد
مما ذكره مضافا الى الزمان المستفيل كاجر تد او جاسخند راس الشهر صح
بالاجماع لا يصح مضافا للاستقبال كل ما كان قريبا لالحال مثل البيع واجازته
ومسكنه والغسنة والشركة والرهبة والكلج والرجعة والصلح عن مسائل
واجراء الدين وقد مر في متفرقات البيوع **اداء المثل** في نعيه من غير ان
يزيد احد فله المثل **ومسكنها** وما لم يقسم كان على المستأجر المسمى به يعني
بسنه العقد بعد تعجيل البطل فله مثل جسر البطل حتى يستوفى من مال
البطل صح كما كان العقد او جاسد الوالعين في يد المستأجر فليجوز استأجر
مشغولا **وقدر خلاصه في العدة** لا المشغول كما مر لكن حرر بعض الاشياء
ان الرأج صحة اجارة المشغول ويومر بالتعريف والتسليم مالم يكن فيه ضرر
فله مسكنها فتنبه استأجر مشغولا للارضاع ولزوم اجرة له **لعدم العود**
المستأجر فاداء اجر صح اجازته لو بعد قبضه في الاجر مفية وقيل
او تقدم الكل والكل في الاشياء **وسرع اعلم ان المقاطعة**
اذا وقعت بشروط الاجارة فهي صحيحة لان العبرة للمعاذ وقد مر
في الجمل وصح استيجار فلم يسلان الاجرة والمدة استأجر ليشفع به خارج
المصر وانفع به في النص فان كان ثوبا لنرم الاجر وان كان دابة كاسا في
ولم يركبها لنرم الاجر الا العذر بما اخطا الكاتب في البعض ان الخط في كل ورقة
خير ان شئ اخذ واعطى اجر مثله او تركه عليه واخذ منه القيمة وان
في البعض اعطاه بحسبه من المسمى الصير في باجر اذا ظهرت الزيادة
في الكل استرد الاجرة وفي البعض بحسبه ان دلل على كذا فله كذا فله فله
اجر مثله ان مشى له جله من دلل على كذا فله كذا فله كذا فله كذا فله كذا فله

الاذا عين الموضع استاجر، فجمع حوض عشرة في عشرة وبين العنق فجمع
 خمسة في خمسة فكان له ربع الاجر الكلي من الاشياء وفيها جاز استجار طريق
 للمروان بين المدة فقلت وفي حاشيتي هذا قولهما وهو
 المختار شرح مجمع وفي الاختيار من دلنا على كذا جاز لان الاجر يتعين بدلالة
 وفي الغاية داره لدر اجارة هبة تحت غير لازمة فلكل مسخها ولو بعد
 القبض وليجوز وفي لزوم الاجارة المضاجعة تصحيجان وايد عدم لزومها
 بان عليه العتوى وفي المجتبى لا تجوز اجارة البناء وعن محمد تجوز لو منعها
 به كجار وسقف وبه يعني ومنه اجارة بناء مكة وكرة اجارة ارضها وبه الوجه الثاني
 وفي الكلب والباز في قولان والبناء كلام الغري او ارضي ليس تجوز
 ولو دفع الدلال ثوبا لتاجر وفي يغلبه لوراج ليس بخمس
 ومن قال فصل ان اسامه ما يفسخ فجلبه او بشلان با فالايلذكر
 ويصح من تركه الاجارة ما اكترى ولو كان في بعض الطريق وموجر
 له بفسخها لومات منها معين واطلق يعفو وبه بالاضعف يذكر
 واجار ذى ضعف من الكل جاز ولو ان اجر المثل من ذل اكثر
 ومن مات مديونا واجر عفا توفاه للمستاجر الجسر اجدر

كتاب المكاتب
 مناسبتة للاجارة ان في كل منها ملذ الرقبة لشخص ومنفعة لغيره الكاتب
 لغة من الكتب وهو جمع الخروف سمي به لان فيه ضم حرة اليد الى حرة الرقبة
 وشرعا تحرير المملوك يد الى من جهة اليد حلالا ورقبة ملا يعني عند
 اداء البذل حتى لو اداه حلالا اعتق حلالا وكنه الايجاب والقبول بلغة
 الكتابة او ما يود معناه وشرطها كون البذل المذكور فيها معلوما
 قدره وجنسه وكونه الرقي في المحل فاما لاكونه مخما او موجلا الصحة ابا الحال
 وحكمها في جانب العبد انتفاء الحجر في الحال وثبوت الحرية في حق البذل

لا الرقبة

لا الرقبة الابلاداء وفي جانب المولى ثبوت ولاية مكاتبية البذل في الحال
 ان كانت حالة والى والى في البذل اذا قبضه وعوده ملكه اذا عجز كالتب
 فقه ولو الفق صغيرا يغفل بال حال اي نذر كله او مؤجل كله او منجم
 اي مفسك على اشهر معلومة او قال جعلت عليه العتودية فوجها
 اولها كذا والاخر كذا جاز ان ديت فانت حر وان عجزت فغن وقيل
 العبد ذل صح وطار مكاتب الاطلاق قوله تعالى فكلوا مما رزقكم والامر للنبي
 على الصحيح والمراد بالخير ان لا يضرب المسلمين بعد العتق فلو يضره الا بطل
 تركه ولو فعل صح ولو كاتب نصف عبدا جاز ونصفه الاخر ماذون له
 في القجارة ولو اراد منعه ليس له ذلك لا يملك على العبد حق العتق
 وتماه في التنازل خذنية واذا صحت الكتابة خرج من يدك دون ملكه
 حتى يودي كل البذل الحديث ابد او ود المكاتب عبدا ما يغني عليه
 درهم ثم فرج عليه قوله وعزم المولى العقران ولم مكاتبته حرمتها
 عليه او جنى عليها فانه يغرم ارشها او جنى على ولدها وان تلف
 المولى ماله لانه بعقد الكتابة صار كل منهما كالا جنة نعم لاحد ولا فود
 على المولى للشبهة شتمني ولو اعتقه عتق بجنا لا اسقاط حقه وبعد
 ان كاتبه على ضم او تحرير لعدم ماليته في حق المسلم فلو كانا ذميين جاز
 او على قيمته اي قيمة نصف العبد لجمالة الفدر او على عين معينة لغيره
 لعجزه عن تسليم ملذ الغير او على طائفة دينار ليده سيرة عليه
 وصيغا غير معين لجمالة الفدر مما اي عفا الكتابة فلا سدر في الكل
 لما ذكرنا فلان ادى المكاتب الحرم عتق بالاداء وكذا الحزير لما لهم
 في الجملة وسمى في قيمته بالغة ما بلغت يعني قبل ان يترافعا للفاض
 ابن كمال واعلم انه متى سمي مالا وبسدت الكتابة بوجه من الوجوه
 ولم ينقص من السمي بل نازد عليه ولو كاتبه على قيمة وفوجها



كالدم بكل العقر لعدم ما ليتها افعلا عند احد بل يعتق بالاداء الا اذا غلب
بالشرط صريحا يعتق للشرط وصح العقر على حيوان بين جنسه بغير اى انواع
وصفته وبودء الوسط او قيمته ويجوز على قبولها وصح ايضا من كل ما كتب فيها
كأول مثله على شرط ما ليتها عندهم معلومة اى مفرقة ليعلم البطل وادى من
المولى والعبد اسلم ببله قيمة الخمر وعقوب بقبضها لتعلق عتقه ببلد الخمر
لاكن مع ذلك يسعى في قيمته كما هو وصح ايضا على خدمته شهره اى للمولى او
لغيره او جعير او بناء دارا اذ ائمن فدر العمول والاخر بما يرفع الشرايع
لحصول الركن والشرك لا تعبد الكفاية بشرط تشبه هذا بالتكليف ابتداء لانها
مبادلة بغير مال وهو التصرف الا ان يكون الشرك في طلب العقر بتعبد
لشبهها بالبيع انما لانه في البطل هذا هو الاصل

باب ما يجوز للمكاتب ان يفعل

وما لا يجوز للمكاتب البيع والشراء ولو بمجاولة بسيرة والسفر وان شرط
المولى عليه وتزوج امته وكفالة عبده والولاية ان ادى الثاني بعد عتقه
والا باني اداء قبله او اديا معا فليس له للتزوج بغير اذن مولاه ولا الهبة
ولو بغير عوض ولا التصرف في ابيسير منها ولا التكفل بغيره ولو بادن بنفس
ولا الاقراض واعتناق عبده ولو بمال وبيع نفسه منه وتزوج عبده لنفسه
بالمهر والنفقة واب وصي وفلاض وامينه في رقيق صغير تحت حجرهم
ككاتب فيما ذكر خلافا مضارب وما ذون وشربيرة ولو بمجاولة على
الاشبه باختصاص تصرفهم بالقبالة ولو اشترى ابدا او ابنة فكاتب على
تبعاله والمراد قرابة الولاد ولو اشترى محرما غير الولاد كالاخ والعم لا يتكاتب
عليه خلافا لما ولو اشترى ام ولد مع ولده منها وكذا لو اشترى لها ثم
شراء جوهر لم يجز بيعها لتبعيتها لولده ولكن لا تدخل في كفايته ثم فرع
عليه بقوله فلا يعتق بعتقه ولا يبيع نكاحه لانه لم يملكها بجلاله ان

يخطاها

يخطاها ببلد التكليف وكذا الكفاية اذا اشترى بغير ما غير ان لها بيعه بغيرها
لان الحرية لم تثبت من حيثها ولو ملكها برونه اى برون الولد جازا لبيعها
خلافا لما وان ولد له من امته ولد بلاء على ككاتب عليه تبعاله وكان كسبه
له لانه كسبه كسبه زوج المكاتب امته من عبده وكفايته ما قبولت دخل
في كفايتها وكسبه وقيمة لو قتل لها لان تبعيتها ارجح مكاتب او ماذون
نكاح امته فعتق امته حرمة بادن مولاه متعلق بكنج بولدت منه ثم استخفت
بذلها رقيق فليس له اخذها بالقيمة خلافا لمحمد لانه ولد بالغرور وخم الغرور
بالمجاولة الصلابة واستشككه الزليعي ولو اشترى المكاتب امه شرا
فلا سرا بوجوبها ثم رد هذا للفساد لشراها او شراها صحها بالاستخفاف
وجب عليه العقر في حالة الكفاية قبل عتقه لدخوله في كفايته لان الاذن
بالشراء اذن بالوكف والصواب في هذا ببلد الاذن اخذ به بالعقر من عتق
اى بعد عتقه لعدم دخوله فيها كما مر والما ذون ككاتب فيهما في العليلين
واذا ولدت مكاتبته من سيرة فليها اختيار ان شاءت مضت على كفايتها
وتأخذ العقر منه وان شاءت عقرت نفسها وهي ام ولد ويثبت نسبه
بلا تصريحا لانه ملكه رقة ولو ككاتب شخص ام ولد او مديرة في عتقت
ام الولد تجازا بونه بالاستيلاء وسعى المديرة في الثلث فيمته ان شاء او بطل
البطل بموت سيرة بغير الم بغيره ولو بدم مكاتبته في ثلثي بغيره بغيره
مديرة او الاسعى في ثلثي فيمته ان شاء او في ثلثي البطل بونه اى المولى
معسرا لم يترد غيره وان كان مات مؤسرا بحيث يخرج المديرة من الثلث
عتق بالتدبير وسقط عنه بطل الكفاية كذا لو اعتق المولى مكاتبه ولانه
يعتق مجازا لقيام ملكه كفايته على العبد مؤجل ثم صلاحه على رصده خلافا
استحسنه مريض ككاتب عبده على العين الى سنة فمات المريض والحال
ان قيمة المكاتب العبد درهم ولا يحز الورثة التاجيل ولم يترد غيره ادى الكاتب

ثلاثي البدل وعند محمد ثلاثي القيمة حالا والباقي الى اجله او رد رقيقا لقيام
البدل مقام الرقبة فتعجز في ثلثه وان كاتبه على اليد الى سنة والحال ان
فيمنته البان ولم يحيز والادى ثلاثي القيمة حالا وسفك الباقي او رد رقيقا
اتبع فلا توقع المحلادة في الغرر والتاخير فتعسر بالثلث حر قال المولى عبد
كاتب عبره فلانا الغراب على العبد درهم على ان ادبته اليد العبد
حر فكاتبه المولى على هذا الشرط وقبل المولى ثم ادى الحر الباعث في العبد
بحكم الشرط وكذا لو لم يقل ان ادبته فادى يعتق استحسانا بعبودته تصرف
العضو له في كل ما ليس بضرر ولا يرجع الحر على العبد لانه متبرع واذا بلغ
العبد هذا الامر وقبل صار ملكا لباغداي تلج لقبوله لاجل لزوم البدل عليه
قال عبد حاضر لسيرة كاتبة على نعيه وعن فلان الغراب فكاتبته
وبقي العبد الحاضر في العفد استحسانا في الحاضر طاعة والغراب تبعها
وايما ادى بدل الكتابة عتقا جميعا بلار جوع وبغير المولى على القبول
للبدل من احدها ولا يطالب العبد الغراب بشيء لعدم التزامه وقبوله
للكتابة لغو لا يعتبر كرده ايدها ولو حرر سقط عن الحاضر حصته ونوحر
الحاضر او مات ادى الغراب حصته حالا والارد فناء ولو ابرأ الحاضر او وهبه
له عتقا جميعا وان كاتب الامة على نفسه وعن ابنين صغيرين لها وفلت
في استحسانا لمار واي ادى ممن ذكر لم يرجع على الاخر لانه متبرع وبغير
المولى على القبول لالاخر لمار وسرع كاتب نفع عبده فادى الكتابة
عتق نفعه وسعى في بقية قيمته وفكالا العبد كله مكاتب على ذنبا اطلاق
وبه فاذ حل وحال القرضي

باب كتابة العبد المشترك

عبد لشريكين اذن احدهما صاحبه ان يكاتب نفسه بالبدل وبقبض بدل
الكتابة فكاتب الشريك الماذون له بغيره ففك عند الامام لتجسره

الكتابة

الكتابة عنده وليس لشريكه نسخة لاذنه واذا قبض بعضه بعض الالع
بغير قبض بعض كلف للقبض لاذنه في القبض فيكون متبرعا ولو قبض
الالع عتق حقه القابض امة بين شريكين كاتباها بوجوبها احدهما بولت
وادعاء الواطع ثم وصيها الشريك الاخر فولدت فادعاء الواطع الثاني
صحت دعوته لقيام ملكه طاهر اخلافا لما كان في غير ذلك جعلت
الكتابة كمن لم تكن وحيزه مهي في الحفيضة ام ولد للماول لزوال المانع
من الانتفال ووطئه سابق وضمن الاول لشريكه نصف قيمتها ونصف
ا زها وضمن شريكه غيرها كلها ما لو وطئه ام ولد الغير حفيضة وفدية
الولد ايضا وهو ائنه لانه بمنزلة الغرر وروي من الشريكين دفع العفر
الى الكتاب صح اي قبل العجر لا يختص بها متاعا جعها فافا عجزت ترد للمولى
وان دبر الثاني ولم يكملها والمسئلة جلاله فحيزت بكل التدبير وضمن
الاول لشريكه نصف قيمتها ونصف غيرها والولد للماول وهي ام ولد
وان كاتبها فحيزها احدهما موصرا لغيره فضمن العتق لشريكه نصف
قيمتها ورجع الضامن به عليها لما تفران السلكت اذا ضمن المعتق يرجع
عنده لا عندهما هـ وسرع عبد له جليلين دبورا احد عليا ثم
حرره الاخر غنيا او عكسا اعتق المدرس ان شاء او استسعى في الصورتين
او ضمن شريكه في الاول ففك والله تعالى اعلم

باب موت المكاتب وعجزه وعجز المولى

مكاتب عجز عن اداء عجم ان كان له مال سيطل اليده لم يعجز الحكم الي
ثلاثة ايام لانها مدة ضربت لابلاء الاعذار والاعجز الحاكم في الحال وصح
بطلب مولاه او صبح مولاه برضاء ولو كانت الكتابة جاسدة فلامولى
له الصبح بغير رضاء ويلزم المكاتب بسخي ما مطلقا في الجديزة
والعاسدة وان لم يرض المولى وعاد رقه بسخيها وما به يده مولاه

والمكاتب اذا مات وله مال يبيع بالبدل لم يبيع وتؤدي كتابته من ماله
وحكم بعقده في اخر جزء من اجزاء حياته كما يحكم بعقود اولاد المولودين
في كتابته لا قبله والباقي من ماله ميراث لورثته ولو لم يترك مالا وترى ولد
ولد في كتابته ولا ولاء بعقود كتابته وسعى الابن في كتابته ابيه على نجومه
الغسقة فلا ادى حكم بعقود ابيه قبل موته ويعتقه تبعا ولو ترك
ولد اشترى في كتابته ادى البدل مالا او رد الى حلاله رفيقا وسويا
بينهما واما الابوان فيردان الى الرق كما مات وفلا ان اديا حلالا اعتقا
والا اشترى المكاتب ابنه جملته عن ولاء ورثته ابيه لموته حرا عن ابن
حرمه وكذا يرثه لو كان هو اى المكاتب وابنه الكبير مكاتبين كتابته
واحدة لصيرورتها كشخص واحد ضرورة اخلاص العقد فان شرط المكاتب
ولدا من حرة اى معتقة وترط ديناييعة وبديلها مجنى الولد ففرضي به
بما جنى على عاقلة امه ضرورة ان اللاب لم يعتق بعد لم يكن ذلوا لغيره
تجيز الابيه لعدم المناقلة وللا رجوع فيرد الدين لان في العين للثباتي
الغضا بالاحلف بالام لا مكان الولاء في الحال ولو فرضي به بالولاء لفرم
امه بعد خصومتهم مع قوم اللاب في ولده في حوائى الغضا بلا ذكر تعجير
لانه في فصل مجتمد فيه وكتاب لسيرة وان لم يكن مصر بالصفحة ما ادى
اليه من الصفقات مع تعير لتبدل الملاء واصلة حريث بديرة هي لوصفة
ولنا هدية كتابه وارث شخص بغير مات عن صفة اخذها وارثه الغنى
وكما في ابن سبيل اخذها ثم وصل الى ماله وهي في يد اى الزكاة وكغير
استغنى وهي في يد فلانها تكسب له جلاو بغير ابلح لغنى او هدا شمس
عين زكاة اخذها للاجل لان الملاء لم يتبدل فلان جنى عبد وكتابته
سيرة جلاها بها جنايةته وتعجز او جنى مكاتب فلم يقض به على جنى فيعجز
فلان شلاء المولى دجع العبد او جرى لزوال المانع بالعجز وان قضى به عليه

والمكاتب اذا مات وله مال يبيع بالبدل لم يبيع وتؤدي كتابته من ماله
وحكم بعقده في اخر جزء من اجزاء حياته كما يحكم بعقود اولاد المولودين
في كتابته لا قبله والباقي من ماله ميراث لورثته ولو لم يترك مالا وترى ولد
ولد في كتابته ولا ولاء بعقود كتابته وسعى الابن في كتابته ابيه على نجومه
الغسقة فلا ادى حكم بعقود ابيه قبل موته ويعتقه تبعا ولو ترك
ولد اشترى في كتابته ادى البدل مالا او رد الى حلاله رفيقا وسويا
بينهما واما الابوان فيردان الى الرق كما مات وفلا ان اديا حلالا اعتقا
والا اشترى المكاتب ابنه جملته عن ولاء ورثته ابيه لموته حرا عن ابن
حرمه وكذا يرثه لو كان هو اى المكاتب وابنه الكبير مكاتبين كتابته
واحدة لصيرورتها كشخص واحد ضرورة اخلاص العقد فان شرط المكاتب
ولدا من حرة اى معتقة وترط ديناييعة وبديلها مجنى الولد ففرضي به
بما جنى على عاقلة امه ضرورة ان اللاب لم يعتق بعد لم يكن ذلوا لغيره
تجيز الابيه لعدم المناقلة وللا رجوع فيرد الدين لان في العين للثباتي
الغضا بالاحلف بالام لا مكان الولاء في الحال ولو فرضي به بالولاء لفرم
امه بعد خصومتهم مع قوم اللاب في ولده في حوائى الغضا بلا ذكر تعجير
لانه في فصل مجتمد فيه وكتاب لسيرة وان لم يكن مصر بالصفحة ما ادى
اليه من الصفقات مع تعير لتبدل الملاء واصلة حريث بديرة هي لوصفة
ولنا هدية كتابه وارث شخص بغير مات عن صفة اخذها وارثه الغنى
وكما في ابن سبيل اخذها ثم وصل الى ماله وهي في يد اى الزكاة وكغير
استغنى وهي في يد فلانها تكسب له جلاو بغير ابلح لغنى او هدا شمس
عين زكاة اخذها للاجل لان الملاء لم يتبدل فلان جنى عبد وكتابته
سيرة جلاها بها جنايةته وتعجز او جنى مكاتب فلم يقض به على جنى فيعجز
فلان شلاء المولى دجع العبد او جرى لزوال المانع بالعجز وان قضى به عليه

يوسف انما اهدت اليه وهي مكاتبته
كما في العنانية هـ

حال كونه

يصح ويكون وكذا عن سيرة بعذر الموالاة وأخر ارثه عن ذم الرحم لضعفه
ولم ينقل عنه بمحضه الى غيره ان لم يعقل عنه او عن ولده وان عقل عنه او عن ولده
لا يتغل لثاكره ولا يوال معتق آخر لزوم ولاء العتقة امرأة والتشم
ولدت محمول النسب يتبعها الولود فيما عرفت وكذا لو اقرت بعذر الموالاة
او انشأته والولم يعل بالانه نفع محض في حق صغير لم يدر له اب وعذر الموالاة
شركه ان يكون حرا محمول النسب بان لا ينسب الى غيره اما نسبة غيره اليه
في غير مانع عتقية والثاني ان لا يكون عربيا والثالث ان لا يكون له ولاء عتقة
ولا ولاء موالاة مع احد وفرد عقل عنه والرابع ان لا يكون عقل عنه بيت المال
والخامس ان يشترط العقل والارث واما الاسلام فليس يشترط فتجوز موالاة
المسلم الذمى وان اسلم الاسفل لان الموالاة كالوصية كما بسط في البدائع وفي
الوجهانية ومعنى عبد عن ابيه ولاؤه له وابوه بالمشيئة يوجب
يعني اعتق عبده عن ابيه البيت والولاء له والاجر للاب ان شاء الله تعالى من غير
ان ينقص من اجر الابن وكذا الصدقات والدعوات كالبويه وكل مومن يكون
الاجر لهم من غير ان ينقص من اجر الابن مضمرا

كتاب الاكراه

هو لغة حمل الانسان على شيء يكرهه وبشرعا جعل يوجب من المكره مجبر
في المحل معني يصير به مرفوعا الى العمل الذي كمل منه وهو نوعان تمام وهو
المكروه بطلب نفسه او عضو او ضرب مبرح والافناقص وهو غير المبرح وشركه
اربعة امور فدية المكره على ايقاع ما هدد به ملكا نا اولها او نحوها والثاني
خوف المكره بالبيع ايقاعه اي ايقاع ما هدد به في الحال بقلبه كخوفه ليصير ملكا
والثالث كون الشيء المكره به متلعا نفعا او عضوا او موجبا لغيره
الرعي وهذا الذي مر انبه وهذا يختلف باختلاف الاشخاص فان الاشرف
يفغون بكلام خسير والارذل ربما لا يفغون الا بالضرب المبرح ابن كمال والرابع

وداء الفرس حيث قال في القاموس اسلم رجل على
يوزجلى ووالا له ولد ابن كبير اسلم على يوزجلى اخر ووالا له
ايضا جولد كبير للفرس والاه لان كذا وولاية بنفسه
بهما كتاب وابن اعتق للفرس وبنوا تبين ان يكون
الاسفل محمول النسب ليس يشترط صحة الموالاة

في المحل معني يصير به مرفوعا الى العمل الذي كمل منه وهو نوعان تمام وهو
المكروه بطلب نفسه او عضو او ضرب مبرح والافناقص وهو غير المبرح وشركه
اربعة امور فدية المكره على ايقاع ما هدد به ملكا نا اولها او نحوها والثاني
خوف المكره بالبيع ايقاعه اي ايقاع ما هدد به في الحال بقلبه كخوفه ليصير ملكا
والثالث كون الشيء المكره به متلعا نفعا او عضوا او موجبا لغيره
الرعي وهذا الذي مر انبه وهذا يختلف باختلاف الاشخاص فان الاشرف
يفغون بكلام خسير والارذل ربما لا يفغون الا بالضرب المبرح ابن كمال والرابع

كون

كون المكره متمتعا بمكره عليه قبله اما كفه كبيع ماله او لم يحن شخص اخر
كما تلاه مال الغير او لم يحن الشرع كضرب الخمر والنزى فلو اكره بقتل او ضرب
شديد متلف للبسوط او سوطين الاعلى التواكير والعين بزازية او حبر او
فيد مديري بخلاب حبر يوم او فية او ضرب بغير شديد الا لذة جلاء دروحي
بلع او اشترى او اخر او اجر مبيع ما عطف ولا يبطل حق البيع بوث احدهما
ولا بوث المشترى والابا لزيادة التفضلة وتضمن بالتعدي وسيجع انه يسترد
وان نكرا ولته الا ليد او اضي لان الاكره المبيع وغير المبيع يعدمان الرضا
والرضا شرط لصحة هذه العقود وكذا الصحة الا فرار بغير اضطراره حق البيع
والامضاء ثم ان تلذذ العقود نافذة عندنا وجب بملكه الشتر ان قبض مبيع
اعتاقه وكذا كل تصرف لا يمكن نقضه والزمه قيمته وقت الاعتراف ولو معسر
زاهده لا تلاجه بعذر فاسد بان قبض ثمنه او اسلم البيع لموعا فيدلل كوزن
ثمنه يعني لزوم لما مر ان عقود المكره نافذة عندنا والعقل على الرضا والاجارة
لزومه لانها نافذة اذ اللزوم امر ورا النفاذ كما حققه ابن النزال فلتس
والضابط ان ملا يصح مع الرضا ينفع فاسد اجله ابطاله وما يصح بيعه فيضمن
الحامل كذا سيجع وان قبض الثمن مكرها لا يلزم ورده ولم يضمن ان هذا الثمن
لانه امانة در ان يقضى في يده لفساد العقد لانه يخلع البيع العاقد اربع
صور وفي الاجارة الغولية والبعلية والثاني انه ينقض تصرف المشتري منه
وان نكرا ولته الا ليد والثالث تعتبر القيمة وقت الاعتراف دون وقت
القبض والرابع الثمن والمثل امانة في يد المكره لاخره بل في المشتري فلا
ضمان بلاء تعد خلافا في العاقد بزازية امر السلطان اكره وان لم يتوعدوه
وامر غيره لا الا ان يعلم الما مور يد لالة الحال انه لو لم يمثل امره يغتله او
يعطع يده او يضربه بخلاب على نفسه او تلذذ عضوه منية البع وبه
يعنى وفي البزازية الزوج سلطان زوجته فيتحقق منه الاكراه اكره المحرم على قتل

صير مباح حتى قتل كل ما جوار عند الله تعالى اشياء ولو اكره الباطل على البيع
لا المشتري وهذا البيع في يد من قيمته للبائع ليعتد به بعد واما سائر الباطل
المكره له ان يضمن اي اياها من المكره بالكسر والمشتري فان ضمن المكره رجع على
المشتري بقيمة وان ضمن المشتري فعليه جاز لا مكر كل شراء بعد وان ينفذ
ما قبله لو ضمن المشتري الثلثي مثلا الصيرورته ملكه يجوز ما بعده لاما قبله
فيرجع المشتري الظاهر بالثمن على بائعه بخلاف ما اذا اجاز المالك واحد البياعات
حيث يجوز الجميع وياخذ الثمن من المشتري الاول لئلا يزال المانع بالا جازة **فان اكره**
على اكل ميتة او دم او لحم خنزير او شرب خمر باكره غير ملجئ بحسب او ضرب
او قيد لم يحل الا ضرورة في اكره غير ملجئ نعم لا يجزئ للمشتري للميتة وان اكره
بملجئ ان يقتل او فقع عضوا او ضرب مبرح ابن كمال **حل** البعل بل فبرض
فان قبض و**قتل** اثم الا اذا اراد به مغالبة الكفار فلا بأس به وكذا لو لم يعلم
الاباحة بالاكراه لا ياتم له ما به فيعذر بالاحتمال كالمجهل بالخطاب في اول الاسلام
او في دار الحرب كما في المحرمات كما في ما في الحج وان اكره **على الكفر بالله تعالى**
او سب النبي صلى الله عليه وسلم ولم يجمع وفروى **بلفظ** او **قتل** **فخص له ان يظهر**
ما امر به على لسانه ويورثه و**ففيه** **مكسب** **بالايمان** ثم ان وري لا يكره ويثبت
امراته فضاء لا دينية وان خسر بانه التورية ولم يورثه ويثبت دينية وفضاء
نوازل وجمالية **ويوجب لوجبه** لتركه الاجراء المحرم ومثله سائر حقوقه تعالى
كاجساد صلالة وصوم وقتل حيدرم او في احرام وكل ما ثبتت برصيته بالكتاب
اختيار ولم يبرخص الاجراء بغيرها بغير الفمض والقتل يعني بغير الملجئ
ابن كمال اذ التكلم بكلمة الكفر لا يحل ابدرا **ورخص له ان يلا** **مال مسلم او ذمه**
اختيار بلفظ او **قتل** ويوجب لوجبه ابن الملق وضمن رب المال **المكره** لان
المكره بالبيع كلالا لا يبرخص قتله او سبه او فقع عضوه وما لا يستباح كمال
اختيار **ويقتل في القتل العمد المكره** بالكسر لو مكلفا على ما في السبوك خلافا

لما في النهاية

لما في النهاية **فمكره** لان القاتل كلالا واوجب الشافعي عليه ونفاه ابو
يوسف عنهما للشبهة ولو اكره **على التزني لا يبرخص له** لان فيه قتل النفس بضياء
لا كنه لا يجد استحسانا بل يغرم المهر ولو طابعت لانهما لا يسقطان جميعا
شرح وجمالية **في جانب المرأة يبرخص لها التزني بالاكراه الملجئ** لان نسب
الولد لا ينقطع فلم يكن في معنى القتل من جانب الرجل **لا يبرخص ولا كنه**
يسقط الحد في زناها لانه لانه لم يكن الملجئ رخصة له لم يكن غير الملجئ
شبهة **وع** **ظاهر** تعليمهم ان حكم اللواحة حكم المرأة لعدم
الولد فبرخص بالملجئ الا ان يعرف بكونه اشترحة من التزني لانها لم تيج بغيره
ما وكونه فجيها غفليا ولذا لا تكون في الجنة على الصحيح قاله المص **وصح نكاحه**
وكلفه **وعتقه** لو بالاقول لا بالاعمال كشره فريه ابن كمال **ورجع بقيمة**
العبد ونصف **السمي** ان لم يكن **ونزرك** **وبينه** **وكفله** **ورجعه** **وايلاؤه**
وفيه **فيه** اي في الايلاء بقول او فعل **واسلامه** ولو ذمها كما هو الخلاف
كثير من المشايخ وما في الخلافية من التفصيل بقياس والاستحسان وفوقه
والاصل عندنا ان كل ما يصح مع المنزل يصح مع الاكره لان ما يصح مع المنزل
لا يحتمل العسخ وكل ما لا يحتمل العسخ لا يؤثر فيه الاكره وعدها ابو الليث
في خزانة العفة ثمانية عشر وعدها في باب الخلاف ثمانية عشر **لا يصح**
مع الاكره ابراؤه مدبوته او ابراؤه كعبلة بنفسه وما لا ان البراءة لا تصح
مع المنزل وكذا لو اكره الشفيع ان يسكت عن طلب الشفعة وسكت لا تبطل
شفعته **ولا ردته** بل سانه وقلبه مطمئن بالايمان **فلا تبين زوجته**
لانه لا يكرهه والغول له استحسانا **فلنفسه** **وفد** **منا** **عن** **النوازل**
خلافا **فلعله** **فيما** **س** **قتل** **اكره** **الفاضل** **ليفر** **بسرقة** **او قتل** **رجل عمدا**
او ليغير **بلفظ** **يدرجل** **بعد** **فاطر** **بذله** **وقطعت** **يده** **او قتل** **على** **ما ذكر**
ان كان المقر موصوفا بالصلاح افترض من الفاض وان تمت بالسرقة **فتمت**

معروفاً وبالفعل لا يقتصر من الفاضل استحساناً للشبهة خافية فيلزمه اما
ان تشترب هذا الشراب او تبسج كرمه وهو كراه ان كان شراباً لا يحل كالحمر والا
فلا فنية فلا وكذا التزني وسائر المحرمات صداد السلطان ولم يعين بيع ماله
فباعه مع لعدم تعيينه والحيلة ان يقول من اين اعطى ولا مال له فاذ قال
الظالم بيع كذا بغير صراحة كرها فيه بزازية خوفاً من الزوج بالضرب حتى وهبت
مهرها لم تنج الهبة ان قدر الزوج على الضرب وان هدرها بطلاق او تزوج
عليه او تميز فليس بكراه خافية وفي جمع العتق او منع امراته المراجعة على
المسير الى ابويها الا ان تمسك مهرها فوهبت بعض المهر فالحصة باحالة لانها
كالكرهية فلتست — ويؤخذ منه جواب حادثة الفتوى وهي زوج
بنته البكر من رجل فلما ارادت الزواج من الاب الا ان يشهد عليها انها
استوفت منه ميراث اميها فافت ثماناً من له بالزواج فلا يصح اقرارها بكونها
في معنى الكرهية وبما عني ابو السعود معني الروم فانه المهر في شرح منظومة
تجعة الاقران في بحث الهبة المكره باخذ المال لا يضمن ما اخذ اذا تولى الاخذ
وفت الاخذ انه يرد على صاحبه والا يضمن واذا اختلف على المالك والمكره
في النية والقول للمكره مع نية ولا يضمن مجتني وفيه المكره على الاخذ والرفع
انما يسعه مادام حاضراً عند المكره والالم يحل تزوال الفقرة والاجل بالبعد
منه وبهذا تبين انه لا عذر لاعوان الضلعة في الاخذ عن غيبة الامير او رسول
فليحفظ — روع اكره على اكل طعام نكسه ان جابها لارحوع
وان شبعنا ندرج بعينته على المكره لحصول منجعة الاكل له في الاول لا الثاني
قال اهل الحرب لنجس اخذوه ان قلت لست بنجس تركنا في والاختلف في
لا يسعه قول ذلك وان قيل لغير نية ان قلت هذا ليس بنجس تركنا نية
وان قلت نية فقلنا وسعه لا منتزع الكره على الانبياء قال حربى لرجل
ان دجعت جاريتك للزنى بهاد دجعت لرد العاشر لم يحل افرعتك غير

مكرها

مكرها لم يعتق في الاصح وهى الاكراه باخذ المال معتبر بشرط اظاهر الغنية نعم
وفي الوهبانية وان قيل المديون انما يراجع لتبرأ من الاكراه معنى مبسوط
وصح في الاستحسان اسلام مكره ولاقتل ان يبرأ بعد وخير

كتاب الخمر

هو لغة المنع كلفا وشرعا منع من نكاح تصرف قول لا جعلي لان العمل
بعد وقوعه لا يمكن رد ولا يتصور الرجوع عنه فلتست — يشكل عليه الرفيق
لمنع نكاح فعله في الحال بل بعد العتق كما صرح به في البدائع اللهم الا ان يقال
الاصل فيه ذلك لانه اخذ لعتقه لقيام المنع فتأمل وبسبب مغر وجنون
يعم الغوى والضعيف كما في المعتوه وحكمه كسيرة كما سيح في الماذون ورق
فلا يصح لملاقي صبي ومجنون مغلوب اي لا يعيق بحال واما الفرجين ويعيق
بحكمه كسيرة نهائية ولا اعتلا فيهما وافرارهما نظر الهما وصح لملاقي عبداً وافرار
في حق نفسه وفقط لاسيده بل وافرار بال اخر الى عتقه لولغير مولا ولو
له هدر ويجزى وفود اقيم في الحال ليلجأ به على اصل الحرية في دفعها ومن عقد
عقداً يدور بين نفع وضرر كما سيح في الماذون مناهم من هؤلاء المحجورين
وهو يعقله يعرف ان البيع سالب للملك والشراء جالب اجازة وليه اورد
وان لم يعقله قبل كل نهائية وان اتلفوا اي هؤلاء المحجورين سواء عطلوا
او لم يدر شيئا مغموماً من مال او نفس ضمنوا اذا لاجر في الفعل لانه ضمان
العبد بعد العتق على ما مر وفي الاشياء الصبي المحجور مواخر بافعال
فيضمن ما اتلفه من المال للحال واذا قتل بالدية على عاقلته الا في مسائل
لواقتل ما اقرضه او ما اودع عنده بل اذن وليه وما اعيد له وما بيع
منه بل اذن ويستثنى من ايداعه ما اذا اودع صبي محجور مثله وهو ملوك
غيرهما فله المالك فيضمن الدافع والاخذ ولا يحجر من كل باب بسببه هو
تبرير المال وتضييعه على خلاف مقتضى الشرع او العقل في رد ولو في الخير

كان يصرفه في بناء المساجد وخود كذا ويحج عليه عند علمه وتامه في جواريد شتى
 في الاشياء وفسق ودين وغلبة بل ينعى معجب ما جنى يعلم الحيل الباطلة
 فتعليم الردة لتبين من زوجه او تنسقط على الزكاة وكسب جاهد
 ومكابر مجلس وعند علمه على الحر بالسعة والغلبة به اي بقوله ما يعني
 صيانة لاله وعلى قوله ما يعني به فيكون في احكامه كصغير ثم هذا الكلام
 في تصرفات تحمل الصبح ويحكم بالمرأ فلا يحج عليه بل الاجماع فلما قال
 الا في نكاح وكلاف وعقد وامتناع وتزويج وجوب زكاة وبطيرة وجمع
 وعبادات وزوال ولاية ابيه وجدة وفي حجة اقراره بالعقوبات وفي الانفاق
 وفي حجة وطايع بالعرف من الثلث جواريد في هذه كماله وفي كفاية كعبه
 اشياء والحاصل ان كل ما يستوعبه المزل والجدر بعد من المحجور وما لا يسل
 الا بالذن الفاضل خاتمة جلد بلغ الصبي غير رشيد لم يسلم اليه ماله حتى
 يبلغ خمس وعشرين سنة فصم تصرفه قبله اي قبل التقدم المذكور من المدة
 وبعد يسلم اليه وجوبا حتى لو وضع منه بعد كلفه ضمن وقبل كلفه الاضمان
 كما يعبره كلام المجتبي وغيره فانه شيخنا وان لم يكن رشيدا فلا لا يدبر مع
 حتى يونس رشده ولا يجوز تصرفه فيه والرشيد المذكور في قوله تعالى فان انتم
 منهم رشدا هو كونه مصلحا في ماله فقط ولو فاسدا فانه ابن عباس
 والفاضل عيسى بن الحر الدينون يسع ماله لدينه وفضى دراهم دينه
 من دراهمه يعني بلا امره وكذا لو كانا دنائير وبلغ دنائيره بدراهم دينه
 وبالعكس استحسننا الاقاردها في التمنية لا يسع الفاضل عرضه ولا غفاره
 للدين خلافا لما وبه اي بقوله ما يبيعها الدين يعني اختيار وحكمه
 في تصحيح الفروء وبيع كل ما يحتاجه في الحال ولو اقر بما يلزمه بعد الدينون
 ما لم يكن ثابته بيينة او علم فاضل في ارم الغراء كمال استي ملكه اذا اجر في العقل
 كماله اجلس ومعه عرض شراء فقبضه بالاذن من بابه ولم يؤد ثمنه

اعلم
 اما في تصرفات تحمل الصبح ولا يسلم اليه
 المزل بكلام الجار

ببليعه

ببليعه اسوة للغير ما في ثمنه وان اجلس قبل قبضه او بعده لكن بغير اذن
 ببليعه كذا له ان يستردك وجبته بالثمن وقال الشافعي للبايع البعخ حجر
 الفاضل عليه ثم رفع الى قاض اخر فادخله واجاز ما صنع المحجور كذا
 في الخلية وهو ما فقد من الدرر والمخ جلا اخلافه وما صنع المحجور في ماله
 من بيع او شراء قبل اطلاق الثلث وبعد كذا جلا ان حجر الاول مجتهد فيه
 فيتوقف على امضاء فاضل اخر **وقد** يقع الحجر على الغلاب
 لكن يجزى ما لم يعلم خاتمة ولا يرفع الحجر بالرشيد بل باطلاق الفاضل ولو ادعى
 الرشيد وادعى خصمه بقاءه على السعة وبرهنا يشفع تقديم بيعة بقاء
 السعة اشياء وفي الوصاية

ومن يدعي اقراره قبل حجره ومن يدعيه وفته في جواريد
 ولو بلغ والفاضل اجاز وقال لا تؤد جواردا من بعد ختم

فصل

بلوغ الغلام بالاقتلام والاحبال والانزال والاصل هو الانزال والاختار
 بالاقتلام والحيض والحبل ولم يذكر الانزال صريحا لانه قل ما يعلم منها
 فدان لم يوجد شيء منها فحتى يتم ثقل منها خمس عشرة سنة ثم يعني لغص
 اعمار اهل زماننا وادنى مدته له اثني عشر سنة ولما تسع سنين هو المختار
 كما في احكام الصغار فدان رافعا بان بلغا هذا السن **فقد** لا بلغنا صرنا
 ان لم يكن **الظاهر** كذا فيد في العمادية وغيرها فبعد ثنتي عشرة بشرط
 شرط اخر لصحة اقراره بالبلوغ وهو ان يكون جال يتكلم مثله والا لا يقبل
 قوله مشرح وصيانة **وهما** يشهد كماله فاما يقبل محوذة البلوغ بعد
 اقراره مع احتمال حاله فلا ينقض فسمته ولا يبعده في الشرط بلالية يقبل
 قول المراهقين فدان مع تعسير كل ما اذا بلغ بلالين وفي اخر انه افسر
 بالبلوغ فقبل اثني عشر سنة لا تصح الا بالبيينة وبعد تصح انتم

خ
ونياته

كتاب الماذون

الاذن لغة الاعلام وشرعا قدر الحراي والتجارة لان الحراي لا ينعقد عن العبد الماذون
في غير باب التجارة ابن كمال واسقاط الحق المسقط هو المولى لو الماذون
رضيها والمولى لو صيبا وعنز زور والشايع هو توكيل وانابة ثم ينصرف
العبد لنفسه باهليته فلا يتوفت بوقت ولا يتخصص بنوع تعريض على كونه
اسقاطا ولا يرجع بالعمدة على سيده لعله الحراي فلو اذن لعبد تعريض على
جد الحراي وما او شمر اصار ماذونا مطلقا حتى يحج عليه لان الاسقاط كذا
لا تتوفت ولم يتخصص بنوع فلا يذون في نوع بل اذن في نوع عم اذنه
في الانواع كلها لانه في الحراي لا توكيل ثم اعلم ان الاذن بالتصرف النوعي
اذن بالتجارة وبالشخص استخدام وثبت الاذن دلالة بعبد رواء سيده
بيع مملوك اجنب جلود مملوك مولا لم يحج حتى ياذن بالتصرف بزازية ودرر عن
الخلافة لانه سوى بينهما الزبلي وغيره وجرم بالتصوية ابن الكمال وحاجب
المتقي ورجحه في الشربلية بان ما في المتن والفروع اولى مما في كتب
العتاوي جلي يثبت ويشتر ما اراد وسكت السيد ماذون خبر المبتدأ
الا اذا كان المولى فاضيا اشبهه ولاكن لا يكون ماذونا في بيع ذلك الشيء
او شرابه فلا ينعقد على المولى بيع ذلك المتاع لانه يلزم ان يصير ماذونا
وهو باطل فلتسكت لانه فيه الغمستاني معزى للخيرة بالبيع
دون الشراء من مال مولا اي يصح فيه ارضا وعليه فيعتقر الى الفرق
والله تعالى الوفاق وثبت صريحا فلو اذن مملوكا لافيد صح كل تجارة
منها جلا عما لو فيد وعنز نايع خلافا للشايع في بيع وشتر ولو
يغبن مملوكا خلافا لهما ويوكيل لهما ويهرن ويترهن ويغير الشوب
والدابة لانه من عادة التجار ويصلح من فطام وجب على عبده وبيع
من مولا بمثل القيمة واما ما يدخل منها ولا يبيع مولا منه بمثل القيمة

او اقل

او اقل والمولى حبر البيع لغير ثمن من العبد ويحل الثمن خلافا لما صحه
شراح الجمع مع المولى لو سلم البيع قبل قبضه لانه لا يجب له على عبده
دين يخرج مجانا حتى لو كان الثمن عرضا لم يثبت لتعينه بالعقد وهذا كله لو
الماذون مديونا والالم يحز بينهما بيع عمدة ولو باع المولى منه بكثر حقه
الزائد او جسد العقد اي يومر السيد بان يفعل واحدا منهما الحق الغرماء
فيما كان من التجارة وتقبل الشهادة عليه اي على العبد الماذون بحفيهما وان
لم يحضر مولا ولو محجور لا تقبل بعنه لا تقبل على مولا بل عليه فيواخر به بعد
العتق ولو حضر معا فان الدعوى باستملا مال او غصبه قضى على المولى وان
باستملاط وديعة او بطاعة على المحجور تنصع على العبد وفيل على المولى ولو
شمره او على اقرار العبد يحج لم يفرض على المولى مطلقا وتامه في العمدية ويلاحظ
الارض حارة ومساحة ومزارعة ويشتر بزازية رعه ويواجر ويوزار
ويشار في غننا لا معاوضة ويستاجر ويومر نفسه ويغير بديعة وعصب
ودين ولو عليه دين لغير زوج وولد والوالد او سيد فان اقراره لهم بالدين
بأكل عنده خلافا لهما در ولو بعين حج ان لم يكن مديونا وهبانية ويحذر
طعنا ما يسير بالايعدس ما ومجلا انه لا يبد من غير الماكول اصلا ابن كمال
وجزم به ابن الشحنة والمحجور لا يبد شيئا وعن الثلث اذا دفع للمحجور فوفت
يومه جرد عن بعض رقبته بالاكل معه فلا بأس بخلاف ما لو دفع اليه قوت شهر
والا بأس للمرأة ان تنصرف من بيت سيرها او زوجها باليسير كزغيف وكسوك
ملتنقى ولو علم منه عدم الرضا لم يحج ويضيق من يحميه ويتخذ الضيافة
اليسيرة بغير ماله ويحل من الثمن بعيب قدر ما يحل التجار ويحاسب ويؤجل
مجتبى ولا يزوج الاباذن ولا يتصرى وان اذن له المولى ولا يزوج رقيقه
وقال ابو يوسف يزوج الامة ولا يكتنيه الا ان يحز المولى ولادين عليه وولاية
الغيب للمولى ولا يعق ببال الا ان يحز المولى الى افر مامر ولا بغيره ولا يفرس

ولا يئيب ولو يعوض ولا يكفل مطلقا بنفس او مال ولا يخلع عن فطام وجب
عليه ولا يعيوا عن الفطام ويخلع عن فطام وجب على عبده خزانة العقه
وكل دين وجب عليه بخارته او بملكوته معناه امثلة الاول كبيع وشراء
واجارة واستيجار وامثلة الثلث غرم وديعة وغصب وامانة محمد هـ
عبارة الدرر محمد هـ بل ايم جنته وعقر وجب بوطع مشترأة بعد الاستحقاق
كل ذل و يتعلق برقبته كدين الاستملاء والمهر ونفقة الزوجة يباع فيه
ولهم استسعاؤه ايضا يلعى ومعاذ ان زوجته لو اختارت استسعاؤه
لنفقة كل يوم ان يكون له ذل و ايضا جرح من النفقة **خضرة مولاه** او نأيه
لا احتمال ان يعديه بخلاف بيع الكسب فانه لا يحتاج لحضور المولى لان العبد خضع
فيه ويقسم منه بالخصم ويتعلق بكسب حصل قبل الدين او بعده ويتعلق
بما وهب له وان لم يخضر مولاه هذا فيه للكسب والا يملك لكونه يشترط حضور
العبد لانه الخصم وكسبه ثم انما يبرأ بالكسب وعقر كدقه يستوفى من الرقبة
فلت **اما الكسب الحاصل قبل الاذن** فحق المولى فيه اخذه مطلقا
قال شيخنا ومعاذ انه لو اكتسب المحجور شيئا واودعه عند اخر وهله في يد
المودع للمولى تضمينه لانه كودع الغاصب فتأمل **لا يتعلق الدين بما اخذ**
مولاه منه قبل الدين وطولب الماذون بما بقى من العين زابدا عن كسبه
وثمنه بعد عتقه والاتباع ثلثا **ولمولاه اخذ غلة مثله** بوجود دينه واما راد
عليه للغرماء يعني لو كان المولى يداخذ من العبد كل شهر عشرة دراهم مثلا قبل
خوف الدين كان له ان يداخذها بعد خوفه استحسانا لانه لو منع منها يحجر
عليه فينسحب بالاكتمال **ويحجر بحكمه ان علم هو نفسه لدفع الضرر عنه**
واكثر اهل سوفه ان كان الاذن مثلا بغير مال **الم يعلم به** اي بلا اذن الا اجماع
وحده كعقبي **بحكمه** لا يشترط مع ذل وعلم اكثر اهل سوفه
لانتفاء الضرر وفي البرازية يباع عبده الماذون ان لم يكن عليه دين صار محجورا

عليه

عليه علم اهل سوفه يبيعه ام لا صحة البيع وان عليه دين لا مال يفيضه المشتري
لغسله والبيع وعلى الغرماء فسحة ان ديونهم حالة نعم الا اذا كان بالثمن وجاء
ابره والعبد اودى المولى وقامه في السراجية وبوت سيده وجنونه مطبعا
ولخوفه وكذا الجنون الماذون ولخوفه ايضا بدارا لم يرتد وان لم يعلم احد
به لانه موت حكم **ويحجر باذنه** وان لم احد جنونه ولو غلب منه او افاق من
جنونه لم يعد الاذن في الصحيح زيلعي وقسنا وباستيلاءها بلان ولد
منه فادعاء كلعاده كان حرا لانه مالم يصر خلافا لا تخي بالتدبير وضمن
بهما فيتمها فقط للغرماء لو عليهما دين بحيث اقراره مبتدأ بعد تجسسه
ان ما معه امانة او غصب او دين عليه فلا ضرر صحيح خير فيفضه منه وفلا
لا يبيع احدا دينه باله ورقيب لم يلهه سيده ما معه فلم يعتق عبدا من
كسبه بتحرير مولاه وفلا يملكه فيعتق وعليه قيمته مرسرا ولو معسر اقبلهم
ان يضمنوا العبد المعتق ثم يرجع على المولى ابنه كمال ولو اشترى دارا محرم
من المولى لم يعتق ولو ملكه يعتق **ولو اتلف المولى ما في يده من الرقيق**
ضمن ولو ملكه لم يضمن خلافا لما ابتداء على ثبوت المدد وعنده وان لم يحط
دينه ماله ورقبته **صح تحرير اجماعا** صح اعتناقه حال كونه الماذون مديونا
ولو بحيط وضمن المولى للغرماء الاقل من دينه وقيمته وان شاء واتبعوا
العبد بكل ديونهم واتباع احدهما الاية الاخر مما كفييل مع مكبول عنه
وطولب بما بقى لغرمائه من دينهم اذ لم تقب به قيمته بعد عتقه لتفرد
في ذمته و صح تدبيره ولا ينجح وخير الغرماء كعتقه الا ان من اختار احد الشئيين
ليس له الرجوع شرح تكملة وفي المدارية ولو كان الماذون مديرا او ام ولد
يضمن قيمتهما لان حق الغرماء لم يتعلق برقبتهما لانها لا يباعان بالدين
ولو اعتقه المولى باذن الغرماء فلم يضمن مولاه زيلعي **والماذون ان باعه**
سيده باقل من الديون **وعليه التمسك** فيدبره لان الغرماء اذا فدر وا على

العبد فان لهم بيع كباشر ضمن الغرماء البايع قيمته لتعزيره فاذا رد العبد
عليه بغير قبل القبض مطلقا او بخيار رؤية او شرط او بغيره بقطر ومع السيد
بقيته على الغرماء وعلا دهم في العبد لرواى المانع وان رد بغير القبض لا يقطر
ولا يسيل لهم على العبد ولا للمولى على القيمة لان الرد بالتراضى اقالة وهو بيع
في حق غيرهما وان فضل من دينهم شيء رجعوا به على العبد بعد اخرية كما مر
او ضمنوا مشتربه عطف على البايع ان شاء واضمنوا المشتري ويرجع المشتري
بالثمن على البايع او اوجازوا البيع واخذوا الثمن لافيمة العبد وان باعه السيد
معدا بدينه يعني مغراه لا مشركا لاسيما في التحقق الخاصة وبمقتضى خيار
المشتري لا الغرماء فلو غرماء رد البيع ان لم يصل ثمنه اليهم لانه فيضهم الثمن
دليل الرضا للبيع الا اذا كان فيه محاباة فاما ان ترفع او يفيض البيع
ابن كمال وقال المصنف هذا اذا كان الدين حالا او كان البيع بلا طلب الغرماء
والثمن لا يبيع بدينهم والاجل البيع نافذ لرواى المانع **بلان غلب البايع** وقد
فيضه المشتري **بالمشتري ليس بضم** لهم لو سكراد دينهم خلافا لما في الشارح
ولو مغرا بضم كذا مر ولو بقلبه بان غلب المشتري والبايع حاضر **والحكم**
كذلك لا لخصوصية **اجلا** يعني يحضر المشتري لانه لهم تضيير البايع قيمته
او اجازة البيع واخذ الثمن بغير قدره مصر او قال انه عذر فلان **مسألة** دون
في التجارة ببيع واشترى بغير ما دون وجب له من كل شيء من التجارة وكذا
الحكم لو اشترى العبد وبيع سكرتة عن اذنه وعجزه كان ماذونا فلو استقرنا
لضرورة التعامل وامر المسلم بحول على الصلاح فيجعل عليه ضرورة شرح الجاهل
ومعاده تغيير المسئلة بالسلم ابن كمال **ولا يكتفى بالبيع** لانه اذا لم يكن
يبع كسبه الا اذا **الغرماء** به اي بالاذن او اثبتته الغريم بالبيعة **وتصرف**
الصبي والعنوة الذي يفعل البيع والشراء ان كان نافعا **فلا يملك** كذا لاسلام
والا تطلب بغيره بل اذن وان خارا **كله** **الطلاق والعنف** والصرفه والغرض الا وان

اذن

اذن به وليها وما تردد من العقود بين نفع وضرر كالباع والشراء توفع
على الاذن حتى لو بلغ عاجزه بعد اذن اذ لهما المولى بهما في شراء وبيع
كعبد ما دون وكل احكامهم والشرط لصحة الاذن ان يفعل الباع ما ليس
للملوك من البايع والشراء جالبه زاد التزليعي وان يفيض الرجوع ويعرف العقب
اليسير من العاجش وهو ظاهر **وليها ابوه ثم وصيه** بغير موته ثم وصي وصيه
كما في الغمستاني زاد الغمستاني والتزليعي ثم المولى بالترقيق الاول
ثم الغاضي او وصيه ايها تصرف بغيره فلان لم يقل ثم دون الام او وصيه هذا
في المال خلافا للكلح كما مر **والغاضي الصبي** او العنوة او غيرهما **وتعزيره**
كما مر ببيع ويشترى بسكت لا يكون مكره اذنا **في القارة والغاضي** له اي ياذن
لليتم والعنوة اذا لم يكن له ولي ولغيرهما اذا كان لكل واحد منهما من الصبي
والمعنوة ولي وامتنع المولى من الاذن **عند كلب** فله منه اي من الغاضي
تليعي قلنا **وفي البرجند** عن اخوانه لو ابى ابوه او وصيه في اذن
الغاضي له زاد في شرح الوهبانية ولا ينبغي بعد ذلك اطلاقه حكم الابح فاض
اخر فتدبر **روى** لو اقر الانسان بامعه مما من كسب او ارتكبه
على الظاهر كذا دون **درر** كذا دون لا يكون ماذونا قبل العلم به الا في مسئلة
ما اذا اقال ببايعوا عبدا فله اذنه له جبايعوه وهو لا يعلم بذلك صلا
ما دون اطلاق قوله ببايعوا ابنة الصبي لا يبيع الاذن للابن والغصب المحجور
ولا البيعة ولا يصير محجورا بها على الصحيح **اشبه** **وفي الوهبانية**
ولو اذن الغاضي لغيره **وفداني** **ابوه** ببيع الاذن منه **فيتم**
وضمن يعقوب الصغير **وديعه** **وتخليعه** يعني به حيث ينكر
ولو رهن المحجور او باع او اشترى **وجوزة** المولى فلا يتغير
لتوفع تصرف المحجور على الاجازة فلو لم يحبر بل اذن له في التجارة فاجازها
حيثما باع استعمله لم يقض عندها خلافا لقله

كان يبيع له ان ياتي بالعدا الشبهة
في يعضد ويرد ليلتص التمسك شيئا
في هذا الشرط بان يعرف من اليسير
والعاجش فتعزير عواقب التجارة فيمنع ان يبيع
في

مع اذ لم يعلم به العبد بان علم به
كان ماذونا فلو اشترى به في العنانية
في

حلكم مرتبط بوجوب رد العين لانه الموجب الاصلى ورد المثل والقيمة فخلص على
 الراجح حبسه حتى يعلم الحاكم انه لو بقى لظهور اي الظاهر ثم قضى الحاكم عليه
 بالبدل من مثله وقيمته ولو ادعى الغاصب الملائمة عند صاحبه بعد الرد
 وعكس الملائمة بان ادعى الملائمة عند الغاصب واخامها البرهان ببرهان الغاصب
 ان ردء وظهور عند المالد اولي خلافا للثلاث ملتقى ولو اختلفا في القيمة وبرهنا
 بالقيمة للمالد وصحح ولو في نفس الغصوب والقول للغاصب والغصب
 انما يتحقق فيما ينقل **فلو اخذ عذرا او هللا في يده** بلا حجة سماوية كظلمة
 ميل لم يضمن خلافا للمحرم وبقوله فالت الثلاثة توبة يعنى في الوقف فالله
 العيني وذكر خير الدين في فتاواه العتوى في غصب العذار والرد والموقوف
 بالضممان وان العتوى في غصب منافع الوقف بالضممان وفي فتاوى صاحب
 المحيط اشترى دارا وسكنها ثم خسرانها ووقف او كانت لصغير لزمه اجر المثل
 صيانة لمال الوقف والصغير وفي اجارة العيوض انما لا يتحقق الغصب عند حيا
 في العفار في حكم الضمان اما فيما وراء ذلك فيتحقق الا ترى انه يتحقق في الرد
 فكذلك استحقاق الاجرة في جلي بغير **فيل** قابله الاستروشى وعلم الدين
 في حصولهما والاصح انه اي العفار يضمن بالبيع والتسليم وكذا يد المحمود
 في العفار والوديعة وبالرجوع عن الشبهة بعد الغضا وفي الاشياء
 العفار لا يضمن الا في مسابيل وعند هذه الثلاثة **واذا نقص العفار سكناء**
وزراعتة ضمن النقصان بالاجماع فيعطف ما زاد البزروجحة في المجتبى وعن
 الثلث مثل بزرة وفي الصيرفة هو المختار ولو ثبت له فلهه وتامه في المجتبى
كما يضمن اتعابا في النفل ما نفق بعبه كما في قطع الاشجار ولو قطعها
 رجل اخر وهدم البناء ضمن هو لا الغاصب **كما لو غصب عبدا او ارج** بنقص
 في مدة الاجارة **بالاستعمال** وهذا ساقط من نسخ الشرح لدخوله تحت قوله
وان استغله بنقصه الاستغلال او اجر الاستعمال ونقص ضمن النقصان

وتصرف

بان تقوم بغيره او بغيره
 بان تقوم بغيره او بغيره

وتصرف بما بقى من الغلة والاجرة خلافا لابي يوسف كذا في الملتقى لاكن
 نفل المص عن البرازية ان الغنى يتصرف بكل الغلة في الصحيح **كما لو تصرف**
في الغصوب والوديعة بان باعه ورجع **فيما اذا كان خلد معين بالاشارة**
او بالشر او براهم الوديعة او الغصب ونفذهما يعنى يتصرف بهما حصل
 فيما اذا كانا مما يتعين بالاشارة وان كانا مما لا يتعين وعلى اربعة
 اوجه **فان اشر اليها ونفذهما فكله يتصرف وان اشر اليها ونفذهما**
غيرها او اشر الى غيرها ونفذهما او اخلق ولم يشر ونفذهما لا يتصرف
 في الصور الثلاث عند الكرخ فيل **وبه يعنى** واختار انه لا يخل من خلفا كذا
 في الملتقى ولو بعد الضمان هو الصحيح كما في فتاوى النوازل واختار بعضهم
 العتوى على قول الكرخ في زماننا اكثر الحرام وهذا كله على قولهما وعند
 ابي يوسف لا يتصرف بشيء منه كذا لو اختلف الجسر ذكره الزيلعي جلي بغير
فان غصب وغير الغصوب في الال اسمه واعلم منافع اي اكثر مقاصده
 احتراز عن دراهم سكنى بلا ضرب جائد وان زال اسمه لانه يفي اعلم منافع
 كما ذكره من لا خسر و غيره **او اختلف الغصوب ببلد الغاصب بحيث يتبع**
امتياز كما اختلف بريرة او يكن يجر كبره بشعيرة ضمه وملكه بلا اصل
انتجاع قبل اداء ضمانه اي رضا مالكه باء او ابراء او تضمين فاض والغياض
 حله وهو رواية فلو غصب طعاما بضمه حتى صار مستويا لم يكن يملكه خلافا
 في رواية وحراما على المعتد حسما للمادة العساة كزوج شاة التتوين بدل
 الاضاعة اي شاة غيره ذكره ابن سلطان **ولصاحبها او شيئا ولحقن براه**
زوجه وجعل حريدي سبيها وصبرانية والبند على ساقية بالجيم خشية
 عظيمة تثبت بالهتد **فيمتد** اي البناء اكثر منها اي من قيمة الساقية
 يملكها الباني بالقيمة وكذا لو غصب ارضا فبني عليها او غرس لوانتفعت
 دجاجة لؤلؤة او ادخل البفر راسه في فم راو او دغ فصيلا فكبر في بيت

في الملتقى ولو بعد الضمان هو الصحيح كما في فتاوى النوازل واختار بعضهم
 العتوى على قول الكرخ في زماننا اكثر الحرام وهذا كله على قولهما وعند
 ابي يوسف لا يتصرف بشيء منه كذا لو اختلف الجسر ذكره الزيلعي جلي بغير

المودع ولم يكن اخراجه الا بغير الجوار او سفك دينار في محبرة غير ولم يكن
 اخراجه الا بكسرهما وخو ذل ويضمن صاحب الاكثر قيمة الاقل والاصل ان الضرر
 الاشد ينزل بالاخر كذا في هذه القاعدة من الاشياء ثم قال ولو ابتلع لؤلؤة
 مات لا يشق بكنهه لان حرمة الاد مع اعظم من حرمة المال وفيه ما تركته
 وجوز الشايعي فيا ما على الشق الاخراج الاول قلت **وفرمنا**
 في الجنازة عن العتق انه يشق ايضا بلا خلاف وفي تنوير البصار انه الاجم عليه
 بقى لو كان قيمة الساجدة والبناء سواء وان اصلها على شئ جاز وان تنازعا
 يباع البناء عليهما ويقسم الثمن بينهما على قدر مالهما بشرط ان لا يترتب
 بقى لو اراد الغاصب نفق البناء ورد الساجدة هل له ذل وان قضى عليه
 بالقيمة الاقل وقيل فلو ان تقضييع المال بلا جارية وتماه في المجتبى وان
 ضرب المجرى درهمين او دينار او انا لم يملكه فهو ملكه **مجانا خلافا لهما**
 وان ذبح مثاة غير وخو مما يوك كل حرهما **المال له عليه واخذ قيمته او اخذها**
 وضمنه نفقتهما وكذا الحكم لو قطع يدها وقطع طرفه دابة غير مأكولة كذا
 في الملتقى قيل ولعل غير غير سدي هنا قلت **قوله** غير مأكولة كذا
 اختيار في غير المأكولة ايضا لكن اذا اختار يدها اخذها لا يضمن شيئا وعليه القنوي
 كما نقله المصنف عن العمادية فليحفظ بخلافه كرو العبد فلان فيه الارش لو خرف
 ثوبا خرقا جاشا وهو ما جوت بعض العين وبعض نفعه للكله فلو كسره
 ضمن كسره وفي خرق يسير نفسه ولم يعوت شيئا من النفع ضمنه النفطان مع
 اخذ عينه ليس غير لقيام العين من كل وجه ما لم يوجد فيه صنعة او يكون ثوبا
 كما بسطه الزيلعي قلت **ومنه** يعلم جواب حادثة وهي غصب حيضة
 وضعة مموهة بالذهب فزال ثوبها فيخير مالكة بين تضمينها مموهة او
 اخذها بلا شئ لانها حارت مستهلكة ولو كان مكلان الغصب شراء بوزنها
 وضعة فلان لتعيبها ولان رجوع بالنفطان للزوم الربى واعتنته بفعل من صرح

اي مع الساجدة كرو

لان الادنى من قيمته يضمنه

به فله شيئا ومن بنى او غرس في ارض غيره بغير اذنه امر بالقلع والرد ولو
 قيمة الساجدة اكثر كذا امر **والمال له ان يضمن له قيمة بناء او شجر امر بقلعه** اي
 مستحق القلع فتقوم بدونهما او مع احدهما مستحق القلع ويضمن القلعي
 الفضل **ان نفقت الارض** اي بالقلع ولو زرع يعتبر العرف فلان افتقروا
 الغلة انما جلا واربعها اعتبروا الا جلا خارج للزراع وعليه اجر مثل الارض واما
 في الوقع فيجب الحصة او الاجر بكل حال فصولين **غصب ثوبا بغير صبغة** للمعبرة
 للمالوان بل الحفيضة الزيادة والنقصان او سويقا بثلثه بسم من **المال له ان يضمن**
ان شاء ضمنه قيمة ثوبه ابيض ومثل السويق غير في البسوق بالقيمة لتغير
 بالقلع ولو مثليا وسماه هنا مثليا لقيامه مقامه كذا في الاختيار وفرمنا
 قولين عن المجتبى **وان شاء اخذ الصبوغ والملتوى وغرم** ما زاد الصبغ
 وغرم السمن لانه مثلي وقت اتصاله بملكه والصبغ لم يبق مثليا قبل اتصاله
 بملكه لا متراجحه بل مال مجتبى **وذا غصب الغاصب الغصوب على الغاصب**
الاول يبرأ عن الضمان كذا لو هلك الغصوب في يد غاصب الغاصب فلا دى
 القيمة الى الغاصب بل انه يبر ايضا لقيام القيمة مقام العين اذا كان قبضه
 القيمة معروفا بفضاء او بنية او تصرف في المال لا يبرأ الغاصب الا في حق
 نعيه وغاصبه عمادية **غصب شيئا ثم غصبه** اخر منه **فلا راد للمال له ان يخذ**
بعض الضمان من الاول وبعضه من الثاني كذا في سراجية والمال له بالخيار
 في تضمين ايها شيئا واذا اختار تضمين احدهما لم يلد تركه وتضمين الاخر
 وقيل يملكه عمادية **الا جازة لا تلحق الا تلاف** فلو اتلف مال غيره تعديا
فقال المال له اجرت او رخصت لم يبرأ من الضمان اضبطه معزيا للبرازية لكن
 نقل المصنف عن العمادية ان الاجازة تلحق الاجمال هو الصحيح قال وعليه
 فيلحق الاتلاف لانه من جملة الاجمال فليحفظ **كسر الغاصب الخشب كسرا**
فلا حائل له يملكه ولو كسره الوصوب له لم ينقطع الرجوع اشياء وفيما

ان القيمة بمعنى البوراه
 ان القيمة بمعنى البوراه
 ان القيمة بمعنى البوراه

في قوله انما هو الذي لا يملكه غيره
 في قوله انما هو الذي لا يملكه غيره
 في قوله انما هو الذي لا يملكه غيره

اجارها الغاصب ورد اجارها الى المالك فكيف له لان اخذ الاجارة اجارة
فروع استعار منشارا فانقطع في النثر فوصله بلا اذن ملكه
 انقطع حقه وعلى المستعير قيمته منكسر اشترى وهبانية ركب دار غيره
 لا طعنا في حق وقوعه في البطل فاعلم شيء بركوبه لم يضمن لان ضررا الحرف
 عام فكلان لكل دفعه جوهره لا يجوز دخول بيت انسان الا باذنه الله العرف
 وفيما اذا سقط ثوبه في بيت غيره وخلاف لو اعلم اخذ جارا جارا
 فيه واخر ميتا مجموعا على ثلاثة اوجه ان الارض الحرة حرة فله نفسه وله تقويمه
 وان مباحة فله قيمة جرة وان وقفا فكله ولا يكره لو الارض منتفعة لان
 الحرة لا يورثها بل يورثها من الارض الحرة لا يورثها من الارض المنتفعة لان
 الا في مسائل مذكورة في الاشياء غصب حملة فتعبر بها بحشر واكله الذئب

ضمنه كما في معانيات الوهبانية
 وغاصب شيء وكيف يضمن غيره
 وغاصب نفسه هل له منه شربة وهل ثم ثمره كما هو لا يضمن

فصل
 غيب بمحجة ما غصبه وضمن قيمته للمالك ملكه عندنا ملكا مستقرا الى وقت
 الغصب فسلم له الاكساب لا الاولاد ملتقى **والقول** له يمينه لو اختلف
 في قيمته ان لم يره من المالك على الزيادة فبان برهن او برهننا جمل المالك ولا تغفل
 بينة الغاصب لقيامه على نفع الزيادة فهو الصحيح زيلعي ونقل المصنف عن البحر
 والجواهر لو قال الغاصب او المودع المتعذر لا اعرف قيمته لكن علمت انها اقل
 مما يقوله فالقول للغاصب بيمينه ويجوز على السيلان فبان لم يمين خلف على الزيادة
 فبان لكل لترضه ولو جلب المالك ايضا على الزيادة اخذها ثم ان ظهر الغصب
 فملك الغاصب اخذ ودفع القيمة او رد واخذ القيمة وهي من خواص كتابنا
فان ظهر الغصب وهي اي قيمته **اكثر مما ضمن** او مثله او دونه

على الاصح
 هو الصحيح قال في القاموس
 في قوله انما هو الذي لا يملكه غيره
 في قوله انما هو الذي لا يملكه غيره
 في قوله انما هو الذي لا يملكه غيره

في قوله انما هو الذي لا يملكه غيره
 في قوله انما هو الذي لا يملكه غيره
 في قوله انما هو الذي لا يملكه غيره

في قوله انما هو الذي لا يملكه غيره
 في قوله انما هو الذي لا يملكه غيره
 في قوله انما هو الذي لا يملكه غيره

على الاصح غناية فالاولى ترد قوله وهي اكثر وفرض بقوله اخذ المالك
 ورد عوضه او امضى الضمان ولا خيار للغاصب ولو قيمته اقل للزوم به باقراره
 ذكره الواني نعم متى ملكه بالضمان فله خيار عيب ورؤية جتبي ولو ضمن بقول
 المالك او برهانه او كقول الغاصب من قوله ولا خيار للمالك رضا حيث ادعى
 بمقتضى القدر فقط وان بلغ الغاصب الغصب بضم المالك فغيره وان
 حو اى الغاصب لان خسر المشتري من الغاصب فافترس الاصح غناية ثم ضمن لا
 لان المالك الناقص يبيع ليعاذا البيع لا العتق وزواجر الغصب بطلان غنائه
 كانت كمين وخش او ينقطع كدر وشرا طائفة لا تضمن الا بالذمة او
 النع بعد طلب المالك ولو جلب المتقلة لا يضمن وما نفسته الجارية بالولادة
 مضمون ويجوز بولدها بغيره او بغيرته اي وحيه به والا جيسف بحسابه
 ولو ماتت وبالولد وبها كفي هو الصحيح اختيار زيني بامنة مضمونة اي
 غصبها ودها ما ملأ فانت بالولادة ضمن قيمتها يوم علفت بخلاف
 الحرة لانها لا تضمن بالغصب ليعفى ضمان الغصب بغير جسد الرد مجلدت
 بماقت به ملتقى ولو زنى بعدواستولوا عليها ثبت النسب والولد رفيع دور
 وخلاف منافع الغصب استوفها او عطلها فانها لا تضمن عندنا ويوجد
 في بعض المتن ومنافع الغصب غير مضمونة الخ لاكن لا يملك ما يملك من
 عطف خمر السلم الى اخره مع انه اخصر فتدبر الا في ثلاث فيجب اجر المثل
 على اختيار المتأخرين ان يكون الغصب وقفا للمكنتي او للاستقلال او مال
 يتيم الا في مسألة مكنت امه مع زوجها في داره بلا اجر ليس لها ذل ولا اجر
 عليها كما في الاشياء مع ربها الوصاية الغنية فله ويستثنى
 ايضا مكنتي تربية التيمم وفرد نقل المص وغيره عن الغنية انه لا شيء عليه
 وكذا الاجنبى بلا عقد وفيل دار التيمم كالموقف اه فله
 ويمكن حمل كلام العريين على قول المتقدمين بعدم اجرة وامه على الفسول

في قوله انما هو الذي لا يملكه غيره
 في قوله انما هو الذي لا يملكه غيره
 في قوله انما هو الذي لا يملكه غيره

في قوله انما هو الذي لا يملكه غيره
 في قوله انما هو الذي لا يملكه غيره
 في قوله انما هو الذي لا يملكه غيره

في قوله انما هو الذي لا يملكه غيره
 في قوله انما هو الذي لا يملكه غيره
 في قوله انما هو الذي لا يملكه غيره

في قوله انما هو الذي لا يملكه غيره
 في قوله انما هو الذي لا يملكه غيره
 في قوله انما هو الذي لا يملكه غيره

العتق انما كالموقف فوجب الاجرة على الشريك والزوج لكون سكنى المرأة واجبة عليه وهو غاصب لدار اليتيم فتلزمه الاجرة وبه اجماع ابن نجيم وما في الصيرفة من التعجيل لو اليتيم يغدر على النفع فلا اجر والا فعليه ما غير ظاهر وعليه وهو عليه لا عليه كذا اجازة في تنوير البصائر ثم نقل عن الخانية ان مسألة الدار كسكنى الارض وان الحاضرا اذا سكن فيما اذا كان لا يضرها فلا غيب ان يسكن فسر شريكه فالوا وعليه العتوى او **معد** اي اعد حاجبه **للاستغلال** بان بناء الفرد او اشتراكه للفرد فيل او اجره ثلاث سنين على الولاء وفي الاشياء لا تصير الدار معدة له باجازه بل ببناءها او شراؤها ولا باعداد البائع بالنسبة للمستقر ويشترط علم المستعمل بكونه معدا حتى يجب الاجر وان لا يكون المستعمل مشهورا بالغصب فلتق **ولو اختلفا في العلم وعدمه** فالقول له بيمينه لانه منكر والاخر مدع قاله شيخنا وبموت رب الدار وبيعها بكل الاعداد ولو بنى لنفسه ثم اراد ان يعده بان قال بلسانه وخبر الناس صار ذكرا **الاجر المعد للاستغلال** فلا ضمان فيه **اذا سكنها بتأويل** كبيت سكنه احد الشركاء في المدة ولو ليتيم كذا مر عن الغنية فتنبه اما في الوقف اذا سكنه احداهما بالغلبة فلا ضمان لزم الاجر **او غدر** كبيت الرهن اذا سكنه المرتضى ثم بان للغير معدا لاجارة فلا شيء عليه بفسخه لو اجر الغاصب احداهما وعلى المستاجر السعي لاجر الشئ ولا يلزم الغاصب الاجر بل يرد ما قبضه للمالك اشياء وفنية وفي الشرع المالية ويخبر ما لو عطل المنفعة هل يضمن الاجرة كذا لو سكن **وخلاف** **خبر السلم** **وخبر يره** فان اسلم وهما في يده **اذا اتلفها** مسلم او ذمي **فلا ضمان** **وضمن** المتلف فيمته لان الخمر في حفا فيمته حكما **لو كان للزم** والمتلف غير الامام او ما مودة يرى ذلك وعقوبة فلا يضمن ولا الزرق لزمه خلافا لمحمد مجتبي ولا ضمان في ميتة ودم اصلا **خلاف** ما لو اشترىها اي الخمر منه اي الذمي ونظره **فلا ضمان** **ولا غسل**

لو كان ما في الصيرفة كسكنى الدار عليه العتوى او معد اي اعد حاجبه للاستغلال بان بناء الفرد او اشتراكه للفرد فيل او اجره ثلاث سنين على الولاء وفي الاشياء لا تصير الدار معدة له باجازه بل ببناءها او شراؤها ولا باعداد البائع بالنسبة للمستقر ويشترط علم المستعمل بكونه معدا حتى يجب الاجر وان لا يكون المستعمل مشهورا بالغصب فلتق ولو اختلفا في العلم وعدمه فالقول له بيمينه لانه منكر والاخر مدع قاله شيخنا وبموت رب الدار وبيعها بكل الاعداد ولو بنى لنفسه ثم اراد ان يعده بان قال بلسانه وخبر الناس صار ذكرا

اذا كان المستاجر السعي لاجر الشئ ولا يلزم الغاصب الاجر بل يرد ما قبضه للمالك اشياء وفنية وفي الشرع المالية ويخبر ما لو عطل المنفعة هل يضمن الاجرة كذا لو سكن وخلاف خبر السلم وخبر يره فان اسلم وهما في يده اذا اتلفها مسلم او ذمي فلا ضمان وضمن المتلف فيمته لان الخمر في حفا فيمته حكما لو كان للزم والمتلف غير الامام او ما مودة يرى ذلك وعقوبة فلا يضمن ولا الزرق لزمه خلافا لمحمد مجتبي ولا ضمان في ميتة ودم اصلا خلاف ما لو اشترىها اي الخمر منه اي الذمي ونظره فلا ضمان ولا غسل

اذا كان المستاجر السعي لاجر الشئ ولا يلزم الغاصب الاجر بل يرد ما قبضه للمالك اشياء وفنية وفي الشرع المالية ويخبر ما لو عطل المنفعة هل يضمن الاجرة كذا لو سكن وخلاف خبر السلم وخبر يره فان اسلم وهما في يده اذا اتلفها مسلم او ذمي فلا ضمان وضمن المتلف فيمته لان الخمر في حفا فيمته حكما لو كان للزم والمتلف غير الامام او ما مودة يرى ذلك وعقوبة فلا يضمن ولا الزرق لزمه خلافا لمحمد مجتبي ولا ضمان في ميتة ودم اصلا خلاف ما لو اشترىها اي الخمر منه اي الذمي ونظره فلا ضمان ولا غسل

لانه جعله

لانه جعله بتسليط بايعه خلافا لغصبا مجتبي وفيه اتلف ذمي خرد من ثم اسلم او احد هاتين عليه الاجر رواية عليه فيمته الخمر غصب ثم مسلم

بجمله **بلا اقامة** كخطة ولم يمسر لاقية له او تميم او غصب **جلد** ميتة **فدفعه** به بلا اقامة له كتراب وتشمس اخذه **المال** **لجنا** **ولا** **لكن** **لو اتلفها** **ما ضمن** **للو تلبا** **و** **شرح** **الوجه** **بانيه** **بضمن** **فيتمه** **مدعوها** **واعقده** **في** **المتقى** **ولو خملها** **بذرة** **في** **كالح** **الكثير** **والكل** **ملك** **ولا** **شيء** **عليه** **لما** **لك** **خلاف** **لما** **لو** **دفع** **به** **بذرة** **فيتمه** **كفرض** **وعقب** **الجلد** **اخذه** **المال** **ورد** **مات** **البيع** **واللغاصب** **حبسه** **حتى** **ياخذ** **حظه** **ولو اتلفه** **لا يضمن** **كما** **لو** **تلف** **ولا** **ضمن** **بالتلف** **الميتة** **ولو** **لم يمس** **ولا** **بالتلف** **مقروا** **التسمية** **عمدا** **ولو** **لم يمس** **ملتنقى** **لما** **ولاية** **الحاجة** **ثابتة** **ضمن** **بكسر** **معرف** **بكسر** **الله** **الدم** **ولو** **لما** **ابن** **كمال** **فيتمه** **خشب** **مخوتا** **طاح** **الغير** **الدم** **ضمن** **الغنية** **لا** **المثل** **بارافة** **مسكر** **ومضغ** **سج** **ويبانه** **في** **الاشربة** **ومج** **ببعض** **كلها** **ولا** **لا** **يضمن** **ولا** **يبيع** **ببعضها** **وعليه** **العتوى** **ملتنقى** **ودرر** **وزيلعي** **وغرها** **وافره** **الس** **واما** **حبل** **الغزاة** **زاد** **في** **حضر** **الخلاصة** **والصيد** **دين** **والدرف** **الذي** **يباح** **ضربه** **في** **العرس** **ويضمن** **اتعافا** **كلاما** **الغنية** **وخوها** **ككبتش** **نطوح** **وحامة** **كيدارة** **وديد** **مقاتل** **وعبد** **مضغ** **حيث** **جب** **فيتمه** **بغير** **صلحة** **لمدة** **الامور** **ولو** **غصب** **ام** **ولم** **يملك** **لا يضمن** **خلافا** **موت** **الذمي** **لتقوم** **الحديد** **دون** **ام** **الولر** **ولا** **لا يضمن** **بالتقوم** **بها** **حل** **فبذرة** **غيره** **او** **بذلك** **دائبة** **او** **فحق** **بذرة** **اصحبه** **او** **فبعض** **كلها** **بذرة** **فذهبت** **هذه** **الذكورات** **او** **سعى** **الى** **السلطان** **بن** **يوزيه** **والحال** **انه** **لا** **يدفع** **بلا** **دفع** **الى** **السلطان** **او** **سعى** **بن** **ييارش** **العسقي** **ولا** **يقتنع** **بن** **يه** **او** **قال** **لسلطان** **فدفع** **م** **وقد** **لا** **يعزم** **بفقال** **انه** **وجد** **كفر** **افغرمه** **السلطان** **شيئا** **لا يضمن** **في** **هذه** **الذكورات** **ولو** **غرمه** **السلطان** **البينة** **بمثل** **هذه** **السعاية** **ضمن** **وكذا**

لو كان ما في الصيرفة كسكنى الدار عليه العتوى او معد اي اعد حاجبه للاستغلال بان بناء الفرد او اشتراكه للفرد فيل او اجره ثلاث سنين على الولاء وفي الاشياء لا تصير الدار معدة له باجازه بل ببناءها او شراؤها ولا باعداد البائع بالنسبة للمستقر ويشترط علم المستعمل بكونه معدا حتى يجب الاجر وان لا يكون المستعمل مشهورا بالغصب فلتق ولو اختلفا في العلم وعدمه فالقول له بيمينه لانه منكر والاخر مدع قاله شيخنا وبموت رب الدار وبيعها بكل الاعداد ولو بنى لنفسه ثم اراد ان يعده بان قال بلسانه وخبر الناس صار ذكرا

يضمن لو سعي بغير حق عند محمد بن زكريا اي للساعي وبه يعني وعزز ولو الساعي
عبد الطول بغير عتقه ولو مات الساعي فله سعي به اي ياخذ قدر الخسران
من تركته هو الصحيح جواهر القباوي ونقل الصرائح لو مات الشكوى عليه
بسفوكه من سعي لموجه غرم الشاكى دينه لاومات بالضرر لغزوة وقد
مر في باب السرفة امر شخص بغير غيره بالا باق او قال له اقتل نفسك **فجعل**
ذلك وجب عليه قيمته ولو قال له اتلب مال مولاه فالتب لم يضمن الامر
والعرف ان يامر بالاباق وبالقتل صار غاصبا لانه استعماله في ذلك العمل
وبامر بالالتلاف لا يصير غاصبا للمال بل للعبد وهو فليم لم يتلب وانما
التلب بعمل العبد واعلم ان الامر لا ضمان عليه بالامر الا في ستة
اذا كان الامر سلطانا وابا او سيرا او الامور صيدا او عبدا امره بالتلاف
مال غير سيده واذا امره بجبر باب في حارطه الغير غرم الحد ورجع على
الامر اشياء استعمال بغير الغير لنفسه بان ارسله في حاجته وان لم
يعلم انه عبدا وقال ذلك العبد الذي استعماله انه حرمه فيمنه ان يملك
العبد عمدا في وجب له جازا رجل الى اخره وقال ان حرمه استعماله في عمل
واستعمله جملته ثم كثر انه عبد ضمنه علم او لم يعلم هذا اذا استعماله
في عمل نفسه ولو استعماله لغيره اي في عمل غيره لا ضمان لانه لا يصير به غاصبا
كقوله لعبد ارق الشجرة وانثر المشمش لتاكله انت فسقط لم يضمن الامر
ولو قال لتاكله انت وانما ضمن قيمته كذا لانه استعماله كله في نفسه
غلام جازا الى جواد فقال اقصه في عصره فصرا معتدا او غيره بالا ولى
ومات من ذلك ضمن قيمة العبد عاقله البعاط وكذا الحكم في الصبي نجب
دينه على عاقله البعاط عمدا في وجب له غصب عبدا
ومعه من مال المولى صار غاصبا للمال ايضا بل قالوا يضمن ثيابه تبعا
لضمان عينه بخلاف الحردية وفي الوهبان

ولو نسى

ولو نسى الحرفات يضمن نفصها ، ولو نسى الغراني او شاة يذكر
، ولو علم الدلال قيمة سلعة ، وقوم السلطان انفسهم
، ومتلب اخرى فردتين يسلم الشبهة والمجوع منه يحضر
فلت وعنه ابو يوسف لا يضمن الا الخبة التي اتلفها وفي البرازية هو
المختار واخره الشرع لم يلى وذكر ما يعيد ان السلطان ليس بغيره وانه ينبغي
القول بتضمن الفاض سيما في استبدال الوفاء ومال التيمم فليحفظ والله اعلم

كتاب الشبهة

مناسبتة تملك مال الغير بغير رضا ، وهي لغة الضم وشرعا تملك البفعة
جبر اعلى المشترى بما قدم عليه بثله لو مثليا والا بغيره وسببها اتصال
ملء الشبيع بالمشترى شركة او جوار او شركتها ان يكون المحل عقارا معلما
كان او علوا وان لم يكن طريقه في السجل لانه التحق بالعقد بانه من حق
القرار في ذلك **فلمش** **واما ما جزم به ابن الكمال في اول باب ما هي**
فيه من ان البناء اذا بيع مع حق القرار يملك حق البعاط فردة شيخنا الرزلي
واجبى بعد ما تبعا للبرازية وغيره فليحفظ وكن ما اخذ الشبيع من
احد المتعاقدين عند وجود سببها وحكمها جواز الطلب عند
تحقق السبب ولو بعد سنين وصحت ان الاخذ بها بمنزلة شراء مبتدرا
فيثبت بها ما يثبت بالشراء كالدرد غير رؤية وعيب نجب له لا عليه
بعد البيع ولو فاسد انقطع منه حق المالك كاليان او خيار المشتري
وتستغنى بالاشهاد في مجلسه اي طلب المواثبة فلا تبطل بعده وتلك
بالاخذ بالتراض او بفضاء الفاض عطف على الاخذ لشئ ملء الشبيع
بمجرد الحكم قبل الاخذ كما حرره من لا خسر وبغيره وسر الشفعة لا للملك
خلافا للشايع في الخليلك متعلق بنجب في نجر البيع ثم ان لم يكن او سلم
له في حق البيع وهو الذي فاسم وبقيت له شركة في حق البعاط كالشرب
متعلق بالضمير يعود على الخليلك ولو قال ثم ان لم يكن او سلم نجب له في حق البيع لكان اوله

شئ من طار او اضرار الناصر والناصر على المشتري بغيره
يكون على بائعه كذا في الاستيعاب بالبيع والشرع هو
ان يضمن المالك في البعاط بالضمير بان لم يجر المالك في البعاط

خلفه على بائعه

عليه وهو يسمى طلب التليد وخصوصية ويتأخره مكلفا بعذر وبغيره
 شتمه او اكثر لا تبطل الشفعة حتى يسقط ما يملكه به يعني وهذا ظاهر
 المذهب وقيل يعني بقول محمد ان اخره شتمه بلا عذر يملك كذا الملتقى
 يعني دفع الضرر فلنصادف به برهعة للفضل ليامره بالاخذ او
 التزم واذا طلب الشفعين سال الفاضل الخصم عن ملكية الشفعين
 لما يشفع به وان افرى به اي بالكية ما يشفع به او نكل عن الخلع على
 العلم او برهن الشفعين انهما ملكه ساله عن الشراء هل اشترت ام لا
 فلان افرى به او نكل عن اليمين على الحاصل في شفعة الخليلك او على السب
 في شفعة الجوار كالماء الشافعي كما مر في كتاب الدعوى او برهن الشفعين
 فبطل له بما هذا اذا لم ينكر المشتري طلب الشفعين الشفعة فلان انكر
 بما القول له بيمينه ابن كمال وان لم يحضر الثمن وقت الدعوى واذا فاضى
 لزمه احضاره والمشتري حبر الدار لقبض ثمنه ولو قبل الشفعين اذ
 الثمن فاض لم تبطل شفعتهما والخصم للشفعين المشتري مكلفا والبلد
 قبل التسليم الاول لملكه والثاني ليدع ابن كمال ولكن لا تسمع البيعة
 عليه حتى يحضر المشتري لانه المالك فيعبر بغيره ولو سلم المشتري
 لا يلزم حضور البائع لزوال المدة واليد عنه ابن كمال ويقضى الفاضل
 بالشفعة والعمدة لضمان الثمن عند الاستحقاق على البائع قبل
 تسليم البائع الى المشتري والعمدة على المشتري لو بعد كما مر للشفعين
 خيار الرؤية والعيب وان شرط المشتري البراءة منه دون خيار الشرط
 والاجل اختيار وفي الاشياء الشفعة بيع في كل الاحكام الاجماليان الغرور
 بالخبر وان اختلف الشفعين والمشتري في الثمن والدار مقبوضة والثمن
 منقود صرف المشتري بيمينه لانه منكر ولا يتقاعان ولو برهنه الشفعين
 احق لان يمينه ملزمة ادعى المشتري ثمنه وادعى بائعه اقل منه بلا

في بيعه بيمينه انما هو كالمشتري في بيعه بيمينه
 في بيعه بيمينه انما هو كالمشتري في بيعه بيمينه
 في بيعه بيمينه انما هو كالمشتري في بيعه بيمينه

في بيعه بيمينه انما هو كالمشتري في بيعه بيمينه
 في بيعه بيمينه انما هو كالمشتري في بيعه بيمينه
 في بيعه بيمينه انما هو كالمشتري في بيعه بيمينه

قوله ولا يتقاعان قال في المداينة
 لان الشفعة ان كان يبرهن عليه استحقاق
 الدار والمشتري بائعه عليه ثمنه فيكون له
 الزيادة والاختيار هنا بلا عذر وان لم يكن

قبضه والقول له اي للبائع ومع قبضه للمشتري ولو عكسا فبعد قبضه
 القول للمشتري وقبله يتقاعان واي نكل اعتبر قول صاحبه وان حلفا
 ببيع البيع ويأخذ الشفعين بما قال البائع ملتقى وحلف البعض بغيره
 في حق الشفعين فيما حلف به بلد وكذا هبة البعض الا اذا كانت بعد القبض
 اشياء وحلف الكل والزيادة لا فيما حلفه بكل المسمى ولو حلف النصف
 ثم النصف يأخذ بالنصف الاخير ولو علم انه اشتراه بالبائع فسلم ثم حلف
 البائع مدنية فله الشفعة كما لو باعه بالبائع فسلم ثم زاد البائع له جارية
 او متاعا فنية وفي الشراء بثلث ولو حلف كل واحد في حق المسلم ابن كمال
 يأخذ بثلثه وفي الشراء بالقيمة في بيع عفار بعفار يأخذ
 الشفعين كلا من العفارين بقيمة الاخر وفي الشراء بالثمن الموجب
 يأخذ بثلث او حلف الشفعة في الحال واخذ بعد الاجل ولا يتعجل
 ما على المشتري لو اخذ كمال ولو سكت عنه فلم يطلب في الحال وصبر حتى
 يطلب عند حلول الاجل يملك شفعته خلافا لابن يوسف ويأخذ
 بثلث الخمر وقيمة الخنزير ان كان البائع والمشتري والشفعين ذميا لا بد
 ان يكون البائع ايضا ذميا والا يعسد البيع فلا تثبت الشفعة ابن كمال
 معزيا للمبسوك ويأخذ بقيمة ما لا مر لو كان الشفعين مسلما المنفعة
 عن تملكها وتملكها ثم قيمة الخنزير هنا فدية مقام الدار لا مقام الخنزير
 ولذا لا يحرم تملكها بخلاف المورور على العاشر وطريق معرفة قيمة الخمر
 والخنزير بالرجوع الى دفع السلم او جالسون تلاب ولو اختلف فيهما
 في القول للمشتري عنانية ويأخذ الشفعين بالثمن وقيمة البناء والغرس
 مستحق في الفلح كما في الغصب فلتش ولو ذهبا بالوان كثيرة
 او كملها بغير كثير غير الشفعين بين تركها او اخذها واعطا ما زاد الصبيغ
 فيها تعذر نقضه ولا قيمة لنقصه بخلاف البقاء حلو والزاهد وسعي

قوله ولو حلف كل واحد في حق المسلم
 يقتضي ان كل واحد في حق المسلم
 هو مثلي حقيقة فبقي حلف في حق المسلم
 بل انه يقتضي ان يأخذ بثلث الخمر وليس كذلك
 ابن كمال لا يخبر عليه حيث قال في الثمن وفي الشراء
 بثلث مثلي ثم قال في الشراء حقيقة وحلف كل واحد
 في حق المسلم ثم قال في الثمن بثلث

لوبي الشتر او غرس او كلب الشبيع الشتر فلعنهما وعن الثلاثة ان شاء اخذ
 بالثمن وفيه البناء والغرس او ترط وبه قال الشافعي ومالك فلعن ابني
 جيل الغيرة حق اقوى ولذا تقدم عليه فينفض كذا ينفض الشبيع جميع تصرفاته
 اي الشتر حتى الوقف والمجد والغبرة والمبة زيلعي وزاحد وما النزع
 فلا يقع استحسانا لان له نهاية معلومة وبقي بالاجر ورجع الشبيع بالثمن
 بفك ان اخذ بالشعبة ثم بنى او غرس ثم استخفت ولا يرجع بقيمة البناء والغرس
 على احد لانه ليس بفرد ورجل الشتر ويدخل بكل الثمن ان خربت الدار او وجد
 الشجر بلا فعل احد والاصل ان الثمن يقابل الاصل لا الوصف وهذا اذا لم يبق شيء
 من نفق او حطب فلو بقي واخذ المشتري بالانفصال من الارض حيث لم يكن ثبعا
 للارض تنسفه حصته من الثمن فيقسم الثمن على قيمة الدار يوم العقد وعلى
 قيمة النفق يوم الاخذ زيلعي فلو لم ياخذ المشتري كان انتم له
 بعد انفصاله لم يسفك شيء من الثمن لعدم حبسه اذ هو من التواضع والتواضع
 لا يقابلها شيء من الثمن وبالاخذ بالشعبة تحولت الصفة الى الشبيع وفقد هله
 ما دخل ثبعا قبل النفق ولا يسفك بثلثه شيء من الثمن فانه شيخنا خلافا ما اذا
 تلب بعض الارض بغرق حيث يسفك من الثمن بحصته لان العاقبة بعض الاصل
 زيلعي ويدخل حصته العروة من الثمن ان نفق المشتري البناء لانه فصد الاثلاف
 وفي الاول الامة سماوية ويقسم الثمن على قيمة الارض والبناء يوم العقد خلافا
 انهم امة كما مر لتقومه بالحبس ونفق الاربعة كنفق اي الشتر والنفق بالنكر
 المنفوض له اي المشتري وليس للشبيع اخذ لزوال التبعية بانفصاله وياخذ بغيرها
 استحسانا لان اتصاله ان ابتاع ارضا وخلا وثمر او اثمر بعد الشراء بديك وان
 جرة المشتري فليس للشبيع اخذ له ما رواه هله بامانة سماوية وقد اشتراها
 بغيرها سفك حصته من الثمن في الاول اي شرها بغيرها وبكل الثمن في الثلاثة
 لحدوثه بعد القبض ففنى بالشعبة للشعبة للشبيع ليس له تركها شرح وحبنا

التحويل

لحويل الصفة اليه خلافا ما قبل الفضا الطلب في بيع جلد وقت انقطاع
 حق البائع اتعافا ودية بعوض مشروط ولا شيوع فيها وقت التغاير وفي
 بيع فضول او خيار ببيع وقت البيع عند الثمن وقت الاجارة عند الثالث وخيار
 مشتر وقت البيع اتعافا مجتبي من لم ير الشعبة بالجوار كاشافعه مثالا حكمها
 عند حكم يراه يقول له هل تعتقد وجوبها ان قال نعم اعتقد ذلك حكم له
 بها والا يفله لا يحكم بنية وبزازية وروى اخر الشبيع ايجاب الطلب
 لكون الفاض لا يراها فهو معزور وكذا لو طلب من الفاض احضاره فلا منع خلافا
 سبت اليهود كماليت شري ارضا بلانية وبيع تراها وبعده بلانية ثم اخذها الشبيع
 بالشعبة اخذها بخمس لان ثمنها يقسم على قيمة الارض يوم الشراء قبل ربيع
 التراب وعلى قيمة التراب الذي باعه واما سواء ولو كسرها كالكات فالحجواب
 لا يتعاقوت ويقال للمشتري ارفع ما كسبت فيها فهو ملكه حواء الزاهد وفيه
 شري دار الى احصاء ليس للشبيع ان يعمل الثمن وياخذها بالشعبة لانه ملكها
 بيع جلد ام فلو سيجد انه لا شعبة فيما بيع بيها جلد
 ولو بعد القبض لاحتمال البسخ نعم اذا سفك البسخ بينه وخوة وجبت وفي
 المبسوك النية بشرط العوض انما تثبت المثل للموهوب له اذا قبض الكل فلو
 وهب دارا على عوض البعد وهم يقبض احد العوضين دون الاخر ثم سلم الشبيع
 الشعبة فهو باطل حتى اذا قبض العوض الاخر كان له ان ياخذ الدار بالشعبة انتهى
 باب ما تثبت هي فيه اولا تثبت
 لا تثبت فصد الاربعة عقار ملو بعوض خرج المينة هو مال خرج المهر وان لم
 يكن يقسم خلافا للشافعي كرجي اي بيت الرجن مع الرجن نهاية وتمام ونير
 ونهر وبيت صغير لا يمكن قسمه لاربعة عرض بالسكون ما ليس بعقار فيكون ما بعده
 من عطف اخص على العام وبلد خلافا لما للدر وبناء وتخل اذا بيعها فصد
 ولو مع حق الفراق خلافا لما جمعه ابن الكمال لخالقته المنقول كما اجدد شيخنا

الرجل من الموهوب له ان يملكه

تسليم في كل ابعاضه بخلاف عكسه ثم شرع في الحيل وقال **وان باع رجل عقارا**
الا ذراعا مثلا في جانب حد الشبيع فلا شعبة لعدم الاتصال والغول
 بان نصب ذراعا سهو سهو وكذا لا شعبة لو وهب هذا القدر للمشتري
وان ابتاع سهو سهو ثم ابتاع بغيره فلا شعبة للبائع في السهم الاول
بفقط والبدي للمشتري لانه شريد وحيلة كله ان يشتري الزراع او السهم
 بكل الثمن الا درهما ثم البدي بالتباع وليس له تحليله بالسهم ما اردت به البطلان
 شفعته وله تحليله بالسهم ان البيع الاول ما كان تلجئة مؤبدا زادة معزيا
 للوجيز **وان ابتاعه بثمن كثير ثم دفع ثوبا عنه فلا شعبة** بالثمن
لا بالشوب فلا يرغب فيه وهذه حيلة تعم الشريد والجار لاكنها تضر بالبائع
 اذ يلزمه كل الثمن اذا استحق المنزل فالاولى بيع دراهم الثمن بدينار
 ليكمل الصواب اذا استحق وحيلة اخرى احسن واسهل وهي المتعارفة
 في الامطار ذكرها بقوله **وكذا لو اشترى بدينارهم معلومة بوزن او اشارة**
مع قبضة جلوس اشير اليها وجعل قدرها وضع الجلوس بعد القبض المجلس
 لان جملة الثمن تنوع الشعبة **درر فلت** وخوة في المضرات
 وينبغي ان الشبيع لو قال انا اعلم قيمة الجلوس وهي كذا ان ياخذها
 بالدراهم وقيمة ما لو اشترى دارا بعرض او عقار للشبيع اخذها بغيره
 كما مر فانه الصواب ثم نفل عن مخطعات الخيرية ما يوافقه فلت
 ووافقه في تنوير البطار وافر شجنا لكان نفعه ابنه في زواهر الجواهر بانه
 مخالف للاول وما في المتن والشروح مقدم على الفتاوى كما مر مرارا انتهى
 وقد منا انه لا شعبة فيما بيع فاسدا ولو بعد القبض لكان قتال العيب نعم
 اذا سفل العيب بالبنا وخوة وجبت نكحة الحيلة لاسفاه الشعبة بعد
ثبوتهما واما قوله للشبيع اشترى منه ذكره البرازي واما الحيلة لربيع
ثبوتهما ابتداء فعند ربيع يوسف لا نكحة وعند محمد نكحة ويبقى بقول يوسف

في البيع بالقبض لا في البيع بالثمن لان القبض لا يثبت ملكية المبيع بل يثبت حيازة المبيع

في الشعبة

في الشعبة فبكرة في السراجية بما اذا كان الجار غير محتاج اليه واستحسنه
 محشاه الاشياء وبضرة وهو الكراهة في النكحة والحج واية السجدة جوهره
ولا حيلة موجودة في كلامهم لاسفاه الحيلة بزازية وقال وكلينا هذا
 كثيرا فلم يجرها اذا اشترى جماعة عقارا والبائع واخر يتعدد الاخر
 بالشعبة يتعدد هم للشبيع ان يباخر نصيب بعضهم ويتو الباقى
وبعكسه وهو ما اذا تعدد البائع واخذ المشتري لا يتعدد الاخر بما بل ياخذ
 الكل او يترك لان فيه تعريف الصفة على المشتري بخلاف الاول لقيام الشبيع
 مقام احدهم فلم تتعرف الصفة فلا فرق بين كونه قبل القبض او بعده
 سمي لكل بعض ثوبا او سمي لكل جملة لان العبرة هنا بالخذ الصفة للاتحاد
 الثمن واعلم انه لو طلب الحصة من ثوب على شفعته ولو اشترى دارين او فريتين
 بصرين صفقة اخذها شبيعهما معا وتركها لهما احدهما ولو اخذها بالشرق
 والاخر بالغرب شرح جمع ويأتي **والعبرة** هذا الى العدة والاتحاد العاقد
 لتعلق حقوق العدة دون المال ولو وكل واحد جماعة للشبيع اخذ
 نصيب بعضهم اشترى نصيبه **والغير** مقسومة بفاسم المشتري للبائع اخذ
الشبيع نصيب المشتري الذي حصله بالقسمة وان وقع في غير جانبه على
 الاصح وليس له ان للشبيع نقضه مطلقا سواء قسم حكم او رضا على الاصح
 لانها من تمام القبض حتى لو فاسم الشريد وكان للشبيع النقص كما ذكره بقوله
خلاف ما اذا باع احد الشريكين نصيبه من دار مشتركة وفاسم المشتري
الشريد الذي لم يبيع حيث يكون للشبيع نقضه كنقص بعيده وحيث
 كما لو اشترى اثنان دارا واما شيعان ثم جاء شبيع ثالث بعد ما اقتسما
 بعهدا او غيره فله ان للشبيع ان ينقض القسمة ضرورة ضرورة النقص
 ثلثا شرح وهبانية اخذت الجار والمشتري في ملكية الدار التي يسكن
 فيها الشبيع الذي هو الجار والقول للمشتري لانه ينكر استحقاق الشعبة
 ان ينفذ بالقسمة في القسمة والشبيع لا ينفذ القبض وان كان له نفع فيه بعد العدة على البائع بكذا لا ينفذ

كل ما يقرأ ابيات فيلها وجاهرها
 الى ما بعد هذا

لا احدها

في البيع بالقبض لا في البيع بالثمن لان القبض لا يثبت ملكية المبيع بل يثبت حيازة المبيع

الغنم عند طلب احدهم فيجب ان يبيعها من معنى الاجاز على ان المبادلة قد
 جرى فيها الجبر عند تعلق من الغير كما في الشفعة وبيع ملوك المديون لوفاء
 دينه وينصب فاسم يرضى من بيت المال **يقسم بلا اخذ اجر منهم وهو**
احب وما في بعض النسخ واجب غلط وان نصب بذكر المثل صح لانها ليست
 بفضاء حفيضة فجلزله اخذ الاجرة عليها وان لم يجز على الفضا ذكره اخذ زادة
وهو على عدد الراس وكلها لا انصبها خلافا لما في قنينة بالفاسم لان اجرة
 الكيال والوزان بقدر الانصب واجلا وكذا سائر المئون كاجرة الراعي
 والحمل والحفظ وغيرها شرح جمع زاد في الملتقى ان لم يكن للقسمة وان كان لها
 وعلى الخلاف لان ذكره في الهداية بلغة فيل وتامة فيما علفته عليه والفاطم
 يجب كونه عدلا امينا عالما بما ولا يبيعش واحدا منها ليلاتيكم بل الزيادة ولا
 يشترط انقسام خوف توكلهم وصحت برضا الشركة الا اذا كان فيهم صغير
 او مجنون **لانايب عنه** او غائب لا وكيل عنه لعدم لزوم ما لا بد اجازة الفاض
 او الغائب او الصبي اذا بلغ او وليه هذا العورثة ولو شركاء بملك منية المقة
 وغيرها **وقسم نفقتي يذعنون ارثه بينهم** او ملكه مطلقا او شراة صرة الشريعة
 فلا فرق في النفقة بين شراة وارث وملكه مطلقا فلا **ومن النفقة**
 البناء والاشجار حيث لم تقبل النبعة بالقسمة وان قبلت فلا جبر فانه
 شيخنا **وعلا يذعنون شراة او ملكه مطلقا** فلان ادعوا انه ميراث
 عن زيد لا يقسم حتى يبرهنوا على موته وعرده ورفته وقال لا يقسم بغيرهم
 كذا في الصور الاخر **ولا ان يبرهنوا ان العفار معهما حتى يبرهنوا انه لهما**
 اتعافا في الاصح لانه يقتل انه معهما باجادة او اعلرة فتكون قسمة جعظ
 والعفار مجموع بنفسه ولو برهنوا على الموت وعدد الورثة وهو اية
 العفار فلت **قال شيخنا وكذا المنقول بدلاولى معهما وفيهم**
صغير او غائب قسم بينهم ونصب فابشر لمانظر للغائب والصغير ولا بد

او على التتبع فيه ذكره في العوارق بلفظ فيل وعلى الاطلاق بما هو اولى بغيره وتعلقه
 بالامر عند العمل بلفظ القسم كما في البرهان هـ

من البيعة

من البيعة على اصل الميراث عنده ايضا خلافا لما في قنينة من **فان يرضى وارث واحد**
 لا يقسم الا لابر من حضور اثنين ولو احدهما صغير او موصى له **او كانوا في**
 الشركة **مشتريين** اي شركاء بغير الارث **وغالب احدهم لان** في الشراة لا يصح
 الحاضر خصما عن الغائب خلافا لارث او **كلان** في صورة الارث العفار او بعهده
مع الوارث الضعيف او الغائب او كلان شيء منه لا يقسم للزوم الفضا على
 الضعيف او الغائب بلا خصم حاضر منهما **وقسم المال المشترك بلا حد طلبهم**
ان اتفعا كل حصته بعد القسمة ويطلب ذاك الكثير فقط ان لم يتفعا الاخر
لغلة حصته وفي اقلية يقسم بطلب كل وعليه العتوى لانه يتون على الاول
 وعليها العول **وان تضر الكل لم يقسم الا بظاههم** ليلاتيكم على موضوعه
 بالنقض في المحتجى خاتوت لهما يعلمان فيه طلب احدهما القسمة ان امكن
 لكل ان يعمل فيه بعد القسمة ماذ كان يعمل فيه قبلها قسم والا لا **وقسم**
عروض الخدم جنسها لا جنسها بعضها في بعض لو فوجها معا وضة لا تميز
 ويعقد التراض دون جبر الفاض **ولا الرقيق** وحده لمجش التباوت في الادع
 وقلا لا يقسم لود كورا فقط او انا ثا فقط كما يقسم الابل والغنم ورقيق
 المغم **ولا الجواهر** لمجش تباوتها **ولا الخلام** والبير والرحى والكتب وكل
 ملة في قسمة ضر **الا بظاههم** لما مر لو اراد احدهما البيع واي الاخر لم يجبر
 على بيع نصيبه خلافا لما في الروا في الجواهر لا تقسم الكتب بين الورثة ولا كن
 يتفعا كل بلهما يات ولا تقسم بلا وراق ولو بظاههم وكذا لو كان كتابا
 ذا مجلدات كثيرة ولو تراضيا ان تقوم الكتب ويأخذ كل بعضهما بالقيمة
 لو كان بالتراض حازر والا لا وفي التنازع خاتوت دار او خاتوت بين اثنين
 لا يكون قسمة ما جنتلجرا فيه فقال احدهما الاكر ولا اتفعا وقال الاخر
 اريد لدر امر الفاض بلهما يات ثم يقال لمن لا يريد الانتفاع ان شئت
 فاتفعا وان شئت فلا غلق البلب **دور مشتركة او دار وضيعة او دار ووطون**

طلب احدهم

لان حق الغائب في المالية حتى كان بالامام بغيره
 وقسم ثلثه وربعه غير المغم تعلق الحق
 بالعين في المالية بما مر في كتاب الهداية هـ

في حق الغائب في المالية حتى كان بالامام بغيره
 وقسم ثلثه وربعه غير المغم تعلق الحق
 بالعين في المالية بما مر في كتاب الهداية هـ

فسم كل واحد من عدة مختلفا ولو متلازمة او في محلين او في موضعين ممكنين
 سواء كانت كلهما في مصر واحد او لا وقالان الكل في مصر واحد والراي فيه
 للفاض وان في مصرين فقولوا ما كقولهم ويصور الفاسم ما يقسمه على فخره
 ليرفعه للفاض ويعبره على سائر القسمة ويرفعه ويقوم البناء ويرفعه على
 نصيب كل واحد وشربه ويلعب الانصباء بالاول والثاني والثالث وهلم جرا
 ويكتب اسما بهم ويرفع لتكيب القلوب فمن خرج سهمه او لاجله السهم الاول
 ومن خرج ثانيا فله السهم الثاني الى ان ينتهي الى الاخير واعلم ان الدراهم ثمانية
 في القسمة للعقار او منقول الابن فلهم جلو كان ارض وبناء او منقول فسم
 بالغنية عند الشئ وعند الثالث يرد من العروة بفائدة البناء فلان معنى فضل
 ولا يمكن التسوية رد الفضل دراهم للضرورة واستحسنه في الاختيار فسم
 ولا احد علم بميل ما او طريق في ملأ الاخر واحال انه لم يشترط في القسمة
 صرح عنه ان امكن في الاقسمة اجما عا واستوتعت ولو اختلفوا في مال
 بعضهم ابقيناه مشتركا كانه ان امكن ابراز كل فعل كما يسهل الزيلعي اختار
 في مقدار عرض الطريق جعل عرضها قدر عرض باب الدار واما في الارض فيقدر
 مسر الشور زيلعي بقوله اي ارتجاعه حتى يخرج كل واحد منهم جناح في نصيبه
 ان موقف الباب لا يميزا وانه لان قدر طول الباب من الهواء مشترط والبناء على
 الهواء المشترك لا يجوز الابرضي الشركاء جلالية ولو شركوا ان يكون الطريق
 في فسخه الدار على التعلات جاز وان وصية كان سائرهم في الدار متساوية
 وذلك لان القسمة على التعلات بالتراضع في غير الاموال الربوية جارية
 مجاز فسم التنبس على كراه لان ليس يوزعها العقب بالشرعية على الصحيح بل
 بالقبول والميزان لانه وزني سبيل له اي جوفه علوه مشترك لان سبيل مشترك
 مشترك والعلو للاخر وعلوه مشترك والسبيل للاخر فوم كل واحد من ذلك
 على حدة وفسم بالغنية عند محذوبه يعني انكر بعض الشركاء بعد القسمة ان يبا
 القسمة بان قال بعضهم بل نعزم الطريق بل يعني مشترك مثل ملكان قبل القسمة ففرضيه احكام بان كان يستقيم ان يعي
 وان كان لا يستقيم فلو رجع فخره بين جملتهم ففرضه تكيل للبيعة مبيدوا الطريق هـ نصيب

لو قالوا في مصر كل واحد في مصرين فقولوا ما كقولهم ويصور الفاسم ما يقسمه على فخره ليرفعه للفاض ويعبره على سائر القسمة ويرفعه ويقوم البناء ويرفعه على نصيب كل واحد وشربه ويلعب الانصباء بالاول والثاني والثالث وهلم جرا ويكتب اسما بهم ويرفع لتكيب القلوب فمن خرج سهمه او لاجله السهم الاول ومن خرج ثانيا فله السهم الثاني الى ان ينتهي الى الاخير واعلم ان الدراهم ثمانية في القسمة للعقار او منقول الابن فلهم جلو كان ارض وبناء او منقول فسم بالغنية عند الشئ وعند الثالث يرد من العروة بفائدة البناء فلان معنى فضل ولا يمكن التسوية رد الفضل دراهم للضرورة واستحسنه في الاختيار فسم ولا احد علم بميل ما او طريق في ملأ الاخر واحال انه لم يشترط في القسمة صرح عنه ان امكن في الاقسمة اجما عا واستوتعت ولو اختلفوا في مال بعضهم ابقيناه مشتركا كانه ان امكن ابراز كل فعل كما يسهل الزيلعي اختار في مقدار عرض الطريق جعل عرضها قدر عرض باب الدار واما في الارض فيقدر مسر الشور زيلعي بقوله اي ارتجاعه حتى يخرج كل واحد منهم جناح في نصيبه ان موقف الباب لا يميزا وانه لان قدر طول الباب من الهواء مشترك والبناء على الهواء المشترك لا يجوز الابرضي الشركاء جلالية ولو شركوا ان يكون الطريق في فسخه الدار على التعلات جاز وان وصية كان سائرهم في الدار متساوية وذلك لان القسمة على التعلات بالتراضع في غير الاموال الربوية جارية مجاز فسم التنبس على كراه لان ليس يوزعها العقب بالشرعية على الصحيح بل بالقبول والميزان لانه وزني سبيل له اي جوفه علوه مشترك لان سبيل مشترك والعلو للاخر وعلوه مشترك والسبيل للاخر فوم كل واحد من ذلك على حدة وفسم بالغنية عند محذوبه يعني انكر بعض الشركاء بعد القسمة ان يبا القسمة بان قال بعضهم بل نعزم الطريق بل يعني مشترك مثل ملكان قبل القسمة ففرضيه احكام بان كان يستقيم ان يعي وان كان لا يستقيم فلو رجع فخره بين جملتهم ففرضه تكيل للبيعة مبيدوا الطريق هـ نصيب

نصيبه وشهد القاسمان بالاستيعاب لحقه تقبل وان قسم ابا جبر في الاصح
 ابن الملأ وان شئ من قاسم واحد لانه ورد ولو ادعى احد من ان نصيبه شئ
 وقع في يده حبه فالحق وقدره بالاستيعاب اولم يفر ذكره وذكره البر جند لم يفرق
 الابرهقان او افرار الخصم او نكوله جلو قال الراجعة نعمت ولا تقاض لانه اعتد
 على جعل الاسمين ثم كثر غلظه وان قال فبطله باخره يركب بعضه والآخر شريكه
 فالجواب لانه مشترك وان قال فيل افراره بالاستيعاب اظن من ذلك كذا الى كذا
 ولم يسمه التي وكثره شريكه كذا لاجل ان نصيبه القسمة كالاختلاف في قدر البيع
 ولو اقسما دارا او اطلب كذا لاجل بقاءه على احد من ابنته في يد الاخر انه من
 نصيبه والآخر عليه البيعة لانه مدع وان اقلها جلا جرة البيعة المدع
 لانه خلع وان كان قبل الاشهاد على القبض كالحا ومحت وكذا لو اختلفا
 في العود وان استحق بعض معين من نصيبه لا يعبر القسمة انما فاعلى الصحيح
 وفي استحقاق بعض شرايع في الكل نصيب اتعافا وفي بعض شرايع من نصيبه
 لا يعبر جبر اخلافا للشئ بل يستحق منه يرجع حصة ذلك في نصيب شريكه
 ان شاء او نفرض القسمة دفعا لضرر التفتيش قلت يعني هاهنا
 احتمال اخر وهو ان يستحق بعض من نصيب كل واحد من كان شرايعا فسحت
 وان كان معينا فان تساويا مظاهر والا فبالعبرة لذكر التراب كذا من قبل الم
 يعبر وهذا بالذكر كذا من دين في التركة المقسومة تعبر القسمة الا اذا فوض
 اي الدين او ابرار الغرماء ذمم الورثة او بقى من اي من التركة ما يعبر به
 لدرال المدع ولو كثره غلظه لا يدخل تحت التقويم في القسمة فلان كل ذلك
 بقضاء بطلت اتعافا فلان تصرف الفاضه مفيد بالعدول ولم يوجد ولو وقع
 في رشح بكل ايضا في الاصح لان شرط جوازها المعادلة ولم توجد موجب
 نقصها خلافا للصحيح الخلاصة قلت ولو قال كذا كثره تعبره لكان
 او نبي وسمع دعواه ذلك اي ما ذكر من الغبن العا حشر ان لم يفر بالاستيعاب

لو قالوا في مصر كل واحد في مصرين فقولوا ما كقولهم ويصور الفاسم ما يقسمه على فخره ليرفعه للفاض ويعبره على سائر القسمة ويرفعه ويقوم البناء ويرفعه على نصيب كل واحد وشربه ويلعب الانصباء بالاول والثاني والثالث وهلم جرا ويكتب اسما بهم ويرفع لتكيب القلوب فمن خرج سهمه او لاجله السهم الاول ومن خرج ثانيا فله السهم الثاني الى ان ينتهي الى الاخير واعلم ان الدراهم ثمانية في القسمة للعقار او منقول الابن فلهم جلو كان ارض وبناء او منقول فسم بالغنية عند الشئ وعند الثالث يرد من العروة بفائدة البناء فلان معنى فضل ولا يمكن التسوية رد الفضل دراهم للضرورة واستحسنه في الاختيار فسم ولا احد علم بميل ما او طريق في ملأ الاخر واحال انه لم يشترط في القسمة صرح عنه ان امكن في الاقسمة اجما عا واستوتعت ولو اختلفوا في مال بعضهم ابقيناه مشتركا كانه ان امكن ابراز كل فعل كما يسهل الزيلعي اختار في مقدار عرض الطريق جعل عرضها قدر عرض باب الدار واما في الارض فيقدر مسر الشور زيلعي بقوله اي ارتجاعه حتى يخرج كل واحد منهم جناح في نصيبه ان موقف الباب لا يميزا وانه لان قدر طول الباب من الهواء مشترك والبناء على الهواء المشترك لا يجوز الابرضي الشركاء جلالية ولو شركوا ان يكون الطريق في فسخه الدار على التعلات جاز وان وصية كان سائرهم في الدار متساوية وذلك لان القسمة على التعلات بالتراضع في غير الاموال الربوية جارية مجاز فسم التنبس على كراه لان ليس يوزعها العقب بالشرعية على الصحيح بل بالقبول والميزان لانه وزني سبيل له اي جوفه علوه مشترك لان سبيل مشترك والعلو للاخر وعلوه مشترك والسبيل للاخر فوم كل واحد من ذلك على حدة وفسم بالغنية عند محذوبه يعني انكر بعض الشركاء بعد القسمة ان يبا القسمة بان قال بعضهم بل نعزم الطريق بل يعني مشترك مثل ملكان قبل القسمة ففرضيه احكام بان كان يستقيم ان يعي وان كان لا يستقيم فلو رجع فخره بين جملتهم ففرضه تكيل للبيعة مبيدوا الطريق هـ نصيب

ينظر العرف بينه وبين مؤلفه في استحقاق بعض شرايع في الكل هـ

وان اقر به لا تسمع دعوى الغلط والغبن للتناقص الا اذا ادعى الغصب فتسمع دعواه وتقامه في الخالية **ادعى احد المتغالبين للتركة ديناً في التركة في دعواه** ولا تناقض لتعلق الدين بالمعنى والقسمة بالصورة **ولو ادعى عينا بدين سب** كان لا تسمع للتناقص الا اذا قدم على القسمة اعتزاج بالشركة وفي الخالية افتسموا داراً او ارضاً ثم ادعى احدهم في قسم الآخر بناء او خلازم انه بناء او غرسه لم تقبل بينته **وفعت شجرة في نصيب احدهما اغصانها متزلية في نصيب الآخر ليس له ان يجبر على قصها به يعني** لانه استحق الشجرة باغصانها اختياراً **روى احدهما اي احدهما الشريكين بغير اذن الآخر في غمار مشترك بينهما** فطلب شريكه رفع بناءه قسم الغمار فلفن وقع البناء في نصيب الناحية فيها ونعت والاهدم البناء وحكم الغرس كذلك بترزية **القسمة تقبل التفرغ ولو افتسموا واخذوا حصتهم ثم تراضوا على الاشتراك بينهم في وعاد في الشركة في غمار او غيره لان قسمة التراضى بملء ذلة ويصح معهما وهبة بملء ذلة بالتراضى بترزية **المقبوض في القسمة العائدة كقسمة على شرط هبة او صرفة او بيع من المفسوم او غيره يشب المملوك فيه ويعيد جواز استرجاعه فيه** لغايضة ويضمنه بالقيمة **كل المقبوض بالشر العاشر** فانه يعيد المملوك كما مر في بدبه **وقيل لا يشبهه** جزم بالقبيل في الاشياء وبالأول في البرازية والغنية **ولو تملك بيتاً في سكنى دار واحدة** يسكن هذا بعضهما وذا بعضهما او هذا شهما وذا شهما **او دارين يسكن كل داراً او في حرمه عبد خذم هذا يوماً وذا يوماً او عبد من خذم هذا هذا والاخر الاخر او في غلة دار او دارين** كذلك في التملوك في الوجوه الستة استحسننا التعاقب واللاح ان الفاضل يملك بينهما جبراً بطلب احدهما ولا تبطل بوجوب احدهما ولا بموتها ولو طلب احدهما القسمة فيما يقسم بطلت ولو اتفقا على ان ينفقه كل عبد على من خذمه جاز استحسننا خلاف الكسوة وما زاد في نوبة احدهما في الدار الواحدة**

مشتري

فيما كان المفسوم من المفسوم او غيره يشب المملوك فيه ويعيد جواز استرجاعه فيه لغايضة ويضمنه بالقيمة كل المقبوض بالشر العاشر فانه يعيد المملوك كما مر في بدبه وقيل لا يشبهه جزم بالقبيل في الاشياء وبالأول في البرازية والغنية ولو تملك بيتاً في سكنى دار واحدة يسكن هذا بعضهما وذا بعضهما او هذا شهما وذا شهما او دارين يسكن كل داراً او في حرمه عبد خذم هذا يوماً وذا يوماً او عبد من خذم هذا هذا والاخر الاخر او في غلة دار او دارين كذلك في التملوك في الوجوه الستة استحسننا التعاقب واللاح ان الفاضل يملك بينهما جبراً بطلب احدهما ولا تبطل بوجوب احدهما ولا بموتها ولو طلب احدهما القسمة فيما يقسم بطلت ولو اتفقا على ان ينفقه كل عبد على من خذمه جاز استحسننا خلاف الكسوة وما زاد في نوبة احدهما في الدار الواحدة

مشتري لا في الدارين ويجوز في عبود ارضى السكنى والحرمة وكذا في كل مختلف المنفعة ملتقى وتامه فيما علقته عليه **ولو تملك بيتاً في غلة عبد او في غلة عبد من او تملك بيتاً في غلة بعل او بعلين او في ركوبه بعل او بعلين او في غلة شجرة او في لبن شاة لا يبيع في المسائل الثمان وحيلة الثمار وكونها ان يشتري حظ شريكه ثم يبيع كلها بعد مرضه نوبته او يتفجع باللبن بغير معلوم استغراضا لنصيب صاحبه اذ فرض الشارع جازاً **وع** الغرامات ان كانت لحفظ الاملاط والقسمة على فرد المملوك وان لم يملك الانفس وعلى عدد الروس ولا يدخل صبيان ونساء فلو غرم السلطان قرية تقسم على هذا ولو خيف العرق فلا تقفوا على الفداء استعفاً بالغرم بعدد الروس لانها لحفظ الانفس **المشتري اذا انهدم ما في احدهما العمارة ان احتل القسمة لاجبر وقسم والا بنى ثم اجره ليرجع بما انفق لو باسراف الفاضل والا بغيره البناء وقت البناء له التصرف في ملكه وان تضر جاره في ظاهر الرواية الكل في الاشياء وفي المحتسب وبه يعني وفي السراجية الفتوى على المنع قال المصنف اختلف الاجتباء وينبغي ان يقول على ظاهر الرواية هو قلت ومرو في تصرفات الفضا وفي الوهبانية وشرحها****

كتاب المزارعة من استمرها ظاهرة هي لغة معا علة من الزرع وشرعاً علف على الزرع ببعض الخراج واركانها اربعة ارض وبذر وعمل وبقر ولا تصح عند الامام لانها لا تفيقر

فكوله وينبغي ان يرضى بما عمل يتفق والصغير بما ذنبه راجع الى الفاضل يعني ان ارضى بالعمارة يتفق بما ذنب الفاضل

من غير ان يرضى به فانه لا يرضى به

فكوله وينبغي ان يرضى بما عمل يتفق والصغير بما ذنبه راجع الى الفاضل يعني ان ارضى بالعمارة يتفق بما ذنب الفاضل

فكوله وينبغي ان يرضى بما عمل يتفق والصغير بما ذنبه راجع الى الفاضل يعني ان ارضى بالعمارة يتفق بما ذنب الفاضل

فكوله وينبغي ان يرضى بما عمل يتفق والصغير بما ذنبه راجع الى الفاضل يعني ان ارضى بالعمارة يتفق بما ذنب الفاضل

فكوله وينبغي ان يرضى بما عمل يتفق والصغير بما ذنبه راجع الى الفاضل يعني ان ارضى بالعمارة يتفق بما ذنب الفاضل

فكوله وينبغي ان يرضى بما عمل يتفق والصغير بما ذنبه راجع الى الفاضل يعني ان ارضى بالعمارة يتفق بما ذنب الفاضل

فكوله وينبغي ان يرضى بما عمل يتفق والصغير بما ذنبه راجع الى الفاضل يعني ان ارضى بالعمارة يتفق بما ذنب الفاضل

فكوله وينبغي ان يرضى بما عمل يتفق والصغير بما ذنبه راجع الى الفاضل يعني ان ارضى بالعمارة يتفق بما ذنب الفاضل

فكوله وينبغي ان يرضى بما عمل يتفق والصغير بما ذنبه راجع الى الفاضل يعني ان ارضى بالعمارة يتفق بما ذنب الفاضل

فكوله وينبغي ان يرضى بما عمل يتفق والصغير بما ذنبه راجع الى الفاضل يعني ان ارضى بالعمارة يتفق بما ذنب الفاضل

فكوله وينبغي ان يرضى بما عمل يتفق والصغير بما ذنبه راجع الى الفاضل يعني ان ارضى بالعمارة يتفق بما ذنب الفاضل

فكوله وينبغي ان يرضى بما عمل يتفق والصغير بما ذنبه راجع الى الفاضل يعني ان ارضى بالعمارة يتفق بما ذنب الفاضل

فكوله وينبغي ان يرضى بما عمل يتفق والصغير بما ذنبه راجع الى الفاضل يعني ان ارضى بالعمارة يتفق بما ذنب الفاضل

فكوله وينبغي ان يرضى بما عمل يتفق والصغير بما ذنبه راجع الى الفاضل يعني ان ارضى بالعمارة يتفق بما ذنب الفاضل

فكوله وينبغي ان يرضى بما عمل يتفق والصغير بما ذنبه راجع الى الفاضل يعني ان ارضى بالعمارة يتفق بما ذنب الفاضل

فكوله وينبغي ان يرضى بما عمل يتفق والصغير بما ذنبه راجع الى الفاضل يعني ان ارضى بالعمارة يتفق بما ذنب الفاضل

فكوله وينبغي ان يرضى بما عمل يتفق والصغير بما ذنبه راجع الى الفاضل يعني ان ارضى بالعمارة يتفق بما ذنب الفاضل

الطمان **وعندهما تنج** وبه يعنى الحاجة وفيما ساعلى المظانية بشرط ثمانية
 صلاحية الارض للزراعة **واهلية العاقرين** وذكر المدة اى مدة متعارفة فتعسر
 بالانتمى فيها منها وبما لا يعسر اليها احدهما غالبا وفيل في بلاد ذات
 بلا بيان مدة وتقع على اول زرع واحد وعليه العتوى مجتبى وبزازية
 وافر المص **وذكر رب البذر** وفيل يكتم العرف **وذكر جنسه** لا فدر لعله
 باعلام الارض وشركه في الاختيار **وذكر فسله** العامل الاخر ولو بينا حظ
 رب البذر وسكتا عن حكمه العامل جاز استخسانا **وذكر التولية** في الارض
 ولو مع البذر والعامل **وذكر الشركة** في الخارج ثم فرع على الاخير بقوله
فتبطل ان شرط لاحدهما فخران مسماة او ما يخرج من موضع معين او وضع
رب البذر بقره او وضع الخارج الموكف وتصيب الباقي بعد ربحه بخلاف
 شرط دفع خراج المفاسمة كثلث وربع او شرط دفع العشر للارض واحدهما
 لانه مشاع فلا يؤد الى قطع الشركة او شرط التبن لاحدهما **والحب** للآخر
 اى بكل لقطع الشركة فيما هو المقصود او شرط تنصيب الحب والتبن
لغير رب البذر لانه خلاف مقتضى العقد او شرط تنصيب التبن والحب
 لاحدهما لقطع الشركة في المقصود وان شرط تنصيب الحب والتبن لهما
البذر كما هو مقتضى العقد **اولم يتعرض للتبن** صحت وجب البذر لرب
 البذر وفيل بينهما تبعا للحب كذا قاله المص تبعا للمصر وغيره لكان اعتمد
 صاحب الملتقى الثاني حيث قدمه وقال والتبن بينهما وفيل لرب البذر
 فلت **وشرح الوهبانية** عن الفنية المزارع بالربع لا يستحق
 من التبن شيئا وبلا ثلث يستحق النصف **وكذا صحت** لو كان للارض والد
 لزيد والبقر والعمل للآخر والارض له **والباقي** للعمل والباقى للآخر فمذرة
 الثلاثة جارية **وبطلت** في اربعة اوجه لو كان للارض والبقر لزيد والسعر
 والبقر له والآخران للآخر والبقر والبقر له **والباقي** للآخر فمذرة
 البقر

في اربعة اوجه لو كان للارض والبقر لزيد والسعر والبقر له والآخران للآخر والبقر والبقر له الباقي للآخر فمذرة البقر

العفل سبعة اوجه لانه اذا كان من احدهما احدهما والثلاثة من الآخر فمذرة
 اربعة واذا كان من احدهما اثنان واثنان من الآخر فمذرة ثلاثة ومتى دخل
 ثلث فكثر حصته فسدت **واذا صحت** فالحارج على الشرط **والماش** للعامل
 ان لم يخرج شئ **في الصحبة** ويجوز من ابنى على المص الارب البذر فلا يجبر
 قبل الغلبة **وبعد** يجبر **وذكر** متى فسدت فالحارج لرب البذر لانه غناء
 ملكه ويكون للحارج مثل عمله او ارضه ولا يزد على الشرط بالغاما بلغ عند
 المحد وان لم يخرج شئ **في العاصدة** فلن كان البذر من قبل العامل وعليه اجر
 مثل الارض والبقر وان كان من قبل رب الارض فعليه اجر مثل العامل
 حلا ولو امتنع رب الارض من المص فيه ما وفكر رب العامل في الارض فلا
 شئ له لكرابه حكما اى في الفضل اذ لا فية للمنازع ويسترضى ديلته فيعنى
 بان يوفيه اجر مثله لغرة **وتعسر المزارعة** بقر من خروج الى بيعها اذا لم يثبت
 الزرع لكان يجب ان يسترضى المزارع ديلته اذا عمل كما مر اذا ثبت ولم
 يستحصل لم تبع الارض لتعلق حق المزارع حتى لو اجاز جاز فان مضت المدة
 قبل ادراك الزرع فعلى العامل اجر نصيبه من الارض الى ادراكه اى الزرع كما
 في الاجارة خلاف ما لو مات احدهما قبل ادراك الزرع حيث يكون الكل على
 العامل ووارثه لبقاء العقد استخسانا كما سعى **دفع رجل ارضه الى**
 واخر على ان يزرعها بنفسه وبقره والبذر بينهما نصيبان **والخارج** بينهما
 كزلة **وعلمنا** على هذا ان المزارعة جارية ولو كان الخارج بينهما نصيبين وليس
 للعامل على رب الارض اجر لشركته فيه **والعامل** يجب عليه ان يصب الارض
 لهما حصرا بعقد العقد **وكذا لو كان** البذر ثلثا من احدهما وثلثه من
 الآخر والربع بينهما نصيبين على غير بذرهما فهو باسرها لا شراهما **الا غلرة**
 في المزارعة عمدا دية **واعلم** ان نفقة الزرع مكلفا بعد مضي المزارعة عليهما
 بقدر الحصر وما قبل مضيا فكل عمل قبل انتماء الزرع كنفقة بذر ومثونة

اى من نفقة الزرع ومثونة الحصر وكذا
 المزارعة وهذه الاشياء مذكورة في
 الشرأختصر العبدية

اى سواء احتجى اليه قبل انتماء الزرع
 او بعده

اذ لم يكن من النور مع ان الارض لم تزل والعلل منه لم يبق
من الارض لم يبق من النور مع ان الارض لم تزل والعلل منه لم يبق

او معاملة لا اجير بغيرية مدياتي
او معاملة لا اجير بغيرية مدياتي

على ان يكون في الارض ما هو
على ان يكون في الارض ما هو

فيه ان التعريف معرج بلا تحرف فانه السيد الرشيد
الان يقال في قوله على الغالب

ثم زرع على الارض ان على وجه الاعانة في الزراعة والافنض لها دفع الارض
المستأجرة من الاجر مزارعة جاز ان البذر من المستأجر ومعاملة لم يجر استأجر
ارض ثم استأجرها صاحبها ليعمل فيها جاز الكل من نسيج المير فقلت
وجبه في اخر باب جنانية البهيمية معربا للخلابة يستأجر امر البستاني
وغفل حتى دخل الماء وتلعت الكروم والحيكان فال يضمن الكروم والحيكان
ولو فيه حصص من الحصرم لا العنب لانه لينة بصره حقه عليها قال في يضمن
العنب في عرفنا انتهى العقب بل الاذن الاخر ولا امر فاض فهو مشرع كرمه دار
مشتركة مات العامل بفعل وارثه انا اعمل الى ان يستحصله فله وان اي رب
الارض ملتقى وفي الوصاية

ويأخذوا للتيتم وصية مزارعة ان كان ما هو يميز
ولو قال بذر الارض في مزارع له القول بعد الحصر واخصم ينكر

كتاب المساقاة

التي من استبنتها هي العاملة بلغة اهل المدينة فهي لغة وشرعا معافاة
دفع الشجر والكروم وهل المراد بدفع الشجر ما يعمر غير الشجرة كالحجر والصفيط
لم اره الى من يصلح به معلوم من شجرة وهي كذا مزارعة حيا وخلافا
وكذا شروها تكن هنا يخرج بيان البذر ونحوه الا بالاربع اشياء فلا تشتري
هنا اذا انتفع احدهما بغير عليه اذ لا ضرر بخلاف المزارعة كذا مر واذا انقضت
المدة تنزل بل الاجر ويعمل بل الاجر وفي المزارعة بل اجر واذا استحق التخييل
يرجع العامل بل اجر مثله وفي المزارعة بغية الزرع والرابع بيان المدة ليس
بشر هنا استحسننا للعلم بوقته عادة وحسنه تقع على اول ثم يخرج
في اول السنة وفي الرخصة على اذ اذ بزرها ان الرغبة فيه وحده وان لم يخرج
في قلده الستة شمسرت ولو ذكر مدة لا يخرج الثمرة فيها بفسدت ولو تلغ الثمرة
فيها او لا تبلغ في عدم التيقن بعوات المفصود ولو خرج في الوقت المسمى

حيلة وكريه نهر على العامل ولو بلا شرك جاز ان تظهري بقى ما لا مشترك بينهما
فوجب عليها ما منته كخطاد ودياس كذا مره المص وحمل عليه اطل صدر الشريعة
عليه عظمته فان شرا على العامل ففسدت كما لو شرا على رب الارض بخلاف
مالومات رب الارض والزرع بقول فان العمل جبه جميعا على العامل او وارثه
لبقاء مدة العقد والعقد يوجب على العامل عملا يجتاج اليه الى انهاء الزرع كذا مر
ولو مات قبل البذر بطلت ولا شيء والكراب كذا مر وكذا لو فسخت بدلين فخرج مجتبي
وجع اشترا العمل كخطاد ودياس ونسب على العامل عن التعلق للعامل وهو
الاصح وعليه الفتوى ملتقى الغلة في المزارعة مطلقا ولو جاسرة امانة في يد
المزارع ثم فرغ عليه بقوله فلا ضمان عليه لو هلكت الغلة في يده بلا ضمه
فلا تنجح بطل الكفالة نعم لو كفل خصته ان استعمل في مزارعة والكفالة ان لم
تكن على وجه الشرك والافسدت المزارعة طائفة ومثله في الحكم المعاملة اي
المساقاة فان حصة الدخلفان في يد العامل امانة واذا فسر المزارع في سف
الارض حتى هلك الزرع بهذا السبب لم يضمن المزارع في المزارعة العباسية
ويضمن في الصحبة لو جوب العمل فيه كذا مر وهي في يده امانة فيضمن بالانقضاء
في السراجية اقل من ثلث السفني عمدا حتى ييسر ضمن وقت ما تترك السفني فيمنته
تأبنا في الارض وان لم يكن للزرع قيمة فومت الارض مزرعة وغير مزرعة
فيضمن فضل ما بينهما فيسرع وخرج الاكثار السفني ان تاخير اعتاد
لا يضمن والا يضمن شرط عليه عليه الحصاد فتعاقل حتى يظفر ضمن ان ان
يؤخر تاخير اعتاد الا يضمن تركه ففسد الزرع حتى اكمل الدواب ضمن وان لم
يبد الجراد حتى اكمل كذا ان امكن كذا مره ضمن والا لا بزارية زرع ارض رجلا
بلا امره كالمدة بجهة الارض فان كان العرف جرى في قلده الغريرة بالنقص او بالثلث
ونحوه وجب ذلك حوث بين رجلين اي احدهما ان يسقيه اجره ولو جسر قبل
رفعه للمحكم وامره بذلك ثم امتنع ضمن جواهر الفتاوى وشرك البذر على المزارع

قوله وحمل عليه صدر الشريعة ان الفا على الفاعل في قوله فان شرا على العامل ففسدت كما لو شرا على رب الارض بخلاف
عليه عظمته فان شرا على العامل ففسدت كما لو شرا على رب الارض بخلاف
قوله فان شرا على العامل ففسدت كما لو شرا على رب الارض بخلاف
قوله فان شرا على العامل ففسدت كما لو شرا على رب الارض بخلاف

ثم زرع

فيكون على ما مر في كتاب المساقاة

ان شاء

2
 ॥ श्रीगणेशाय नमः ॥
 ॥ श्रीगणेशाय नमः ॥
 ॥ श्रीगणेशाय नमः ॥
 ॥ श्रीगणेशाय नमः ॥

التفسير به يتناسب المراجعة لا الصلابة ٢٥

ان شاء عمل على ما كان **وتجسغ بالعز** كذا **الاجارة** ومنه كوني
 العامل **عاجز** عن العمل **وكونه** صار **فاجاز** على ثمره **وسعفه** منه **دفع**
 للضرر **وسرع** ما قبل **الادرا** كسفه **وتلفح** **وحبط** فعلى العامل
 وما بعده كجذاذ **وحبط** فعليهما **ولو** شرط على العامل **فسد** اتعاقبا
ملتقى والاصل ان ما كان من عمل قبل **الادرا** كسفه فعلى العامل **وبعد**
 كحطاد فعليهما **كما** بعد **القسمة** **بل** **يحبط** **دفع** كونه **معاملة** **بالنصب** ثم زاد
 احد **طما** على **النصب** ان زاد **رب** **الكرم** لم **يجز** **لانه** **هبة** **مشاع** **يعسم** وان زاد
 العامل **جاز** **لانه** **اسقاط** **دفع** **الشجر** **لشريكه** **مساواة** لم **يجز** **لانه** **لا**
شريك **في** **دفع** **العمل** **لنفسه** **وفي** **الوهبانية**

وما لك في ان يسلطني غيره
واي شياء دون ذبح يلقى

كتاب الذبائح

مناسبتها للمزاجية كونها انطاوية الحال للانس فاع بالنبات والحيوان
في المثال الذبيحة اسم ما يذبح كالذبح بالكسر واما بالعج فقطع الاوداج **حرم**
حيوان من شأنه الذبح خرج السموم والجراد فيحلمان بلاذكاة ودخل التردية
والنطحية وكل عالم **يزحم** ذكاء، تنوعا اختياريا كان او اضطراريا وذكاة
الضرورة جرح وطعن وانفاد دم **باله موضع وقع من البدن وذكاة**
الاختيار ذبح بين الخلق واللينة بالعج المخرج من الصدر وعرفه الحلقوم
كله وسطه واعلاه واسفله وهو مجرى النفس على الصحيح والمرء وهو
مجري الطعام والشراب **والود جان مجرى الدم وحل المذبوح بقطع اثلثات**
منها اذ لاكثر حتم الكل وحل يكفي قطع اكثر كل منها خلافا وصح البزازي
قطع كل حلقوم ومربى واكثر ووج وسيجي، انه يكفي من الحياة فذر ما يبغي
في المذبوح **وحل الذبح بكل ما اجري الاوداج** اراد بالاوداج كل الاربعة تغليا

علمي الشفاء اتبع لموت فارجع الحضر ولا يغفروني افضها لي ويبدأ الجوارح كلان مع التسمية ٧٧

المعروف الذكوة بالعلماء. جميع اجمع عليه

ای بشرط ان قطع العقد مملک الی الامر که
حرره به الشریف البیاض

صاحب يد ربع صور لاكن لا يتكفى الماحورين
المعظم والمري مع احد الودجين

في قوله لو كانا من جنس واحد
 في قوله ولو كانا من جنس واحد
 في قوله ولو كانا من جنس واحد

والدم اي اساله ولو بناه او بليحة اي فشر فصب او مروة وهو حجر
ايض كالمسكين يذبح به الا اسنا وضم اعلا بين ولو كانا من جنس واحد
مع الكراهة لما فيه من الضرر بالحيوان كذبحه بشجرة كليلية ونذير احدا
شعره قبل الاضجاع وكراهة بعدة كذا في جملته الى المذبح وذبحها من فجاجها
 ان بقيت حية حتى تقطع العروق والالم قبل الموت بلا ذكاة **والضلع بعينه**
 فيكون بلوغ المسكين الضلع وهو عرق ابيض في جوف عظم الرقبة كره كل
 تعذيب بلا جاذبة مثل قطع الراس والسليخ قبل ان ترد اي تسكن من الاضراب
 وهو تفسير باللازم كما لا يخفى وكراهة ترداد النجاسة الى القبلة كخالفه السنة
 وكون شرط الذاب مسلما خلا لا ذبح الحرم وان كان صيدا حرام لا تحله
 الذكاة في الحرم مطلقا او كتابيا ذميا او حريميا الا اذا سمع منه عند الذبح ذكر
 المسج فقتل بجملة ما ولو الذاب فجنونا او امرأة او صبياء يعقل التسمية
والذبح ويغفر او اغلظ او اخرس لا يحل ذبيحة غير كتابية من وثنية ومجوسية
ومرتد وجنس ولو ابوه سنيا ولو ابوه جريا حلفت اشباهه لانه طار كره
 فنية خلاف يهودية او مجوسية تنص لانه يفر على ما انتقل اليه عند ذبحه فيعتبر ذكراه
 عند الذبح حتى لو نجس يهودي لا يحل ذكاته والتمول بين مشرك وكتابه ككتابه لانه
 اخذ **وتأخر التسمية عند اخلافا للشايع وهو خلاف للاجماع قبله كما بسطه**
الزبلي فلان تركها نذسيا حل خلافا لما ذكره وان ذكر مع اسمه تعالى غيره فلان
وصل بلا عيب كره كقوله بسم الله اللهم تغفل من فلان او منى ومنه بسم الله
 محمد رسول الله بالرجم لعدم العطف فيكون بمنزلة الاكن يكره للموصل صورة ولو
 بالجر او النصب حرم ذبحه فيل هذا اذا عرق النحر والا وجهه ان لا يعتبر الاعراب
 بل يحرم مطلقا بالعطف لعدم العرف فيلحق كما اجماعه بقوله **وان عكس**
حرمت بسم الله وباسم فلان او فلان لانه اهل به لغير الله قال عليه
الصلاة والسلام موكفان لا اذكر فيهما عند العكاس وعند الذبح وان جعل

فقلت والظاهر ان طيب العوايد اخذ من الغيبة ونقص عبادته بعد ان رقب بعض الشايع
 فلان اذ حكم من اهل العدل لم قبل لانهم يكرهون المرتدين في فلتت ومراده بانه على اهل الجاه
 عند كلام النبي في الجاه من غير تفسير والمراد باهل العدل القصد كما علم ذلك من كلام بعد غير صاحب
 كما لا يخفى لشر ان يكره المسئلة ويغفرها مع انها بسنية على عقيدة جاسدة كما عرفت خلا ويكن ان يكون

في قوله لو كانا من جنس واحد
 في قوله ولو كانا من جنس واحد
 في قوله ولو كانا من جنس واحد

صورة ومعنى كالدعاء قبل الاضجاع والدعاء قبل التسمية او بعد الذبح لا بأس
 به لعدم الغرائ اصل والشرط في التسمية هو الذكر الخالص عن شوب الدعاء
 وغيره فلا يل بقله الدم اغفر له لانه دعاء وسؤال خلافا لغيره او سجد
 الله مريدا به التسمية فانه يحل ولو عكس عند الذبح فغفر الله لاهل في الاضجاع
 لعدم قصد التسمية **خلافا لمطه حيث يكره فلتت** ينبغي حمله على
 ملاذ انوى والا لا يوفق بينه وبين ما مر في الجملة فمما مل **والمنسحب ان**
 يقول بسم الله الله اكبر بلا او وكراهة لما فيه من شوب الدعاء كدعاء
 الزبلي للملوان وقال قبله والتمول المتقول عن النبي صلى الله عليه وسلم بالواو
 ولو سمى ولم تحضر التسمية خلافا لما في فصد من التسمية في ابتداء العمل
 او نوى به امرا اخر فانه لا يلج فلا قل كما لو قال الله اكبر واراد به متذبة
 التوذي فانه لا يصير شارعا للصلاة بزازية وفيها وتشرع التسمية
 من الذاب حال الذبح او الرمي لصيد او الارسل او حال وضع الحديد لحمار
 الوحش اذ لم يقصر عن كلبه كما سيج **والعبد الذبح عقب التسمية قبل**
تبرك المحل حتى لو اضع شاتين احداها فوق الاخرى فزجها ذكاة واحدة
 بتسمية واحدة خلافا لما لو ذبحها على التعاقب لان الذبح يتعدد بتعدد
 التسمية ذكره الزبلي في الصيد ولو سمى الذاب ثم اشتغل باكل او شرب ثم
 ذبح ان كان وقطع العروق حرم والا لا وجه الحول ما يستكره النافذ واذا
 حذر الشعرة لا ينقطع العروق بزازية **وحب باحار احر اابل في اسفل العنق**
وكراهة ذبحها والحكم في بقر ولحم عكسه فندب ذبحها وكراهة ذبحها في السنة
 ومنعه ما ذكره ولا بد من ذبح صيد مستأنس لان ذكاة الاضطرار انما يطرار اليها
 عند العجز عن ذكاة الاختيار **وكيف جرح نعم كغيره نعم توحش فيجرح**
 كصيد او تعذر ذبحه كذا تردى في بئر او ندر او حال حتى لو فتل المصول
 عليه مريدا ذكاته حل وفي الذبالية بقره تعسرت ولادتها فادخل بها يده

في قوله لو كانا من جنس واحد
 في قوله ولو كانا من جنس واحد
 في قوله ولو كانا من جنس واحد

وذبح الولد حل وان جرحه في غير محل الذبح ان لم يفدر على ذبحه حل وان فدر لا
 فلت **ونقل الصران** من التعذر ما لو ادرك صيده حيا واشرف ثور
 على الملاط وظاق الوقت على الذبح اولم يجد الة الذبح جرحه حل في رواية وسب
 منقولة النسخ قوله **ان الجبين مع ذبحه لم يتعد ذكاة امه**
 مجزى الصران وقالوا ان تم خلفه اكل لقوله صلى الله عليه وسلم ذكاة الجبين ذكاة
 امه وحمله الامام على التشبيه اي ذكاة امه بدليل انه روى بالنصب وليس
 في ذبح الام اضاعة الولد لعدم التيقن بموته **ولا يجل ذونا ب** يصيد بانه يخرج
 نحو البعير **او يخلب** يصيد بخلبه اي خضرة يخرج نحو الحامة **من سبع** بيان لذ
 ناب والسبع كل محتطب منتحب جارح فائق عادة **او يجر** بيان لذ يخلب
ولا الخشرات وهي صفار وابل الارض واحدها حشرة **والحمر الاحلية** فلاب
 الوحشية فانها ولبنها حلال **والبغل** الذئابة حمارة بلوامه بغرة اكل تغافا
 ولو جرسا فكامه **والخيل** وعندها والشايعي قل وقيل ان ابا حنيفة رجع
 عن حرمة قبل موته بثلاثة ايام وعليه الفتوى عمداية ولا بأس ببيعها على الاوجه
والضبع والشعير لان له ما نابين وعند الثلاثة قل **والسكك** بربية
 وجرية **والغراب الابقع** الذي ياكل الجيف لانه ملحق بذكرها فله اسم
 ثم قال والجيف ما يستحب فيه الضباع السليمة **والغراب** بوزن غراب النمر
 جمعه غرابات فلموس **والعجل** والضب وما روى من اكله محمول على الابتداء
واليربوع وابن عمر **والرثم** والبغلة هو كاهن رذني المنة يشبه الرثم وكلها
 من سباع البهائم وقيل اخفاش لانه ذونا ب **ولا يجل حيوان ما** اي الا السمرة
 الذي مات بلا جنة ولو متولدا في ماء نجس ولو طافية بخرقة وهبانية **غير**
الطاي على وجه الماء الذي مات حتبه انبه وهو ما يخنه من جوف فلو طهره
 من جوف فليس يطهر فيؤكل كما يؤكل ما به بطن الطاي وما طهرك مات في الماء
 او برده والمبركة فيه او الفاشية بموته بشاة وهبانية **والاخرية**

جواب سؤال آخر في لو جرحه في غير محل الذبح ان لم يفدر على ذبحه حل وان فدر لا فلت

سمو اسود **والاخرى** ما هي سمو في صورة الحية واجرد طما بالذبح للتحفاء وظل
 محمد **وحل الجراد** وان مات حتبه انبه فلاب السمرة **وانواع السمرة** بلا ذكاة
 لحديث احدث لنا ميتتان السمرة والجراد وذئبان الكبدة والشحال يكسر الطاء
وحل غراب النزع الذي ياكل الحب والارزيب **والعقور** وهو غراب يجمع
 بين اكل الجيف والحب والارزيب حله **معها** اي مع الذكاة **وذبح طما** يؤكل **بكل**
لحمه وشحمه وجلده تغفر في الطهارة ترجيح خلافة **الا لادمي** واخره **يركض**
ذبح مثله مريضة **فتموت** او ذبح الدم حلت **والالا** اي لم تدر حياته عند الذبح
وان علم حياته حل مطلقا **وان لم تعلم** ولم يخرج الدم وهذا ياتي في مخنفة
 ومتروكة ونطبعة والذئب الغريب بضمها فذكاة هذه الاشياء تحلل وان
 كانت حياتها خفية وعليه الفتوى لقوله تعالى الا ما ذكيت من غير فصل
 وسيجيء في الصيد **ذبح** مثله لم تدر حياته وقت الذبح ولم يخرج الدم
ان فقت فاحلها لا تؤكل وان حرمتها اكلت وان فقت عينها لا تؤكل **وان**
ضممتها اكلت وان مرت رجليها لا تؤكل وان قبضتها اكلت وان نام شعرها
لا تؤكل وان قام اكلت لان الحيوان يستخرج بالموت بفتح فيم وعين ومرجل
 ونوم شعر علامة الموت لانها استرخا ومغلبت ما حرمت فقتن بالحق
 تنزل على حياته وهذا كله اذا لم تعلم الحياة **وان علمت** حياته وان فلت
وقت الذبح اكلت مطلقا بكل حال **زليقي** سمكة في سمكة فان كذبت
المفروقة كحجة حلتا بفتح المفروقة والظرف لوت المبلوعة بسبب
 حادث **والا تكن** كحجة حل **الظرف** لا **الظرف** وكذا لو خرجت من دبرها
 لاستحالة عذرة جوهرة وفرد غير المص عبارة منتنة الى ما سمعته ولو وجد
 ذرة ملكها حلالا ولو خلتا او ديتا رامضرو بالاول وهو لفظة **ذبح لغروم**
الامير وخوة كواحد من الظلم **يحرم** لانه اهل به لغير الله **ولو** وحلية ذكر
 اسم الله تعالى ولو ذبح **لنضيب** لا يحرم لانه سنة اكليل عليه الصلاة والسلام

وهو ان النحر لا يحل ولا يحرى

والركاب وعند الثمان يكره الكل والخلاف في البعض اما الكلي فلا بأس به بالاجماع
بما عرف بين كلام وركاب وغيرهما لان الطلاء مستعمل ولا يخلص ولا عبادة للموت
عيني وغيره **ويقبل قول الكافر** ولو جوسيا **قال اشتريت النور من كتاب جعل**
او قال اشتريت من محوس فيوم ولا يرد خبر الواحد واصله ان خبر الكافر
مقبول بالاجماع في العاقلات لا في الدنيا لا في الآخرة وعليه قيل قول الكافر وقيل قول
الكافر في الحل والحرمة يعني الحاصلين في ضمن العاقلات لا مطلقا حل والحرمة
كما توضحه التبعي **ويقبل قول المملوك** ولو انشئ **والنبي** **والعبد** سواء
اخر باهرا المولى غيره او نفسه **والاذا** سواء كان بالتجارة او بدخول الدار
مثلا وفيه في السراج بما اذا غلب على رايه صدقهم ولو شري صغير فوصا بون
واشتان لا بأس ببيعده ولو خوزيب وحلوه لا ينعى ببيعه لان الظاهر كذب
وتما فيه **ويقبل قول العاسق والكافر والعبد في العاقلات** لكثرة وقوعها
كما اذا اخبأه وكيل فلان في بيع كذا فيجوز الشراء منه ان غلب على الراية
صدقه كما مر وسيجيء **واخر الحظر** **وشرح العبد** في الدنيا لا في الآخرة هي التي بين
العبد والرب **كما اخبر عن نجاسة الماء** **يتيمم** ولا يتوضأ ان اخبر بها مسلم **عدل**
مفرجه عما يعتقده منته ولو عبرا او امانة **ويجوز في خبر العاسق بنجاسة الماء**
وخبر المستور ثم يعمل بغالب فنه ولو اراق الماء **فتيمم فيما اذا غلب على رايه**
صدقه **وتوضأ فتيمم فيما اذا غلب على رايه كذبه** **كلن احوط** وفي الجوهرة
وتيممه بعد الوضوء **احوط فلت** **واما الكافر** اذا غلب صدقه
على كذبه **فارافقه احب** **فمستأني** **وخلاصة** **وخلاصة** **فلت** **لاكن لو تيمم قبل**
ارافقه لم يجر خلاص **خبر العاسق** **بصلاته** **هسته** **ملزما** **في الجملة** **بجلاء الكافر** **ولو اخبأ**
عدل **بكره** **لارته** **وعدل** **بنجاسته** **حكم** **بكره** **لارته** **بجلاء** **الزبيحة** **وتعتبر** **الغلبة** **او ان**
طاهرة **وخسة** **ودنية** **وميتة** **فان** **الاغلب** **كاهر** **اخرى** **وبالعكس** **والسواء**
لا الا العكس **والشباب** **يجزى** **مكلفا** **دعي** **الى** **وليمة** **وته لعب** **وعناء** **فعد**

والركاب

وهو قوله صلى الله عليه وسلم لا تأكلوا من ثمره حتى يغضوا فاكهته الا ان يتركها في الغصن او في الارض

والركبة وتجبس الجلالة حتى يذهب نثن لحمها وفرد ثلثه ايام لدواجة واربعة
لشاة وعشرة لابل وبقر على الاخصر ولو اكلت النجاسة وغيرها حيث لم ينثن
لحمها حلت كما حل اكل جدي غري بلبس خنزير لان لحمه لا يتغير وما غري به
يصير مستملا لا يبغي له اثر **سفي ما يوكل لحمه خرا جزيج من ساعته حل الكلب**
ويكره **زبلي** **وصيد شرج** **وصيدانية** **وكرو** **الاكل** **والشرب** **والادهان** **والنبي**
من اناء ذهب **ومضة للرجل** **والمرأة** **لا خلاف** **الحديث** **وكذا يكره** **الاكل**
بعلقة الذهب **والفضة** **والاكتحال** **سليها** **وما اشبه ذلك** **من الاستعمال** **لكحلته**
ومراة **وفلم** **ودواة** **وخوها** **يعني** **اذا** **استعملت** **ابتنرا** **فيما** **وضعت** **له**
بحسب **متعارف** **الناس** **والا** **فلا** **كرهته** **حتى** **لو** **نقل** **الطعام** **من** **اناء** **الذهب**
الى **موضع** **اخر** **او** **صب** **الماء** **او** **الدهن** **في** **كعبه** **للعلى** **راسه** **ابتنرا** **ثم** **استعمله**
لا **باس** **به** **يحتجى** **وغيره** **وهو** **ما** **حرره** **في** **الدرر** **فليجعله** **واستثنى** **الغني** **مستأني**
وغيره **استعمال** **البيضة** **والجوشن** **والساعدان** **منهما** **في** **الحرب** **للضرورة** **وهذا**
فيما **يرجع** **للبدن** **واما** **الصغير** **فجلا** **باوان** **متخذة** **من** **ذهب** **ومضة** **وسرير** **كله**
ومرث **عليه** **من** **ديبلج** **وخوه** **فلا** **باس** **به** **بل** **فعله** **السلم** **خلاصة** **حتى** **ايلج**
ابو **حنيفة** **توسيد** **الديبلج** **والنوم** **عليه** **كدا** **يلقي** **ولديكره** **الاكل** **في** **خايس** **او** **صبر**
والا **افضل** **الخرف** **قال** **صلى** **الله** **عليه** **ولم** **من** **اخذوا** **ان** **بيته** **خرفا** **زارنه** **الملك** **الكة**
اختيار **لا** **يكره** **ما** **ذكر** **من** **اناء** **خاص** **وزجلج** **وبلور** **وعقني** **خلا** **فالتشافع**
وحل **الشرب** **بما** **اناء** **معفض** **اي** **مزوق** **والركوب** **على** **سرج** **معفض** **والجلوس**
على **كرسي** **معفض** **ولاكن** **بشرط** **ان** **يقف** **اي** **يحتب** **موضع** **العضة** **يعلم** **وقيل**
ويرو **جلوس** **سرج** **وخوه** **وكذا** **الانا** **المضرب** **بذهب** **او** **فضة** **والكرسي** **المضرب**
بهما **وحلية** **مراة** **ومصحف** **بهما** **كلا** **لو** **جعله** **اي** **التفضيض** **في** **نقل** **سيف** **ويكن**
ويقبضه **ما** **او** **لحم** **او** **ركاب** **ولم** **يضع** **يد** **في** **موضع** **الذهب** **والفضة** **وكذا**
كتابة **الثوب** **بذهب** **او** **فضة** **في** **المحتجى** **لا** **باس** **بالسكين** **المعفض** **والمحابر**

واكل لو المنكر المنزل ولو على المائدة لا ينبغي ان يفعد بل يخرج مع الضالين
 تعالى فلا تفعد بعد الذكرى مع الغوم الضالين **فان قدر على المنع جعل والا**
يفعد جبران لم يكن ممن يقتدى به **فان كان مقتدى به ولم يفعد على المنع خرج**
ولم يفعد لان فيه شين الدين والمحكي عن الامام كان قبل ان يصير مقتدى به
وان علم او لا باللعب لا يحضر اصلا سواء كان ممن يقتدى به او لا لان حق
 الدعوة انما يلزمه بعد الحضور لا قبله ابن كمال وفي السراج ودلت المسئلة
 ان الملاهي كلها حرام ويدخل عليهم بلا اذنهم لانكار المنكر قال ابن مسعود
 وصوت الكرم والغناء ينبت النفاق في القلب كما ينبت الماء النبات قلت
 وفي البرازية استماع صوت الملاهي كضرب فضيب وخوة حرام لقوله عليه
 الصلاة والسلام استماع الملاهي معصية واجلوس عليها فسق والتلفذ بها
 كبراي بالنعمة مصر واجوارح الى غير ما خلق لاجله كفر بالنعمة لا شكر فالواجب
 كل الواجب ان يجنب كل ما يسمع لما روى انه عليه الصلاة والسلام ادخل اصبعه
 في اذنه عند سماعه واشعار العرب لو فيها ذكر البسوق تكبر انتهى او لتغليظ
 الذنب كما في الاختيار او للاستحلال كما في النهاية **ف** **ابدا** ومن ذلك
 ضرب النوبة للتعاقر قبل التنبيه فلا بأس به كما اذا ضرب في ثلاثة او فوات يتذكر
 في تلك نغمة من الصور المناسبة بينها فبعد العصر للامشارة الى نعمة العرق
 وبعد العشاء الى نعمة الموت وبعد نصف الليل الى نعمة البعث وتاممه
 فيما علقته على المتن **فصل في اللبس**
يكره لبس الحرير ولو جليل بينه وبين بدنه على المذهب الصحيح وعن الامام
 انما يكره اذا مسر الجلد قال في الغنية وهي رخصة عظمى في موضع علم به البلوى
ولو في الحرب فانه يكره ايضا عندنا **وقال** جيل في الحرب **على الرجل بالمرأة الا قدر**
اربع اصابع كل علام الثوب **مضمومة** وقيل منشورة وقيل بين بين وكما هو
 المذهب عدم جمع التعريف ولو في عمامة كما بسطه في الغنية وفيها عمامة كرازاها

في
 على امره ان يلبس
 بجملة ما اخرج عليه
 من ثوبه

قدر اربع اصابع من ابريسم من اصابع عمر رضي الله عنه وذلك ليس بشيء خاص
 فيه **وكذا الثوب النسيج يذهب** **فان كان هذا القدر اربع اصابع والا فلا**
 قيل للرجل زيلعي وفي المحتج العلم في العمامة في موضعين او اكثر نجح وقيل لا وفيه
 عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى عمامة عليها علم من قصب وقصة قدر ثلاث اصابع
 لا بأس ومن ذهب بكبره وقيل لا بكبره وفيه تكبر الحجة المكشوفة بغير قلم
 وهذا يشبه كراهة ما اعتاده اهل زماننا من الغرض البصرية وفيه المرفوض
 في عرض الثوب **قلت** **ومعاده** ان القليل في طول بكبره انتهى قال المصنف
 وبه جزم من لا خسر ووصد الشريعة لكان اخلاق البدائية وغيرها خالصة
 وفي السراج عن السير الكبير العلم حلال مطلقا صغيرا كان او كبيرا قال المصنف رحمه
 الله تعالى وهو مخالف لما مر من التقييد بربع اصابع وفيه رخصة عظيمة
 لمن اقبل به في زماننا **قلت** **فان** **قال** شيخنا واخوه ان الرأية وما
 يعفد على الرمح فانه حلال ولو كبير لانه ليس بلبس وبه يحصل التوفيق **ولا**
باس بكمه ديباج هو ما سدا ولحمته ابريسم شرح **وهي** **الرجل**
 الكلمة بالسكر البشخانة والناموسية لانه ليس بلبس ونظمه شارح الوهبانية
وفي كلمة الديباج فله نوم جاز **وفي فنية** والتفتي دامس **وتكره**
التكبة منه اي من الديباج هو الصحيح وقيل لا بأس به **وكذا الغنصوة**
تكره الغنصوة وان كانت تحت العمامة **والكيس** **الذي** **يعلق** **فنية**
واختلاف **في عصب الجراحة** به اي الحرير كذا في المحتج وفيه ان له ان يزين
 بيته بالديباج ويتجمل باوانه الذهب والبضة بلا تعارض وفي الغنية يحسن
 للفقير باللباس كحولية ولبس ثياب واسعة وفيها لا بأس بشئ قد ارسود
 على عينيه من ابريسم لعز **قلت** **ومنه** **الرمود** **في شرح** **الوهابانية**
 عن المتن لا بأس بعروة القميص وزر من الحرير لانه تبع وفي التتار خلافة
 عن السير الكبير لا بأس بل زار الديباج والذهب وفيها عن مختصر الطحاوي لا بكبره

العلم

علم الثوب من العضة ويكره من الذهب فالواو وهذا شكل فغير خصم الشرع
 في الكعاب والكعاب فديكون من الذهب انتهى **وحل توسره واقر اشبه**
 والنوم عليه وفالا والشافعي ومال الزحرام وهو الصحيح كما في المواهب
 فقلت **فليجوز** هذا الاكثه خلافا للمشهور واما جعله دثرا او ازارا
 فانه يكره بالاجماع سراج واما الجلوس على العضة فحرام بالاجماع شرح لمجمع
وحل لبس ما سدا ابريسم ومخنة غير ككتان وفخن وخزلان الثوب
 اما يصير ثوبا بالنسج والنسج بالحكة فكلت هي المعطرة دون السراة
 فقلت وفي الشرع لاني عن المواهب يكره ما سدا كظاهر كالعناية
 وفيل لا يكره وخوة في الاختيار فقلت **ولا يجزى ان اللاح** اعتبار الحكة
 كما يعلم من العزيمة بل في المجتبى ان اكثر المشايخ اختلفوا بجلاله وفي شرح لمجمع
 الخ صوف غنم البحر انتهى فقلت **وهذا كان في زمانهم واما الان فمن**
الحرب فيجوز به صرا الشريعة وتنا رطانية فليجوز وحل عكسه في الحرب
 فقلت لو صيغ فليصل به اتقاء العدو ولو رقي فليحرم بالاجماع لعدم العائدة
 سراج واما خلاصه يكره فيها عنده خلافا لما ملتقى فقلت
 ولم ار ما لو خلصت الحكة بابريسم وغيره والظاهر اعتبار الغالب وفي حوا
 الزاهد يكره ما كان ظاهرا فزا وخط فيه فز فظاهر المذهب عدم جمع
 المتعرق الا اذا كان خط منه فزا وخط غيره بحيث يرى كله فزا فاما اذا
 كان كل واحد مستتيها كالحرازة العمامة فظاهر المذهب انه لا يجزى انتهى
 وافر شيئا فقلت **وفد علمت ان العبرة بالحكة لا بالظاهر على الظاهر**
فاجمهم وكرة لبس المعصفر والمزعر والاحمر والاصفر للرجال معاد انه
 لا يكره للنساء **ولا لباس سائر الالوان** وفي المجتبى والغني مستثنى وشرح النغلية
 لا بد المكارم لا لباس لبس الثوب الاحمر ومعاذ ان الكراهة تنزيهية لا كني
 صرح في التحفة باحرمة معاد انما تحريمية وهي المحمل عند الاطلاق قاله المص

فعل على تعريف الخ

فقلت

فقلت **وللشرع نباله** فيه رسالة فيها ثمانية افعال منها انه مستحب
ولا يتحلى الرجل بذهب وقضة مطلقا الا خاتم وشحفة وحلقة سيع
 منها اي العضة اذا لم يرد بها التزيين وفي المجتبى لا يحل استعمال شحفة وسطحها
 من ديلاج وفيل يحل اذا لم يبلغ عرضها اربع اصابع وفيه لبس بعد سبع ورق
 ولا يكره في المنشفة حلقة حديد وخماس وعظم وسيجي حكم اللؤلؤ **ولا يتختم**
 الا بالعضة لحصول الاستغناء بها فيجوز بغيرها **فالحجر** وحج المرخسي جواز
 اليشب والعقيق وعظم مثلا خسرو **ودهب وحديد وصر وطاص وزجاج**
 وغيرهما ما مر واذا اثبتت كراهة لبسها للتحتم ثبت كراهة بيعها وصيغها
 لما فيه من الاعانة على ما لا يجوز وكل ما ادى الى ما لا يجوز لا يجوز وقامه في شرح
 الوهبانية **والعبدة بالخلفه** من العضة **لا باللبس** فيجوز من حجر وعقيق
 ويدفوت وغيرها وحل سمار الذهب في حجر العيص ويجعله لبس كعبه في يده
 اليسرى وفيل اليمنى الا انه من شعار الروافض فيجب التحرز عنها في مستلاني
 وغيره فقلت **ولعله كان وبيان فيتنصر وينقشه اسمه او اسم الله تعالى**
 لا تمثال لمجرا وانسان ولا محمد رسول الله ولا يزيد على شغال **وتحرر التحتم**
لغير السلطان والفاضل افضل ودو حاجة اليه كقول **ولا يشرسه المتحرر**
بذهب بل بعضه وجوزهما محمد **ويتخذ انعامه** لان العضة تثبت **وكسرة**
الباس الصبي ذهب او حرا فان ما حرم لبسه وشربه حرم الباسه واشرب
 لا يكره **خرفة لقصور** بالفتح بغية بلله **او خداح** او عرف لو حاجة ولو
 للتكبر يكره **ولا الرتمية** هي خيط يربط باصبع او خاتم لتذكر الشئ والحاصل
 ان كل ما فعل تجبر اكره وما فعل حاجة للاعتناء **فليس** مع في المجتبى
 النخية الكروية ما كان بغير العربية انتهى
وص **ل في النظر والمس**
ويكره الرجل من الرجل ومن غلام بلغ حد الشهوة مجتبى ولو امرود صبيح

الشيء يقع اليه وسكون الشئ المجزى في حيزه لا في صوره

كالبس بالنية

صوابه وصوغها

الشيء يقع اليه وسكون الشئ المجزى في حيزه لا في صوره

الوجه وقدمه في الصلاة والاولى تنكير الرجل لئلا يتوهم ان الثاني عين الاول وكذا
الكلام فيما بعد **فقلت** **وفرية الغام** تنكب فتدبر ثم نفل عن
الزاهد انه لو نظر لعورة غيره بائية لم يأت ثم **قلت** وفيه نظر ظاهر
بل لفظ الزاهد نظر لعورة غيره وهي غير بائية لم يأت ثم انتهى على حفظ **مسألة**
ما بين سرته الى تحت ركبتيه بالركبة عورة لا السرة **ومن عرسه وامته الحلال**
له وطؤها يخرج المحوسية والمكاثبة والمنكحة ومنكحة الغير والمحرم به ضاع
او مظاهره فحكمها كالاجنبية مجتنب وبشكل بالمعصاة فانه لا يخل وطؤها وينظر
اليها فمستأنى **قلت** **وفدحابه** بلانه اغلب **الى فرجها** بشهوة وغيرها
والاولى تركه لانه يورث النسيان **ومن محرمه** هي من لا يخل له فكما هما ابواب ينسب
او سب ولو نبتني **الى الراس والوجه والصدر والساق والعضدان** من شهوته
وشهوتها ايضا ذكره في الهداية فمن قصر على الاول فقد قصر ابن كمال **والالا**
لا الى الفخذ والبطن خلافا للشافعية **والفخذ** اصله قوله تعالى ولا يبدن زينتهن
الا لبعضهن من الاية وتلك المذكورات مواضع الزينة بخلاف الفخذ وهو **وحكم**
امة غيره ولو مدبرة او ام ولد **كذلك** فينظر اليها كحرمه **وما حل نظره** مما سمن
ذكره وان شئ **حل** **مسألة** اذا من الشهوة على نفسه وعليها لانه صلى الله عليه وسلم
كان يقبل راسه في الحكة وقال عليه الصلاة والسلام من قبل رجل امه **فكانه** قبل
عتبة الجنة وان لم يامن ذلك او شره فلا يخله النظر والصبر كشعب الحفايف
لابن سلطان والمجتنب **الا من اجنبية** فلا يخل مسر وجهها وكعبها وان امن
الشهوة لانه اغلظ ولذا ثبت به حرمة المصاهرة وهذا في الشابة اما العجوز
التي لا تشتهي فلا بأس بمصاحبتها ومس يدنها ان امن ومتى جاز الحس والتكبر
جاز سبورها وجلوا اذا من عليه وعليها **والالا** وفي الاشياء الخلوقة بالاجنبية
حرام الا الملازمة مدبونة هربت ودخلت خربة او كانت عجوزا شوها او غابا
والخلوة بالحرم مباحة **الا الاخت** رضاعا والصرة الشابة وفي الشرب لئلا يتوهم

للمجورة

للمجورة ولا يكلم الاجنبية الا يجوز ان عكست او سلت فيشتمها ويبرء السلام
عليها **والالا** انتهى وبه بان ان لفظه لا في نفل الغمستاني ويكلمها بالاحتياج
اليه زائدة فتنبه **وله** **مسألة** **الدواي** ما حل نظره ان اراد الشراء وان **خاف**
شهوته للضرورة وقيل لا في زماننا وبه جزم في الاختيار **واما بلغت حد**
الشهوة لا تعرض على البيع **ازاد** واحد يستمر ما بين السرة والركبة لان طهرها
وبطنها عورة وينظر من **الاجنبية** ولو كاد جرت مجتنب **الى وجهها وكعبها**
وغلظ للضرورة وقيل في القدم وقيل في الفراغ اذا اجرت نفسها بالخبر تنظر طرية
وعبرها **الا اجنبية** من يافئها ولو كعبها وقطع نعم يدخل عليها بلا اذن
اجماعا ولا يسافر بها اجلا خلاصة وعند الشافعية وما لا ينظر كحرمه **فان خاف**
الشهوة او شره استنع نظره **الى وجهها** محل النظر مفيد بعدم الشهوة والافرام
وهذا في زمانهم اما في زماننا فمنع من الشابة في مستأني وغيره **الا النظر** لا المسح **حاجة**
كفاح وشاهد حكمه وشهد عليه الف ونشر مرتبة التحمل الشهادة في الاصح
وتدبر **نكاحها** او شرها ولو عن شهوة بنية السنة لا فضا الشهوة **ومرأها**
فينظر **النسيان** الى موضع مرضها بفقر الضرورة اذا ضرورات تنظر بفقرها وكذا
وكذا النظر فابله وختان وينبغي ان يعلم امرأة تدوايها لان نظر الجنس الى الجنس
اخص **وتنظر المرأة المسلمة** من المرأة **كل الرجل من الرجل** وقيل كل الرجل محرمه
والاول **مسألة** **سراج** **وكذا تنظر المرأة** من الرجل **كل الرجل من الرجل** ان امن
شهوتها فلو لم تامن او خافت او شككت حرم استحسانا كل الرجل هو الصحيح
في العاصلين تنظر خافية معربا للضمات **والزنية** كل الرجل **الاجنبية** **الا** **مسألة**
تنظر الى بدن المسلمة مجتنب **وكل عضو** لا يجوز النظر اليه قبل **الا** **فصل**
لا يجوز بعده ولو بعد الموت كشعر عانة وشعر راسها وعظم ذراع حرة ميتة
وساقها وفلامه ظهر رجلها دون يديها مجتنب وفيه النظر الى ملأه الاجنبية
شهوة حرام وفي الاختيار وصل الشعر بشعر الادم مع حرام سوا كل شعرها

في قوله لا يملكه غيره

او شرع غيرها لقوله عليه الصلاة والسلام لعن الله الواحلة والمستوطلة والواثمة
والمستوشمة والواشرة والتوشرة والنامضة والتقصية النامضة التي تنقب
الشعر من الوجه والمتخمة التي يعمل بها ذلر والخصى والمحبوب والمختل
في النظر الى الاجنبية كالجمل وقيل لا بأس بمحبوب جمع ماؤه لاني في الكبرى
ان من جوزه من فلة التجربة والديانة وجاز عزله عن امته بغير اذننا وعن
عمره به اي بلا ذن حرة او مولى امة وقيل يجوز بدون اذن لعمدة الزمان ذكره
ابن سلمان انتهى والله تعالى اعلم

باب الاستبراء وغيره

من ملأ استمتاع امة بنوع من انواع الملأ وكثرا وارث وسبع ودفع جنابة
ومسح بيع بعد القبض وخوها وفيدت بالاستمتاع ليخرج شرا الزوجية كما سي
ولو بكر او مشرأة من عبدا وامراة ولو عبدة ككاتبه او ما ذونه لو مستغرقا
بالدين والا لا استبراء او من محرما غير حر ملك لا تعتق عليه او من مال صبي
ولو طعمه حرم عليه وكسوها وكذا دواعيه في الاصح لاحتمال وقوعها في غير ملكه
بغير نكاح جلي حتى يستبرأ بها حيضة فحينئذ يبيح في ذوات الشهور وهي
صغيرة ورايسة ومنقطة حيض ولو حاضت فيه بكل الاستبراء بلا ايام ولو
ارتفع حيضها بان حذرت ممتدة الظهر وهي ممن تحيض استبراءها بشهرين وثلاثة
ايام عند محمد وبه يعني والمستحاضة يدعيها من اول الشهر عشرة ايام برجدة
وغيره علي بن علق وبوضع الحمل في الحامل ولا تعتد حيضة ملكها فيها وان
بعد الملأ قبل فيضها ولا بولادة حصلت كذا في اي بعد ملكها قبل فيضها كما
لا يعتد بالحاصل من ذلر اي من حيضة وخوها بعد البيع قبل ابدارة بيع وضولي
وان كانت في يد المشتري ولا يعتد ايضا بالحاصل بعد القبض في الشراء العباس
فيل ان يشترى بها شرا صحيحا لا يتبع الملأ ويجب بشرا نصيب شريكه من امة
مستزكية بينهما تمام ملكه الان ويجزى حيضة حاضتها وهي محوسبة او

او شرع غيرها لقوله عليه الصلاة والسلام لعن الله الواحلة والمستوطلة والواثمة والمستوشمة والواشرة والتوشرة والنامضة والتقصية النامضة التي تنقب الشعر من الوجه والمتخمة التي يعمل بها ذلر والخصى والمحبوب والمختل في النظر الى الاجنبية كالجمل وقيل لا بأس بمحبوب جمع ماؤه لاني في الكبرى ان من جوزه من فلة التجربة والديانة وجاز عزله عن امته بغير اذننا وعن عمره به اي بلا ذن حرة او مولى امة وقيل يجوز بدون اذن لعمدة الزمان ذكره ابن سلمان انتهى والله تعالى اعلم

اي كمال المستبرأ في غير الحيض والا لا يشترط العدة بعد بيعها للزنا بالقبض كما علم في محله

ملكاته

ملكاته بان اشترى امة محوسبة او مسلمة وكاتبها بعد الشراء قبل الاستبراء
بماضت اتم استمتاح المحوسبة او عجزت الملكة لوجودها بعد الملأ ولا يجب
عند عود الابنة ان في دار الاسلام خانية ورد الغصوبة اي اذا لم يصحها
الغاصب خانية والمستأجرة وفرد الموهوبة لعدم استحقاق الملأ ولو
افال البيع قبل القبض لا استبراء على البائع كذا لو باعها بخيار وفيدت ثم ابله
بخياره لعدم خروجها عن ملكه وكذا لو باع مربية او ام ولد وفيدت ان لم
يملكها المشتري وكذا لو طعمها الزوج قبل الدخول ان كان زوجها بعد الاستبراء
وان قبله فلا مختار وجوبه فيلحق فلتت وفي الجلالة شري معتدة
الغير وقبضها ثم مضت عدتها لم يستبرأها لعدم حل وجهها للبائع وقت
وجود السبب ولا بأس بخيلة اسفاه الاستبراء اذا علم ان البائع لم يفر بها
في كسرها ذلر والا لا يعلمها به يعني وهي اذا لم تكن تحت حرة او اربع اماء
ان يتكهنها ويقبضها ثم يشترى بها فيحل له الحال لانه بالنكاح لا يجب ثم اذا اشترى
زوجته لا يجب ايضا ونقل في الدرر عن فخير الدين اشترى زوجة قبل الشراء
وذكر وجهه وان كان تحت حرة فالحيلة ان يتكهنها بالبائع اي يزوجه ممن
يوثق به كما سيجي في قبل الشراء وان يتكهنها المشتري قبل قبضه لها ولو بعد
لم يملك من موثق به ليس تحت حرة او يزوجه بشرط ان يكون امها بغيرها
او بغيره يملكها متى شاء ان خلاف ان لا يملكها ثم يشترى الامة ويقبضها او
يقبض فيطلق الزوج قبل الدخول بعد قبض المشتري فيسقط الاستبراء
وفي المسئلة التي اخبر ابو يوسف عليها مائة درهم ان زبيدة خلعت
الرشيعة ان لا يشترى عليها جارية ولا يستوهبها بفال يشترى زوجها وبوهاب
له نصيها ملتفك او يكاتبها المشتري بعد الشراء والقبض كما يفيد اختلافهم
وعليه فيكلم العرف بين الكتابة والنكاح بعد القبض وفرد فله الصريح في شجرة
بشأنه مشكورة لاني في الشرع فالبالية عن المواهب التصريح بتفصيل الكتابة يكون

راجع لاداء الزوجات

اي في قوله الزنا املكه بالكتابة اي خلافا للنكاح فبانه لا يزيل الملأ

في قوله لا يملكه غيره
راجع لاداء الزوجات
اي في قوله الزنا املكه بالكتابة اي خلافا للنكاح فبانه لا يزيل الملأ

اي في قوله لا يملكه غيره
راجع لاداء الزوجات
اي في قوله الزنا املكه بالكتابة اي خلافا للنكاح فبانه لا يزيل الملأ

اي في قوله لا يملكه غيره
راجع لاداء الزوجات
اي في قوله الزنا املكه بالكتابة اي خلافا للنكاح فبانه لا يزيل الملأ

قبل الغيبض عليه **فقد** ثم وقعت على البرهان شرح مواهب الرحمن
 فلم ار الفيد المذكور فتدبر ثم يعبر برضاها فيصور له الوضوء بالاستبراء للروا
 ملكه بالكتابة ثم تجرد به التحيز لاكن لم يحدث ملء حقيقة فلم يوجد سبب
 الاستبراء وهذا السبب اصيل اصيل **امتنان** لا يختصان نكاحا **اختنان**
 ام لا **فيلما** جلوفيل او وكن احداها خيل له وكوفا وتغيبيل دون الاخرى
شهوة الشهوة في الغيلة لا تعتبر بل في المس والنظر ابن كمال **حر مناعليه**
وكنز لا يكرم عليه **الروا** كالنظر والتغيبيل حتى يكرم **وجع** احداها عليه
 ولو يغير فعله كاستيلاء كبر عليه ابن كمال **بلد** ولو لبعضها بلاء سبب
 كان **او نكاح** صحيح لا فاسد الا بال دخول **او عتق** ولو لبعضها ككتابة لان اخرم
 وجها جلا وتذير ورهن واجارة **فقد** والمسحوب ان لا يمسها حتى
 ترضى حصة على الحرمة كما بسخته في شرح الملتقى **وكرم** تحريما في مستلاني
تغيبيل الرجل مهم الرجل اويده او شيئا منه وكذا تغيبيل المرأة المرأة **عن** لغا
 او وداع فنية وهذا عن شهوة واما الوعد على وجه البرهان عند الكل طائفة
 وفي الاختيار عن بعضهم لا بأس به اذا فصر البرهان من الشهوة كتغيبيل وجهه وقد
 وفيه وخوفا **وكنز** معاذقته **في ازار واحد** قال ابو يوسف لا بأس به بالتغيبيل
 والعانقة في ازار واحد ولو كان عليه **فمصل** وجبة **جاز** بلا كراهة بالاجماع
 وصحة في المداينة وعليه المتن وفي الخلاف لو الغيلة على وجه المبرة دون
 الشهوة جاز بالاجماع **كالصالح** او كما تجوز المصاحبة لاغلا سنة فدية
 متواترة لقوله صلى الله عليه وسلم من صالح اخاه المسلم وحر ذيرة تناثرت
 ذنوبه والخلاف المصنف للدرر والكنز والوفائية والنفاية والجمع والملتقى
 وغيرها يعيد جوارها مكلفا ولو بعد العصر وقوله انما بدعة اي مباحة
 حسنة كما اجد في النووي في اذكاره وغيره في غيره وعليه يجل ما نقله عن
 شارح الجمع بين النصين محمد بن عمر والعصر ليس بشئ توفيقيًا فتأمله وفي

الفنية

في قوله عليه السلام لا بأس به
 في قوله عليه السلام لا بأس به
 في قوله عليه السلام لا بأس به
 في قوله عليه السلام لا بأس به
 في قوله عليه السلام لا بأس به
 في قوله عليه السلام لا بأس به
 في قوله عليه السلام لا بأس به
 في قوله عليه السلام لا بأس به
 في قوله عليه السلام لا بأس به
 في قوله عليه السلام لا بأس به

الفنية السنة في المصاحبة بملكتا يديه وقامه فيما علفته على الملتقى **ولا يجوز**
للرجل مضاجعة الرجل وان كان كل واحد منهما في جانب من العراش قال
 عليه السلام لا يعض الرجل الى الرجل في ثوب واحد ولا يعض المرأة الى المرأة
 في الثوب الواحد واذا بلغ الصبي او الصبية عشر سنين حيد التعريف بينهما
 بين اخيه واخته وامه وابيه في الضج لقوله عليه الصلاة والسلام ومن فوا
 بينهم في المضاجع وهم ابنا عشر وفي الثقب اذا بلغوا ستا كرا في المحبتي
 وفيه الغلام اذا بلغ حد الشهوة كالعجل والكاهنة كالسلطة عن ابي حنيفة
 لطاحب الحكم ان ينظر الى العورة وحجته الختان وفيل في ختان الكبير
 اذا لم يكن ان يثنى نفسه فعل والالم يفعل الا ان لا يكتنه التلح او شرا
 الجارية والظاهر في الكبير ان يثنى ويكف قطع الاثر **ولا بأس بتغيبيل يد الرجل**
الرجل العالم والتورع على سبيل التبرك ذكره ونقل المصنف عن ابي حنيفة
 بتغيبيل يدا حكم التبرك **والسلطان العادل** وفيل سنة محبتي **وتغيبيل**
راسه اي العالم اجود كذا في الميزانية **ولارخصة فيما** اي في تغيبيل اليد لغيرها
 اي لغير علم وعادل هو المختار محبتي وفي المحيطة ان تعظيم اسلامه واكرامه
 جاز وان لئيل الدنيا كره **كلب من علم او زاهدان** يدور اليه فريسه
 ويمكنه من فريسه ليغيبله اجلبه وفيل لا يرض فيه كذا يكره تغيبيل المرأة
 ثم اخرى او خدوها عند اللغا او الوداع كما في الفنية مقدم للتغيبيل قال وما
 يعمل الجمل من تغيبيل يدي نفسه اذا الفنى خيرة **مكره** فلا رخصة
 فيه واما تغيبيل يدي صاحبه عند اللغا بمكره اجاعا **وكنز** اما ما يعلمونه من
تغيبيل الارض بين يدي العلماء والعلماء محرام والباعل والراضي اثنان
 لانه يشبه عبادة الوثن وهما يكرهان على وجه العبادة والتعظيم يكفر
 وان على وجه التحية لا وصار اثنان تركب الكسيرة وفي الملتقى التواضع لغير
 الله حرام وفي الوهبانية يجوز بل يندب القيام تعظيم اللقاد كما يجوز
 الوجه بالوجه باخرا لا صاحب ليس بمصاحبة خلا جلدوا بعض السنة ان يكون بملكتا يديه وبغير طابل من ثوب

في قوله عليه السلام لا بأس به
 في قوله عليه السلام لا بأس به
 في قوله عليه السلام لا بأس به
 في قوله عليه السلام لا بأس به
 في قوله عليه السلام لا بأس به
 في قوله عليه السلام لا بأس به
 في قوله عليه السلام لا بأس به
 في قوله عليه السلام لا بأس به
 في قوله عليه السلام لا بأس به
 في قوله عليه السلام لا بأس به

فيل

ما في نسخة ابن خلدون

وهل خير فيه كلام المتأخرين **وجاز بيع الامة وام الولد والكاتبة والبعثة**
بلا محرم هذا في زمانهم اما في زماننا فبالغلبة اهل البعاد وبه يعنى ابن كمال **وجاز**
شراء ملاجر للصغير منه وبيعه اي في كتبهم والا لا وجاز اجارته لامة فقط
لوج في حجرها وكذا اللقط على الاصح كذا عراه المص لشرح الجمع ولم اراه فيه وباتي متنا
ما ينافيه فتنبه وكذا العم عند الشاغل خلافا للثالث ولو اجر الصغير نفسه لم يجر
الا اذا جرح العمل لثمنه نفعاً يجب المسمى وحق اجارة اب وجده وقاض ولو
بدون اجر المثل في الصحيح كما يعلم من الدرر فمكتبر **وجاز بيع عصير غيب ممن**
يعلم انه **يقتره خمر الا ان المعصية لا تقوم بعينه بل بعد تغييره** وفيل سكره
لاعنته على المعصية ونقل المص عن السراج والمشكلات ان قوله ممن اي من كافر
اما بيعه من المسلم فيكره ونقله في الجوهره والباقيان وغيرهما زاد الفهستاني
معرباً بالخلافة انه يكره بالاتفاق **خلاص بيع امرء ممن يلوك به وبيع سلاح**
من اهل الجنة لان المعصية تقوم بعينه ثم الكراهية في مسئلة الامر د مخرج
بما في بيع الخلافة وغيرها واعتداه المص على خلاف ما في الزيلعي والعين وان
افره المص في باب البغاة قلت **وقد سألته عن بيع النهر ان ما قامت**
المعصية بعينه يكره بيعه تحريماً والا فمكتبرها عليه ويحج توفيقاً **وجاز تعمير**
كنيسة وحمل خمر ذبح بنعسه او دابته باجر اعصرها لقيام المعصية بعينه
وجاز اجارة بيت بسواد الكوفة اي بغراها لا بغيرها على الاصح واما الامطار
وفرى غير الكوفة فلا يكون لغير شعائر الاسلام فيها وخص بسواد الكوفة
لان غالب اهلها اهل الذمة **ليتحذر بيت نذرا وكنيسة او بيعا فيه**
الخمر وقال لا ينبغي ذلك لانها اعلنت على المعصية وبه قالت الثلاثة زيلعي
وجاز بيع بناء بيوت مكة وارضها بالكرامة وبه قال الشافعي وبه يعنى
عيني وقدم في الشيعة وفي البرهاني في باب العشر ولا يكره بيع ارضها كنيها
وبه يعمل وفي مختار النوازل لما حب الهذلية لاباس ببيع بنائها واجارته لا كن

بازيلعي

في الزيلعي وغيره يكره اجارته وفي اخر الفصل الخامس من التتارخانية واجارة
الوهبانية فلا اقل ابو حنيفة اكره اجارة بيوت مكة في ايام الموسم وكان
يعتق لهم ان ينزل عليهم في دورهم لقوله تعالى سوا العاكف فيه والبلاد
ورخص فيها في غير ايام الموسم انتهى **فلم يفت** **فلم يفت** **فلم يفت**
العرف والتوفيق وهذا كذا في نباد، عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه
ايام الموسم ويقول يا اهل مكة لا تتخذوا البيوتكم ابوابا ينزل البلاد
حيث تلاءم ثم يتلو الآية فليفت **وجاز فيد العبد** خزا عن التمر والاباق
وهو ستة المسلمين في البعاد **وقول هدية تاجر او جارية دعوتك**
واستعارة دابته استعسانا وكرة كسوته اي قبول هدية العبد **توبا**
واهداء احد النعمان لعدم الضرورة والاستخدام المخصص كاهن الاطلاق
وفيل بل دخوله على الحرم لو شئ خمسة عشر وكره افراض اعداء كخاز
وغيره **دراهم او بر الخوف** هلاكه لو بقي بيده يشترط **ليأخذ** متعرفاً
منه بذل ما شاء ولو لم يشترط حال العبد لا كن يعلم انه يدفع لذل شره بلالية
لانه فرض جبر نفعاً وهو بقا ماله فلو اودعه لا يكره لانه لو هلكه لا يضمن
وكذا لو شرط ذلك قبل الافراض ثم افرضه لم يكره اتعافاً فمستثنى وشره بلالية
وكره تحريم اللعيب بالنرد وكذا الشطرنج بكسر اوله ويحمل ولا يعنى
الانذار او اباحه الشافعي وابو يوسف في رواية ونظمه في شرح الوهبانية فقال
ولا باس بالشطرنج وهي رواية عن الحبر فاض الشرف والغرب توثق
وهذا اذا لم يفاسر ولم يداوم ولم يخل بواجب والاجرام بالاجماع **وكسر**
كل لهو لقوله عليه الصلاة والسلام كل لهو المسلم حرام الا ثلاثة ملاعبة
اهله وتلاذبه لغرسه ومناظلته لغوسه **وكره جعل الفل كحوق له** راية
في عنق عبده يعلم بافاقه وفي زماننا لا باس به لغلبة الاباق خصوصاً
في السودان وهو المختار كما في شرح الجمع للعيني **خلاص الفيد** فانه حلال كما

يتوهم ان يسبها ما واللم يحترق اذا سبها ما اخذ منها ما وان سبها لم يعدها ما وفيما
بينهما ايها سبق اخذ من صاحبه **وكذا الحكم في التعقيد** فاذا اشركه في مع
الصواب في وان شركاه لكل على صاحبه لا درر وجنتي والمصارعة ليست بدرجة الا
للتعلم في فكره بر جنتي واما السباق بلا جعل ميجوز في كل شيء وكما يات وعند الشافعي
المسابقة بلا اقدام والخير والبقر والسباحة والضوكان والنفق والسبعين
وربع الحجر وامثاله بلا يد والصيد والوقوف على رجل ومعرفة ما يدور بخلاف
زوج او فرد واللعب بالظنم وكذا في كل لعب فكله حلال في تغلب سلامته
كرمي لرام وصيد الحية وكل التبعج عليهم حينئذ حديث حديثا عن ابن اسراء بل
يعيد حل سماع الاعاجيب والغرائب من كل ما لا يتيقن كذبه بفصد العرجة لا الحجة
بل وما يتيقن كذبه الاكن بفصد ضرب الامثال والواعظ وتعليم نحو الشجاعة على
الصفة اذ يمين او حيوانات ذكره ابن حجر **ويستحب فلم الظايرة** الا للسماعة
في دار الحرب فيستحب له توجير شاربه والظفارة **يوم الجمعة** وكونه بعد الصلوة
افضل الا اذا فرغ اليه تاخيرا فاحشا فيكره لان من كان في ظفاره طولا كان رزقه خفيفا
وفي الحديث من فلم الظايرة يوم الجمعة اعاده الله من البلاء الى الجمعة الاخرى
وزيادة ثلاثة ايام درر وعنه صلى الله عليه وسلم من فلم الظفارة فحاله عالم ترمز
عينه ابراهيم كقول علي رضي الله تعالى عنه

فلموا الظفاركم بالسنة والادب يعني اخوابكم بسلطانكم او خصب
وميلانه وتامه في معناه المعادة وفي شرح الغزوية وروى انه صلى الله عليه وسلم
بدرابحة اليمن الى اخصر ثم خصره اليسرى الى الابهام وحقه بالابهام اليمنى وذكر
له الغزالي وجها وجها ولم يثبت في اصابع الرجل نعم والاولى تعليمه كتحليلها
اه فلت في المواهب المدفنية خلال الحافظ ابن حجر انه يستحب كيف
ما احتاج اليه ولم يثبت في كيعيته شيء ولا في تعيين يوم له عن النبي صلى الله عليه وسلم
وما يعزى من النظم في ذلك للمام على ثم لابن حجر قال شيخنا انه باكل ويستحب

بفتح الضاد واللام المحقق هو فابوس

فيه الجرم وهو مما لا يجوز فيه ج

حلق

حلق عرقته وتكفيع بدنه بالاغتسال **في كل اسبوع مرة** ولا افضل يوم الجمعة
وجاز في كل خمسة عشر وكذا تركه ورا الا ربعين مجتبي وفيه حلق الشارب بدنة
وفيل سنة واما باس يتبع القليب واخذ الحراو النحية والسنة فيها الغبضة وفيه
فلمعت شعر راسها اثنت ولعنت زاده البازية وان ياذن الزوج لانه لا طاعة
لخلق في معصية الخالق ولذا حرم للزوج قطع لحية والمعنى الموقر التشبيه
بالرجل اه فلت **واما حلق راسه** مع الوضوء **فلمت**
وقد قيل حلق الراس في كل جمعة **يجب** وبعض الجواز **يعبر**
رجل تعلم علم الصلاة او خوه ليعلم الناس **واخر ليعمل به** **فالاول افضل** لانه
شعر وروى مذكرة العلم ساعة خير من احياء ليلة ولد الخروج لطلب العلم
الشرع بلا اذن والديه ولو ملجئا وتامه في الدرر **واذا كان الرجل يصوم ويحفظ**
ويصبر الناس بيده ولما انه **فكره** بما فيه ليس بغيبة حتى لو اخطأ السلطان
بذلك **ليزجره** لا اثم عليه وقالوا ان علم ان اياه بفكره على منع اعلمه ولو بكتابة
والا لاكم لا ترفع العداوة وتامه في الدرر **وكذا الاثم عليه** لو ذكر مسأله **اخيه**
المسلم على وجه الاحتكام لا يكون غيبة انما الغيبة ان يذكر على وجه الغضب
يريد السب ولو اغتاب اهل قرية ليس بغيبة لانه لا يريد به كلهم بل بعضهم
وهو مجهول خاتية فتباح غيبة مجهول وشكها بغيره ولا طاهرة ولسمو
اعتقاد تخذير امته ولشكوى خطامته للحاكم شرح وحيانية **وكما تكون الغيبة**
باللسان صريحا **تكون** ايضا بالعمل وبالتعريض وبالكتمانية وبالحرارة وبالرمز
وبخبر العين **والاشارة باليد** وكما يعبر منه الغصود وهو داخل في الغيبة
وهو حرام ومن ذلك ما خالف عابشة رضي الله عنها دخلت علينا امرأة فلما
ولت او مات بيده اي فصيحة فقال صلى الله عليه وسلم اغتصبها ومن ذلك المحاكات
كان يشع متعارجا او كما يشع به غيبة بل افحج لانه اعظم في التصوير والتبهم
ومن الغيبة ان يقول بعض من مر بنا اليوم او بعض من رايته اذا كان المحاكب

يعلم شخصاً معيناً لأن المحذور تعميمه دون ما به التعميم واما اذا لم يعلم عينه
جاز وتامه في شرح الشرعة وفيها الغيبة ان تصح اطلاق حال كونه غائباً بوجه
يكبره اذا سمعه عن ابيه هريفة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انكروني
ما الغيبة قالوا الله ورسوله اعلم قال ذكر في اطلاق ما يكبره قال ابراهيم ان كان
في الخصة ما اخول قال ان كان فيه ما تقول اغتبنه وان لم يكن فيه فغيره
واذا لم يبلغه يكفيه النعم والاشرك بيقين كل ما اغتراه به **وصلة الرحم واجبة**
ولو كانت بسلام ونحية وهدية ومعلونة ومكاثمة وتكاثف واحسان
وبزورهم غبايزير جابل يزور افراده كل جمعة او كل شهر ولا يرد حاجتهم
لانه من الفضيحة في الحديث ان الله يصل من وصل رحمه ويقطع من قطع رحمه
الحديث طلة الرحم تزيد في العمر وتامة في الدرر **ويسلم المسلم على اهل الذمة**
لولة حاجة اليه والاكره وهو الصحيح كما كره للمسلم مخاطبة الذمة كذا في نسخ
الشرح والثر المتون بلغة وسلم جاولتها كذا والاكن في بعض نسخ المتن ولا
يسلم وهو الاحسن الاسلم فاجمهم وفي شرح البخاري للعينية ان الاسلام خير
قال تكلم المعام وتقر الاسلام على من عرفت ومن لم تعرف قال وهذا التعميم
مخصوص بالمسلمين فلا يسلم ابتداء على كافر بقوله عليه الصلاة والسلام لا تبكروا
اليهود والنصارى بالسلام فلهذا الغية احدهم في طريق واضطروا الى ضعفه
رواه البخاري وكذا اخبر منه العباسي بدليل اخر واما من شدد فيه فلا اصل فيه
البقاء على العموم حتى ثبت الخصوص ويمكن ان يقال ان الحديث كان في ابتداء
الاسلام لمصلحة التاليف ثم ورد النهي اتم فليجوز ولو سلم يهودي او نصراني
على مسلم فلا بأس بالرد **والاكن لا يبريد على قوله وعليه كذا في الخلاصة ولو سلم**
على من يجهل لا يكفر لان تجهيل الكافر كبر ولو قال يجوز مع يالاستاذ بتجهيل كبر
كما في الاشياء وفيما لو قال لزم مع الحال الله بقاء ان نوى بقلبه لعلمه يسلم او
يؤدء الجزية فليلا فلا بأس به **ولا يجب رد سلام السائل** لانه ليس للتمنية

في الجواب

والمن

ولا من يسلم وقت الخطبة خائفة وفيها واذا اتى دار ائسان يجب ان يستاذن قبل
السلام ثم اذا دخل يسلم او لا ثم يتكلم ولو في وقت يسلم او لا ثم يتكلم ولو في وقت
السلام عليه لا يزيد لم يسفك بر غيره ولو قال يا فلان او انا فلان لمعني سلامك
وسرك جاز وجواب العاشر اسماعه فلو اصر يريه تحريده شقيقه اتقاسي
فانتهى **وفي البقي** ويسفك عن الباقيين بر صبح يفعل لانه من اهل
افامة العرض في الجملة بدليل حل ذبيحته وقيل لا في المجتبى ويسفك بر العجوز
و رد الشابة والصبي والمجنون فواني وكذا هرة الطاجية ترجع عدم السلوك
ويسلم على الواحد بلغة الجماعة وكذا الرد ولا يزيد الرد على وبركانه ورد السلام
وتشتمت العاشر على العجز ويجب رد جواب كتاب النحية كذا في السلام ولو قال
لا خرافا فلانا السلام يجب عليه ذلك ويكره السلام على العباسي لو معلننا والا لا
كما يكره على عاجز عن الرد حقيقة كذا في كل او شرعا كصل وقار في ولو سلم لا يستحق
الجواب اه وفردنا في باب ما يقدر الصلاة كراهته في نيف وعشرين موضعاً
وانه لا يجب رد السلام بسكون كبره الميم ولو دخل ولم يرا احداً يقول السلام علينا
وعلى عباد الله الصالحين **وسرع يكره اعطاء سائل المسجد الا اذا لم يتخط**
وقاب الناس في المختار كذا في الاختيار ومتن مواهب الرحمن لان علياً كرم الله
وجهه تصرف بجائته في الصلاة فمدحه الله تعالى بقوله ويوتون الزكاة وظم والكفون
احب الاسماء الى الله تعالى عبد الله وعبد الرحمن وجاز التسمية بعلي ورشيد
وغيره من الاسماء المشتركة ويراد في حقنا غير ما يراد في حق الله تعالى لانه التسمية
بغير ذلك في زماننا اولي لان العوام تصغر عن التواضع كذا في العرا جنة وفيها
من كان اسمه محمد الدباس بان يكتفي بآية القاسم لان قوله صلى الله عليه وسلم لم سموا
باسم محمد ولا تكتفوا بكنيته فدرسخ لان علياً رضي الله عنه كفي ابنه محمد ابن الحنفية
ابا القاسم وكذا ان يدعو الرجل اباه وان تدعو المرأة زوجها بكنيته لانه
بلغة وفيه يكره الكلام في المسجد وخلف الجنازة وفي الخلاوة وفي حالة الجماع

قال في الفاسوس الشعر من العرس
ما جوف الجوجو

وزاد ابو الليث في البستان وعند قراءة القرآن وزاد في الملقى تبعاً للمختار
وعند التكرير في الحنكة به عند الغناء الذي يسمونه **وجداً للعرية فضل على سائر**
الالبس وهو لسان اهل الجنة من تعلمها او يعلم غيرها فهو ما جود وفي الحديث
احب العرب لثلاث لانه عربي والفران عربي ولسان اهل الجنة في الجنة عربي
وفيها تكسين الغيور لا يكره في المختار وقيل يكره وقال البزدوي لو احتج للكتابة
كفى لا يذهب الاثر ولا يمتنع لالباس به ذكره الصفي في اعراب الوصية للافارب
وفرماه في الجنايز يكره **فصل في عيش الاخوة الوقوع**
في المعصية اي في كره خوف الدنيا لا الدين لحديث جبريل فيكم من ظهرها
خلاصة **الباس بلبس الصبي اللولو وكذا البالغ** كذا في شرح الوهبانية معزياً
للنية وقاس عليه الصبي سوسي بنية الاحجار كيا فوت وزمرد ونازع ابن وهبان
بانه يحتاج الى نفل صريح وجزم في الجوهره جرمة اللولو فلت
وجعل الصبي ما في النية على قوله وما في الجوهره على قولهما قال وفرد مجموعهما
في الكتاب قولهما افر الى عرف ديارنا فيعتق به ثم قال الصبي العتوي بالعتق
في المذهب حرمة لبس اللولو وخوفه على الرجال لانه من حلق النساء **ويكره اللول**
الباس المختار والسوار للصبي ولالباس بنصف اذن البنت والرجل استحسننا
ملتقط فلت **وهل يجوز احرام في الانعام المارة ويكره للذكر والاني**
الكتانية بالعلم المختار من الذهب والفضة او من دابة كزبد سراجية
ثم قال لالباس بتقوية السلاح بذهب وفضة ولالباس بمرج وجام وثير من
الذهب عند ابيه حبيبة خلافاً لابي يوسف **جارية لريد وال بكر وكله زيد**
يسعى حل لعمرو شر اوها ووكوها لقبول قول بكر ان اكبر ايه صرفه كنام
وان اكبر ايه كزبد لا يغفل قوله ولا يشتري منه ولو لم يخبره ان ذلك الشئ الغير
جلالباس بشرابه منه **كل حل وكل من زفت اليه وفالت النساء هي امراتو**
وتكلم من فالت كل من زوجته وانقضت عدته او كتبت له اعلان واعتقت
انفعا الذي يسمونه **وجداً** والخطب فيه سهل فان في الكلام رفع الصوت مع

ان وقع

ان وقع في قلبه صدقها فلت **وحاصله انه متى اخبرت بامر جمل وان ثقت**
ادفع في قلبه صدقها لالباس بزوجه وان باس مستنكر لا مله يستعسر **ها**
وسرع كتب ما قول الشافعي يكتب جواب الحقيقة اذا كتب المص
يدين يكتب ولا يصرف قضاء ليغضي الغاضخ بختم الترجيع بالفران والاذاني
بالصوت الكيب كيب ان لم يزد فيه الحروف وان زاد كره له ولمسته وقوله
احسنت ان لسكوته حسن وان لتدو الفراءة يخشى عليه الكفر المتأخرة
في العلم لشدة الحق عبادة ولا حد ثلاثة حرام للصبي مسلم والخمر عليه ونيل
دنياه او مال او قبول التكرير على المنابر للموعظ والاتعاظ منه الانبياء
والمرسلين والرياسة ومال وقبول علامة من ضلالة اليهود والنصارى
قراءة القرآن بغراءة موعظة وشادة دفعة واحدة مكرهه كما في الحلو
الفرس يستحب للرجل خطاب شعره وحبيته ولو في غير حرب في الاصح
انه عليه الصلاة والسلام لم يعمله **ويكره بالسواد** وقيل لا يجع القباوي
والكل من مع الصراكت التي لا يتبع بها يحيى عنها اسم الله وملائكته ورسوله
وخير الباقى **ولالباس بان يلقي في ماء جار كاهن او ترفق وهو احسن**
كما في الانبياء القصص المكره ان يجرهم باليس لاهل معروجه او يعظمهم
بالايتعظ به او يزيده او ينقص بعينه في اطله اما التزيين بالعبارة انت
اللطيفة الوقفة والتشويح لبوا بده فزاد حسن والا فضل مشاركة اهل
محلته في اكله الشيلة الا ان في زماننا اكثرها حكم فمن تمكن من دفعه عن نفسه
حسن وان اعطى فليعك من عجز ليس لفره الحق ان ياكل غير جنس حقه
وجوز الشافعي وهو الاوسع معلم كلب من الصبيان الثمان الحصر مجموعها
وشري ببعضها واخذ بعض ما له ذلك لانه قليل له من الالباس لالباس يوحى
النكوة بعلاينة الامة دون المتكلم عكسه وجزم لا فيمة له لالباس بالاتفاق
به ولوله فيمة وهو غشي تصرف به لالباس بل جماع في بيت فيه مصحف للبلوى

لا تتركب سائمة على السرج الحديث وهذا هو المتكلم به ولو كان غروا ووجع او مقصود
دينه او دينه لا بد له من ان يكون له دينه فلا بأس به تعني بالقرآن ولم يخرج باطله عن قدره هو
صحيح في العربية مستحسن ذكر الله تعالى من خلوع العجم الى خلوع الشمس اولى
من قراءة القرآن ويستحب القراءة عند الخلوع والغروب والباس للمام عقيب
الصلاة بقراءة آية الكرسي وخواتيم سورة البقرة والاخفاء افضل قراءة العباد
بعد الصلاة جميع المسميات بدعة قال استاذنا الاكبر ما مستحسنة للعادة والاثار
الرشوة لا تملكها بالقبض لا بأس بالرشوة اذا اخذ على دينه والنبي صلى الله عليه وسلم
كأن يعطى الشعر ولين يداي لسانه وكفى بهم المولعة من العرفات دليلا
على امثاله جمع اهل المحلة للمام مجتمعين ومن السحت ما يؤخذ على كل مباح
كالح وكلاء وماء ومعادن وما يخذل غازل لغزو وشلع لشعره ومسخره وحكواتي
قال تعالى ومن الناس من يشترى الحديث واصحاب جميع العازر وفواد
وكاهن ومقامر وواشحة وفروعه كثيرة فيلزمه يا حبيث وخوفه جازله الرد
في كل شئمة لا توجب الحذر وتركه افضل كره قول الصالح المتطوع اذا سئل احاط
قال حتى انكروا به نفاق او حتى من له افعال ومال قليل لا يوصح بفعل
من صلى او تصرف يراى به الناس لا يعاقب بقله الصلاة ولا يقاب بها قيل هذا
في البراءة وعلمه الزاهر للنواجل لغو لهم الرياء لا يدخل البراءة غرض
الرجل على غزل هيئة المرأة يكره ويكره للمرأة سوار الرجل وسوارها
وله ضرب زوجته على ترك الصلاة على الاخصر لا يجزى على الزوج تخليق
العاجزة لا يجزى الوضوء من احياء المعدة للشرب في الصحيح وينع منه
وفيه وحله لاهله ان ما ذونا به جازر والا لا الكذب مباح
لا حياء حقه وجمع الضم عن نفسه والمسراة التعريض لان عين الكذب حرام
قلل وهو الحق قال تعالى وكه قتل الخراصون الكل من المجتبى
وفي الوهابي

والمع

والصلح جازر الكذب او دمج كماله واجل ترضى والقتال المقصود
ويكره في الحام تغير خدام ومن شاء تنوير افعالنا
ومن فلام اجلا للشخص مجازر ومن غير اهل العلم بعض يقرر
ويحسن معتادا ثم ورد جلد مع ومن علم الاكفيل فيه ويوزر
وجوز نقل البيت البعض مطلقا وعن بعضهم ما جوق يلبس فيلزم
وفي يوم عاشوراء يكره كتمانهم ولا بأس بالاعتداد فلكا ويوزر
وبعضهم المختار في الكل جازر ليعمل رسول الله في المقرر
وضرب غير الغير جازر بامسره وما جازر في الاحرار والاب يامس
واثوب من ذكر القرآن استماعه وقالوا ثواب الفعل للصالح
ودرسه في الذكر اولى من الصلاة فلكا ودرس العلم اولى والنظر
وفكره هو والله اعلم ونحوه للاعلام ختم الدرر حين يقرر

كتاب احياء المواقف

لعل فاسبته ان فيه ما يكره وما لا يكره الحياة نوعان حاسية ونامية والمراد
هنا النامية وسمى مواتنا بطلان الانتفاع به واحياؤه ببناء او غرس او
كرب او سقى اذا احيى المسلم او ذنبي او ظاهرا متبعا بها وليسست بمملوكة لمسلم
والزمت فلو مملوكة لم تكن مواتنا جلوم يعرف ما كرمها به من لفظة يتصرف فيها
الامام ولو كثر ما كرمها تزد عليه ويضمن نقصانها اذا انقضت بالزرع وهي
بعيدة من الغربة اذا طاح من باقضا العام وهو جهوري الصوت بزازية
لا يسمع بها صوته ملكها عند ابي يوسف وهو المختار كما في المختار وغيره واعتبر
محمد عدم ارتباط اهل الغربة وبه قالت الثلاثة فقلت وهو ظاهر
الرواية وبه يعني كما في كلمة الكبرى ذكره الفهستاني وكذا في البرهنة عن
المنصورية عن فاضل خان ان العتوي على قول محمد العجب من الشرب كما في
كيع لم يذكر ذلك بل يوجب ان اذن له الامام في ذلك وقال لا يكره بل اذنه وهو

او قبل الدنيا ما عدو طامور
والزوجة التسعين لا جوق شعيرة
ومن ذكرها التعريف للحب فيفسر
وربما طامور يثاب بفعله
والاشارة من بر المسكين بوجوه

لو سئلوا فلو ذميا شرط الاذن اتعافا ولو مستام لم يملكها الاطلا اتعافا مستلنى
ولو تركها بعد الاحياء وزرعها غيره فالاول احق بها **والاصح** ولو احيا ارضا
ميتة ثم احاطت الاحياء بجوانبها الاربعة من اربعة نفع على التعافى تبين
طريق الاول في الارض الرابعة ومن حجر ارضاى منع غيره منها موضع علامة من
حجر او غيره ثم اهلها ثلاث سنين دعت الى غيره وقيل ما هو احق بها وان
لم يملكها لانه انما يملكها بالاحياء والتعفير لا بمجرد التجميع ولو كثر بها او ضرب
عليها النساء او شق لها نورا او بزرها من احياء ينسقط ولا يجوز احياء
ما قرب من العلم بل يترك مرعى لهم ومطرحا خصا بهم لتعلق حفيهم به
فلم يكن مواتا وكذا لو كان محتكبا واعلم انه ليس للامام ان يقطع مالا غنى
للمسلمين عنه من المعادن الظاهرة وهى ما كان جوهرها الزا او دعه الله
في جواهر الارض بارز كسعادن الملح والكحل والنفط والابار التى
لم تملأ بالاستنباط والسعي في المستنبط بالسعي كما في الهداية والماء المحرز
في الطرف فله للمحرز والمستنبط وتامه في شرح المطايح في حديث المسلمون
شركاء في ثلاث في الماء والكلاء والنار التى يستغنى منها الناس في بيع
التى لم تملأ بالاستنباط والسعي فلو قطع هذه المعادن الظاهرة لم يكن
لا فطاعها حكم بل القطع وغيره سواء فلو منعهم القطع كان بمنع متعديا
وكان لما اخذوا مالا لانه متعدي بالمنع لا بالالاخذ وكف عن المنع وصرف عن
مدراومة العمل ليلما يشتهه اقطاعه بالاختصاص او يصير معه في حكم الاملاحة المستغنى
ذكر العلامة فلاسم في رسالته احكام اجارة اقطاع الجند **وحريم بئر**
الناسخ وهى التى ينزع الماء منها بالبيع كبير العطن وهى ينزع الماء منها
باليد والعطن مناج الابل حول البئر اربعون ذراعا من كل جانب واما
ان المناخ مستون وفي الشرف فلان لينة عن شرح الجمع لو غنى البئر بوق اربعين
يزاد عليها اه لاكن شبه الغنى مستلنى لمحمد ثم قال ويعتق بقول الامام وعزاه

لان شرط الاحياء بالاحياء مالا يخرج من ملكه بالارض غير عذرية

للمتعة

للمتعة ثم قال وقيل التفسير في بئر وعين بما ذكر في اراضيهم لطلانها وحب
اراضيها رخاوة فيزاد ليلما يشغل الماء الى النسخ وعزاه للهداية وعزاه البرجند
للكلاع فليحفظ اذا جرحها **موات باذن الامام** فلو في غير موات او فيه
بلا اذن امام لم يكن الحكم كذا ذكره الشرح وعزاه الغنى مستلنى وفيه ومن
الى انه لو جرح في ملكه الغير لا يستحق الحريم فلو جرح في ملكه جرحه من الحريم ماشاء
والى ان الماء لو غلب على الارض تركها للمالك او ماتوا او انقضوا لم يجر احياء فيها
فلو تركها الماء بحيث لا يعود اليها ولم يكن حريما للعامة جاز احياءها وعزاه
للمضرات **وحريم العين** خمسمائة ذراع من كل جانب كما في الحديث والذراع
هو الكسرة وهو ستة فيضات وكان ذراع الملاء اى ملكه الاكاسرة سبع
فيضات فكسرة فيضة **ويمنع غيره من الجرح فيه** لانه ملكه فلو جرح فلما اول
ردمه او تضييحه وتامه في الدرر ولو جرح الثاني براء في شتم حريم البئر الاول
بلا اذن الامام فذهب ما البئر الاولى وقولنا الى الثانية فلامش عليه لانه غير
متعد والماء تحت الارض لا يملك فلامش كمن بني حائونا جنب حائونا غيره
فكسرت الحائون الاولى بسببه فانه لاش عليه درر ويملك وفيه لو هدم
جدار غيره فلامش ان يواخذه بغيته لا يبناء الجدار هو التجميع **والجدار**
النسخ من الحريم من الجوانب الثلاثة دون جانب الاولى لسبق ملكه الاول فيه
واللفظة وهى مجرى الماء تحت الارض حريم بفرض ما يصلح لالفاء الضمين ونحوه
وعن محمد كالبير ولو ختم الماء فكما العين وفي الاختيار فوضه على اراء الامام
اى لو يادنه والا فلامش عليه ذكره البرجند **وحريم شجر بفرس** في الارض الواو
خمس اذرع من كل جانب فليس لغيره ان يفرس فيه ويملك ما امتنع عود
دجلة والفرات اليه بالموات اذا لم يكن ذلك حريما العامر وان جاز عوده
لم يجر احياء لانه ليس بموات والنهر في ملك الغير لا حريم له الا بغيره وان
له معسلة النهر لشبهه والفاء طينه وفروه محمد بفرض النهر من كل جانب

فب

وهو ارض ملقى وفرة ابويوسف بنصب بطن النهر وعليه الفتوى فاستأني
معزب المكرمان وفيه معزب للاختيار واخوض على هذا الاختلاف وفيه معزب
للكعبانية ولو كان النهر غير اختلاج الى كربة في كل حين فله حريم بالاتفاق وفيه
معزب للمكرمان ان اختلاف في نهر مملو له متسعة خارجة يلزم في الارض غير
صاحب الارض والمتسعة له عندهما ولصاحب الارض عنده وفيه معزب للمقنية
الصحيح ان له حرياً بالاتفاق بفرد ما يحتاج اليه لالقاء الحين وفوه انتمى
فلتت **ومن نفل الاتفاق ايضا الشرب الى عن الاختيار وشرح الجمع وانما**

فصل في الشرب

الشرب لغة نصيب الماء وشرعا ثوبه الانتفاع بالماء سقيا للمزارعة والرواد
والشعبة شرب بن آدم والبهائم بالشعاع ولكل حوضا وكل ماء لا يخرج
باناء او حطب وكل سقى ارض من بحر او نهر عظيم كرجلة والبراة ونحوها
لان الملو بالاحراز والاحراز لان فهد الماء يمنع فيه غيره وكل شق نهر لسقى
ارض منها او لنصب الرعي ان لم يضرب العلامة لان الانتفاع بالبلبل انما
يجوز اذا لم يضرب احد كلا الانتفاع بشمس وفرو وهو لا سقى وانه ان جود
خريب النهر لكثرتما ولا سقى ارض وشجرة وزرع ونصب دولاب ونحوها
من نهر غيره وفنائه وبيرة الاباذنه لان الحق له فيتوقف على اذنه وله سقى
شجر او خضر زرع في دارة حلالا اليه بجرارة واوانيه في الاصح وقيل بالاباذنه
والبحر في كوز وجب بهامة مضمومة الخابية لا يتسرع به الاباذن صاحب
ملكه باحرازه ولو كان البير او اخوض او النهر في ملك رجل فله ان يمتد
الشعبة من الدخول في ملكه اذا كان يحل ما يغربه فان لم يجد يقال له ان
لصاحب البير ونحوه اما ان تخرج الماء اليه او تتركه لياخذ الماء بشرط ان لا يكم
ضعفه اي جاريه النهر ونحوه لان له حينئذ حق الشعبة لحديث احمد المسلمون
شركاء في ثلاث في الماء والكلاء والنداء وحكم الكلاء حكم الماء فيقال له ان

اما ان

اما ان تطلع وتدفع اليه والائتركة ليا خفر فله ما يريد من يلقى ولو منع
الماء وهو خلاف على نفسه ودابته العكس كان له ان يقاتله بالسلاح
لاشترط رضاه عنه وان كان محرا في اللواذ فقاتله بغير السلاح كطعام عند
المخضمة دروا اذا كان فيه بقل عن حاجته لملكه بالاحراز وصار نهر الشعاع
وقيل في البير ونحوها اللول ان يقاتله بغير سلاح لانه اتركب معصية
بكان كالتعزير كذا في كرى البنداء فله ان يجره غير مملو من بيت المال
فان لم يكن ثمة اي في بيت المال شئ فيجوز الناس على كربة ان امتنعوا عنه
دفع الضرر وكري النهر المملو على اهله وغير من اي منهم على ذلك
وقيل في الخالص لا يجبر وهل يرجعون ان يامر الفاض نعم ومثونة كربة
النهر المشرك عليهم من اعلاء فان جاوزوا ارض رجل منهم بركة من مثونة
الكرية وغالا عليهم كربة من اوله الى اخره بالحصص كما يستنون في استحقاق
الشعبة ولا كرى على اهل الشعبة وتصح دعوى الشرب بغير ارض مستقلا
واذا كان لرجل ارض ولاخر فيها نهر فله ان يجره في الارض التي لا يجرى النهر
في ارضه لم يكن له ذلك ويتكره على طاله فان لم يكن في يده ولم يكن جاريه
فيها اي في الارض فعليه البيان ان هذا النهر له وانه فذلك ان له جارة في هذا
النهر مسبوقه لسقى اراضيه وعلى هذا المذهب في ارض وعلى سطح او اليزاب
او الممشى كل ذلك في دار غيره لحكم الاختلاف فيه نظيره في الشرب في يلقى
عن يمين قوم اختصوا في الشرب فهو بينهم على قدر اراضيهم لانه المقصود
اختلافهم في الطريق فانه في ملكهم بل الاعتبار بسعة الدار
وضيقها لان المقصود الاستطراق وليس لاحد من الشركاء في النهر ان يشق
منه نورا او ينصب عليه رعي اللوحى وضع في ملكه ولا يضرب نهر ولا ياء
وقلانية او دالية كناعورة او جسر او فنترة او يوسع في النهر او يقسم
بالايطام والحال انه فذلك ان القسم بالكرى بكسر الكاء جمع كوة يعقها

الشعب لان الغريم يترك على قدمه لظهور الحق فيه **او يسوق نصيبه الى ارض له**
اخرى ليس له منه اي من النهر شرب بل ارضهم يتعلق بالجميع ولم يفضله بعد
 الاجازة ولو رثتم من بعدهم وليس للماعلى سكر النهر بل ارضهم وان لم يشرب
 ارضه بدونه ملتقى كالحربين **مشتركا** اراد احدهم ان يفتح فيه بابا الى دار
 اخرى ساكنها غير ساكن هذه الدار التي يعتقها **في هذه الطريق خلاص**
ما اذا كان ساكن الدارين واحدا حيث لا يمنع لان المارة لا تزداد **وبورث**
الشرب ويوصى بالانتفاع به اما الاياما ببيعها بما كل ولا يبيع الشرب **والابو**
ولا يوجر ولا يتصرف به لانه ليس بالمتقوم في ظاهر الرواية وعليه العتوى
 كما يبيع **ولا يوصى بذكره** اي ببيعه واخويه **ولا يبيع الماء بدل خلع وصلح**
عن دم عمر وعنه ومهر كلاح وان عتقت هذه العتود لانها لا تبطل بالشروط
 القاسية لان الشرب لا يلد بسبب ما حتى لو مات وعليه دين لم يبيع الشرب
 بل ارض فلو لم يكن له ارض قبل بيع الماء في كل نوبة في عوض فبيع الشرب الماء الى
 ان يقضى دينه وفيل يشتر الامام لا يشرب لها فيضمن اليها فيبيعهما
 برضا ربا فينظر لقيمة الارض بالشرب ولقيمة ما معه فيصرف تفاوت ما بينهما
 لدين البيت وتامة في الزيلع **ولا يضمن من ملأ ارضه ماء فشرث ارض جاره**
او غرق لانه متسبب غير متعذر وهذا اذا سقاها سقيا معتادا انتحله ارضه
 عادة والا فيضمن وعليه العتوى وفي الزخيرة وهذا اذا سقى في نوبته
 مفرار حقه واما اذا سقى في غير نوبته او زاد على حقه يضمن على ما قلنا
 اسماعيل الزاهر **فمستثنى ولا يضمن من سقى ارضه او زرعه من شرب**
غيره بغير اذنه في رواية الاصل وعليه العتوى شرح وهبانية وابن الكمال
 عن الخلاصة لما مر انه غير متقوم ولو قصر تركه محسن لبقاء الماء الحرام فيه
 خلاص العلف المصوب بان الدابة اذا سمعت به انعم وطاشيا **اخر**
فمستثنى **لان تكره ذلوه منه** لاضمان وادبه الامام بالضرر والجسر ان را

الامام

الامام **ذله** **خاتمة** وتامه في شرح الوهبانية قال وجوز بعض مشايخ بلخ
 بيع الشرب لتعامل اهل بلخ والقياس يترك بالتعامل ونوفض بلنه تعامل
 اهل بلدة واحدة واقضى السامح بضمائه ذكره في جواهر الفتاوى قال وينعقد
 الحكم بجهة ببيعه فليعقد **فلت** وفي المدالية وشروحا من البيع
 القاسر انه يضمن بالانتلاف بالاتفاق ولو سقى ارض نعيه ماء غيره ضمنه
 وبه جنم في النفاية هنا جاعلهم **فلت** وفدوم ما عليه العتوى فيية وفي
 الوهبانية ولو سقى شرب الغير ليس ضمانا وضمنه بعض وعام اخر
 وما جوز واخذ التراب الذي على جوانب غردون اذ في يغز
 ولو جوع وانفرا الفواتر ابيه **فلو** حرى ليس بالنقل يوم
كتاب الاشربة
 هو جمع شراب والشراب لغة كل ما يبع يشرب واصطلاحا ما يسكر والمحموم منها
 اربعة انواع الاول **الخمر** وهو النبي بكسر وتشديد من ماء العنب اذا غللا
 واشتر وفرد اي بمعنى ما لا يرد اي الرغوة ولم يشتر لها فزفه وبه قالت
 الثلاثة وبه اخذ ابو جعفر الكبير وهو الاخير كما في الشرع بلالية عن الواهب
 ويلقي ما يعيده وقد تطلق الخمر على غير ما ذكره كذا في شرح في احكامها العشرة
 وقال **وحرم قلعها وكثيرها** بالاجماع **لعينها** اي لذاتها وفي قوله تعالى انما
 الخمر واليسمر الانية عشرة دلائل على حرمتها بسوكة في المجتبى وغيره **وهي**
نجسة خلاصة علي بن ابي طالب ويكره مستحلبها **وتعقد** تقوم بها في حق المسلم
لاما يتيها في الاصح **وحرم الانتفاع بها** ولو سقى دوابا والخنين او نظير
 لتلحم او في دوا او دهن او طعام او غير ذلذلة التحليل او خوف عكس
 بغير الضرورة فلو زاد في سكر حر مجتبى **ولا يجوز بيعها** بالحديث مسلم ان الذي
 حرم شرعا حرم بيعها **وخير شاربه** وان لم يسكر منها **وجذر شاربه** غيرها
ان سكرها لا يؤثر في هذا **الحج** لانه لا خير فيها ما لم يسكر منه لا خنطام الحد

قوله الامام ذله خاتمة وتامه في شرح الوهبانية قال وجوز بعض مشايخ بلخ بيع الشرب لتعامل اهل بلخ والقياس يترك بالتعامل ونوفض بلنه تعامل اهل بلدة واحدة واقضى السامح بضمائه ذكره في جواهر الفتاوى قال وينعقد الحكم بجهة ببيعه فليعقد

الخمر وفليته كثيرة كداهروا لكن لا يجر شارب به عندنا بلا مسكر وبه يجر اجماعا
وحرم اكل البع والحمشيشة وهي ورق القنب والايغول لانه معسر للعقل
ويصد عن ذكر الله وعن الصلاة **لاكن دون حرمه الخمر فان اكل شيئا من ذلك لا حرم**
عليه وان سكر منه بل يعزى بل دون الحذر كذا في الجوزة وكذا حرم جوزة الطيب
لاكن دون حرمه الحمشيشة فانه المص ونقل عن اجماع وغيره ان من قال خيل البع
والحمشيشة فهو زنديق مبتدع بل قال نجم الدين الزاهد انه يكفر ويبلغ قتله
فلت ونقل شيخنا النجم الغزي الشافعي في شرحه على منظومة ابيه البدر
المتعلقة بالصغار والكبار عن ابن حجر المكي انه صرح بتحريم جوزة الطيب
باجماع الامة الاربعة وانما مسكرة ثم قال شيخنا النجم والفتن الذي حدث
وكان حروثه بدمشق في سنة خمس عشرة بعد الالف يدعي شاربه انه لا يسكر
وان سلم له فانه معتز وهو حرام لحديث احمد عن ام سلمة قالت نهي رسول
الله صلى الله عليه وسلم عن كل مسكر ومعتز قال وليس من الكلب يتناول المسرة
والمرتين ومع ذلك وله الامر عنه حرام فطعا على ان استعماله ربما اضر بالبدن
نعم الاصرار عليه كبيرة كمنابر الصغار اذ يجر فيه وفي الاشياء في فائدة الاصل
الاباحة او التوقف ويظهر اثره فيما اشكل حاله كالحبوان المشكل امره والنبات
الجهول سمته اذ قلت فيهم منه حكم النبات الذي شاع
في زماننا يسمى بالتسن فتنبه وفكره شيخنا العماد في هدايته الحافا
له بالشوم والبصل بالاولى فتدبر وممن جزم بحرمه الحمشيشة شارح الوهبانية
في الحصر ونجده فقال واجتنبوا تحريم الحمشيشة وحرفه وتخليق مختصر لجره وقرره
لبايعه التاديب والبسق اشتواء وزندقة المستحل وحرره
كتاب الصيد
اعل مناسيته ان كلامنا مما يورث السرور **قوبل** خمسة عشر شرطا
بمنوطه في العناية وسفرها في اثنا المسائل **الحرم** في غير الحرم او **التلخيص**

الصيد
في الاشياء
التي لا يورث السرور
فهي حلال
الا ان يورث السرور
فهي حرام
وهي
الصيد
في الاشياء
التي لا يورث السرور
فهي حلال
الا ان يورث السرور
فهي حرام
وهي

الصيد
في الاشياء
التي لا يورث السرور
فهي حلال
الا ان يورث السرور
فهي حرام
وهي

قال في القاموس العيش كلب من حيث هو

بما جلد مثلاً كما يدعى قتال و بشرط ان لا يشترك الكلب العلم كلب الاكل صيد

ككلب غير معلم وكلب مجوس اولم يرسل اولم يسم عليه وبشرط ان لا يتكلم
وفجته بعد ارساله ليكون الاكل حلالاً مضافاً الى ارسال خلاف ما اذا كمن واستغنى
كما يفهم اي كذا يمكن العمل على وجه الحيلة للاسراحة وللمعنى خصال حسنة ينبغي
لكل غافل العمل بها كما يستلزم المص وان اكل منه البزء اكل لان تعليمه ليس بترك
الكلمه وان اكل الكلب وخوه لا يؤكل مطلقاً عندنا كالكلمه منه اي كذا لا يؤكل
الصيد الفواكل الكلب منه **بشرط تركه للاكل ثلاث مرات** لانه علامة الجمل وكذا
لا يؤكل **ما صار به** حتى يتعلم ثانياً بترك الاكل ثلاثاً او ما صار به قبله لو
بغنى في ملكه لان ما اتلعه من الصيد لا يتغير فيه الحرمة اتقافاً لحيوات الحمل
وفيه اشكال ذكره الفيتاني كصغر من صاحبه فكث حيناً ثم رجع اليه
فارسله **مصاد** لم يؤكل لتركه ما صار به معلماً فيكون كالكلب اذا اكل ولو
اخذ الصياد الصبي من الكلب وفتح له منه بضعة والفلها اليه ما كلسا
او فكعب الكلب منه واكلمه اكل ما بغنى كما لو شرب الكلب من دمه لانه
من غلبة علمه ولو شرب الصبي ففتح منه بضعة فاكلها ثم ادركه وقتله
ولم ياكل منه لا يؤكل لانه حالة الاصل صيداً والو الفى ما نشبه وانبع الصيد
فقتله ولم ياكل منه حتى اخذ صاحبه ثم اكل ما الفى حل لان ح لو اكل من
نفس الصيد لم يضر كما مر واذا ادرك المرسل او الرامع الصيد حياً حياة فوق
ما في الذبوح ذكاه وجوباً وشرك حله بالرعي التسمية ولو حكم كما مر
وبشرط اخرج ليتحقق معنى الذكاة وشرك ان لا يفهم عن طيبه لو غاب
الصيد متخافاً لا يسميه بل دام في طيبه حل وان فطر عن طيبه ثم اصابه ميتاً
لا يؤكل لاحتمال موته بسبب اخر وشرك في الخانية ان لا يتوارى عن بصره وفيه
كلام مبسوك في الزيلعي وغيره **فان ادركه الرامع او المرسل حياً ذكاه**
وجوباً ولو تركها حرم وسيجيء بالحياة المعتبرة هنا ما جوف ذكاة الذبوح

هذا حال من ان كلب الصيد حتى يتعلم منه ويخاف منه ويتركه ما صار به معلماً فيكون كالكلب اذا اكل ولو اخذ الصياد الصبي من الكلب وفتح له منه بضعة والفلها اليه ما كلسا او فكعب الكلب منه واكلمه اكل ما بغنى كما لو شرب الكلب من دمه لانه من غلبة علمه ولو شرب الصبي ففتح منه بضعة فاكلها ثم ادركه وقتله ولم ياكل منه لا يؤكل لانه حالة الاصل صيداً والو الفى ما نشبه وانبع الصيد فقتله ولم ياكل منه حتى اخذ صاحبه ثم اكل ما الفى حل لان ح لو اكل من نفس الصيد لم يضر كما مر واذا ادرك المرسل او الرامع الصيد حياً حياة فوق ما في الذبوح ذكاه وجوباً وشرك حله بالرعي التسمية ولو حكم كما مر وبشرط اخرج ليتحقق معنى الذكاة وشرك ان لا يفهم عن طيبه لو غاب الصيد متخافاً لا يسميه بل دام في طيبه حل وان فطر عن طيبه ثم اصابه ميتاً لا يؤكل لاحتمال موته بسبب اخر وشرك في الخانية ان لا يتوارى عن بصره وفيه كلام مبسوك في الزيلعي وغيره فان ادركه الرامع او المرسل حياً ذكاه وجوباً ولو تركها حرم وسيجيء بالحياة المعتبرة هنا ما جوف ذكاة الذبوح

لان يمشي

بان يعيش يوماً وروى اكثره مع اما مفداها وهو لا يتوهم بفائده كما
في الملقح فلا يعتبرها هنا حتى لو وقع في ماء لم يجرم والعنبر في المزدبوت واخوانه
كمنحجة وموفودة وما اكل السبع والمريضة مطلقاً الحياة وان قلت كما اشرنا
اليه وعليه الفتوى وتقدم في الزيلعي **فان تركها اي الذكاة عند راع الفسرة**
عليها فحلت حرم وكذا يجرم لو عجز عن التركية في ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة
وابي يوسف حل وهو قول الشافعي قال المصروبي متنع ومتنع الوفاية اشارة
الى حله والظاهر ما سمعته اه فلتك **ووجه الظاهر ان العجز عن التركية**
في مثل هذا الاكل الحرام او ارسل مجوسي كلبه فزجره مسلم بالزجر او قتله
معراض بعرضه وهو سهم لا يرسله سمى به لاصابته بعرضه ولو لم يراه حرم
فما طاب جده حل او بقدره ثقيلة ذات حدة حرم لقتلها بالثقل لا بالحد
واو كانت خفيفة بها حدة حل لقتلها بالخرج حينئذ ولو لم يجره لا يؤكل مطلقاً
وشرك في اخرج الا دماً وقيل لا ملتقى وتامة فيما علقته عليه او رمى صيداً
بوقع في ماء لاحتمال قتله بالما يجرم ولو اكبر ما يجرى بوقع فيه فان انغمس
جره فيه حرم والا حل ملتقى او وقع على سطح او جبل فتردى منه الى الارض
حرم في السيل كما لان الاحتراز عن مثل هذا ممكن فان وقع على الارض
ابقراء اذا احتراز عنه غير ممكن فيحل او ارسل مسلم كلبه فزجره اي اغراه
بصياحه مجوسي فانه زجره اذا زجر دون الارسل والفعل يرفع بما هو جوف
او مثله كسبح الحديث اولم يرسله احد فزجره مسلم فانه زجره اذا زجر ارسل
حكماً او اخذ غير ما ارسل اليه لان غرضه اخذ كل صيد يتمكن منه حتى لو ارسله
على صيد كثيرة بتسمية واحدة فقتل اكل اكل اكل في الوجوه المذكورة
لما ذكرنا كصيد رمي **بفقط عضو منه** فانه يؤكل **لا العضو** خلافاً للشافعي
ونقل قول عليه الصلاة والسلام ما بين من الحية فهو ميتة ولو قطع فلم يبينه
فان احتمل التيامه اكل العضو ايضاً والا لا ملتقى وان قطع الرامع اثلاً

هذا تفصيل الحكم من حيث هو في كل واحد من هذه الاعراض واما ما ذكره من ان كلب المجوسي كلبه فزجره مسلم بالزجر او قتله معراض بعرضه وهو سهم لا يرسله سمى به لاصابته بعرضه ولو لم يراه حرم فما طاب جده حل او بقدره ثقيلة ذات حدة حرم لقتلها بالثقل لا بالحد واو كانت خفيفة بها حدة حل لقتلها بالخرج حينئذ ولو لم يجره لا يؤكل مطلقاً وشرك في اخرج الا دماً وقيل لا ملتقى وتامة فيما علقته عليه او رمى صيداً بوقع في ماء لاحتمال قتله بالما يجرم ولو اكبر ما يجرى بوقع فيه فان انغمس جره فيه حرم والا حل ملتقى او وقع على سطح او جبل فتردى منه الى الارض حرم في السيل كما لان الاحتراز عن مثل هذا ممكن فان وقع على الارض ابقراء اذا احتراز عنه غير ممكن فيحل او ارسل مسلم كلبه فزجره اي اغراه بصياحه مجوسي فانه زجره اذا زجر دون الارسل والفعل يرفع بما هو جوف او مثله كسبح الحديث اولم يرسله احد فزجره مسلم فانه زجره اذا زجر ارسل حكماً او اخذ غير ما ارسل اليه لان غرضه اخذ كل صيد يتمكن منه حتى لو ارسله على صيد كثيرة بتسمية واحدة فقتل اكل اكل اكل في الوجوه المذكورة لما ذكرنا كصيد رمي بفقط عضو منه فانه يؤكل لا العضو خلافاً للشافعي ونقل قول عليه الصلاة والسلام ما بين من الحية فهو ميتة ولو قطع فلم يبينه فان احتمل التيامه اكل العضو ايضاً والا لا ملتقى وان قطع الرامع اثلاً

وأكثره مع غيره أو قطع راسه أو أكثره أو فتره نصيبين أكل كله لأن هذه الصور لا يمكن حياة فوق حياة المذبح فلم يتناول له الحديث المذكور بخلاف ما لو أكثره مع راسه للملكان المذكورين وحرم صيد بحريه ووثق ومرتد وحرم لأنهم ليسوا من أهل الذكاة بخلاف كتاب لأن ذكاة الأضحية كذكاة الاختيار وإن رمى صيدا لم يقتله فربما، آخر يقتله فهو للثلاث وحل فإن الخنثى الأول بأن أخرجه عن حيض الانتفاع وفيه من الحياة ما يعيش فيه الصيد للماول وحرم لغرفته على ذكاة الاختيار بصدف فلا تاله في حرم ضمن الثاني للماول فقيته كلها وقت اتلافه غير ما نقصته برأحتة وحل اصطيد ما يؤكل لحمه وما لا يؤكل لحمه لنقعة جلده أو شعره أو ريشه أو لدغ شره وكله مشروع لأخلاق النص وفي الغنية ويجوز ذبح المرة والكلب لنفع ما والاولى ذبح الكلب إذا أخذته مرارة الموت وبه يكسر لحم غير خمس العين تحريم فلا يكسر أصلا وجلده وفيل يكسر جلده للحمة وهذا الصحيح ما يقتضي به كتاب الشريعة البانية عن المواهب هنا ومنه الطهارة أخذ الكبر ليليا مباح والاولى عدم فعله خدائية بكرة تعليم البازن بالكبر المحم لتعزيبه سمع الصلابة حسر انسان أو غيره من الاهليات كعرس وثقة فرمى اليه باطاب صيد المخل جلاو ما إذا سمع حسر اسد أو خنزير فرمى اليه أو أرسل كلبه فإذا هو صيد حلال الأكل حل ولو لم يعلم ان الحرس صيدا أو غيره لم يخل جوده لأنه إذا اجتمع المبيع والمحرم غلب المحرم روى حيا باطاب فتره أو ظله فبات أنى ادماه أكل لوجود الجرح والالا والعبرة بحالة الرمي فحل الصيد برؤيته إذا رمى مسلما لا باسلامه ووجب الجراؤه إذا رمى محرما لا باسلامه وسيجيء في كتاب الدييات **فصل** لو أن بذيها معلما أخذ صيدا فقتله ولا يدرى أرسله انسان أو لا لا يؤكل لو فوجع الشدة في الأرسال ولا بداحة بدونه وإن كان مرعلا بمو مال الغير فلا يجوز قتله وله الأبدال من صاحبه ويبلغ

فلت

فلت **فصل** وفرد وقع في عصر فاحدثة العتوى وهي أن رجلا وجد شاة مذبوحة بستانه هل يخل له أكلها أم لا وهل سمي الله تعالى عليها أم لا ومقتضى ما ذكرناه أنه لا يخل لو فوجع الشدة في أن الذراع فمن ثل ذكاته أم لا وهل سمي الله تعالى عليها أم لا لأن في الخلاصة من اللقطة قوم اصطوا بغير مذبوحا في طريق البادية لم يكن فريسا من الماء ووقع في القلب أن صاحبه جعل ذكوة اباحة للناظر لا بأس بها لا أخذه الأكل لأن الثابت بالذلة كالثابت بالصريح أم وفدا يباح أكله بالشرك المذكور فعلم أن العلم يكون الذراع أهلا للذكاة ليس يشرك فانه المص **فلت** فذيعر في حين حادثه العتوى واللقطة بأن الذراع في الاولى غير المألوف قطعها في الشك يحتمل ورايت خط ثقة سرق شاة فزجها بتسمية فوجدها صاحبها هل تؤكل الاصح لا لكبره بتسميته على الحرام القطع بلا تعلق ولا ذن شرعي انتهى فليجروا في الوهبانية

- وما مات لا تقطعه كلبا جانه •
- حيث حرام نفعه متعذر •
- وتليده عصبور لو أجده اجز • واعتاقه بعض الامة ينكر •
- وإن يلقه مع غيره جاز أخذه • كقشر لمرمان وماء المغش •
- وفي معاليقنا • وأي حلال لا يخل اصطيدا • صيد او ما صيدت ولا هي تبغ • هو صيد دخل دار رجل فعلق عليه بابه ملكه فلا يملكه غيره ولو بعد خروجه انتهى •

كتاب الرهن

مناسبتة ان كلما من الرهن والصيد سببه لتحصيل المال هو لغة جسر الشئ وشها **مسألة** ما يعلق على جعله محبوسا لأن الأصل هو الممنوع من أن يكون استيعاؤه أي أخذه منه كالأوبعضا كان كأن قيمة الرهن من الدين كالدراهم كالأوبعضا لأن العين لا يمكن استيعاؤه من الرهن الا إذا صار ديناه كالأوبعضا كالدراهم وهو دين واجب كاهرا وباطنا أو كاهرا فقط كقن عبده أو خل وجد حرا أو خرا **وحي** كالأوليان الضمومة بالمثل والقيمة كالمسحوق منه ولا يخل اصطيدا الأجواب صيد دخل دار رجل فعلق عليه بابه ملكه فلا يملكه غيره ولو بعد خروجه انتهى

فقال في البصائر الاصلاح هو جعل الشئ محبوسا حتى لم يقبل جسر الشئ حتى لأن الأصل هو الممنوع من أن يكون استيعاؤه الرهن من الرهن كالأوبعضا كالدراهم وهو دين واجب كاهرا وباطنا أو كاهرا فقط كقن عبده أو خل وجد حرا أو خرا **وحي** كالأوليان الضمومة بالمثل والقيمة كالمسحوق منه ولا يخل اصطيدا الأجواب صيد دخل دار رجل فعلق عليه بابه ملكه فلا يملكه غيره ولو بعد خروجه انتهى

وينعقد بإيجاب وقبول حال كونه غير لازم وجيشه **فلا رهن** تسليمه
والرجوع عنه كما في المنة فلا سلمه وقبضه **الرهن** حال كونه محجوزا لا يتصرف
كشجر على شجر **معه** لا مشغولا بحق الراهن كشجر بدون الثمر **معه** الامتلاء ولو
حكما بان انفصل الموهون بغير الموهون خلفه كالشجر وسيتضح لزوم ايراد
القبض شرط للزوم كما في المنة وحج في المجتبى انه شرط الجواز **والتمليك**
بين الرهن والرهن **فيه قبض** حكما على الظاهر **كالباع** بل انما فيه ايضا قبض
وهو مضمون اذا اهلوا بالاعل من قبضه ومن الدين وعند الشايع هو
امانة **والمعتبر** قيمته يوم القبض لا يوم الملاك كما توهمه في الاشياء
لما ائتمنته للمنفول كما حرره المهر **المقبوض** على سوم الرهن اذا لم يبين
المقرار اي مقدار ما يريد اخذه من الدين **ليس مضمون** في الاصح كذا في الغنية
والاشياء فان اهلوا وسأوت قيمته الدين صار مستوفيا دينه حكما او
زادت كان **القبض امانة** فيضمن بالتعذر او نقصت سقط بغرة وجع
الرهن **بالقبض** لان الاستيعاب بغير المالية **ضمن** الرهن برعوى الملاك
بلا رهن **بخطا** سواء كان من اموال ظاهرة او باطنة وخصه مال سدر
بالباطنة وله كلب دينه من رهنه وله قبضه به وان كان الرهن في يد
لان الحبس جزاء مكله وله حبس رهنه **بعد البيع** للعقد حتى يقبض دينه
او **يرثه** لان الرهن لا يبطل بمجرد البيع بل يبقى رهنه ما بقى القبض والدين
معا فلا اجات اخرهما لم يبق رهنه زيلعي ودرر وغيرهما **لا الانتفاع به**
مطلقا لا بالاستخدام ولا سكنى ولا بسر ولا اجارة او اعدارة سواء كان
من رهن او رهن **الايداع** كل الاخر وفيل لاجل الرهن لانه رهن وفيل
ان شرطه كان رهن والالا وفي الاشياء واجواهر ابلح الراهن للرهن لاكل
الثمار او سكنى الدار او لبن الشاة الموهونة فاكلها لم يضمن وله منع ثم
اجاد في الاشياء لانه يكره للرهن الانتفاع بذلها وسيجيء اخر الرهن

مانش

الراهن

الرهن

الرهن

الرهن

الرهن

الرهن

الرهن

الرهن

الرهن

الرهن

الرهن

الرهن

الرهن

الرهن

الرهن

الرهن

الرهن

الرهن

الرهن

الرهن

الرهن

الرهن

الرهن

الرهن

الرهن

الرهن

الرهن

الرهن

الرهن



على ما اختاره الرضى لانه قد مرنا في الحظر عن البرجند فيما انه شعار الروافض
وانه يجب التزم عنه فتنبه فلتنا — ولان جرت العادة في زماننا بلعبه
كذلك فينبغي لزوم الضمان فيما سأل على مسئلة السيف الاتية فليجرب الاجعله
في اصبع اخرى الا اذا كان المرتمن امرأة فتضمن لاني النساء يلبسن كذلك فيكون
استعمل الا لا يحكم ابن كمال معزيا للزيلة **ومثله تغليد سيعي الرهن الثلاثة**
وان الشحجان تغلرون في العادة بسيعين **للاثلاثة** **والبس خاتمته** اي خاتم
الرهن **موقوف** **اخرى** **رجع الى العادة** لان كان ممن يتجمل بلبس خاتمين ضمن والا كان
حاجبا فلا يضمن **ثم ان قضى** **بما ان** **بالقيمة المذكورة** **من جنس الدين** **يلتزم** **فيما ان**
مقاطعة **اي** **بمجرد** **القطا** **بالقيمة** **اذ كان الدين حالا** **وكلب** **المرتمن** **الراهن**
بالفضل **ان كان ثمة** **فضل** **وان كان الدين مؤجلا** **يضمن** **المرتمن** **فيمتد** **ويكون** **هذا**
عند **بل** **اذ** **احل** **الاجل** **اخذه** **بربته** **وان قضى** **بالقيمة** **من خلاف** **بمستحق** **من**
الضمان **وهنا** **عند** **الاضطرار** **دينه** **بدل** **الرهن** **فاخذ** **حكمة** **واجرة** **بيت** **حجته**
وما **بقت** **وما** **وي** **الغنم** **على** **المرتمن** **واجرة** **واعيه** **لو** **حيوانا** **ونعقة** **الرهن**
والخراج **والعشر** **على** **الراهن** **والاحل** **فيه** **ان** **كلما** **احتاج** **اليه** **لمصلحة** **الرهن** **بنفسه**
وتفقيته **بعل** **الراهن** **لانه** **ملكه** **وكلما** **كان** **لحجته** **بعل** **المرتمن** **لان** **حجبه** **له**
واعلم **انه** **لا** **يلزم** **شئ** **منه** **لو** **اشترط** **على** **الراهن** **فمستأني** **عن** **الذخيرة** **واما** **مؤنة**
رد **كجعل** **اورج** **جزء** **منه** **كداواة** **رجع** **الى** **يد** **المرتمن** **فتقسم** **على**
المضون **والامانة** **ما** **الضمون** **على** **المرتمن** **والامانة** **على** **الراهن** **لو** **فيمتد** **اكثر**
من **الدين** **والا** **بعل** **المرتمن** **وكذا** **معالجة** **امراض** **وفروح** **وقبرا** **جنانية** **وكس**
ما **وجب** **على** **احدهما** **فاداه** **الاخر** **كلان** **متبرعا** **الا ان** **يد** **امر** **الفاضي** **به** **ويجعله** **دينا**
على **الاخر** **في** **رجع** **عليه** **وبمجرد** **امر** **الفاضي** **بلا** **انصرح** **بجعله** **دينا** **عليه** **لا** **يرجع** **كما**
في **الملتقط** **وعن** **الامام** **لا** **يرجع** **لو** **حاجبه** **حاضرا** **مطلقا** **خلا** **بالشئ** **وهي** **فرع** **مسئلة**
الحز **زيلي** **قال** **الراهن** **الرهن** **غير** **هذا** **وقال** **المرتمن** **بل** **هذا** **هو** **الز** **وهذه** **عند**

ان الفاضل لا يتكلم في الامور
بشأنه او عليه الا ان يوافق او يمتنع
بشأنه او عليه وهو لا يجوز في هذا
وغيره في الامور التي لا تتعلق
بالقول

والقول للمرتمن **لانه** **الفاضي** **خلا** **ما** **لو** **ادعى** **المرتمن** **رد** **على** **الراهن** **بعد**
قبضه **لان** **القول** **للاهن** **لانه** **المتمن** **لان** **برهنا** **فلا** **اهن** **ايضا** **ويستفاد** **الدين** **في**
اثباته **الزيادة** **ولو** **قبل** **قبضه** **بالقول** **للمرتمن** **لانه** **لانه** **دخوله** **في** **ضمانه** **وان** **برهنا**
فلا **اهن** **لانه** **الضمان** **بنازلة** **يؤثر** **السعيرة** **بالرهن** **ان** **كان** **الطرف** **المتنا**
كما **في** **الوديعة** **وكذا** **ان** **كان** **له** **حل** **ومؤنة** **وكذا** **الانتقال** **عن** **البلد** **وكذا** **القول**
الز **الرهن** **في** **يد** **كما** **في** **العمادية** **معزيا** **للعدو** **على** **خلا** **ما** **في** **مناوى** **الفاضين**
ولحل **ما** **في** **العدو** **قول** **الامام** **وما** **في** **الفتاوى** **فوله** **ما** **كما** **يعينه** **كلام** **الغنية**
في **ابرة** **في** **الحديث** **اذ** **ادعى** **الرهن** **بموجب** **فيه** **فالوا** **معناه** **اذ** **التمت** **فيمتد**
بعد **هنا** **لان** **قال** **الادري** **كم** **كانت** **فيمتد** **ضمن** **بما** **فيه** **من** **الدين** **كذا** **ذكر** **المصاويل**
الباب **باب** **ما** **يجوز** **ارهاقه** **وما** **لا** **يجوز**
لا **يبيع** **رهن** **مباح** **لعدم** **كونه** **مميزا** **كلام** **مطلقا** **مقارنا** **او** **كلام** **يا** **من** **شريكه**
او **غيره** **يقسم** **او** **لا** **ثم** **الصحيح** **انه** **فاسد** **يضمن** **بالقبض** **وجوز** **الشفعة** **وفي**
الاشياء **ما** **فيل** **البيع** **فيل** **الرهن** **الا** **في** **اربعة** **الشئ** **والمشغول** **والمتصل**
بغيره **والعلق** **عنه** **بشرك** **فيل** **وجود** **غير** **المدير** **فيجوز** **بيعها** **لا** **رهن** **ما**
وفيها **الحيلة** **في** **جواز** **رهن** **الشئ** **ان** **يبيعه** **النصف** **باختيار** **ثم** **يرهنه** **النصف**
ثم **يبيع** **البيع** **قال** **المص** **وفيها** **نظر** **ولعله** **مفرع** **على** **الضعيف** **في** **الشيوع**
الكلية **فلت** **بل** **ولا** **على** **الصحيح** **لانه** **باختيار** **لا** **يخلوا** **اما** **ان** **يبقى**
في **ملكه** **او** **يعود** **لملكه** **وعلى** **كل** **يكون** **رهن** **الشئ** **ابتداء** **كما** **يسمى** **في** **تنوير**
البصائر **فلت** **والحيلة** **الصحيحة** **ما** **في** **حيل** **منية** **المفع** **اراد** **رهن**
نصف **داره** **مشتا** **عيا** **يبيع** **نصفها** **من** **طالب** **الرهن** **ويقبض** **منه** **الثمن** **على** **ان**
المشتري **باختيار** **ويقبض** **الدار** **ثم** **ينقبض** **البيع** **بكم** **اختيار** **فيبقى** **في** **يده** **بمنزلة**
الرهن **بالثمن** **واعقده** **ابن** **المص** **في** **زواجر** **الجواهر** **وفيها** **الشيوع** **الثابت**
ضرورة **لا** **يضركم** **في** **الولو** **الجنية** **ولو** **جاء** **بثوبين** **وقال** **خرا** **احدهما** **رهن** **ما**

ان الفاضل لا يتكلم في الامور
بشأنه او عليه الا ان يوافق او يمتنع
بشأنه او عليه وهو لا يجوز في هذا
وغيره في الامور التي لا تتعلق
بالقول

اي هذه الاربعة

والاخر بفاعه عنده جان نهد كل منهما يصير رهنا بالدين لان احدهما ليس باولي من
الاخر فيشيع الرهن فيهما بالضرورة فلا يضر ولا رهن **ثمة على ثل دونه ولا زرع**
ارض او غل او بناء دونها وكذا عكسها كرهن الشجر لا الثمر والارض لا الثمل والاصل
ان المرهون متى اتصل بغير المرهون خلفه لا يجوز الاستئجار فبعض المرهون وحده
دور وعن الامام جواز رهن الارض بالشجر ولو رهن الشجر بمواضعها والدار بما فيها
جاز ملحقا لانه اتصال مجاورته وفي الغنية رهن دار او الحيطان مشتركة بينهما
وبين الجيران صح في العروة ولا يضر اتصال السقف بالحيطان المشتركة لكونه قبلا
ولرهن **الحجر والملاير والمكاتب وام الولد والوفد** ثم لما ذكر ما لا يجوز رهنه
ذكر ما لا يجوز الرهن به فقال **ولا بالامانات كوديعة وامانة ولا بالدرر** خوف
استحقاق البيع بالرهن به باكل بخلاف الكفالة كما مر ولا يعين مضمونة بغيرها
اي بغير مثل او قيمة مثل **والبيع في يد البائع** فانه مضمون بالتكفل بما اهلكه
ذهب بالتكفل **ولا بالكفالة بالنفس ولا بالانقطاع** **مكلفا** في نفس وما دونها
بخلاف الجنابة خطأ لا يمكن استيعابها الارش من الرهن **ولا بالشفعة وباجرة**
الناجة والغنية وبالعبد الحان والمريون واذا لم يبيع الرهن في هذه الصور
فله ان اخذ فلو هلك عند المرمون قبل الطلب هلكه مجلانا اذا حكم للباحل
فيبغي الغرض بل في الملاء صر الشريعة وابن الكمال **ولا رهن خمر او زنا**
من مسلم او ذمة للمسلم اي لا يجوز للمسلم ان يرهن خمر او زنا من مسلم
او ذمة **ولا يضمن له** اي للمسلم مرمونها حال كونه ذميا او بغيره **عكسه الضمان**
لتقوم ما عندهم لا عندها صح الرهن يعين مضمونة بنفسها اي بالمثل او
بالقيمة كالغصوب وبذل الخلع والمهر وبذل الصلح عن دم عمرا اعلم
ان الاعيان ثلاثة عينية غير مضمونة اصلا كالامانات وعينية غير مضمونة ولا كنهها
تنسب المضمونة كببيع في يد البائع وعينية مضمونة بنفسها كالغصوب ونحوه
وتماه في الدرر **صح بالدين ولو موعودا** بلان رهن ليفرضه كذا كلاب مثلا

ملو

والاخر بفاعه عنده جان نهد كل منهما يصير رهنا بالدين لان احدهما ليس باولي من
الاخر فيشيع الرهن فيهما بالضرورة فلا يضر ولا رهن ثمة على ثل دونه ولا زرع
ارض او غل او بناء دونها وكذا عكسها كرهن الشجر لا الثمر والارض لا الثمل والاصل
ان المرهون متى اتصل بغير المرهون خلفه لا يجوز الاستئجار فبعض المرهون وحده
دور وعن الامام جواز رهن الارض بالشجر ولو رهن الشجر بمواضعها والدار بما فيها
جاز ملحقا لانه اتصال مجاورته وفي الغنية رهن دار او الحيطان مشتركة بينهما
وبين الجيران صح في العروة ولا يضر اتصال السقف بالحيطان المشتركة لكونه قبلا
ولرهن الحجر والملاير والمكاتب وام الولد والوفد ثم لما ذكر ما لا يجوز رهنه
ذكر ما لا يجوز الرهن به فقال ولا بالامانات كوديعة وامانة ولا بالدرر خوف
استحقاق البيع بالرهن به باكل بخلاف الكفالة كما مر ولا يعين مضمونة بغيرها
اي بغير مثل او قيمة مثل والبيع في يد البائع فانه مضمون بالتكفل بما اهلكه
ذهب بالتكفل ولا بالكفالة بالنفس ولا بالانقطاع مكلفا في نفس وما دونها
بخلاف الجنابة خطأ لا يمكن استيعابها الارش من الرهن ولا بالشفعة وباجرة
الناجة والغنية وبالعبد الحان والمريون واذا لم يبيع الرهن في هذه الصور
فله ان اخذ فلو هلك عند المرمون قبل الطلب هلكه مجلانا اذا حكم للباحل
فيبغي الغرض بل في الملاء صر الشريعة وابن الكمال ولا رهن خمر او زنا
من مسلم او ذمة للمسلم اي لا يجوز للمسلم ان يرهن خمر او زنا من مسلم
او ذمة ولا يضمن له اي للمسلم مرمونها حال كونه ذميا او بغيره عكسه الضمان
لتقوم ما عندهم لا عندها صح الرهن يعين مضمونة بنفسها اي بالمثل او
بالقيمة كالغصوب وبذل الخلع والمهر وبذل الصلح عن دم عمرا اعلم
ان الاعيان ثلاثة عينية غير مضمونة اصلا كالامانات وعينية غير مضمونة ولا كنهها
تنسب المضمونة كببيع في يد البائع وعينية مضمونة بنفسها كالغصوب ونحوه
وتماه في الدرر صح بالدين ولو موعودا بلان رهن ليفرضه كذا كلاب مثلا

والاخر بفاعه عنده جان نهد كل منهما يصير رهنا بالدين لان احدهما ليس باولي من
الاخر فيشيع الرهن فيهما بالضرورة فلا يضر ولا رهن ثمة على ثل دونه ولا زرع
ارض او غل او بناء دونها وكذا عكسها كرهن الشجر لا الثمر والارض لا الثمل والاصل
ان المرهون متى اتصل بغير المرهون خلفه لا يجوز الاستئجار فبعض المرهون وحده
دور وعن الامام جواز رهن الارض بالشجر ولو رهن الشجر بمواضعها والدار بما فيها
جاز ملحقا لانه اتصال مجاورته وفي الغنية رهن دار او الحيطان مشتركة بينهما
وبين الجيران صح في العروة ولا يضر اتصال السقف بالحيطان المشتركة لكونه قبلا
ولرهن الحجر والملاير والمكاتب وام الولد والوفد ثم لما ذكر ما لا يجوز رهنه
ذكر ما لا يجوز الرهن به فقال ولا بالامانات كوديعة وامانة ولا بالدرر خوف
استحقاق البيع بالرهن به باكل بخلاف الكفالة كما مر ولا يعين مضمونة بغيرها
اي بغير مثل او قيمة مثل والبيع في يد البائع فانه مضمون بالتكفل بما اهلكه
ذهب بالتكفل ولا بالكفالة بالنفس ولا بالانقطاع مكلفا في نفس وما دونها
بخلاف الجنابة خطأ لا يمكن استيعابها الارش من الرهن ولا بالشفعة وباجرة
الناجة والغنية وبالعبد الحان والمريون واذا لم يبيع الرهن في هذه الصور
فله ان اخذ فلو هلك عند المرمون قبل الطلب هلكه مجلانا اذا حكم للباحل
فيبغي الغرض بل في الملاء صر الشريعة وابن الكمال ولا رهن خمر او زنا
من مسلم او ذمة للمسلم اي لا يجوز للمسلم ان يرهن خمر او زنا من مسلم
او ذمة ولا يضمن له اي للمسلم مرمونها حال كونه ذميا او بغيره عكسه الضمان
لتقوم ما عندهم لا عندها صح الرهن يعين مضمونة بنفسها اي بالمثل او
بالقيمة كالغصوب وبذل الخلع والمهر وبذل الصلح عن دم عمرا اعلم
ان الاعيان ثلاثة عينية غير مضمونة اصلا كالامانات وعينية غير مضمونة ولا كنهها
تنسب المضمونة كببيع في يد البائع وعينية مضمونة بنفسها كالغصوب ونحوه
وتماه في الدرر صح بالدين ولو موعودا بلان رهن ليفرضه كذا كلاب مثلا

بلود فع له البعض واشتق للجبر اشياء **فاذا هلك هذا الرهن في يد المرمون**
كان مضمونا عليه بما وعد من الدين فيسلم الالب للرهن جبرا اذا كان الدين
مسا وبالفقعة او اقل اما اذا كان اكثر في مضمون بالفقعة هذا اذا سمى
فذر الدين فلو لم يسمه لم يكن مضمونا في الاصح كما مر في الغبوض على سوم الرهن
بلان رهنه على ان يعطيه شيئا مملوكا في يده هل يضمن خلاف بين الاماميين
مذكور في البزازية وغيرها والاصح انه غير مضمون وقد تقدم ان الغبوض على سوم
الرهن اذا لم يبين المقدر غير مضمون في الاصح **صح براس مال السلم وثمن**
الصرف والسلم فيه بلان هلك الرهن في المجلس ثم الصرف والسلم وطار المرمون
مستوفيا حكما خلافا للثلاثة وان اجترقا قبل نقد وهلاكه بطلان السلم
والصرف واما السلم فيه فيصح مكلفا جان هلك الرهن ثم العقد وصار عوضا
للمسلم فيه **ولو لم يهلكه ولاكن تباعا** **السلم وبالسلم فيه رهن بمور رهن**
براس المال استحسانا لانه بدل وقام مقامه **وان هلك الرهن بغير البيع**
المذكور هلك به اي بالسلم فيه فيلزم رب السلم دفع مثل السلم فيه لبقاء
الرهن حكما الى ان هلكه **وللاب ان يرهن بدين** كانه عليه عكس طبعه لان له
ايداعه بمملا اولى للملاك مضمونا والوديعة امانة **والوصي كزله** وقال ابو
يوسف لا يملكه ذلك ثم اذا هلكه ضمنا فذر الدين للصغير لا الفضل لانه امانة
وقال الثمر تاشي يضمن الوصي القيمة لان اللاب ان يتتبع مال الصبي خلافا
لوصي لكان جرمه في الذخيرة وغيرها بالتسوية بينهما **وله اي للاب رهن ماله**
عند ولده الصغير بدين له اي للصغير عليه اي على الاب **ويجبه لاجله** اي
لجل الصغير خلافا لوصي فانه لا يملكه ذلك **وسا حية** وكذا عكسه فلاب رهن
متاع طبعه من نفسه لانه لو مور شيعته جعل كشخصين وعبارتين كشرابه
مال طبعه **بخلاف الوص** لانه وكيل محض فلا يتولى كرمه العقد رهن ولا
بيع وتماه في الزيلعي **صح بثن عبدا وثل اذكية** ان خمر العبد حرا

والاخر بفاعه عنده جان نهد كل منهما يصير رهنا بالدين لان احدهما ليس باولي من
الاخر فيشيع الرهن فيهما بالضرورة فلا يضر ولا رهن ثمة على ثل دونه ولا زرع
ارض او غل او بناء دونها وكذا عكسها كرهن الشجر لا الثمر والارض لا الثمل والاصل
ان المرهون متى اتصل بغير المرهون خلفه لا يجوز الاستئجار فبعض المرهون وحده
دور وعن الامام جواز رهن الارض بالشجر ولو رهن الشجر بمواضعها والدار بما فيها
جاز ملحقا لانه اتصال مجاورته وفي الغنية رهن دار او الحيطان مشتركة بينهما
وبين الجيران صح في العروة ولا يضر اتصال السقف بالحيطان المشتركة لكونه قبلا
ولرهن الحجر والملاير والمكاتب وام الولد والوفد ثم لما ذكر ما لا يجوز رهنه
ذكر ما لا يجوز الرهن به فقال ولا بالامانات كوديعة وامانة ولا بالدرر خوف
استحقاق البيع بالرهن به باكل بخلاف الكفالة كما مر ولا يعين مضمونة بغيرها
اي بغير مثل او قيمة مثل والبيع في يد البائع فانه مضمون بالتكفل بما اهلكه
ذهب بالتكفل ولا بالكفالة بالنفس ولا بالانقطاع مكلفا في نفس وما دونها
بخلاف الجنابة خطأ لا يمكن استيعابها الارش من الرهن ولا بالشفعة وباجرة
الناجة والغنية وبالعبد الحان والمريون واذا لم يبيع الرهن في هذه الصور
فله ان اخذ فلو هلك عند المرمون قبل الطلب هلكه مجلانا اذا حكم للباحل
فيبغي الغرض بل في الملاء صر الشريعة وابن الكمال ولا رهن خمر او زنا
من مسلم او ذمة للمسلم اي لا يجوز للمسلم ان يرهن خمر او زنا من مسلم
او ذمة ولا يضمن له اي للمسلم مرمونها حال كونه ذميا او بغيره عكسه الضمان
لتقوم ما عندهم لا عندها صح الرهن يعين مضمونة بنفسها اي بالمثل او
بالقيمة كالغصوب وبذل الخلع والمهر وبذل الصلح عن دم عمرا اعلم
ان الاعيان ثلاثة عينية غير مضمونة اصلا كالامانات وعينية غير مضمونة ولا كنهها
تنسب المضمونة كببيع في يد البائع وعينية مضمونة بنفسها كالغصوب ونحوه
وتماه في الدرر صح بالدين ولو موعودا بلان رهن ليفرضه كذا كلاب مثلا

ليس ببيع بدنية ينتفع ان يجوز ولومات ولا يعلم له وارث فبيع الفاض دارة جاز
كذلك المتعرفات من يبيع النمرود الذخيرة ليس للمثلثين بيع ثمة الرطس
وان عاود تلعب بالان له ولاية الحبس للبيع ويمكن ريعه الى الفاض حتى لو كان
في موضع لا يمكنه الرجوع للفاض او كان بحال يقصد قبل ان يرجع جاز له ان يبيعه

باب الرهن يوضع على يد عدل

مسمى به لعذر الله في زعم الراهن والمقرض اذ اوضحا الرهن على يد عدل صحيح ونظم
بقبضته ولا ياخذ احد هلامه وضمن لود بعه الى احد ما يتعلق حقها به فلو
دفعه فتلج ضمن لتعديبه واخذامنه فيمته وجعلها عندك او عند غيره وليس
للعديل جعلها رهنا في يده لئلا يصير قاضيا ومقتضيا وهل للعديل الرجوع بسبب
في المطولات واذا اهلل ويملد في ضمان المقرض فان وكل الراهن المقرض او وكل
العدل او غيرهما يبيعه عند حلول الاجل صح فوكيله لو الوكيل اهلل للزاد البيع
عند التوكيل والا يكن اهلل للزاد عند التوكيل لا تصح الوكالة وح وهو وكل يبيعه
صغير الا يعقل فيلغه بعد بلوغه لم يصح خلافا لما فان شرحت الوكالة في عقد
الرهن لم ينحل بعرضه ولا بموت الراهن ولا المقرض للزومها بل لزوم العقد هي
خلافا للوكالة البعده من وجوه احدها هذا الثاني ان الوكيل هنا جازع على البيع
عند الامتناع وكذا لو شرحت بعد الرهن في الاصح زيلعي على خلافا لظاهر الرواية
وان صح ما خلاصه فان وغيره على ما نقله الفهستاني وغيره فتنبه خلافا للوكالة
البعده والثالث انه يملد بيع الولد والارث والاربع اذ ابلغ خلافا لجس
الدين كان له ان يصرفه الى جسسه اي الدين خلافا للوكالة البعده والخامس اذا
كان عبدا وقتله عبدا فكلما ابرع بالجنانية كان له يبيعه خلافا للبعده تتعلق
بالجميع وله يبيعه في غيبة ورثته اي ورثة الراهن كما كان له حال حينه البيع
بغير حضرته اي حضرة الراهن وتبطل الوكالة بموت الوكيل مطلقا وعن الثاني

[illegible]

ان وصيه قلعه المكنن خلاص جواب الاصل ولواوصى الى افرسيه لم يصح اللاد ان كان
واغترقه ثم نقض الاراضى الذين جان كان العدل ضمن الغية بالدمع الى الاراضى بالقيمة سالمة للعدل ياخذ من هي
ايه ولا يلزم منه اجتناع البدول والمبدل في مله واحده ولو اخذ الاراضى لاجتماعها في مله واحده وان كان العدل مشروطا
اخذها من هي في يده اذا ادعى الذين يكتولوا ياخذ ما قام مقامه ولا يجمع فيه بين البدول والمبدل في مله واحده
الضمان مله العين المرحومة وتبين انه اعلاوا وادع مله نفسه بلا يضمن المستصير ولا يودع الا بالاعتد وكذا

شروطه فلهذا في الوكالة ولا يلزم رهن ولا امتن بيعه بغير رضى الاخر وان
حل الاجل وغاب الرهن اجبر الوكيل على بيعه كما هو الحكم في الوكيل بالقبض
اذا غاب موكله او اباها فانه يجبر عليها بان يحبسها اياها ما يبيع فان لم يبع فله
بدع الفلاني وجعل الضرر بان باعه العبد والتمن رهن كالمشتري فلهذا لا يلزم

فلان أو في سنة بعد بيعه المثلين واستحق الرهن وضمن فلان كلان البيع حاله
في يد المشتري ضمن المستحق الرهن إن شاء الله غداً وحجج البيع والغيبض
للملكة بضمائه أو ضمن المستحق العزل لتعديده بالبيع ثم هو أي العزل بضم
الراهن ومحملاً أيضاً أو ضمن المثلين فقيمة الذء اءاء اليه وهو أي الثمن له
أي للعزل لأنه بدل ملكه ويرجع المثلين على رهنه بدنيه ضرورة بطلان قبضة
وإن كلان الرهن فأما في يد مشتريه أخذه المستحق من مشتريه ورجع هو
أي المشتري على العزل بثمنه لأنه العاقد ثم يرجع هو أي العزل على الراهن به
أي بثمنه وإذا رجع عليه حج الغيبض وسلم الثمن للمثلين أو رجع العزل على
المثلين بثمنه ثم رجع هو أي المثلين على الراهن به أي بدنيه زاد هنا في الدرر
والوقاية وإن شرحت الوكالة بعد الرهن رجع العزل على الراهن فقط سواء
قبض المثلين منه أو لا فلان ههنا الرهن عند المثلين واستحق الرهن وضمن
الراهن قيمته ههنا الرهن بدنيه وإن ضمن المثلين القيمة رجع على الراهن
بقيمتها التي ضمنها ضرورة وبدنيه لا تتفاض قبضة وسرع في الولوالية
ذهبت عين دابة المثلين يسقط ربع الدين وسيجيء انتهى والله أعلم

باب

توفيق بيع الرهن رهنه على اجل او فضاء دينه بان يوجد احدهما
نفي وجده رهنه رهنا في صورة الاجارة وان لم يجد الرهن البيع وبيع
للدين يبيع بعينه بالاجل واذا بقى موفو بما في المشتري باختيار ان شاء
الي فكله الرهن او رجع الامر الى الفاضل ليعيد البيع وهذا اذا اشتراه ولم يعلم

المصواب اصطلاحه كما لا يخفى
في المرتبة الثامنة 2

تغيره وحيزه فان خلاص ما فيه به المعبر عن العبر المستعير والمرتمن لتغير
كل منهما الا اذا خلاص الى خير بان عين له اكثر من قيمته برهنه بافل من ذلك لم
يضمن لمخالفة الى خير فان ضمن العبر المستعير لم يضمن الرهن لملكه بالضممان
وان ضمن المرتمن يرجع بالضمن وبالدين على الراهن كالمرة الاستحقاق وان
وافق وهذا عند المرتمن صار المرتمن مستوفيا للدين ووجب مثله اي مثل
الدين للمعبر على المستعير وهو الراهن لفضاء دينه به ان كان كله مضمونا
والا يكن كله مضمونا ضمن قدر الضمون والباقي امانة وكذا لو تعيب فيذهب
من الدين بحسبه ويجب مثله للمعبر ولو اجتمع اي الراهن المعبر اجبر المرتمن
على القبول ثم يرجع المعبر على الراهن لانه غير متبرع لتخليص ملكه بخلاف الاجنب
بل اذى اقل ساوى الدين القيمة وان الدين ازيد فالتزاد بربع وان اقل فلا يجبر
درر لكن استشكله الزبلي وغيره وافرو المص فلزم الم يرجع عليه في مثله مع
متابعته للدرر فتدبر ولو هذا الرهن المستعير عند الراهن قبل رهنه او
بعد فله لم يضمن وان استخرمه او ركنه وكذا لو من قبل لانه امين خلاص
ثم عاد الى الوفاق فلا يضمن خلافا لما في الاصل لانه في الشبهة المالية عن العمدانية
المستاجر والمستعير اذا خلاص ثم عاد الى الوفاق لا يبرء اعني الضمان على ما عليه
العتوى انتهى يعني لو اختلفا فالقول للرهن لانه ينكر الايعاء به له ولو اختلفا
في قدر ما امره بالرهن به فالقول للمعبر ههنا اختلفا في الدين والقيمة بعد
السلامة فالقول للمرتمن في قدر الدين وقيمة الرهن شرح تكملة ولو مات مستعيره
مجلسا مريونا فالرهن باق على حاله فلا يبيع الا بضره المعبر لانه ملكه ولو
اراد المعبر بيعه وابى الراهن البيع بيع بغير رضاء ان كان به اي بالرهن وجاء
والا لا يبيع الا بضره ولو مات المعبر مجلسا وعليه دين امر الراهن بفضاء دين
نفسه وبرد الرهن ليصل كل ذى حق حقه وان عجز لعجزه فالرهن على حاله كما لو
كان المعبر حيا ولو رثته اي ورثة المعبر اخذوا الرهن بعد فضاء دينه كورثه فان

كله

استشكل ان يكون المرتمن مستوفيا للدين او المستعير مستوفيا للدين او المستعير مستوفيا للدين او المستعير مستوفيا للدين

بقي شيء هنا

كله غرما المعبر من ورثته بيعه فان به وجاء بيع والا فلا يبيع الا بضره
المرتمن كالمرة واعلم ان جنسية الراهن على الرهن كلا وبعضا مضمونة بجنسية
المرتمن عليه وسقط من دينه اي دين المرتمن بغير رضاء اي بالجنسية لانه اختلف
ملزم غير ملزمه ضمانه واذ الزمه وفرض الدين سقط بغيره ولزمه الباقي
بالاقتلاف للبرهن وهذا هو الدين من جنس الضمان والا لم يسقط منه شيء
والجنسية على المرتمن والمرتمن ان يستوفي دينه عنه فيستان ويبرهنه وجنسية
الرهن عليه اي على الراهن والمرتمن وعلى مالهما هر اي بكل اذ اختلفت الجنسية
غير موجبة للفصل في النفس دون الاطراف اذ لا فود بين طرف غير وحس
وان كانت موجبة له فمعتبر فيقتصر منه ويصل الدين خالية وعبرة الفمستان
وشرح الجمع ويصل الرهن بجنسيته اي الرهن على ابن الراهن او على ابن المرتمن
ولا يكون الفصول الا في النفس فقط دون الاطراف فانها معتبرة في الصحيح حتى
يدفع بها ويعد وان كانت على المال جيبا على كماله حتى على الاجنب اذ هو اجنبي
للتبائن الا ملاذ ذليعي ولورهن عبد اسلو الباء بال مؤجل وجعت
فيمته الى مائة فقطه رجل وغرم مائة وحل الاجل بالمرتمن يقضها اي
المائة فضاء لحقه ولا يرجع على الراهن بشئ كونه بلا فتل والاصل ان نقصان
السعر لا يوجب سقوط الدين بخلاف نقصان العين فلا اذ كان الدين بافيا وير
المرتمن يد الاستيعاء فيصير مستوفيا الكل من الاقتداء ولو بدعه اي العبر
الذكور عينية بامر الراهن قبض المائة فضاء لحقه ورجع بتسليمه لانه لما
اذن له ببيعه فبدعه بذن الراهن صار كانه اسرقه وبدعه بنفسه لانه لما كان
الدين بافيا وفراذن ببيعه يلية كان الباقي في ذمته ولو قتله عبر قيمته
مالية فبرجع به اجنته الراهن وجوبا بكل الدين وهو الاصل لقيام التلخ مقام
الاول لمجد وما وقال محمد ان شاء اجنته بكل دينه او تركه على المرتمن بدريه
وهو المختار كما في الشرع المالية عن المواهب لانه علامة المتون والشروح على الاول

بقي شيء هنا
استشكل ان يكون المرتمن مستوفيا للدين او المستعير مستوفيا للدين او المستعير مستوفيا للدين
بقي شيء هنا
استشكل ان يكون المرتمن مستوفيا للدين او المستعير مستوفيا للدين او المستعير مستوفيا للدين

فلان جنى ترك التعرير اولى الرهن فكلما جازاء المرتين لانه ملكه ولم يرجع على
 الراهن بشئ ولا يلد ان يدفعه الى وليه الجانية لانه لا يلد التخليد فلان
 ابي المرتين من العدا دفعه الراهن ان شاء او قدا ويسقط الدين بكل
 منها لو اخل من قيمة الرهن او مساويا وان اكثر سقط فدر قيمة العبد
 بغير لا يسقط الباقي من الدين ولو استعمله ما لا يستغرق رقبته جازاء
 المرتين فلان ابي باعه الراهن او قدا ولو قتل ولذا الرهن انما لنا واستعمله
 ملا لا دفعه الراهن وخرج عن الرهن او قدا وبقي رهننا مع امه واما جناية
 الدابة جدر ويصير كانه هلل بلافة سماوية وتماه في الخلقة وان ملث
 الراهن بلع وصبه رهنه بلان المرتين وقضى دينه لقيامه مقامه فلان لم
 يكن له وصي نصب الغرض له وصيا وامره ببيعه لاني نظره عام وهذا هو
 ورثته صفارا جلو كبا راخلعوا البيت في المال فكان عليهم تخليصه جوهره
 وسرع رهن الوصي بعض التركة لاني على البيت عند عزم من
 غرمه توفيق على رضى البقية ولم رد فلان قضى دينهم قبل الرد نعد
 ولو اخذ الغريم جاز وبيع في دينه واذا الرهن بدين للميت على اخر جاز ودر
 وفي معين المعنة للمص لا يبطل الرهن بموت الراهن ولا بموت المرتين وانما
 ويبقى الرهن رهننا عند الورثة انتم

فصل في مسائل متفرقة
 رهن عصير اقيمة عشرة عشرة فتم ثلث وهو يساوي عشرة وهو
 رهن بعشرة كما كان ثم اعتبر فيه في الزيادة والنقصان الفدر لا القيمة على
 ما جازاء ابن الكمال وعليه فلان انتقص بشئ من قدره سقط من قدره والا
 فلا ولورهن ثلثة فيتم ثلثة عشرة هذا فيد لا بد منه لانه لو كان فيتم ثلثة
 اكثر من الدين يكون الجدر ايضا بعض امانة جسطه بقتنه بلان ج
 يدع جدرها بالقيمة له فلو له قيمة ثبت للمرتين حق حبسه بلان جدر دباغة
 وهو يساوي عشرة وهو يناسب عبارة ابن الكمال حيث قال في اثنين عصير قيمته عشرة رهن به يمتد وتخل وهو
 من الفدر سقط بغيره من الدين والاعمال ج

من الدين والاعمال جدر... من الفدر سقط بغيره من الدين والاعمال ج

من الدين والاعمال جدر... من الفدر سقط بغيره من الدين والاعمال ج

وهل يبطل الرهن فولان وهو اي الجدر يساوي درهما يورهن به خلاص
 ما اذا ماقت الشاة البيعة قبل القبض فدرج جدرها حيث لا يعود البيع
 بغيره على المشهور والعرف ان الرهن يتغير بالملامح والبيع قبل القبض يبيع
 به ولو ابقى عبد الرهن وجعل العبد بالدين ثم عاد يعود الدين في الرهن
 خلاصا لغيره وناء الرهن كالأول والثمن واليمين والصوف والوبر والريش
 ونحو ذلك للرهن لتولده من ملكه وهو رهن مع الاصل تبعاله خلاص
 ما هو بدل عن النعنة كالنكسب والاجرة وكذا المنة والصرفة فانها غير
 داخله في الرهن وتكون للرهن الاصل ان كل ما يتولد من عين الرهن
 يسر اليه حكم الرهن وما لا يلا مع القتلاوي واذا اهلل الغلام المذكور
 هللنا لانه لم يدخل تحت العقد مقصودا واذا بقي الغلام ولو
 حكما بلان اكل بالاذن فانه لا يسقط حصة ما اكل منه فيرجع به على الراهن
 كما اذا اهلل الاصل بعد الاكل فانه يقسم الدين على قيمتهما فيستأني كما
 ذكره بقوله بعد هلا الاصل فدر حصته من الدين لانه طار مقصودا
 بالعلمة والتبع يغالبه شئ اذا كان مقصودا او حينئذ يقسم الدين
 على قيمته يوم العلمة وقيمة الاصل يوم القبض ويسقط من الدين حصة
 الاصل وجدر الغلام بحصته كالأول كاني الدين عشرة وقيمة الاصل يوم القبض
 عشرة وقيمة الغلام يوم العلمة خمسة فثلثا عشرة حصة الاصل ويسقط
 وثلث عشرة حصة الغلام فيعبر به ولو اذن الراهن للمرتين في اكل
 الزوايد اكل زوايد الرهن بلان قال له مما زاد وكله فكلها ظاهرة
 يعم اكل ثمنها وبه اجبى المص قال الا ان يوجد نفل يخص خفيفة الاكل فينبع
 فلا ضمان عليه اي على المرتين لانه اتلعه باذن المالك والانتلاف يجوز تعليقه
 بالشرط والخطر خلاص التلميز ولا يسقط شئ من الدين قال في الجواهر
 رهن رهن دارا وابلح السكنى للمرتين فوقع سكناء خلل وخرب البعض

منه ولا خلاص اي الاصل حصة جدر

لا يسفك شيء من الدين لانه لما ابدح له السكنى اخذ حكم العارية حتى لو اراد منه
كان له ذلك وفي المضرات ولو رهن شاة ففعل له الراهن كل ولد لها واشرب لبنها
فلا ضمان عليه وكذا لو اذن له في ثمر البستان فجارا كله كذا كل الراهن ثم نقل عن
التمزيب انه يكره للمرتمن ان يتتبع بالرهن وان اذن له الراهن قال المهر وعليه
يحمل ما عن محمد بن اسلم من انه لا يحمل للمرتمن ذلك ولو اذن له ربي فلما
وتعليقه بهيد انما تحريمية فقامل **وان لم يعثره الراهن الرهن بان يفي عند**
المرتمن على حاله حتى هلل الرهن في يد المرتمن فسم الدين على قيمة التملك اية
الزيادة التي اكلها المرتمن وعلى قيمة الاصل كما اصاب الاصل سقط وما اصاب
الزيادة اخذ المرتمن من الراهن كذا في الهداية والكل في الخاتمة وغيرهما في الجواهر
الاصل ان اللاتلاف باذن الراهن كذا في اصحاب الراهن بنقسه لتسليمه وفيما ابدح للمرتمن
نعمه هل للمرتمن ان يوجره قال لا فيل فلو اجره ومضت المدة فلا جرة له ام للراهن
قال له ان اجره بل اذن وان بذنه فله المدة وبكل الرهن وفيما رهن كرم وتسلمه
المرتمن ثم دفعه للراهن ليسقيه ويقوم بمطاعه لا يبطل الرهن رهن كرم او ابدح
ثم باع الكرم فقبض المرتمن الثمن ان ثمره حصل بعد البيع فله شتر وان قبله
فله الرهن ان قضى دين المرتمن والى يكون رهنا ويجعل البيع رجوعا عن الاباحية
فانما تغفل الرجوع كما مر وفيما زرع المرتمن ارض الراهن ان ابيع له الانتفاع لا يجب
شيء وان لم يبيع لزمه نفصاى الارض وضمن المداو من فلاة ملحونة بليج وط
زرعها الراهن او غرسها باذن المرتمن يسعه ان يفي رهنا ولا يبطل الرهن فتنبه
استحق الرهن ليس للمرتمن طلب غيره مقامه استحق بعضه ان شاعا يبطل الرهن
فيما يفي وان مع وزا يفي ويحس بكل الدين الاكن هلكه بخصه اجره لغيره
ثم رهنه منه صح وبطلت الاجارة ولو ارتمن ثم اجره من رهنه فلا جارة بكلمة
ابن الرهن سقط الدين كملكه فدان غدا سقط بحساب نفسه لان الاباق عيب
حدث فيه ثم لم يفرغ من الزيادة الضمنية شرع في الزيادة الفصدية بفعل والزيادة

المرتمن على حاله حتى هلل الرهن في يد المرتمن فسم الدين على قيمة التملك اية الزيادة التي اكلها المرتمن وعلى قيمة الاصل كما اصاب الاصل سقط وما اصاب الزيادة اخذ المرتمن من الراهن كذا في الهداية والكل في الخاتمة وغيرهما في الجواهر

في الرهن

ذكر

في الرهن نصح وتعتبر قيمته يوم القبض ايضا **في الدين ما نصح** خلافا للشاع والاصل
ان الاطلاق باصل العقد انما يتصور اذا كانت الزيادة في معقود به او عليه والزيادة
في الدين ليست منهما **فان رهن نصح الشرح** والمنش بالعا مع انه نصح في شرحه على
انه انما عكسها بالواو ولا بالعا ليعيد انما مسئلة مستقلة لا فرع للاولي فتنبه
عبد بالعب جردع عبدا اخر رهنا فكان الاول وفيه كل من العبدتين العبد
فلا اول رهن حتى يرد الى الراهن والمرتمن في الاخر ايمن حتى يفعله مكان
الاول بان يرد الاول الى الراهن في يصير الثاني مضمونا ابر المرتمن الراهن عن
الدين او وهبه منه ثم هلل الرهن في يد المرتمن هلل بغيره استحصل
لسقوط الدين الا اذا منعه من صاحبه فيصير غاصبا بالمنع ولو قبض المرتمن
دينه كله او بعضه من رهنه او غيره كشطوع او شتر المرتمن عيلا او صلح عنه
اي عن دينه على شيء لانه استيعا او احوال الراهن من رهنه بدينه على اخر
ثم هلل رهنه معه اي في يد المرتمن هلل بالدين ورد ما قبض الى مادي
في صورة ايعا رهن او شطوع او شرا او صلح وبطلت الحوالة وهلل الرهن
بالدين لانه في معنى الابراء بطريق الاداء هداية ومعاذ عدم بطلان الصلح
وان الدين ليس بكثير من قيمة الرهن والا فيسغه ان لا تبطل الحوالة في قدر
الزيادة فيستلنى وكذا اي كمال يهلل الرهن بالدين في الصورة المذكورة يهلل
به ايضا لقتاد فاعلى ان للدين عليه ثم هلل الرهن بالدين لتوهم وجوب
الدين لقتاد فاعلى فيما به فتكون المطالبة به باقية خلافا للاباء فتنبه
يسقط الدين اطلاقا كل حكم عرف في الرهن الصحيح فهو الحكم في الرهن
العباسي كذا في العمادية قال وذكر الكرخي ان القبوض حكم الرهن العباسي
يتعلق به الضمان وفيه ايضا وفي كل موضع كان الرهن مالا والمقابل به
مضمونا الا انه بغير بعض شرائط الجواز كرهن المشاع ينفع الرهن لوجود
شرط الانعقاد لائن بصفة العسل كالعاس من السبوع وفي كل موضع لم يكن

الرهن كذا اي لم يكن مالا ولم يكن المقابل به مضمونا **لا ينفع الرهن اصلا**
وح ما اذا هلل هلل بغيره بخلاف العاقل فانه يهلل بالاقل من قيمته
 ومن الدين ومن مات ولد غرما فلم يضمن الحق به كما في الرهن الصحيح **وسرع**
 رهن الرهن باحل كما حررناه في العارية معز بالو هبانية وفي معايات
 واي رهن لا يبرام ان يملكه ، **ومجنية** لومات بالوت يشكر
 هذا التعجير كل نفس ياكست رهنه والعنى كل نفس ترهن بكسها عند الله تعالى **كتاب**
الجنايات
 مناسبتة ان الرهن لصيانة المال وحكم الجناية لصيانة النفس والمال وسيلة
 للنفس فقدم ثم الجناية لغة اسم لما يكتسب من الشر وشرعا اسم لعقل محرم
 حل بال او بنفس وخض البغواء الغصب والسرفه باحل بال والجناية باحل
 بنفس والحراف **القتل** الذي تتعلق به الاحكام الالائية من فود ودية وكفارة
 واثم وحرمان ارث خمسة والاجانواع كثيرة كجرم وحب وقتل حرب والاول
عمدا وهو ان يتعمد ضربه اي ضرب الادب في موضع من جسده **باله** تعرف
 الاجزاء مثل **سلاح** وشغل لو من حديد جوهره **ومحرد من خشب** وزجاج
وحجر وابرة في مقتل برهان **وليكة** وقوله **ونار** عطف على محرد لانها تشق
 الجلد وتعمل عمل الزكاة حتى لو وضعت في النرج جارفت العروق اكل بعن
 ان سال بها الدم والاكما في الكفاية **فلت** وفي شرح الوهبانية كل
 ما به الزكاة به القود والافلا انتهى وفي البرهان وفي حديد غير محرد
 كالشخجة روايتان اظهرهما انه عمود في المجنبي واحما التنوير يقع للقود
 وان لم يكن فيه نار وفي معين الصر الابرة اذا اصاب القتل فعليه القود
 والافلا انتهى بل يجمع في قالا والثلاثة ضربه فصدا بالانطبعة البنية كذب
 عظيم عمد **وموجب الاثم** فان حرته اشد من حرمة اجراء كلمة الكفر جواز غلاو
 القتل **وموجب القود عينه** فلما يصير مالا لا ياترأض فيصح صلحا ولو يمشل

في الرهن كذا اي لم يكن مالا ولم يكن المقابل به مضمونا لا ينفع الرهن اصلا
 وح ما اذا هلل هلل بغيره بخلاف العاقل فانه يهلل بالاقل من قيمته
 ومن الدين ومن مات ولد غرما فلم يضمن الحق به كما في الرهن الصحيح وسرع
 رهن الرهن باحل كما حررناه في العارية معز بالو هبانية وفي معايات
 واي رهن لا يبرام ان يملكه ومجنية لومات بالوت يشكر
 هذا التعجير كل نفس ياكست رهنه والعنى كل نفس ترهن بكسها عند الله تعالى
 كتاب الجنايات
 مناسبتة ان الرهن لصيانة المال وحكم الجناية لصيانة النفس والمال وسيلة
 للنفس فقدم ثم الجناية لغة اسم لما يكتسب من الشر وشرعا اسم لعقل محرم
 حل بال او بنفس وخض البغواء الغصب والسرفه باحل بال والجناية باحل
 بنفس والحراف القتل الذي تتعلق به الاحكام الالائية من فود ودية وكفارة
 واثم وحرمان ارث خمسة والاجانواع كثيرة كجرم وحب وقتل حرب والاول
 عمدا وهو ان يتعمد ضربه اي ضرب الادب في موضع من جسده باله تعرف
 الاجزاء مثل سلاح وشغل لو من حديد جوهره ومحرد من خشب وزجاج
 وحجر وابرة في مقتل برهان وليكة وقوله ونار عطف على محرد لانها تشق
 الجلد وتعمل عمل الزكاة حتى لو وضعت في النرج جارفت العروق اكل بعن
 ان سال بها الدم والاكما في الكفاية فلت وفي شرح الوهبانية كل
 ما به الزكاة به القود والافلا انتهى وفي البرهان وفي حديد غير محرد
 كالشخجة روايتان اظهرهما انه عمود في المجنبي واحما التنوير يقع للقود
 وان لم يكن فيه نار وفي معين الصر الابرة اذا اصاب القتل فعليه القود
 والافلا انتهى بل يجمع في قالا والثلاثة ضربه فصدا بالانطبعة البنية كذب
 عظيم عمد وموجب الاثم فان حرته اشد من حرمة اجراء كلمة الكفر جواز غلاو
 القتل وموجب القود عينه فلما يصير مالا لا ياترأض فيصح صلحا ولو يمشل

الدية

الدية او اكثر ابن كمال عن الحفاب **لا الكفارة** لانه كبيرة محضة وفي الكفارة معنى
 العبدية فلما ينال بها فلت **لاكن** في اخلائية لو قتل مملوكه او ولد له
 المملوك لغيره عمد كان عليه الكفارة **والثاني** شبهه **وهو ان يقصد ضربه**
بغير ما ذكر اي بلا يعرف في الاجزاء ولو بجرح وخشب كبير من عنده خلا بالغيره
وموجب الاثم والكفارة ودية مغلطة على العاقل فيصح تفسير ذلك
لا القود لشبهه بدخا نظرا لالته الا ان يتكرر منه فلما مام فقله اي سباسة
 اختيار **وهو اي** شبه العمد **بما دون النفس** من الاحراف **عمر** موجب
 للفاصل فليس فيما دون النفس شبه عمد **والثالث خطأ** وهو نوعان
 لانه اما خطأ في حق الفاعل **كمن رمى شفا فانه صير الاور بيا او مر قدا**
فلا هو مسلم او خطأ في نفس الفعل كان يرمى غرضا او صيدا **فلا طاب**
اد ميا او رمى غرضا فلا طاب ثم رجع عنه او قبل وزعنه الى ما وراءه فلا طاب
 رجلا او فصد رجلا فلا طاب غيره او اراد يدرجل فلا طاب عنق غيره ولو عنقه
 بعد فطعا او اراد رجلا فلا طاب حيا طائمه رجع السهم فلا طاب الرجل فهو
 خطأ لانه اخطا في اطالة الحياط ورجوعه سبب اخر والحكم بظاف والاخر
 اسبابه ابن كمال عن المحيط قال وكذا لو سقط من يده خشبة او لينة
 فقتل رجلا يتحقق الخطا في الفعل ولا فصد فيه فكلام صدر الشريعة فيه
 ما فيه وفي الوهبانية **وفلا صر شخص ان اصاب خلافة** فغل خطا والقتل فيه مقرر
وفلا صر شخص حالة النوم ان يبت فيقتض ان ابغى دما منه يهلل
والرابع ما جرى مجرا مجرى الخطا **كندم انقلب على رجل فقتله** لانه
 معزور كما لم يخط **وموجب اي** موجب هذا النوع من الفعل وهو الخطا وما
 جرى مجرا **الكفارة والدية على العاقل** والاثم دون اثم القتل اذا شرع
 الكفارة يؤذي بالاثم لترك العزيمة **والخامس قتل بسبب كلام اليسر**
وواضع الح في غير ملكه بغير اذن السلطان ابن كمال وكذا واضع خشبة
 غرضا فلا طاب ثم رجع عنه او قبل وزعنه الى ما وراءه فلا طاب رجلا يتحقق الخطا في الفعل والشرط المذكور مفعود في الصورتين

وهو ان يرمى

يقصر

في الدية او اكثر ابن كمال عن الحفاب لا الكفارة لانه كبيرة محضة وفي الكفارة معنى
 العبدية فلما ينال بها فلت لاكن في اخلائية لو قتل مملوكه او ولد له
 المملوك لغيره عمد كان عليه الكفارة والثاني شبهه وهو ان يقصد ضربه
 بغير ما ذكر اي بلا يعرف في الاجزاء ولو بجرح وخشب كبير من عنده خلا بالغيره
 وموجب الاثم والكفارة ودية مغلطة على العاقل فيصح تفسير ذلك
 لا القود لشبهه بدخا نظرا لالته الا ان يتكرر منه فلما مام فقله اي سباسة
 اختيار وهو اي شبه العمد بما دون النفس من الاحراف عمر موجب
 للفاصل فليس فيما دون النفس شبه عمد والثالث خطأ وهو نوعان
 لانه اما خطأ في حق الفاعل كمن رمى شفا فانه صير الاور بيا او مر قدا
 فلا هو مسلم او خطأ في نفس الفعل كان يرمى غرضا او صيدا فلا طاب
 اد ميا او رمى غرضا فلا طاب ثم رجع عنه او قبل وزعنه الى ما وراءه فلا طاب
 رجلا او فصد رجلا فلا طاب غيره او اراد يدرجل فلا طاب عنق غيره ولو عنقه
 بعد فطعا او اراد رجلا فلا طاب حيا طائمه رجع السهم فلا طاب الرجل فهو
 خطأ لانه اخطا في اطالة الحياط ورجوعه سبب اخر والحكم بظاف والاخر
 اسبابه ابن كمال عن المحيط قال وكذا لو سقط من يده خشبة او لينة
 فقتل رجلا يتحقق الخطا في الفعل ولا فصد فيه فكلام صدر الشريعة فيه
 ما فيه وفي الوهبانية وفلا صر شخص ان اصاب خلافة فغل خطا والقتل فيه مقرر
 وفلا صر شخص حالة النوم ان يبت فيقتض ان ابغى دما منه يهلل
 والرابع ما جرى مجرا مجرى الخطا كندم انقلب على رجل فقتله لانه
 معزور كما لم يخط وموجب اي موجب هذا النوع من الفعل وهو الخطا وما
 جرى مجرا الكفارة والدية على العاقل والاثم دون اثم القتل اذا شرع
 الكفارة يؤذي بالاثم لترك العزيمة والخامس قتل بسبب كلام اليسر
 وواضع الح في غير ملكه بغير اذن السلطان ابن كمال وكذا واضع خشبة
 غرضا فلا طاب ثم رجع عنه او قبل وزعنه الى ما وراءه فلا طاب رجلا يتحقق الخطا في الفعل والشرط المذكور مفعود في الصورتين

على فريعة الطريق وخوذله الا اذا مشى على البير وخو به بعد علمه بالخبر وخو
دور وموجب الدية على العاقلة لا الكبارة ولا اثم القتل بل اثم الحبر
والوضع في غير ملكه دور وكل ذلك يوجب حرمان الارث لو اصاب مملوكا
ابن كمال **الا هذا** اي القتل بسبب لعدم قتله والحفة الشافعية بالخص
في احكامه والله تعالى اعلم **في**
فيما يوجب الفود وما لا يوجب **يب الفود** اي الفطام **يقتل كل محفون**
الدم بالنظر لغاتله دور ويستخرج عن قوله ولو قتل الفاتل اجنبى على
التابع **عمدا** وهو المسلم والذمي لا المستامن والحربي بشرط كون الفاتل
مكافا لما تغرر به ليس لهيبه ومجنون عمدا في البرازية حكم عليه بفود مجن
فيل دفعه للولي انقلب دية من حين ويعيق قتل في افاقته فان جن
بعده ان مكيفاسفك وان غير مكيف قتل قتل عبد مولا عمدا لا رواية
فيه وقال ابو جعفر يقتل قتل عبد الوفاء لا فود فيه قتل خنثى عمدا
ونيته في نكاحه سفك الفود انتهى **وبشرط النكاح** **الشبهة** كما ولاد او
ملد او اعم كقوله اقتلته بغيره **كما سيجي** **فيقتل الحر بالحر والبايع**
غير الوفاء كما مر خلافا للشافعية ولما اختلف في قوله تعالى ان النفس بالنفس
فانه ناسخ لقوله تعالى الحر بالحر كما رواه السيوطي في الدر المنثور عن النخاس
عن ابن عباس على انه تخصيص بالذكر فلا ينعى ما عدا كبيع ولود لوجب
ان لا يقتل الذكر بالانثى ولا قابل به وقيل ولا الحر بالعبد ورد بدخوله
بالاولى **والسليم بالزمن** خلافا له **لاهما يستل من بل هو بقتله فيا ما**
للمساواة لا استحسانا لقيام البيع ههنا وكنتي ودور وغيرهما قال
المص ويبيح ان يعول على الاستحسان لتصرفهم بالعمل به الا في مسائل
مضبوكة ليست هذه منها وقد اقتصر منها خمسة في متنه على الفياس ام
يعني فتنعه المص رحمه الله تعالى على عاداته فلت **ويعضد**

عامه

عامه المتنون حتى الملتقى **ويقتل العاقل بالمجنون والبالغ بالصبي**
والصبي بالاعمى والزمن وينافض الاخراف والرجل بالمرأة بالاجماع
والبرع بلاطله وان علما لا يعكسه خلافا لما ذكره فيما اذا ذبح ابنه ذبحا
اي يقتصر والاصول وان علوا مطلقا ولو انا ثلثا من قبل الام في نفس
او احراف يعر وعهم وان سفلوا لقوله عليه الصلاة والسلام لا يغادر
الوالد بولده وهو وصي معلل بالحرية فيقتل من علما لا ينسب
اسباب احبابه فلما يكون سببا لا يقتلهم وح فيجب الدية في مال الاب
في ثلاث سنين لان هذا عمدا والعاقلة لا تعقل العمدة وقال الشافعية
يجب حالة كبدل الصلح فيلحق وجوهرة وسجى في المعافل وفي
الملتقى ولا فطام على شريد الاب او المولى او المحطع او الصبي او المجنون
وكل من لا يجب الفطام بقتله لما تغرر من عدم تجز الفطام فلما يقتل
العامر عندنا خلافا للشافعية برهان **ولا سبي** **يعبر** اي يعبر نفسه
ومدبره ومكاتبه وعبد ولده هذا داخل تحت قولهم ومن ملأ فطاما
على ابيه سفك كما سيجي **ولا يعبر بغيره** لان الفطام لا يجزى
ولا يعبر الرهن حتى يجمع العاقران وقال محمد لا فود وان اجتمع
جوهرة وعليه حمل ما في الدرر معزيا للكلية كما في المنج لكونه في الشربلية
عن الضميرية انه افرق الى العفة بغيره لو اختلفا على القيمة تكون
رهنه ملكه ولو قتل عبد الاجارة بالفود للمود واما البيع اذا قتل
في يد بايعه قبل القبض فان اجاز المشتري البيع بالفود له وان رد في المبيع
الفود وقيل القيمة جوهرة **ولا مكاتب** وكذا ابنه وعبد شربلية
قتل عمدا لا حاجة لغيد العمدة لانه شرط في كل فود **عن واء ووارث**
وسير وان اجتمع الاختلاف الصلابة في موته حر او رقيقا فاشتباه
الولي فلا تقع الفود **بلان لم يدع وارثا غير سيرة** سواء ترك واء او لا

على الجراح بمنزلة السب مكلفا وفيل ان الجرح معروف عند الفاض او الناس
 قبلت فنية وفي الدرر عن المسعودية لو عفا الجرح او الاوليا بعد الجرح
 قبل الموت جاز العفو استحسانا وفي الوهبانية جرح قال فتلن فلان ومات
 جرحه وارثه على اخر انه قتله لم تسمع لانه حق المورث وفدا كذاهم ولو قال
 جرحه فلان ومات جرحه ابنه على ابن اخر انه جرحه خطأ قبلت لقيامه
 على حرمانه الارث **سقاء سما حتى مات ان دفعه اليه حتى اكلمه ولم يعلم به**
مات لا فطام ولاديه ولكنه يحبس ويعزر ولو اوجره السم الجراح
الدية على عاقلة وان دفعه له في شرية بشرية ومات منه فكان الاول
 لانه شرب باختياره الا ان الدافع خذعه فلما يلزم الا التعزير والاستغفار
 خاتية **وان قتله جرح يعجز الميم ما يعمل به في الضمين يقتصر ان اصاح به**
حد الحريه او غيره وجرحه اجماعا كما نقله المص عن المجتبى **والا يصب**
 حرك بل قتله بغيره ولم يجره لا يقتصر في رواية الكحلوف وكذا هو رواية
 انه يقتصر بالجرح في حريه وخاس وذهب وكوه وعزاء في الدرر لفاط فلان
 لائن نقل المص عن الخلاصة ان الاصح اعتبار الجرح عند الامام لوجوب الفود
 وعليه جرى ابن الكمال وفي المجتبى ضرب بسيف في عنقه فحرق السيف الفم
 وقتله فلما فود عندها حبيبة **كالخنق والتعريق** خلافا لهما والشافعي
 ولو ادخله بيتا مات فيه جوعا لم يضمن شيئا **وقد لا تجب الدية ولو دونه**
حيات مات عن محمد يغاد به مجتبى خلافا لقتله بموالاة ضرب السوط كما
 يحجبه وفيه ولو اعتاد الخنق قتل سياسة ولا تقبل توبته لو بعد
 مسكه كالمساح وفيه **فقط رجلا وكهرجه فدام اسرا وسبع فقتله**
فلا فود فيه ولاديه ويعزر ويضرب ويحبس الى ان يموت زاد في البرازية
 وعن الامام عليه الدية ولو فوط حبيا والفداء في الشمس والبرد حتى مات
 جعل على عاقلة الدية وفي الخاتية **فقط رجلا والفداء في البحر** فربسب وغرق

في الجرح من غير ان يكون له مال او غيره
 في الجرح من غير ان يكون له مال او غيره
 في الجرح من غير ان يكون له مال او غيره
 في الجرح من غير ان يكون له مال او غيره

كما

كما الفداء جعل على عاقلة الدية عندها حبيبة ولو سجد ساعة ثم غرق فلما
 دية لانه غرق بعجزه وفي الاول غرق بطرحه في الماء **فقطع عنقه وبقي**
من الخلقوم قليل وفيه الروح وقتله اخر **فلا فود فيه عليه لانه في حكم**
الميت ولو قتله وهو في حالة النزح قتل به الا اذا كان يعلم انه لا يعيش
 منه كذا في الخاتية وفي البرازية شق بكنهه جديده وقطع اخر عنقه ان توهم
 بفلا فود حيا بعد الشق قتل فاطع العنق والا فقتل الشاق وعز الفاطح
 ومن جرح رجلا عمدا **مطارذ امراش ومات يقتصر الا اذا جرح ما يقطع**
 كجرح الرقبة والبر منه وفد منه لانه لو عفا الجرح او الاوليا قبل موته
 صح استحسانا **وان مات شخص بفعل نفسه وزيد واسروحية ظمن**
زيد ثلث الدية في ماله ان كان القتل عمدا والا جعل على عاقلة لان جعل
 الاسد والحية جنس واحد لانه ضرر في الدارين وجعل زيد معتبر في الدارين
 وجعل نفسه ضرر في الدنيا لا العقبى حتى ياتم بالاجماع **مطارذ ثلاثة اجناس**
 ومعاد ان يعتبر في المقتول التكليف ليكون فعلة جنسا اخر غير جنس
 وجعل الاسد والحية وان لا يزيد على الثلث لو تعدد فقتله لان جعل الكل
 جنس واحد ابن كمال **ويجب قتل من شتم سبي على المسلمين** يعني
 في الحال كما نص عليه ابن الكمال حيث غير عبادة الوفاية فقال **ويجب**
دفع من شتم سبي على المسلمين ولو قتلته ان لم يكن دفع ضرره الا به
صرح به في الكفالية اي لانه من باب دفع الصائل صرح به في الشتم وغيره
وبلغة ما يؤيدوه والمرش **بقتله** خلافا لاجل الصائل **ولا يقتل من شتم**
سلاحا على رجل ليلا او نهارا في مصر او غيره او شتم عليه عصى ليلما
في مصر او نهارا في غيره **بقتله** المشهور عليه وان شتم المحبون على غيره
سلاحا **بقتله** المشهور عليه **عزاجب الدية في ماله** **ومثله الضمي والبرازية**
 الصائبة وقال الشافعي لا ضمان في الكل لانه لدفع الشر ولو ضربه الشاهر

في المجتبي فعلا اليمين ويسرى العلاف ذاهبه اقتصر منه وترد على وعن الشل لا فود
 في بغي عين حولا وكذا هو ايضا وفي كل شجة برامى ويتحقق فيها المماثلة
 كموحمة ولا فود في مضم الا السن وان نجا وتا حولا ولا كبر الما مرفق قطع ان فلتت
 وفيل تبرد الى اللحم موضع اصل السلس ويسقط ما سواه لتعذر المماثلة اذ ربما
 تعسر لهاته وبه اخذ صاحب الكلا في قال المص وفي المجتبي وبه يعني كما تبرد الى ان
 يتساويا ان كسرت وفي المجتبي ويوجب حولا جان لم يثبت يقتصر وفيل يوجب
 الصبي لا البالغ فلو مات الصبي في الحول برى وقال ابو يوسف فيه حكومة عدل
 اللام اي اجر الفلع والكبيب انتهى وسحقفه وتوخذ الثانية بالثنية والنداب
 بالناب ولا يوجب الا على بلا السجل ولا الاسجل بلا على مجتبي انه لا يوجب عضو
 الا بثله ولا فود عن ثلثي طرفي رجل وامرأة وطرفي حرم وعبد وطرفي عشرين
 لتعذر المماثلة بدليل اختلاف دينهم وفيتهم والاكراف كلالا موال فلتت
 هذا هو المشهور ولكن في الواقعات لو قطع المرأة يد رجل كد له الفود لكان
 النافض يستوفي بذلك ما اذا رضى صاحب الحق فلا فرق بين حرم وعبد ولان عشرين
 وافرء الذي يستثنى والبر جندء وطرف المسلم والكافر سبيلان للتسلو في الارش
 وقال الشافعي كل ما يقتل به يقطع به وما لا فلا ولا في قطع يد من نصب الساعد
 لئلا يروى ولا في جارية بريئة فلو لم تبرا جان سرية يقتصر ولا يتنظر البر والسرية
 ابن الكمال ولسان وذكر ولو من اصلا ما به يعني شرح وهبانية وافرء الم لانه
 ينقبض وينسك فلتت لكان جرم فلهذا في بلزوم الفدام وجعله
 في الحديث قول الامام ونصه قال ابو حنيفة ان قطع ذكره من اصلا او من الحشفة
 اقتصر منه اذله حرم معلوم وافرء في الشر ثلثية فليجمع الا ان يقطع كل الحشفة
 فيقتصر ولو بعضها لا وسيجيء ما لو قطع بعض اللسان وجب الفطام في الشفة
 ان استغنى بها بالقطع لا مكان المماثلة والا يستغنى بها لا يقتصر مجتبي وجوهرة
 وفي لسان احرص وصبي لا يتكلم حكومة عدل وان كان الفاعل اشل او نافض لا طبع

او كان

او كان راس الشالج اكبر من الشجوج خير المجتبي عليه بين الفود واخذ الارش وعلى
 هذا في السلس وما به الاكراف التي يغاد ان كان في كسر الفارب والفاطع معيبا
 يقتصر المجتبي عليه بين اخذ العيب والارش كما ملا فلان برهان الدين هذا هو الشل
 يتنفع بهما فلو لم يتنفع بهما لم تكن محلا للفود فله دية كاملة بلا خيلر وعليه
 العتوى مجتبي وفيه لا ترفع الصحة بالشل ويسقط الفود بوث الفاتل
 لعوات المحمل ويعبوا الاولياء ويصلحهم على مال ولو غلبا وجب حلالا عند
 الا خلاف ويصلح احدهم وعقبه ولئن يعني من الورثة حصته من الدية في ثلث
 مسين على الفاتل هو الصحيح وفيل على العادلة ملتقى امر الحار الفاتل ويسير
 العبد الفاتل رجلا بالصلح عن دمه الذي اشتراك فيه على العبد ففعل الما سور الصلح
 عن دمه لا لا لعل على احر والسيد لا ميرين نصعان لانه مقابل بالفود وهو
 عليها سوية فبدله كذله ويقتل جمع بعد ان جرح كل واحد جرحا من ملك لان
 زهوف الروح يتحقق به مشاركة لانه غير متخير بخلاف الاكراف كلاسجي والا
 لا كما في تصحيح العلامة فاسم وفي المجتبي انما يقتلون اذا جرح من كل جرح
 يصلح لزهوف الروح فاما اذا كانا نظارة او مغربين او معينين بامساك
 واحد فلا فود عليهم وللاولى ان يعرف الجمع بلام العهد فانه لو قتل فردا جمع
 احدهم ابوء او مجنون سقط الفود في مستثنى ويقتل فردا جمع اكتفاء به
 للباقيين خلافا للشافعي ان حضر وليهم وان حضر ولي واحد فقتل لموسقط
 عندنا حتى البقية كوت الفاتل حتى انقضى لعوات المحمل كما مر فطعا رجلا
 فذاكثير يد رجل او رجلا او قطع سنه وفوذله مما دون النعير جوهره بان اخذ
 سكينها وامرأها على يده حتى انعطت فلا فطام عن ثلثا على واحد منها
 او منهم لانعدام المماثلة لان الشرط في الاكراف السداواة في العصمة فقط
 درر وضنا او ضمنا ديتها على عدهم بالسوية وان قطع واحد عن رجلين
 فلهما قطع بينه ودية يديهما ان حضرا معا وان حضرا احدهما وقطع له

في المجتبي فعلا اليمين ويسرى العلاف ذاهبه اقتصر منه وترد على وعن الشل لا فود
 في بغي عين حولا وكذا هو ايضا وفي كل شجة برامى ويتحقق فيها المماثلة
 كموحمة ولا فود في مضم الا السن وان نجا وتا حولا ولا كبر الما مرفق قطع ان فلتت
 وفيل تبرد الى اللحم موضع اصل السلس ويسقط ما سواه لتعذر المماثلة اذ ربما
 تعسر لهاته وبه اخذ صاحب الكلا في قال المص وفي المجتبي وبه يعني كما تبرد الى ان
 يتساويا ان كسرت وفي المجتبي ويوجب حولا جان لم يثبت يقتصر وفيل يوجب
 الصبي لا البالغ فلو مات الصبي في الحول برى وقال ابو يوسف فيه حكومة عدل
 اللام اي اجر الفلع والكبيب انتهى وسحقفه وتوخذ الثانية بالثنية والنداب
 بالناب ولا يوجب الا على بلا السجل ولا الاسجل بلا على مجتبي انه لا يوجب عضو
 الا بثله ولا فود عن ثلثي طرفي رجل وامرأة وطرفي حرم وعبد وطرفي عشرين
 لتعذر المماثلة بدليل اختلاف دينهم وفيتهم والاكراف كلالا موال فلتت
 هذا هو المشهور ولكن في الواقعات لو قطع المرأة يد رجل كد له الفود لكان
 النافض يستوفي بذلك ما اذا رضى صاحب الحق فلا فرق بين حرم وعبد ولان عشرين
 وافرء الذي يستثنى والبر جندء وطرف المسلم والكافر سبيلان للتسلو في الارش
 وقال الشافعي كل ما يقتل به يقطع به وما لا فلا ولا في قطع يد من نصب الساعد
 لئلا يروى ولا في جارية بريئة فلو لم تبرا جان سرية يقتصر ولا يتنظر البر والسرية
 ابن الكمال ولسان وذكر ولو من اصلا ما به يعني شرح وهبانية وافرء الم لانه
 ينقبض وينسك فلتت لكان جرم فلهذا في بلزوم الفدام وجعله
 في الحديث قول الامام ونصه قال ابو حنيفة ان قطع ذكره من اصلا او من الحشفة
 اقتصر منه اذله حرم معلوم وافرء في الشر ثلثية فليجمع الا ان يقطع كل الحشفة
 فيقتصر ولو بعضها لا وسيجيء ما لو قطع بعض اللسان وجب الفطام في الشفة
 ان استغنى بها بالقطع لا مكان المماثلة والا يستغنى بها لا يقتصر مجتبي وجوهرة
 وفي لسان احرص وصبي لا يتكلم حكومة عدل وان كان الفاعل اشل او نافض لا طبع

بملاخر عليه اي على الفاعل نصح الدية لا امر ان الاكر او ليست كالنفس ولم يقتل
 بالقطر بينهما ثم عبا احدهما قبل استيعا الدية فبملاخر الفود وعند محمد له
 الارش ويقاد عبد افر يقتل عدا خلا بالنزير ولو افر خطا او بال لم ينقض امره
 على مولا بل يكون في رقبته الى ان يعتق كما نقله المصنف عن الجوهره قال وكذا هو
 كلام الزبيدي بطلان افراره بالخطا اصلا يعني لا في حقه ولا في حق سيرة وفوقه
 في احكام العبيد من الاشياء معللان موجب الدية والبراءة فبما مله الاكن
 عليه الغنى مستلاني بانه افرار بالدية على العاقلة ام فتدبره اذ فراجع العلماء
 على العمل يقتضي قوله عليه الصلاة والسلام لا تعقل العواقل عبد او اعدا ولا
 صلحا ولا اعتراجا حتى لو افرار بالقتل فكل ما يكن افراره افرار على العاقلة اي
 الا ان يصرفوه وكذا افراره الغنى مستلاني في المعافل فتنبه ربي **رجلا عدا من غير**
السهم منه الى اخر ما تا يقتصر الما اول لانه عمد **وللثاني الدية على عاقلة** لانه
 خطا **وقعت حية عليه فدمع ما عن نفسه** مسفكت على افرار فدمع ما عن
 نفسه **وقعت على ثالث** بل سعت اي الثالث **فدمع ما عن** على من الدية هكذا
 سئل ابو حنيفة رحمه الله تعالى بحضرة جماعة فقال لا يضمن الاول لان الحية
 لا تضرب الثاني وكذا لا يضمن الثاني والثالث لو كثروا واما الاخير **فان لسعته**
مع سقوطها فورا من غير ثبوت وعلى الدراع **الدية** لو رثته المالك والالتسعة
 فورا لا يضمن دافع ما عليه ايضا فاستصوبوه جميعا وهذه من منافع رضى
 الله تعالى عنه صير فيه ومج العتوى وقال المصنف بهذا التبصيل اجبت عن
 حادثة العتوى وهي ان كلبه عفورا وقع على اخر بالغلط على الثلث والثاني
 على الثالث والله تعالى اعلم **وسمع** الغنى حية او عفرا في الشرب
 جلدت رجلا ضمن الا اذا تحولت ثم لدغته **وسمع** سبيعا في الشرب جلدت
 به انسان ومات وكسر فديته على رب السيف وفيه على العاشر ثور يطوح
 سيرة للمرعى فنكح ثور غيره فمات ان اشهد عليه ضمن والاو قال في البدر

لا ضمان

لا ضمان لان الاشهاد اذا يكون في الحارط لا في الحيوان تاجية واعلم انه اذا
 اشتد قاتل العمد مع من لا يجب عليه الفود كما يجب شاركه الاب في قتل ابنه
 وكما يجب شاركه الزوج في قتل زوجته وله منها ولد وكما مع محظية
 وعاقلة مع مجنون وبالغ مع صغير وشرب حية وسبع كذا في الحاشية **فلا فود**
على احدهما اي لا فطام على واحد منهما فيما ذكر دخل رجل بيته فزار رجلا
 مع امراته او جاريتيه وقتله **حل ولا فطام عليه** هذا سافط من نسخ المتن
 ثابت في نسخ الشرح معزيا لشرح الوطمانية وفرد حفناء في باب التعزير
وسمع صبي مجور قال له رجل شرب من جوارده شربا فمات
 فمات جدتيته على عاقلة الامر وكذا لو اعطى صبي عصا او سلاحا وامره
 بحمل شيء او كسر حكمة وخوذ له بلا اذن وليه فمات ولو اعطاه السلاح ولم
 يغفل امسكه فغولان صبي على حارط صاح به رجل فوقع فمات ان صاح به فقال
 لا تقع فوقع لا يضمن وان قال فوقع فوقع ضمن به يقتل وقيل لا يضمن مكلفا
 تاجية والله تعالى اعلم **وقص** **فقطع يد رجل ثم قتله** اخذ بالامر من اي بالقطع والقتل ولو كلنا عمدين او
 كلنا محظيين او كلنا مختلفين اي احدهما عمد والاخر خطا **فحل بينهما بركة او**
بموت واحد في كل بل اقتدر اهل **الا في خطاين لم يخل بينهما بركة او**
يقتل احدهما **فوجب فيه مادية واحدة** وان قتل بركتين او قتل بركتين او قتل بركتين
 ان القطع اما عمد او خطا والقتل كذلك وادار ابعد ثم اما ان يكون بينهما
 بركة او لا طارت ثمانية وقد علم حكم كل منهما **كن ضربه مائة سوف فبرء من**
تسعين ولم يبق اثرها اي اثر الجراحة ومات من عشرة فبعيه دية واحدة لانه
 لا بركة من تسعين لم تنب معتبرة الا في حق التعزير وكذا اكل جراحة اندملت
 ولم يبق لها اثر عند اب حنيفة وعنه ابي يوسف في مثله حكومة عدل وعن محمد
 تجب اجرة الطبيب وثمن اللاد ونية درر وصر الشريعة وهذاتية وغيرها **وجب**

مثال في الفطاموس رفس كثر في حله

في كل من قتل بركتين او قتل بركتين او قتل بركتين

حكومة عدل مع دية النعيس **في مائة سوط جرحته وبقي اثرها بالاجماع**
لبقاء الاثر وجوب الارش باعتبار الاثر طرأية وغيرها وفي جواهر العتبات
رجل جرح رجلا فمجر المجرع عن الكسب يجب على الجرح النعفة والمدراوة وفيها
رجل جاء بعوان الى رجل بضربه العوان وعجز عن الكسب جرداوة المضروب
ونعفته على الذء جاء بالعوان اده فالنم والظاهر انه مفرج على قول محمد
فلت **وقدر مننا معزيا للمجتبي عن ابي يوسف نحوه** وسخففه
في الشجاج **ومن قطع** اي عمدا او خطأ بدليل ما يات به صرح في البرهان كما
في الشرطية لانه في الغمستل عن شرح الظواهر ان الدية على العاقلة في الخطا
ومن ضمن انما على الفاطع في الخطا فخطا وكذا الوشج او جرح **فيعني عن قطع**
او شجته او جرحته **جات منه ضمن فاطعه الدية** في ماله خلافا لما قلنا
انه عبا عن الفطع وهو غير القتل **ولو عني عن الجناية او عن الفطع وما**
يحدث منه فهو عني عن النعيس فلا يضمن شيئا **وح** **في الخطا** يعتبر من **ثلث**
ماله جرح من الثلث فيها والا فاعلى العاقلة ثلثا الدية كما في شرح المحاور
فمن ضمن انما على الفاطع فخطا فخطا ومعداة ان عمو الصحيح لا يعتبر من
الثلث ذكره القيسستاني **والعمد من كله** لتعلق حق الورثة بالدية للابد لغود
لانه ليس مال **والشجة مثله** اي مثل الفطع حكما وخلافا **فقطعت امرأة يد**
رجل عمدا اي او خطأ لم يات قبلوا اخلق كما سبق وكما يلتقي وغيره كان اولي قتامل
فتمكينا المفقوع يد **على يدك ثم مات** جلوم ميت من السراية فمهرها الارش
ولو عمدا **اجل عني** عند ابي حنيفة **من مثليها والدية** في ماله ان تعمدت وتقع
المفاعة بين المهر والدية ان تساوي والا تزد الفضل **وعلى عاقلة ان اخطات**
في قطع يد ولا يتفاضل لان الدية على العاقلة في الخطا خلافا لعمد فان الدية عليها
والمهر على الزوج **فيتفاضل** فلن **وقال صاحب الدرر** ينبغي ان تقع
المفاعة في الخطا ايضا لانها عليها دون العاقلة على القول المختار في الدية لذلك

ليس

ليس على العاقلة بل في العمم واعله الخلفه لاحتالته لمحلة فليحلف وان تكفها
على اليد وما يحدث منها او على الجناية ثم مات منه **وجب** لماله العمد من
شكها ولا شيء **عليها الرضاء بالسقوط** ولو خطا فمع على العاقلة من مثليها
والباقي وصية لهم اي للعاقلة فان خرج من الثلث سقط **والا سقط ثلث المال**
سقط ولو قطع يد **فلا تقتل** بلات المفقوع **الاول** قبل الثلث **قتل** لسرايته
وعن ابي يوسف لا فود لانه لما اقدم على الفطع فعدا براء عمدا وزاءه وظاهر
اشكال ابن الكمال يعيد تفوية قول ابي يوسف قال المص ولو مات المقتل منه
فديته على عاقلة المقتل خلافا لما قلنا **فلن** **هكذا اذا استوفاه**
بنفسه بلا حكم الحاكم **واما الحاكم والمجام والختان والبصا** والبراع فلا يتغير
بعلمهم بشرط السلامة كذا لا جبر وعلمه في الدرر والاصل ان الواجب لا يتغير
بوصف السلامة والميل يتغير به ومنه ضرب الاب ابنه تدا بيا والام او
الوصي او المعلم بل في الاب تعليمات لاضمان بضرب التاديب مفيد لانه
سلاح وضرب التعليم لانه واجب وحكمه في الضرب المعتد اما غيره فهو واجب
للضمان في الكل وتما في الاشياء **وان قطع** ولي القتل **يد القاتل** وبعد
ذلك عني عن القتل **ضمن الفاطع دية اليد** لانه استوفى غير حقه لانه لا يقتصر
للمشبهة **وقال الاشع** وعليه **ضمان الصبي اذا مات من ضرب ابيه او وصيه**
تلا بيا اي للتاديب عليها الى الاب والوصي لان التاديب يحصل بل الزجر والتوبيخ
وقال الايضمن لو معتد او اما غير المعتد **فيعيد الضمان** اتعا فلا يضرب معلم
صبي او عبد بغير اذن ابيه ومولاه **لعب** ونشر مرتب بالضمان على المعلم اجماعا
وان الضرب بلا ذنهما لاضمان على المعلم اجماعا فيل هذا مجموع من ابي حنيفة الى
قولهما **وكذا يضمن زوج امرأة ضربها تلا بيا** لان تاديبها لكونه كذا غراه المص
لشرح الجمع للعين **فلن** وهو في الاشياء وغيرها كما فرضناه في ديات
المجتبي الزوج والوصي كلاب تبصليا وخلافا فاعليهم الدية والكفارة وقيل

رجع الامام الى قولهما وتلاه ثم **سرع** ضرب امرأة فاقضاهما
جان كلان تستسرد بولها فعليه ثلث الدية والاقبل الدية وان اقتصر بكرة
بالترشي فاقضاهما جان مطاوعة حدا ولا غرم وان مكرهه فعليه الحد وارث
الاقتضا الا العفر حلاوة الفرس قطع الجلام لحما من عينه وكان غير حاذق
فعميت فعليه نصف الدية اشياء وفي الغنية سبل نجم الدين عن صبيبة
سقطت من سطح فانتج راسها بفعل كثير من الجراحين ان تشقق راسها
توت وقال واحد منهم ان لم تشقوه اليوم توت وانا اشقه وابريها
وتشفه جلات بعد يوم او يومين هل يضمن قتلا مل مليتا ثم قال لا الا اذا
كان الشق باذن وكان الشق معتدا ولم يكن فاحشا خارج الرسم فيلزم
ولو قال ان ماتت فانا ضامن هل يضمن قال لا اه فلت

باب احكام الشهادة في القتل واعتبار حالته
اي حالته القتل القود يثبت للورثة ابتداء بطريق الخلافة من غير سبق ملوك
المورث لان شرعية القود تشيع الضرور ودرك النار واليت ليس باهل له وقوله
تعالى فغير جعلنا لولييه سلطنا نصر فيه **والا بطريق الارث** كما لو انقلب مالا
وثره اخلاف ما جلد به بقوله **فلا يصير احدكم** اي احد الورثة خصما عن البعية
في استيعاب الفطام خلافا لما والا اصل ان كل ما يملكه الورثة بطريق الورثة
واحدهم خصم عن الباقيين وقائم مقام الكل في الخصومة وما يملكه الورثة
لا بطريق الورثة لا يصير احدكم خصما عن الباقيين ثم جرح عليه بقوله **فلو اقام**
حجة بقتل اميه عمدا مع غيبة اخيه يتردد القود لا يغير اجماعا حتى يحضر الغائب
لاكن يجسر لانه صار متما جان **حضر الغائب يعيدها ثانيا ليقتلها** الفاتل
وقالا لا يعيد وفي القتل **الحكماء والدين لا يعيدها البينة** بالاجماع لما مر **فلو**
برهن الفاتل على عبو الغائب فاحضر خصم لا نفلا به مالا وسقط القود

وكذا

لا اعتبار الى العادة البينة بالاجماع

في القتل القود يثبت للورثة ابتداء بطريق الخلافة من غير سبق ملوك

وكذا لو قتل عبدهما عدا او خطئا والحال ان السيدين احدهما غائب فهو على
التبصيل السابق ولو اخبر وليا قود يعفو اخيهما الثالث بمواي اخبارها
معبول للفظ من بينهما عملا بنعمتهما وهي رباعية **والاول ان صدر فيهما اي المحبرين**
القاتل والاخ الشريف ثلاث والله لا الشريف عملا بتصريفه **ولما ثلث الدية**
والثاني ان كد بها ثلاث والمحبرين **ولاخيهما ثلث الدية** الثالث ان صدر فيهما
القاتل وحده فلكل منهما ثلثا والرابع ان صدر فيهما الاية فقط فله ثلثا
لان اقراره ارتد بتكذيب القاتل اياه وجوبه ثلث الدية **ولاكنه يصرف الى**
المحبرين استحسانا وهو الاصح ويلحق لانه طار مفرهما بما اقر له به القاتل
وان شهدا انه ضرب به بشة طارح فلم يزل حاجب **فما اشر حتى مات** يقتصر لان
الثابت بالبينة كالثابت معاينة ولا يحتاج الشاهدان يقول انه مذك
من جراحته بذارية وان اختلفا شاهدا فليل في الزمان او في المكان او في الله
او قال احدهما قتله بعضي وقال الاخر لم اد ريدا فقتله او شهدا احدهما على
معاينة القتل والاخر على القاتل به بطلت لان القتل لا يتكرر وكذا تبطل الشهادة
لو كمل التطاب في كل واحد منهما التيقن الفاض بكذب احدهما برقيق ولا اولوية
ولو كان احدهما برقيق دون الاخر قبل الكمال منهما لعدم المعارض ولو شهدا
بقتله وقال احدهما والله نجب الدية في ماله في ثلاث مئين شر بلا لينة استحسانا
حملا على الادنى وهو الدية وكانت في ماله لان الاصل في القتل العمد وان اقر كل
واحد منهما اي من الرجلين انه قتله وقال الولي فقتله جميعا فقتلهما
عملا باقرارهما ولو كان مكان الاقرار والمسئلة جملها شهادة لغت الشهادة وتلان
لان التكذيب تعسيف وجسق الشاهد يبطل شهادته اما جسق المفر لا يبطل
الاقرار ولو قال الولي في صورة الاقرار السابقة **صدقا ليس له ان يقتل واحدا**
منهما لان تصديقه بدفعه اقراره بان الاخر لم يقتله بخلاف
قوله فقتلهما لانه دعوى القتل بلا تصديق فيقتلهما باقرارهما ويلحق

في القتل القود يثبت للورثة ابتداء بطريق الخلافة من غير سبق ملوك

ولو افر رجل بانه قتلته وفاتت البيعة على اخرائه فقتله وقال الولي فقتله كلاهما
 كان له للولي قتل المفردون المشهود عليه لان فيه تكذيبا لبعض موجب كذا
 ولو قال الولي لا احد الغريمين صدقت انت فقتلته وحده كان له فقتله لتصادفهما
 على وجوب القتل عليه وحده كما لو قال ذلذا احد المشهود عليهما كان له فقتله
 لعدم تكذيبه شهودا عليه وانما كذب الآخرين وكذا حكم الخطا في كل ما ذكر
 ذكره الزيلعي **شهادة على رجل بقتله خطأ وحكم بالدية على العاقلة مجيء**
المشهود بقتله حيا ضمن العاقلة الولي لقبضه الدية بلا حق او **الشهود**
ورجعوا الشهود عليه على الولي لتملكهم المضمون الذي في يد الولي والشهادة
 على القتل **العمد** في هذا الحكم **كلا خطأ** اذا جاء حيا يحير الورثة بين تضمين
 الولي الدية او الشهود **اللاج الرجوع** فلا رجوع للمشهود على الولي لانهم
 او حيواته القود وهو ليس بمال ولا لا يرجعون كلاهما ولو شهدا على اقراره
 او اقرار العاقل بالخطا او العمد ثم جاء حيا او شهدا على شهادة غيرهما
 في الخطا وفضي بالدية على العاقلة ثم جاء حيا لم يضمن اذ لم يظهر كذبا
 في شهادتهما **ضمن الولي الدية** في صورتين **للعاقلة** اذ ظهر انه اخذها
 منهم بغير حق **والمعتبر حالة الرمي** في حق الحل والضممان **لا الوصول** وح
يتجب الدية في ماله وسقط القود للمشيئة بردة المرمي اليه قبل الوصول
 وقال الاشع عليه لا تجب دية المرمي اليه باسلامه بالاجماع **وتجب الغنمة**
 بعقته بعد الرمي قبل الاصابة **ويجب الجزاء** على محرم رمي حيا لم يصل
 لا على حلال رماء **فلا حرم قودل ولا يضمن من رمي مفضيا عليه بر جسم**
برجع شاهده قودل وحل صيد رماء مسلم **فتمجس قودل لا يحل** **مارمء**
محوسن **باسلم قودل** **لما عرفت ان الاعتبار حالة الرمي** **لغيره**
 اي جان لومات مجنيه فعليه نصف الدية ولو عاش فعليه الدية بفعل فتلان
 قطع الحشعة باذن ابيه اي انسان بقطع اذنه تجب نصف الدية وبقطع

راسه

راسه نصف عشرها بفعل جنين خرج راسه فقطع فبعيه الغرة اي شيء يجب بالتلاجه
 دية وثلاثة اقسامها بفعل دية انسان اشبه انت

كتاب الدياق

الدية في الشرع اسم للمال الذي هو بدل النفس لا تسمية للمفعول بالمصدر لانه من
 المنقولات الشرعية والارش اسم للواجب فيمادون النفس **دية شبه العمدة مائة من**
الابل **اربعا من بنت مخاض** وبنت لبون وحقة الى جفرة باذخال الغاية وهي
 الدية المعلقة للغير والدية في الخطا اقسامها **ومن ابن مخاض او البعد ينذر**
من الذهب او عشرة الاف درهم من الورق وقال الشافعي اشئ عشر ابقا وقال
 منها ومن البقر مائتا بقرة ومن الغنم العشرة ومن الخيل مائتا حلة كل حلة ثوبان
 ازار وردا وهو المختار **وكذا ينذر** اي الخطا وشبه العمدة **عقن** **فمن مور من فان يجر**
عنه مائة مثمن من متابعين **ولا اخطام** فيها اذ لم يرد به النضر والمفاد يسر
 توفيعية **وحج** **اقتناق** **رضيع** **احد ابويه مسلم** لانه مسلم به تبعه الا الجنين ودية
 المرأة على النصف من دية الرجل **دية النعير وماد** **ونما روى ذلوعن علي رضي**
الله عنه **موفوفا ومرفوفا والنمى والمستامن والمسلم** في الدية **سواء خلافا**
للمطايعة **وحج** **الجوهرة** لانه لاديه في المستامن واقره في الشر ببلال لانه بالتسوية
 جزم في الاختيار **وحج** **الزيلعي** **وفي النعير** **خير البترا** وهو قوله الاتي الدية **والاقر**
ومارنه وارننه **وفيل** **في ارننه** **حكومة عدل** **على الصحيح** **والزكر** **والختم**
والعقل **والشم** **والزوق** **والسمع** **والبصر** **واللسان** **ان منع النطق** **اقلدان**
في لسان **الاخرس** **حكومة جوهرة** **وهذا** **سلفه** **من نسخ** **الشرح** **فمنه او منع اداه**
الاخرى **وب** **والافست** **الدية** **على عدد حروف الهجاء** **الثمانية والعشرين** **او حروف**
اللسان **الستة عشر** **تصححان** **في اصاب** **العابت** **يلزمه** **وتامه** **في شرح** **الوهبانية**
وحية طعنت ولم تثبت **ويؤجل** **سنة** **فان مات** **فيها** **برء** **وفي نصيب** **نصف الدية**
وفيما دونها **حكومة عدل** **كشارب** **وحية** **عبر** **في الصحيح** **ولا شيء** **في حية** **كوسج**

على ذفته شعرات معروضة ولو على خده ايضا ولكنه غير متصل بحكومة عدل ولو تنظرا
 فكل الدية **وشعر الراس كذليل** اي اذا حلق ولم ينبت كزاروي عن علي رضي الله
 تعالى عنه وعن الشافعي فيها حكومة عدل واعلم انه لا فطر في الشعر مكلفا ولو
 مات قبل تمام السنة ولم ينبت فلا شيء عليه كشعر صدر وساعد وطاق **والعينين**
واليدين والشفتين والجلجين والراجلين والاذنين والانشيين اي الخشيشين
وثرية المرأة وحليتها والانشيين اذا استأصلا والامانة حكومة عدل وكذا زوج
 المرأة من الجلجين والدية وفي ثري الرجل حكومة عدل **وفي كل واحد من هذه**
الاشياء المروجة نصف الدية وفي اشعر العينين الاربعه جمع شعرة بضم الشين
 وتفتح الجعين او الارب الدية اذا فلعها ولم تنبت **وفي احدها ربعها** ولو
 قطع جعقون اشعارها جديرة واحدة لانها كشعر واحد وفي جعين واحد لا شعر
 عليه حكومة عدل لانه المعتمد ان في كل دية كاملة جعقون او شعرة **وفي كل**
اصبع من اصابع اليدين او الرجلين عشرة وما فيها معا **اصبع** مع احدها
 ثلث دية الاصبع ونصفها اي نصف دية الاصبع لو فيها معا **اصبع** كل الاصابع
وفي كل سن يعني من الرجل اذ دية سن المرأة نصف دية سن الرجل **جوهرة**
خمس من الابل او خمسون دينار او خمسة اذنة درهم لقوله عليه السلام **في كل سن**
 خمس من الابل يعني نصف عشر دية لوجه او نصف عشر قيمته لو عبدا فان قلت
 تزيد في دية الاسنان كلها على دية النعير بثلاثة اقسام قلت
 نعم والاباس فيه لانه ثابت بالنقص على خلاف الاصل كما في الغالية وغيرها وفي
 العلانية وليس في البرن ما يجب بتبعيته اكثر من قدر الدية سوى الاسنان وقد
 يوجد نواجل اربعة فتكون اسنانه سنة وثلاثين ذكرا الفمستاني قلت
 في كل كوسج دية وخمس الدية وغيرها امد دية ونصف او ثلاثة اقسام اربعة
 اقسام وعلمت ان المرأة على النصف فتبصر **وتجب دية كاملة في كل عضو ذهب**
نصفه بضرب ظارب كيد شلت وعين ذهب ضواها وطلب انقطع ماؤه وكذا

سلس

سلس بوله او احديه ولو زالت الحروبة فلا شيء عليه ولو بقي اثر الضربة
 بحكومة عدل **وتجب حكومة عدل باطلا في عضو ذهب فقطعة ان لم يكن فيه**
جمال كالبه الشلاء وارشه كاملا ان كان فيه جمال كلالا في الشاخصة طو الخرش
 وسيجع ما له الصفة بالتميم او اخر هذا الفصل انتهى والله اعلم

فصل في الشجاج

وتختص الشجة بما يكون بالوجه والراس لفة وما يكون بغيرهما جراحة اي
 تسمى جراحة وفيها حكومة عدل مجتبي ومسكين وهي اي الشجاج عشرة
الحارصة بهاملات وهي التي تحصر الجلد اي تحرقه والرامفة بهاملات التي
 تكسر الدم كالدمع ولا تسيله والرامية التي تسيله والباطضة اي التي تبضع
 الجلد اي تغطعه **والملاحة** التي تلاخل في اللحم **والسمحاق** التي تصل الى
 السمحاق اي جلدة رفيقة بين اللحم وعظم الراس **الموضحة** اي توضح العظم
 اي تكسر **والماشمة** التي تمشم العظم اي تكسره **والمنقلة** التي تنقله بعد
 الكسر **والامة** التي تصل الى ام الدماغ وهي الجلدة التي فيها الدماغ وبعدها
 الدماغ بغين معجمة وهي التي تخرج الدماغ ولم يذكرها محمد للموت بعدها
 عادة فتكسر الشجا بعلم بالاستغناء بحسب الآثار انما لا تزيد على العشرة
وتجب في الموضحة نصف عشر الدية اي لو غير اطع والاباعها حكومة لان
 جلده انقص زينة من غيره فمستلاني عن الذخيرة **وفي الماشمة عشرة** وفي
المنقلة عشرة ونصف عشر وفي الامة والجلابة ثلثها وان بعزت الجلابة
بثلثها لانها اذا بعزت طارت جابعتين فيجب في كل ثلثها **وفي الحارصة**
والرامفة والرامية والباطضة والملاحة والسمحاق حكومة عدل اذ ليس
 فيه ارش مقرر من جرمة السمع ولا يمكن اهدارها فوجب فيها حكومة عدل
 وهي اي حكومة العدل ان ينظر كم مقدار هذه الشجة من الموضحة فيجب
 بعذر من نصف عشر الدية قاله الكرخي وصححه شيخ الاسلام وقيل فابله الشحاوي

يقوم المشجوع عبد الله هذا الاثر ثم معه فغير التعاوت بين الغيتين
في الحمر من الدية وفي العبد من القيمة فان نقص الحمر عشر قيمته اخذ عشر دية
وكذا في النصف والثلث هو اي هذا التعاوت هي اي حكومة العدل به يعني
كما في الوفاية والتغذية والملتقي والدرر والخلقية وغيرها وجرم به في المجمع
وفي الخلاصة انما يستقيم قول الكرخي لو الجنانية في وجهه ورأسه في يعني به
ولو في غيرها او تعسر على المعنى يعني بقول النحوي مطلقا لانه اسير انتهى
ونحوه في الجوهرية بزيادة وقيل تفسير الحكومة هو ما يحتاج اليه من النعفة
واجرة الطبيب والادوية الى ان يبرأ **ولا فطاص** في جميع الشجاج **الالة الوضحة**
عند او لا فود فيه يستوف فيه العمد والخطا لكن ظاهر المذهب وجوب
الفطاص فيما قبل الوضحة ذكره محمد في الاصل وهو الالحج درر ومجتهى وابن كمال
وغيرها لا مكان المساواة بان يسير غورها بحسب ارشدهم حديدية بغيره
فيقطع واستثنى في الشرطية السحما في بلا بغيره امة اجماعا كما للفود
فيما بعدها كالمشيمة والنقطة بلا اجماع وعزاء لجواهره على كذا ثم قال
في المجتهى ولا فود في جلد راسه وبلن وحمل خرو بطن وطهر ولله الحكمة ووكرة
ووجاهة وفي سطح جلد الوجه كمال الدية **في كل اطبع اليد الواحدة نصف**
الدية ولو مع الكعب لانه تنع للاطبع ومع نصف ساعد نصف دية للكعب
وحكومة عدل لنصف الساعد وكذا الساق وفي قطع كعب وفيها اصبع
او اصبعان عشرها وخمسها لبع ونشر مرتب والاشع في الكعب عنداء حبيبة
رضي الله تعالى عنه كما لو كان في الكعب ثلاث اطابع فانه الاشع في الكعب بلا اجماع
اذ لما كثر حكم الكل وفي جواهر البتلاوي ضرب بدرجل وبرء الا انه لا اتصل يده
الى فغلاء بغير النقصان يؤخذ من قدر الدية ان نقص الثلثان فثلثا الدية
وهذا كذا واخره الصر ولو قطع موصلا من اصبع بشل اباهي او قطع الاطابع
بشل الكعب لزم دية المفطوع فقط وسقط الفطاص فامهم وان خلاص

الدرر

الدرر ذكره الشرطالي وسيجر متنا وفي الاصبع الزائدة وعين الصبي وذكره
ولسانه ان لم تعلم صحته ينظر في العين وحركة في الذكر واللام في اللسان
حكومة عدل فان علمت الصحة فكل بالغ في خطا او عدا اذا ثبت بيينة او باقرار
الحاكم وان انكر او قال لا اعرف تحت حكومة عدل جوهرية **ودخل ارشده**
اذ هبت عقله او شعر راسه في الدية لدخول الجزء في الكل كمن قطع اصبعه
بشلت اليد وان ذهب سبعة او بصره او نصفه لا تدخل لانه كذا عضاء
مختلعة بخلاف العقل يعود نفعه للكل **ولا فود ان ذهبت عيناه بل الدية**
فيما خلاهما **ولا تقطع اصبع شل جوار** خلاهما **ولا اصبع قطع مقطعه**
الا على بشل ما بقي من الاصبع بل دية المعطل والحكومة فيما بقي ولا فود
يكسر نصف سن اسود او اصغر او احمر باقيا بعد كسرهما بل كل دية السمل
اذا جات منقعة المضغ والاعلو مما يرى في الدية ايضا والا بحكومة عدل
زيلعي بقول الدرر والافلاشع فيه فيه ما فيه ثم الاصل ان الجنانية متى
وقعت على محلين متباينين حبيبة فارش احدهما لا يمنع فود الاخرى ومتى
وقعت على محل واتلفت شيئين فارش احدهما يمنع الفود **وجوب الارش**
على من اقلد سنة بعد مضغ حول ثم نبتت بعد ذلك التبيين الخ كذا وسقط
الفود للمشيمة وفي الملتقي ونبتت في اقتصاص السن والوضحة حولا وكذا
لو ضرب سنة فتمركت لكان في الخلاصة الكبير الذي لا يبرح في نياته لا يوجب له يعني
فلتت **وفد يوقى بانقله الص وغيره عن المداية الصحيح** تلجيل
البلاغ ليبر الى سنة لان نبلته فلا **او قلعي ما جردت** اي ردها صاحبها
الى مكانها ونبت عليها الدم لعدم عود العروق كما كانت وفي النهاية قال
شيخ الاسلام ان عادت الى حالها الاولى في النعفة والجمال لاشع عليه كماله
نبتت **وكذا الاذن** اذا الصفا في النحت يجب الارش لمنه لا تعود الى مكانت
عليه **درر الا ان فلعت السن فنبئت اخرى** فانه يسقط الارش عند

كسفن الصغير خلافا لما ولو ثبتت معوجة بحكومة عدل ولو ثبتت الى النصف
وعليه نصف الارش والاشع **في كسر نبت كذا** **او التخم شجرة او التخم جرح**
حاصل ذلك **بضرب ولم يبق له اثر** فانه لا شيء فيه وقال ابو يوسف عليه ارش
الالم وهي حكومة عدل وقال محمد بن فرما حقه من النجعة الى ان يبرأ من اجرة
الكبيب وثمن الدوا **في شرح الكحل** **او يفسر قول ابو يوسف ارش الالم** بل جرة
الكبيب والمراواة فعليه للاخلاق بينهما فالله الصبر وغيره قلته
وقل فرما نحوه عن الجعني وذكر عنه ههنا روايتين في تنبيه **ولا يغادر جرح الا**
بعد بركة خلافا للشافعي **وعند الصنع والمجنون والمعنوة خطا** بخلاف
السكران والمغمى عليه **وعلى عاقلة الدية** ان بلغ نصف العشر فكثر ولم
يكن من العجم والاف في ماله **درر ولا كجارة ولا حرمان ارش** خلافا للشافعي
ولو جن بعد القتل قتل وقيل لا وتما فيه عاقلة على الملتقى **صبي ضرب**
من صبي جازي **بالتشديد** **بلوغ الضروب** ان بلغ ولم يثبت فعلى عاقلة
الدية ولو من العجم في ماله **درر** وسحقه في العاقلة **او محم** **سنة**
حكومة العدل لا تتحملها العاقلة مطلقا على الصحيح كما في تنوير البصائر معربا
للتقار خرافية والله تعالى اعلم **فصل في الجنين**
ضرب بطن امرأة حرة حامل خرج الامة والبهيمة وسيجى حكمهما **فلت**
بل الشرط حربة الجنين دون امه كلمة علفت من سيرها او من الغرور وفيه
الغرة على العاقلة كما في الدرر عن الزيلعي والعجب من المصنف لم يذكره
ولو كانت المرأة كتابية او موسمية او زوجته **فلت** **جنينا ميتا حرا**
وجب على العاقلة غرة غرة الشهر اوله وهذه اول مفادير الدية **سبع**
عشر الدية اي دية الرجل لو الجنين ذكر او عشرة دية المرأة لو انثى وكل منهما
خمس مائة درهم **في سنة** وقال الشافعي في ثلاث سنين كالدية وقال ملاك
في ماله ولنا جعله على الله عليه ولم **فلان الغنة حيا** **فلت** **فدية كرامة وان**

الغنة

الامانة السيرة ما كان غراما ما علفت جنينا ميتا

في الجنين

في الجنين

في الجنين

في الجنين

في الجنين

في الجنين

في الجنين

في الجنين

في الجنين

لا غرة لعدم التعذر ولو امتدت امرأة فبعلت لا تضمن الممورة واما امام الولد
 اذا بعته بنفسه حتى اسفطته فلا شيء عليه بالاستحالة الدرية على مملوكة
 ما لم تستحق فيجب للولي الغرة لأنه مغرور ووافع لا شرب دواء
 لسفطه عمدا فان الغنة حيد مات فعليه الدرية والكفارة وان ميتا بالغرة
 ولا تترك في الخالين **ويجب في جنين البهيمة ما نقصت الام ان نفقت وان لم**
تنقص الام لا يجب فيه شيء سراجية **روع في النزازية** ضرب يرض
 امراته بالنسب فالغت ولد احميا واخر ميتا وبه جراحة السبع وماتت ايضا
 يقتصر لاجل الزوجة لأنه عمد وعلى عاقلة دية الولد الحية اذا ماتت وتجب غرة
 الولد الميت لأنه لما ضرب ولم يعلم بالولدين في بطنها كان الضرب حكما
باب ما يحدثه الرجل في الطريق وغيره
 لما ذكر القتل مباشرة شرع فيه تنسبا بفعل الخرج **الطريق العامة** تنبأ هو
 بيت الخلا او مزاربا او جضا كبرج وجزع وممر علو وحوصل طرفة ونحوها عيني
 او كلانا جازان لم يضربا العامة ولم ينفع منه فان ضربه كمالا سيجي ولكل احد
 من اهل الخصومة ولو ذميا منعه ابتداءا ومكالبته بنفقه ورفع بهد اي بعد
 البناء سواء كان فيه ضرا ولا وفيل انما ينقض خصوصته اذا لم يكن له مثل ذلك
 والا كان تعنتا زيلعي **هذا كله اذا بني لنفسه** بغير اذن الامام زاد الصغار
 ولم يكن للكلاب مثله **واذا بني للمسلمين كسجد وخوة** او بني لذي الامام لا ينقض
 وان كان يضرب العامة لا يجوز اضراره لقوله عليه السلام لا ضرر ولا ضرار في الاسلام
 والعود **في الطريق لبيع وشراء** يجوز ان لم يضرب احد والا على هذا التخصيص
 وهذا في النافذ **في غير النافذ لا يجوز ان يتصرف** بحدوث مكلفا اضرهم اولا
الابادهم لأنه كذا للرد الخاص بهم ثم الاصل فيما جعل حلاله ان يجعل حديثا لو في طريق
 العامة وقد عمالو في طريق الخلاصة برجند **فان مات احد من الناس سقطت**
عليه جريته على عاقلة اي على عاقلة النخرج لنفسه كما تدر العاقلة لو جرح

في قوله على عاقلة اي على عاقلة النخرج لنفسه كما تدر العاقلة لو جرح

ان الامتار والاجزاء يعني شحرا عن مخرار جنة
 في الاقتصار لان الضارب يعني الشقة وهو ان
 تنخر من شدة كراهة العاقلة به

بيرا

بيرا في طريق او وضع حجر او ترابا او كينا ملتقى فتلق به انسان لانه مسبب
 فان تلق به اء بواحد من المذكورات ببيعة ضمن هو ماله ان لم ياذن به الامام
 فان اذن الامام في ذلك او مات واقع في طريق جو معا وعكشا او غالا اضمحان
 به يعني خلاصة خلافا لمحمد ولو سقط اليزاب فاحاط ما كان في الداخل رجلا
 فعنده فلا ضمان اصلا لكونه في ملكه فلم يكن تعديا وان اصاب الخارج او وضع
 بنزازية فالضمان على واقعه لتعدي ولو مستاجر او مستعير او غاصبا ولا يخل
 الضمان بالبيع لبغاه فعليه وهو الموجب للضمان بخلاف الحائط المائل كما بسطه
 الزيلعي ولو اصابه الشربان من اليزاب وعلم ذلك وجب على واضعه النصب
 وهو النصب ولو لم يعلم اي طرف منها اصابه ضمن النصب استحسانا ويلقي
 ومن خشي حجر او وضعه اخر فعليه ان يجعل ضمن لان فعل الاول نسخ بفعل الثاني
 كمن حمل على راسه او خضبه شيئا في الطريق فسقط منه على اخر او دخل جحر
 او فندل او حطاة في مسجد غيره اي جعل فيه حصي او نوار ابق كمال او جفلس
 فيه لا للصلاة ولو فران او تعليم فعليه ان يجعل ضمن خلافا لما لا يضمن
 من سقط منه رداء البسه عليه او اذ دخل ظله الاشياء المذكورة في مسجد حية
 اي محلة لان تدبير المسجد لاهله دون غيرهم ففعل الغير مباح فيتعذر بالسلامة
 او جفلس فيه للصلاة الاصل ان الجالس للصلاة في مسجد حية او غيره لا يضمن وغير
 الصلاة يضمن مكلفا خلافا لما واستظهر في الشرع النبالية مع زيد للزيلعي وغيره
 قوله ما وقد مغلطنا في شرح الملتقى وفيه لو استاجر ليسني او ليحفر له في فناء
 حانوته او داره فتلق به شيء ان قبل وراعه وعلى الاجير وان بعدد فعلى الامر
 كما لو كان في غير فناءه ولم يعلم به الاجير فان علمه فعليه كذا لو امره بالبناء به وشهد
 الطريق لجسد الامر ولو قال الامر هو فناءه وليس له حق الحفر فعلى الاجير
 فيما ساء اي لعلمه لجسد الامر في الغرة وعلى المستاجر استحسانا اه فلت
 وفر قدم هو وغيره الغياش هنا وكما هو ترجيح سيم على راي صاحب الملتقى

من تغريمه الاقوى فتأمل ومن جبر بالوعة في الطريق بل اذن السلطان او ملكه
او وضع خشية في اي الطريق او فطرة بل اذن الامام وكذا كل ما فعل في طريق
العلامة فتعذر رجل المروءة على ما لم يضمن لان الافادة للبشارة ولي من المنسب
وبهذا تبين ان المنسب انما يضمن في جبر البير ووضع الحجر اذا لم يتعمد الواقع
المروءة كزاج المجتبي وفيه جبر في طريق مكة او غيرها من البعيا لم يضمن
خلافا لاصطلاحه **فلت** وعذرا في ان المراد بالظرف في الكتب الطريق
في الاضمار دون البعيا والصحة لانه لا يمكن العرول عنه في الاضمار غالبا
دون الصراحة **ولو استاجر رجل اربعة بغير يده بوقعت البير عليهم جميعا**
من جبرهم فبات احدهم فعلى كل واحد من الثلاثة الباقية ربع الدية
وبسقط ربعها لان البير وقع عليهم بغير مات من جنابته وجنابته
احكامه فيسقط ما قابل فعله خاتبة وغيرها زاد في الجوهره وهذا هو البير في الطريق
فلو ملأه المستاجر فيسقط ان لا يجب شيء لان الفعل مباح بما يحدث غير مضمون
انتهى فلت ويؤخذ منه جواب حادثة وهي ان رجلا له كرم وارحه
تارة تكون مملوكة وعليها اخراج كذا راض بيت المال وتارة تكون للوقف
وتارة في يده مدة طويلة يؤد خراجها ويولد الانتفاع بها بغرس وغيره
فيستاجر هذا الرجل جماعة يعبرون له بئر البيرس فيه اشجار العنب وغيره فسقط
على احدهم هل لورثته ملك البنت بديته قال المص والحكم فيها او شتمها بغير
وجوب شيء على المستاجر وكذا على الاجر كما يعبد كدام الجوهره وحيل اطلاق
العتاوى على ما وقع مغير الاتحاد الحكم والحادثة والله اعلم **فروع**
لو استاجر رب الدار العملة لاخراج جناح او ضلة بوقع بفقت انسانا ان فبسل
جراهم من عمله فلا ضمان عليهم لانه لم يكن مسلما لرب الدار ويضمن لو
رشا لملا حيث يزلق واستوعب الطريق فناء حانوت باذن صاحبه فلا ضمان
على الامر استحسننا وتلاه في المتن في والله تعالى اعلم

فصل

فصل في الحايطة المايل

المايل هو الذي يميل على الارض او على الماء او على الهواء او على ما كان عليه من قبل ان يميل

مال حايط الى الطريق العلامة ضمن ربه اي صاحبه ما تلعب به من نفس انسان او
حيوان او مال الى ان طالب ربه حقيقة او حكمي كالمواهب والقيم ولو حايط
المسجد فيضمن عاقلة الواقع وكما القيم الولي والراهن والكلاب والعبد
التاجر وكذا احد الشركاء ولو الورثة استحسننا نعم في الظهيرية لو مات ربه
عن ابن بقط ودين مستغرق في الاشهاد على الابن وان لم يولد الدار بغير جنده
وغيره **ينقضه مكلف مسلم او ذمي** يعني من اهل الكلب فيشترط في الصبي
والعبد اذن وليه ومولاه بالخصوصة فيلحق **حر او مكاتب** وان لم يشهد ولا
يبيع الكلب قبل الميل لعدم التعذر **والحال انه لم ينقض** وهو يولد ونقضه
في مرة بغيره على نفسه فيما لان دفع الضر العام واجب ثم ملكت به من النفوس
فعلى العاقلة ومن الاموال فعليه لان العاقلة لا تعقل المال ولا ضمان الابلا اشهاد
على ثلاثة اشياء على التقدم اليه وعلى الملاحة بالسفوك عليه وعلى كونه الجدار
ملك له اي من وقت الاشهاد الى وقت السفوك ولذا قال ولو تقدم الى من
لا يولد ونقضه من يسكنها باجارة او اعاره او الى المرتضى او الى الودع لا يعتد
به لعدم قدرتهم على التصرف وج فلو سقط بعد التقدم لمن ذكر وان تلغ شيئا
بلا ضمان اصلا لا على ساكن ولا على مال له كذا لو خرج الحايط عن ملكه ببيع او غيره
كمية حلو الفرس وكذا الوجين مكبعا وارثه وحق وحكم بالحاقه ثم عداد او
اقدام خاتبة بعد الاشهاد ولو قبل القبض لزوال ولايته بالبيع وخو وان
عداد ملكه بعد حلو وخاتبة بخلاف خواجه لبقاء فعله كما مر وان مال الى
دار انسان من مال او ساكن باجارة او غيرها فلا ذمعة لادنى ملازمة فمستأن
بالضرب اليه لان الحق له فيجوز تاجيلها وبراءة من اي من الجنابية وان مال الى
الطريق فلا ضمان الغاضي او من جلب النقص لا يبر لانه حق العلامة وتصرف
الغاضي في حق العلامة نافذ فيما ينفعهم لا فيما يضرهم ذخيرة بخلاف تاجيل من

بالدار ولو ملل بعضه للخرق وبعضه للدار فبأي قلب صح القلب لانه اذا صح الشهاد
 في البعض صح الكل برحمة وان بني ما بالابتداء ضمن بالقلب كما في اشرار
 الجناح ونحوه كيزاب لتعدي به حابط بين خمسة اشهاد على احدهم فسقط على
 رجل ضمن عاقلة خمس الدية اي خمس ما قلعه به من مال او نفس لم تكن من اصلاحه
 براجعتة المحاكم دار بين الثلاثة جمع احدهم فيما يراى او بني حابطا بعصب به
 رجل ضمن ثلثي الدية لتعدي به الثلثين وقد حصل التلف بعلة واحدة فيقسم
 بالخصه وفلا انصاف لان التلف قسمان معتبر وهما الاشهاد على الحابط
 اشهاد على النقص والكسر ما ينقص من الجار ووجه وقوع الحابط على الطريق
 بعد الاشهاد معتر انسان بنقصه فبات ضمن لان النقص ملكه فتعريفه عليه
 وان عشر رجل يقتل مات بسقوط ما الى الحابط لا يضمنه لان تعريفه للماول ليس
 لاله خلاص الجناح حيث يضمن به القاتل الثاني ايضا بقاء جنديته فيلزمه
 تعريف الطريق عن القاتل ايضا يؤيده انه لو بدع الحابط او النقص به ولو
 باع الجناح لا يبيع ولا يبيع الاشهاد قبل ان يبيع الحابط لانعدام التعدي
 ابتداء وانقضاء وتقبل فيه شهادة رجل وامرأتين لانه شهادة على التفرم
 لما على القاتل وروى حابط بعضه ما بل صحج وبعضه واه
 واشهد عليه بسفك كده وقتل انسانا ضمنه الا ان يكون الحابط طويلا
 فيضمن ما اصاب الواحه بفك لانه كحابطين والاشهاد يبيع في الواحه لا في
 وصحح حابطان احدهما ما بل والاخر صحج فاشهد على ما بل بسفك الصحج
 ما قلعه شيئا كان صدره اذنية مسجد ما حابطه فاشهد على من يسله
 والدية على عاقلة من بناء وحابط الوفاء على السالكين على عاقلة الوافق
 وحابط العبد التاجر على عاقلة مولاه ولو مستغفرا استعملنا فلال وكسى
 القاتل اذا جاز غر عيون عن الفصاح للبيع لانه تليد دل عليه مسئلة الاصل
 جارية فتلث رجلا عمدا منى بها ولى القاتل قبل ان يقتل لاجل لانه طارت

في بعض النسخ الاشهاد على اشهاد حوطه على عاقلة حوطه

مملوكة

مملوكة ولو احييت **باب جنابة الممثلة والجنابة على**
 الاصل ان المورث يورث المسلمين ببيع بشرط السلامة فيما يمكن الاحتراز عنه
 ضمن الراكب في كثر من العلامة ما وطئت دابته وما اصابته بيدها او رجلها او
 راسها او كدمت بهما او خبطت بيدها او صرخت فلو حدثت الذكورات
 في السبب مملوكة لم يضمن بها الا في الوجه وهو ركنها لانه مباشرة لقتله بشقله
 فيجوز الميراث ولو حدثت في سائر غيره بآذنه فهو قتلها فلا يضمن كما اذا يكتس
 صاحبها معها فمستثنى والا يمكن بآذنه ضمن ما قلعه مطلقا لتعدي لا يضمن
 الراكب ما نطحت برجلها او ذنبها سارية خلافا للشافعية او عصب انسان بها
 وانث او بالث في الطريق سارية او او لم يمسها لاجل ذلك لان بعض الدواب لا يعقله
 الا وافعا فلو او فعرها لغيره فبات ضمن لتعدي به بقلعه الا في موضع اذن
 المامم بآذنها فلا يضمن ومنه سوق الدواب واما بآذ السجدة فكلا الطريق
 الا اذا اعدت المامم موضعا فلان اصابته بيدها او رجلها معلقة او نواة
 او اثار ذئب غبار او حجر صغيرا فباعتها او اجسر ثوبه لم يضمن لعدم امكان
 الاحتراز عنه ولو الحجر كبير ضمن للمكانه وضمن السابق والقاتل ما ضمن
 الراكب وصحح في الدرر انه مطرد ومنعكس والراكب عليه الكفارة في الوجه
 كما مر لا عليه اي لا على سابق وفلا يورث ولو كان سابق وراكب لم يضمن السابق
 على الصحيح خلافا للشافعية لما جزم به الغمستاني وغيره لان الاضامة الى الباششر
 اولى من التسبب كما مر اذ اكلان سببا لا يعمل بانفراد اتلافها كما هنا اما
 في سبب يعمل بانفراد فيشتري كلان كما يذبح في مسئلة خمس الدية بآذني
 راكمها فليجوز وضمن عاقلة كل فارس او راجل دية الاقران احصاها
 وما تامله فوفا على الفعالة لو كانا من نساء من العجم والاعلام من ولد
 وفعلا على وجوههما ولو كانا عيرين او وفعلا على الوجه ابن كمال يمد
 دمه في العمد والخطا بشرط البلية وغيرها ولو كانا من العجم والدية في ماله

وذكر في الدرر ان السابح يضمن ما يورثه من الدابة ولو كانا من نساء من العجم والاعلام من ولد

الاصفي

المابل ونكح الثور وعقر كلب عفور فيضمن اذا لم يعطه هو قال المص ويكفيه
 حل المتلف في قول الزبيدي وان اتلف الكلب فعلى صاحبه الضمان ان كان
 تغرم اليه قبل الاطلاق والا فلا كالمطبخ المابل هو يحصل التوفيق فقلت
 وفروغ الاستيعاب عن من له خل يضعه في بسطانه فيخرج فيما كل غيب الناس
 وجواكبه هل يضمن رب الخمل ما اتلفه الخمل من العنب وخوة ام لا وهل يومر
 بتحويله عنهم الى مكان اخر ام لا وجواب **ح** ان لا يضمن ربه شيئا مكلفا
 اشتمل واعليه ام لا اخرا من مسئلة الكلب بالاولى وكذا ذكره المص في معينه
 لانه رايت في فتاواه انه اجنى بالضمان في مسئلة الخمل فراجع عند الفتوى
 واما تحويله من ملكه فلا يومر بذكره على ما هو ظاهر المذهب واما جواب
 الشايع فيمنعه ان يومر بتحويله اذا كان الضرر بينا على ما عليه الفتوى وفي
 الصيرفية حمار ياكل حنكة انسان فلم يمنعه حتى اكل الصحاح فحماه اذ دخل
 غنما او ثورا او جرسا او حمارا في زرع او كرم ان سار يفسد من ماله المتلف والالا
 وقيل يضمن وتقام في البرازية انتهى

باب جنابة المملوك والجنابة عليه

اعلم ان جنابات المملوك لا تقرب الا ذمما واحدا للمحلا والافضية واحدة
 ولو جرى الفتن ثم جنى فيك الاول ثم وثم خلاص الملبس واختيه جانيها للجنب الا
 فيمة واحدة وسيبض **جنى عبر خطا** التفتيد بالخطا هنا انما يعيد بالنفس
 لان بعدة يقتض واما في دونها فلا يعيد لاستواء خطاه وعمدة فيما دونها
 ثم انما يشبه الخطا بالبيسة وافرار مولاه وعلم القاض له بالافرة اصلا بدرايع
 فقلت **ح** لانه قوله او علم القاض على غير المعنى به فانه لا يعمل بعلم
 القاض في زماننا شر نبلاية عن الاشياء وتقدم **دفعه مولا** ان شاء
بها فيملكه وليها وان شاء **بدرشها** حاله لانه الواجب الاطلي هو
 الدفع على الصحيح ولذا يسقط الواجب بموته بخلاف موت الحر كما ذكره المص

وغیر

وغيره لانه في الشر نبلاية عن السراج واجوهرة عن البردوه ان الصحيح هو
 العبد حتى لو اختاره ولم يفر عليه اداء متى وجد ولا يبرأ ببلاد العبد وعلمه
 الزبيدي وغيره بانه اختار اصل حقه فبطل حقه في العبد عندنا حنيفة
 انتهى ومطابقا ان الاصل عند العبد ان لا يدفع واجلا فطرح الجمع في تعليل
 الامام ان الواجب احدهما وانه متى اختار احدهما تعين لانه فلم الدفع
 هو الاصل وانه ليس في لغة الكتاب دلالة عليه **بلان جراه** جنى بعرضه
جنى كلالا حكم **بلان جنى جنابتين** دفعه بهما الى وليهما او جراه بدارشها
بلان وهبه المولى او باعه او اعتقه او دبره او استولى له غير علم بها
 بالجنابة ضمن الاقل من قيمته والاقل من الارش وان علم به غرم الارش
 فقط اجماعا كبقية علمها بها وكعتقه عتقه بقتل زيد او رميه
او شجه بفعل العبد للزنا به فله ان يفر او يفر او يفر او يفر او يفر او يفر
 وان قطع عبيد حر عدا ودفع اليه فاعتقه بمات من السراية فالعبد
 صلح بها اي بالجنابة لان عتقه دليل تصحيح الصلح وان لم يعتقه وفردسرى
 يرد على سيده فيقتل او يعصى ليلان الصلح **بلان جنى** ما دون له مديون
خطا فاعتقه سيده بلا علم به غرم لرب الدين الاقل من قيمته ومن
 دينه وغرم لوليها الاقل منها اي القيمة ومن الارش ولو اتلفه اي العبد
 الجاني اجنبى وفيمة واحدة لمولاه لا غير **بلان** ولدت ما ذوتة مديونة
بيعت مع ولدها في الدين ان كانت الولادة بعد لحوق الدين فلو ولدت
 ثم لحقها دين لم يتعلق حق الغرماء بالولد بخلاف اكسابها **بلان جنت**
بولدت لم يدفع الولد اي لولي الجنابة لتعلقها بزمة المولى لاذنهما
 بخلاف الدين عبيد لرجل زعم رجل ان سيده حره **دفع** العبد المعتق
 وليه اي ولي الزاعم عتقه **خطا** فلا شيء **المص** عليه لانه يزعمه عتقه افر
 انه لا يستحق العبد بل الدية لانه لا يصرف على العاقلة اللاحقة **بلان قال**

اي العبد اذا ذن الفاء تغرم ذكره
 اي ويزعمه العفر ما لانه ماليت العبد والعزم معتم
 والماية على ولد الجنابة لان الواجب ان يدفع اليه ثم
 يساع للعزم والقيمة هي المعنى فتسلم اليه كذا
 في التبيين **ح**

معتق رقه مع وجب رجل فقتل اخله يخالط به مولا الفراء اعتقه خطا فيل
 عتق فقال الاخ الذي هو المولى لابل بعدد صرف الاول لانه منكر للضمان وان قال
 لما فطعت يدي وانت امنت وقالت هي لابل بعنته بعد العتق والقول لما
 لانه افر بسبب الضمان ثم ادعى ما يريه فلا يكون القول له وكذا القول لما في كل
 ما اخذ المولى من المال ما ذكرنا استحسننا الا اجماع والغلة فالقول له
 لا سداد له حالة مع مودة مناجية للضمان عبد مجبور او صبي امر صبيبا يقتل
 رجل فقتله جريته على عاقلة القاتل لان عمدا الصبي خطا ورجعوا على العبد بعد
 عتقه وفيل لا اعلى الصبي الا ميراث الفصور اهليته فان كان مولا العبد
 عبدا مثله دمع السيد القاتل او جراه في الخط ولا رجوع له على الامير في اخل
 ويرجع بعد العتق بالافضل من العبد وقيمة العبد لانه مختار في دفع الزيادة
 لا مضطر وكذا الحكم في العبد ان كان العبد القاتل صغيرا لان عمدا خطا ما كان
 كيرا اقتصر منه عبد مبيع يرا فاعتقه مولا ثم وقع فيهما انسان او اكشر
 بماله فلا شيء عليه لان جنائية العبد اتوجب عليه شيئا ويجب على المولى قيمة
 واحدة ولو الوافع الباع زليعي فان قتل عبد عمدا رجلين حرين لكل منهما
 وليان فعلى احدولييه كل واحد منهما مدمع السيد نصبه الى الاخرين اللذين
 لم يبعوا او جراه بدية كاملة لانه بذل العبد يوسف الفود وانقلب مالا
 وهو ديتان وفسد دية العاقبين وبقي دية نصيب الساكنين او يد مفع
 نصبه لهما فان قتل العبد احدهما عمدا والاخر خطا وعبا احدولييه العمد
 جري بدية لولي الخطا ونصبه لاحدولييه العمد الذي لم يبع او دفع اليه
 وقسم اثلاثا عولا عندة وارباعا من زنة عندة فان قتل عبدا فريتهما
 وعبا احدهما بكل كلة وقال لا يدفع الزء عبا نصبه للاخر او يعديه
 برع الدية وفيل محمد مع الامام ووجهه انه انقلب بدفع مالا والمولى لا يستوجب
 على عبده دينا فلما تخلصه الورثة فيه والله تعالى اعلم

وصل

بمضرب ولى العمد بالنص وولى الخطا بكل
 بد مسئلة من ثلاثة

في العتق لو كان العبد مولا لم يرد له ماله ولا قيمته ولو كان عبدا لم يرد له ماله ولا قيمته ولو كان مولا لم يرد له ماله ولا قيمته

وصفي الجنائية على العبد

دية العبد قيمته دية العبد قيمته فان بلغت دية الحر بلغت قيمة
 الامة دية الحر نقص من كل من دية عبدا وامة عشرة دراهم اكل ما لا يخطا
 رتبة الرفيق عن الحر وتعيين العشرة باثراين مسعود رضي الله تعالى عنه
 وعنه من الامة خمسة وتكون حينئذ على العاقلة بثلاث سنين خلافا لابي
 يوسف وفي الغصب تحب القيمة بالغلة ما بلغت بالاجماع وما قدر من دية
 اخر قدر من قيمته وح مع يدك نصف قيمته بالغلة ما بلغت في الصحيح في
 وفيل لا يزداد على خمسة الاب وجزم به في المقتضى وجب حكومة عدل في جنيته
 في الصحيح وفيل كل قيمته فكمع يد عبد مجر في سيرة جسي فبات منه وله
 للعبد ورثة غيره غير المولى لا يقتصر لاشتهاء من له الحق والا يكون له غير
 المولى اقتصر منه خلافا لمحمد قال لعبدية احدهما حر فقتل فيش المولى
 العتق في احدهما بعد الشج باربعة السيرة لان البيان كلالا نشأ ولو قتل
 بدية حر وقيمة عبد لو القاتل واحدا معا وقيمة ما سواه وان قتل كلا واحدا
 معا وعلى التعاقب ولم يدر الاول بقيمة العبد من زليعي فغا رجل عيشي
 عبد خير مولا ان شاء دمع مولا عبدا المفعول للقاتل واخر منه قيمته
 كاملة او امسكه ولا يلاخذ منه النقصان وقال له اخذ النقصان وقال الشافعي
 ضمنه القيمة وامسك الجثة العمد ولو جنى مديرا وام ولد ضمن السيد
 الاقل من القيمة ومن الارش لقيام قيمة ما مقامها فان دفع القيمة
 بقطا جنى المديرا وام الولد جنائية يشارط الثاني الاول لا ليس جنائيا لانه
 كمالا الاقيمة واحدة ولا شيء على المولى لانه مجبور على الدفع ولو دفع القيمة
 لولي الاول بغير قطا اتبع السيد بحصته من القيمة ورجع بها على الاول لانه
 قبضه بغير حق لان المولى لا يجب عليه الاقيمة واحدة او اتبع ولي الجنائية
 الاولى وقال الاشع على المولى وان اعتق مديروا فوهني جنائيات لم يلزمه

في العتق لو كان العبد مولا لم يرد له ماله ولا قيمته ولو كان عبدا لم يرد له ماله ولا قيمته ولو كان مولا لم يرد له ماله ولا قيمته

غير واحد

القيمة واحدة علم بالجناية بالعتق أو بالاجاق الولي لم يتعلق بالعبد
فلم يكن معوقا بالاعتاق وام الولد كالدبر فيما مر افر الدبر وام الولد الجنانية
توجب المال لم يرافره لانه افر ار على المولى خلا لاد مال افر بالقتل عمدا فانه
يصح افراره على نفسه فيقتل به ولو جنى المرب خطا لم يات لم نفسه فيمته عن
مولا ولو قتل المرب مولا خطا سعى فيمته ولو عمدا فقتله الوارث او استسقطه
فيمته ثم قتله درر والله تعالى اعلم

باب في غصب الفنز وغيره

فقطع يد عبده بغصبه رجل وسرى ومات منه ضمن الغاصب فيمته اقطع
وان قطع يده وهو يد الغاصب فمات منه برء الغاصب لصيرورته متلجا فيصير
مستردا غصب عبدا مجبور مثله فمات في يده ضمن لاد المحبور مواخر با وعماله
لا با فواله الا بعد عتقه مربي جنى عند غاصبه جرد ثم جنى عن سيرة افرى المحور
العسر فيمته لهما نصيبين ورجع المولى بنصف فيمته على الغاصب ودفعه
او دفع المولى نصف فيمته الى وليه الجنانية الاول لان حقه لم يجب الا بالمازم
فلا يم ثم رجع المولى به على الغاصب لانه اخذ منه بسبب كان عند الغاصب
وبعكسه بان جنى عن مولا ثم عن غاصبه لا يرجع المولى على الغاصب به ثانيا
لان الجنانية الاولى كانت في يده ما كان والغنى في العطين كالدبر غير ان المولى
يرجع العبد بنفسه هنا وانه اي يد المرب القيمة كذا مربي جنى عن غاصبه
جرد بغصب ثانيا مجنى عنه كان على سيرة فيمته لهما ورجع فيمته على
الغاصب لكونه عنده ودفع المولى نصف ما اي القيمة الماخوذة ثانيا الى وليه
الجنانية الاول ورجع المولى بثلث النصف على الغاصب وام الولد في كل ما كسبه
غصب رجل حيا حر الا يعبر عن نفسه والمراد بغصبه الزهلاب به بلا اذن وليه
فمات هذا الحر يد له حصة او مئى لم يضمن وان مات بها عتقه او بنشر حية
جدرية على عاقلة الغاصب استحسانا بالنسبة بنقله لكان الصواعق او الحياة

حتى لو

حتى لو نقله لموضع يغلب فيه الحى والامراض ضمن فيجب فيه الدية على العاقلة
لكونه قتلما تنسبها هذانية وغيرها فلت **بغنى** لو نقل اخر الكيسر
لهذا الا ما كان تعديا لن مفيدا ولم يكنه التمر عنه ضمن وان لم ينع من حوط
نفسه لالانه بتقصيره بحكم صغير فكبير مفيد عذانية ولو غصب حيا فغلاب
عن يده حبس الغاصب حتى يبعه او يعلم موته خلائية كذا لو خذع امرأة رجل
حتى وفعت العرقة بينهما فله حبس حتى يرد لها او توثق خلاصة امر ختانا
ليقتن حيا بفعل الختان ذلوا ويقطع حشيشته ومات الصبي من ذلوا
فعل على عاقلة الختان نصف دية وان لم يميت فعلى عاقلة كل ما وفدت فماتت
في باب ضمان الاجير وفي معذلة الوهبانية

ومن ذال ان مات مجنيه بـ عليه اذا مات بالموث يشكر
كمن حمل حيا على دابة وقال امسكهاك بسفك الصبي ولم يكن منه تسيير
فمات كان على عاقلة من قتله دية اي دية الصبي كان الصبي ممن يركب مثله
او يركب وتكلمه في الخلائية كصبي او دفع عبدا فقتله اي قتل الصبي العبد
المودع ضمن عاقلة الصبي فيمته وان اودع له ما بلا اذن وليه وليس ما ذونا
له في التجارة فلكله لم يضمن لانه سلمه عليه وقال ابو يوسف والشافعي يضمن
وكذا لو اودع عبدا مجورا ما لا جاستى لكه ضمنه بعد عتقه وعند ابو يوسف والشافعي
في الحال وكذا الخلاف لو اغير الوافضا ولو كان بلا ذى او ما ذونا ضمن بلا اجماع
كما لو استلمه الصبي مال الغير بلا ودعة ضمنه للحال فلت
وهذا كله لو الصبي عاقلا والا فلا يضمن بالاجماع وتكلمه في العذانية والشر ببلانية
عن الشلب ومسكين على خلاف ما في الملقى والمدانية والنزليع فليحفظ

باب الفسامة

هي لغة بمعنى القسم وهو اليمين مطلقا وشرعا اليمين بالله تعالى بسبب
مخصوص وعدد مخصوص على شخص على وجه مخصوص سيجي بيانه ميث حر

ولو ذميا او مجنوننا شر قبل الية به جرح او اضر ضرب او خنق او خروج دم من اذنه
او من عينه **وجرح محلة او وجد بدنه او اكثره** من الجانب كان او نصبه مع
رأسه والنصب وان ورد في البدن لكان للأثر حكم الكل حتى لو وجد اقل من نصفه
ولو مع رأسه لا يلا يود، لتكرار الفسامة في قتل واحد واخر وهو غير مشروع
ولم يعلم قاتله اذ لو علم كان هو الخصم وسقط الفسامة **وادعى وليه القتل**
على اهلها اي المحلة كلهم او ادعى على بعضهم حلف خمسون رجلا منهم يختارهم
الولي بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلا بان يلعب كل منهم بالله ما قتلنا ولا
علمنا له قاتلا لا يلعب **الولي** وقال الشافعي ان كان ثمة لوث استعمله الاولياء
خمسين يمينا ان اهل المحلة قتلوه ثم يقضي بالدية على المدعى عليه وقضي بالدية
بالغود لو المدعى بالعدو ثم قضى على اهل المحلة بالدية لا مكلفا بل اذ
وقعت الدعوى بغتلا عمد وان وقعت الدعوى بظلمة فعلى اي يقضي بالدية
على عواقلهم كما في شرح الجمع معزيا للخزيرة والخلانية ونقل ابن المردعي عن البسوطي
ان في ظاهر الرواية الفسامة على اهل المحلة والدية على عواقلهم اي في ثلاث سنين
وكذا في حجة الفتن توخذ في ثلاث سنين شر قبل الية وان لم يتم العمد كرر الحلف
عليهم لثمة خمسين يمينا وان تم العمد **واراد الولي تكراره** لا ومن نكل منهم
ميسر حتى يلعب على الوجه المذكور هنا هذا في دعوى القتل العمد اما في الخطا
فيقضي بالدية على عاقلتهم ولا يجسبون ابن كمال معزيا للخلانية ولو اقر على
نفسه او عبده قبل افراره ولو على غيره جسد فله الولي سقط التخليف عن اهل
المحلة **ولا فسامة على حبس ومجنون وامرأة وعبدة ولا فسامة ولادية في ميت**
للاثر به لانه ليس يقتل لان القتل عرفا هو جلات الحياة بسبب مباشرة المحس
وانه مات حنق انعه والغرامة تتبع جعل العبد **ويسيل دم من فيه وانعه**
او دبره او ذكره لان الدم يخرج منها عادة بلا جعل احر جلا في الاذن والعين
او نصبه منه اي ولا فسامة في نصبه ميت **شوقه** لا واقل منه اي من نصبه
عظيم على ميت لا اشد ربه الشر

هو ان يكون هناك علة القتل على واحد من اهل المحلة او على واحد من عواقلهم

الواو والهمزة مكسورة والضمير للميت الذي لا اثر به

ولو

ولو معه الراس لا سر او على رقبته اي الميت حية ملتوية لان الظاهر انه مات بها
بزازية **وما تم خلفه ككبير** اي وجد سقط تمام الخلفه به اثر الضرب وجبت
الفسامة والدية وفي القنينة ما قاله **بان ادعى الولي على واحد من غيرهم**
كان ابرار منه لاهل المحلة وسقطت الفسامة عنهم وان ادعى الولي على بعض
منهم لا تسقط وقيل تسقط قتل على دابة معها صاحب او فليد او راكب
جديته على عاقلته دون اهل المحلة لانه في يده جسد كانه في داره ولو اجتمع
فيها صاحب وفليد وراكب جالدية عليهم جميعا وان لم تكن الدابة ملكا لم يسم
عقلا يديهم وقيل الفسامة والدية على مال الدابة كالدراة وقيل للموجب على السائق
الا ان كان يسوقها محتجيا وبه جرم في الجوهره وان لم يكن معها احد جالدية
والفسامة على اهل المحلة التي فيها القتل على الدابة وان مرت دابة عليها
قتيل من فرتيين او فيلتيين **وعلى افرها** لما روي انه صلى الله عليه وسلم امر
في قتل وجديين فرتيين بان يزرع جودا الى احرهما افر ب بشر يقضي
عليهم بالفسامة ولو استويا بعليهما وفيه الدابة اتعاضى فمستثنى **بشر**
مما ع الصوت منهم هذا كذا عبارة الزيلعي وعبارة الدرر وغيرهما منه وعبارة
البرجندة نفا عن الكلب لا يسمعون صوته لانه يحفه الغوث فينسبون
الى التفصير في النصرة **ولا** بان كان في موضع لا يسمع منه الصوت لا يلزمهم
نصرته فلا ينسبون الى التفصير فلا يجعلون قاتلين تغديرا **وبراعي حال**
الكلان الذر وجد فيه القتل بان كان مملوكا تحب الفسامة على المملوك
والدية على عاقلتهم وكذا لو موقوف على ارباب مغلوبين لان العبرة بالملوك
والولاية كما افاده المصنف مستد القول بالحجة والبرازية فلهذا
ويصح التصريح به في المتن تبعها للدرر وغيرها وجعلا عبدة للغرب الا اذا
وجد في مكان مباح للملك لا احد ولا يد ولا فعل ذل المملوك واليد والمراد بالولاية
الخصوص ولو لماعة يحصون فلو لعامة المسلمين فلا فسامة ولادية على

قوله تعالى في قوله فبما نزلنا من قبلنا من الكتاب والكتاب والكتاب والكتاب

احد يد اربع لكن سيجع او جوعها في بيت المال فتأمل والمراد باليد ايضا اليد المحفة
واما الاراضى التي لها مالوا اخزها والكلما فينبغي ان يكون القليل فيها ههنا
لانه ليس على الغاصب دية فيستأني عن الكرامة فيلجئ وان ميا حلا لكف
في ايدي المسلمين قب الدية في بيت المال لما ذكرنا انه اذا كان جال يسمع منه
الصوت حيث يلحقه الغوث كذا في الولوالجية وميب ولو وجد قتيلا في ارض
رجل الى جانب قرية ليس صاحب الارض منها اي من اهل القرية فهي عليه
اي على رب الارض **لا على اهل القرية** اي القرية لان العبرة للملوك والولاية انتهى
فلت **فمن اصرح** في ان الغرب انما يعتبر اذا وجد في ارض مباحة لا مملوكة
ولا موقوفة لان تديره لاربابه وسيجي متنا فتنبه **وان وجد في دار انسان**
فعلية الفسامة ولو عاقلته حضورا دخلوا في الفسامة ايضا خلافا لما في
يوسف ملتقى **والدية على عاقلته** ان ثبت ان ماله بالحجة كما سيجع وكان له
عاقله والنا فعلية وهي اي الدية والفسامة على اهل الخطة اي الذين
خط لهم الامام اول الفتح ولو بغنى منهم واحد **دون السكان والشترين**
وقال ابو يوسف كلهم مشتركون **فان بلغ كلهم جعلي الشترين** بدل الجراج
وان وجد في دارين قوم لبعض اكثر من على عدد الرءوس كالتشعبة
وان بيعت ولم تقبض حتى وجد فيها قتيلا جعل عاقله البائع **وب**
البيع يجير على عاقله في اليد خلافا لما **ولا تعقل عاقله حتى يشهد**
الشهود انما هي الدار التي فيها قتيلا لئلا يرد ولو هو القتيلا كما سيجع
ولا يبيع مجرد اليد حتى لو كان به لم تدع فلتته ولا نفسه **در معلما** بان
لا يمكن الايجاب على الورثة للمورثة شئ لان في حقه جث ملا تغر ان الدية
لمقتول حتى يقضى منها ديونه وان لم يبق للمورثة شئ ثم الورثة فيلقونه
فيكون الايجاب على الورثة للميت للمورثة كذا قيل **فلت** وقد
يقال لما كان هو لنفسه لا يد وغيره بالاولى لغوة الشبهة فتأمل وان وجد

في العبد

قوله تعالى في قوله فبما نزلنا من قبلنا من الكتاب والكتاب والكتاب والكتاب
قوله تعالى في قوله فبما نزلنا من قبلنا من الكتاب والكتاب والكتاب والكتاب
قوله تعالى في قوله فبما نزلنا من قبلنا من الكتاب والكتاب والكتاب والكتاب

في العبد في الفسامة والدية در على من قبيل من الرقاب والملاحين اتعاقا
لانه في ايديهم كالدابة **وكذا العجلة حكمها كالدابة** في مسجدة حلة وشارعها
الخلاص داخلها كالجارية ابن الكمال مستند المدايع وقد حقه مثلا خسرو
وافره المص على اهلها وسوق مملوكة على الملاح وعند ابو يوسف على السكان
ملتقى **وب غير اي غير المملوكة والشارع الاعظم هو النافذ والسجن**
والجامع وكل مكان يكون التصرف فيه لعلامة المسلمين لا لوالا غيرهم ولا
لجماعة يحصون **الفسامة** والدية على احدا من كمال **وانما الدية على بيت**
المال لان الغرم بالغنم ثم انما تجب الدية فيما ذكر على بيت المال اذا كان
نابها اي بعيدا عن المحلات **ولا يمكن** فلا يبايل قريب منها **فعل على ارب**
المحلات اليه الدية والفسامة لانه محوط بجثة اهل الحلة وكذا في السوق
الناء اذا كان من يسكنها في الميعة او كان لاحد فيها دار مملوكة فتكون
الفسامة والدية عليه لانه يلزمه صيانة ذلك الموضع فيوضع به بالتصغير
فيجب عليه موجب التصغير كما في العناية معزيا للنهاية **فلت**
وبه ابقى المرحوم ابو السعود مكي اجند مع الروم واعتقه المص وان
خلا عنه المتون لانه مصرح به في غالب الفتاوى والشروح **فليحفظ** **وعبد**
لو وجد في قرية او وسك البسات اذا كان يربها الماء محسنا كما سيجع
اذا لا يد لاحد وخيل اذا كان موضع ابعاط ماله في دار الاسلام يجب
الدية في بيت المال لانه في ايدي المسلمين ابن كمال **وب غير صغير** هو ما يستحق
به الشيعة **على اهلها** لا خنطاصهم به **ولو كانت البرية مملوكة او وفعلا**
لاحد كما سيجع او كانت قرية من القرية او الاخبية او البسطة
حيث يسمع منه الصوت **فجب على المالك او ذى اليد او على اهل القرية**
او ارب الاخبية زيلعي **ولو كانت بسطة بالشك** او الجزيرة او مربوكة او ملتقى
على الشك **فعل على ارب الموضع اليه من القرى** والامطار زاد في الاخبية

والاراضى وافره الم اذ كان يضل صوت اهل الارض والقرى اليه والاكاسروان
 التقي قوم بالسيوف فاجلوا اليه فمروا عن قتيل فعلى اهل المحلة لان حفظها
 عليهم الا ان يدعى الولي على اوليد او يدعى على بعض معين منهم فلم يكن على
 اهل المحلة شئ ولا على اوليد حتى يبرهن ان مجرد الدعوى لا يثبت الحق ويرى
 اهل المحلة لان قوله حجة عليهم **ومستخلص** على صفة اسم المفعول **قال قتله**
زيد حليف باله ما قتلته ولا عرفت له قاتلا غير زيد ولا يقبل قوله في حق من
 يزعم انه قتله **وبطل** شهادة بعض اهل المحلة **بقتل غيرهم** خلافا لما او يقتل
 واحدهم بعينه للثبوت ومن جرح في حية يقتل منه **ببعض امرش حتى مات**
بالفسامة والدية على ذلوا الحية خلافا لما لا يوجب جرح به رمق
 فجمله اخر لاهله فمكت مدة فمات لم يقضى الحامل عندا يوجب و في قول
 ا ب حبيبة يقضى **و في رجلين بلا ثالث** وجدا حدهما **فتبلياضن الاخر** لان الظاهر
 ان الانسان لا يقتل نفسه **دينته** عندا ب حبيبة خلافا لما **و في قتل قرية**
لا امرأة كرا حليف عليها وتروعا قتلها وعندا ب يوسف الفسامة على العاقلة
 ايضا قال التاجرون والمرأة ترحل في الحمل مع العاقلة في هذه المسئلة كذا
 في المتن وهو الاصح فذكره الزيلعي **وان وجد قتل في دار نعبه والدية على**
عاقلة ورثته عندا ب حبيبة **وعندها وعند زمر لاش** فيه اي في القتل
 المذكور **وبدعي** كذا ذكره من لا خسر وتبها لمرجه صدر الشريعة وتبعهما الم
 وخالفهم ابن كمال فقال لهم ان الدار في يدك حين وجد الجرح فمقتل كذا فقتل
 نعبه فيكون هدر اوله ان الفسامة انما تجب بخبر موثوق والقتل وحال كمنور الدار
 لورثته فديته على عاقلة لا يغال العاقلة انما يتحملون ما يجب على الورثة
 فجميعا لهم ولا يمكن الايجاب على الورثة للورثة لان الايجاب ليس للورثة بل
 للمقتول حتى يقضى منه ديونه وتنجز وصاياه ثم يخلع الوارث فيه وهو
 نظير الصبي والعنوة ان قتل بده تجب الدية على عاقلة وتكون ميراثا له

فتنبه

فتنبه ولو وجد بارض موقوفة او دار كذا لث ينعى موقوفة على ارباب
 معلومة بالفسامة والدية على اربابها لان توكيده اليهم **وان لانت الارض والدار**
موقوفة على المسجد فهو كماله وجد فيه اي في المسجد يلقى ودرر وسراجية
وغيرها وقد فرسناه فلت **والتميز** يكون الارباب الوخوف
 عليهم معلومين ليخرج غير العلومين كذا لو كان وفعا على العبد والمسلمين
 فبان الظاهر ان الدية تكون في بيت المال لانه لا يكون من حيلة ما اعد لصلاح
 المسلمين فلا شبهة الجماع فانه الم بحثا **ولو وجد به معسكر في بلاد غير**
مملوكة مع الحمية والبسطا على من يسكنها **وفي خارجها اي الخيمة**
والعسكرات فان كانوا اي ساكنوا خارجها **فيما بل فعل فيلة وجد القتل**
فيها ولو بين القبيلتين كان الحكم كما مر بين الطرفين ولو نزلوا حيلة
 مختلفين فعلى كل العسكر ولو كانوا قد قتلوا غلوا بفسامة ولادية ملتقى
ولو كانت الارض التي نزل فيها العسكر مملوكة فعلى المالك بالاجماع لانهم
 سكان ولا يراحمون المالك في الفسامة والدية **در لكان في الملتقى** خلافا لما لا
 يوسف فتنبه **وفيها لو وجد في قرية الايتام لم يكن على الايتام ففسامة**
وهي على عاقلة لهم لانهم ليسوا من اهل اليمين ولو كان فيهم **مردح** فعليه
 لانه من اهل اليمين **ولو اجمية** **زوخ** لو وجد في دار صبي او معتوك
 فعلى عاقلة ولو في دار مع حلف محسوس ويد من ماله ولو تعاقفوا
 فعلى العاقلة ولو مردح في محلة فلا صبه سهم او حجر ولم يدر من ابن ومات
 منه فعلى اهل المحلة الفسامة والدية سراجية وفي اخلاية وجد بجمية او
 دابة مقتولة فلا شئ فيها وان وجد مكاتب او مربي او ام ولد فقتل في محلة
 بالفسامة والعقبة على عواقلهم في ثلاث سنين ولو وجد العبد فقتل في دار
 مولاه فمهر الامريونا بغيرته على مولاه لغرامه حالة والامكاتب بغيرته
 على مولاه موحلة ولو وجد الولي فقتل في دار ما ذونه مريونا ولا فعلى عاقلة

المولى ولو وجد الخ قتيلا في دار أبيه أبيه أو أمه والمرأة في دار زوجها وبالغسامة
والدية على العاقلة ولا يحرم من الميراث أنت

كتاب العاقل

هي جمع معقلة بفتح جسكون فضم وهي الدرية وتسمى عقلا لانها تعقل
الرماء من ان تسعد اي تسكه ومنه العقول لانه يمنع القبايل والعاقلة
اهل الديوان وهم العسكر وعند الشافعي اهل العشيرة وهم العصبات
لأن هو منهم فوجب عليهم كل دية وجبت بنقص القتل خرج ما انقلب
ملا يصلح او بشبهة كقتل الاب ابنه عمرا جديته في ماله كما مر في المجتليات
فتوخز من عقابياهم او من ارضائهم والعرق بين العتية والرزق ان الرزق
ما يعرض في بيت المال بغدا الحاجة والكفاية مشاهرة او ميلاومة والعطاء
ما يعرض في كل سنة لابغدا الحاجة بل لصبره وعطاه في امر الدين في ثلاث
سنين من وقت الفضا وكذا ما يجب في طال الفاضل عمرا بل في قتل الاب ابنه
يؤخذ في ثلاث سنين عندنا وعند الشافعي يجب حالا فان خرجت العقابيا
في اكثر من ثلاث سنين او اقل توخز منه لحصول الفسود وان لم يكن
لفاضل من اهل الديوان جعلا فليته قبيلته واخا ربه وكل من يتدصر
عقوبة تنوير البطاير وتقسم الدية عليهم في ثلاث سنين ثم السنين بضع
عقوبات فيمستلني علي يقط لا يؤخذ في كل سنة الا درهم او درهم
ثلث ولم ترد على كل واحد من كل الدية اليهما في ثلاث سنين على
ربعة على الاصح فان لم تسفع القبيلة لذل وضم اليهم اقرب القبايل نسبيا
في ترتيب العصبات والفاضل عثرنا كما حدتهم ولو الفاضل امرأة او
بيبا او عجنونا فيشاركهم على الصحيح زيلعي وعقيلة العتق قبيلة
بيدة ويعقل عن مولى الموالاة مولاة وقبيلة مولاة واعلم انه
تعقل ما قلته خطاية غير ولا عمر وان سفك فودء لشبهة او فقله لانه

محمدا و اذ كان لهم علمنا و اذ راجع اوسعطيا و فطنت و فطنت او من اذ انهم ان محمدا و اذ كان لهم اذ راجع فطنت كما يعلم من السنادات ٢٥

فلهذا
الشبهة مع انه من قبيل
هذا يقتضيه ان ليس من قبيل
حكم

عند الكافر **ولا ملازم بصلح او اعتراف** ولا ملاذون نصف عشر الدية لقوله صلى الله عليه وسلم لا تعقل العواقل عمدا ولا عبدا ولا صلحا ولا اعترافا ولا ملاذون اشر الموصحة بل الجاني **الا ان يصرفوه باقراره او تغوم حجة** والمافلت البيعة هنا مع الاقرار مع انها لا تعتبر معه لانها تثبت باليسر بثابت باقرار الدعوى عليه وهو الوجوب على العاقلة **ولو تضاد في القاتل واولياء القاتل** على ان قاضي بلركزا قضى بالدية على عاقلة بالبيعة وكذاهما العاقلة **بلا شيء** عليها اي على العاقلة لان تضاد فيما ليس بحجة عليهم ولا عليه في ماله الا حصته لان تضاد فيما حجة في حقهما **ما يلحق** واعلم ان الخصم في ذل وهو الجاني لان الحق عليه ولو كان صيدا بالخصم ابوه **خلنية** فلتة يوخذ من قوله الخصم هو الجاني لا العاقلة جواب حادثة العنوى وهو ان صيدا بفا عين صبية جماعت بلراد وليها فليد العاقلة على نفعه بعمل الصبي والجواب انه لا يلزم لان ذل هو فرع صحة الدعوى وهي غير متوجهة على العاقلة وبقي هنا شيء وهو ان العاقلة لو افرأ بعمل الجاني هل يصح اقرارهم بالنسبة اليهم حتى يفضى عليهم بالدية ام لا فان قلنا نعم فيصح ان يري الخلف في حقهم لظهور ما يدبرته فله المص حشا بلحجر وان جنى حرم على نفسه غير خطا **جنى على عاقلة** يعني اذا قتله لان العاقلة لا تتحمل الحرام العبد وقال الشافعي لا تتحمل النفس ايضا **ولا يدخل صبي وامرأة ومجنون في العاقلة** اذا لم يتناصروا يعني لو قاتل غيرهم ولا يغير خلون على الصحيح كذا مر ولا يعقل كذا مر عن مسلم ولا يعكسه لعدم التناصر والتكبار يتعاقلون فيما بينهم وان اختلفت مللهم لان الكفر كله مله واحدة يعني ان تقلدوا والا فمع ماله في ثلاث سنين كذا لمسلم كما بسكه في المجتبى **واذا لم يكن للقاتل عاقلة** كذا فيك وجرى اسلم بالدية في بيت المال في كذا مر الرواية وعليه العنوى درر وبنزاية

لا حاجة اليه مع قول المتن نفيس عبد

وجعل الزيلعي رواية وجوبها في ماله رواية شاذة فقلت **وكذا** ما في
 المجتبى عن خوارزمي من ان تناصرهم فدان عدم وبيت المال فدان عدم يرجح
 وجوبها في ماله فيود، في كل سنة ثلاثة دراهم او اربعة كما نقله في المجتبى
 عن الناجي قال وهذا حسن لا بد من جعله واقره المصنف في موضعين
 في كثير من النواضع انما في ثلاث سنين فليهم وهذا **اذا اكلان القاتل مسلما**
 فلو ذميا مع ماله اجماعا بزازية **ومن له وارث معروف مطلقا** ولو بعيدا
 او محروما برف او كبر **لا يعقله بيت المال** وهو الصحيح كما بسطه في الخاتمة
ولا عاقلة للمجرم وبه جزم في الدرر فانه المصنف عدم تناصرهم وقيل لهم
 عواقل لانهم يتناصرون كالاساكفة والصيادين والصرايين والسراجين
 جاهل بحلة القاتل وصنعتة عاقلة وكذا لعلبة العلم فقلت
 وبه اجبتي الخلوأي وغيره خاتمة زاد في المجتبى والحاصل ان التناصر اصل في هذا
 الباب ومعنى التناصر انه اذا ضرب امر فاموا معه في كفايته وتامه فيه
 وفي تنوير البصائر معزيا للمعاقبة والحق ان التناصر فيهم بالحرف مجسم
 عاقلته الخ فليجوز واقره الفقيهان لان حرر شيخ شيخنا الخلاف في
 ان التناصر متبع الان لعلبة الحسد والبغض وتضمن كل واحد المكروه لصاحبه
 فثبت فقلت **وحيث لا قبيلة ولا تناصر فالدية في ماله او بيت المال انتهى**

كتاب الوصايا

يعم الوصية والايضا يقال اوصى الى فلان اي جعله وصيا والاسم منه
 الوصاية وسيجيء في باب مستغل واوصى لفلان يعني ملكه بطريق الوصية
 في كهي تليد **مطابق الى ما بعد الموت** عينا كان او دين فقلت
 يعني بطريق التبرع يخرج نحو الاقرار بالدين جلانه فلا بد من كل المال كما سيجيء
 ولانها فيه وجوبها كحفه تعالى فتأمل **وهي** على ما في المجتبى اربعة اقسام
واجبة كالزكاة والكفارات وجبرية الصوم والطاعة التي يوجبها

ومباحة

اشارة الى ان هذه الاربعة
 لا تستلزم ماله في كل واحد
 كذا في العباد

في كهي تليد

جواب سؤال في قوله يعني بطريق التبرع

هذا هو الذي
 في كتاب الوصايا
 في باب الوصية
 في قوله تعالى
 وما كان لعلبة الحسد

ومباحة لغت ومكرهة لغت **والا يستحب** والواجب للمواريث والافريق
 لان اية البقرة منسوخة بآية النساء **وسبها ما هو سبب التبرع**
وشرايها كون الوصية اهلا للتليد فلم يخرج من صغير وجنون ومكاتب الا
 اذا اصاب لعقته كما سيجيء **وعلم استغرافه بالدين** لتفريده على الوصية
 كما سيجيء **وكون الوصية له حيا وفيها تحفيقا** وتفريده يشمل الحمل الموصى
 له فاجمعه فان به يسقط ايراد الشرط لئلا يكون له **وكونه غير وارث** وفك الموت
ولا قاتل وحمل بشرط كونه معلوما فقلت نعم كما ذكره ابن سلطان
 وغيره في الباب الا انه **وكون الوصية به قابلا للتليد** بعد موت الموصي
 من العقود ما لا او نفعها موجود الحال او معروما وان يكون بقدر ارثه
وركنها قوله او وصيت بكر العلقان وما خرج من الاطلاق المستعمل فيها
 في البدر في ركنها الايجاب والقبول وقال روبر الايجاب فقط فقلت
 والراد بالقبول ما يعبر الصريح والدلالة بان موت الموصي له بعد موت الموصي
 بلا قبول كما سيجيء **وحكمها كون الوصية به ملكا جديرا للوصية** له كما في المنة
 فيلزمه استبراء الجارية الموصى بها **وجوزها الثلث للاحب** عند عدم المانع
وان لم يجز الوارث ذلوا للزلية عليه الا ان يجز **ورثته بعد موته** فلا تعتبر
 اجازتهم حال حياته اصلا بل بعرو ولانته **وهم كسار** يعني يعتبر كونه وارثا
 او غير وارث وقت الموت لا وقت الوصية على عكس اقرار الميراث للوارث **وتبريت**
بافل منه ولو عند غنى ورثته او استغنى بهم **تبريت** اي كما نوب تركها
بلا احد اي غناء او استغناء لانه في صلة وصفة **وتوخر عن الدين** لتقدم
 حق العبد وصحة **بالكل عند عدم ورثته** ولو حكم كسنا من لعدم المراهم
ولم يتركه ثلث ماله اتعافا وتكون وصية بالعنق فلان خرج من الثلث فيها
 والاصح في بقية قيمته وان فضل من الثلث شيء **وجملته** **وبدلتها او بدراهم**
مرسلة لانها في الاصح كما لا تنح بعين من اعيان ماله **وتحت ملكات نفسه**

هذه قوله تعالى من بعد وصية يوصي بها او دين
 وتفسير الشيخ ان الله تعالى رتب الموارث على وصية
 نكرة والوصية لانه في كل وقت معروفة بمانعة الوصية
 للمواريث من قبله كانت تملكو الوصية باقية مع الميراث
 رتب هذه الوصية عليها وليس ان هذا القول بعد
 انقضاء العرو من ان الحمل يحمل لسان ما يوصي للمواريث
 وحيث رتبها على وصية نكرة دل على ان الوصية
 العروية لم تبق لازمة بل بعدا في وصية كذا كانت
 يوصيها ولد او الغدا وذلك يستلزم التبرع
 وجوب الوصية العروية واذا التبرع الوصية
 التبرع الجواز عند ذلك

هذا هو الذي في كتاب الوصايا في باب الوصية في قوله تعالى وما كان لعلبة الحسد

اول سيرة اولاد ولدوا استحسانا للكلاب وارثه وصحت الحمل وبه كقول
اوصيت بخل جارتي اودت هذه لعلان ثم انما تصح ان ولد الحمل لاقل من ستة
اشهر لو زوج الحامل حيا ولو ميتا وهي معتدة حين الوصية فلا قل من سنتين
 بدليل ثبوت نسب اختيار وجوهرة والامرفق بين اللادع وغيره من الحيوانات
 بلواوصى لها به بكن دابة فلان لينعق عليه في مدة الحمل للادع من ستة اشهر
 وللعيل احد عشر شهرا وللابل والحميل والحمير سنة وللغير تسعة اشهر
 وللدشاة خمسة اشهر ولدسور شهران وللكلب اربعون يوما وللكير احد
 وعشرون فمستلاني معزيا للامستيعا **من وقتها اي وقت الوصية** وعليه
 المتون وفي النهاية من وقت موت الموصى وفي الكعالية ما يعيدانه من الاول
 ان كلان له ومن الثلث ان كلان به زاد في الكنز ولا تصح المنة للحمل لعدم قبضه
 ولا ولاية لاحد عليه ليقبض عنه زيلعي وغيره بلوطا في الحمل عنه بما اوصى له
 لم يجز لانه لا ولاية للاب على الجنين ولو احييت فلت **وبه علم جواب**
 حادثة البتوي وهي انه ليس للموصى ولو اختار التصرف فيما وقع للحمل بل
 قالوا الحمل لا يلد ولا يولد عليه **وصحت بالامة الا اعلاما لما تغران كل ما في اجزائه**
بالعقد صح استثناء منه وما لا جلا ومن المسلم للزوم وبالعكس لا حربي
في داره فيد بداره لان المستامن كالزوم كما اجلده الفلا جشا فلت
 وبه صرح الحداد والزيلعي وغيرهما وسيجيء مثله في وصايا الزوم **والوارثه**
وقلتله مباشرة لا تنسبها كذا من **الاباجازة ورثته** لقوله عليه السلام
 لا وصية لو ارث الا ان يحزها الورثة يعني عند وجود وارث اخر كما يعيد
 اخر الحديث وسحقفه **وهم كبار عفلا** فلم يجز اجازة صغير ومجنون واجازة
 المريض كما بقراء وصية ولو اجازة البعض وقوة البعض جاز على المجيز بقدر حصته
او يكون الفاتل ضيلا او مجنوننا يجوز بلا اجازة لانهما ليسا اهلا للعقوبة
اولم يكن له وارث سواء كما في اخلائية اي سوى الموصى له الفاتل والوارث

قال في النهاية
 على ما اوصى له من اجل
 من اجل ان لا يولد له
 من اجل ان لا يولد له
 من اجل ان لا يولد له

فلان كلان الموصى له وارث المريض ايقاتوفه
 على اجازة ورثته

حتى لو

حتى لو اوصى لزوجته او وصى له ولم يكن له وارث اخر تصح الوصية ابن كلان زاد في الحجة
 ولو اوصت لزوجها بالنصف كلان له الكل فلت **وانما قيدوا بالزوم جيسن**
 لان غيرهما لا يحتاج الى الوصية لانه يرث الكل بد اورحم وفد فرمناه في الافراد
 معزيا للبشر ببلابية وفي متلوي النوازل اوصى لرجل بكل ماله ومات ولم يترك
 وارثا الا امراته فلان لم تجز على هذا السدس والباقي للموصى له لان له الثلث بلا اجازة
 جيسن الثلثان فلان ريعهما وهو سدس الكل ولو كان كلان زوج فلان لم يجز
 فله الثلث والباقي للموصى له **ولامن صبي غير مميز اهلا** ولو به وجوه الخير خلافا
 للشافعي **وكذا لا تصح من مميز الا به بجمية وامر دفته** يجوز استحسانا وعليه
 تحمل اجازة عمر رضي الله تعالى عنه لوصية يدفع بيع المراهق **وان وصية**
مات بعد الادراك او افضاها اليه كلان ادركت فثلث ماله لعلان لم يجز لقصور
 واليته فلا يلد وتجزا او تعليفا كما في الخلاف خلافا للغير كما اجلده بقوله
ولامن عبد ومكاتب وان ترح الكلاب واهلا وقيل عندهما تصح في صورة ترك
 الوعاء **در الا اذا اظهاها كل منهما** وعبدية الرزرا اضا جلاها الى العتق فتصح
 لزوال المانع وهو حق المولى **ولامن معتقل اللسان بالاشارة الا اذا اشرك**
عقلته حتى حذر له اشارة مع مودة فهو كذا خرس وفد الامتداد سنة وقيل
 ان امتدت لموته جاز افراره بلا اشارة والاشهاد عليه وكان كذا خرس فالسوا
 وعليه البتوي **در رويحي** في مسائل شتى **والما يفي قبولها بعد موته** لان
 او ان ثبوت حكمها بعد الموت **بكل قبولها وردا قبله** وانما تلدها بقبول
الا اذا مات موصيه ثم هو بلا قبول فهو اي المال الموصى به **لورثته** بلا قبول
 استحسانا كما مر وكذا لو اوصى للمجنين يدخل في ملكه بلا قبول استحسانا
 لعدم من يبيع عليه ليقبض عنه كذا مر **وله اي للموصى الرجوع عنه بقول صريح**
او جعل يفتح حق المالك من الفصود بان يزيل اسمه واعظم منافعه كما
 عرو في الغصب **او جعل يزيل الموصى به ما ينفع تسليمه الابيه كلف**

السويقي الوصي به **بسمن والبناء** في الدار الموصى بها خلافاً لخصيصها وهو دم
 بناءاً لأنه تصرف في المتاع **وتصرف** على قول صحيح وعطفاً بين الكمال
 تبعاً للدرر باباً وعليه هو اصل ثالث في كون فعله يعيد رجوعه عنها كما يعيد
 متن الدرر فتدبر **بزيل ملكه** فإنه رجوع عاد لملكه فلا يملكه **لا كالباع**
والسنة وكذا إذا خلصه بغيره بحيث لا يمكن تمييزه لا يكون راجعاً **بغسل ثوب**
أوصى به لأنه تصرف في النفع وأعلم أن التغير بعدموت الموصى لا يضر اصلاً
ولا يجوزها درر وكنز ووقاية وفي الجمع به يعني ومثله في العين ثم نقل عن
 العيون أن العتوى على أنه رجوع وفي السراجية وعليه العتوى وأقره المسح
وكذا لا يكون راجعاً بقوله كل وصية أوصيت بها محرام أو ربي أو أقرتها
جلا فوله تركتها وجلا فوله كل وصية أوصيتها بمجيء بالكلية أو البنية
أوصيت به لزيد فهو عمره أو لعلان وارثه بكل ذلك رجوع عن الأول وتكون
 لوارثه بلا جلاز كذا مر ولو كان فلان الآخر ميتاً وقتها فلا أولى من الوصيتين
جلا لعلان الثانية ولو جلا وقتها مات قبل الموصى بطلت الأولى بالرجوع
 والثانية بالموت **وتبطل** وصية المريض **وصيته** لمن تكلم بها بعد ما أي بعد
 المنة والوصية لا تغرانه يعتبر لجواز الوصية كون الموصى له وارثاً وغير
 وارث وقت الموت لا وقت الوصية **جلا** لاقرار لأنه يعتبر كون المقل له
 وارثاً أو غير وارث يوم الاقرار فلو أقرها فنكحها مات جاز **ويشمل** أقرار
وصيته وصيته للابنة كذا مر **أو عبداً** أو مكاتباً إن أسلم أو اعتق **بغير**
ذلك لقيام البتة وقت الاقرار فيورث تامة الا بشارة وصية مفقودة **وبطلت**
واشمل ومسئول به علة السبل وهو فرج في الرية من كل ماله إن كالت
موتة سنة ولم يخف موته منه **والا** تطل وخيف موته **بني** ثلث ماله
 لانها ارض من مئة لا فلا تلة فيل مرض الموت أن لا يخرج لحواج نفسه وعليه
 اعتمد في التجريد بزازية والمختار أنه ما كان الغالب منه الموت وإن لم يكن

هذا المذهب في عتوى الدار حيث قال في زيل ملكه في الرجوع عن الأول وتكون لوارثه بلا جلاز كذا مر ولو كان فلان الآخر ميتاً وقتها فلا أولى من الوصيتين جلا لعلان الثانية ولو جلا وقتها مات قبل الموصى بطلت الأولى بالرجوع والثانية بالموت وتبطل وصية المريض وصيته لمن تكلم بها بعد ما أي بعد المنة والوصية لا تغرانه يعتبر لجواز الوصية كون الموصى له وارثاً وغير وارث وقت الموت لا وقت الوصية جلا لاقرار لأنه يعتبر كون المقل له وارثاً أو غير وارث يوم الاقرار فلو أقرها فنكحها مات جاز ويشمل أقرار وصيته وصيته للابنة كذا مر أو عبداً أو مكاتباً إن أسلم أو اعتق بغير ذلك لقيام البتة وقت الاقرار فيورث تامة الا بشارة وصية مفقودة وبطلت واشمل ومسئول به علة السبل وهو فرج في الرية من كل ماله إن كالت موتة سنة ولم يخف موته منه والا تطل وخيف موته بني ثلث ماله لانها ارض من مئة لا فلا تلة فيل مرض الموت أن لا يخرج لحواج نفسه وعليه اعتمد في التجريد بزازية والمختار أنه ما كان الغالب منه الموت وإن لم يكن

صاحب

صاحب وارش فمستأنى عن هبة الذخيرة **وإذا اجتمع الوصايا قدم العرض وإن**
أخر الموصى وإن تساوت قوة قدم ما قدم إذا طاق الثلث عليها قال الربيعي
 كعارة فقل وكهملار ويمن مقدمة على العشرة لوجوبها بالكتاب دون العشرة
 والعشرة على الاضحية لوجوبها اجماعاً دون الاضحية وفي الغمسة عن التزمية
 عن الامام الطواويس بيد كعارة فقل ثم يمين ثم طهار ثم اوكهار ثم التزيم
 العشرة ثم الاضحية وقدم العشرة على الخراج وفي البرجند مذهب ابي حنيفة **وأما**
أن حج النعل افضل من الصدقة فإن أوصى بحج اية حجة الاسلام **حج** عنه **راكباً**
 فلو لم تبلغ النفقة من بلد فقل انا حج عنه بهذا المال ما شئت لا يجزيه
 فمستأنى معزياً للفقهاء من بلدة أن يبيع نفقته **ذلك** والامير حيث تكلف
وإن مات حاج في كبريغ **وأوصى** بالحق عنه حج من بلدة ركباً وفلا من حيث
 مات استقامنا هدانية ومجتهى وملتقى فلت **ومعاده** أن قوله
 فيلاس وعليه المتون فكلان فيلاس هذا المعتمد أن بلغ نفقته **ذلك** والامير
حيث تبلغ ومن لا وكمن له من حيث مات اجماعاً **أوصى** بأن يشتري بكل ماله
عبد فيعتق عنه عن الموصى ولم تجز الورثة بطلت كذا إذا أوصى بأن يشتري
له عبد بالبدل درهم **وزاد** الالب على الثلث **وقد لا يشتري** بكل الثلث في السلتين
 مجمع مريض **أوصى** بوصايا ثم برط من مرضه **ذلك** وعاش مريض ثم مرض
 بوصايا به باقية أن لم يغفل أن مات من مرضه هذا **فقد أوصيت** بكذا كذا
 في الحاشية **أوصى** بوصية أن الضيق الجنون حتى بلغ ستة أشهر بطلت **والا**
 لا وكذا الوصى ثم اخذ بالوصي واسر وصار معتقها حتى مات بطلت **خاتمة**
أوصى فلان بغير ريشته من فلان أو بان يسقي عنه الماء شهراً في الموسم **أو**
في سبيل الله تعالى فهو باطل في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى **خاتمة** كذا **أوصى**
بغير التبين لدواب فلان فلان الوصية باطلة ولو قال يعطى بماء دواب فلان
 جاز ولو أوصى بأن يتفق على قبر من فلان كل شهراً جاز **وتبطل** بيعها ولو

اوصى بمسكن داره لرجل ولا مال له سواها جاز وله مكنها مادام حيا وليس
 للوارث بيع ثلثها وقال ابو يوسف له ذلر وله ان يقاسم الورثة ايضا ويعسر
 الثلث للوصية خاتمة ولو اوصى بفكته لرجل وجبه والاخر اوصى بلحم
 ثلثه بعينه لرجل وجبلها والاخر اوصى بخنكة في سبيل رجل وبالتن
 الاخر جاز الوصية لهما وعلى الموصي له ان يدرس ويبيع الثلث اوصى
 بثلث ماله لبيت المقدس جاز ذلر وينفق في عمارة بيت المقدس وفي
 سراجيه وفوه فالوا وهذا يعيد جواز النعقة من دفع السيد على فدايله
 وسراجيه وان يشتري بذلر الزيت والنعقة للفقراء في رمضان خاتمة
 وفي المجتبى اوصى بثلث ماله للكهنة جاز ويصرفه لغيره الكهنة لا غير
 وكذا المسجد والغرس وفي الوصية لغيره الكهنة جاز لغيرهم وفي الخاتمة اوصى
 بعبد كثر المسجد ويؤذن فيه جاز ويكون كسبه لوارث الوصية ولو اوصى
 بثلث ماله للاعمال البر لا يصر بثلثه لبناء المسجد لان اصلاحه على السلطان
 اوصى بان يتخذ الطعام بعد موته للثلاث ايام جاز الوصية بالكلية
 كما في الخاتمة عن ابي بكر البلخي وفيه عن ابي جعفر اوصى باخذ الطعام بعد
 موته ويكعم الذين يحضرون التعزية جاز من الثلث ويجل لمن حال مقامه
 او مساقته لمن لم يجل ولو فضل كعدم ان كثير ايضا والالا انتهى فلت
 وحمل الص الاول على طعام تجتمع له النكاحات بغية ثلاثة ايام فتكون وصية
 لمن قبلت والثاني على ما كان لغيره من **روح اوصى بان يصلي**
 عليه فلان او جل بعد موته الى بلد اخر ويكمن في ثوب او يكمن فيه او
 يضرب على قبره او لمن يقرأ عند قبره بشئ معين فهي بالكلية سراجية
 وسخففة اوصى بثلث ماله له تعالى فهي بالكلية وقال محمد بن عمرو لوجوه
 البر قال اوصيت لبلان بالي وهو عشر ماله لم يكن له الا الالب وفي اوصيت
 له جميع ما في هذا الكيس وهو الالف فلان ابيه العلق وذنابيه وجواهر فكله له

ان خرج

في قوله اوصى بان يتخذ الطعام بعد موته للثلاث ايام جاز الوصية بالكلية

ان خرج من الثلث بمقتضى قال لم يورثه اذ مات جازت بره من دينه عليه رحت
 وصيته ولو قال ان مات لم يخاطرة يدخل المجهون في الوصية للمرضى وفي الوصية
 للعلماء يدخل المتكلمون في بلاد خوارزم دون بلادنا ولو اوصى للعقلاء
 يصر للعلماء الزاهدين لانهم هم العقلاء في الحقيقة فكتبه واعلم
 ان الوصية في يد الموصي او رثته بمنزلة الوديعة سراجية انتهى

باب الوصية بثلث ماله

اذا اوصى بثلث ماله لزيد ولاخر بثلث ماله ولم تجز فثلثه لهما نصيبين
 اتعافا وان اوصى بثلث ماله لزيد ولاخر بثلث ماله فالثالث بينهما
 اثلاثا اتعافا وان اوصى بالحدود جميع ماله ولاخر بثلث ماله ولم تجز
 الورثة ذلر فثلثه بينهما نصيبان لان الوصية بالحدود من الثلث اذ لم تجز تقع
 بالكلية فيجعل كل واحد اوصى لكل بالثلث فينصفه وفلا يرد على كل واحد
 ما زاد على الثلث فلا ضرب الكل في الثلثين يحصل اربعة فكل ثلث المال ولا
 يضرب الوصية له بالحدود من الثلث عن ابي حنيفة المراد بالضرب المصطلح
 بين الحساب وعندنا سهام الوصية اثنان فلا ضرب الكل في الثلث يكن سهرا
 فكل سهم من المال وعندنا اربعة كما قدمنا **الا** في ثلاث مسائل وهي
المحاربة والسعاية والاراهم المرسلة اي المختلفة غير المفيدة بثلث ماله
 او نصف او نحوها ومن صور ذلر وان يوصى لرجل بالدرهم مثلا او بالدينار
 في بيع بالدرهم او يوصى بعقود غير قيمته الالف درهم وهي ثلث ماله
 ولاخر بثلث ماله ولم تجز فالثالث بينهما اثلاثا اتعافا **وبمثل نصيب ابنه**

محت له ابن اولاد بنصيب ابنه الاول ابن موجود **وا** لم يكن له ابن محت
 غنانية وجوهرة زاد في شرح التكملة وصار كما لو اوصى بنصيب ابن لو كان
 انتهى وفي المجتبى لو اوصى بمثل نصيب ابن لو كان فله النصيب انتهى ونفس

المصر عن السراج ما خلا له فكتبه **وله في الصورة الاولى ثلث ان اوصى مع**
 الثلث بامانة حصة العمل مع محضه تقويمه لا يقرب ذلر الوصية له عند الموت ولا يقرب
 ربعا وثلث ولا ثلثا اربع فيه في حقه الصورة ولا يحصل ربع الثلث ولا ثلث اربعة تصاحب الكل فلا جاز انما
 يخرج ما نصرة الثلث فيصطلي لزيد والاصحاب من كلامهم انتهى مستأني والفقهاء جعلوا حصة يضرب تامل شرح

فوله ونقل المصنف عن السراج ما خلا له
 لو كان اوصى بثلث المال لانه اوصى بنصيب ابن
 نصيب ابنه سراجية فلا بد ان ينظر نصيب
 ذلر الا ان سراجية فلا بد ان ينظر نصيب
 من الثلث في الماحل بنصيب ابنه
 جازة فلم يجل بثلث نصيب ابنه
 كان ولم يجل بثلث نصيب ابنه
 كان كذا في السراج الوصية

فوله اوصى بثلث ماله لزيد ولاخر بثلث ماله ولم تجز فثلثه لهما نصيبين
 اتعافا وان اوصى بثلث ماله لزيد ولاخر بثلث ماله فالثالث بينهما
 اثلاثا اتعافا وان اوصى بالحدود جميع ماله ولاخر بثلث ماله ولم تجز
 الورثة ذلر فثلثه بينهما نصيبان لان الوصية بالحدود من الثلث اذ لم تجز تقع
 بالكلية فيجعل كل واحد اوصى لكل بالثلث فينصفه وفلا يرد على كل واحد
 ما زاد على الثلث فلا ضرب الكل في الثلثين يحصل اربعة فكل ثلث المال ولا
 يضرب الوصية له بالحدود من الثلث عن ابي حنيفة المراد بالضرب المصطلح
 بين الحساب وعندنا سهام الوصية اثنان فلا ضرب الكل في الثلث يكن سهرا
 فكل سهم من المال وعندنا اربعة كما قدمنا **الا** في ثلاث مسائل وهي
المحاربة والسعاية والاراهم المرسلة اي المختلفة غير المفيدة بثلث ماله
 او نصف او نحوها ومن صور ذلر وان يوصى لرجل بالدرهم مثلا او بالدينار
 في بيع بالدرهم او يوصى بعقود غير قيمته الالف درهم وهي ثلث ماله
 ولاخر بثلث ماله ولم تجز فالثالث بينهما اثلاثا اتعافا **وبمثل نصيب ابنه**
محت له ابن اولاد بنصيب ابنه الاول ابن موجود **وا** لم يكن له ابن محت
 غنانية وجوهرة زاد في شرح التكملة وصار كما لو اوصى بنصيب ابن لو كان
 انتهى وفي المجتبى لو اوصى بمثل نصيب ابن لو كان فله النصيب انتهى ونفس
 المصر عن السراج ما خلا له فكتبه **وله في الصورة الاولى ثلث ان اوصى مع**
 الثلث بامانة حصة العمل مع محضه تقويمه لا يقرب ذلر الوصية له عند الموت ولا يقرب
 ربعا وثلث ولا ثلثا اربع فيه في حقه الصورة ولا يحصل ربع الثلث ولا ثلث اربعة تصاحب الكل فلا جاز انما
 يخرج ما نصرة الثلث فيصطلي لزيد والاصحاب من كلامهم انتهى مستأني والفقهاء جعلوا حصة يضرب تامل شرح
 فوله ونقل المصنف عن السراج ما خلا له
 لو كان اوصى بثلث المال لانه اوصى بنصيب ابن
 نصيب ابنه سراجية فلا بد ان ينظر نصيب
 ذلر الا ان سراجية فلا بد ان ينظر نصيب
 من الثلث في الماحل بنصيب ابنه
 جازة فلم يجل بثلث نصيب ابنه
 كان ولم يجل بثلث نصيب ابنه
 كان كذا في السراج الوصية

في العبرة اوله والعبرة اوله او من اقبل من ولد او مات شركة من موت الوصي بالثلاث كله اربع ح

ولولد بكر فبات ولده قبل موت الوصي الخ لاكن قول الزبلي عينا ما اذا خرج
المزاحم بعد صحة الاجاب الخ صريح في اعتبار حالة الاجاب وقيل فيه روايتان
ولو قال بين زيد وعمرو وهو ميت **لزيد نصفه** لان كلمة بين توجب التصفيف
حتى لو قال ثلثه بين زيد وعمرو فله نصفه ايضا **وبثلثه** وهو اي الموصي
بغير وقت وصيته له ثلث ماله عند موته سواء اكتسبه بعد الوصية
او قبله لما تقرر ان الوصية اجاب بعد الموت اذ لم يكن الوصي به عينا او نوعا
معيينا اما اذا وصي بعين او نوع من ماله كثلث ثمنه فملك قبل موته
بثلث لتعلقها بالعين فتبطل بعوانها وان اكتسب غيرها ولو لم يكن له
غنم عند الوصية ما استيفادها اي الغنم ثم بات صحت في الصحيح لان تعلقها
بالنوع كتعلقها بالمال **ولو قال له ثلث ماله** وليس له غنم يعطى قيمة
الثلث **خلافا** فوله له ثلثه من غنمه ولا غنم له يعني للثمة له فانها
تتجمل وكذا لو لم يضيها ماله ولا غنم له وقيل نعم وكذا الحكم في كل نوع من انواع
المال كالنقود والثوب ونحوها **زبلي** **وبثلثه** لان ماله اولاده وهن ثلاث
وللعقراء والمساكين **لكن** اي امهات الاولاد الثلاثة اسهم من خمسة وسهم
للعقراء وسهم للمساكين وعند محمد يفسم اسباعا لان لعقراء والمساكين
جمع واقله اثنان فلنا ال اجنسية تبطل لجمعية **وبثلثه لزيد والمساكين**
لزيد نصفه ولهم نصفه وعند محمد اثلثا كذا مر ولو وصي بثلثه لزيد وللعقراء
والمساكين فسم اثلثا عند الامام وانما جاعدا بيه يوسف واخا ما عند
محمد اختصار **ولو وصي للمساكين كل ما له** الصريح الي مسكين واحد وقال محمد
لأثنين على ما مر فلا يجوز صرف مال للمساكين لأقل من اثنين عنده واخلاقا فيما
اذ لم يشر للمساكين فلو اشار لجماعة وقال ثلث ماله للمساكين لم يجر صرفه
لواحد اتفاقا **ولو وصي لعقراء** بلغ جاعطي غيرهم جاز عند ابي يوسف وعليه
الفتوى خلاصة **وشرى لثمة** وبأية لرجل وبأية لآخر فمال وللآخر اشترى

ابن ونصب مع ابن واحد ان اجاز وشلم البنات والاصل انه متى اوصى بمثل
نصيب بعض الورثة يزداد مثله على سداد الورثة **مجتبي** **وخرج او سلم من ماله**
في البيان الى الورثة يقال لهم اعطوه ما تشتمون ثم التسوية بين الجزء والسهم
عمرهنا واما اصل الرواية فبخلافه **وان قال سدر ماله له ثم قال ثلثه له**
واجازوا له ثلث اي حقه الثلث ففهم وان اجازت الورثة لدخول السدر في الثلث
مقدما كان او مؤخر الخ لا بالتيفن وبهذا اندفع سؤال صدر الشريعة واشكال
ابن كمال **وخرج سدر ماله مكررا له سدر** لان العروة فدا عيرت معرفة **وبثلث**
دراهم او غنمه او ثيابا متعجاة فلو متحدة فكل الدراهم او عبدة ان هله
ثلثاه فله جميع ما بقى في الاولين الي الدراهم والغنم ان خرج من ثلث ما بقى
جميع اصفاء ماله اخص عليه **وثلث الباطل في الاخيرين** اي الثياب والعبدة
وان خرج الباطل في من ثلث كل المال **وكالاول كل متحد الجنس كمكيل وموزون**
وثياب متحدة وظابطه ما لا يفسم جيرا وبالف وله دين من جنس الالاف
وعين فان خرج الالاف من ثلث العين دفع اليه والاخرج فثلث العين
يدرج له وكل ما خرج شيء من الدين يدرج اليه ثلثه حتى يستوفي حقه وهو
الالاف **وبثلثه لزيد وعمرو** وهو اي عمرو ميت لزيد كله اي كل الثلث والاصل
ان الميت او العدم لا يستحق شيئا فلا يزداد غير وصادر كما لو وصى لزيد وجدار
هذا اذا خرج المزاحم من الاصل اما اذا خرج المزاحم بعد صحة الاجاب خرج حصته
ولا يسلم للآخر كل الثلث لشبوت الشركة كما اذا قال **ثلث ماله لعلان ابن عبد الله**
ان مت وهو جفير ثبات الوصية وعلان ابن عبد الله غني كان لعلان نصف
الثلث وكذا لو مات احدهما قبل الموصي ومروعه كثيرة واحله الممول عليه
انه متى دخل في الوصية ثم خرج للعقراء لايوجب الزيادة في حق الاخر
ومتى لم يدخل في الوصية للعقراء لاهلية كان الكل للاخر ذكره الزبلي وقيل
العبرة لو فت موت الوصي واليه يشير كلام الدرر تبعا للثمة في حيث قال اوله

ولولد

في العبرة اوله والعبرة اوله او من اقبل من ولد او مات شركة من موت الوصي بالثلاث كله اربع ح

معهما ان كل مائة لتساوي نصيبهما ما كانت السواة فلكل ثلث المائة
 ولو بار عمالية مثاله وبأثنين الآخر فقال الآخر اشركتكم معي ماله نصف
 ما لكل منكما لتعاقوت نصيبهما فيساو كلاً منهما وثلث ماله لرجل ثم قال الآخر
 اشركتكم اواد خلقتكم معه فالثالث بينهما لما ذكرنا وان قال لورثته لعل علي
 دين بصفه فانه يصرف وجوباً الى الثلث استحقاقاً بخلاف قوله كل من
 ادعى علي شيئاً فاعطوه لانه خلاف الشرع الا ان يقول ان راء الوصي ان يعطيه
 فيجوز من الثلث ويصير وصية ولو قال ما ادعى بلان من ماله فهو صادق بلان
 سبق منه دعوى في شيء معلوم في قوله والا لا يجتنب بلان اوصى بوجده ماله مع ذلك
 اي مع قوله لورثته لعل علي دين بصفه عزل الثلث للاصحاب الوصايا
 والثلاثان للورثة وخيل لكل من اصحاب الوصايا والورثة صدقوه فيما شئتم
 وما يعني من الثلث فلو وصايا والدين وان كان مغرماً على الحقيق الا انه محمول
 وطريق تعيينه ما ذكر في حوزة الورثة بثلث ما افروا به والوصي لهم ثلث ما افروا
 به وما يعني فلهما وعلج كل على العلم لو ادعى الزيادة فقلت يعني له
 كانت الوصايا دون الثلث هل يعزل الثلث كله ام بغير الوصايا لم اره وبغني
 ايضا هل يلزمهم ان يصدفوه في اكثر من الثلث يراجع ابن كمال به **ولا يجنب**
ووارثه او فلتله له نصف الوصية وبطل وصيته للوارث والقاتل لانها
من اهل الوصية على مامر ولذا تصح باجازة الورثة بخلاف ما اذا افر بعين او دين
لوارثه ولا جنب حيث لا يصب في حق الاجنب ايضا لانه اقرار بغيره سبق
بينهما فاذ لغني بعضه لغني بصفه ضرورة فيل هذا اذا اتفاد فلان انكر احد هما
شركة الاخر صح اقراره في حصة الاجنب عن محمد وعندهما تبطل في الكل لما قلنا يلغى
ولو اوصى بشيأ متباعدة جبر ووسط ورد في ثلاثة انفس لكل ثوب
مضاع منها ثوب ولم يدر اي هو والوارث يقول لكل منهم هله وحفد
بطلت الوصية لم يملكه المستحق كوصية للاحد من الرجليين الا ان يسأحو او
 ذكره ابن الكمال تبعاً لما يقع حيث قال فيل هذا مشكل من حيث ان الورثة كانوا يصدفون الى الثلث ولا يلزمهم ان يصدفوا
 لا يصدفون بطريق القتل والتمام بل بطريق العزل والاداء فيل ما فيها على حكم حوزة تصرف الورثة فيه بتصرفهم الذي
 يصرف في الزيادة على الثلث وما عند رغبة الاقرار بفعل شياً بها في الاثلاث ولا يخلص النذر للجهة الوصايا **سلي**
 التصرف في بقية ههنا فليز من ضرورة تصرفهم والا تصافح به فلم يفتوا بثلثه جميع المال لتقدم الدين ولو كان من وجه عليهما

في قوله لورثته لعل علي دين بصفه عزل الثلث للاصحاب الوصايا والثلاثان للورثة وخيل لكل من اصحاب الوصايا والورثة صدقوه فيما شئتم
 وما يعني من الثلث فلو وصايا والدين وان كان مغرماً على الحقيق الا انه محمول وطريق تعيينه ما ذكر في حوزة الورثة بثلث ما افروا به والوصي لهم ثلث ما افروا به وما يعني فلهما وعلج كل على العلم لو ادعى الزيادة فقلت يعني له كانت الوصايا دون الثلث هل يعزل الثلث كله ام بغير الوصايا لم اره وبغني ايضا هل يلزمهم ان يصدفوه في اكثر من الثلث يراجع ابن كمال به ولا يجنب ووارثه او فلتله له نصف الوصية وبطل وصيته للوارث والقاتل لانها من اهل الوصية على مامر ولذا تصح باجازة الورثة بخلاف ما اذا افر بعين او دين لوارثه ولا جنب حيث لا يصب في حق الاجنب ايضا لانه اقرار بغيره سبق بينهما فاذ لغني بعضه لغني بصفه ضرورة فيل هذا اذا اتفاد فلان انكر احد هما شركة الاخر صح اقراره في حصة الاجنب عن محمد وعندهما تبطل في الكل لما قلنا يلغى ولو اوصى بشيأ متباعدة جبر ووسط ورد في ثلاثة انفس لكل ثوب مضاع منها ثوب ولم يدر اي هو والوارث يقول لكل منهم هله وحفد بطلت الوصية لم يملكه المستحق كوصية للاحد من الرجليين الا ان يسأحو او ذكره ابن الكمال تبعاً لما يقع حيث قال فيل هذا مشكل من حيث ان الورثة كانوا يصدفون الى الثلث ولا يلزمهم ان يصدفوا لا يصدفون بطريق القتل والتمام بل بطريق العزل والاداء فيل ما فيها على حكم حوزة تصرف الورثة فيه بتصرفهم الذي يصرف في الزيادة على الثلث وما عند رغبة الاقرار بفعل شياً بها في الاثلاث ولا يخلص النذر للجهة الوصايا سلي التصرف في بقية ههنا فليز من ضرورة تصرفهم والا تصافح به فلم يفتوا بثلثه جميع المال لتقدم الدين ولو كان من وجه عليهما

يسلموا ما بقى منها فتعود صحبة لروال المانع وهو المأخوذ فتقسم لرو
 الجيد ثلثاه ولله الردي ثلثاه ولله الوصف ثلث كل واحد من مالان التسمية
 بغير الامكان ولو اوصى احد الشريكين ببيت معين من دار مشتركة وقسم
 ووضع في حقه فهو الموصى له والا يقع في حقه فله مثل ذرعه صرح صدر
 الشريكة وغيره بوجوب القسمة ولو قال قسم جان وقع الخ لكان اولى **والاقرار**
ببيت معين من دار مشتركة مثله ان مثل الوصية في الحكم المذكور وبالع عين
اي معين بان كانت ودبعة عند الموصى من مال اخر فاجازت المال الوصية
بحرمون الوصية ودفعه اليه صح وله المانع بعد الاجازة لان اجازته تسرع
فله ان يتنفع من التسليم واما بعد الدفع فلا رجوع له شرح تكملة بخلاف ما اذا
اوصى بالزيادة على الثلث او فلتله لورثته ان اجازتها الورثة حتى
لا يكون لهم النفع بعد الاجازة بل يجب على التسليم كما نفي الاجازة له يملكه من قبل
الموصى عندنا وعند الشافعي من قبل الجنب ولو اقر احد الابوين بعد القسمة
بوصية ابيه بالثلث صح اقراره في ثلث نصيبه لانه استحقاقاً لانه اقر له
بثلث شارب في كل التركة وهي معهما فيكون مغرماً لثله مامعه وثلث مامع
اخي بخلاف ما لو اقر احدهما بدين على ابيهما حيث يلزمه كله لتقدم الدين على
الميراث وبامة فولدت بعد موت الموصى ولها وكلاهما يخرجان من الثلث
بهما الموصى له والا يخرج احد الثلثة منهما ثم منه لان الشفع لا يراحم الاصل
وقال لا يخذ منها على السواء هذا اذا ولدت قبل القسمة وقبل الموصى له فليس
بعدهما فهو الموصى له لانه لها ملكه وكذا لو بعد القبول وقبل القسمة على
ما ذكره الغروري ولو قبل موت الموصى فلو ورثة والكسبة كالولد فيما ذكر انتهى

باب العاقبة في المرض

يعتبر حال العفة تصرف منجز هو النذر وجبه حكمه في الحال فله في الصحة
 من كل ماله والا قبل ثلثه والمراد التصرف النذر هو انشاء ويكون فيه معنى التبرع

[illegible]

২২.

فانهم اعترفوا كل من ملط من ذنوبهم بحرم مملو
اكرامها وكلوا بيسعون اهلها اربع ايام عليه السلام

ان كلناوا لا يحصون كما في الاختيار ويدخل فيه ابوه وجده وابنه وزوجته كما في شرح
التكملة يعني اذ كلناوا لا يرثونه **ولا يدخل فيه اولاد البنات** واولاد الاخوات
وللا احد من قرابة امه لان الولد انما ينسب للابيه لا لأمه **وجنس اهله بيت ابيه**
لان الانسان يتجنس بابيه لا بأمه وكذا اهل بيته واهل نفسه كذلك
وجنسهم محكم حكمه **ولو اوصت المرأة لجنسها او لاهل بيتها لا يدخل ولدها**
اي ولد المرأة لانه ينسب الى ابيه لا لأمها **الا ان يكون ابوها اي الولد من قوم ابها**
مح كيدخل لانه من جنسها **در وكلامي وغيرهما فلت** ومعلد ان
الشرف من الام فقط غير معتبر كما في او اخر فتاوى ابن خييم وبه ابقى شيخنا
الرحماني نعم له منزلة في الحجة **ولو اوصى لافاربه او لفرقة ابته كذا النصف فلت**
صوابه للزوجة **اولا لارطاه او لانسائه يعني للاقراب فالاقرب من كل فرع**
محرم منه ولا يدخل الوالدان فيل من قال للوالد قريب فهو علق **والولد**
ولو ممنوعين بكبر او رفق كما يهيد عموم قوله **والوارث** واما الجد وولد الولد
فيدخل في ظاهر الرواية وفيل لاوا اختاره في الاختيار ويكون للاثنتين بمعاذ
يعني اقل الجمع في الوصية اثنتان كما في اليراث **فلان كان له الموصى عتق** وعللان
يعني لعبيه كلالارث وقالوا اربعة ولوله ثم وعللان كان له النصف ولأمه الثلث
وقالوا اثلاثا ولو عم واحد لا غير فله نصفها وبير النصف الاخر الى الورثة
لعدم من يستحقه ولو عم وعمه استويا لاستواء قرابتهما ولو انعدم المحرم
بطلت خلافا لأمه **ولو لم يلقن يعني للذكر والاثني سواء** لان اسم الولد يع
الكل حتى الحمل ولا يدخل والد ابن مع والد طب فلوله بقات لطلبه وبنو ابن
يعني للبنات عملا بالحقينة فلو تعزرت صرة للمجاز بصر جازع عن التعميل
ولا يدخل اولاد البنات وعن محمد يدخلون اختيارا **ولورثة فلان للذكر مثل**
حقن الاثنتين لانه اعتبر الورثة **وشركي حقتما اي الوصية هذا في الوصية**
لورثة فلان وما في معناها كعقب فلان **موت الموصي** لورثته او لعقبه

من كانت سيادته من طرف واحد هل يجوز له ان
يلبس عمامة خضراء ويكلمه السيادة نعم
يكلمه ملائكة الشر ولا ملائكة طهارة عن سائر الناس
من قبله ولا شيخ الاسلام في الجواب رحمه الله تعالى

فصلی صورت

قبل موت الوصي لأن الورثة والعقب انما يكونون بعد الموت ثم ان كان معهم
 موصي له، اخر قسم بينهم وبينه على عدد الروس ثم ما اصابه الورثة يقسم بينهم
 للذكر مثل حظ الانثيين كما مر **معلومات الوصي قبل موته** اي الوصي لو رثته
 او عقبه **بطلت** لأن الورثة والعقب انما يكونون بعد الموت ثم ان كان معهم موصي
 له، اخر كقوله اوصيت لفلان ولورثته او عقبه كانت الوصية كماله لفلان الوصي
 له دون ورثته وعقبه لأن الاسم لا يتنازعا ولم يابعد الموت وتماسه في السراج
 وفيه عقبه ولدا من الذكور والاناث فلان ماتوا بولد ولده كولد ولا يدخل له
 ولد الاناث لانهم عقب، **بابهم** الله **وبما يتنازع بينهم** اي بين فلان واليتيم
 اسم لمن مات ابوه قبل الحلم قال صلى الله عليه وسلم لا يتيم بعد البلوغ **وعياهم**
وزمنهم واراملهم الارامل الذرية لا يغفر على شيء رجلان او امرأة يؤيده
 قوله **دخل في الوصية بغيرهم وغنيهم وذكرهم وانزلهم** وقسم سوية
ان احصوا بغير كتاب وحساب فانه لا يكون تليكم لهم والافقر لهم يعطى
 الوصي من شئ منهم شرح التكملة لتعذر التقييد في جرادية الغربة **وبما بين فلان**
يختص بذكورهم ولو غنيا الا اذا كان فلان عبدا عن اسم قبيلة او اسم نجد
فيتنازل الاناث لأن المراد في مجرد الانتساب كما في بنه ادم ولما يدخل فيه
 ايضا **مولي العتاقة ومولي الموالاة وحلهاهم** يعني وهم يحصون والا
 فالوصية باحالة والاصل ان الوصية متى وقعت باسم يتيم عن الحاجة كاتقام
 بين فلان وصي وان لم يحصوا على ما مر لو فوعى الله تعالى وهو معلوم وان كان
 لا يتيم عن الحاجة فلان احصوا تحت ويجعل تليكم والا بطلت وتماسه في الاختيار
اوصى من له مقتول ومعتقون لوالديه بطلت لأن اللفظ مشترك ولا
 عموم له عندنا ولا فريضة قوله على احدهما والاخر في ذلك عند عامة المحاذفا
 بين النعم والاثبات واختار شمس الدمية وصاحب الهداية انه يعم اذا وقع
 في حيز النعم وح فقولهم اذا حلب لايكلم موالى فلان يعم الاعلى والاسفل

لا الوقوع في النقص بل لان الحمل على اليمين بغضه وهو غير مختلف عنانية وافره
 المهر **الاذا عينه** اي الاعلى او الاسفل قبل موته في تخرج لزوال المانع **ويدخل فيه**
 اي في الموالع من اعتقته وتشرطه لا يدخل فيه مدبره وامهات اولاده وعن
 ابي يوسف يدخلون اوصى بثلاث ماله الى العفلة دخل فيه من يدق
النظر في السابل الشرعية وان علم ثلاث مسائل مع ادلتها كذا في الغنية قال
 حتى قيل من جعل الوقف من المسائل لم يدخل تحت الوصية اوصى بلان يطمين
فبركا ويضرب عليه فية يهي باكله كما في الخانية وغيرها وفردناه عس
 السراجية وغيرها لكن فردنا عنها في الكراهية انه لا يكره تكهين القصور
 في المختار فينبغي ان يكون القول بطلان الوصية بالتكهنين مبني على القول
 بالكرهية لانها في وصية بالكرهية قاله المهر فلنت **وكذا ينبغي** ان يكون
 القول بطلان الوصية لمن يفرغ عن فية بناء على القول بكرهية الفراءة على
 القصور او بعدم جوازها جارة على الطاعات اما على المعنى به من جوازها
 فينبغي جوازها مطلقا وتلازم في حواشي الاشياء من الوقف وحرر في تنوير
 البصائر انه يتعين المكان الذي عينه الواقف لقراءة الفراءة او للمقرر ريس
 فلو لم يباشر فيه لا يستحق الشر وكذا في شرح المنظومة يجب انقطاع شرط
 الواقف وبالبشارة في غير المكان الذي عينه الواقف يعوت غرضه من احياء
 تلذذ البغعة قال وتخفيفه في الدررة السنية في مسألة استحقاق الجلمكية
باب الوصية بالخدمة والسكنى والتمرة
تحت الوصية بالخدمة عبدا وسكنى دار مدة معلومة وابدأ ويكون محبوسا
 على ملذذ الميت في حق النبعة كما في الوقف كما بسكم في الدرر **وبغلتها بلان**
خرجت الرقة من الثلث سلمت اليه اي الى الوصي له لهما اي لاجل الوصية
والاخر من الثلث **تقسم الدار اثلاثا** اي في مسألة الوصية بالسكنى امتسا
 في الوصية بالغلة ولا تقسم على الظاهر كما في **وتعليا العبد** ويجزئهم اثلاثا

هناذا

هذا اذا لم يكن مال غير العبد والدار والخدمة العبد وقسمه الدار بقدر
 ثلث جميع المال كذا في صرة الشريعة **وليس للورثة بيع ما في ايديهم**
من ثلثها على الظاهر لثبوت حقه في سكنى كلها بغير نور مال اخر او جزا ما في
 يده في بيعهم في بدفها والبيع ينال فيه بغيره وعنه ابي يوسف لم يذلو
وليس للموصي له بالخدمة او السكنى ان يواجر العبد والدار لان النبعة
 ليست بمال على اصلها فاذا ملكها بعوض كان مملكا اكثر مما ملكه ينع وهو
 لا يجوز **واللوصي له بالغلة استخراجه** اي العبد او سكنها اي الدار **والاع**
 ومثله الدار الوقوع عليه وعليه العتوى شرح الوهبانية لان مفهم في النبعة
 لا العين وقد عرفت الفرق بينهما **ولا يخرج الوصي له العبد الوصي** فخرقة
من الكوفة مثلا الا اذا كان ذلر مكلنه واهله في موضع اخر ان فرج من
الثالث والاعلا يخرج له الدار في النبعة لبقاء مفهم فيه **وعتوه** اي الوصي
 له **في حياة الوصي بطلت الوصية** **وبعد موته يعود العبد والدار الى**
الورثة اي ورثة الموصي بحكم المذلو ولو اتلفه الورثة ضمنوا فية ليشترى
 بعد عدا يغوم مقام المذلو ولذا يمنع المريض من التبرع بكثير من الثلث
 كذا ذكره المهر في الرهن ولوا وصي بهذا العبد لعلان وخبرته بالآخر وهو
 يخرج من الثلث صح وتلازم في الدرر وفي الشرع بلالية ونعفته اذ لم يقص
 الخدمة على الوصي له بل الرقة الا ان يدر في الخدمة فيصير كالكبير ونعفته
 الكبير على من له الخدمة وان ابي الانطالق عليه ردة الى من له الرقة كالمستعير
 مع المعير فان جنى العبد على من له الخدمة فلو ابي فداء صاحب الرقة
 او يرفعه وبطلت الوصية **وبثمره يستلنه ثبات والحال ان فيه ثمة له**
هذه الثمرة فقط وان زاد ابداله **هذه الثمرة** ولا يستقبل كما في الوصية
بغلة يستلنه بلان له هذه وما جازت ضم ابداء اولاد وان لم يكن فيه اي البستان
 والمسئلة جلاها **ثمة** حين الوصية **هي** ك الوصية بالغلة في تناولها الثمرة
 الا انه اوصى له بالغلة وهي دارهم ودناير هذه النبعة نفسها واشترى انما يتغيران ويتغيران
 الدرر ومثله الدار الوقوع عليه قال استلاد استلاد عداير في شرح النظم الوهبانية عزيا الى التقيس والخاص ونفع من
 وتوقع اليه فلانها جازاد السكنى بنفسه قال الاستلاد في الدرر وقال ابو القاسم وابو بكر من محيد ليس له ذلر وعليه العتوى
 امس حية الرق فيظهر العفلة كذا ذكره المهر بان الوصية النافذة في الغلة والسكنى تتقدمها فيعوت مقصوده

هذا اذا لم يكن مال غير العبد والدار والخدمة العبد وقسمه الدار بقدر
 ثلث جميع المال كذا في صرة الشريعة
 وليس للموصي له بالخدمة او السكنى ان يواجر العبد والدار لان النبعة
 ليست بمال على اصلها فاذا ملكها بعوض كان مملكا اكثر مما ملكه ينع وهو
 لا يجوز
 والوصي له بالغلة استخراجه اي العبد او سكنها اي الدار والاع
 ومثله الدار الوقوع عليه وعليه العتوى شرح الوهبانية لان مفهم في النبعة
 لا العين وقد عرفت الفرق بينهما ولا يخرج الوصي له العبد الوصي فخرقة
 من الكوفة مثلا الا اذا كان ذلر مكلنه واهله في موضع اخر ان فرج من
 الثالث والاعلا يخرج له الدار في النبعة لبقاء مفهم فيه وعتوه اي الوصي
 له في حياة الوصي بطلت الوصية وبعد موته يعود العبد والدار الى الورثة
 اي ورثة الموصي بحكم المذلو ولو اتلفه الورثة ضمنوا فية ليشترى بعد عدا
 يغوم مقام المذلو ولذا يمنع المريض من التبرع بكثير من الثلث كذا ذكره
 المهر في الرهن ولوا وصي بهذا العبد لعلان وخبرته بالآخر وهو يخرج من
 الثلث صح وتلازم في الدرر وفي الشرع بلالية ونعفته اذ لم يقص الخدمة
 على الوصي له بل الرقة الا ان يدر في الخدمة فيصير كالكبير ونعفته الكبير
 على من له الخدمة وان ابي الانطالق عليه ردة الى من له الرقة كالمستعير مع
 المعير فان جنى العبد على من له الخدمة فلو ابي فداء صاحب الرقة او يرفعه
 وبطلت الوصية وبثمره يستلنه ثبات والحال ان فيه ثمة له هذه الثمرة
 فقط وان زاد ابداله هذه الثمرة ولا يستقبل كما في الوصية بغلة
 يستلنه بلان له هذه وما جازت ضم ابداء اولاد وان لم يكن فيه اي البستان
 والمسئلة جلاها ثمة حين الوصية هي ك الوصية بالغلة في تناولها الثمرة
 الا انه اوصى له بالغلة وهي دارهم ودناير هذه النبعة نفسها واشترى انما
 يتغيران ويتغيران الدرر ومثله الدار الوقوع عليه قال استلاد استلاد
 عداير في شرح النظم الوهبانية عزيا الى التقيس والخاص ونفع من
 وتوقع اليه فلانها جازاد السكنى بنفسه قال الاستلاد في الدرر وقال ابو
 القاسم وابو بكر من محيد ليس له ذلر وعليه العتوى امس حية الرق فيظهر
 العفلة كذا ذكره المهر بان الوصية النافذة في الغلة والسكنى تتقدمها فيعوت
 مقصوده

العدومة ما عاش الموصي له زيلعي وفي العناية السفلى والحاج وما فيه اصلاح
 البستان على صاحب الغلة لانه هو المتعجب به بمصار كالتعجب في فصل الحرمة
 تنبيه من الغلة كل ما يحصل من ريع الارض وكريها واجرة الغلام ونحو ذلك
 كذا في جامع اللغة قلت وكما هو دخول ثمر الجوز ونحوه في الغلة فيجوز
 وبصوب غنمه وولدها ولبنها له ما بقى في وقت موته سواء قال ابد او لا
 لان المردوم منها لا يستحق بشئ من العفود فكذا بالوصية بخلاف الثمرة
 بدليل صحة المساقاة اوصى بجعل دار مسجد ولم يخرج من الثلث واجازوا
 جعل مسجد الزوال المانع باجازتهم وان لم يجزوا يجعل ثلثها مسجد عطية
 لجانب الوارث والوصية وبقيهم مركبة في سبيل الله بطلت لان وقع المنقول
 باكل عنده فكذا الوصية وعندها يجوز ان در وقال المصرو فيه نظرا لان الوصية
 تصح حيث لا يصح الوفاء في مواضع كثيرة كالوصية بالغلة والصوف ونحو ذلك
 كما مر اوصى بشئ للمسجد لم يجز الوصية لانه لا يلد وجوزها محمد قال المص
 ويقول قد اذنتي مولانا صاحب البحر لان يقول الموصي ينبغي عليه مجوز اتعافا
 قال اوصيت بثلث لفلان او بثلث بثلث عندا في حبيبة في ماله الموصي له
 وعندها يوسف لما ان يصح على اخذ الثلث وعند محمد خير الورثة فايها شاء واعلموا

فصل في وصايا الذمي وغيره
 ذمي جعل دار بيعة او كنيسة او بيت ندرة في حته مات بمشي ميراث
 لانه كوفف لم يمسك واما عندها فلانه معصية وليس هو كالعبد لانهم يسكنون
 ويدعون موتاهم حتى لو كان المسجد كذا لم يورث قطعا فانه المص وغيره
 لانه حينئذ لم يمسك حررا خالطه تعالى وان اوصى الذمي ان تبني دار بيعة
 او كنيسة لمعينين فهو جائز من الثلث ويجعل تملكه وان اوصى بداره ان
 تبني كنيسة او بيعة في القرى فهو في المص لم يجز اتعافا فالقوم غير معين صحت
 عنده لا عندها لما مر انه معصية وله انهم يتكفون وما يدعونون فتصح كوصية

مري

مري مستامن لا وارث له هنا بكل ماله لاسلم اوصى كذا في الوفاية وما
 عبرة بمن ثمة لانهم اموات في حقنا ولو اوصى بنصفه مثلا فعزور وبالفية
 لورثته لا ارثا بل لانه مستحق له في دارنا وكذا الوارثي لمستامن مثله ولو
 اعتق عبده عند الموت او مدبره فعز من كل المال لما قلنا ولو اوصى له مسلم
 او ذمي جاز على الاخير زيلعي وصاحب المولى اذ كان لا يكره من غير لثة السلم
 في الوصية لانا امرنا ببناء الاحكام على ظاهر الاسلام وان كان يكره من غير لثة
 الرزق فتكون موقوفة عنده نافذة عندهما شرح الجمع والمثلية في الوصية
 كذمية في الاصح لانه لا تقتل الوصية الخليفة كقوله هذا الغدر من ماله او قلت
 ماله وصية لكل للغن لانه صدقة وهي للغن حرام وان غنمته كقوله ياكل
 منها الغنى والعقير لان اكل الغن منها الا يصح بطريق التلميد والتلميد انما
 يصح لعين والغنى للمعين ولا يخص ولو خصت الوصية به اي بالغن كقوله
 هذا الغدر من ماله وصية لزيد وهو غني او بقوم اغنياء محصورين حلت
 لهم لحة تملكهم وكذا الحكم في الوفاء كما حره ملاحضه في جامع الفصولين
 المتوله على الوفاء كالموصى في روع اوصى بثلث ماله للصلوات
 جاز للوصع صفة للمورثة لو محتاجين يعني لغير فرابة الولاد ممن يجوز صرف
 الكعارة اليهم بخلاف مطلق الوصية للمساكين فلا يجوز لكل ورثته ولا حرمهم
 يعني لو محتاجين حاضرين بالغين راخين فلو فيهم صغير او غلب او حاضر
 غير راض لم يجز اوصى بكعارة لطلته لرجل معين لم يجز لغيره به يعني لغيره
 الزمان اوصى لطلته وثلث ماله ديون على العسرين فتزكها الوصي لهم عن
 العبدية لم يجز ولا بد من القبض ثم التصرف عليهم ولو امر ان يتصرف بالثلث
 بمات بغصب غاصب ثلثها مثلا واستملكه فتزك صدقة عليه وهو معسر
 يجزيه لحصول قبضه بعد الموت بخلاف الدين الكل من الغنية وما في الجواهر
 اوصى لرجل بعقار ومات وقسمت التركة والموصي له في البلد وقد علم بالقيمة

ان يكون هذا كذا كذا
 ان يكون هذا كذا كذا
 ان يكون هذا كذا كذا
 ان يكون هذا كذا كذا

ولم يطلب ثم بعد سنين ادعى تسمع ولا تبطل بالتأخير ان لم يكن رد الوصية
 اوصى له بدار فباعها بعد موته قبل القبض فجواز التصرف في الوصية به قبل
 قبضه وفقطت ضيعة على ولدها وجعلت عم الولد متوليا والولد اب بالتقوى
 اولى من الاب شري دارا ووصى به الرجل باخذها الشيعي من يد الموصي له
 بوجوه الثمن ولو استحق الدار لا يرجع الوصى له على العرثة بشئ لانه كما سر
 انه اوصى بمال الغير انتهى والله اعلم

باب الوصية

وهو الموصى اليه اوصى الى زيد اي جعله وصيا وقيل عندك فان رد عندك
 اي بعلمه يرتد والا لا يرجع الرد بغيره ليلا يصير مغرورا من جهته ويصح اخراجه
 عنها ولو بغيره غيبته عند الامام خلافا للشافعي بزازية فان سكنت الوصى اليه
 ماتت وصية جله الرد والقبول ولزم عقد الوصية ببيع شئ من التركة
 وان جعل به اي يكونه وصيا فان علم الوصى بالولاية ليس بشرط في صحة تصرفه
 بخلاف الوكيل فان علمه بالوكالة شرك فان سكنت ثم رد بعد موته ثم قبل في
 الا اذا نقر فلا ضرر به فلا يصح قبوله بعد ذلك ولو اوصى الى صبي وعبد
 غيره وكافر وجاسق بدل اي بدلهم الفاضل بغيرهم اتماما للنظر ولعطف
 بدل بغيره صحة الوصية ولو تصرف جوا قبل الاخراج جاز سراجية ولو بلغ الصبي
 وعتق العبد واسلم الكافر او المرد وتاب الجاسق مجتنب وفيه مرض ولاية
 الوفاء لصبي في استفساننا لم يخرجهم الفاضل عنها اي عن الوصية لزوج وال
 الموجب للعزل الا ان يكون غير امين اختيار والى عبده والحال ان ورثته
 صغار في كايصا به الى مكانته او مكاتب غيره ثم ان رد في الرق فكلا العبد والا
 وفلا لا يصح مكلفا درر ومن عجز عن القيام بها حفيظة لا يجد اخبارا
 ضم الفاضل اليه غيره وعلانية لحق الوصى والورثة ولو ظهر للفاضل عجز املا
 استبدل به غيره ولو عزل له الوصى المختار الفاضل مع اهليته لما نعتز

الناظر في هذا الموضع ان يفرق بين ما هو مذكور في المتن من ان الوصية لا تكون بغير علم الموصى اليه وبين ما هو مذكور في المتن من ان الوصية لا تكون بغير علم الموصى اليه

اي بغيره اخطاب بخلاف المكاتب جاز لا خلاف به

عزله

عزله وان جاز الفاضل والتم في الاشياء اختلجوا في صحة عزله والاكثر على الصحة
 كما في شرح الوصية لانه يجب الاقتناء بعدم الصحة كما في العصولين واما
 عزل الخلفين جوا يجب ان انتهى فلتقت وعبرة جامع العصولين من
 الفصل السابع والعشرين الوصى من البيت لو عدا لا كافيا لا ينبغي للفاضل
 ان يعزله ولو عزله قبل ينعزل اقول الصحيح عنده انه لا ينعزل لان الوصى
 اشغق بنفسه من الفاضل فكيف يعزله وينبغي ان يعنى به لفساد فضاة
 الزمان انتهى قال المصنف قال شيخنا وقد ترجع عدم صحة عزل الموصى فكيف
 بالوكلاء في الاوقاف وبكل فعل احد الوصيين كالتوليين فانها
 في الحكم كالوصيين اشياء ووقف الغنية ومعاذ الله لو اجر احدهما ارض
 الوقف لم تجز بل اراي الاخر وفد صارت واقعة الفتوى ولو وصية كان
 ابدا ولم لكل منهما على الاعراض وقيل ينعزل قال ابو الليث وهو الاصح
 وبه نأخذ لانه الاول صحة في المبسوط وجرم به في الدرر وفيه مستلخ انه
 الا قرب الى الصواب فلتقت وهذا اذا كانا وصيين او متولين من
 جهة البيت او الواقف او فاض واحد او كانا من جهة فاضيين من بلدتين
 فينعزل احدهما بالتصريف لان كلا من الفاضلين لو تصرف جاز تصرفه فكذا
 نأبىه ولو اراد كل من الفاضلين عزل منصوب الفاضل الاخر جاز ان راى فيه
 المصلحة والا لا وتعلمه في وكالة فتوى البطاركة معزيا للمنفقات وغيرها
 فليجعل في وصايا السراج لو لم يعلم الفاضل ان للبيت وصيا فنصب له
 وصيا ثم حضر الوصى جاز ادخله في الوصية جله ذلك ونصب الفاضل
 للاخر لا يخرج الاول الا بشراء كعبته وتجهيزه والخصومة في حقوقه وشراء
 حلة الكعبل واللاتما به واعتناق عبد معين ورد وديعة وتنفيذ
 وصية معينتين زاد في شرح الوصية ثمانية عشرة اخرى منها رد الغصب ومشتري
 شراء واسدرا وفسحة كيلم او وزنه او طلب دين وفضاء دين بجنس حقه

وبيع ما يخلد تلعبه وجمع اموال ضاربة وقال ابو يوسف ينبغي لكل بالتقرب
في جميع الامور ولو نص على الانفراد والاجتماع اتبع اتجاها شرا وحبانية
وان مات احدهما جاز الوصي الى الحي او الى اخره بالتقرب في التركة
وحده ولا يحتاج الى نصب الفاض وصيه ولا يوصى ضم الفاض اليه غيره
درر وفي الاشياء مات احدهما افام الفاض الاخر مقامه او ضم اليه واخر
ولا تبطل الوصية الا اذا اوصى لهما ان يتصرفا بثلثه حيث شاء او تامه
في شرح الوصية في رجل فيه خلاص ابو يوسف فلو ان وعنه ان المشرق ينبغي
دون الموصى كما حرته فيما علقته على الملتقى وبيان وصي الوصي سواء
اوصى اليه في ماله او في مال موصيه وفلاية وصي في الترتين خلافا للتابع
وتصح قسمته اي الوصي حال كونه نذبا عن ورثة كبا رغب او صغار مع
الموصى له بالثلث ولا رجوع للورثة عليه اي الوصي له ان طاع فسه لم
معه اي الوصي لصحة قسمته ح واما قسمته على الموصى له الفاض او الحاضر
بلادته معهم اي الورثة ولو صغار اذ يلحق بهما تصح وح فيرجع الوصي له
بثلث ما بقى من المال ان طاع فسه لانه كالشريك معه اي مع الوصي
ولا يضمن الوصي لانه امين وح قسمته الفاض واخذ فسه الموصى له
ان غلب الوصي له ولا شيء له ان هلك في يد الفاض او امينه وهذا في المكيل
والموزون لانه اجراز وفي غيرهما لا يجوز لانه مبادلة كالبيع وبيع مال
الغير لا يجوز فكذا القسمة وان قاسمهم الوصي في الوصية تصح عن الميت
بثلث ما بقى اذ هلك المال في يده او في يد من دفع اليه ليحج خلافا لما
وقد تفرق في الناسد ولو اجرز الميت شيئا من ماله ليحج بطل بعد موته
لا يحج عنه بثلث ما بقى لانه عينه فلا اهل ولا يملك وتصح بيع الوصى عبدا
من التركة بغية الغرماء للمغرماء المتعلق بهم بالمالية وضمن وصي بداع
ما اوصى ببيعه وتصرف بثلثه باستحق العبد بعد هلاك ثلثه اي طاع

هذا ما يستعمل في الوصية الى اخره خلافا لما في غيره

عنده

عنده لانه العاقد بالعمدة عليه ورجع الوصي في التركة كلها وقال محمد
في الثلث فلتسا انه معبر وزفكان دينا حتى لو هلك التركة او لم تبع فلا
رجوع وفي المتفق انه يرجع على من تصرف عليهم لان غفله لهم فغرمه عليهم
كما يرجع في مال المكيل وصي بداع ما اصابه اي المكيل من التركة وهذا
ثمنه معه باستحق المال البيع والمكيل يرجع على الورثة حصته بالتفاض
القسمة باستحقاق ما اصابه وح احتياجه بمال اليتيم لو خير ايان يكون
الثاني امس ولو مثله لم يحز منية وح بيعه وشراؤه من اجنب مالا
يتغلبن الناس وهو العاقل حشر للان ولايته نظرية فلو باع به كان فاسدا
حتى يملكه المشتري بالقبض فمستثنى وهذا اذا تباع الوصي للصغير مع
الاجنب وان بداع الوصي او اشترى مال اليتيم من نفسه جاز كلن وصي
الفاض لا يجوز ذلك مطلقا لانه وكيله وان كان وصي الاب جاز بشرط
منفعة ظاهرة للصغير وهي فدر النصف زيادة او نقصا فلا لا يجوز مطلقا
وبيع الاب مال صغير من نفسه جاز بمثل الغيبة وبما يتغلبن فيه وهو
اليسير والالا وهذا كله في النقول اما العفار فيصح ولو زاد الوصي على
كعبن مثله في العدد ضمن الزيادة وفي الغيبة وقع الشراء وح ضمن
ما دفعه من مال الميت ولو احييه وفيها لودع المال الى اليتيم قبل ظهور
رشدك بعد الادراك فطاع ضمن لانه دفعه الى من ليس له ان يدفعه اليه
وجاز بيعه اي الوصي على الكبير الغالب في غير العفار الا الذين او خوف
هلاك ذكره عرض زادة معزيا للمخافاة فلتسا وفي الزيلع به
والفمستثنى الاصح لالانه نادرو جاز بيعه عفار صغير من اجنب لانه نفسه
بضعه فنيته او لنفقة الصغير او دين الميت او وصية مرسلة لانقاذ لها
الامنه او لكون غلاته لا تزيد على مؤنته او خوف خرابه او نقصانه او كونه
في يد متغلب درر واشياء ملخصا فلتسا وهذا هو البائع وصيا

لا من قبل ام واخ فلانما لا يمكن بيع العفار مطلقا ولا شراء غير مملوك وكسوة
 ولو الباع ابا جان محمود اعند الناس ومستورا حال يجوز ان كمال **ولا يتجر الوصي**
في ماله اي يتيم لنفسه فان فعل تصرف بالرج **وجاز** لو اجر من مال اليتيم
اليتيم وتماه في الدرر فلتت **وفي الاشياء** لا يلد الوصي بيع شيء
 باقل من ثمن المثل الا في مسئلة الوصية ببيع عبدا من فلان وفيها في الكلام
 في اجر المثل المتولى اجر مثل عمله فلو لم يعمل بالاجر له واما وصي الميت فلا اجر
 له على الصحيح وهذا اذا عين الفاض للمتولى اجر فلان لم يعين وسعى فيه ستة
 فلا شيء له وعزاه للفتية ثم ذكر ما خالفه فله اجرهم وفردم في الوفاء واما
 وصي الفاض فان نصبه باجر مثله جاز انتهى وفي الفتية مع زيادة للخير
 ولو كانوا صغارا وكبارا باع حصة الصغار كما مر وكذا الكبار على ما مر من التفصيل
 ونقل عن العمادية ان في بيعه للعفار وجاء اختلاف المشايخ وجوزوا صاحب
 المملكية لان فيه استيعاء ملكه مع دفع الحاجة وان لغير الوصية التصرف
 لحوق متعلب وعليه الفتوى وتماه فيما علقته على المتلقي **ولا يجوز**
اقراره بدين على الميت **ولا يشع** من تركته انه لفلان الا ان يكون الموقوف وارتا
 فيصح في حصته ولو اقر الوصي بعين المأخر ثم ادعى انه للمصغر لانتبه مع
 درر ووصي اب الصعل اخو بانه من جدك وان لم يكن وصيه فالجد
 كما تقرر في الحجر وفي المنية ليس للمجد بيع العفار والعروض لفضاء الدين وتنفيد
 الوصايا بخلاف الوصي فلان له ذلك وانتهى والله تعالى اعلم

مصل في شهادة الاوصياء
 بطلت شهادة الوصيين لو ارث صغير مال مكلفا او كبير مال الميت
 وصحت شهادتهما **بغيره** اي بغير مال الميت لانقطاع ولايتهما عنه فلا
 تامة كحشادة رجلين الآخرين بدين البع على ميت وشهادة الآخرين
 للاولين بمثلها بخلاف شهادة كل مربي بوصية البع وقال ابو يوسف

للتقبل

للتقبل في الدين ايضا وقد تقدم في الشهادات **او شهادة الاولين بعد**
والآخرين بثلث ماله او الدرهم المرسله لاثباتها للشركة فتبطل ويصح
 لو شهد رجلان لرجلين بالوصية بعين كالعبد وشهد الشهود لهما
 للشاهدين بالوصية بعين **اخر** لانه لا شركة فلاما تمة زيلعي **شاهد**
الوصية ان الميت اوصى الى زيد معهما لفت لاثباتها لانهما معهما
 وح فيضم الفاض لهما ثالثا وجوبا لا اقرارهما بل اخر فيمتنع تصريحا
 بدونه كما تقرر **الا ان يدعى زيد** ذلك اي يدعى انه وصي معهما في تقبل
 شهادتهما استحسانا لانهما اسفلا مائة التعيين عنه **وكذا ابنا الميت**
اذا شهدا ان اباهما اوصى الى رجل لجرهما نفعاً للنصب حافظا للتركة
 وهذا هو منكر ولو يدعى تقبل استحسانا **فلا بد** شهادتهما ان
 اباهما وكل زيد **بقبض** ديونه بالكوفا حيث **للتقبل** مطلقا ادعى
 زيد الوكالة ام لا لان الفاض لا يلد نصب الوكيل عن الحي بطلبهما ذلك فلابد
 الوصية وشهادة الوصي تصح على الميت للماله ولو بعد العزل وان لم يخلص
 ملتقى وصي انجز الوصية من مال نفسه رجع مكلفا وعليه الفتوى درر
 كوكيل ادى الثمن من ماله فان له ان يرجع **وكذا** الوصي اذا اشترى كسوة
 للمصغر او اشترى ما ينفع عليه من مال نفسه بانه يرجع اذا شهد على
 ذلك وفي البرازية وانما شركه الاشياء لان قول الوصي في الانفاق يقبل
 لا في حق الرجوع بلا اشهاد اه بلي بغير فلتت **لاكن** في الفتية
 والخلاصة والحدانية له ان يرجع بالثمن وان لم يشهد بخلاف الابوين وسيجي
 ما يعيده بقتبه او قضى دين الميت الثابت شرعا او كعبه او ادى خراج
 اليتيم او عشرة من مال نفسه او اشترى الوارث الكبير مملوكا او كسوة
 للمصغر او كعب الوارث الميت او قضى دينه من مال نفسه بانه يرجع
 ولا يكون متطوعا ولو كعب الوصي الميت من مال نفسه قبل قوله فيه

فيلزم مستدرج بقوله او كعبه ولو باع الوصي شيئا من مال اليتيم ثم حلب
منه باكثر مما باعه رجع الفاض فيه الى اهل البصرة والامانة ان اخبره اثنان
منهم انه باع بغيره وان قيمته ذلك لا يلتفت الفاض الى من يريه وان كان
في المزايعة يشترى باكثر وفي السوق باقل لا يتنقص بيع الوصي بذلك في
لاجل الزيادة بل يرجع الى اهل البصرة فان اجتمع رجلان منهم على شيء يوظف
بقوله عند محمد وكعي قول واحد في ذلك عند محمد في التركة وعلى هذا فيم الوصي
اذا اجر مستغل الوصي ثم جاء اخر يريه الاجر الكل في الدرر معني الخلفانية
و زوج يقبل قول الوصي فيما يدعيه من الانفاق بلايينه الا
في ثنتي عشرة مسألة على ما في الاشياء ادعى قضاء دين الميت او ادعى قضاء
من ماله بعد بيع التركة قبل قبض ثمنها او ان اليتيم استعمل ماله اخر قد بيع
ضمانه او اذن له بتجارة فركبه ديون ففضاها عنه او ادى خراج ارضه في وقت
لا يصلح للزراعة او جعل عبدا للابن او قرض عبدا الجاني او لا انفاق على حرمة
او على رفيقته الذين ماتوا او لا انفاق عليه مما في ذمته وكذا من مال نفسه
حال غيبته ماله واراد الرجوع او انه زوج اليتيم امرأة ودفع مهرها من ماله
وهي ميتة الثانية عشر اخرج ثم ادعى انه كان مضاربا والاصل ان كل شيء
كان مسلطا عليه فانه يصرف فيه وما لا فلا ينصب الفاض وصيا في سبعة
مبسوكة في الاشياء من اذ كان له دين او عليه او لتعويض وصيته وزاد
في الزواهر موضعين اخرين شري الاب من طبعه شيئا بوجده معينا ينصب
الفاض وصيا ليرده عليه واذا احتيج للاثبات حق صغير ابوه غلب غيبة
منقطعة ينصب والا فلا وعزاهما لجمع العتاي وصي الفاض كوصي الميت
الا في ثلث ليس كوصي الفاض الشراء لنفسه ولان يبيع من لا تقبل شهادته
له ولان يقبض الا باذن مبتدأ من الفاض ولان يوجب الصغير لعمل ثما ولان
يجعل وصيا عند عدمه ولو خصه الفاض فخصه ولو غلبه عن بعض التصرفات

صح فيه وله عرله ولو غلبه خلاف وصي الميت في ذلك كله وفي اخره وصي وصي
الفاض كوصيه الوصاية عامة انتهى وبه يحصل التوفيق وفي العتاي وصي الصغير
تبرعه في مرضه انما ينفع من الثلث عند عدم الاجازة الا في تبرعه في المذبح
فينع من الكل بان اجبر باقل من اجر المثل لانها تبطل بموته فلا ضرار على
العورثة وفي حياته لا ملء لهم لانه في العداية انما من الثلث فلعنه رواقان
بداغ مال اليتيم او ضيعته والمشتري مجلس يوكل ثلاثة ايام بان يعذر والا
فسخ وان انكر الشراء وقد قبض ببيع الوصي الدار لمحاكم فيقول ان كان يتكلم
بيع وقد فسخته قبل الوصاية ثم اراد عزل نفسه لم يحز الا عند الحاكم دفع لليتيم
ماله بعد بلوغه واشهد اليتيم على نفسه انه لم يبق له من تركة والده لا قليل
ولا كثير ثم ادعى شيئا في يد الوصي انه من تركة ابه وبرهن تسمع للوصي
الاكل والركوب بغر الحاجة قال تعالى ومن كان فقيرا فليأكل بالمعروف
وله ان ينعق في تعليم القرآن والادب ان تلهل لذلك والافلينق عليه
بغير ما يتعلم القراءة الواجبة في الصلاة مجتنب وفيه جعل للوصي مشروفا
لم يتصرف بدونه وقيل للمشتري ان يتصرف وفيه للملاب اعارة طبعه اتعافا
لاماله على الاكثر وفيه يملأ الاب لا الجدر عند عدم الوصي ما يملك الوصي
يملأ الاب فسمه مال مشترك بينه وبين الصغير بخلاف الوصي يملأ الاب
والجدر بيع مال احد طبعه للاخر بخلاف الوصي ولو باع الاب والجدر مال الصغير
من الاب بيع بمثل قيمته جازا لم يكن فلا سد الراي ولو فاسده فان باع
عقاره لم يحز وفي المنقول روايتان ولو اشترى له طعنا واشهد
انه يرجع به عليه يرجع به لوله مال والا لا لو جوبها عليه وبمثل لو اشترى
له دارا او عبدا يرجع سواء كان له مال او لا وان لم يشهد له يرجع كذا عن ابن
يوسف وهو حسن يجب حقه والله تعالى اعلم

كتاب الخنثى

يجعل قوله ولان يجعل وصيا عند عدمه على
ساعة كانت خاصة ح

لما ذكر من غلب وجوده ذكر نادر الوجود هو ذوق جرح وذكر او من عرى عن الانثيين
 جميعا بان بال من الذكر وعلام وان بال من العرج فاشي وان بال منها با حكمهم
 للاسبق وان استويا بشكل ولا تعتبر الكثرة خلا لهما هذا قبل البلوغ
 بان بلغ وخرجت بحته او وصل الى امراة او احلم كما يحكم الرجل من رجل وان
 ظهر له ثري او لبن او حلق او حبل او امكن وكهوه جلد امراة وان لم تظهر له
 علامة اصلا او تعارضت العلامات بشكل لعدم المرح وعن الحسن
 انه قد اضلعي فان ضلع الرجل يزيد على ضلع امراة بواحد ذكره الربيعي
 وح فيوض بدمه بما هو الا هو في كل الاحكام فلت لكن
 فرمنا انه لا يجب الغسل بايلاج فيه وانه لا يتعلق التحريم بلبنه فتنبه فيف
 بين صبر الرجال والنساء واذا بلغ حد الشهوة تبتاع له امة تختنه من ماله
 لتكون امته او مثله ويكره ان يختنه رجل وامراة احتياكا ولا ضرورة لان
 اختنان عندنا سنة وان لم يكن له مال فمن بيت المال ثم نباع او يسزوج
 امراة يختنه لتختنه لانه اذا كان ذكر ارجح النكاح وان انثى فنظر الجنس اخذ
 ثم يخلعها وتعتد ان خلا بها احتياكا ويكره له لبس الحرير والحل ولا يخلوا
 به غير محرم وان قبله رجل تثبت حرمة المظاهر ولا يسافر بغير محرم لاحتمال
 انه امراة وان قال اننا رجل او امراة للاعبه به في الصحيح لانه دعوى بلا
 دليل وقيل يعتبر به لانه لا يقع عليه غيره لانه في الملتقى بعد تفراشك له
 لا يغبل وقيل يغبل فلت وبه يحصل التوفيق ويضعف ما نقله
 الفهستل من شرح البراءة للسيد وغيره الا ان يحمل على هذا فتنبه ولومات
 قبل الخوض حاله لم يغسل ويحسم بالصعيد لتعذر الغسل ولا يخضر حال كونه
 مراصفا غسلا ميت ذكر او انثى وقد ثبت تحية قبره ويوضع الرجل يرب
 اللامام ثم هو ثم امراة اذا طلى عليهم رعاية حق الترتيب وقام بر وعه
 في احكامه من الاشياء بل عند فيه تدايب مجلد منيب وله في الميراث

في ان النكاح علة لكونه انثى فاما في كل ما يتعلق به من النكاح فاما في كل ما يتعلق به من النكاح فاما في كل ما يتعلق به من النكاح

اقل

في كل ما يتعلق به من النكاح

اقل النصيب يعني اسوا الخالين به يعني كما سخره في الاضرب النصيبين
 ولومات ابوه وثرط معه ابنا واحدا له سمان وللخنثى سهم عند اب
 يوسف له ثلاثة من سبعة وعند محله خمسة من اثني عشر وعند اب حبيبة
 له سهم من ثلاثة **لانه الاقل** وهو متيقن به فيقتصر عليه لان المال لا يجب
 بالشدة حتى لو كان الاقل تغديره ذكر فدر ابنا كزوج وام وشقيقة هي خنثى
 وله السدر على انه عصبة لانه اقل ولو فدر انثى كان له النصف وعالت
 الى ثمانية ولو كان محروما على احد التغديرين بلائش له كزوج وام وولدي
 وشقيق خنثى بلائش له لانه عصبة ولو فدر انثى كان له النصف وعالت
 الى تسعة ولومات عن عمه وولدا خيه خنثى فدر انثى وكان المال للمعم والله اعلم

مسائل ثلثي

جمع شئيت بمعنى متفرقة وهو من داب الصغين لتدريج ما لا يذكر فيما
 كان يحق ان يذكر فيه فلت وقد الحقت غالبها بحالها ولله
 تعالى الحمد **عرف مدر من الخرج خارج نجس** هذه مقدمة صغرى في تسليمها
 كلام فدر وعدتد به في اول نوافض الوضوء وكل خارج نجس ينقض الوضوء
 هذه مقدمة كبرى وهي مسئلة عندنا فنحن ان عرف مدر من الخرج ينقض
الوضوء لانه يحتاج لاثبات الصغرى وحاصله ما في الدخاير للشرعية لابن
 الشحنة معزيا للمجتبي عرف الدرجة الجمالة نجس فال وعليه فعرف مدر من
 الخرج نجس بل اولى ثم قال وما اسمح من كان عرفه كعرف الكلب والخنزير
 قال ابن العزج في ينقض الوضوء وهو مرجع غريب وخرج كظاهر قال المص
 والجمهور عولنا عليه فلت قال شيخنا الرملي حقه الله
 تعالى كيبع يعول عليه وهو مع غرابته لا يشهد له رواية ولا رواية اما
 الاولى فيكاه اذا لم يرو عن احد من يعتمد عليه واما الثانية فلم يرد تسليم
 المقدمة الاولى ويشهد لبطولها مسئلة الجدي اذا غري بلبن الخنزير فدر
 يخرجه باربعه فيكون سبعة هـ

فوله له خمسة لان الخنثى لو كان ذكر او انثى كان له سهمان وللخنثى سهم عند اب يوسف له ثلاثة من سبعة وعند محله خمسة من اثني عشر وعند اب حبيبة له سهم من ثلاثة

علموا حل الكلب بصيرورته مستملا لا يبغي له اثر فكل ذلك يقول في عرف ملامن
الحزب يكتسبنا في ضعفه غرابته وخروجه عن الجادة فيجب كرهه عن السرح
من متن وشرح خبر وجد في خلاه خبر جارة فان كان الحزب صلبا رمي به
واكل الحزب ولا يفسد خبر العارة الدهن والماء والحنطة للضرورة الا اذا
كثر كرمه اولونه في الدهن ونحوه لعشيه وامكان التمزج عنه في حالتيه
في السنن الرواتب لا يبطى ولا يستنجح تقدم في باب الوتر الدعوى
المستحالة عن رتبة في الجمعة وقت العصر على قول عامة مشايخنا اشبهاء
وفرمناه في الجمعة عن التنازلانية الخروج من الصلاة لا يتوقف على قوله
عليكم وح طود خل رجل في صلاته بعدة لا يصير داخل فيه فرمناه
في صفة الصلاة بعد ثوب نجس ركب في ثوب كذا يدبر فظهر طوبته
على ثوب كذا كذا النسخ وعبارة الكفر على الثوب الكافر لا يبيح في
لو عصر لا يتنجس فرمناه فينبيل كتاب الصلاة كذا الوتر الثوب المبلول
على جبل نجس يدبر او يغسل رجله ومشى على ارض نجسة او نام على فراش
نجس فعرف ولم يظهر اثره لا ينجس خلافيه فوى الركاة لانه سمى
فرضا جاز في الاصح لان العبرة للغلب لللسان من له حظ في بيت المال
كالعلماء فخرنا وجد ليبت المال فله اخذ ديانة فرمناه فينبيل يدب
المصرف اقبصر في رمضان في يوم ولم يكفر حتى اقبصر في يوم اخر فعليه
كعبارة واحدة ولو في رمضانين على الصحيح وفرمناه في الصوم ولو نوى
فطار رمضان ولم يعين اليوم صح ولو عن رمضانين كفضاء الصلاة
في ايضا وان لم ينو في الصلاة اول صلاة عليه او اخر صلاة عليه كذا
في الكفر قال المصنفان الزيلعي والاصح اشتراك التعيين في الصلاة وفي
رمضانين الخ فلتنا وهذا كذا فرمته في باب فضاء العوايت
تبع الدرر وغيره اثم رايت في البحر فينبيل باب اللعان ملانته ونية التعيين

قال في جامع اللغة السرح المال وشجر عظام
طوال اده والمراد بها مساهل البعش

اي انما السلام قبل على كل حال

لم

في نسخة اخرى
في نسخة اخرى
في نسخة اخرى

فان مات على عقلته نعت مستند والا وعليه فلو تزوج بالاشارة لا يحل له وكوفا
لعدم نعتا لكانه اذا مات بحاله حل لها المهر من تركته فانه المهر لا كذا ذكر ابنه
في الزواهر عند ذكره في الاشياء الاحكام الاربعه ان قولهم والظاهر للمفتصر
والمستند ان ما يح تعليفه بالشرك يقع مقتصرا وما لا يح تعليفه يقع مستندا
كما في البحر من باب التعليل بخالف ذلك اذ مقتضاها وقوع الطلاق والعنف في
وكوفا مما يح تعليفه بالشرك مقتصرا اجتنب لا تكون اشارته وكما بينه كلابيان
في حد لانهما تدرابا بالشبهة لكونها حق الله تعالى ولا في شهادة ما منية وهل
يصح اسلامه بالاشارة فظاهر كلامهم نعم ولم اراه صريحا في اشياء استلح الصائم
بما في محبوبة يفض ويكره والا يكن محبوبة لا يكره ومرة الصوم فقل بعض
الحاج عذر في ترك الحج مرة الحج متعمدا وتوجها من الدخول عليها وهو يسكن
معها في بيتها نشوز حكما كما حررنا في باب النفقة ولو كان المنع لينفكها الى
منزله فليست ناشزة لوجوب السكنى عليه او كان يسكن في بيت الغصب
فامتنعت منه لا تكون ناشزة لانهما محفة اذ السكنى فيه حرام بخلاف ما لو كان
فيه شبهة قالت لا اسكن مع امته واريد ميتا على حدة ليس لها ذلك وكذا
مع ام ولد وكله مرة في النفقة قال لعبد يامالك او قال لعبد انا عبد
لا يعتق لانه ليس بصريح ولا كناية بخلاف قوله لعبد يامولاي لانه كناية
على ما مر في محله العطار المتنازع فيه لا يخرج من يرد في اليد ما لم يرد من المرد
على وفق دعواه بخلاف المنقول او يعلم به الفاضل ولا يكره تصرف المرد على
ان يعني في يده في الصحيح لاحتمال المواضع فلهذا فرد مناه غير
مرة اخر ما في باب جنسية المملوك ان المعنى به في زمانه انه يعمل بعلم الفاضل
فتأمل وهذا اذا ادعاء ملكا مطلقا امداد ادعى الشراء من ذاء اليد وافراره
بل انه في يده جاز الشراء وافر يكونه في يده لم يمتح لبرهانه على كونه في يده لان دعوى
العقل كما تصح على ذاء اليد تصح على غيره ايضا كما بسطه في البرازية عفا راي ولاية

الفاضل

في ان العطار في يد المرد على ملكه لا يكره تصرف المرد على

في ان المرد على ملكه لا يكره تصرف المرد على

الفاضل يعني فضاؤه فيه كقول هو الصحيح وتقدم في الفضا ان المصلي ليس
بشرك فيه به يعني ويكتب بالحكم لفاضل تلو الفاضل ليدمر بالتسليم وقيل
لا يبع ومضى عليه في الكثر والملق في فاض الفاض بيينة في حادثة ثم قال
رجعت عن فضاؤه او يد له غير ذلك او وقعت في تلبس الشهود او ابطلت
حكمه او نحو ذلك لا يعتبر قول الفاضل في كل ذلك لتعلق حق الغير به وهو
المردع والفضاء ما قل ان كان بعد دعوى صحيحة وشهادة مستقيمة
التي ثلاث مرات في الفضا لو بع له او خلاه مذهب او خيره فكله اذا قال
الشهود فضيت وانكر الفاضل والقول له به يعني قاله ابن العرس في العواكه
البدرية زاد في البرازية خلافا للمحمد زاد في البحر ما لم ينجز فاض اخر في لا يكون
القول قوله في انه لم يفيض لوجود فضاؤه الثاني به قاله المص وهو فيد حسن
لم افع عليه لغير صاحب البحر وشرك نعت الفضا في المحتملات ان يصير
الحكم في حادثة بل ان يتقدم دعوى صحيحة من خصم على خصم حاضر منازع
شرعي فلو برهن بحق على اخر عند فاض وفضي به ببرهانه بدون منازعة
ومخالفة شرعية وتذاع بينا لم ينجز فضاؤه لعقد شرطه وهو التذاع
بخصوصة شرعية وكان اجزاء فيحكم بمذهب لا غير كما فرضه في الفضا
واجاد بقوله فلو رجع اليه اي الى الحق فضا ما لك بلاد عوى لم يلتفت
اليه وعمل الحقني يقتضي مذهب لعدم تقدم ما يمنع من ذلك خروج
فضا المالك مخرج البتوى لعدم تقدم الخصومة الشرعية التي هي شرط
انعقاد الفضا في حق العباد اذا رتب الفاضل في حكم الفاض الاول
له كلب شهود الاصل مرة في الفضا فيد بارتيابه في حكم الاول فاجاد انه
اذ لم يرتب فيه لا يتعرض له قال في العواكه البرية قالوا فضا العسل
العلم لا يفيض ويحل على السداد بخلاف فضا غيره يعني اذا تبين وجه
فساد بطريقه فليشأن نفضه اذا رتب بيع التعارض على بيع باطل او

لغضابه صح اجاعا خوفا من زوجها او غيره بالضرب حتى وضعت مهره لم يصح
 ان يدر على الضرب لانها مكرهه عليه وان اكرهها على الخلع وقع الطلاق ولا يسلط
 المال لان طلاق المكره واقع ولا يلزم المال به لما قلنا ولو اختلفت النساء على الزوج ثم
 وضعت المهر للزوج لم يصح فالواو هي الخيلة قلت **انما تتم بقبول الزوج**
 فيعلم حينئذ ان يقال انه يمكن المحال من مكالمته برعده الى من لا يشترط قبوله
 اخذ براء في ملكه فجزئ من اصابه جاره وطلب جاره نحو يده لم يجز ومعه
 انه يوم بالرفق فبعد الايذاء وان سقطت اصابته منه لم يضمن لعدم تعذيبه اذ
 جبره في ملكه فكان تسببا ومرة في اخر الاجارة انه لو سعى ارضه سفيا لا تحمله
 فتعزى جداره ضمن عمر دار زوجته بماله بلاذنها بالعمارة لها والنفقة دين
 عليها لصحة امرها ولو عمر لنفسه بلاذنها بالعمارة له ويكون غاصبا
 للعرضه فيومر بالتعريض بطلبها ذلك ولما بلاذنها بالعمارة لها وهو متطوع
 في البناء فلا رجوع له ولو اختلفا في الاذن وعمره ولا بينة فالقول للمكره بيمينه
 وان في العمارة لها اوله فالقول له لانه هو المتكلم كما افاده شيخنا وتفرد
 في الغصب قال هذه رضية ثم اعترف بالخطأ وصرفته في خطاه فله ان
 ينزوجهما اذ لم يثبت عليه بدنه قال اولدانه لا يثبت الا بالقول كقوله هو
 حق او صدق او كما قلت او شهد عليه بذكره بشهودا وما في معنى ذلك من
 اثبات اللعنة الدال على الثبات النفس وهل يكون تكرار القول او اقراره بذكره
 اثباتا خلافاً مبسوكاً في المبسوك وحاصله ان التكرار لا يثبت به الاصرار ولو
 اخبر رجل غيره بنزعه انسان من يده لم يضمن لانه تسبب وكذا اذ ادل السارق
 على مال غيره او امسك به ربا من عدوه حتى قتله عدوه لما قلنا في يده مال
 انسان فقال له سلكت ان ادفع اليك هذا المال والاقرب بعد الي افضع يدي
 او اضرب يدي خمسين فدفعه لم يضمن الدافع لانه مكره قال تركت دعواي
 على فلان وقضت امره الى الاخرة لا تسمع دعواه بعدك اي بعد هذا القول

او بالبيعة

ذكره

ذكره في الغنية الاجارة تلحق الاجمال على الصحيح ولو غصب غيبا لانسان
 فاجاز المالك غصبه صح اجازته وح غير الغاصب عن الضمان ولو انتفع به
 فامره بالرجوع لا يبرأ عن الضمان ما لم يعطه وتعلمه في العداية وضع بخلاء الصحراء
 ليصير به جدار وحش وسمي عليه بخلاء في اليوم الثاني فيدافع في اذ لو وجد
 ميتا من ساعته لم يحل زيلعي ووجد الجدار يحرق وجاميتا لم يوكل لان الشرط ان
 يترجعه انسان او يجره والامم وكلا النسخة كره فيهما وقيل تزويجا والاول اوجه
 من الشاة سبع الحيا والخصية والعدرة والنظارة والحرارة والدم السجوج
 والذكر للناشر الوارد في كراهة ذلك وجميعها بعضهم في بيت وفصال
 فقل ذكره والانشيان متانة كذا في دم ثم الحرارة والفرد
 وغيره اذ املد كيت شاة فكيفها سوى سبع وبعين الوبال
 مجاء ثم طاء ثم غيستن ودال ثم ميماني وذا
 للغاصب اقراض مال الغائب والمجمل والنفقة بشرط تقدمت في الغضا
 بخلاء الاب والوصح والمختلف الا اذا انشدها حتى شاع تصرفه فافراجه اولى
 زيلعي قال ان كان النكاح يعزب المشركين فامر الله فالحق قالوا لا تظلم امراته
 لان من المشركين من لا يعزب كذا في الخلافة وتوجيهه ان المراد بهذا البعض من
 يصرف عليه الشرع في الجملة بان يكون مشركا في عمره ثم يحكم له بالحسن والاحمال
 المشركين فانهم مشركون شرعا واذا ثبت ان البعض لا يعزب وهي سالبة
 جزئية لم تصرف الموجبة الكلية الغالبة كل مشرك يعزب فانه الص وفراورد
 هذه اللغز على غير هذا الوجه ابن وهبان فقال
 وهل قابل لا يدخل الفار كافر ولا كفها بالمؤمنين تعمير
 قال معناه ان الكفار لا يرون النار يومنون بالله تعالى ورسوله ولا ينبغي لهم
 قال تعالى فلم يدركهم ايمانهم لما راوا ابا سنا ولعمري البيت معنى اخر وهو
 ان عملها خرفتها الفاعلون بامرها وهم مؤمنون في البيت سوا لان قال ابن

قال ابو حنيفة الدم جرم والكره المستطاع
 لان الدم جرم فثبت بان كراهة طهارة الانسان
 تستفيها بالانفس وان كان طهرا هو طهرا

وهو على استقام

الشحنة ان هذا مما ينكر ذكره والتلف به ولا ينبغي ان يزعم ويسطر ولا يقبل
تاويل فابله انتهى فلتق — وهذا مع وضوح تكليم فيه فكيف الاول
فلا تفعل ثم رايته شيخنا غال فرفضه بنقله على نفسه بالانكار وانه ما كان
له ان يزعمه وبالله التوفيق **صبي حشيشه طاهرة حيث لوراء انسان**
لحمه محتونا ولا تقطع جلده ذكره الا بتشديد الم تركي على حاله كشح
اسلم وقال اصل النظر لا يقيق الختان تركي ايضا ولو ختن ولم تقطع الجلدة
كلها ينظر جان فصح اكثر من النصب كان ختنا وان قطع النصب فمداونه
لا يكون ختنا يعتد به لعدم الختان حقيقه وحكما والاصل ان الختان سنة
كما جاء في الخبر وهو من شعائر الاسلام وخصايصه فلو اجتمع اهل بلدة
على تركه حاربهم الامام فلا يترك الا العذر وعذر شيخ لا يفيده ظاهر ووقته
غير معلوم وقيل سبع سنين كذا في اللتقي وقيل عشر وقيل افضاء اثني عشر
سنة وقيل العبرة لطافته وهو الاشبه وقال ابو حنيفة لا علم له بوقته
ولم يرد عنهما فيه شيء فلذا اختلف المشايخ فيه وختان المرأة ليس سنة
بل مكروه للرجال وقيل سنة ودرج السيوطي من ولد محتونا من الانبياء
عليهم الصلاة والسلام فقال

وفي الرسل محتونا العمر في خلفه ، ثمان وتسع طيبون الكلام ،
وهم زكريا شيث ادريس يوسف ، وحنظلة عيسى وموسى وادم ،
ونوح شعيب سلام لوك وطاح ، سليمان يحيى هود ياسين خاتم
وكذا يجوز كسب الصغير وبط فرخته وغيره من المداواة للمصلحة ويجوز قصد
البيد لهم وكيفية وكل علاج فيه متبعة لها وجاز قتل ما يضر منها ككلب
عقور وهرقة تضر ويدبها اء المدة ذبحا ولا يضر بها لانه لا يعيد ولا يضر فيها
وفي البتغي يكره احراف جراد وقملة وعقرب ولا يضر به احراف حطب فيه نمل
والغذاء قملة ليس يلد ب وجازت المسابقة بالعرس والابل والارجل والرمي

ليتناض

ليتناض للجهد **وحرم شرط الجعل من الجافين** الا اذا دخل محلا بشرحه كما
مر في الحظر لا يجرم من احد الجافين استحسانا ولا يجوز الاستباق في غير هذه
الاربعة كالنقل بالجعل واما بلا جعل فيجوز في كل شيء وتامه في الزيلعي
ولا يصلي على غير الانبياء ولا على غير الملائكة الا بطريق التبع وهل يجوز الترحم
على النبي فولان زيلعي فلتق — وفي الذخيرة انه يكره وجوز السيوطي
تبعه الا استقلاله فيمكن التوفيق وبالله تعالى التوفيق **ويستحب الترضع**
للصحابة وكذا من اختلف في نبوته كزاد الغرني ولفغان وقيل يقال صلى الله
على الانبياء وعليه ولم كما في شرح المفردة للكرمان **والترحم للتابعين ومن**
يعلمهم من العلماء والعلماء وسائر الاخيار وكذا يجوز عكسه وهو
الترحم للصحابة والرضي للتابعين ومن بعدهم **على الراعي** ذكره الغرمان وقال
الزيلعي الاولى ان يدعو للصحابة بالترحم والتتابعين بالترجمة ولين بعدهم
بالعبرة والتجاوز **والاعطاء باسم النور والامر حان للجوزاي المدايا**
باسم هذين اليومين حرام وان فطر تعظيمه كما يعظمه المشركون **يكفر**
قال ابو جعفر الكبير لو ان رجلا عبد الله خمسين ثم اهدى لمشرك يوم النور
بيضة يريد تعظيم يومه ففد كره وجب عليه ان يهدى لسلم ولم
يرد تعظيم اليوم بل جرى على عادة الناس لليكفر وينبغي ان يفعل فيله
او بعده نعيما للشبهة ولو شري فيه مالم يشتره فبله ان اراد تعظيمه
كفر وان اراد الاكل والشرب والتنعيم لا يكفر زيلعي **واللباس بالمسبب القلائس**
غير حرير وكر لباس وعليه ابريسم فوق اربع اصابع سراجية وحي انه
حرم لبسها **ونزل لبس السواد** وارسل ذنب العمامة بين كتفيه
الى وسط الظهر وقيل موضع الجلوس وقيل شبر ويكره اي للرجال كما مر
في باب الكراهية **لبس المعصر والمنزع** لقول ابن عمر رضي الله عنهما فلانا
رسول الله صلى الله عليه ولم عن لبس المعصر وقال واياكم والاحمر فانما زاي

للغرام

الشيطان ويستحب التجمل وابلح الله الزينة بقوله تعالى قل من حرم زينة الله التي اخرج لعباده والايتى وخرج على الله عليه ولم وعليه ردا، فيمنعه الله دينار زليعى **والشباب**
العالم ان يتقدم على الشيخ الجاهل ولو فرشيا قال تعالى والذين اوتوا العلم درجات
 جابر ارفع هو الله فمن يضعه يضعه الله في جهنم وهم اولوا الامر على الاصح وورثته
 الانبياء بلا خلاف **اختضب لاجل التزين للنساء** والجوارى جازية الاصح ويكره
 بالسواد وقيل لا ومرة الحظر كما يجوز ان يأكل منكثا في الصحيح لما روى انه صلى الله
 عليه ولم اكل منكثا جمع العنقاوى اخذته الزلزلة في بيته فبعز الى العضا لا يكره
 بل يستحب لغير النبي صلى الله عليه ولم عن الحارث الماهل واذا خرج من بلدة بها
 المخاعون جان علم ان كل شئ، بغير الله تعالى فلا بأس بان يخرج ويدخل وان
 كان عنده انه ان لو خرج غيبي ولو دخل ابتلى به كره له ذلك فلا يدخل ولا يخرج
 صيانة لا اعتقاد، وعليه حمل النبي في الحديث الشريف جمع العنقاوى **بغير**
 في بلدة ليس فيها غيره افعه منه يريد ان يغزو وليس له ذلك بزازية وغيرها
 قضى المديون الدين المؤجل قبل الحلول او مات لمحل موته فلاخذ من تركته
 لا ياخذ من المراجعة التي جرت بينهما الا بغير ما مضى من الالايام وهو جواب
 التناخرين **فتية** وبه اعقبى المرحوم ابو السعود اجندء معج الروم وعلله بالرفق
 الجاهسين وقد قدمته قبل قبل الفرض **قصر** في اخر الكفر ينفع لجاهل
 الغرائف في كل اربعين يوما ان عيتم والله تعالى اعلم

على الله عليه ولم نضع العلم بثبوتها بالنقص لا غير واما غيرهما فنقص تارة وبالنقص
اخرى وفيل لتعلقه بالموت وغيره بالحياة او بالضرورة وغيره بالاختيار وهما
ارث المحرم من المحرم من الميت العقد الثاني شرح وصيانية **بمدا مركة الميت**
الحالية عن تعلق حتى الغير بعينه كالمهرن والعبد الحلي والمادون المدبون
والبيع المحبوس بالثمن والدار المستأجرة وانما فرمت على التكفين لتعلقها
بالمال قبل حيد ورثة تركته **بتميزه** يعنى التكفين من غير تميز ولا تميز كلفن
السنة او فرما يكون يلبيسه في حياته ولو هلله كعنه ولو قبل تبسغه كعنه
مرة بعد اخرى وكله من كل ماله **ثم تقدم ديونه التي لها مطالب من جهة**
العباد ويقوم دين الصحة على دين المرض ان جعل سببه والافسيان كما بسلمه
السيد واما دين الله فلان اوصى به وجب تبغيه من ثلث الباقي والا لا ثم تقدم
وصيته ولو مطلقة على الصحيح خلافا لما اختاره في الاختيار من ثلث ما بقى
بعد تميزه وديونه وانما فرمت في الآية اهتماما لكونها مكنته التعريف **ثم**
وابا بل خامسا يقسم الباقي بعد ذلك بين ورثته اي الذين ثبت ارثهم
بالكتاب والسنة كقوله عليه الصلاة والسلام اطعموا الجرات السدر او الاجام
كجعل الجدل لاب وابن الابن كالابن **ويستحق الارث** ولو لم يوص به يعنى
وفيل لما يورث وانما هو للمفارق من ولديه صيرقية باحد ثلاثة **برحم وتكاح**
صحج فلا توارث بها سدر ولا باكل اجماعا **ولاء** والمستحقون للتركة
عشرة اصناف مرتبة كما افلده بقوله **ويبدأ بزوء العروض** اي السهم
العزرة وهم اثنا عشر عشرة من النسب ثلاثة من الرجال وسبعة من النساء
واثنان من السبب وهما الزوجان **ثم بالعصبات** اي الجنس فيستوى فيه
الواحد والجمع وجمعه للازدواج **النسبية** لانها اقوى **ثم بالعتق** ولو انثى
وهو العصة النسبية **ثم عصبة الذكور** لانه ليس للنساء من الولاء الا ما
ما اعتقن **ثم الرد** على ذوء العروض النسبية بفقر حقوفهم **ثم ذوء الارحام**

[illegible]

مورث مادام حیا هو مالک له من کل
 امر رجل متزوج بامه مورثه ولا وارث
 ٢٤

ثم بعدهم **مولى الموالاة** كما مر في كتاب الولاء وله الباع بعد فرض أحد الزوجين ذكره السيد ثم **المغرة** بنصب على غيره لم يثبت إذا مات المهر على إفراة جلسو ثبت بلان صرفة المهر عليه أو أفر بثل إفراة أو شهد رجل آخر ثبت نصبه هفيفة وزاجم الورثة وإن رجع المهر وكذا الوصية المهر له قبل رجوعه وتامه في شرح السراجية سيما روح الشروح وقد خصته فيما علقته عليها ثم بعدهم **الموصى له بما زاد على الثلث** ولو بالكل وأما قدم عليه المهر له لأنه نوع قرابة بخلاف الموصى له ثم يوضع في **بيت المال** لا يرث بل فيما للمسلمين **وموانعه** على ما هنا أربعة **الرفق** ولو نافضا ككاتب وكذا بعض عند ابن حنيفة ومال ورحمهما الله تعالى وقالاهو حر فيرث ومحب وفال الشافعي لا يرث بل يورث وقال أحمد يرث ويورث ومحب بقدر ما فيه من الحرية قلت **وفد ذكر الشافعية** مسألة يورث فيها الرفيق مع رقه كله صورتها مستما من جنى عليه فليحق بدرا الحرب فاسترق ومات رقيقا بسرانية تلد الجنانية فبريته لورثته ولم أره لا يمتنا بغير **والقتل** الموجب للنفود أو الكفارة وإن سقطا بحرمة اللبوة على ما مر وعند الشافعية لا يرث الغاتل مكلفا ولو مات الغاتل قبل المقتول ورثه المقتول إجماعا **واختلاف الدين** أسلاما وكبرا وقال أحمد إذا أسلم الكافر قبل فسمته التركة ورث وأما المرتد فيورث عندنا خلافا للشافعية قلت **ذكر** الشافعية مسألة يورث فيها الكافر صورتها كما مر مات عن زوجته حاملا ووفعنا ميراث الحمل فأسلمت ثم ولدت ورث الولد ولم أره لا يمتنا **والرابع** **اختلاف الدارين** فيما بين الكفار عندنا خلافا للشافعية **هفيفة** كحرب وذميه أو حكما تمستما من وذميه وكحربيين من دارين مختلفين كتركه وطهريه لانقطاع العصمة فيما بينهم بخلاف المسلمين قلت **وبغنى** من الموانع جملة تاريخ الموت كالغرفي والحرفي والمدمى والقتلي

تصحیح بنیاد رضه کامی و ملکه قلمی جیاد صواب از یقول کلمه

٢٤٠
 كاسيخ، ومنها جملة الوارف وذلف في خمس مسائل وأكثر بسوكة في المجتبى
 منها رصفت صياح ولدها وماتت وجعل ولدها جلاتوارث وكذا الوارثية ولد
 مسلم من ولد نصراني عن الفيز وكبراهما مسلمان ولا يرثان من ابويهما زاد في النية
 الا ان يكملها جملها ان يدخل الميراث بينهما ثم يسن ذوء العروس مفرد للزوجة
 لانها اصل الولاد اذ منها تقول الولاد بفعل **يغرض للزوجة فصار الثمن مع**
ولدا وولد ابن وان سفل والربع لما عند عدمها فللزوجات طالتان الربع بلا
ولدا والثمن مع الولد والربع للزوج فكثر كما لو ادعى رجلان فكثر نكاح ميتة
 وبرهنوا ولم تكن في بيت واحد منهما ولا دخل بها فانهم يفسمون ميراث زوج واحد
 لعدم الاولوية مع **احدهما** اي الولد او ولد الابن **والنصف له عند عدمهما فللزوج**
طالتان النصف والربع والجد ثلاثة احوال العرض المطلق وهو السلس
وذلف مع ولدا وولد ابن والنصف المطلق عند عدمهما والعرض والنصف
مع البنت او بنت الابن فلت وفي الاشياء الجد كالأب الابن ثلاثة عشر
 مسألة خمس في العراض وبافيهما في غيرها وزاد ابن الص في زواجره اخرى من
 العصولين ضمن الاب مهر صبيه فادى رجع لو ترك والا لولو ولي غيره او وصيا
 رجع مطلقا ام بقوله او ولي غيره يعم الجد فرجع كالوصي فجلاب الاب **وللام**
ثلاثة احوال السلس مع احدهما او مع اثنين من الاخوة او من الاخوات
فصار عدا من اية جهة كانا ولو مختلطتين والثالث عند عدمهم وثالث الباقي مع الاب
واحد الزوجين والسلس لجددة مطلقا كأم او أم اب **فصار عدا يشتركن**
فيه اذ كن ثلاثا اي صحبات كل المذكورتين بان العدة سدة من ذوء الارحام
 كاسيخ، **مخا ذيات في الدرجة لان العربي تحب البعري مطلقا كاسيخ**
والسلس لبنت الابن فكثر مع البنت الواحدة تكلمة للثنتين والسلس للام
لاب فكثر مع الام الواحدة للابوين تكلمة للثنتين والسلس للواحد من
ولد الام والثالث للثنتين فصار عدا من ولد الام ذكورهم كلانهم والثالث
 الزوجه ملام ثلث جميع ما يفي بعد نصيب احد الزوجين ولو كان مكان الاب جد ملام ثلث جميع المال لا عند ابوين
 مع الاب اجلاعا ويصفون مع الجد عتراء ضيقة رحمة الله تعالى لا عند هذه الاربعة ان ابل العتق مع ابنه يدخر سلس الولد
 الاية اذ لا بد خزان شيئا من الولد الخدمية ترك جرمه غفلة واخاه قال ابو حنيفة فظهر الجد بالولاء وما لا الولاء بينهما ولو كان
 حكمها من حكم المسئلة اثمانية هـ

للأم عند عدم من لها معه السدرس كما مر ولما نكح الباق بعد مرض أحد
الزوجين كما فرضنا وذلك في زوجة وابوين عليها آخ الزوج وابوين عليها
آخ السدرس وسمى ثلثا ثلثا بامع قوله تعالى وورثه ابواه فللمه الثلث والثلثان
لكل اثنين فصاعدا من ورثة النصب وهو خمسة البنت وبنت الابن والاخت
لابوين والاخت لاب والزوج الابن لا يتعدان

فصل في العصبات

العصبات النسبية ثلاثة عصبه بنفسه وعصبه بغيره وعصبه مع غيره يجوز
العصبه بنفسه وهو كل ذكر فالانثى لا تكون عصبه بنفسها بل بغيرها او مع
غيرها لم تدخل في نسبته الى الميت انثى فان دخلت لم يكن عصبه كولد الأم بل انه
ذو مرض وكاب الأم وابن البنت فلانها من ذوة الارحام ما بلغت العرايش اي
جنسها وعند الانفراد يجوز جميع المال حصة واحدة ثم العصبات بانفسهم اربعة
اصناف جزء الميت ثم اصله ثم جزء ابيه ثم جزء جده ويغرم الاقرب فالأقرب
منهم على الترتيب فيقدم جزء الميت كلابن ثم ابنه وان سفل ثم اصله الاب ويكون
مع البنت فأكثر عصبه وذاسم كذا مر ثم الجد الصحيح وهو اب الاب وان علما
واما اب الأم فعلا سدر لانه من ذوة الارحام ثم جزء ابيه اللاخ لابوين ثم لاب ثم
ابنه لابوين ثم لاب وان سفل تلاخير الاخوة عن الجد وان علما على قول ابي حنيفة
وهو المختار للبعثوى خلا فالأما والشايع فيل وعليه البعثوى ثم جزء جده
العم لابوين ثم لاب ثم ابنه لابوين ثم لاب وان سفل ثم عم الاب ثم عم الجد ثم
ابنه كذا مر وان سفل جاسبا اربعة بنوة ثم ابوة ثم اخوة ثم عمومة وبعد
ترجيحهم بغير الدرجة عند التقاوت بابوين واب كما مر يرجحون بقوة القرابة
من كان لابوين من العصبات ولو انثى كالشفيعه مع البنت تقدم على اللاخ
لاب مقدم على من كان لاب لقوله صلى الله عليه وسلم ان اعيان بني الأم يتوارثون
دون بني العلاء والحاصل ان عند الاستواء في الدرجة يقدم ذو القرابتين

وعند

وعند التقاوت فيما يقدم الا على ثم شرع في العصبه بغيره فقال ويصير عصبه
بغيره البنات بالابن وبنات الابن بالابن والاخوات لابوين والاب
بالخمين فمن اربع ذوات النصب والثلثين يصيرن عصبه باخوتن ولو حكمنا
كل ابن ابن ابن يعصب من مثله او جوفه ثم شرع في العصبات مع غيره ومع
غيره الاخوات مع البنات او بنات الابن لقول العرضيين اجعلوا الاخوات
مع البنات عصبه والمعاد من الجمعين هذا الجنس وعصبه ولد الابن وولد
الملاعة مولد للأم المراد بالمولد ما يعم المعتق والعصبه ليعم ما لو كانت
الأم حرة الاصل كما بسطه العلامة فاسم لانه اب لها ويعترفان في مسئلة
واحدة وهي ان ولد الزنى يرث من توم ميراث اخ للأم وولد الملاعة يرث
من توم ميراث اخ لابوين ويختم العصبات بالعصبات النسبية اي المعتق
ثم عصبته بنفسه على الترتيب المتقدم لقوله صلى الله عليه وسلم الولاء حصة
كل حرة النسب واذا تزوج المعتق اب مولاه وابن مولاه فلكل للابن وقال
ابو يوسف للملاب السدرس او تزوج جده اي جده مولاه واخاه فهو لجد على
الترتيب المتقدم فلا يابيهما كالميراث وليس هنا عصبه بغيره ولا مع غيره
لقوله صلى الله عليه وسلم ولم ييسر للنساء من الولاء الا ما اعتقن الحرث وهو وان كان
فيه شفرة لانه تكرر بكلام كبار الصحابة وصار بمنزلة المشهور كما بسطه السيد
واقره المص ثم شرع في الحجب فقال ولا يحرم سبعة من الورثة رجال البقة الاب والام
والابن والبنت اي الابوان والولدان والزوجان وميراث يرثون بحال ومحبون
حجب الحرمان بحال اخرى وهم غير هؤلاء الستة سواء كانوا عصبات او ذوة مرض
وهو مبني على اصلين احدهما انه يحجب الاقرب عن سواهم الا بعد لما مر انه
يغرم الاقرب فالأقرب التحريم السبب ام لا والثاني من ادلى بمقتضى لا يرث معه
كل ابن الابن لليرث مع الابن الا ولد الأم ميراث مع ما لعدم استغنائها للثركة بحجة
واحدة والمحرم كل ابن كافر او قاتل لا يحجب عندنا اصلا ويحجب المحبوب اتقافا

كتاب مع ابن الابن حرج

كام الاب تجب بالاب وتجب ام ام الام كالأخوة والأخوات جازهم تجبون بالاب
 تجب حرمان وتجبون الام من الثلث الى السدس تجب نقصان وتجتنس حجب النقصان
 خمسة بالام وبنت الابن والاخت للاب والزوجين ويسقط بنو الاعيان وهم
 الاخوة والاخوات للاب وام بثلاثة بالابن وابنه وان سعل وبه للاب اتعافا
 وبالجدر عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى **وقال ايضا ستمهم على اصول زيد ويعني بالاول**
 وهو السفوح كما هو مذهب ابي حنيفة واصول زيد ميسوكة في المكولات وفي
 الوهبانية وما سقط اولاد عين وعلة وقد سقط النعمان وهو امر
 وعليه العتوى كما في الملقى والسراجية وان قال مصعبا في شرحها وعلى قولها العتوى
ويسقط جنوا العلات وهم الاخوة والاخوات **بهم** اي بنو الاعيان ايضا
وبنوا لاد اي بالابن وابنه وبالاب والجدر وكذا بالاخت للابوين اذا اضررت عصبته
 كما علمت **ويسقط بنو الاخيار** وهم الاخوة والاخوات للام **بالولد ولد الابن**
 وان سعل **والاب والجدر** بالاجماع جازهم من فيل الكلمة كما بسق السير وتسقط
الجرات مطلقا ابويات ام اميات بالام **والابويات** بالاب وكذا بالجدر للام
 الاب وان علت جازها ترث مع الجدر لا بما ليست من قبله بل هي زوجته فكانا
 كالابوين **وتجب الغريبي** من امة جهة كانت **البعري** كذله **وارثه كانت الغريبي**
ام محبوبة كما فرمنا **واذا جنتها** وكانت احدا **ذات قرابة واحدة** كلام
الاب كذا في نسخ المتن والشرح والصواب الموافق للسراجية وغيرها كلام ام اللاب
 فقد قدم ان الغريبي تجب البعري مطلقا جازهم **والاخرى ذات قرابتين او اكثر**
كلام ام اللام وهي ايضا **ام اب اللاب** بهذه الصورة ميتة
 وتوضحها ان امراة زوجت ابن ابها بنت ابنتها ام
 جولد بينهما ولزم هذه المرأة جدرته لابوين ام امه ذوات قرابتين ام كونه ذات
فسم جدر الثلث السدس بينهما اثلاثا باعتبار الجملات **وهي** اي ابو حنيفة وابو
 يوسف **انصبا** باعتبار الابدان وبه قال مالك والشافعي وبه جزم في اكثر فقال

في الجدر مع بنو الاعيان والعلات اذا لم يخطب بهم وسهم ابني اللام من من الطائفة ومن خلف جميع المال واذا اختلفت بهم
 في سهم جدر ام اللاب مع بنو الاعيان والعلات اذا لم يخطب بهم وسهم ابني اللام من من الطائفة ومن خلف جميع المال واذا اختلفت بهم
 في سهم جدر ام اللاب مع بنو الاعيان والعلات اذا لم يخطب بهم وسهم ابني اللام من من الطائفة ومن خلف جميع المال واذا اختلفت بهم

وذا ان

وذات جنتين كذا في جهة **واذا استكمل البنات والاخوات لابوين مرضهن** وهما
 الثلثان **سقط بنات الابن وسقط الاخوات للاب ايضا** لا بتعصيب ابن ابن
 في الصورة الاولى **اواخ** في الثانية **موازا** اي سلاوا **ونازله** اي ساجل **في يعصم من**
 ويكون الباقي للمذكر كالثنتين فله المهر في نكحة فلت **وفي اطلاقه نظر**
 كما هو تصرعهم بان ابن الاخ لا يعصب اخته كالعم لا يعصب اخته وابن العتق
 لا يعصب اخته بل المال للمذكر ومنه لا لثلاث لانها من ذوة الارحام قال في السراجية
وليس ابن الاخ بالنعصب من مثله او جوفه في النسب
 بخلاف ابن الابن وان سعل فانه يعصب من مثله او جوفه ممن لم تكن ذات
 سهم ويسقط من دونه جلود ثلث بنات ابن بعضهن اسفل من بعض
 وثلث بنات ابن ابن اخر كذله وثلث بنات ابن ابن كذله بهذه الصورة
 فالعلياء من العربي من العربي ميتة
 الاول لا يوازيها احد عليها النصب ابن بنت
 والوسكي من العربي الاول توازيها ابن بنت
 انعلياء من العربي الثلث فيكون ابن بنت
 لحما السدس كحمة للثنتين ولا شيء للسبعيات الا ان يكون مع واحدة متفق
 غلام فيعصبها ومن يلاذ بها ومن جوفها ممن لا يكون صاحبة مرض وسقط
 السبعيات **ويأخذ ابن العم** كذا في نسخ المتن والشرح وعبرة السيد وغيره
ويأخذ احدا بن عم وهو اخ لام السدس بالعرض وكذا لو كان الاخر زوجا
 فله النصب **ويغسلان الباقي** بينهما نصعين بالعصوبة حيث لا مانع من ارثه
 بهما فيرثه بجنته مرض وتعصب واما بغير مرض وتعصب معا جهة واحدة
 وليس الا للاب وابوه فلت **وفد عتق** جنتا تعصب كل ابن هو ابن
 ابن عم بان تنكح ابن عمها فتلد ايضا وكان هو معتق وفد عتق جنتا مرض
 وانما يتصور في المحجوس لنكاحهم المحارم ويتوارثون بهما جميعا عندنا وعند

ابن بنت	ابن بنت	ابن بنت
ابن بنت	ابن بنت	ابن بنت
ابن بنت	ابن بنت	ابن بنت

في النكاح من ذوة الارحام فان
 في النكاح من ذوة الارحام فان
 في النكاح من ذوة الارحام فان

الشامع باقوى الجنتين وتقام في كتب العرائض وثلاثة الاشارة اليه في الغرضي
ولو تركت زوجا واما او جرة واخوة لام واخوة لابوين اخل الزوج النصف
واللام او الجدة السلس وولد اللام الثلث والاشع الاخوة لابوين لانهم عصبة
 ولم يبق لهم شيء ، وعند مالذ والشافعي يشرع بين النصف الاخيرين كان الكل
 اولاد ام وكذلك يعرض مالذ والشافعي لما تحت لابوين اولاب النصف وللمجد
 السلس مع زوج وام فتعول الى تسعة وعند ابي حنيفة واحمد نصف الاخت
فلت وحاصله انه ليس عند الحنيفة مسألة المشتركة انفا ولا
 مسألة الاكرارية على المعقبي به كما مر انتهى

باب العول

وضوء الرد كما سيجي ، هو زيادة السيام اذا كثرت البروض **على مخرج البريضة**
 ليترحل النقص على كل واحد منهم بغير مرضه كنقص ارباب الديون بالمحاصة
 واول من حكم بالعول عمر رضي الله تعالى عنه ثم المخرج سبعة اربعة للعول
 الاثنان والثلاثة والرابعة والخامسة والسادسة فترتفع بالاختلاف كما سيجي ،
 في باب المخرج **فستة تعول اربع عولات الى عشرة وثلاثة تعول**
لسبعة كزوج وشقيقتين ولثمانية كهم وام ولتسعة كهم واخيه لأم ولعشرة
كهم لأم واثنان عشر تعول الى سبعة عشر وثلاثة تعول الى ثلاثة عشر
كأمراة وشقيقتين وام ولخمسة عشر كهم واخ لأم ولسبعة عشر كهم واخ
لأم واربعة وعشرون تعول الى سبعة وعشرين فقط كأمراة وبنتين
وابوين وتنسحب المنبرية والرد فيه كأمراة وان فضل عنها اي عن العروض
والحال انه لا عصبة ثم يرد ذلك العاقل عليهم بغير سهماءهم اجماعا
 لعباد بيت المال الا على الزوجين فلا يرد عليهما وقال عثمان رضي الله تعالى
 عنه يرد عليهما ايضا قاله المص وغيره **فلت** وجزم في الاختيار بان
 هذا وهم من الراوي فراجع **فلت** وفي الاشياء انه يرد عليهما

واخ اخر

والزوجه والمطلقة والمعتقة والمملوك والمحرور والمعتق والمملوك والمحرور والمعتق والمملوك والمحرور

في زماننا

في زماننا لعباد بيت المال وفريضة في الولاء ثم مسائل الرد اربعة اقسام
 لان الرد ود عليهم اما صنف او اكثر وعلى كل اما ان يكون ممن لا يرد عليه او لا
في الاول ان اخل الجنس الرد ود عليهم كبنيتين او اخنتين او جدتين فسميت
المسئلة من عدد رد وسهم اجزاء فطعا للتحويل والثاني ان كان الرد ود
عليه جنسين او ثلاثة لاكثر بالاستغناء عن عدد سهماءهم فمن اثنين لسو
سدرمان وثلاثة لثلث وسلس واربعة لنصف وسلس وخمسة كثلثين
وسلس تقصير المسألة والثالث ان كان مع الاول اي الجنس الواحد من
لا يرد عليه وهو الزوجان اعطى من لا يرد عليه فرض من اقل خارجة وسهم
الباقى على راس من يرد عليه كزوج وثلاث بنات فمضى من اربعة للزوج
الربع بقى ثلاثة وهي تستقيم عليهم فلا حاجة الى الضرب وان لم يستقم فبان
واجب رد وسهم اي راس من يرد عليهم كزوج وست بنات ضرب وبقيا
وهو هنا اثنان في مخرج فرض من لا يرد عليه وهو هنا اربعة تبلغ ثلثية
فلمزوج اثنان ولبنات ستة والا يوافق ضرب كل عدد راسهم فيه
اي المخرج المذكور كزوج وخمس بنات فالمخرج هنا اربعة للزوج واحد بقى
ثلاثة تباقين الخمسة فاضرب الاربعة في الخمسة تبلغ عشرين كان للزوج واحد
اضربه في المضروب يكون خمسة فمضى له والباقي ثلاثة اضربه في المضروب
تبلغ خمسة عشر فكل بنت ثلاثة والرابع ان كان مع الثلث اي الجنسين
يفضل لاكثر هنا حكم الاستغناء اذ لارد مع اربع كواب اصلا بالاستغناء
ولعل هذا نكتة افتكاره فيما مر متقا على الجنسين والا فيراد بالثلث بعضه
لا كله فيتا مل من لا يرد عليه فاقسم الباقي من مخرج فرض من لا يرد عليه
على مسئلة من يرد عليه ان استقام كزوجة واربع جدات وست اخوات
لأم فخرج من لا يرد عليه اربعة للزوجة واحد بقى ثلاثة تستقيم على سهم
الجدات وسهم اخوات لانه منكسر على احواد كل فربني كما سيجي

في زماننا لعباد بيت المال وفريضة في الولاء ثم مسائل الرد اربعة اقسام لان الرد ود عليهم اما صنف او اكثر وعلى كل اما ان يكون ممن لا يرد عليه او لا في الاول ان اخل الجنس الرد ود عليهم كبنيتين او اخنتين او جدتين فسميت المسئلة من عدد رد وسهم اجزاء فطعا للتحويل والثاني ان كان الرد ود عليه جنسين او ثلاثة لاكثر بالاستغناء عن عدد سهماءهم فمن اثنين لسو سدرمان وثلاثة لثلث وسلس واربعة لنصف وسلس وخمسة كثلثين وسلس تقصير المسألة والثالث ان كان مع الاول اي الجنس الواحد من لا يرد عليه وهو الزوجان اعطى من لا يرد عليه فرض من اقل خارجة وسهم الباقي على راس من يرد عليه كزوج وثلاث بنات فمضى من اربعة للزوج الربع بقى ثلاثة وهي تستقيم عليهم فلا حاجة الى الضرب وان لم يستقم فبان واجب رد وسهم اي راس من يرد عليهم كزوج وست بنات ضرب وبقيا وهو هنا اثنان في مخرج فرض من لا يرد عليه وهو هنا اربعة تبلغ ثلثية فلمزوج اثنان ولبنات ستة والا يوافق ضرب كل عدد راسهم فيه اي المخرج المذكور كزوج وخمس بنات فالمخرج هنا اربعة للزوج واحد بقى ثلاثة تباقين الخمسة فاضرب الاربعة في الخمسة تبلغ عشرين كان للزوج واحد اضربه في المضروب يكون خمسة فمضى له والباقي ثلاثة اضربه في المضروب تبلغ خمسة عشر فكل بنت ثلاثة والرابع ان كان مع الثلث اي الجنسين يفضل لاكثر هنا حكم الاستغناء اذ لارد مع اربع كواب اصلا بالاستغناء ولعل هذا نكتة افتكاره فيما مر متقا على الجنسين والا فيراد بالثلث بعضه لا كله فيتا مل من لا يرد عليه فاقسم الباقي من مخرج فرض من لا يرد عليه على مسئلة من يرد عليه ان استقام كزوجة واربع جدات وست اخوات لأم فخرج من لا يرد عليه اربعة للزوجة واحد بقى ثلاثة تستقيم على سهم الجدات وسهم اخوات لانه منكسر على احواد كل فربني كما سيجي

2
 في الميراث...
 في الميراث...
 في الميراث...

وان لم يحب احدهما الاخر يريث بالفراطين عندنا كما قدمنا، ولا يرثون بالكنحة
 مستحقة عندهم اي يستحلون ما كثر زوج محوسه امه لان النكاح العاقل لا يوجب
 التوارث بين المسلمين فلا يوجب بين المحوس كذا في الجوهره قال وكل نكاح لو
 اسلامي افران عليه يتوارثان وما لا فلا انتهى وصحة في الظهيرة ويرث ولد الزنى
 واللعان بجملة الام فقط لما قدمنا في العصبات انه لا اب لمما **ووقع للحمل**
حظ ابن واحد او بنت واحدة ايها كانا اكثر وعليه العتوى لانه الغالب ويكفلوا
 احتياجا كما لو ترك ابو بن وبنتا وزوجة حبلية فان المسئلة من اربع وعشرين
 ان فرض الحمل ذكر او تقول لسبعة وعشرين ان فرض انثى لان للبنتين الثلثين فقلت
 هذا على كون الحمل من الميت والا فحمله كثيرة كما لو تركت زوجا وامه حبلية فله زوج
 النصف وللأم الثلث وللحمل ان فذر ذكر السلسر لانه عصبة فيفرض انثى ليعرض له
 النصف وتقول لثمانية كذا لا ينبغي فقلت **ولم ار ما لو كان على احد التفريدين**
 يرث وعلى الاخر لا حكم واخوين لأم فان فذر ذكر الم يبق له شيء فينصف ان يفذر
 انثى وتقول لتسعة احتياجا وفي الوصية بنية
 وحاملتان ثلاث بابن فلم ترث ، وان ولدت بنتا لم الثلث يفذر ،
فصل في المناسحة
 مات بعض الورثة قبل القسمة للتركة فصححت المسئلة الاولى واعطيت سهام
 كل وارث ثم الثانية الا اذا اخذوا كل مات عن عشرة بنين ثم مات احدهم
 عنهم فان استقام نصيب الميت الثلث على تركته فيها ونعت وان لم يستقم
 بان كان بين سهامه ومسئلته مواجفة ضربت وفق التصحيح الثلث في كل
 التصحيح الاول والا يكن بينهما مواجفة بل مبدئية ضربت كل الثاني في كل
 الاول وبه يحصل مخرج المسئلتين فيضرب سهام ورثة الميت الاول في
 في الضروب اي في التصحيح الثلث او ووجه وسهام ورثة الميت الثاني في كل
 ما في يد او في ووجه من التصحيح الاول وان كان فيهم من يرث من الميتين

ضربت

ضربت نصيبه من الاول في الثلث او ووجه ونصيبه من الثلث في يد الميت
 الثلث او ووجه فان مات ثالث قبل القسمة جعل البليغ الثاني مقام الاول
 وجعل الثالث مقام الثاني في العمل وهكذا كل مات واحد تغيبه مقام
 الثانية والبليغ الذي قبله مقام الاول الى ما لا يتناهى وهذا علم العمل جلا
 تفعل والله تعالى اعلم

باب مخرج البروض

المذكورة في الفران نوعان الاول النصف ومخرج كل كسر سمية كالربع من اربعة
 الا النصف فانه من اثنين والربع من اربعة والثلث من ثمانية والشيء في
 الثلث والثلثان كلاهما من ثلاثة والسلسر من ستة على التضعيف
 والتضعيف فتقول مثلا الثلث وضعفه وضعفه وضعفه او تقول النصف
 ونصفه ونصف نصفه فقلت **واخصر الكل** ان تقول الربع
 والثلث ونصف كل وضعفه فاذ اجاء في المسئلة من هذه البروض احدا
 لمخرج كل فرض بنوع سمية الا النصف كما مر واذ اجاء شئ او ثلاث وطلما
 من نوع واحد بكل عدد يكون مخرجا لجزء فذروا العدد ايضا يكون مخرجا لضعفه
 واضعافه كذا الستة هي مخرج للسلسر وضعفه وضعفه فاذ اخذت
 النصف من النوع الاول بكل النوع الثلث اي الثلاثة الاخر او بعضهم
 فاذ كان في المسئلة نصف وثلثان وثلث وسلسر كنزوجة وشقيقتين
 واخنتين لأم وام فمن ستة لتركيها من ضرب اثنين في ثلاثة او اختلص الربع
 من النوع الاول بكل الثلث او ببعضه فاذ كان في المسئلة زوجة ومن ذكر
 من اثنين عشر لتركيها من ضرب الاربعة في ثلاثة لمواجفة الستة بالنصف
 او اخذت من النوع الاول بعض الثلث واما بأكمله بصغير فتصود الامل على راي
 ابن مسعود او في الوصايا فليجوز **فمن اربعة وعشرين** كنزوجة وبنتين
 وام لتركيها من ضرب الثمانية في ثلاثة لما قدمنا من مواجفة الستة بالنصف

يجب حجب نفعان كذا لو تركت ابنا كذا وزوجة واما واخنتين لأم وام واخنتين لأم فانه من اربعة وعشرين وتقول الى احد وثلاثين عندك هو

ولا يقع أكثر من أربع فروض في مسألة واحدة ولا يقع من الحساب أكثر من خمس
 جوابات ولا ينكسر على أكثر من أربع جرف **وإذا انكسر سهام جرفي عليهم ضربت**
وفق عدد هم في أصل المسألة وعولها ان كانت عابطة كما مرارة واخويين
 للمرأة الأربع يعني لما ثلاثة لا تستقيم والتوافق جاز في اثنين في أربعة
 فتصح من ثمانية وان وافق سهام عدد هم ضربت وفق عدد هم في أصل
 المسألة وعولها كما مرارة وست أخوة عليهم ثلاثة توافقهم بالثلث جاز في
 اثنين في أربعة فتصح من ثمانية أيضا فإذا انكسر سهام وربعين او أكثر وعدد
 رؤوسهم متماثلة ضربت احد الأعداد في أصل المسألة كثلث بنات
وثلاثة اعمام فتكتع باحد المتماثلين جاز في ثلاثة في أصل المسألة تكن
 تسعة مفاتيح وان انكسر على ثلاث جرف او أربع جاز في المشاركة اولاً بين
 السهام والاعداد ثم بين الأعداد والاعداد ثم اجعل كما جعلت في العريقين
 في الداخلة والمخاللة والمواصفة والمباينة بما حصل يسمي جزء السهم جاز في
 في أصل المسألة اشار اليه بقوله **وان دخل بعض الأعداد في بعض كاربعة**
زوجات وثلاث جدات واثنى عشر عما ضربت أكثر الأعداد لتواظفها في أصل
 المسألة وهي اثنا عشر تكن مائة وأربعة وأربعين مفاتيح وان وافق
 بعضها بعضا كاربعة زوجات وخمس عشرة جرة وثمانية عشر بنتا ونسبة
 اعمام ضربت وفق احد هما اي احد الأعداد في جميع الآخر والخارج في وفق
 الثالث ان وافق والا في جميعه ثم الرابع كذلك ثم المجتمع وهو جزء السهم
 وهو في مسئلتنا مائة وثمانون في أصل المسألة وهو هنا أربعة وعشرون
 يحصل أربعة الارب وثلاثة ثمانية وعشرون ومنها تصح وان قبلت اعداد
 رؤوس من انكسر عليهم سهامهم كما مر اثنين وعشرين بنات وست جدات
 وسبعة اعمام ضربت احد هما احد الأعداد في جميع الثلث والحاصل في جميع
 الثالث والحاصل في جميع الرابع يحصل جزء السهم وهو هنا مائتان وعشرة

لتوافق

لتوافق رؤوس البنات والجدات لسهامهم بالنصف جاز في أصل المسألة وهو
 هنا أربعة وعشرون يحصل خمسة الارب واربعون ومنها تستقيم **وإذا اردت**
معرفة التماثل والتراخل والتوافق والتباين بين العددين هذه مفرمة
 يحتاج اليها في تقسيم التركة فتماثل العددين كون احدهما مساويا للآخر
 كثلثة وثلثة وتداخل العددين المختلفين باحد امين على ما هنا اما بان
 يعد اقلهما لكثير اي يعنيه او يكون اكثر العددين منقسما على الاقل فسمه
 صحيحة بلا كسر كقسمة الستة على ثلاثة واثنين وتوافق العددين ان لا يعد
 اي لا يعني اقلهما لكثير ولكن يعدلها عدد ثلث كالثمانية مع العشرين
 يعدلها مع أربعة فيتوافقان بالربع وتباين العددين ان لا يعدل العددين
 المختلفين معا عدد ثلث اطلاقا كالتسعة مع العشرة **وإذا اردت معرفة**
التوافق والتباين بين العددين المختلفين اسفك الاقل من الأكثر من
 الجانين مرارا حتى اذا اتعفا في درجة واحدة بان توافقا في واحد تباينا
 ولما وفق وان توافقا في اثنين في النصف او ثلاثة في الثلث هكذا السى
 بعشرة وتسمى الكسور النصفية او احدى عشر فيجزء من احدى عشر وهكذا
 ويسمى الاصح **وإذا اردت معرفة نصيب كل جرف كالبناات والجدات**
 والاعلام وغيرهم من التصحيح الذي استفاد على الكل جاز في ما كان له اي
 لكل جرفي من أصل المسألة فيما اي في جزء السهم الذي ضربته في أصل المسألة
 يخرج نصيبه اي ذلك العريفي ثم اذا اردت معرفة نصيب كل واحد من اعداد
 ذلك العريفي ضربت سهام كل وارث في جزء السهم المضروب يخرج نصيبه
 والاوضح طريق النسبة وهو ان ينسب سهام كل جرفي من أصل المسألة
 على عدد رؤوسهم وحدهم ثم تعطف بمثل قسمة النسبة من المضروب لكل واحد
 من اعداد ذلك العريفي **وإذا اردت قسمة التركة بين الورثة والغرماء**
 يعدل كلا وحده لا معا لتقدم الغرماء على قسمة الوارث كما في شرح السراجية

خير فان كان بين التركة والتصحیح مماثلة فظاهر او موازنة ضربت سهام كل وارث من التصحیح في جميع التركة كذا في نسخ المتن والشرح والموافق للسراجية وغيرهما وفي التركة وانما يضرب في جميع التركة عند المباشرة وهذا المعرفه نصية كل فرد ويعمل كذلك في معرفة نصيب كل فرد منهم واما فضاء الديون فان وفي فيها وان لم يرب وتعدد الغرام ينزل مجموع الديون كالتصحیح للمصلحة وينزل كل دين غير كسبهم وارث وتعمل كما مر ثم شرع في مسئلة الخارج فظاهر ومن صلح من الورثة والغرام على شئ معلوم منها طرح اي طرح سهمه من التصحیح وجعل كانه استوفى نصيبه ثم قسم الباقي من التصحیح او الديون على سهام من بغى منهم فتصح منه كزوج وام وعم وطاع الزوج على ما في ذمته من المهر وخرج من بين الورثة فادرج سهامه من التصحیح وهي ثلاثة وافسم باقي التركة وهي ما عدا المهر بين الام والعم اثلاثا بغرض سهمهما مما من التصحیح قبل الخارج وح يكون سهمان للام وسهم للعم ولا يجوز ان يجعل الزوج كالفلم يكن ليلا ينقلب فرض الام من ثلث اهل المال الى ثلث البالغ لانه ح يكون للام سهم وللعم سهمان وهو خلاف الاجماع خاله السيد وغيره فلفظ وهذا هو الصواب وفرغنا في فصلة هذه المسئلة طاحب المختار وصادح مجمع البحرين وغيرهما على ما عندنا من النسخ فلما قسمنا الباقي للام سهم وللعم سهمان وقد علمنا انه خلاف الاجماع وقال العلامة فكتب الدين محمد بن سلطان في شرحه للكثر وقوله فاجعله كالفلم يكن فيه نكسر ثم ذكر نحو ما خسر فتدبر قال مولاه العبد البغیر العاجز الحفیر محمد علاء الدين بن الشيخ على الحصنة الخنع العباسي الامام جيامع بين امية بدمشق المحمية قد فرغت من تاليه او اخر شهر محرم الحرام سنة احدى وسبعين والبع من المهاجرة النبوية على صاحبها افضل الصلاة وازكى التحية وقد بالغت في تلخيصه وتخريجه وتنقيحه وتبعنا المصنف رحمه الله في تغييره لمواضع كثيرة من مقتضى

انما قسمت النسخ على التصحیح وهذا التفسير لا بد منه وان تركه الشرح والشرح ١٤٥

وتنقيحه ونثبت عليها غالباً وعلى مواضع من وافر وبالحيلة بالسلامة من هذا الخطر امر يعر على البشر بستر الله على من ستر وغفر لمن غفر وان تجد عيباً فسد الخللا جل من لا عيب وعلا كعب لا وفريضة وفي فقه من نار البعد عن البلاد والا ولاد والاخوان والاحفاد ما يعقت الاكباد برحم الله التفتتاني حيث اعتقر واجداد يوم الجزوى ويوما بالعقيق وبالس عذيب يوم ما وبوما بالخليصا لاكن له الحمد ولاوا اخر اظهروا باطننا فلف من بدقتنا تبييضه فله وجه صاحب الرسالة والفرد المنيب وختمه فله فبر صاحب هذا المتن الشريف فلعنه علامة القبول منهم والتشريع فيما شرع ان كتبه رب قبله وان كان كل الناس رده عن حسنة فتقبلت مع مائتين وأسماءك ونحشنا مع المصطفى احمد واخواننا المسد لنا الخير دايما والدينا داع لنا طالب الرشيد وهذا اخر ما علفه المصنف رحمه الله تعالى واصوله وفروعه ورحم مشايخه وتلاميذه وجميع المسلمين والاخر عنهم والاخرين عنه بمنه وكرمه وامين اللهم صل وسلم وبارك على خاتم الانبياء وسيد الاصفياء ومعلم الاسرار ومنبع الانوار وجمال الكونين وشرع الدارين سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً دايماً امين

ولما في صبره وضافت مزاهبي جعلت رجاء خوي بدو سلما
 وكان العرائش من نسخ هذا الجزء صح يوم الاثنين المبارك الموافق
 لاهدي وعشرين من صفر الخير ١٢٦٨ هـ على يد كاتبه لنفسه
 ومن شاء الله بعدد البغیر الى مولاه الفتح علي بن محمد بن
 مصطفى الترحمان الجرايز نشئة الاسكندراني دارا
 لحف الله به وعفا عنه والديه والمسلمين اجمعين
 واخر دعوانا ان الحمد لله رب

العلين

الحمد لله الذي جعل هذا مشغواً للشيخ بغير من الحاشية السماعية بقية الاخبار حاشية الامام على الكمال الخبير
 اعداهم العادل صاحب التفسير الشريفي ابراهيم الخليلي رحمه الله تعالى ورضي عنه وبقية علماء كرامه واجاز عليا بن محمد بن
 وانوارا والمسلمين اجمعين وعلى الله تيسره ومولا لا اله الا هو وحده لا شريك له